

Ms. 600 - 02

ابو السعود محمد بن المكي
شرح العامة
خط مشيقي

Abou'l-So'oud Mohammad al-Madani

Charh al-'âsimiyyah.
Commentaire de la 'âsimiyya

Commentaire du manuel de jurisprudence
musulmane malékite en vers d'Abou Bakr
Mohammad Ibn Mohammad Ibn 'âsim.

Le Commentaire a été composé en l'an 977

Papier

écriture orientale

19 x 14 1/2

ابن الجوزي رحمه الله

عليه

السلامة

المكتبة الحرة

الحمد لله الرحمن الرحيم وبه
 قال مولانا الفقير الى الله تعالى عفو الراحمين
 عفو ومغفرته احد عشر ام سيدنا القطب الرباني يردني الي
 السعود المدين هو محمد بن الفضل المالكي قد استعملت
 تحفة الحكام على سبعة عشر بابا وقيل ثمانية عشر بابا
 عد في بعض النسخ فصل النفقات بابا وعلى مائة وثمانية
 وسبعين فصلا عد منها في بعض النسخ فصل في العقود
 الجارية من الاعمي وعلى مائة وسبعة وتسعين فصلا
 خلا ابوابها الباقية الاول في ذكر القضاة وبيان
 يتعلق به وفيه الكلام فيما يقتضيه في الحكم وما لا يقتضيه
 وفي صفة القاضي وما يتعلق بذلك وفيه سبعة فصول
 الاول في ذكر معرفة اركان القضاة وتميز حال
 المدعي من المدعى عليه وما يلحق به الثاني في ذكر مسائل
 من القضايا من منع الاقوال للقاضي والحكم بالعلم وبحود ذلك
 وقاديب من اساعليه او على اعوانه الشرايع في ذكر
 المقال والحواب وحكم الملهد ومن ابي الاقرار والانكار
 وبحود ذلك الحاشية في ذكر الاحوال السادس في ذكر
 الاعداد السابع في ذكر خطاب القضاة وما يتعلق
 به الباب الثامن في ذكر الشهود وانواع الشهادة
 وما يتعلق بذلك وفيه ثمانية فصول الاول في
 الشهادة على اقرار الثاني في ذكر انواع الجهادات
 الثالث فيما وجب منها حقها المين الرابع في
 الشهادة الموحدة للتوقف المدعي فيه الخامس في الشهادة

الموحدة للمدين لا الحق البار في الشهادة التي لا يوجب
 حقا ولا يترتب عليها حمل الطلوع في ذكرها دة السماع
 الثالث في معرفة مسائل من الشهادة وهي ما لم تحقق
 فيه الشهادة وتعود ذلك الباب الرابع في ذكر اليمين
 وما يتعلق بها الخامس في ذكر اليمين وفيه
 في ذكر اختلاف في اليمينين السادس في ذكر
 في ذكر الصان وما يتعلق به السابع في ذكر
 الوكالة وما يتعلق بها وفيه فصل في حكم تداعي الوكيل
 والموكل الباب الثامن في ذكر الصلح وما يتعلق به وفيه
 فصل في ذكر حكم الصلح على مجرى الباب التاسع
 في ذكر الخلع وفيه اربعة عشر فصلا الاو في بيان
 الاول وما يترتب على الولاية الثالث في ذكر من له الولاية
 في ذكر النكاح الفاسد الرابع في ذكر مسائل
 من النكاح من التمييز والحيلة والامتناع وبحود ذلك
 الخامس في ذكر تداعي الزوجين السابع في حكم الخلاف
 في القبض الثامن فيما يهد به الزوج ثم يقع الطلاق
 التماسين في الاختلاف في الشوار المورود قبل الباء
 التاسع في اختلاف مناع البيت العائلي في الضرر
 والقيام الحاشية في ذكر الرضاع الثاني في بيان
 الزوجين الثالث عشر في ذكر الولاية وذكر الطلاق
 في الباب الرابع عشر في اختلاف في الطلاق وفيه
 ثلاثة عشر فصلا الاول في الخلع والاقدة الثاني
 في صرح الطلاق وكناياته الثالث في اليمين الثلاث

وغيره في بعض
النسخ بابا

الرابع في التداخي في الطلاق الخائض في الداعي
في الطلاق الرجعي الثاني في الرجعة المتأخر في فيه
الطلاق الفاسد الثالث في ذكر حكم النفقة في
التاسع في التداخي في النفقة المتأخر فيما يتعلق بالطلاق
من النفقة الخاد في عشر في حكم الطلاق بتعبد الاعسار
في أحكام المفقود منه الثالث عشر
في الخصامة الباب العاشر في السبع باقسامها
وفيه أربعة وعشرون فصلا الأول في ذكر بيع الاصول
الثاني في بيع العروض الثالث في بيع الطغفام
الرابع في بيع النعدين الخامس في بيع المارودين
يلحق بها التباديل في الجاهل في ذلك السابيع في
بيع الرقيق الثامن في بيع كلاب الماشية التاسع
في بيع الدين بالدين العاشر في ذكر الحوالة الحادية
عشر في بيع الحمار الثاني عشر في بيع الفضولي
الثالث عشر في بيع المصنوع الرابع عشر
في مسائل من البيع في بيع الاب عن بنيه وكيفية لدومي
العقود الجانية من الاصل والاعمى الخامس عشر في
اختلاف المتبايعين السادس عشر في بيع الغائب
السابع عشر في الغيوب الثامن عشر في الغيب
الثاني عشر في الشفعة العاشر في القيمة
الحادية والعشرون في المعاوضة الثانية والعشرون في
الاقالة الثالثة والعشرون في التولية والتصيير
الرابع والعشرون في التيمم فيما يلحق بالاصول

الباب في التداخي في الطلاق الخائض في الداعي
وفيه ستة فصول الاول في الحاجة في ذكر
كل الارض والحاجة فيه الثاني في أحكام من الكسب
الثالث في اختلاف الملتزم والمكتري الرابع
في ذكر الرواحل والسفر الخامس في الاحارة السادسة
في جعل الباب في الثاني عشر في المساقاة
وفيه أربعة فصول الاول في ذكر الاعراس الثاني
في المزارعة الثالث في الشركة الرابعة في القراض
الباب في الثالث عشر في الحبس والقبضات
وفيه ثمانية فصول الاول في الصدقة والهبة
الثاني في الاعتصام الثالث في العري
والمالقة بها السابعة في الارفاق الخائض
في حكم الحوز السادسة في الاستحقاق السابعة
في العارية الثامنة في القرض الباب
الرابع عشر في العلق وما يتعلق به الباب
الخامس عشر في الوعد والوصايا وفيه أربعة فصول
الاول في ذكر الوصية الثانية في الاقرار الثالث
في المديان السابعة في الفلوس الباب
السادس عشر في الضرر وسائر الجبايات وفيه
سبعة فصول الاول في ضرر الاسرار الثاني
في مسقط الغنم بالضرر الثالث في القصب
والنقود السابعة في اغتصاب الحرة الخائض
في دعوى السرقة السادسة في أحكام الدماء السابعة

اذ لا يجب عليه شي فيقضي عليه به وهو القاهر فوق عباده وهو
 اللطيف الخبير جل عظم شأنه غير محول من الفاعل
 والشان الامر وعلا شأنه على شئون عباده الذي هو
 قاض فيهم بحكمه وقد علمت ما في ذلك من براعة الاستهلال
 ثم الصلاة وهي الدعاء بالرحمة بك وام الزماد اي
 بدوام الدوام على الرسول وهو انسان اوحى اليه
 بسرع واسر تبليغه وان لم يكن له كتاب او شيء لبعض شريعة
 من قبله على المسهور من الاقوال المضطحة اسم مفعول
 مستحق من الصفوة محمد عطف بيان وهو اسم مفعول
 مضطحة من المجد لانه المحمود في السما والارض
 ونسب له من اسمه ليجله ، فذوا العرش محمود وهذا محمد
 وآله بنوا هاسم والمطلب وقيل كل مؤمن والعبيد
 المتبعة له وهم اصحابه جمع صاحب وهو من اجتمع
 مؤمننا محمد صلى الله عليه وسلم وما ن كذلك وان لم تطل
 صحبته ولو لم ير وعنه شيا على الصحيح وتابعوه هدر
 في كل ما قد سئله اي جعله طريقا يتهدي اليه فيها بالاعتدال
 به امر او فعلا ليس من خصوصياته امر بالناسي فيه
 وشرعه اي جعله طريقا متبعة مودبة الى النجاة من عطف
 العام على الخاص اذا ما سرعه نعم ما اوجبه وما سئله من
 ذلك صلوا كما ياتوني اصلي ونعم اي بعد الحمد
 والصلاة فالقصد بفتح الخاء جواب شرط مقدر اي يهتدى
 بكنى شئ بعد الحمد والصلاة فالقصد بهذا الرجز تقصير
 لا حكم اي تبليغ القول وجبر والموجر قل لفظه وتغير

221

مضغ

معناه اشرت فيه المييل للتبشير لتبيين ما اشكل وضغته
 اي منقته حمدي والجهد في قوة الاستطاعة عن الغفيلين
 وهو ان يفتقر البيت الاول في تمام معناه الى البيت الثاني
 وحيت في هذا الرجز في بعض من المسائل بالخلف
 اي بذكر وان كان ينافي الاختصار الذي التزمه رعايا
 اي رعاية له مفعول لاجله لاستمرار القابل به وسهرته
 في القلب تدل على اعتبار مستنده فيما قال اذ ليس
 كل خلاف يراعي وانما يراعي ما قوي دليله عند المحققين
 ولم ينلح في دليل نفسه مما يحاكفه وهو ان يعطى كلا
 من الدليلين حكمه فيجعل ابتدا على الدليل الرابع يقتضي
 الزحمان في غلبة ظنه فاذا وقع عقد او عبادة على مقتضى
 الدليل الاخر لم يفسخ العقد ولم تبطل العبادة لوقوع ذلك
 على موافقة دليل له في اليقين اعتبار فبذا معني اعطى
 كل من الدليلين حكمه وشئ ذلك قولكم اذا زال عين النجاة
 بغیر الما المطلق لم يتجسس سلاقي محلها ودليل مراعاة
 الخلاف من حيث هو قوله عليه الصلاة والسلام الولد
 الفارس والعاهرا يجزئ قال بعد ذلك وقد حكم ان الولد
 للفارس واقتضى حكمه انه اخ لسودة من ابها احتجبي منه
 ياسودة شراعاة للسببة وهو من الاستحسان الذي قال
 ما لك انه تسعة اعتبار العلم وهو من محاسن مذهبهم
 رضي الله عنه فتضمنه المفيد معني الحكم لان هشام والمقر
 والمقصد المحمود والمنحجب شرع البناظم بذكر مواد هذا
 الرجز وهي الكتب التي اختصر منها المسائل التي ظهر في

ففهم اي سرعت في نظره ليكون ذلك له ويلي بعد
 من الله بالبلوي نعم قد الماني وحسن بتمثلما بما
 نعم به البلوي من الامسا المهمة سميت بتخفة الحكم في
 تلك العقود والاحكام قد اكل الاشارة الى نظره وتجاوزه
 او سميت لما ان يبيت بالقضا قبل محنته او محنته بحسب
 ما ينفع من حسن النية او من قبح السوء والسرير لا يترتب
 على ذلك من الثواني لحسنها والعقاب لقبحها اذا لا يتلافى
 يكون في النعم فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه
 ونعمه بعد سباب مرعي ولا نقضه وانني اسأل من ربي
 قضي به اي بالقضا على امر الرفع منه في القضا اي
 اللطف فيما قضي به علي من القضا اي المقضي به منه تعالى
 واسأل الله واسأل التوفيق وهو خلق القدرة
 على الطاعة للبعد ان الكون اي لان اكونا من امسية
 بالحق يعدلوا لشارة الى قوله تعالى ومن خلقنا امه يبدون
 بالحق وبه يعدلون وفي الحديث لا حسد الا في اثنتين
 رجل اتاه الله ما لا يقدر على هلكته في الحق ورجل
 اتاه الحكمة فهو يقضي بها ويعمل بها وفي الحديث
 المقسطون على منابر من نور يوم القيامة عن يمين الرحمن
 وكلتا يديه يمين وعن ابن مسعود لان اقضي يوما احب
 الي من عبادة سبعين سنة عما قال تعالى وان حكمت
 فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين وقد ولى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا ومعاذ بن جبل
 القضا وبني رجلا عند طلبه منه وماذا كان الالتمام اهلينا
 وموتنا

ومعرفة ما به فها وعلمها في امان من غوايله بخلاف ذلك الطائفة
 له حتى اري من مفرد السلافة يفر الى ما رواه النسائي
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة اثنان في النار
 وواحد في الجنة رجل عرف الحق فقضي به فهو في الجنة ورجل
 عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ورجل لم
 يعرف الحق فقضي للناس على جهل فهو في النار انتهى فاذا
 قضى على اجتهاد وتطرق فهو في الجنة والقضا
 حسيه محمود وممدوح ومدموم فما ورد من التحويل
 منه والنهي عن طلبه وان من طلب الامارة وكل الهوى
 فللنبتة على مكابد الشيطان فيه واسأل الله تعالى
 عليه وسلم من ولي القضا فقد خرج بغير سكين فقد اورد
 بعضهم من معرض التحذير منه اما في قضاة الجور فسلم
 واما في قضاة العدل فوارد مورد الترحم وذلك لما يقتلي
 به القاضي العدل من الصبر على مخالفة الاقارب والاباعد
 في حضور ما هم لانه لم يخاله في الله لومة لائم من مراعات
 الحق وكلما ان العدل وعداوة المحكوم عليهم بما لا يشتهونه
 فكان ذبح الحق واسما من ولي القضا من الجور والرشا
 او من اذ توج الباطن معيون الظاهر وبالجملة فان تقدم من
 الوعيد وهو في حق من قضي بجور او على جهل لا اجتهاد وظهر
 وعليه قوله تعالى واسأل القاسطون فكانوا لجهنم حطباً
 فاي مقام الجنة للمقسطين من وقود النار بالقاسطين
 وهو يختلف باختلاف المقام فخير احكامه على ذلك فيكون
 واحدا لمن تعين عليه طلبا وقبولا وجرا ما ان كان لطلب

دنيا ومندوباً لمن يريد اشتراكه الحاصل ومكرها
 لتحصيل الجاه والبصر على الاعداء ومباها ان يسلم من ذلك
 ولم يحج لا شئها رفاً لئلا يفسد الرفق والجود والتوفيق
 لئلا تشرف الدنيا بهجتها فني اجتمعت فيه هذه الخصال
 فان قاضي الجنة وكان مفرداً من الثلاثة الذي ورد فيه
 الوعد وقوله وجنة الفردوس وهي لغلا الجنات في ورثته
 فيه اشارة الى قوله تعالى والذي لا مانع لهم وعندهم راعون
 والذين هم على صلواتهم يحافظون اولئك هم الوارثون
 الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون ولا شك ان
 رعي الامانة وحفظ العهد وهو حكمة القضا التي هي
 اداء الحقوق ورفع التهارج ورد النوايب وقسط
 الظالم ونصر المظلوم وقسط الخصومات والامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر وقد ورد ان كل كافر
 له مقعد في النار ومقعد في الجنة فاذا وجبت له النار
 والخلود بالموت عليه كفره ورث المسلم المتصف
 بالصفات المحمودة التي اعطاها الايمان والوفاء عليه
 منعقد في الجنة وعليه قوله وتلك الجنة التي اوردتموها
 بما كنتم تعلمون هذا باب ذكر القضا

بعد اقبل التكلم بما قيل فيه برسالة مولانا عمر ابن الخطاب
 الى ابي موسى الاسعري تبركا لاشتمالها على مهمات القضا
 هو بسم الله الرحمن الرحيم من عمر بن الخطاب
 الى ابي موسى الاسعري سلام عليك فاني احمد الله الذي
 لا اله الا هو ابداً بعد فان القضا شريعة محكمة وسنة

شريعة فافهم يا ابا لي اليك وانفذ اذ اتين لك فانه
 لا ينتفع بحق لا تغاذه ا بين بين الناس في وجهك ومجلسك
 وعدك حتى لا ييسر الضعيف من عدلك ولا يطع الشريف
 في حيفك والبيعة على المدعي واليمين على سائر النكر والصلح
 كما يرضى المستأمن الاصلح احل حراماً او حرم حلالاً لا يمتنعك
 قضا قضية بالامر من امر راجعت فيها نفسك وهديت
 لرشدك ان تراجع الحق وسراجته خير من الماثل والمادي
 فيه الغم فيما تلجج في صدره كما لم يبتغك في الكتاب والسنة
 اعرف الامثال والاشباه وقس الامور عند ذلك واعمد الى
 احبها الى الله تعالى واسبغها بالحق فيما ترى اجعل للمدعي حقاً
 غائباً او بينة غائبة اجعل ينتهي اليه فان احضر بيبته
 اخذ بحقه والا وجهت عليه القضا فان ذلك اجلي للمعنى
 وابلغ في العذر والمسئول عدول بعضهم على بعض او مجلواً
 في حد او مجرباً عليه شهادة زور او ظناً في ولا اولئـك
 فان الله تعالى يولي منكم السراير ودر أعينكم بالبينات
 والايمان واياك والقلق والضجر والساذي بالناس والتكر
 للخصوم عند الخصومات من مواطن الحق التي توجب
 الاجراف ما يصلح ما بينه وبين الله ولو على نفسه يكفيه
 الله ما بينه وبين الناس ومنه للناس بغير ما يعلم
 الله منه شأنه الله فاطنك بنواب الله في عاجل رزقه
 وخزائنه رحمة انقمت وقد رجع رضى الله عنه عن قول
 المؤمنون عدول بعضهم على بعض الى قوله والله لا يؤزر
 في الاسلام بغير العدل على ما ميسر في بيانه نعم القضا

الذي سبق ذكره من قول الناظر وعقد الناظر
باب في رسمه وما يتعلق بالقاضي وسر وطه هو كما قال
ابن راسد الاخبار عن حكم شرعي على سبيل الالتزام فأخرج
الفتوى ابن عرفة القضا صفة حكمه بوجوب لموصوفها
نفوذ حكمه الشرعي ولو تبعد ميل أو حجر يخرج لافي عموم مصالح
المسلمين انتهى فليس له على تفديس عدم نظره في عموم
المصالح قسمة الغنائم وتفرقي بيت المال على المصالح وإقامة
الحدود وترتيب الجيوش وقنال البغاة وتوزيع الإقطاعات
واقطاع المعادين الأباذن أمام الوقت المأصدة قال
ابن تيم الجوزية النظر في عموم الولاية وخصوصها إلى
العرف في كل زمن وفي كل بلد ودليله فلما قضينا عليه
الموت أي الزمانه يقضي الحق وهو خير الفاصلين
والحكم لغة القضاء وهو المنع لانه يمنع الظالم
من ظلمه انتهى والباب ما يتوصل منه
إلى المقصود وهو حقيقة في الإجماع مجاز في المعاني
وذكر ما يتعلق به من الأحكام على ما سياتي بيانه من
فلنذكر نبذة مما يتعلق به من الأحكام مما نص
عليه ابن خنون مختصرا مما يقتضيه حكم الحاكم وما لا
يقتضيه مما يقتضيه حكمه فليس من إحاطة الدين
عالمه وبيع من اعتقه المديان ففعله مستلزم للحكم
بنقص عتقه والحد وكلها وإذا هر ب الجهال وكانت
الزمان غير معين ولم يفت المقصود فيفسخ الحاكم
لأنه كان في الصبر مضرة بخلاف غيره نص عليه ابن بشير

وإذا حلف ليضرب ابن عبد ضربا مبرحا يعتقه عليه بتحقيق
كونه محررا وهل السيد عاص به فيعتق عليه لأن الحلف
على المعصية توجب تعجيل العتق والأفلا ومن
اعتق نصف عبده قال لا يعتق عليه بقيته إلا بالحكم
لتعارض حق الله تعالى في العتق والسيدي في الملك وحق
العبد في تحليه الكسب وكذلك تعجز المكاتب إذا كان
له مال ظاهر لا يكون إلا بالحكم ولو رضيه هو وسيد بالتعجز
وكذلك التطليق على الغائبين والمفقودين وكذلك قسمة
الغنائم وإن كانت معلومة المقادير إذا كان له ذلك
في ولايته وما لا يقتضيه حكم الحاكم كتحريم المحرمات
المتفق عليها والمختلف فيها كتحريم السماع وقبض الديون
ورد الودائع والغصب وأحكام العبادات وما
اختلف فيه هل يقتضيه حكم حاكم العتق للمعرب إذا
ملكه الحر المملوك المشهور عدم افتقاره وكذلك العتق بالملك
قال مالك لا يحكم بعتق إلا بالحكم وقال الشافعي لا يقتضيه
وفتح البيع عنه تخالف المتبايعين فيه الخلاف وفرقة
المتلاعنين والمشهور عدم الافتقار وتزوج الحاضنة هل
يسقط حقيقة بالدخول أو بالحكم عند أخذ الولد قولان
وإذا قال إن حضنت فانت طالق وهل الحنث بالحكم أو بالنطق
قولان واختار الأحمي بالحكم والسمع المختلف في فساده فهو
قبله بالصحيح وما يدخل فيه الحكم استنقلا لا فجمع وجوه الملك
والنكاح ونوابعه وسائر المعاملات في جميع أبوابها وكذا
الجداد في أكثر مسائله والإيمان والمندور والذبايح من جهة

عنه

للتقصير المتقضي للتعزيم والاطاعة يدخلها الحكم من جهة وجوب
القصاص على من ترك المواساة بها واذا اخذها الجايح
فموا فوجب القيمة واما الصيد فيدخله استقلاله بالحكم
به الاول والثاني على ما يقتضيه الحال الموجب ان يرى
تنبيهه قال العراقي في الصور المجمع عليها كنبوت
القيمة في المتلفات والقتل في القصاص فاحكام هذه
الصور جميعها مقررة في اصل الشريعة اجماعا فوطيفة
الحاكم فيها التنفيذ فالحاكم والمفتي فيه سواء وليس
بها هنا حكم استئناف صاحب الشريعة فيه الحاكم بل هذه
احكام تنبئ اسبابها ثم حاكم ام لا نعم
الذي على الحاكم التنفيذ مع انه غير مختص به فلو
رفع المثلث القيمة والمدن الدين وسلم البايع المبيع
استغنى عن تنفيذ من حاكم او غيره وانما يقتصر
الي الحاكم في الصور المجمع عليها اذا كانت تقتصر في نظر
واجتهاد كفسخ الانكحة والحدود والتعازير مع ان
التعازير تقتصر في التحرير وتقدير التعزير بقدر
الاجابة الجاني والمجني عليه واسما متي غريب
الاحكام المجمع عليها عن ذلك ليرجع الى تنفيذ الحاكم
وله تنفيذها واسما في النشأ فلا سبيل اليه
في جميعها اذ حقيقة الحكم انشأ الزام او اطلاق فالالزام
كالو حكم بلزوم الصداق وخوفه فالاحكام بالالزام هو
الحكم في مسائل الاجتهاد التعارض فيها يقع فيه النزاع لمصالح
الدنيا فخرج الفتوى لانه مجرد اخبار على الحكم فلا عيب

حكم

حكم على خلاف نص لا مجال فيه لاجتهاد او اجماع او قياس اذ
هو لا يرفع الخلاف كما ينبغي فلا بد من اعتبار تقارب المدارك
في اعتبار الحكم ايضا فلا عيب بالخلاف في ضعف مدركه
لخلاف عطا في اباحة اعادة الجوارح للوطى وقوله
في النتائج لمصالح الدنيا احترام من مصالح الاخر فالعباد
لا يدخلها الحكم استقلاله فالالزام كالو حكم بلزوم الصداق
وخوفه فالحكم بالالزام هو الحكم والالزام الحسن كالترسيم والحسن
فليس بحكم لان الحاكم يعجز عنه وقد يطلق على الاباحية
وعدم الحجر حكما فاما اطلاقه اذا حكم اذ ارض العنق طلق
فانها تبقى مباحة وكذلك الصيد والنخل والحمام البري على
تفصيل فيه من التفرقة بين حمام الابراج من غيرها اذ اخير
فحكم الحاكم بزوال ملك الحائز الاول صادرة ملكا للحائز الثاني
بحوز ان لم يزل من ذلك الزام بالملك وعدم الاختصاص للوجوب
فالكلام في الحقايق انما يكون في المرتبة الاولى لا فيما بعد
فما يلزم عنها فالالزام بالملك وعدم الاختصاص بطريق
اللزوم كما اننا نقول المقصود الاول الذي هو حقيقة الامر
للو حوب وان كان يلزمه النهي عن الصيد وتحريمه والمقصود الاول
من النهي عن التحريم وان كان يلزمه وجوده من اضداد
النهي عنه ابن فرحون في تنصيره الحاكم من حيث هو حاكم ليس
له الا انشاء واسما قد رجع التنفيذ فامر حاكم لا يدعي كونه
حاكما فقد يفوض اليه التنفيذ فهو مرتبة ثانية على الحكم
فقد يجعل له في كل الامور السابق ذكرها وهو بمجموع المصالح التي
يختص بها امام الوقت ولم يجز عرفا كما تقدم وقد لا تندرج في

ولا يثبت انتهى لكن قال الناظم في تعريف القاضي المأخوذ من
 السياق المشتق من لفظ القضاء متفقه بالشرع للاحكام خبراً
 لستد المحذور فثبت في ذلك رسم ابن عروقة اي من وجبت له منفعة
 التنفيذ في الجملة وان تعذر صدور انزالها لعارض وغو
 ويلزم منه الاخبار بحكم شرعي لا على سبيل الفتوي فبين
 ملزم ومنفذ عموم وخصوص بين وجهه فثبت ان في
 ملزم ومتعد عموم وخصوص من وجه هو مراد الناظم
 اي منفذ لما الزم به من الاحكام الا في ذكرها وبغير قات
 فيمن الزم ولم ينفذ او نفذ ولم يلزم وانما
 عدل الناظم عن قوله الزام الي قوله منفذ لان حقيقة
 الالتزام لا تتحقق الا بالتنفيذ والا فلا فرق بينه وبين
 الاقنا وبالجمله قال لقضاء كما قال القرافي يعتمد الحجاج والعليا
 تعتمد الادلة وبصرف الامانة يعتمد المصلحة الواجبة او الخالصة
 في حق الامة والنفذ الاجماع ان ما حكم به في مسائل الاجراء
 يجب اتباعه ويجرم نقضه لقول القرافي انما يتساعى الحكم
 بان الله استتاب الحكم في خصوصيات الصور في مسائل
 الخلاف فاذا حكم كان نصاً من الله تعالى على لسان نبيه
 وخليفة نبيه في خصوص تلك الواقعة فخرج من مذنب
 المخالف في نوع تلك المسئلة دليله عام وهو النص
 خاص ببعض افراده فتعارض الدليلان حكم الحاكم وما اعتقده
 المخالف في عموم النوع والخاص مقدم على العام فتصير تلك
 الواقعة مجمع عليها على مقتضى القواعد الاصولية انتهى
 بالتنفيذ والالزام قد يكون بالقرن مطابقة وقد يكون

بما يستلزم الحكم فيوجد الالتزام والتنفيذ بطريق اللزوم وان
 عري عن ذكر الحكم البتة وعلى ذلك فروع نص عليها ابن وحيون
 في تبصرته منها اذا حكم بصحة بيع العبد الذي اعتقه المديان
 الذي احاط الدين بآله فالحكم بالصحة مطابقة ويدل باللزوم
 على الحكم بابطال العتق وبيع الحاكم كذلك وكذلك
 اذا تزوج امرأة تزوجت زوجها فاسد او لم يفت على علمه
 بذلك استلزم فعله فسخ النكاح الفاسد وبيع ملك المديان
 الحق الغرمالان نقل الاملاك وفسخ العقود حكم ولولم يصرح
 به واعلم ان حكم القاضي لا يتعلق بالكلية
 اذا كان حكمه في مسألة اجتهادية لا يرض فيها فلا يكون حكمه في
 جوبه من مقتضى نفوذ حكمه في جميع جزئياتها وعليه قول
 الاستاذ خليل ولم يتعد لمائل فالحكم بفسخ نكاح من ارضعت
 كنبوا زوجها جزئي فاذا رفعت اليه ثانياً فالحكم ما يودي
 اليه اجتهاده ثانياً من عدم تحت بما فله ان يقر عليه فلا يكون
 حكمه بالفسخ ولا يتعدي الى المرفوع ثانياً وقد لا يستلزم فعله
 نفوذ حكمه كسماع الدعوى والجواب وسماع اليهود وتزوج
 يتمة تحت حج او بيع سلع لها ولغير النظر في فسحه لا
 ختلاف في بعض سر وطه وكذلك تولية العقود كالبيع والشرا
 في اسوال الايتام وعقد الاجارة على املاك المحجور عليه
 فهذه النصفان ليست بتنفيذ حكم الا ان تكون هذه النصفان
 متوقفة في محتها عن علي ابطال بصرفات مقدمة كما اذا
 زوج امرأة تزوجت زوجها فاسد كما تقدم ولا بد من العلم
 في جميع الصور حتى يكون بصره حينئذ حكماً والافلاسي

الامر
ان
دفع
نص

تحكم وكذلك اثبات الصفات في الذات لا يكون حكما نافذا كالعدم
 والخرج واهلية الامانة والحصانة والوصية ويحوز ذلك ولغيره
 النظر فيقبل ما جرحه وبالعكس وكذلك ثبوت اسباب
 المطالبات كثبوت قبة المتلف في المتلفات والديون ونفقات
 الاقارب والزوجات واجرة المثل في منافع الاغنيان فان اباة
 لم يجر ذلك ليس حكما لغرض تغيير ذلك على ما يراه وكذلك
 ثبوت الحكم الحلف والاقامة البيئات والاختارات فلغرض
 التغيير بما يري فيها من الخلل ولما ما ورد من كلامهم ان
 الثبوت حكم على المشهور ما ذلك الا لاستلزامه الحكم لانه اذا
 قدر الثبوت وانتفت الرتبة بالاعداد واستيفت الشروط تعين
 على الحاكم على الفور ان يحكم لان احد الخصمي ظالم وازالة
 الظلم واجبة على الفور فالحكم من لوازم الثبوت فهو حكم بيا
 على ظاهر الحال والافقايعة مختلفة فان فرض ان لم يحكم
 فلا يكون الثبوت حكما اتفاقا وكذلك اسباب الاحكام كالزوال
 وروية الهلال فيما يترتب عليه من فطر او صوم او تسك
 فهو كاثبات الصفات فلا يصوم المالك اذا اثبت الشافعي
 الهلال بعدل فانه ليس حكما بل هو اثبات سبب لمن يكون
 عنده سببا وليس عند المالك بسبب وكذلك الاوقات
 في سائر الابواب فلغرض الافتاء بخلاف ما افتا وكذلك
 تنفيذ الاحكام متى عثر لا يكون حكما بصحة اذ قد
 ثبتت عند الفاسد يترتب عليه مقتضاها من غير
 الحكم او ناديه انتهى ما جمعه من كلام القرافي ومن
 فحون مختصرا ويؤخذ من قول الناطم منفذ بالتشريع

اعرف ان السيرة
 حكم على المشهور

للاحكام

للاحكام عليه بما يلزم به وينفذ الا ترى انهم استرطوا في
 مستخلف القاضي عليه ما استخلف فيه فزايب الامام اولي
 ولا يؤخذ من قوله بعد له نيابة عن الامام استرطوا الاجتهاد
 في القاضي كما تحمل له ابن الناطم قال لان الامام يشترط فيه الاجتهاد
 وكذلك نيابة لا استرطوا كون الامام فرسيا ولا كذلك نيابة
 وانما اهل الناطم شرط الاجتهاد لتعذره وعدم وجوده في زمانه
 طاهري فيما بعد الا ترى اني قول مالك لاني حصل القضا
 اجتمع اليوم في احد فاذا اجتمع له اي للقاضي حصلتان
 ولي القضا العلم والورع فلم يشترط الاجتهاد في مثل زمانه
 وقوله للاحكام القابلة للتنفيذ اي التي يتعلق بها الالتزام
 من الحاكم المنفذ والاحكام جميع حكم وهو في هذا المحل متعلق
 خطاب الله الذي باعتبارها هي خطاب الله تعالى
 حكما قال القرافي واعلم ان الحكم تارة يكون خبرا
 يحتمل الصدق والكذب فيحسب ما يطرح عليه من حاله والناي
 مثل ان يقول اسند واعلي بكذا او الزمت فلا ناكذا
 فهو انشائي لا يحتملها لانه انشا الطلب من الشهود ان يشهدوا
 عليه بكذا وانما يوصف هذا بالصحة والفساد له نيابة عن
 الامام الاعظم او السلطان فخرج المحكم وتنقذ الولاية
 عن الامم بصريح كوليته وقلدتك واستخلفتك واستنيبتك
 وبكناية وهي اعهدت عليك وعولت عليك وردت اليك
 وجعلت اليك واستندت اليك وعهدت اليك ولا بد ان
 يقترب بالكتابة ما ينفي عنها الاحتمال مثل احكم فيما اعهدت
 اليك او عوذتك وتكون بولاية الامام او من جعل له ذلك او

يعتقد ذوي الرأي والعلم والمعرفة والعدالة لمن تجملت فيه
شروط القضاء بعدد الامام او لم يمكنهم مطالعته في ذلك ولا
بد من ثبوتها بالمشافهة او بالاستفاضة والقراين ولا يجوز قبول
الولاية من الامير غير العادل ولا يشترط حضوره لعقد الولاية
والقبول باللفظ وان تراخي او ستر وعدي العمل ولا بد من معرفة
المولي بالبناء للفاعل للمولي بالبناء للمفعول بالصفة التي
بها التولية فان جعل لم يصح تقليد ولا بد من ذكر ما عقد
عليه الولاية لحاكمين معا على ان يجتمعا ويتفقوا في الحكم
في قضية فان شرط ذلك لم يصح الولاية لاختلاف الأغراض
وليعذر الاتفاق وهو فرض كفاية ان تعدد الاكفا ببلدان
انفرد احدهم بالصفات الواجبة والمستحبة تعيين عليه
وجب الامام الشيخ خليل ولزم المتعين او الخائف فتنة
ان لم يتول او ضياع الحق القبول والطلب واجبر على التولية
وان بضره والا فله الهرب اي بعدم تعيينها عليه وان عين
اي عينه الامام لها تتبعية لو فرض لاحد
الحكم عنه وهو في غير ولايته والمفوض له في محل ولايته
فقال ابن الناطم فيه اي ينظر ملب ذلك مع الضرورة الداعية
هو مبتدئ المدرك الثاني ولا يقع عدم تاقله اتفاقا
واستحسن بالبناء للمفعول اي يندب في حقه اي
القاضي الجزالة وهي قوة الرأي وشرطه اي القاضي
اي صحة توليته ابتداء واما التكليف فلا يصح ولاية
الصبي والمجنون والابله وما في معناها ولا ينفذ العقد
فهو يصح ولاية القاضي من عطف الحاكم على العام اذ

شرطها التكليف هل ينزل القاضي بنفسه الفسق
حين قلنا بشرطية العقد الله اوحى بغزله الامام قال
المازري المذهب علي قولين وأشار الي ترجيح
عدم العزل الا بعزل الامام وهو قول اصبح وقال
ابن القضاة تنفس وهو الجاري على حكم الاشتراط
فشروط العدالة شرط في صحة الولاية وقوادحها
قوايح فيها وان يكون القاضي ذكرا فلا تصح
ولاية الانثى لقوله صلى الله عليه وسلم ان يعالخوا
قوم ولو امرهم اسياسة ولانه لا ولاية لها على نفسها
فعلى غيرها اولى حرافله يصح ولاية العبد
سليم اي وبان يكون سالما وعتر بالماضي عن
ايام الفاعل لوجوب تحقق السلامة فيه من فوق
روية اي من عمي ومن فقدت ومن فقدت ابن الحاجب
وصفاة اي القاضي ثلاثة شرط واجب وموجب للعزل
غير شرط ومستحب الاول ان يكون ذكرا بالقبول
حرافله مسلم اعدا لا يجتهد ا فان لم يوجد مجتهد
فقلد فيلزمه المصير الى قول مقلده وقيل
لا يلزمه وقال اصبح العدل في الوصف الثاني
وقال النابضي العالم في الثالث الثاني السمع والبص
والحلام ولا يرض في الكتابة والظاهر انها في الثالث
فقد علمت من قوله وموجب للعزل فلم يجعل ذلك شرطا
في الابتداء وبعضه قول الشيخ العلامة خليل ونفذ
حتى اممي واصم واكم ووجب عزله وكلام الناطم يوهي عدم

نفوذ احكامهم ضرورة فقد ان الشروط عند عدم وجود
الشروط ويستحب للقاضي العلم بان يتصف به فيه
اي في باب القضاء وبني ذلك معرفة ترتيب الخصوم والاداء
والندف في معرفة المدعي من المدعي عليه عند تعارض
استصحاب الأصل وشهادة العرف وعنده ذلك من الشياجري
بما اصلاح المولفين لا يضر الجهل بالعالم غير القاصي ولا
فالعلم شرط في الولاية ابتداء واما خلافا للباقي كما
سبق الشيخ خليل وحرم لجاهل وقاصد دينا وعليه
قول مالك المتقدم ابن الناطم عن الشيخ في هذا البيت
انه يستحب ان يكون للقاضي من الاضاف بالعلم
والمشاركة في الحديث والفقهاء ما يتهيأ له النظر في
النوازل والبحث عن الدلائل والرجوع عند وقوع
الخلاف والاختيار عند تعارض الاصول ويستحب
الورع اي يستحب ان يكون ورعا في باب القضاء وفي
غيره قال الشيخ خليل يشترط له كورع غني حليم نزه
نسيب مستفيض بلا دين وحد قلست ولو لم يقص
في مثل ذلك الحد بخلاف الشاهد لان القضاء وصف
رايد يعتبر فيه ما سقط اعتباره في غيره فان قلست
الشاهد لا تقبل شهادته الا فيما لم يجد فيه من ممتنع
قضا القاصي فيما حد فيه كالشاهد اذا قرض وقصاوم
في ذلك قلست لا يمنع لاستناد قضائه
الى البيينة بخلاف الشاهد فاستناد القاضي في حكمه لغيره
بعد التهمة مع ما اقترن بذلك من حق الله تعالى في

الحدود ووجوب المبادرة اليه ويستحب ان يكون
غورا يد في الدهاء فقد غرل عمر رضي الله عنه زيادا
لذلك وقوله مستشير يريد اذا كان عالما باستشاره
ففي الطرقات لابن غات لا يجوز للحاكم ان يشاور فيما
يحكم فيه وهو جاهد لا يميز الحق من الباطل لانه لا يعلم
حينئذ ان كان حكمه بحق او باطلا ولا يجوز ان يحكم
بما لا يعلم انه الحق يقول من استشار عليه حتى
يتبين له الحق من حيث تبين للذي اشار اليه
لانه لا تظهر له الماروي القاصي ما مور بالمساورة
وان كان عالما لو ترق بنفسه بما استشار به دون
الاستبداد بالراي ولو كانوا مقلدين لاختلافهم
في الفتوى فيما ليس بسطور بحسب ظن كل واحد منهم
آية الجاروي علي اصول المذهب ولا يشاور الا من استأذن
في دينه وورعه ومعرفة باحكام من مضى فان اختلفوا
نظر الى الاستئذ بالحق اخذ به قلست حقيقة
المساورة انما تطلق على العالم بما يستشير والا فليس
مستفت لا مستشير ابن الحاجب الثالث من الصفات
المستحبة ان يكون ورعا غنيا ليس يمد يان بطلب بلديه
معروف النسب غير محذور حليما مستشيرا لا يبال في
الله لوامة لا يمسكها من بطانة السوء المستشير
خليل ومنع الراكبي معه والمصاحبين لاتهمهم على
التحقيق به فيكون ذريعة لكل اموال الناس وتخفيف الاعوان
واتخاذ من يخبر بما يقال في سيرة وحكمته وشهوده ليقوى

ما يكرهه الناس منه واحضر العلماء ان لم يغرب فيه باحصارهم
او شاورهم وشهود البلاء يكون حكمة بعلمه وان كان
حكمه بعلمه فيما استعمل عليه مجلس الدعوي لا يفسح وان
لم يجز كما سيأتي ولم يشتر في مجلس قضائه كسلف وقراض
والبضاع وحضور وليمة الامتناع وقبول هديته ولو كافا
عليها الامني قريب وهي في هدية من اعتادها قبل الولاية
وكراهة حكمه في سنيته او متكيا والزام يهودي حكمه
بسنيته وتحدثه بجلسته لصخر ودوام الرضي بالحكم
للكم قولان وكذلك اليهود لا يجوز لهم قبول الهدية
من احد الخصمين مادامت الحكومة ولا يحكم مع ما يدرى
عن الفكر ومضي وينبغي ان يفرد يوما او وقتا للنساء
بالمفتي والمدعي من ابن فرعون وينبغي ان ينبع عن
دخول الحمام ما لم يكن ولا يكاد يسلم من الاطلاع على
العورات لان الحمام مظنة ذلك لا سيما مع العامة قال
مالك واليه ما دخول الحمام بصواب مع ما يوعو اليه
من مخالطة النساء من سقوط الحصة وسقوط المروءة
فان دخله خالفا فلا بأس ولا كراهة قال الناطق
مع كونه اي القاضي الحديث منقول مقدم اي
جمع الحديث دراية ورواية ومعرفة صحيحه من ضعيفه
وموضوعه وغير ذلك مما يتعلق بدلائل الاحكام والفقه
اي الاحكام الشرعية التفصيلية جمع اي جمع الحديث
للفقه يخرج بذلك ما خفي من الدلائل لقول مطرف
وان الما جسون لا يولي القضا عما جاب راي لاحد عنك

ولا صاحب حديث لا يفقه عنه وحيث لا ياتي اي صاحب
وحسن للتقصنا اي لفصله بقدر ما لك لا بأس ان
يقضي القاضي في منزله وحيث اصحاب المناصف ويكره
الجلوس للاحكام في داره وقد انكر عمر علي ابي موسى
الاستعوي ذلك فان دعت ضرورة الى ذلك فكيف
ابوابها ويجعل سبيلها سبيل الموضع المباحة ابن
الحاجب ويتخذ مجلسا يصل اليه فيه الضعيف والمارة
وفي جلوسه لفصل القضاء في البلاد المتسعة الاصل
يستحب المسجد لفصل القضاء في مجلس فيه مستقبل
القبلة ابن الحاجب والقضا في المسجد من الامور
القديم وقال مالك كان من اذرك من القضاء لا
يجسئون الا في درجات المسجد فسميت رخصة القضاء
قواني لاستحبه في الامصار من غير تصنيف ليصل
اليه الحايض والذي وهذا ما اختاره الناطق فاسو
قوله واحد بالتفصيل فيندفع اعتراض ولده بال
ما اختاره قول معلق من قولين حكاهما قال
ابن الحاجب ولا تقام الحدود بالمسجد وبغز التفسير
اليسر قال مالك وليس عليه ان يتعب نفسه طول
النهار واني اخاف ان يكثر ويخطي ولا ينبغي ان يجلس
في ايام الحر ويوم الفطر ويوم سفر الحاج ويوم قدومه
وفي كثرة المظروا والمحو لا يضر بالناس وبعد الصبح
وبين الظهر والعصر وبين العشاءين انتهى وفي
كلام سمعون ما يدل على انه يتخذ له منزلا في المسجد ان

من ثلث كلام الناس تشوش فكل وبالجمله فحيث ما
القاضي المأمون وهو جاز فان حصل في المستجد ما
يجرم من دفع الصوت المشوش على المصلين ودخول
الحايض والجنب ومن لا يجوز دخوله امتنع ويدل
له قوله مالك من غير تضيق اي من غير الزام له
بالمسجد لتصل اليه الحايض والذي يشترط في
الامام الاعظم الشروط المتقدمه ويزاد عليها كونه
قريباً كما تقدم تلبيس شرط الناظر بشرطه
في القاضي فليس بما شرطه فيه شرطاً في الحكم والتحكيم
ما من في الاموال وما في معناتها من الجواز المالية
وهو حكم الحاكم وفي استراطاد وام الرضي به الى نفوذ
الحكم قولان ابن الحاجب والحكم عن خصم وجاهل
وكافر وغيره من خلاف الصبي والمجنون والموسر
ولو حكم خصمه فثالبها بمضي ما لم يكن الحكم القاضي والتحكيم
في غير حد وقتل ولعان وولاد ونسب وطلاق وعميق
فان حكم صواباً يصح وادبه القاضي السفي
خليل وفي صحة حكم صبي وعبد وفاسق ثالثاً
يصح في جميعها الا الصبي ورابعاً وفاسق يريد الا الصبي
والفاسق الصحة لا يصح وعبد ما لم يفرق يصح الا في
الصبي لعبد المذبح الا في الصبي والفاسق تمام
يجوز عزل القاضي لمصلحة ولا ينبغي ان يشرع
بمجرد شكية فيه فان عزله عن سخط فليظمره وفي غيره
فليبره اذا قال بعد العزل قضية بكذا او شهد انه

قضي

قضي بكذا لم يقبل واذا حكم في استيا قبل بلوغ العزل
وظاهر المذهب ان احكامه نافذة لضرورة الناس
الي ذلك واذا عزل نفسه انزل بمعد بعضهم قال
المازري انه كالوكيل عن الامام ينبغي ان يلتفت في
عزل القاضي نفسه اختياراً هل تعلق لاحد حق لقضائه
فيكون ذلك عليه فيمنع من ذلك وشبهه بالوكيل اذا قاعد
خصمه والوصي بعد العزل مهمات اعلم
ان المصالح يستوف احكام القاضي في سيرته مع الخصوم
فمنها اذا اشكل الامر وطال الخصام فلا بد ان يحرق
كتبهم ويامرهم بالاستيفاء والابتداء وقد اعجب ما لك
ذلك من قاض فعله وراي انه قد اصابه ومنه
لنا اول ما يبدا به النظر في امر الشهود والكشف عنهم وفي
الموئقتين والخص عن عدالتهم من كان عدلاً لا يقاتل ومن
لا فلا الامام خليل ويبدأ بمحبوس ثم وضي وبال
طفل ومقام ثم عمال ونادي بمنع معاملة يقيم وسفيه
ورفع امرها انتهى فيقول المنادي عنه كل تبين له يرفع
ولا وصي له ولا وكيل وكل سفيه يستوجب الولاية فقد
سفت الناس من تد ايته ومناجرتهم ومن علم منكم مكان
احد من هؤلاء فليرفع الي القاضي ليولي عليه ويحرق
داينه بعد ذلك او باع ماله او ابتاع فهو مردود وهذا
على ما ذهب اليه مالك واكثر اصحابه ان افعال السفيه
جائز ما لم يول عليه وراي ابن القاسم ان افعاله مردودة
فلا يحتاج الي التداوي منهم الشوية بين الخصوم

في الاستاذ خليل وليسويين الحضين وان مسلما
وكافرا اي مع كافر يري في النظر اليها والتكلم معها
ما لم يتعد احدهما فلا باس ان يصرف نظره عنه يادريا
له ويرفع صوته عليه بالجر ويجلسها عند الابتداء
بالتودة والوقار ويسكن في خاصي المضطرب منها ويومن
زواج الخاف واليقعد هاتين يديه ضعيفتين كاتا وقوتين
او قوي وضعيف ولا يقرب احدهما اليه ولا يقبل عليه
ذون خصمه ولا يميل الي احدهما بالسلام ولا يخصه به
ولا يرفع مجلسه ولا يساله عن حاله وجنين ولا يشاركها
جديعا واحدهما فان ذلك يطرحها فيه ولا يكت لها
ولا لاحدهما ما دامت الخصومة الا ان يجعها في الكيان
واذا سلم عليه الخصمان لم يرد علي ان يقول وعليهما
السلام وفي الواحدة يسوي بينهما وان كان احدهما
ذميا فان ابي الطالب المسلم لم ينظر القاضي في امرها
حتى رضى ولكن كان المطلوب المسلم هده القاضي
بالميل الي الطالب والسمع حتى يرضى وهذا لا يسوي
بينهما لقوله صلى الله عليه وسلم لا تساووهما
الجمالتين وذكر ان عليا خاصم ذميا عند القاضي سترج
فجلس علي رضي الله عنه في صدر المجلس وجلس سترج
والذي دونه وقال لولا النبي صلى الله عليه وسلم لم
عن مساواتهم في المجلس لجلست معه ولا يصنف احدهما
دون صاحبه ولا يسال احدهما في عينة الاخر وتكلم به
الا ان يظهر له من الشخص الغائب اللدد ولا يعرف وجهه

الخصومة بينهما فلا باس ان يساله عن ذلك ليعرف حقيقة
امر قاله المنيطي وينبغي موعظه الخصمين وتعرفهما انه
من خاصم في باطل فهو خايف في سخط تعالي ومن حلف يمينا
فاجرة ليفتطع بها مال امر مسلم فليتبوا معقده من النار
وليعط الشهود ايضا ويقول انما اقضي بسها وتكما وانني متق
بكما من النار فاتقوا الله والنار ومنه اذا أتى
الحاكم احد الخصمين عن الكلام فلم يفعل واتى بالحق ولا يخلط
ويمفع من الكلام ويكثر معارضته في كلامه امر القاضي
بأدبه من مفيد الحكم ومنه ان من قام بشكية
ليصرحق وادعي باطلا اعترف به لا يستهد عليه به لان
الشهادة امرها ظني لا يقطع بصدقها ادبه القاضي ولو
بالسجن زجرا لاهل الباطل ذكر ابن سهل الا ما قيدت
تبع من قولي واعترف به ومنه اذا استخلف القاضي فلا
يذني خصموه المخلوق له او وكيله فان تغيب وثبت تغيبه
اقام القاضي من يقضيها ومنه اذا احصى الغريم
المجهول الحال وادعي الفقير فلا يكفله القاضي البينة انه
لا مال له وانما يسال عن حاله اهل الخبر والمعرفة فان لم
يجد له مالا حلقه وخلي سبيله كما سياتي قال ابن زياد
في البيان وانما ان خصمه للتهمة في اجفامه فلابد
من البينة انتهى وانما معلوم الملاف لا يقبل منه البينة
الا بذهب ما في يده وسياتي من كلام الناطم في ذلك يزيد بيان
للمخبر ومنه ان لا يطلع الدعوي في الاشيا الحقيق كسفره
قاله القرا في ومنها انه اجاب بالموجب في قضية فلا بد من استيضا

شرط الصحة فيها لانه لا فرق بين الحكم بالموجب والحكم
 بالصحة فان لم يكن حكمه بالموجب يقتضي الصحة بل يقتضي
 الفساد لفساد ما حكم به في نفسه فليس حكمه بالموجب حكما
 بالفساد بل هو حكم فاسد لان الصحة شرط فيه وقد فقدت
 ومنه ان من ليس له انشاء الحكم ليس له ثقتته ولا
 ينقض المعنى حكم الحاكم لان من لا يملك العقد لا يملك الحبل
 ومعلق الطلاق على العصمة له الانشاء اجماعا دملها ولا
 كذلك المعنى لانه ليس له ان ينيي حكما في اي صورة كانت
 كالمرأة ليس لها ان تزوج نفسها في كل صورة فليس لها
 ان تطلق نفسها قاله القرافي هذا فصل
 في ذكر معرفة اركان القضا اركان القضا سنة القاضي
 والمقضي به والمقضي له والمقضي عليه والمقضي فيه
 وكيفية العضو فالمقضي به الحكم من كتاب الله وسنة
 رسوله التي صحبها العمل فيقدم خبر صحبه العمل على
 اخر لم يصحبه عمل وكذلك القياس على خبر الاجاد على
 ما ذكره الايدي في اقوال الصحابة لما صحبه عمل ثم يجتهد
 حيث لا يخالفهم جميعا وفيل يجتهد ولو خالف حيث لم يخرق
 اجماعا وكذلك في كل عصر حيث لا يخالف اجماعهم باجتهاد
 ثم يراي ما يميز به اي معرفة حال المدعي اي
 وصفه بصفة تميز عن غيره لا لبتاسه بالمدعي عليه
 في بعض الصور قرب مدعى كشف البيان انه مدعي عليه
 في تميز حال المدعي عليه اي معرفته جملة القضايا جميعا
 فتميزها لهما جميع جملة القضايا والمقضي به والقاضي المهور وما

حكم

حكم به وكيفية الحكم استفاد من المدعي والمدعي عليه فتميز
 بالميز القائم بالتمييز وحكمه على من يميز بما يقتضيه القضا
 يشمل سائر الاركان وقد قال سعيد ابن المسيب من عرف المدعي
 من المدعي عليه فقد عرف وجه القضا فالمدعي الذي يستحق
 اليداة بالكلام وعليه البينة على ما ادعاه من اي الذي
 قوله في دعواه مجرد من اصل اي من استصحاب اصل
 شاهد بصدق قوله اذا اصل من المدعي عليه بما ادعي
 عليه به ولهذا قال بعضهم في رسمه هو من اراد ان يشغل
 ذمة برية او يبري ذمة مشغولة او مجرد عن عرف بصرف
 يشهد بصدق قوله ابن عبد السلام المعهود هو شهادة
 العرف والمدعي عليه هو من قد عصدا اي قوي مقال
 يعرف اي شهادة عرف او اصل اي استصحا به شهدا معا
 او احدهما لمن ادعت عليه امراته بنفقتها مدة فالقول
 قوله الزوج في الاتفاق في تلك المدة لان العرف يشهد
 بصدق قوله وتمسك الشافعي باعتبار الاصل وحده واجمعوا
 على اعتبار الاصل والعا الغالب في دعوى الدين ونحوه
 فان القول قول المدعي عليه وان كان المدعي اتقي الناس
 فعلى القاضي اعتبار الاصل والعا الغالب فان توافقا اعتبارا
 وان تخالفا فليظر القاضي ما هو الاكد والاجري على القواعد
 ليعتبر ويفوق الي ترجيح احد الحالين على الاخرى بما يودي
 اليه اجتهاده ولهذا اصعب على القضا ودق فينبغي
 ان يعتمد في الترجيح على القران والعوائد وطواهر الاموال
 قاله ابن عبد السلام ابن قحون ولا شك ان حيث لم يعارض

الحال ولكن قد يعرض حالان استصحاب احدهما ايضا واستصحاب
 الاخر فها هنا يقع الاشكال فيختلف اهل النظر من الامة في غير
 المدعي من المدعي عليه ويقترب كل منها الى ترجيح الحالة التي
 استصحابها وذكروا من ذلك من الوادعي الزوج ان
سيد الامة عن وروجه وانكوا السيد فقال استتب القول
قول الزوج وقال يحتمون القول قول السيد قال غالب
عدم الوصول في زوج الاما وعدم الرضا بهن وزواج الا
الاما نادى يقدم الغالب على النادر قلت
 واعتبر يحتمون الاصل ويؤيد به نوازل الشروط المتضمنة
 للزوج بالزوج تنبيه حولفت قاعدة الدعاوي
 وخمس موطن يقبل فيها قول الطالب اللعان قبل
 قبه قول الزوج والقسامة والامانة في التلف والحاكم
 في التعديل والتجريح وكقبول قول الغاصب في التلف
 وذكر ابن عروة الدعوي فقال قول هو بحيث لو سلم اوجب
 لقائله حقا وقيل لذكر الناطم في رسمها ثانيا
 من اسم موصول مبتدأ يقول صلته قد كانت مقول
 القول وهي هنا الماضي التي لم ينقطع ادعي حبر المبتدأ
 اي وهو مدعي وكان هنا ليس لها اسم ولا خبر لان المراد لفظها
 اي الذي يجري في قوله قد كان وهو مدعي ومن يقول لم يكن
 ومن يميز لمن عليه يدعي اي المدعي عليه فهو احضر من
 الاول وهذا قول سعيد ابن المسيب وثامه ومن عرفها لم
 يلتبس عليه الحكم ابن رسل ليس قوله علي عمومه في كل متوضعه
 انما يصح اذا تجردت دعوى المدعي في قوله قد كان من سبب

يدل علي صدق دعواه فان كان له ذلك اقوي من سبب المدعي
 عليه القائل لم يكن يدعي عليه باليمين كمن حار شيئا عن غيره
 مرة الحيازة في وجه مدعي الشرا قبل قوله مع يمينه وهو
 يقول قد كان والمدعي عليه يقول لم يكن نص عليه ابن عرفة
 وقال المدعي من عرفت دعواه عن شهادة العرف والمدعي عليه
 من اقترنت دعواه انما هي الشيخ خليل المدعي من تجرد قوله
عن مصدق بالكلية ام أي تجرته والمدعي عليه من ترجح قوله
بمعهود او اضل يريد شهادة العرف واستصحاب الحال
 والمدعي فيه اي به له سلطان احدهما تحقق الدعوى
 اي الجزم بها فلا يقول اظن ان لي وما استبه او لي حجة
 لا اعرفها او علة لا احققها ابن قزحون ويذكر الحق ومعه
 وجسه ونوعه وقيمه قال العرافي وذكر القيمة مع
 الصفة احوط وفي الرقيق وجسه وصفته وحليته
 وماسي اوسد اسي محتم او مراهق امرد او ملج وقيما
 لا تضبطه الصفة كالجوه فلا بد من ذكر القيمة من غالب
 نقد البلد طهي السيف المحلي قيمة بما يقوم به وفي
 المتلفان غير المتليان لا بد من ذكر القيمة عنها ان لم يكن
 المدعي فيه قايما بعينه وفي القدن ذكر لفظ القائل
 وهي الشقة ما هي ومقدارها وخرنهلوفي الرد بالعيب
 ذكر نتائج التبايع وتقدم العيب الذي وجب عليه ولم
 يعلم به وان كان البايع غايبا ذكر عيبه وقتها او بعدها
 انما يختصرا قال ايضا والمدعي عليهم اي بنى
 بتوجه الحق قبلهم وان كانت لا تمتح علي بعضهم اربعة

اقسام الحاضر السيد الثاني الصغير والسفيه فلا تسمع الدعوى
 علي من لا يصح اقراره كالمدعوي بالديون والمعاملات مطلقا
 وان كانت الدعوى بما يلزمها في اموالهما كما سئل ان الشئ
 او غصبه والجرح والقتل عدا او خطا فتسمع فيه الدعوى
 من المدعي ويثبت دعواه ويعضى بذلك في اموالهما ان كان
 لهما مال او يثبتان في ذلك الا في وجه واحد اختلف فيه
 وهو ما دفع من المال للسفيه يتجر فيه فقال ابن القاسم
 لا يلحقه فيه دين ولا فيما بقي له لانه لم يخرج من الولاية بذلك
 وقال غيره يلحقه ذلك فيما اذن له فيه فان ذلك في المال
 خاصة بطله فادفع الوصي ولا يلزم ذمته ولا ذمة الدافع
 بشئ ولا يكفي الشهادة علي اقراره الا ان يستهدوا ان
 اقراره كان بحضور المبالغة فيجوز ويعدي رب الحق
 فيما بيد السفيه بعد الاعتذار الي وليه فيما يثبت عليه من ذلك
 وامسا العبد فان كانت الدعوى بما يوجب العصاص فالجواب
 عليه وبما يوجب الارش فالجواب من السيد وبما يوجب المال
 فالجواب من العبد فان اقر وكان ما ذوقا فهو كالحرة وان لم يكن
 ما ذوقا وقف اقراره علي سيد فترده او يلزمه اياه وان
 اعتق قبل ان يعلم ما عند سيد لزمه الدين ولا يحكم القاضي
 عليه بالزام الدين حتي يثبت عنده ما عند السيد فيه
 من الزام لو اسقاط وذلك ان يثبت عنده حال العبد
 من اذن او حجب فان لم يثبت عنده بشئ فهو علي الحرة حتي يثبت
 حله فيه انتهى الشرط الثالث في صحة الدعوى
 فعين السيد وهو المرازق والناظم مع البيان ابي

بيان السبب المقتضي لترتب المدعي به علي المدعي عليه السبب
 خليل وبين السبب وكفاه بعث ونزول رجل علي الصحيح
 ولمدعي عليه السبب السؤال عن ذلك السبب وقيل نصبا به بلايين
 فان قال نسيت السبب الزم المدعي عليه الجواب بلايين المدعي
 انه نسى فان لم يفعل لسهوا وحجب فعلي القاضي السؤال
 عن ذلك حتي يتبين له وجه النظر في ذلك ليعرف وجه الغش
 من الصحة لترتب علي ذلك مقتضاه فان قال نسى سلف
 اوبيع او ضمان وما اشبهه كفى وحمل علي الصحيح ثم قال
 وبين المطلوب ما له عند كذا ولا شيء منه ونفى سببا
 ان عني بان له فينس وعنه الباطح القياس الاكتفا
 بنفي ما عني خاصة والذي رجع اليه ما لك ونفى عليه
 اشهد ويحتون انه لا بد من نفي عن ارضا وانظر هل
 تقطع هذه اليمين سببا لم ينفع المدعي ولم يذكر ان
 اذ نفي كل سبب غير السبب الذي ادعاه فواضح تلبيته
 قال ابن قحون في تبصرته للمدعي اربعة شروط
 الاول ان تكون معلومة فلو قال لي عليه بشئ لم تسمع
 المازري وعندي ان هذا الطالب لو ايقن بعارة ذمته
 المطلوب بشئ وجهل ببلغه واراد من خصمه ان يجاوبه عن
 ذلك الاقرار علي وجه التفصيل وذكر المبلغ والجنس لزم المدعي
 عليه الجواب بكلي بقره من فضل حساب ولا اعلم قدره
 وقامت له بذلك بينه اهل الحاسب وبقيت له عند بقية
 لا علم بقدرها فدعواه في هذه السورة مسموعة كمدعوي
 حق في هذه الدار وقامت بينة له فيها لا يعلمون قدر وهي

سموعة الثاني — ان يكون ما لواقدها المدعي عليه
 لزومه فلا فائدة في الزامه بما لواقده لم يلزمه اذ ارجع عنه
 كدعوى انه وعد بئني يعطيه له على القول بان الوعد لا يجبر على
 وفاه وكذلك الوصايا التي له ان يصح عنها وكالتدبير عند
 الشافعي فيضيف الى الجواب حتى يلزم المطلوب ما ادعى به
 عليه فيقول في الهبة يلزم ملك عطية وكذا في البيع على القول
 بخيار المجلس المأزري وهذا عندي متحد على البناء بان الانكاس
 اصل الشيء لا يحل محل المرجوع عنه الثالث ان يتعلق
 به حكم او عرض صحيح كما اذا قال المطلوب للقاضي بعد قيام بينة
 الطالب عند توجه الاعداد استخلفه لي انه لا يعلم فسق شهوده
 وكذا اذا قال المطلوب كنت استخلفتني فاحلف لي انك
 لم تستخلفني لم يكن للمدعي ان يحلف بيميناً ثانية حتى يخلف
 وبهذا مضى القضاء والفتيا وليس للمدعي عليه تخليفه
 القاضي انه ما جاز ولا الشهود انهم لم يكذبوا لما يلزم من
 سقوط المتزكة وفساد القاعدة الرابع ان تكون
 محققة وكفي الظن الغالب كن وجد وبيعة في تركه مورثة
 او بخط من ينق به او اضمن عدل بحق له الشيخ خلل
 واعتمد الباب على ظني قوي كخط ابيه او قدرتيه والمنقول
 حوازل الدعوى والخلف بمجرد وغالب الاحكام والشهادات
 مبينة على الظن فتنزل منزلة التحقيق الخامس
 ان تكون الدعوى مما لا تشهد العادة والعرف بمكذبها كدعوى
 حاضر ساكن بلامانح ملكا على اجنبي براه يهدم ويبني
 ويواصر نحو عشر سنين ولا قرابة بينهما ولا شركة فلا تسح

دعواه ولا بينة انتهى والمدعي مطالس من القاضي بالبيعة
 فيقول له الك بينة وجاله العموم فيه بينة اتي في البينة
 المطلوبة من كل احد على العموم لقوله صلى الله عليه وسلم
 البينة على المدعي واليمين على من انكر ابي لا يخص بذلك
 مدع من مدع لا فاجر من ثقي ولا فقير من عني والمدعي عليه
 مطالب باليمين في حال عجز مدع عن التبيين اي عن بيان
 ما ادعاه بعجز عن قيام البينة به ابن عرفة وحق المدعي
 القرآن لا بينة له ان انكر خصمه الجائر اقراره دعواه تخليفه
 اياه وسياقي الكلام على ما يؤهم الخوف عن هذه القاعدة بطلان
 وليس تجابح عنها في الحقيقة مثل دعوى الاسبة والصحة
 واختيار الرهن واخا استرلاها قائمة مقام الشاهد
 او مقام الشاهدين فليست مصادرة للعموم المتقدم لان
 من جعل القول فيها قوله اما ان يكون مدعي عليه يقصد
 قوله بما قاله يمين له بحكم الاصاله او يكون مدعيا يشهد له ما
 يقوم مقام الشاهد فيخلف معه ويستمر حقه او تقوي شهادته
 بها فيقوم مقام الشاهدين وهذا يجب التفصيل والعضا
 بها على ما سياتي بيانه ولما افرغ الناظم من تميز المدعي
 من المدعي عليه وذكر رسمها سيجع في بيان احكامها مع
 اختلاف بلديها ليعلم من مفهوم المخالفة ما اذا كان المدعي
 والمدعي عليه من بلد واحد واخذ فعلا
 والحكم بين المتداعيين في القول المشهور من المذهب حيث المدعي
 عليه استقرار او حصوله في الاصول كالسائق والاراضي
 والعقار وما اشبه ذلك وفي المال معا مثليا او متوما كالنسياب

ونحوها مما يجوز فيه السلم والعروض والنقود ونحوها
 ليحمل كل مثلي ومقوم ظاهر خفت موته جملة او نقلت
 وحيث يلغى اي يجزى المدعي بما في الذمة يطلبه لا
 المدعي به في الذمة وهي مصاحبة له حيث كان فحينئذ
 حينئذ حينئذ حلو له وما يتعلق بالذمة هو ما يسلم
 فيه والعرض والعين ويستثنى العيني ما يناسبها من
 متمول لا يشبه النفوس بمعارفته ولا مونة في حمله كالجواهر
 ويطلب المدعي عليه حيث اصل عنه اي هناك اي في
 بلد وجد بها فكم يراعي الذمة ففي اي مكان وجد طلبه
 بما في ذمته كذلك يراعي الاصل فكم يلد كان بها الاصل
 والمدعي عليه سواء كانت بلد المدعي او المدعي عليه او
 غير كان الحكم به على المدعي عليه لقاضيهما فيحمل قوله
 وحيث اصل عنه ان يكون معناه وحيث الغاء اي في اي
 مكان وجد طلبه بما في الذمة فان كان مطلوبه مما لا
 يتعلق بالذمة كالعقار طلبه ايضا حيث مطلوبه في
 مكان وجد انه فكم ان الذمة مصاحبة له كذلك العقار
 شبه بلد هو فيها ببلد المدعي عليه فكم ان بلد بلد يطلبه
 به ويكون موافقا للبيت الاول كالحينة حينئذ لعدم
 مكان الاستقرار والحلول ومعنومه ان لم يكن في بلد
 وجد انه اصل او كان المطلوب مما لا يتعلق بالذمة فيطلبه
 ولا يحبس للمخاصمة لانه في ذلك مطنة الاقامة فلا يفتقر
 للضرر وانما اذا كان المدعي عليه ببلد فيقتضي عليه
 بالاصول وان كانت بغير بلد لانه ذكره اولاً ان المعتبر

حينئذ

حينئذ المدعي عليه في الاصول والمال معا ولم يقيد بشرط
 كون الاصول ببلد المدعي عليه كما هو المشهور ومثني عليه
 خليل في مختصره فقال وهل يدعي حيث المدعي عليه وعمل
 اشارة الى قول مطرف واصبح انما تكون الخصومة حيث
 المدعي عليه ولا يلتفت الى موضع المدعي ولا موضع المدعى
 فيه قال او المدعي واقم منها قال شارح اختلف اه كانت
 الدعوى ببلد والمدعي عليه في غيرها هل يدعي حيث المدعي
 عليه وبه قال مطرف واصبح قال وبه جري العمل في
 المدينة وبه حكم ابن تهر بالابن لوس وقاله اصبح وتحت
 وهو الذي عنه الناظر او انما تكون الدعوى حيث
 يكون المدعي وقال عبد الملك واتقوا من الدولة
 فله فقتضى ما نقله عدم سماع الاصل على كلا
 القولين وتقييد الشيخ خليل بالحينة ربما يفهم منه ان لم
 يكن المدعي به حينئذ بل كان مما يتعلق بالذمة والمعتبر
 فيه حينئذ المدعي عليه اي بلد وجد انه فبلد وجد
 حينئذ المدعي عليه والمدعي اتفاقا حينئذ
 واذا كان في مستقر فيحكم عليه بالاصول وان لم تكن
 ببلد اذ لا ضرر عليه وهذا ما ذهب اليه ابن حبيب
 وابن الماجشون وصلنا عليه السلام الناظر قال ابن حبيب
 وان لم يكن السني في ذلك الموضع الذي تعلق به وانما هو
 في قرار المدعي او غير فليس المدعي ان يحبس للمخاصمة
 فيه واعلم ان اختلفا في المبدأ عيين حيث يكون لكل
 بلد قاض غير الاصل كما فرضت في الرواية التي ذكرها امس

اذا اتخذ العمل فالعبرة ببلد المدعي حيث للقاضي انفاقا
 وجلب الخصم للدعوى عليه بخاسم او رسول ان
 كان علي مسافة العدو وي هو ان يذهب ويأتي في يومه
 لا التوكسنتين ميلا فلا يطلبه منها الا بشاهد اما اذا اختلفت
 الاعمال باختلاف القضاء فقد فرصت في الرواية بمكة
 وهي بلد المدعي والمدينة وهي بلد المدعي عليه قال
 مكي مطرق واصبح بعد ما سبق من قولها من حق المدعي
 ان يشاهد ابقاضه فيرفع امره اليه ويثبت عنده بعينه
 ثم يكتب قاضيه الي قاضي المدينة ثم يخرج بنفسه او وكيل
 وتبيله وانبت الوكالة عنه قاضي مكة ثم يخرج الوكيل بالكتاب
 وانبت عند قاضي المدينة لزمه قبول ما فيه وقراه
 علي المدعي عليه وسأله المحتج ان كان له محتج والى
 انقد الحكم عليه ان تبين انفاذه اما لو كان المدعي
 ووكيله لمران بكتاب من عند قاضي مكة وانما قام المدعي علي
 المدعي عليه فاستعدي عليه قاضي المدينة فينبغي لقاضي
 المدينة ان اعلم المدعي ان بينته بمكة حيث الدار ان يكتب
 لقاضي مكة ان يسمح بينته ثم يكتب اليه بذلك ويوصل
 له علي قدر المسافة ووجه طلب الامر قال ابن حبيب
 قال اصبح ولو ان المدعي خرج الي صبيعه بمكة او جاف
 حاجا فتعلق به المكّي المدعي يريد محاصمته ثم كان له ذلك
 ثم قال لي انظر كل من تعلق برجل في حق من الحقوق فاعلم
 غايته في الموضع الذي تعلق به فيه ان كان لذلك الموضع
 امر يحكم او قاض كان المدعي فيه في ذلك الموضع او غايبا

عنه كان فيه قرار كما في ذلك الموضع او لم يكن قال
 ابن حبيب وانا اقول بهذا ان كان صمد به مال او دين
 او حق مما يتعلق بدائم الرجال واما في العقارات
 كان ايضا في الموضع الذي فيه فذلك لان ابن الماحسون
 اي ان يدفع معه الي حيث يكون السبي المدعي فيه فان
 لم يكن السبي ذلك الموضع الذي تعلق به واما هو في
 قرار المدعي عليه او غير فليس للمدعي ان يجسده
 للمخاضة وهذا معنى ما سبق من كلام الناطم وقدم
 السابق اي اذا اجتمع خصوم بمجلس القاضي للدعوى
 قدم السابق الا اذا كان غير السابق مسافرا او دعواه
 في بني يثربي فواته فيقدم وان لم يكن سابقا السبي
 خليل وقدم المسافر وما يجني فواته اي فيقدم وان
 لم يكن سابقا السبي السابق قال المازري وان بحقيق
 بلا طول اي علم اصحاب الدعوى ولا ضرر فيقدم للخصام
 السابق له فيه وقدم المدعي للبدعي الكلام
 اي المبدأ في الدعوى قال ابن ابي زمن من شأن حكام
 العدل اذا وفق باحد منهم خصما ان يقول لهما مستي
 المدعي منكما فان قال احدهما انا المدعي قال له تكلم وامر
 المدعي عليه بالسكون حتى يضرع من عقالته فان قال
 كل منهما انا المدعي امرهما بالارتفاع عنه حتى ياتوا
 احدهما يطلب منه الخصومة فيكون هو المدعي والي
 الاشارة بقوله وحيث خصم حال خصم يدعي حال منصوب
 بانتزاع الخافض صفة المحذوف اي يدعي حالا حال خصمه

بان يقول احدهما انا المدعي فحال كل حال الاخر في طلب
 الدعوي والبداءة بالكلام فاصرف كلا من المتداعيين
 عن مجلس القضاء ومن يسبق الى العود اليه للخصومة
 والطلب فذاك السابق هو المدعي وهذا كله مع اشكال
 امرها اولاً والا حيث اتفق للقاضي حالها اذ قد يطرع عند
 تحاورها المدعي من المدعي عليه فيجعل علي ذلك وعند جهل
 سابق للمجاس وعلم المدعي في التقدم او عند جهل مدعي
 وتنازعوا وتساخوا في السابق بالكلام من ليج منهما في السابق
 لفضل القضا لتقدمه او للسبق في البداءة بالكلام
 لكونه هو المدعي لقرعة وهو ان يكتب القاضي اسماهم
 في بطايق وتخلط في خرج اسمه يدي به دعوى الى ذلك
 اي بدعوى الحاكم للقرعة مع خضه هذا **فصل**
 في ذكر رفع المدعي عليه وذكر ما يلحق به وصح محيلة
 اي شبهة شاهد بصدق الطالب المدعي ليلك يريد بتعواه
 تعين المطلوب بشر الى قول يحنون من شان الحاكم لا
 يرفع طائفة ولا يرفع المطلوب اليه حتي ياتي به الطالب
 بشبهة في العريب والبعيد انتهى فالمخلطة علي هذا
 امر زايد علي المحيلة التي هي الشبهة الموسوعة للطلب
 غير ان ابن عرفة قال وظاهرها عدم اشتراط اي الشبهة
 قبل الطلب ولم يعقب الناظر برفع المطلوب حينئذ
 بالارسال اليه من القاضي والجاري به العمل الا ان سأل
 بعض الاموان غير العايب عن بلد القاضي مطلقا غيبة
 قريبة او بعيدة وسياق حكمه والحكم ان من كان حلولة علي

منتهى

منتهى يسير الاميال اي الاميال اليسيرة من اصافنة
 الصفة الي الموصوف متعلق بقوله يحل اي المطلوب الذي
 مكان حلولة عند نهاية الاميال اليسيرة كذلك امثال
 وكوها قال ابن الناطر كالعرج والبرية وكوه فالكثير
 حينئذ اي من القاضي او من غيره مما عليه علامة اذ نه
 في ذلك كاف فيه اي في الطلب مع اقص السبل اي مع
 الامان فيها والحكم انه مع بعد عن بلد القاضي الاميال
 الكثير او مع مخافة ولو في السبل اليسيرة كتب القاضي
 او ما ذونه لاملل القوم ببلد المطلوب ديناً وعلم ان افضل
 بين المتداعيين ببلد ك ما يجب اي ما ينبغي من النظر
 المودي للتناصف بينهما اما باصلاح بينهما وهو
 المقتضي لحل ما يجب علي ما ينبغي فان الصلح قد يكون
 علي انكار وكذا ذلك مما يدعوا اليه عند تعاقب الاسر
 وقتنة ذوي الارحام فيترك ما يجب من فضل القضاء
 لاجل ذلك فالمكتوب اليه كانه فائيه في ذلك ابن ونحو
 وفي مختصر الواصحة اذا ارسل القاضي الي الفقيه وقال
 انظر بينهما ثم افض عليهما فذلك جائز ما من وكانه
 ان لم يكن نايبا بعد مشورا امضي القاضي رايه فلا
 يلزم اسوا الا بعد تجديد واصل حاد من القاضي وليس
 يسمى هذا قاضيا ولا عاملا ولا سلطانا ولا مستخلفا وكانه
 حكمه القاضي بينهما وقال يحنون لا ينفذ الا ان يكون رفع
 ذلك الى القاضي بعد ذلك فتركه فكانه الفقه قال
 فصل وانما قال يحنون هذا في القاضي يحكم الرجل علي النظر

بين الحصين والرسالة الى الفقيه عتيدي انه مسئلة فتدبر
 قل قد قال في مسألة الرسالة للفقيه
 ثم اقص فتوا مر بالقبض فهو الى النيابة اقرب وفي
 الثاني لم يصح للحكم به فافترقا او الاغرام عند سماع
 البينة العادلة والاعذار فيها او اخرج المطلوب في الزمة
 الزاما لامهلة في الحضور الى مجلس القاضي للخصام
 اي لفضله تنبيه علم من كلام الناظر جوابا
الاستحلاف في الجملة فيما بعد عن بلد وظاهر مطلقا
سواء اذن الامام ام لا اما اذا اذن فيه فقتضي المذهب
ان ذلك سابع مطلقا سواء استبح عمله ام لا لعذر
ام لا ويحمل قول الشيخ خليل ولم يستخلف الا لو سرح عمله
في جهة بعدت على ما اذا كان بغیر اذن الامام واما
مع اذنه فلا جرح عليه في الاستحلاف مطلقا قبل
وكان الامام وقضا قاضين لاحدهما النظر في الاختير
قلت ومن هنا يتوجه بحث ابن عبد السلام
في قوله يخرج المستخلف بموت مستخلفه قلت
وكذلك عز له قال في الارشاد لا هو بموت الامام
ولو الخليفة قالوا الان ولاية الامام لنايبه فظهر
للمسلمين فتعلق حقهم به فلا يخرج بموته فاذا كان
استحلاف القاضي عن اذن الامام في رجل معني يكون
نظرا للمسلمين فلا ينبغي عزله بموت مستخلفه نظر واما
ان ينه عن الاستحلاف فيمنع مطلقا واما ان سكت
عن الاذن فان كان لعذر مضي وفي مقفه لم منه وسق

قولان وان لم يكن عذرا فاما ان يكون عمله متسعا
 اولافان كان متسعا قال المصطفي وابن فتحون لا يرفع
 الخصم الى المصرا الا فيما قربه من الاميال القليلة ولتقدم في
 الجهات البعيدة والعمل المتسع حكما ما ينظرون بين الناس
 والحكم اذا لم يؤذن له في الاستحلاف وكان المدعي عليه غايبا
 عن بلد القاضي غيبة قريبه مع الخوف او بعينه او كتب
 اليه ولم يحضر واو لم يكن في عمله اذا فرضنا ان حيثية
 استحقاق الدعوي حيثية المدعي كما قاله ابن فحون
 في تبصرته عن القاضي ابي الوليد ابن رشد قال القاضي
 الحكم على الغائب في مذهب مالك على ثلاثة اقسام غائب
 قريب الغيبة على مسير يوم او يومين او ثلاثة فهذا
 يكتب اليه في كل حق فاما وكل واما قدم فانه لم
 يمثل حكم عليه في الدين وبيع عليه بالدين الاصل وعين
 في استحقاق العروص والحيوان والاصول وجميع الاشياء
 من الطلاق والعنق وعنه ذلك ولم يرح له حجة في ذلك
 وفي المستطية وعلى الحاكم ان يصرح باسم الشهود الكدين
 ثبت بهم الحكم على الغائب رجا الحجة له فيهم وان قال لم
 يكن الحاكم مشهورا بالعدل والفضل فان قدم الغائب
 وان ارد رد القضاء عنه وابتنى الخصومة كان له ذلك اذا
 قال لو علمت من شهد علي لرددت شهادته عني وقال
 المازري اذا لم يصرح القاضي باسم الشهود في الحكم على
 الغائب فالمشهور ان ذلك الحكم لا ينبغي دون ان يعرف الغائب
 من شهد عليه وقال استهب ينبغي للقاضي ان يسجل بذكر الشهود

بين الخصمين فان لم يفعل حتى يبرأ او مات تعد الحكم الاعلى
 الغائب ولا جهة للحاضر الذي يصي الحكم عليه انتهى وهو
 في الحاضر يستحب وفي الغائب واجب وسياق ذكر القسمين
 الاخرين مبينا ومن عصى الامر الصادر من القاضي
 بالطلب ممن هو في بلد القاضي او على الامثال اليسيرة
 الامنة ولم يحضر الى مجلسه طبع اي ضم عليه بامر
 القاضي ما يراه بدل استماله في الضم اي ضم على الذي
 يراه من حايوته ومنزل سكنه ويؤخذ ذلك كي يرتفع الي
 مجلس القاضي ومن كتاب محمد بن سحنون ان اياه سحنون
 كان اذا كتب لاحد من امنايه برفع خصم يكتب اليه امامون
 ان المرفوع عصى من ان يرتفع كتب اليه ان يعقل عليه
 صياغه ومنا فعه وان يستدنا به حتى يضطره ذلك الي
 الارتفاع ابن فحون في تبصرته تجب اجابة الحاكم اذا دعي
 الخصم من مسافة العشر والافك وكذلك النفقات
 يجب المحصور لتقديرها الا في الروجة والرفيق فيخير
 بين اجابة الروجة وعشق الرفيق او الاجابة ومما
 تجب فيه الاجابة الفسوخ الموقوفة عن الحاكم ومما لا تجب
 الاجابة فيه اذا ادعاه وليس له حق اوله وكان قادرا على
 ادائه لزمه ادائه ان لم يجب واذا علم الخصم اعسار
 خصمه حرم عليه طلبه ودعواه الى الحاكم ومنها اذا
 علم ان الحاكم يحكم عليه بالجور لم تجب الاجابة ان كان الحكم
 في الدماء والفروج والحدود والعقوبات الشنيعة واذا
 كان الحق موقفا على الحاكم كتابا جليل العنين فالزوج مخير

بين الطلاق وبين الاجابة فليس له الامتناع ان لم
 يطلق ومهنا القسم الموجه على الخصام فيخير بين
 تمليك خصومه لغريمه وبين الاجابة وليس له الامتناع
 منها واجرة العون الراجع للمطلوب الى مجلس القاضي
 لفصل العضا والملازمة لاداء الحق او التوثقة منه بكفيل
 او رهن او اعتقال على طالب حق اي على المدعي ومعدل
 عنه الي ما قاله اربنا داللة اي لطلبه حقه وانتفاعه
 بالعون في ذلك والاصل في كل قايمة بامر ليس لازما له بعينه
 متعلق بمصالح المسلمين ان يكون رزقة من بيت المال
 فيدخل في ذلك العون والحاكم الذي يصرفه في ذلك
 وكان سحنون ياخذ الارزاق من بيت المال لا عوانه وكذا
 ويمنع نفسه من ذلك تغفرا ولا يحل احد الحاكم من بيت
 المال الا اذا كان مستوفيا لشروط القضا مستحقا له لقيامه
 به واسا الآن وقد امتنع جريان رزق القاضي من بيت
 المال يجوز له الاخذ الاعلى كتب اليوناني وما اشبه ذلك
 من بيت ما يكتبه الكاتب وتعليه وكسوه مالدا حاكم
 القمام فتسام القاضي وفتسام الدور وصابهم وقد كان
 ن يده ومجاهد يضمنون مع القضاء ولا يأخذون جملا
 في مال ما لذي غير المدونة ليس بجرام ولكنه ليس من عمل الزوار
 ابن الناطم واذا كره ما لك احمق القمام فاحرم
 اجرة القاضي او يمنعا وهو الراجح الذي ادني الله به
 والذاهم للجواز يقول ان رتبة القاضي
 متفكة عن رتبة الاستيجار فالقاضي ليس بمساحير

فيما هو قاض فيه وليس بقاض فيها هو مستأجر فيه فافترق
الحكم كالصلاة في الدار المخصوصة وانما اغتفر ذلك لقضاة
الكور لا لهم نيابة من قضاة الامصار الجامعة يريد
في المرتبة ويؤيد ذلك ما رواه ابن ابي زيد عن ابيه
انه قال ان جاءه يعني القاضي بكتاب قاض لا يعرفه بعد
اله ولا سخطه فان كان من قضاة الامصار الجامعة
كالمدينة ومكة والعراق والاندلس والسام فلينفذ
وان لم يكن تعرفه وحمل مثل هذا على الصحيح وانما
سئل الكور الصغار فلا ينفذ حتى يسأل عنه قريبتهم اذا
بسخطه فلا عزوان يجعوا بين الاستيجار والقضا
وقال عن فتوى ابن ابي القاسم ابن جزي في التخصيف
عن اخذ القاضي الاجارة على تعلم كتب الرسوم فاحرك
كتبها وهو ما يتثبت عن القاضي انه كان يقسم اجرة الواثق
مع الساهدين القاعد بن معه قال ينظر فان كان له
فيها عمل من تبين العقود واصلا بها وتعلم الكاتبين
فذلك جائز له ان كان يدعوا ذلك ضرورة تكونه لا يعطاه
من بيت المال او مالا يكفيه فيساع في ذلك لاجل المروءة
على انه كان ينبغي ان ينفع نفسه عنه وامر
ان كان لا يعمل في ذلك عملا ولا تدعوا ذلك حاجة ولا مروءة
فقد اساء انتهى تفصيلا
احد الاجرة على اداء الشهادة وان تعينت عليه ان كان اشتغاله
تأديتها بمنعه من اشتغاله بما يقوم باوده فان كان
الساهد حيث يلزمه الايمان لادائها دته وجب عليه

ركوب دابة نفسه واكل طعامه فان كان ذلك من المشهود
له سقطت شهادته وخفف في ذلك ابن حبيب ان كان اسرا
خفيفا فيحمل على التفسير وان كان الشاهد لا يقدر على
التفقه والكرا وهو ممن يشق عليه الايمان وليس للقاضي
من يشهد عنده غير فلا يرضى اكل طعام المشهود له وان
كان له مال ولا ركوب ابنته وان كان له دابة وان احتجب
السلطان عن الشاهد لم يرض اتفاق المشهود له من انظار
وان لم يجد من يشهد على شهادته ويضرق وقيل
تتطل لتوفر التفقه على انفسهم وهو الاظهر قال وانظر
لواثق المشهود له على الشاهد حيث لا يلزم الشاهد الايمان
اليه ولا المقام فيه جاز والام يجوز له فيما يركبه ان لم يكن له
دابة ولم يقدر على المشي وفي اخذ الاجرة على التحمل قال
ابن المناصف ان كانت الاجرة معلومة مسماة ويجوز فيها
اتفاق عليه من قليل او كثير ما لم يكن المكتوب له مضطرا
للكاتب اما لعصر القاضي الكتب عليه لاختصاصه بموجب
ذلك او لعدم وجدان غيره فيجب على الكاتب ان لا يطلب
فوق ما يستحق فان فعل في جرحه وان لم يوافق الكاتب
المكتوب له فيه نظر وهو عمل الناس اليوم وهو يحمل الغيبة
على الثواب فان اعطاه مذكرا اجرة المثل لزمه والا كان
مذكرا في قبول ما اعطاه او تمسكه بالكتب الا ان يتعلق بد
حق المكتوب له فيكون قوتا وجبر من سواه اي من
سوا الطالب ان الداي امتنع من الجواب والاعطا
لا اصر به واقامت به البينة تستحق بالبقا للمغفول

الكونه ظالما والظالم احق ان يجعل عليه ولانه تسبب في اعتنا
طالبه واخراج الاجرة من يده فجعلت عليه لانه كالمسبب
في الاعزام ظالم الا تترك في اعزام الساتر الى الظالم ما
اعزاه الظالم لمن شكى له فان قيل الظالم لا يوجب
استباحة المال من الظالم قلنا قال ابن عرفة الظالم
الذي لا يوجب استباحة مال الظالم هو الذي لا يودي
الى طلب تلف مال علي المظلوم وانما ان ادعى اليه
فانه بعد اعزاه كما سبق انفا ولا قالوا في منحه اليه
التدبير لمن افتقر للدكا حتى مات ما افتقر الي تدبيره
في ضمان تدبيره في احكام ابن سهل ان من قام في
بشكية بغير حق فينبغي ان يودب واقل ذلك الحبس لئلا
يترك اهل الساطل واللدن ذلك انتهى هـ
فصل في ذكر مسائل من احكام القضا وليس
بالجائز بالقاضي بين المتدعيين اذا لم يبد له على احدهما
وجه الحكم المتعين في القضية المحكوم فيها من اسقاط او
لجواب ان انعقد الحكم على جمل منه بدوان وصلتها اسم ليس
اي ليس بالتنفيذ بجائز التخصي اذا اشكل الحكم على القاضي
وقفا ولم يحكم باستقاط ولا وجوب ابن الحاجب
واذا اشكل الاسرع على القاضي تركه ولا يحكم بالتخييل لانه
فسق وجور والتخييل الحدس انتهى وستا كان وجه الحكم
متلبسا في نفسه لتدخل دعوى الخصمين والتباس
المدعى بشي المدعى عليه ام جعل الحكم ولو كان بيانا
وكلام الساطر يميل ذلك فاذا حكم بالجو وثبت ذلك عليه

بابية

بالبينه او باقراره يعاقب العقوبة الوجيعة ويعزل ويظهر
ولا يجوز ولايته ولا شهادته وان صلح حاله ويكتب ذلك ليلا
يندرس لطول الزمان فتقبل شهادته وهو اقيم من شاهد
الزور ويخفى للقاضي اذا لم يبد له وجه الحكم ان يشاور العلماء
بمطريق الاستفلادة منهم فان حقيقة المساورة عمله بانساور
فيه وليس كذلك هنا والصحيح يستدعي القاضي المتدعيين
له ان اشكلا عليه حكم وليس الصلح بتنفيذ حكم حتى يتبع
منه والاشكال اما لللباس او جهل وان تعين اي ظاهر
الحق للقاضي اما لو صرح ما اشكل او علم ما جهل او كان
غير مشكل في نفسه ولم يسبق له جهل به فلا يستدعي اليه
ما لم يحلف اي القاضي يناقذ الاحكام اي بالاحكام
النافذة بتنفيذ من اقامة اسم الفاعل مقام المصدر
قمتة اما على غير ما يودي الى تلف مال او عرض وجو
ذلك او شح او هي التقاطع والفتن بين اولي الارحام
وغير الاقارب فلا خرج عليه حينئذ في عدم تنفيذ حكمه
فياخذ في المطاولة في الحكم رجاء ان يقع من الخصم الصلح
اذلا يستجيبا له من اوهل وهلة لقول عمر ردوا الخصومات
بين ذوي الارحام حتى يصطالحوا فان فضل القضاء يورث
فيهم الضغائن وانما عند اشكال الحكم والتباسه فربما
يسوع له ان يدعو للصلح ابتداء وهو ترك بعض ما يتداعونه
وحكم ان يعجز اري ذلك الخصم عن اتقا الجحاي ابد اما يرد
به دعوى خصمه اما الضعفه عن ابد اجته كفي لسا يبد
مع قوة حجة خصمه لتجربا ته او خوفا من هيبه الحاكم او

Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 10 lines of cursive writing.

هاتين الصفحتين تصيلا

من الكائن

Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 10 lines of cursive writing.

Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 20 lines of cursive writing.

الوكيل عن خصمه ومعرفة بدلائل الالفاظ الدافعة
وابدا الحج القاطعة كالوكالة بمصر فقال لموجب لنثيل جميع
الصور الموجبة لعجز لقبها اي لقنه القاضي حجته اذا علم
ان له حجة مقبولة لا يعوقه عن ابدائها الا ما تقدم ولا حرج
علي القاضي في ذلك التحجيم قال استهدى للقاضي ان يستد
عصدا احداهما اذا راي منفعته عن صاحبه وخوفه منه بسيط
امله ورجاه في العدل وتلقينه حجة على عنها انما يمنع
عها من تلقين احدها التجور عن مطرف وابن الحجاج مشرف
اذا قال احد الخصمين عند القاضي مقال يتنفع بها صاحبه
فينبغي للقاضي ان يقول هات قرطاسا اكتب لك فيه مقالته
ويبينه ان عقل عنه ولم يطلبه اليه خليل فان اقر
فله الاثر ادع عليه والمحكم تنبيهه عليه ثم
اعلم ان الناظم لم يستوف احكام الدعوي فيما اذا صرفت
الدعوي عليه عن نفسه واصناف الملك لغيب فاجبت
ذكر ذلك وغيره على سبيل الاستطراد تنبيها للمفانيق
قال ابن عرفة الشيخ من قول مالك واصحابه ان من اقام بيعة
بين علي حاضر انه لا يحلف علي انه ما قبضه حتي يدعي
المطلوب انه دفعه اليه او دفعه عنه دافع ولو كان المحكم
بالدين علي ميت او غايب لم يقض للمطالب حتي يحلف
انه ما قبضه منه ولا من احد بسببه ولو كان الدين لميت
قام به ورثته علي غايب او ميت فلا بد ان يحلف الكايرهم
انهم ما يعلمون ان ولهم قبضه من المعقضي عليه ولا من
احد بسببه ولا يحلف الاضامن وان كبروا بعد سوته وكذا

من لا

من لا يظن به العلم ابن شاس اذا ادعي عليه ملكا فقال انما
هو الفقرا او علي ولدي او علي وهو ملك لطفل لم يمنع ذلك
من اقامة البينة للمدعي فان لم يثبت ما ذكره فتقف المحاكم
علي حضور من تثبت له الولاية المازري لو قال هي لفلان
من هو حاضر سلم له المدعي فيه الخصومة بينه وبين المدعي
والمدعي احلف المقر انه ما اقر به لا تلاق حقه اذ لو اعترف
انه اقر بالبطل وان القر به انما هو لم يدعي له الرمز الغرم
فان حلف انه لم يقر الا بالصدق ولا حق فيه للمدعي
سقط وان نكل عن اليمين فاهنا اخلف الناس هل
يستخلف المدعي وييمينه غرامة المقر لا تلا فها قراره ام لا
لانه لم يباشر الاتلاق واذا توجهت الخصومة بين المدعي
والمقر له وجبت اليمين علي المقر له فان نكل حلف المدعي
وثبت حقه فان نكل فلا شيء له عليه وهل له تخليف المقر
ام لا ابن عبد السلام ليس له ذلك لانه لو وجبت كان المقر
النكول عنها وان نكل عنها لم يكن للمدعي ان يحلف لانه قد توجه
عليه هذا الحلف ونكل عنه قال ابن الحارث
فان كان غايبا الزمته اي المقر اليمين او البينة وانتقلت
الحكومة اليه اي الغايب فان نكل المقر اخذ المدعي بلا
يمين وذكر ابن سحنون من ادعي عليه بدار في يده فقال
هي لفلان الغايب فياخذها باقرار المقر قال اختار بعض
اشياهي اسقاط اليمين عن المدعي عليه ان لم يدع عليه المدعي
انه اودعه السلعة او رهنه اياها لانه لا يلزمه ان يحلف
لا ثبات ملك عني ومن الناس من قال ان نكل عن اليمين

يجعل المدعي وياخذ المدعي فيه حتى يقدم الغايب فيخاصمه
 صيانة لقاعدة الشريعة لانا لو منعنا المدعي من المدعي فيه ولم
 يجعل المدعي عليه لم ينشأ احد ان يصرف حظه عن طلبه من
 غير ان يمكنه مما ادعي فيه ولا يجعل له الا فعل ذلك باب
 تصنيف المدعي فيه لغايب انتهى ومنع الافتاء للحكام اي
 يمنع الحاكم ان يجيب مستفتيا يسأله بما يرجع الى خصومة
 من باب الحكم المعاملات اذ لعله ان يجيبه لما ينفعه في الخصومة
 وان كان على خلاف الواقع فيجعله على الدعوى الباطلة
 وان لم يجله على ذلك بل قصد استفادة ما ينفعه عن
 القاضي ممنوع ايضا لانه من باب تلقين الخصم لغير
 المعني السابق في جواب تلقينه وما يفعله الوكلاء بمصلحتهم
 يستفتون على الوقايح فكل من افنى لهم بما يوافق
 اعتراضهم ادعوا بذلك عند من يراه من ارباب المذاهب
 فيعمل موكله على الدعوى الكاذبة والايان الحائثة على
 خلاف ما في نفس الاسر وكان يحتمون اذ جاء رجل يسأله
 عن مسائل الاحكام لم يجبه الا ان يكون رجلا يعلم انه متفقه
 فيجيبه على وجه التعليم وحمل بعضهم قول يحتمون على
 انه في نفس الخصومة لاحد الحصين لا على ابواب المعاملات
 لغير المتخاصمين ابن الناطح ولا يبعد هل الحمل لا يحتاجه
 بفعل الخلفا الاربعة فانه ثبت عنهم الفتيا في جميع الامور
 الا في خصومة معينة لاحد الحصين الذي هو محل المنع
 ففي كتابه ابن يونس قال ما لك في المختصر لا يفتي القاضي
 في مسائل العتق واساقى غير ذلك فلا بأس به لكن قول

الناظر يريد الحمل الاول وهو قوله في كل ما يريد للخصام اي
 ليول اليد ويمكن ان يكون فيه التخاصم لكن قول الشيخ خليل ولم
 يفتي في خصومه تبعا لابن الحاجب ولا يفتي في الخصومات
 وقال ابن عبد الحكم لا بأس به بالخلفا الاربعة ما خوذ من قول
 ما لك انه لا يفتي في مسائل الخصومات وقول الناظر في كل ما يرجع
 للخصام نعم منه حوازل استيفاء المختصر لكن قول الشيخ خليل
 يحتمل لما حمل عليه قول يحتمون لفعل الخلفا وفي الشهود متعلق
 بقوله يحكم القاضي بما يعلم اي ما يعلم منهم من جراح او
 عدالة باتفاق القمار في الله عنهم لانه لو لم يكن لزم التسلسل
 او لاحتاج الى شهود تركية لاحتاج الي تعديلهم وهكذا
 الى ما لا نهاية له ووجه بعضهم بما معناه ان حال العدو
 والفسقة مشهور عند الناس قل ما يتفرد القاضي بعلمه
 دون من سواه فتبعد التهمة وفي سوام اي سوي الحكم
 بتعديلهم وتجرئهم بعلمه اي سويهم ذلك من الحقوق المالية
 وغيرها ما لك رضي الله تعالى عنه قد شد داعي القاضي
 في منعه من غير الشهود اعلى من اقر له بجرم عدله ابن
 الحاجب ولا يحكم بعلمه مطلقا الا بعد الشروع في المحاكمة فقولان
 فلو حكم بعلمه فغني نسخة قولان وانما ما اقر به في مجالس
 الخصومة فحكم به فلا ينقض وسائر الشيخ خليل النسخ في الحكم
 يعلم سبق مجلسه فقال ونقض حتى جري الخلاف فمنع منجز
 على الترجيح ولم يجر فيها نقله القرافي بل حكى الاجماع على
 حوازل العمل باحد القولين قلنا الناظر لما فيه
 القولان حج منجز عن الترجيح وما فيه الاجماع الناظر فيه هو

من ليس برجح ولا عارف بأدلة الاقوال وقد فرقت في موضعه
أض فقال ذلك في الحكم بخلاف الفتوى لأن الحاكم مما يضطر
ليه بخلافها ولا ينبغي الفتوى إلا من الكتب المسنونة لبعدها
عن التعريف والاعتماد عليها اعتمادا على ظاهر الحال ولا يعتمد
على حواشي الكتب وعدل أن أدب أي وإن أدب عنه
القاضي عدل على ما عند أي عند القاضي خلافاً أي
خلاف ما أدب العدل من القاضي من أن يرد به أي
منع أن يرد بها دته وليس له فتولها لأجل ما في علمه وحقه
أي الواجب لمن له الحق فيما علم القاضي أي حقه على القاضي
حيث قلنا لأحكام بعلمه أنها ما في علمه لمن سواه أي لقاض
أخر شاهد بعد دفع المتخاصمين لمن فوضه بحكمه الباشا
للمصاحبه والملايسة وبحكمه حال كأنه تنزل من منزلة
القضا وحكمه إلى منزلة الشاهد وحكمه في هذا
البيت حكم مقتضب وقاعدة كلية يعلم منها تمام معنى
البيت الأول وهو أن ينهي ما أدب العدل عند بخلافه
أي قاض آخر وقد نقل ابن يونس بعد حكايته عن ابن
القاسم وأسهب المنع من قضا القاضي بما أقر به عنده في
مجلس وقضايه وغير ذلك قلت ويشهد به عند
غيره قال أساسه دته عليه عند غيره بالقرار في الخصامة
فلو رفع ذلك إلى غيره ولم يختلف أنه يقضي بها وأما
أقراره عند في الخصامة فاختلف فيه قول ابن القاسم
فقال مرة لا يشهد عليه بذلك عند غيره سواء عزل أو لم
يعزل وهو بخلاف ما يكون عند علم من الشهادة قبل ذلك

وقال مرة يجوز أن يشهد عليه بذلك عند غيره سواء
عزل أو لم يعزل وشهادة على أقراره بمجلس أقراره
عنده قبل ذلك وهذا أحد وجهي قول الناظم عليه
ويكون في هذا البيت أفا حكماً ما وقاعدة كلية
سبع لو علم السلطان أن علي رجل حقاً فأراد
أن يشهد عنه فأضيه في المدونة أن ذلك جائز قبل
الولاية كأنه عند نفسه يشهد لانه مقدمه ويرجع
إلى القضاء بعلمه وبالأول القضاء وعليه الفتيا وعلمه
أي القاضي بصدق غير العدل سواء كان مجهول الحال
وغيره لا ينبغي له أن يقبل منه ما لا يريد أن
علم القاضي بصدق غير العدل لا ينبغي له قبول شهادته
لأن ذلك في حكمة بعلمه في سبب لطرق التهمة
وقد منى من ذلك كله إذا لم يجد ولم يشركه كما لم يجد ومجسماً
وقد قال تعالى ممن ترهبون من الشهداء وقال
يحكم به ذوو العدل منك أم عرقه والحق يرد شهادته
القاضي حق ولو يشهد بحق ومنه هذا القاضي أي أساساً أدبه
عليه قالنا ديب له أولى من الحق عنه لما في مسامحته
من انتهاك الحرمة والانتقاص الهيبة فليست بأدبه حكماً
لنفسه بل رعاية لمنصبه ومقطعا لوتيه حكم الحاكم بترعية
قال العلامة خليل وقاديب من أساء عليه إلا في مثل الحق
وه أخذته العثرة بالأمم جوابه أن يقول رضاء الله التقوي
وما امرت إلا بخير ومن تقوي الله أن الحق إذا بان لا يظهر لنته
غضبا وما أسبه ذلك وإذا أي القاديب للشاهد أي

أي لاجله لمن أسأ عليه مطلوب من القاضي رعاية
 مقام العدل أو منع من التجري عليهم والعرض من منصب
 العدل لشراف المنهج لها إلا في قول شهدت بباطل على
 ما سيأتي وفلانة من ذوي مروءة غير يريد إلا أن يكون
 حفاة فلانة منه وهو من ذوي المروءة أي أن يكون عدلاً
 والجفاة من منزهة وأحد العدل ولم يعهد
 منه مثل ذلك لغيره ولأنه قبل ذلك وأما غير كنفيد
 أن ذلك ليس دأبه كالعنار وإن العنار لا يكون باختيار
 العنار ورضاه وإرادته في جانب الشاهد العدل
 بما يقتضيه لقوله صلى الله عليه وسلم أقبلوا ذوي الهيئات
 عندكم بغير حرج وفي أحكام ابن روادوني قال
 للمهود أنتم تشهدون علي ولاهل الفتوى أنتم تفتنون علي
 علي لا أدري مني أكلهم كانه هب مذهب التوقيع لهم
 فافتوا أنه يوجب ادباً موحها قاله ابن لبابة وممن
 يقدي علي أعوان القاضي واستخف بهم فإنه يجب عقوبته
 بانتهاك حرمة السلطان واستخفافه بغير سلطان فافتوا
 على ذلك بالبلغ العقوبة من التبرع لابن قحون التهم
 قال ابن رشد أن للقاضي الفصل العدل أن يحكم
 لنفسه في العقوبة علي من تناولها لقوله وإذا كان
 يفتن الملبس الظلم والجور مواجهاة بحضر أهل مجلسه بخلاف
 ما شهد به عليه أنه لا يراه ولو غاب لأن ما واجهه من
 ذلك هو من قبل الإقرار وله أن يحكم بالإقرار علي من انتهك
 حالة فيعاقبه ويمتول المال بإقراره ولا يحكم بشي من ذلك باليمين

لأنه حكم لنفسه قلل — أمافي مجلس القضاء أو
 مثل انتهك ما له ضرب من الجفا وانتهاك الحرمة وأخل
 بما أقر به بجلسي القضاء فليس من باب الحكم لنفسه بل
 هو من باب القدرة علي تجديده ما له بالظن به بخلاف
 الأخذ باليمين إذا أخذ بها حكم لنفسه قال
 الشيخ خليل وإن ادب التائب أي من شهادة الزور فاهل
 ومن أسأ علي خصه أو مغت أو شاهد لا يشهد بباطل
 كخصه كذبت وقد نقل عن ابن حبيب وغيره أن
 ستم أحد الخصمين صاحبه بكيا فاجوباً لما لم فعله القاضي
 رجع وصر به إلا إذا مروءة في قلته منه فلا يضر به لأنه أن
 لم ينصف الناس في أعراسهم لم ينصفهم في أموالهم إن
 وجون في بصرته من مفيد الحكم قال بعض العلماء
 من ستم رجله في مجلس حاكم بما لاحد فيه ضرب عشر أسواط
 ومن استهان بدعوة القاضي أو الحاكم ولم يجب ضرب
 أربعين سوطاً ومن تكلم بكلمة لعنه يوجب في أمر من أمر
 المسلمين لزمته العقوبة السديدة ويعني تهموا ومن
 خالف ما حكم به القاضي عوقب إذا لم يرض بالحكم إلا أن يكون
 جوراً إذا قال رجل لأخراسه أكبر عليكم فإنه جوراً إلا أن
 يعفو عنه خصمه انتهى ومن ادب ما بين بعد القرار في
 الخصام تصد المطأ وله فية وعدم الحكم عليه وانتهاج
 ليج القرار أي سلك سبيله فطريقه يعني أنه فر من
 مجلس القاضي ولو أركب عنه بحيث لا يمكن اتیان الأعوان
 به بعد تمام الحجج أي بعد ثبوت الحق باليمين العادلة

وأعدار الملذ فيها والنقطاع حجة بتلوم الإجماع
عليها ما سياتي فيفقد الحكم عليه الحكم للدده بالقرار والنقطاع
حجة قطعاً لكل ما به يختصم أي لكل ما كانت الخصومة فيه
فلا يقبل له حجة ولا يقبل له بينة وغير مستوف بها أن
استتر قبل استيفاء حجة عند القاضي التي يتوقف الحكم
عليها من الأعداء وخوف ولم يكن الاتيان به فيحكم عليه
بعد التلوم إذ لعله أن يرجع في مدة التلوم بعد إتمام
الحجة له لقوله لم تنقطع حجة إذا حضر إلى القاضي
وأبداهما لهما الحكم بما رخص عليه من القاضي إذا
لم يستوف شرطه يمضي بعد التلوم أي صبر مدة له
أي لهذا الملك بأمره من يقضي من فاعل يمضي
أي يمضي من يقضي بعد تلوم له أي المستتر من الحكم
عليه وقدرة ما يراه القاضي من حال العاقل أن كان
هر به خوفاً واستخياً لطعن العاقل إلى الرجوع إلى
القاضي بيامين وبسبب عذر وعي ذلك فإن لم يرجع
بعد التلوم فالواجب أن يمضي عليه القاضي الحكم من
غير قطع لما ياتي به من حجة إذا حضر بعد ذلك هذا
الذي جري به العمل واقتضاه النظر من مآطن أن حجة
لا تفيد عند القاضي وتؤخذ ذلك فإن قلنا
قد تقدم أنه من امتنع من الاتيان إلى القاضي لسماع
الدعوى عليه قريباً أو بعيداً أن يطعن على ما يراه
حتى ياتي بالحكم عليه لاسيما أن الأصل عدم الحكم على
الحاضر بالبلد لا في حضوره قلنا ربما يقال

هذا

هذا قد قامت البينة ونبت الحق فهر به بعد ذلك لا عذر
واستقاط الحج فان احتمل أن يكون له حجة في نفس الأمر كفي
بالحكم من طابع به حجة لا بد أيها ليسقط ما يترتب
عليه من الحكم هذا فصل في ذكر المقال
وذكر الجواب ومن أبي من يطالب بالجواب أقراراً أو
انكاراً الخصم كلفه أي كلف ما أباه من أقراراً وانكاراً
أي لا يمكن من السكوت على شك ولا يفيد جوابه بما فيه
شك أجاباً وبالسكن والضرب فإن تمارى على أباه
ولدده فطالب قضى أي قضى للطالب بما ادعاه دون
يمين وذلك فيما يكون فيه الشاهد واليمين من الحقوق
المالية وما يؤول إليها وقال المقر في كلياته الفقهية
كل من لا يوفى الدعوى قضى عليه بلا يمين ولو كان المدعي
به في يده وهذا هو المشهور الشيخ خليل وإن لم يجب
حبس وأدب لم يحكم بلا يمين أو بها أي أو يقضي غلي
المطلوب بيمين الطالب حيث يكون القضاء بالشاهد
واليمين والأقل يمين وهذا القول ارتفع الرضا به اصنع
تليد قال ابن عرفة إذا ذكر المدعي دعواه
فقتضى المذهب أمر القاضي خصمه بالجواب أن استحققت
الدعوى جواباً أو لا فلا يقول المدعي هذا أخبرني بالاح
نراي الفصل ولا يتوقف أمر الجواب أن استحققت
الدعوى جواباً على طلب المدعي لأنك لو صوغ حال التذم
المازري أن لم يكن من المدعي أكثر من الدعوى فليس فيه
وجان ثم ذكر الآخرين الذين ندعوا عند القاضي ليس له

فصلها وسؤال القاضي قبل طلب ذلك وانكارها عليه ذلك
فقد قال وهذه مناقشة لطايل تخمها لان الحال شاهدة بذلك
وهو ظاهر هذا العلم انتهى فقلت وتريد وضوح
حال المدعي اذا قال المدعي ادعي وقال ايضا وان ابي المدعي
عليه من ان يقرأ وينكر محمد فان ابي حكى عليه للمدعي ورون
بين القاضي المدعي بالخيار بين اخذ ذلك له وبين ان
يخلف الان ويحكم به ملكا بغیر اعلام المدعي عليه ان لم يقر
وينكر بحكمه كالباطل ولا ينقض الحكم بقوله ان ابي حجة
ولكن ان ابي بيينة لم يكن علم بها كما لا ينقض حكم من خالف
بالاصطحاح وينقض بالبيئات وبين ان يسجن له حتى
يقرأ وينكر لانه يقول هو يعلم ان حقي حق وقد يقرأ اذا سجن
فلا يخلف وهذا القول هو في الشفيع لا يقر بكيفية الثمن
اختلف هل يسجن له حتى يقرأ ويقال له خذ ولا ورون عليك
حتى يثبت الثمن هذا اذا كانت الدعوى في معنى دارا
عبد وان كانت في شيء في الدمة واقام لطيها بذلك وان لم
يقر لطيها بذلك لم تسع دعواه وان ادعت الزوجة الطلاق
ولم يقر ولم ينكر حبس وحيل بينه وبينها وبين الزوج
حتى يقرأ وينكر وكذلك العبد تدعي عليه العبد المقترب يسجن
حتى يقرأ وينكر انتهى قال والنكول امتناع من
وجبت عليه اوله يمين ويجري فيها جرم فيه الشاهد
واليمين ولم يذكر الناظم حكمه ايم شمس اذا تم نكوله بشم
قال انما اخلف لم يقبل ما لك اذا نكل المدعي الدم عن اليمين
على المطلوب ثم بدا له ان يخلف فليس له ذلك فلور اليمين

وهو المدعي بالخلف فقال المدعي عليه لا ارضي بيمينك
ما ظنتك تخلف لارجوع للمدعي عليه كان ذلك عند السلطان
او غير ابن عرفة ولو نكل عنها اولم يرد لها عليه ففي كونه كذلك
وفي صحة رجوعه قولان انتهى والكتب بواقعة الدعوى
يقضي عليه المدعي جملة حاله اي في حال طلب المدعي
من خصمه الجواب وهو المدعي عليه فكتب صورة الحال
عند طلب المدعي بذلك توقيفا دعي اي توقيفا واما
سمي بذلك ليقف المدعي عليه على صورة الدعوى وما
فيها من الفصول فيجب من كل فصل وسمي ايضا المقال
وليس قصد الناظم افادة سجل ذكر الدعوى فحسب بل
افاد بطريق الدوام وانما ينبغي للقاضي ان يامر بكتابة
الدعوى حتى يقع الجواب على طبقها اذ لو لم يضبط بالكتب
لاحتل عدم مطابقة الجواب لها وما اي والذي يكون بينا
اي الدعوى بالاشياء الواضحة المسألة من كثر الفضول
التي لا تحتاج الى تدبير وتامل ان لم يجب اي المدعي عليه
المدعي في الحين اي حتى الدعوى فالاجاب واجب
اي اجبارا على الجواب في الحين واجب نص عليه غير واحد
منه الباجي فلا يقبل قوله انما عاجز عن الجواب وكل ما افتقر
من الدعوى للتأمل بان كانت غير بيينة لكثرة فضولها
واختلاف معانيها واستدعاء العامل فالحكم بنسخة في
نسخة ويعطي للمدعي عليه لئلا ملها ويعطي معانيها الجيب عنها
على بصيرة وهو المسمى توقيفا ومقالا وصرح الاجل له في ذلك
بالاجتهاد وقال المازري وبه العمل وطالب التأخير في جواب

المدعي فيها سهلا وهو الامر البين الذي لا فضول فيه
مقصود لتوكيل من يشبهه عنه او ما استبه ذلك لمنع
وقيل لا وبوجب القاضى من ذلك فاما يقرأ وينكر في مجلسه
اذا كان ما وقف عليه قريبا المعنى يتبادر الى الفهم في
وقته لم يוכל فان ابي ان يتكلم حمل عليه القاضى التقييد
مفعول بوجوب مقدم على فاعله المقال اي لمقال
المدعي تشعب الدعوي اي كثرت فصولها وتداخلها والساكن
في بعض جزئيات المقال من المتخصصين وعمر وسبب
بعض الخصائص التي ينبغي عليها الحكم عن حفظ القاضى
المتداعي اليه وعلى ذلك بانه اضبط للحكم واصح لما
ينشأ من دعاوى الخصام وعظم المال فيكون ذلك سببا
للهتمام بتنفيذ الدعوي وظاهر كلامه ان عظم المال جزو
لتقييد المقال فان وجد وحده لا يحتاج الى تقييد لان
الكلام في بيان تفصيل موطن التقييد فيقول
التقييد بعظم المال لخطرم وحرصا على البراءة منه ووصوله
اليه مدعيه فانه اي السقييد فيما ذكر اضبط للاحكام جميع
حكم الذي هو نتيجة تحقق الدعوي وضبطها ومعرفة مصادر
وموارد هاد تداخلها ولا يحصر اى التقييد لاجل خص
ناسي الخصام اي ما ينشأ منه بين المتداعيين فانه
كما علة لما تقدم من التوقيف وحيث ما الامر في الدعوي
خفيف في المال بين في المقال فالترك من القاضى
للتقييد اي لتقييد مقال الدعوي مما يحسن لان
في الكتب حينئذ ابعاد على الخصمين وتفسير عليها فقد تكون حجة
بالا

بالا لما اقرب من لهما للتقديم وابين للمفعول قول
من اقامة المصدر مقام اسم المفعول اي بقول
كان بالخطاب لسامعه اقرب في الفهم الى سامعه من
الكتاب المكتوب وهذه الابيات الاربعة علة التوقيف
هذا فصول في ذكر الاجال والاجتهاد الحكم اي
القاضى في تلك الدعوي الاجال جمع اجل وهو مدة معلومة
يصرف بها الحاكم موكولة له لا لغرض وهو ما يودي اليه اجتهاده
فيما حيث لها استعمال اي حيث لها افتقار اليه وحجاجة اليها
امسا الاجال المصروفة كاجل المعترض وما استبه فليس
موكولة لاجتهاده فان اجالها معينة من غير بل المراد الذي
يفتقر اليها الدعوي لبعينه غايته او شبهة على ما شئت
بقول عمر رضي الله عنه في رسالته لابي موسى الاسدي
واجعل لمن ادعي حقا غايته او بعية غايته امسرا
يترى اليه فان حضر بيته اخذت له حقه والا استجلمت
القضية عليه فانه اني للشك وبئلا لثة متعلق باجل
من الايام اجل في بعض الاحكام اخذ يدكر مدد الاجال
فقد ابا قصر مدة لم ذكر ما يكون فيه من الابواب فقال
بمثل الكاف لا يدكر التوكيد احضار الشفع للثمن عند
الحكم له باخذ الشفعة من المشتري ومثل المدعي النسيان
ان طال الزمن وهو اذا ادعي المدعي عليه نسيان ما ادعي
عليه فيه فان طال الزمن اسهل للتذكر تلك نة ايام وان
قل فله يسهل ولا يقبل دعواه ومثل المدعي ان له ما يدفع به
يمينا وجبت عليه امرها لو حلف مستثنى مفعول

من الساعات وهي ما يشينه من سوا الظن به ومثل مثبت
 دينا لمديان اثبات الدين للمديان ليستوفي منه يصدق ذلك
 على صورتين احدهما ان صاحب الدين ادعى ان لمديانه ديناً
 فيمهل لاثباته ثلاثة ايام ليستوفي منه وهذا معنى كلام الناظم
 وكذلك اذا ادعى المديان انه له ديناً يوفي دينه الذي هو
 مطالب على اخرا مهل ثلاثة ايام ونحوها ابن وكون ويجل
 المسائل للاقدام على اليقين اليوم واليومين واجل
 من تلوم له الحاكم لاجل الاتفاق حتى ينفق او يطلق روي
 ثلاثة ايام وروي شهر شرط ان لا يضرب بالمطوعة وقال
 ابن الماجنون سهران والصحيح يختلف باختلاف الرجال
 واجل الزيادة للاعداد ثلاثة ايام فان حصلت
 الاستيفاء صاف وكثرة الشهادات عليه فلا اعداد ولا
 بعد اليوم الذي يكتب فيه الاجل الثاني في الثاني
 بعد ولا يحسب بعد وكذلك يفعل في الاجال كلها والقاضي
 يصدق في الاجال كلها التاجيل لا يحتاج ان يشهد عليه شهراً
 في جميع وجوه التاجيل قال ابن عثاق في الطرر روي اخلا
 ما كان ربع يعني اذا استحق ربع او شبهه كمثل وجالت
 فيمهل ثلاثة ايام وهو المشار اليه بقوله اقتضي اتباع
 وشرطه اي التلوم ثلاثة ايام بثبوت الاستحقاق عند
 القاضي برسم اي يبرئ سوم الاعدار فيه باقي اي لم يبق
 لتفاد الحكم الا لا اعداد رقيب يثق على المستحق منه في الخروج
 من كالجوع حتى يبيد في حجة تدفع ما ثبت او يعذر فيه قال
 المتطفي فان ادعى المطلوب ان العقار الذي يطلبه القائم صار

اليه بسبب القايم وانكر القايم السبب ودعوى الي توقيفه
 وعقله واخرجه عن يد المعترض ولا يوقفه القا من حي
 يثبت عنده انه يبدد المطلوب بشهيدين يهيئانه ويقفان
 على حدوده فلا يكفي وصف العقار حينئذ في الدعوى لانها
 ويجل المطلوب في الانتقال معه ثلاثة ايام حيث
 لم يكمل الحكم بالاسبق لقابا لاعداراً اذا اكمل
 فلا يهل الا اذا سال الامهال حتى يخرج منها متاعه فانه يهل
 بعد امكن الاخراج وفي سوي اصل وهو الدون وشها
 والاجل في ذلك حيث ما جري به العمل له ثمانية ايام
 حدقت لدلالة ما سبق من المدة ونصفها ستة موانية
 لثلاثة ايام لئلا يتبع اي يتلوا بالوما تميز اي من
 جهة التلوم واصله اي التلوم من جهة التلوم
 قوله تعالى تمتعوا في داركم ثلاثة ايام ذلك
 وقد غير ملكه وبانما جعله تمتعاً لهم ووعدا ليتولوا
 الي بارئهم ليرفع العذاب المقضي به من اول وهلة
 فاستحقاقهم من اول يوم والتلوم في الاصول التي
 هي من غير اذن لما سياتي والتلوم في الارض من غير
 الاصول المعترف فيه من تعدد الايام اي من الايام المحدودة
 خمسة عشر يوماً ثم يلي اربعة ايام تستقدم بصغر ما
 فيقدم قبلها ثمانية ايام ثم يلي بعد الايام المتأخر
 التلوم السابق وهو ثلاثة ايام فجملة التلوم ثلاثة ايام
 خمسة عشر يوماً واربعة وثلاثة ايام قال ابن رشد
 او يضرب له اجلاً قاطعاً ثلاثة ايام وما قد دخل فيه التلوم

لجميع الاحوال كل ذلك مضي من عمل القضاء وهذا مع حضور
 البينة بالبلد وان كانت غائبة عن البلد فالكثير من ذلك
 على ما تضمنه سماع مطوف وابن الماحسون الى ذكره واجل
 التلوم في الاصول الارث او سواء اي سوي الارث كالاستحقاق
 ونحو ثلاثة الاشهر منها اي منتهي التلوم فبذلك سنة
 اشهر لكن مع ادعاء من له الحق بعد البينة عن بلد
 القاضي بعد الايمن تحصيله الا في المدعى المدعوى واجتهاد
 القاضي جاز في يدكن مدعي الحق من سافة البينة
 فيما دون الثلاثة الاشهر ومثل اي مثل اجل التلوم
 المذكور فان لم يكن سكنه اي جاز به بالسكن وهي زيادة
 في حياته ادعى عليه باستحقاق الملك وهو جاز
 مستطير بحجة قوية اذا اثبت الاستحقاق لنفسه فانه
 اي الجازين يوجب ثلاثة اشهر فقي العتبية من سماع
 مطوف وابن الماحسون من اقام بينة على ملكه
 متولا بيد رجل فنيال من بيد المنزل عن محجة فيذكر
 حجة لو قامت بها بينة ثالثة او ثلثي بالمتزل من مدعيه
 وسال ضرب الاجل لاثباته بالبينة على ذلك فاجل
 الاجل الواسع الشهرين والثلاثة فيمضي الاجل ولم
 يحضر شيا فذكر غيبة شهوده وتفرغهم ايضرب له اجلا
 اخر او يقضي عليه قال اما الرجل المامون الذي لا يتهم
 على الدعوى باطل ولا يتفوله فزيد في الاجل واما
 الملك الذي يري انه يريد الاضار بحصه فلا يمكن
 ذلك الا ان يذكر اس ايقارب شأنه لم يختبر في مثله وهذا

هو المراد

هو المراد بقول الناطم مع حجة قوية له ابداهما متى اثبتت لنفسه
 من اثبتنا وطلب الاعذار من الجاز السان فابدي حجة لرفعه
 ما ثبت المدعي لكن ظاهر كلامه انه لا يزداد على الاجل المذكور
 وبيع ملك قضى ببيعه لقضا دين علي به قد اجلوا اي جري
 العمل بالتاجيل فيه الي شهرين لافتقاره الي التسوية ومعرفة
 له رغبة في شرايه بغيره للبيع والشهرا في ذلك مظنة بلوغ
 الاخبار عن بيعه الي من يستشرف لاكتسابه وحل عقد ادعي
 الطالب فساد فادعي المطلوب محجة مقبولة وكان الغالب
 في مثله الفساد يهر خبر مقدم التاجيل مبتدا موضح فيه
 اي في كل عقد يزداد فتح لفساده ودا الاشارة الي التهم عند
 اي القضاء المخرم ذكرهم من السياة المقبول لا اكثر من ذلك الا
 يوصو وقال ابو القاسم الجزيري ما نصه وفي الاعذار في البيئات
 وحل العقود ثلاثين يوما **جميع الاحوال** جملة فيما سبق ذكره اجلا
 بعد اجل اي للقاضي جميعا جملة واحدة والتفصيل في وقتنا
 هذا اي من ولايته هو المعمول اي الجازي به العمل
 من العضاة ووجه رجاء تمام القضية في اثنا الاجل الاول
 فلا يفتقر للاجل الثاني وتقرقي الاجل جري العمل وعليه رتب
 السجلات هذا فصلا في ذكر الاعذار
 قال سهل هو المبالغة في العذر ومثله قولهم من اعذر فقد انذر
 اي قد بالغ في العذر من عدم اليك فاذركا ودليله قوله تعالى
 في قصة العده من سيدنا سليمان لا اعذبه عذبا باسدا يدا
 اولاد جنة اوليا تبني سلطان مبين وما كنا معذبي حتى
 نبعث رسولا وقيل حكم يثبت الاعذار اي من شرط

وجميع الاجال

الحكم بثبوت الاعتذار بشاهدي عمد له ذكر فيه صورة الكمال وهو
ان يثبت بشاهدي عدل الشيخ خليل وبذلك توجه مقتضى
فيه بعدا هو المشهور وذا المختار الاشارة للاعتذار قبل الحكم
وافتنى بالحكم اليه المختار ابن عرفة والاعتذار سوال
الحاكم من توجه اليه موجب حكم هذه ما يستقطه وفي المغرب
قال مالك من وجد الحكم بالقضاء اذا ادلي الخصمان بحججهما وفهم
القاضي عنهما فاراد ان يحكم بينهما ان يقول لهما البقيت لكم حجة
فان قال لا افضل بينهما و اوفى بالحكم فان اتيا بعد ذلك بديل
تقص ما حكم به لم يقبل منها الا ان اتيا بما سري ان له
وجها مثل ان يكونا لم يعلم بينهما بيعة او ياتي بشاهد عنده
من لا يري الشاهد والبيعة وقال الختم لا اعلم لي
شاهد اخر فوجه القاضي الحكم بما قد روي علي شاهد اخر
بعد ذلك انه يقضي بهذا الاخر قال القاضي عياض مراده
بفهم عندهما تحقيقه ما سمع منها دون احتمال لالة فهم
من موعود كلاهما وتحقق خطاها ليس هذا مما تقدم الا
بعبء بالجملة ليس الاعتذار مطلقا يقتصر اليه الحكم وقد
ذكر امور لا يشترط فيها اعتذار فقال
وشاهد الاعتذار الذي يشهد ان لاجته لمن ثبت عليه الحق
غير محل في شأنه الاعتذار اي لا يعمل في اسم الاعتذار
من المحكوم عليه قبل الحكم فيحكم بمجرد ثبوت دته فان ابدى
المحكوم عليه جرحا في شاهد الاعتذار واقام عليه بجنة
عمل عليه ولم يتوقف الحكم على الاعتذار للتسلسل في آذ
الاعتذار لا يكون الا بشاهدي قلوبهم في شأنه الاعتذار لمزم

التسلسل

للتسلسل الي ما لا نهاية له والمراد في جميع الصور التي لا يحتاج
الي الاعتذار فيها انه لا يتوقف الحكم على الاعتذار بل يحكم فان
ابدي جرحا فيها وقوله وشاهد الاعتذار فهم منه الاكتفا
فيه بشاهد وسياق حكاية الخلاف ولا يتوقف الحكم على
الاعتذار في الذي وجهه القاضي الي ما كان كالتحلف في
والحيارة مما دفع الي القاضي واحتيج للشهادة فيه على محذور و
وكان شاهد الاعتذار منه بد لا اي من القاضي اي فعله
لانه ارسله ناياعنه فكان بد لانه ولا يشترط الاعتذار
في القامي قبل حكمه فلا يشترط فيها لانه لا يوجه للاعتذار الا
مولوقا به غير مستهم ولا متكلم فيه واجهة فيه قول النبي صلى
الله عليه وسلم لا نيس اعذ الي امرأة هذا فان اعترفت
فارجعها لمحل مقام نفسه في ذلك ولا في الذي بين يديه
في حضوره ومجلسه قد شهد لعلم القاضي صدقه فيما شهد
فيه لشاركة علمه له ولا بد في رسم الجواب من سماع
عيني من الاقضية بحكم عليه بذلك البيعة دون اعتذار قاله
ابن العطار وحكي ابن العطار لاجماع عليه من المتقدمين
والمأخرين وحكي ابن النجار ان فيه خلافا ولا في شهادة
اللفيف العدول وغيرهم في القسامة في اللوث الموجب
لها اعتمد الاعتذار فيهم ولا في شهادة الكذبة على امر
يجزي فيه اثبات او شاهد ويمين قال كثر مظنة الصدق
ولا يفتقر الحكم للاعتذار وقوله فيهم العدول معنونه
ان لم يكن فيهم عدول هو كان فيهم واحد فلا بد من الاعتذار
والخلف في جميعا منقول وهو احتياج الحكم الي الاعتذار مطلقا

في جميع الصور المتقدمة لكن لم يجز به عمل والعمل على الاول وعلى
 انه الاعتذار يكون بشاهد وانما يندب التعدد الشاهد
 خليل واعتذر باقتت لدرجة وذوب توجهه متعدد فيه
 الا الشاهد بما في المجلس وموجهه ولا في السر والمبرز بغير
 عداوة ومن يخشى منه وانظر لها اي لاموا كحجة باجتها ده
 لم يحكم كنفها كما اذا نفي الحجة فقال لا حجة لي وذكر ابن
 ورجون امور الاعتذار فيها سهلا الشهود الذين يحضرون
 تطيق المرأة لنفسها واحذرها بسوط في الطلاق في
 مسائل السروط في النكاح لا يحتاج الى تسهيم لانهم لا يعتذر
 فيهم ولا اهل الذنوة المشهورون بما نسب اليهم فلا يعتذر
 اليهم فيما نسوا اليه ولا فيمن استغاضت عليه الشهادات
 في الظلم ولا في الثلاثة والعشرون واسباهم اذا شهد
 عليهم المساقرون والمتهمون وذكر اشياء تشهد قرابت
 الاحوال لصديق المدعي لا يحتاج فيها الى اعتذار بل لا يحتاج
 فيها الى شاهد غير قرينة الحال كالرجل يتعلق بالمسرة
 في المكان الخافي وقد قضت نفسها باصبا بته لها فتصدق
 عليه بفضيحة لها وفي ذلك تفصيل نذكر الناظر
 في باب الغصب وفي الذي تعلق به صبي وهو يدعي
 فصر به الحاكم فيما ادماه من اصابته فلم يزل يضرب وما لك
 حاضرا لا ينكر ذلك نحو ثمانية سوط مع ما ضرب ذلك قبلها
 وما لا يعتذر فيه شهادة اهل المعرفة والنظر ادا ارسل
 اليهم الحاكم الى امتحان ما لا عناء عليهم كالعبد في العيب
 فيعته الحاكم الى من يثق به ليشهد واقشده وابنه عند

فليس فيهم اعتذار لانهم لم يسألوا الشهادة وانما القاضي استجبر
 فاحتروا ولا يعتذر انما هو على التهمة ومنها
 استقصاءات الشهادات المشهود بها عند الحاكم في الانساب القديمة
 والحديثة والموت القديم والحديث وفي النكاحات كذلك وفي
 الولا القديم والاحباشات القديمة وفي المزارعين الزوجين
 وسياقي لذلك من يبين ان الاعتذار المتفق عليه عند قس
 انما هو في الاموال وما استبها هذا فصر
 في ذكر خطاب القضاة وذكر ما يتعلق به من الخطاب
 اي الخطاب من القاضي وهو الاعلام للرسوم جميع رسوم
 وهو رسوم العدول القليل اسفل الوثيقة او هي ذكر الحق
 وقد يكون في ظرير الصحيفة وربما كان في ورق ملصقة اب
 بقدر الموضع فيكتب تحت الرسم اعلم بصحة الرسم المقيد فوق
 هذا على ما يجب الشيخ الفقيه ابو قلان ابن قلان وكتبه
 في ليله تعالى قلان ابن قلان السليم عليكم ويذكر تاريخ
 الخطاب وهو اصول الاحتمال عزلة القاضي الكاتب ولم يبلغه
 العلم بعزله بخطابه على القول بسقوط فعل الوكيل بنفسه
 عزله ساقط وعلى القول بعدم سقوطه عاملا لان البينة
 التي خاطب بقولها ونسب الحق بها ربما انتقلت احوالهم
 بعد ذلك الى جرحه لم تكن في القاتح يمنع من جرحه الحادية
 لسلامتها وقتها ان طلبت الخطاب المشروح اعلاه وكانت
 الاجابة لذلك جزم على القاضي لما فيه من قطع الخصومات
 ومنفعة صاحب الحق واقتناع له وغير ذلك من اسباب
 يتعين فيها الوجوب على القاضي لاسيما في مثل زماننا والا

اي وان لم يطلب منه لم يجب عليه لا لتفا الطالب بحكمه
 من غير الاعلام به والعمل اليوم فني العمل باليوم وسراة الاعم
 منه الصادق بما تقدم من الزمان علي قبول القاضي ما خاطبه
 به قاض اخر بمثل اعلي يعني بالفيده انه قصد بالاعلام
 والمخاطبه مسأله او بكتب وتقيد العمل باليوم فيفيد
 انه كان في القديم لا بد في كتاب القاضي من استصحاب
 شاهدي عدل وهو المستور قال ابن الحاجب وانما الي
 حاكم اخر بالاشهاد والمشاورة فالاشهاد يكون بشاهدين
 مطلقا وقال يحنون ورجل واسرائيل فما يجوز فيه شهادتي
 ويستحب ان يكون بكتاب مختوم والعمد علي الشاهد
 حتي لو شهد بخلافه مضي فلو قال استهدك علي ان ما في اللنا
 خطي او حكمي فزوايتان ومثله لو اقر بمثله اي ان
 ما في الكتاب في ذمتي ويودي عنه من كتب اليه وعين
 ويميز اسم الغائب باسمه ونسبه وصرفته وكونها مما يميز
 به فان واقفها اخر هي او ميت لم يحكم عليه الا ان يتبين
 بوجه والمشاورة ان يكونا قاضيين ببلد واحد او يكون
 كل واحد في طرف ولايته فلو كان المسح في غيرهما لم تسح
 ولو كان السامع وهي شهادة ولا يحل له الحكم بالاعتراض
 ولو اقتصر الاول علي سماع البينة واستهد بذلك وجب
 علي المهني اليه الاتمام من التعديل والخرج وما الكتاب
 المجرد ولا اثر له قال مالك كان من الاسر القديم اجارة الخواتم
 حتي حدث الاتهام فاحدى الشهادة وقال ابن كنانة كذلك
 الا في القريب واطلق فيجب قبول ما يرد اليه في المال

والقصاص

والقصاص والعفو وغيرهما ان كان اهلا ورده ان كان غير اهل
 فان جهله قبله ان كان من قضاء الامصار وكشف عنه ان كان
 من غيرهم انتهى الشيخ خليل واي لغين بمشافهة ان كان
 كل بولايته وبشاهدين مطلقا واعتمد عليهما وان جالعا
 كتابه ونذب ختمه ولم يعد نحو ما ذكر ابن الحاجب مختصرا واد
 وادبا وان عنده عين واذا دان استهد بها ان ما فيه حكمه
 او خطه كالاقرار والكتابه لا يفيد حيل الناطم عمر في المخاطبة
 فاحصل الكتب بعد ليل فلو انه وان يمت بمخاطبة او غير لاه
 رد خطا به سوى ما يستجلا اي شهدت به البينة فظاهر
 ان لم يمت ولم يعزل فلا يرد خطا به بالكتب وحده وهو
 الذي ذكر ان عليه العمل اليوم اي الناطم العمل اليوم
 يصدق علي الكتاب المحتوم لصروته فقد ان العدوك
 ببعض المواضع ولعسر النقل بالعدول في اكثرها سيما في غير
 بلد القاضي الاول ففي المقرب قلنت فالقاضي اذا كتب للقاضي
 بشهادة شهود شهد واعند وعملوا وكانوا قد شهدوا علي
 رجل بعينه مجد او قصاص وغير ذلك يقبل القاضي الذي
 جاءه الكتاب بالبينة التي في الكتاب ويقضي بها قال
 نعم فيبني الثاني علي شهادتهم ونبوتها عند القاضي الاول
 ولا ينقل الشوق المجرد في البلد اي بما تقدم صورته وان يت
 مخاطب بالسؤال الفا عل او غلام ولايته رد خطا به فلا
 ينفذ القاضي الاول سوى ما بخلافه ينفذ ويقضي به فان
 الاعتماد علي الاشهاد المسجل لا علي مجرد الخطاب ففي سماع اي
 القاسم وبه قال اسناد الحاكم بحكمه يوجب حقا للمحكوم له ولو ما

للقاضي او عزل او مات المحكوم عليه اوله قبل جواز المحكوم
 له ما حكم له به قال ابن رشد اتفاقا وفي ذلك بما اذا ثبت
 الكتب عنه بشاهدين واعتمد القبول يريد قبول كتاب
 القاضي والعمل به وعدم رده وان مات او عزل بعض
 من قضائه وهو قاضي الجماعة ابو القاسم ابن سراج قدم
 الى تونس واجتبه على علمائها بما نقله ابن رزقون في المسند
 السالك ان من يثبت له حق في بلد غير بلده كتب له قاضي
 بلده الى قاضي البلد التي هو فيها الحق بما يثبت له عنه
 وينفذ المكتوب اليه ذلك ما ثبت الكتاب او عزل وفي
 العتبية سال مالك عن الرجل ياتي بكتاب من والي مكة
 الي والي المدينة مثل القاضي والامير وما اشبهه
 فلا يصل اليه حتى يموت الذي كتب اليه الكتاب
 وقضى له بالحق قال مالك قاضي لصاحب المدينة
 ان ينفذ الكتاب ويقضي له بما فيه اذ ان قاضي
 قضى لرجل ثم هلك فما اخذ به ان كان ينقص ما قضى
 به قال ابن رشد هذه المسئلة صحيحة جارية على
 الاصول مثل ما في المدونة والواضحة وغيرها والاشكال
 في معناها قل لعله يريد والله اعلم
 بعد ثبوت كتب القاضي الاول عند الثاني بشاهدين
 فتم حرمها على القواعد واجتبه على تونس عليه بقول
 ابن المناصف وابن عرفة ما معناه ان مات القاضي
 او عزل وفيه ويؤاخذ بشهادة البينات وعدم الزم ينظر
 فيه من بعده وان قال المرحون لم يثبت به البينة عنده

لم يقبل قوله ولا يكون شاهدا بذكره ومعلم بالبناء للمنفرد
 يعني ان القاضي المعلم المكتوب اليه اذ مات او عزل يخلفه
 اي يكون خلفا عنه في قبول ما علم به الاول والى الفصل
 اي متوليه بعد حيث الاعلام مقبول عنده من يخلف بعد امنا
 لحياة المعلم وعدم عزله واسالنا ان مات او عزل على ما
 صدر به او مطلقا على ما اعتمد ابن سراج من قول مالك
 في العتبية وظاهره سواء كان المكتوب له معين او غير معين
 في كتاب القاضي الاول وقولت بعض العتبية في منكل
 ذلك جللت محل المعلم فقبلت اعلام المعلم والحكم العدل الباقي
 على قضائه خطابه بالبيعة وحدها وان خالفت كتابة
 او بالكتب مع البيعة او بالكتب وحده على ما جري به العمل
 عندهم على ما تقدم تقريره لا بد من امضائه من المكتوب
 اليه ان كان من كتب اليه مستحق القضاء في فهمه ومعرفة
 وورعه غير محمد وع قبل كتابه قال ابن سحنون عن ابيه
 عن ابيه وان كان غير عدل لم يقبله وان كتب اليه العدي
 ان ابني ثبت له عندي كذا بيته لم يقبله وهو كالشاهد له
 فان اجاز لم يفسخه من ولي بعد قل لا يمان اجازة اجازتها
 فلا تنفذ اليه خليل ونفذ الثاني وبني كان نقل لخطه اخرى
 وان حد ان كان اهلا او قاضي مصر والافلا وقول
 لا بد من امضائه او جوب بالتعلق حق الطالب لا صدر به ابن
 الحاجب وفي قبول الاداء عند قاض حل في غير محل حكمه
 بان سمع من مكان حل فيه بيعة شاهدة بحق لمن يكون في ولايته
 ومثل ذلك في الخلف او خليفه بيمينه عند موضع ولايته

او يكتب كتابا يحكم بموضع ولايته ولم يجا طبع هناك وافترق
 الى خطابه هنا ويعرف قاضي موضع حلولة بما يشتهر
 عنده في المسائل الثلاث الخلف اقتضى اي القس امنا
 الاول في كتاب مناج القضاء لابن حبيب عن اصبع
 ان بعث الامام القاضي لبعض اصحابه في شيء من امر
 العامة فجلس به فله ان يسمع فيه بيعة بحق على غايب
 في عمله ويسال من قام بها لتعديله وله ان يسال قاضي
 ذلك الموضع عنهم ويجزي بما اصاب من عدالتهم لانه من
 عمله لكن مثل ابن سهل عن ابن عبد الحكم ان حج قاضي
 فعل بغير محل ولايته فليس له ان يسمع بيعة على من في
 محله ولا ان يشهد على كتابته بذلك الى احد وله ان
 يسال عن حال بيعة شهدت عنده فوافقا اصبع
 في حال البيعة وحالف في غير ذلك ومنه في
 منع القاضي في غير محل ولايته الخطاب بحكمه مشافهة لقاضي
 المحل او كتابا لقاضي اخر لم يرض من الخلاف في المسئلة
 الاولى قال ظاهر ان القولين فيها على حد سواء قال
 ابن سهل وسالت ابن عتاب عن قاضي حل بغير بلد
 وقد ثبت عنده ببلد حق لرجل فطلب منه ان يجا طبع به
 قاضي في موضع المطلوب قال لا يجوز له ذلك فان فعل
 بطل خطابه ثم قال ولا يبعد ان ينفذ وسرع التعريف
 وهو تعريف القاضي بما يرد عليه من مستخلفه
 من ماضي قال ابن سهل وسالت ابن عتاب بعد ما تقدم
 في منع الخطاب قال قلت له فان كان الحق النابت عنده

ببلد على من هو موضعه احتلا له فاعلم قاضي الموضع
 بذلك مشافهة بما يجب عنده ان يكون مخاطبه اياه قال
 ابن سهل قال ابن سهل ان بيت فقرا طليطله يجرون
 اخبار القاضي المحتل بذلك البلد قاضي البلد وينفذ
 كما طلبه اياه يريد من عمله في البيت الاول هو مقتضى
 ما لا يصح وابن عبد الحكم ومنع الخطاب هو مقتضى ما لا
 عات والتعريف هو الذي اسند ابن سهل الى فقرا طليطله
 وعليه العمل عند قضاة الجماعة كما حكاه وله الامس سند منهم
 وقد نشر الشيخ خليل في الخطاب مطلقا المنع بقوله وانما لغو
 بمشافهة ان كان كل بولاية وقد حذر ان السؤال عن حال
 البيعة متفق على جوارحه وان الخلاف في قبول الادلة
 يخرج عند الناظم فيه شي فظهر من قول الشيخ خليل ان الاية
 فقط ممنوع في غير محل الولاية وليس يضاف عن الخطاب
 كتب قاضي كاتفي قال ابن الناظم وهو ما جرت به عادة
 قضاة الاندلس بعد ان يخلق اليهود الوثيقة بما يعمل به
 او هم اسما وان المشهود له لا يحتاج الى احضار هجر
 ثانيا فيكتبون لفظه الكافي فليست تفي عن الخطاب
 وانما اغتبت عن المراد على من شهد في الوثيقة وثبت الحق
 بهم فقال والمراد قد كفي فلا يكفي الا المراد خاصية
 ولا يكفي بها عن الاعلام والخطاب وانما الخطاب المفيد
 المفعول به عند القضاة مثل اعلم بما انزل به من تمام الفاء
 من تشيئة الحكم وتعيين المعلم او ما يماثل هذا اللفظ لكن لفظ
 اعلم وقع الاصطلاح عليها فلا بدع اذا اصطلي على ما يكتب

القاضي لفظها بمعناها ان يعيد ما افادت كاحضر وانبا وكحو
 ذلك او معلما به او محلا وهو ما في الوثيقة من ثبوت
 عنده وحكمه به اقتضى لفظ اعلم او ما يشابهه ومنع
 بالنسبة للمفعول وهو من يتصل به حكم القاضي معين او غير
 معين فالعلم به والمعلم مفعولي اعلم ولو اقتصر القاضي على قول
 صح الزعم عندي وثبت وكتب اسمه تحت ذلك فذلك لغو غير
 جازي قبوله بجراد الخط فالمعتبر ما وقع عليه الاصطلاح
 وما هو من اعلم الشيخ خليل ولم يشهد على حاكم قال
 ثبت عندي الا باسماء فالاصطلاح بمصر بعد اذا الشهود ان
 يعلم القاضي لهم تلور شهودهم اخبارا با داهم عنده ثم يسجل
 على القاضي بظهر الوثيقة اسما اعلم به ثبوت الحق والحكم
 به بمنى اعلم له ويكتب التاتخ بخط غير المسطور في سطر
 معه لذلك ويشهد على نفسه بالحكم وهو لا هم شهود
 الخطا بسو النقل لا يتصل الحق عندهم بغير ذلك قال
 القرافي اعلم انه كان يقول القول على الحكم في قول الحاكم
 اشهدكم اني حكمت بكذا ولذلك لو كتب الحكم بنفسه وقال
 اشهدوا علي بمضمونه فجميع ذلك يدل على صدور نفس
 الحكم وبسبب ذلك ان الحكم امر نفساني لا لسان في ضرورة
 خبر عنه بالقول وبإشارة بالكتاب وتارة بالاشارة بالقول
 والكتابة والاشارة امور دالة على الحكم كناية عمدا
 يقوم بالنفس من الاحكام والاخبار وغيرها انتهى
 وثبت القاضي المنبث للوثيقة اذا وجد بها محو او قرأ
 قارا وكتابه على كسوط ولم يعتذر منه كاتب الوثيقة اذا

يهوده على ما سلم منه فكتب تنبيهها على المحق وما يشبهه
 في كتابة ثبوت الرسم على ما سلم اي الخطاب والحكم على ما
 سلمها فهو مسطور لا ريبه فيه ولا محو وهذا حكاية ما يكتبه
 في رسمه سواء كان خطا بالعين لثبوت عنده اذا لم يدل
 بيهوده مثل ان يهرق لهم عدول لغيبهم على ما انتهى
 ما ابتدأ منه المحو والبشر ومبتدأ ما انتهى اليه ليحصل
 منه ثابا ما سلم من الحداث الذي حدث فيه اذا لم يكن
 ليهوده علم به علموا بالمحو والكتابة على الكسوط وان لم يعتد
 منه قالوا اجمعون نرى ان تستعيد البينة التي شهدت
 عندك في الكتاب فان وافقت ان الاصلاح كان في الكتاب
 في وقت مقدمتها دهم لم يضر ذلك وان شككت فيه ولم يأت
 بثبوت غيرها شهد بذلك سقط التاتخ وهذا معنى قوله
 الزعم على ما سلموا عنده ما يعتد من القاضي حكم
 لمطالب وذلك بعد ثبوت البينة والاقرار عنده واستيفاء
 الشروط المقتضية تنفيذ الحكم والالزام به وطلب بالبنا
 للمفعول ليعم الطلب تسجيل اي طلبه الطالب والمطلوب
 او احدهما فانه امر يجب اي يجب على القاضي اجابة الطالب
 لذلك لما فيه من دفع تجديد الخصومة وتفتت المطلوب فهنا
 بعد انقطاع النزاع ابن زحون في بصرته وبذكر الوجه الذي
 يثبت به الحق وان ذلك سبب قيام البينة او سبب
 تكول او لصل بيني او سبب سقوط جرحه لانه يحسن ان يقوم
 عليه بعد ذلك بتلك البينة واختلف اذا عجز القاضي الطالب
 فسال المطلوب من القاضي ان يسجل له لقطع حجة عنه لئلا

تكبر عليه تلك الدعوى فقبل وقال عبد الملك ليس
 ذلك على القاضي وظاهر كلام الناظر الوضوح في مثل ذلك
 وان لم يطلب منه لم يجب عليه لان وجوبه عليه انما هو بحق
 طالبه الذي يخص لنفسه ما حكم له به فان ترك حقه سقط
 الوجوب ونفي الجواز المشار اليه بقوله وما على القاضي
 هنا ان يسجل ما لا يطلب منه الا ان يتركه لنفي
 الجناح ولا عليه من حرج اي من مواضع وانما ان ابتداء
 فعله ذكر ذلك لنفي احتمال المحاكمة المكتوب له مع عدم
 سؤله وسأله للقاضي مع سؤاله تسجيل ما لم يوقع
 النزاع فيه كما اي شفاها يعني انه ليسوع للقاضي
 تسجيل ما لم يتنازع فيه بالكلام اي بالفعل بالحكمة
 الراجعة اذا سئل منه علي وجه التحقيق له والاستعداد
 له وذلك مثل رسوم الاحباس التي تمكك شهودها
 ويشهد على خطوطا وعز ذلك مما ثبت لدى القضاة ولم
 يقع فيه خصام ابن القاسم الجزيري في وثايقه اذا سئل
 القاضي اثبات ما لا خصومة فيه وان شأ اجاب وان
 سأل لم يجب ابن الناظر لا بعد استحباب الاجابة في
 مثل تحصيل الاحباس وشبهه مما فيه مصلحة عامة
 يحصل بالنسبة له وسائل التعيين وهو المقضي له
 اذا سأل من قد قضى تعيين المقضي عليه يمضي له
 ما سأل اي يقضي له بما سأل في كل شيء عموما بالقضا
 في كل ما يقع به التحاكم ثم اذا تعجز القاضي المقضي عليه
 فلا يلتفت بعد ثبوت تعيين لما ياتي به من بينة على صحة

دعواه الا فيما يستثنى بعد وقال ابن سهل اذا انقطعت
 الاحمال والتلوم ولم يات الموكل له بشي يوجب نظرا
 تعجز القاضي ونقد القاضي عليه وسجل وقطع بذلك
 سعديه عن خصه في ذلك المطلوب ثم لا يسمع له بعد
 ذلك حجة ان وقع عليه ولا يقبل منه بينة ان اتي بها كان
 هذا الموكل العاجز طالبا او مطلوبا الا في ثلاثة اشياء
 العتق والطلاق والنسب قاله مطرق وابن وهب
 واشهد وابن القاسم واختاره ابن حبيب وما يشبهه
 الطلاق الحبس ولهذا قال الادعاء حبس اي الدعوى
 المطلوب المعجز انه حبس وانقطعت حجة وعجزه القاضي
 لم يثبت له بينة انه حبس فينظر القاضي في ذلك او
 في ادعاء طلاق فاذا قامت بينة انه طلقا سمعت
 او في ادعاء اتصال نسب لحق بيا له من ذلك فتسمع
 بينة او في ادعاء استحقاق دم او في ادعاء عتاف
 البيع فقبل وتعجز الا في دم وجنس وعتق ونسب وطلاق
 ثم قل في القول اي على تعجز القاضي في غير ما تقدم استثناء
 وهو ما لا تعجز فيه ليس يلتفت لما يقال من المدعي عليه
 فلا تقبل حجة ولا يسمع بينته كما تقرر بعد تعجزه
 اي بعد ثبوت التعجز هذا باب
 في ذكر كسر الشهادة وذكر انواع الشهادة وذكر ما يتعلق
 به ذلك ان عرفه الشهادة قول بحيث يوجب على الحاكم
 بما معه الحكم بقتضاه ان عدل قائله مع تعدده او خلف
 طالبه والفرق بين الشهادة والرواية في قولهما خبران

فالمختار عنه ان كان عاما لا يختص بمعين فالرواية لا اعمال
 بالنيابة او يختص كل هذا عند هذا دينارا فالشهادة وايقاع
 الشهادة ينقسم التوثيق بها الى قسمين قسم ليسى اصلا وقسم
 ليسى استرقا فالاصول ما عليه المحكوم عليه
 او علي من يجب الحكم عليه فيه من وكيل او وارث او غريم
 والاسترقاق هو الذي يملكه الشهود الذي يحكم في الحق
 بشهادتهم والفرق بين الاسترقاق والاصل ان الاصل
 يسأل عنه ويوقف به عليه قبل ثبوته ليقر او ينكر ولا
 يسأل المقدم عليه عن الاسترقاق ولا يوقف عليه حتى
 يثبت فيسلم او يدفع والشهادة خمسة اقسام الاولى
 مال المحاضر يبطل بترك اعلامه لا بترك رفعه للسلطان
 قلت الا ان يكون ربه من هو الي السلطان كاليتيم
 الممل النافي ما يستد ام يحرمه تبطل بترك رفعه للسلطان
 لا علي ظاهر قول اشهب الثاني مال الغائب في
 بطلان الشهادة بعدم الوقع للسلطان اختلاق علي
 القول بان السلطان يوكل من يقوم بجفة الرابع
 ما لا يلزم القيام بها فيه اذا لم يدع لها وهي الشهادة علي
 ما مضى من الحدود التي لا يتعلق بها حق المخلوق كالزنا
 وشرب الخمر فيستحب الستر الا في الشهر ولا تبطل بترك
 القيام به وان كان مستترا وفيها ولا محل للبينه الكفا
 عن الشهادة علي السرقة اذا رفع السارق الى الاما
 الخامس ما لا يجوز القيام بها ولو دعي اليها وهي التي يعلم
 صحتها باطلا خلاف ما يوجب ظاهرها كالمفتي علي المستفتي

فيما ينوي فيه فلا يشهد علي لفظه مما جاء لغيره انتهى
 تنبيه في التحمل ان افتقر اليه فرض كفاية ولايات
 الشهود اذا ما دعوا ابن عمه انما هو من يدعي للشهادة بعد
 ان يشهدوا ما قبل فان لم يوجد غير فعلية اي يجب
 وان وجد غير محتمل بالتحيار والاعرفا اعلام الشاهد
 الحاكم بشهادته بما يحصل به العلم بما يشهد به والاطراف
 الاشارة المهمة تكفي وهو واجب عينا علي من لم يرد عدد من
 ثبت به المشهود به وكفاية علي من راد عدد عليه ويتوكد
 الاداء ويتعين علي واضعها ان حصر من قبله لا يثبت
 له ان ساس ان كانوا اثنين تعينا ان امتنع احدهما وقال
 اختلف مع الآخر انتهى وشاهد صفقة المراجعة اي المستطرة
 قيظ اي يشترط ان يكون من اهل البيضة عند التام وبشرط
 ايضا العدالة وحرية اي ويشترط فيه الحرية من عطف
 الخاص علي العام الشيخ خليل العدل حر مسلم عاقل بالغ
 فله فسق ومجرب ودعة وان قال كخارجي وقد روي لم يباشر
 كبرية قال شارحه لم يكن متلبسا بها تلبسا لا يعرف له بعد
 ثوبه او كثير كذب او صفة حسنة وسفاهة ولعب سرد
 ذميرة بترك غير لائق من عام وسماع غفاور باعة وحيالة
 اختيارا وادامة شرط من وان اعمى في قول او اصر في فعل
 ليس بمفعل الا فيما يلبس انتهى وقد ذكر الناطم ان التيقظ في
 الشاهد ان يكون من اهل البيضة والحر لانه ان كان من
 اهل العقلة او البله لم يؤمن عليه التحميل فيشهد بباطل وقد
 ذكر ابن الناطم ان التيقظ والتفعل ضد ان فقد يعري الشاهد

ب
 الشاهد ان امتنع اية
 واجب

منها لانهما قد يرتفعان وقد عد والتفعل ما لغا فان لم يوجد
 فالقبول ولم يشرط واليتقظ واجاب بان كلام الناظم انما هو
 في الشاهد المنتصب للشهادة وتجهلها على اختلاف انواعها ولو كان
 خاليا منه لكان قريبا من ان يخضع فيؤدي ذلك الى عدم الوثوق
 به فوضع اليتقظ انما فيعلم هذا على ان كلام الشيخ خليل
 وابن مرفة انما هو الشاهد على الجملة من حيث هو ولهذا
 جعله ما نفا فيما يلبس واستغني الناظم عن عدم ما يشرط
 في الشاهد من عدم الحجر وغيره مما سبق ذكره من كلام الشيخ
 خليل بقوله عداله اذ العدالة بشرط وموانع معلومة
 ثم اخذ بعنصر العدالة بذكرا وصافى من يلبس بها ليفيد
 اشتراط خلق من اشد ادها فقال
 والعدل الذي يجنب الكبائر ان يكون بحاجتنا
 لها متباعدة عنها ويتقي في الغالب من احواله المصفاة
 اي يجعل بينه وبين الصفاة في العالب وقاية يتقي بها
 ويتقي ما ايج فعله وهو العيان جملة حاله اي والحالت
 ان ما يتقته يقدح في مروءة الانسان لو فعله ابن الحاجب
 المروءة الارتفاع عن كل امر لا يحافظ مثله اذا خلق به على
 دينه وان لم يكن حراما كالادمان على لعب الحمار والسطرخ
 انما ولا لاكل في السوق وباعة وجبا كذا اختيارا وقوله
 في مروءة الانسان يريد في مروءة ذوي المروءات ممن يسمى
 انما انما ان عرفة ولما كانت الشهادة موجهة لحكم الحاكم
 بمقتضاها اكتسب من الشرف منزلا فاسترط فيها شروطه
 انما فالعدل ذو التبرير وهو من طهر جنب للناس وعد الله فلا

يختلف

يختلف فيه والتبرير مصدر برز بالبنا للمفعول اي برز الله
 تبريرا وهو المستكمل لاوصاف المسترطة في الشاهد في له
 الحجة ليس يقدح فيه اي في شأنه بشي من القوادح المانعة
 من القبول اي لا يمنع من المطلوب دعوى في شأنه بذلك
 سوى في عدل بينه وبين من شهد عليه يريد اذ
 قرابة تستر في اي ظاهرة غير خفية فلا تمنع دعوى
 المشهود عليه ولا ورثته الا بالعدالة الظاهرة للناس الشيخ
 خليل وقدح في المتوسط بكل وفي المبرز بعدا في اوقرابة
 وانما يدونه في العدالة اي ولو كان الشاهد به عيب
 مبرز كغيرها على الاحتار واليه ذهب مطوف فيقدح فيه
 ايضا بكل وعن ابن عبد الحكم ان المخرج ان كان مثل الشاهد
 او عدل منه قبل والا فلا وعندي التبرير وهو المتوسط الذي
 لم يثبت له خبر ولم يعلم سرته الا من زكاة مثلا قد يخرج
 من المشهود عليه بغير هذا اي بغير العداوة من كل ما
 يستتبع اي يخرج بكل شي قبيح من الاخلال بالدين والمروءة
 ابن الحاجب ويسمع التخرج في المتوسط العدالة باتفاق
 ومن عليه ومن غير اي علامة خبر لظهور افعال الخير منه
 وذلك الوسم قد ظهر للناس زكي يعني لا بد من تركيته الا
 في مروت السر فيقبل من غير ان يزكي وهو الشهادة على التوسم
 ومن يعكس حاله وهو من يظهر وتسم المر عليه وكان خفيا
 غير معلن به فلا غنى عن ان يزكي اي لا بد من تركيته وكذا
 يستغنى عنها في حضر ولا سفر والذي قد اعلمنا اي اظهر
 السر لظهورا بينا حتى عرف بحالة الخرج كالمستترين بافعال

المعاصي فليس تقبل له شهادة ولا يعدل فلا يسبح فيه
 بينه وتركية فلا تقبل له شهادة بحال لان حالته التي
 قد اعلن بها مكذبة لمن تصدي لتعديله ومن يكن مجهول
 حال لم يشهر بخبر ولا ستر كيا اي قبلت فيه التركية
 وشبهة مفعول مقدم توجب شهادته فيها ادعيا اي
 توجب شهادته شبهه عند القاضي في المدعي به ويرتب
 عليها احكامها وهي عند بعض العلماء توجب اليقين وتوجب
 القسامة وتوجب الحمل وتوقف السعي المدعي فيه
 الي ان يثبت التركية فيرتب الحكم على الشهادة او ينجز
 عن التركية فتصح الشهادة الموجبة بالعهادة واذا
 اوجب شهادة المجهول الشبهة فاجري فيمن طهر عليه
 سيما الحر وفي سماع يحيى **سئل** ابن القاسم عن الشاهد
 لا يعرفه القاضي بعد الة مقطعة ولا بحال فاسد وهو
 ممن يشهد الصلوات في المساجد ولا يعرف باسمه
 ايجز شهادته ام لا فقال لا ينبغي له ان يقبل الاعدلانابة
 العدالة وقد اجاز ابن حبيب شهادته من ظاهر
 العدالة بالتوسيم فيما يقع في الاسفاد بين الماقرين
 من المعاملات والاكزية بينهم وبين المكريين المتعطى
 لا يقبل القاضي فيمن علم جرحه تعدل لا ممن شهد به الخ
 اعلاما لعدالة الشاهد ان الا يعرفه بشكل ومتدد بين
 العدالة وبين سقوطها وقد اشترطت العدالة فلا تجوز
 الشهادة مع الشك في وجود ذلك الشرط الا من ستر اسمه
 بالصلاح والخبر فيجل على من اعرف به حتى يثبت عند ذلك

وقد شهد

وقد شهد ابن ابي حازم عند قاضي مكة فقال اما الاسم فاسم
 عدل لكن لا يثبت انك صاحب هذا الاسم وفي كتاب ابن يونس
 قال ابن الماجشون **الشاهد** الثلاثة عدل بين العدالة
 معروف بذلك فامضه وبين جرحه فارداه وان اشكل
 عليه فاسال عنه واكثر حتى يتواطأ لك سرا وعلانية ما هو
 عليه وان اشكل علي سئ يساله عنه دعوته بالتقديس
تنكيد قال الانام ابو اسحاق الساطي العدالة
 بحسب ايضا من الناس ثلاثة اقسام قسم طهر فيه باليمين وهو
 وقسم طهر فيه باليمين وعندهما وقسم لم يظهر فيه الا الاسلام
 فقيه حله ف هل يحمل على الاول او على الثاني والتحقيق
 فيه ان ينظر الي الغالب من احوال الناس في كل زمان
 فحي كان الغالب العدالة الحق هذا المجهول بقسم العدول
 وليربح المحذون من الصحابة الكا جوا من عداهم
 لان قرن الصحابة غلب فيه العدالة فاجري في الجمع
 الحكم بالعدالة ومثي كان الغالب عدما بها الحق المجهول
 يقسم من يثبت جرحه حتى يتبين عدالة كز ما تناوينا
 قبله ومثي اشكل الاسر في محل اختلاف العلماء وذلك قرن
 التابعين وما قرب منه فالحق والاموال وان عطلت
 اذا لم يكن للشاهد بها في عيال المشهود له ولا يضر ان يكون
 الشاهد في عيال الشاهد له قبل اذا كان مبرزا بالعدالة
 وهو قول ابن القاسم في المدونة قال ولديفرقوا في شهادته
 بالمال بين ان يكون ابوا حاجين او لا يكونا حين وفي
 العتبية في سماع ابن القاسم عن مالك لا تجوز شهادته الاخ لاختيه

في العربة الموصلة للادب ولا في الحد واسباه ذلك فالحمد لمن ان
 ينفذه او ينعيه عن ابيه وان كان ليس باحيه لابييه او يقدق
 امه وان كان ليس باحيه لامه واختلف في شهادته له في جراح
 الحد قال بهرام والمنصور المنع خلاف السبب والزهد ابن رشد
 جواز هاله في القتل والحد وظاهر قول ابن القاسم انه يعده
 ويخرج من حرجه والامه لابييه وعكسه وهو الابن لابييه
 منع فتبول شهادته له في الوجهين الا في صورة نادرة وهي
 لاحد الابوين علي الاخر السبب حليل ويخلف في احد ابويه علي
 الاخران لم يظهر ميل له قال ولا متأكد القرب كاب وابن
 علا وام وان علت وزوجها وولدها والى سفل كسفت وزوجها
 ابن الحاجب التاكيد بالنسبة بالنسب او السبب كالابوة
 والامومة وان علوا والبنوة من ذكر وانثى وان سفلت
 وكذلك بالزوجية فيها ويحوز شهادتهم بتوكيلهم عن غيرهم
 بخلاف توكيل غيرهم لهم انتهى ابن عرفة لا يحوز شهادته
 الابن لابييه مسلما او نصرانيا وكذا شهادته ابن الملا عيسى
 لمن نكاهه وفي بعض الروايات جوازها عيان ولو شهد
 لابييه علي ولد او لولد وليس في حرج علي ابيه يخرج علي
 الخلاف في شهادته لاحد ابيه علي ولد ولد حازت قول واحد
 وسنن عيسى ابن القاسم شهادة الابن علي ابيه بطلاق امه
 وغيرها وامه ميتة حايية الا ان يكون عد او محبوت
 ن كانت طالبة للفراق لم يحز وان كانت منكحة حازت ونظر
 في امه ولو كانت طالبة للفراق قال والقياس منعها كانت
 به في عصمة الادب ام لاهية ام ميتة كانت منكحة او قايمة

بالشهود

بالشهود لمحرم الحد العدة بالعد او بالقياس بين المرأة وربيعها
 وان كانت شابة كان ابين لانه يحتمل من ولد يساركة في الارث
 انتهى قلست ربما يستفاد ذلك من الرواية من قوله
 الا ان يكون عد او وقد اشار الي ذلك الناطم بقوله والمنع
 في ابا زوجة وعكسه في اي زوج ام زوجة اي لا يشهد لزوج
 امه ويحذفها بالمنع اي اختبر والمنع في والدي زوجة
 او زوجة اب اي منع ايضا وجميع ما ذكر في المنع بوصف الزوجية
 بربو ماد امت كان انفكت بطلاق باين نزال المانع والمنع
 اي حينا التهمة لها غلب في العرف ذكر كل كلية بقياس عليها وهي
 عليه لما تقدم ويحل تحتها جزئيات ذكرها الناطم وسمل كلامه
 منطوقا ومعه صور من الشهادة لابي زوجة ولزوجة
 لابييه ولوالدي زوجة او زوجة ابيه والابن لابييه والاب
 لابييه والبنوة لاسا وهي لها والام لابنها ذكر كان او انثى
 ومثل ابن الزوجية وزوجة الابن بنت الزوجية وان الزوج
 وبنته بالنسبة الي الزوجية وزوج البنت بالنسبة لوالدها
 والزوج والزوجة للزوجية بطريق الاولى ومثل والدي
 الزوجية بالنسبة الي ولدها ابن عرفة السبب في المجموع
 لاسبب ان شهدت بيعة عند قاضي تحت خطا لم ترد شهادته
 وان اخذت بعد اداها قبل الحكم بها بعد يدها او قل يمكن
 اسرارها كقذف وقتال من شهد لها لم ترد شهادته الا ان
 يعلم لذلك سبب قبل اداها كمن شهد لاسراة ثم تزوجها
 فشهد عليه انه كان يخطبها قبل ان يتزوجها المشهور بطلاقه
 او بالجملة فالمنع حيث يغلب حال التهمة كحالة الظنين لمن

يتهم عليه وهي المنع التي تعد مت نطقا وقياسا بجامع ان لا
 قارق كحالة العدو وكما تقدم من حالة الظنين ان الحاجب
 الرابع العدو لا تقبل عليه وتقبل له فكس القرابة فلا
 تقبل له وتقبل عليه بشرط ان تكون عن امر دينوي من
 مال او جاه او منصب او حضام وان كان اصله دينيا يتوقف
 به عادة الى اذي يصيبه ومثله لو شهد المشهود عليه
 على الشاهد اذا كانت العداوة في المال وما اشبهه او ما
 يول الى المال اليه خليل ولا عدو ولو علي ابنه انتمى فان
 اصطلاحا فقال محمد تجوز وقال غير ان كان بحد فان الصلح
 لم يجز وان طال وصح صلحها جازت ابن الماحسون اذا سلم
 عليه قبل يكلمه لم تجز ولو شهد علي ميت بمال وها عدوان
 لوصيه لم تجز لانها يخرجان ما بين ابن رسته هذا اذا كان
 الوصي من يجر في مال الصبي لنفسه لا لليتيم ولو كان
 من يقتضي حاله التره او كان ربا ليس في غلته فضل
 تجز الوصي به جازت انتمى ولدك لا يمنع لو شهد علي صبي
 بخرج مالي وها عدوان لوصيه لم تجز واختلف اذا شهد
 علي صبي في ولاية عدو وها قاجارها ابن القاسم وسعها
 ابن الماحسون والحالة الحضم على خصمه وكحالة الوصي
 للوصي عليه الذي في حجب بخلاف البالغين ذوي الرشده
 وكحالة المدين شهد او شهد له فالاول شهد لرب
 الدين فيمنع ان كان معصرا لوجود التهمة على ما سياتي
 والثاني من له الدين شهد لمن عليه الدين بحق على احوال
 لوجود التهمة في استغنا به مما شهد به فقد جرت شهادته

نفعا ومجد ذلك مع الاعسار ولذلك تركيه كل واحد من هؤلاء
 الاصناف لمن شهد لمن يتهم عليه او شهد علي من يتهم عليه
 قال المقر في كلياته الفقهاء كل من لا تجوز شهادته على
 رجل لا تجوز تركيته لمن شهد عليه ابن الحاجب ومن امتنع
 له امتنع في تركيته من شهد له ويخرج من شهد عليه
 ومن امتنع عليه في تركيته من شهد له ويخرج من شهد عليه
 قاله في قول الناظم كحالة العدو ويريد اذ لم تكن العداوة
 لله تعالى في نوازل سخونة قيل عن الرجل يشهد عليه
 الرجل فيقيم عليه بيته انه عدو له ومجاهر له هل يسقط
 عنه شهادته فقال ان كان عدو له واصل عدوتهما في امر
 الدنيا من الاموال والموارث والتجارات ونحوها فان شهادته
 عنه شاقطة وان كانت انما هي غضب لله لجرمه وجور وقصده
 وتجريه على الله لا عبرة فكفار في شهادته غير شاقطة قال
 ابن رسته قوله الشيخ يحتمل جميع مفسر كل الروايات لان العداوة
 ان كانت لله فهي واجبة ولا تسقط الشهادة بها هو ما مور به واجب
 عليه وانما تسقط بما هو منه عند ومخطور عليه من المجرات
 الذي هو محرم في الشريعة قال علي الله عليه وسلم لا يحل لمسلم ان
 يجرأخاه المسلم فوق ثلاثة ايام يلتقيان فيعرض هذا ويعرض
 هذا وحيرها الذي يبدى بالسلام ولهذا المعنى لم تسقط شهادته
 القاضي علي من اقام عليه حدا او امر به في امر يوجب عليه
 القرب علي ما يصي ابن معرفة وهذا حسن اذا لم يعلم من الاخذ
 عندهما حرة مفاجئة يقول او فعل غير عنه الما زري بقوله
 لكن من موثري حتى افترق في ادا به معاديه والوقعة فيه حتى

صار المعادي يجب الانتصار لنفسه وحمله على قبول الباطل
فان هذا يصير العداوة من الجائز في وان شهادته عليه فإني
ان الشهادة الاولى توجب عداوة في نفس المشهود عليه والاو
لم يبد منه ما يدل على العداوة ولكنه بدا من الناف
ما يستدل به عليها في حق نفسه وعبر من ذلك ان الحاجب
بقوله وهو في خصومة وتعقبه ابن عبد السلام بما تقدم
عن سمعون وكذلك لا تجوز شهادة العدو على ابن عدوه
صغيرا او كبيرا وكذلك ان الضرف ابن يوسف عن ابن القاسم
لو شهد به أربعة على ابيهم بالزنا ردت شهادتهم لانهم يهود
على ارنه ويجدون وكذلك اذا شهد اثنان على عتيق
عبد يوله ولاه لهما وهو من برغب في ولايه وفي
العتبة من سماع اشهب واين نافع وسيل عن الحلين
مختصان ثم يكفان بعد ذلك سنيين ثم يشهد احدهما على
صاحبه قال ان كان امرهما قد صار الى سلامة وصلى فذلك
جائز ابن رشد ظاهر و كانتا الخصومة في قليل او كثير
وسمع ابن القاسم من شهد على رجل بينه وبينه عداوة
فاحتاج الى شهادته فليشهد عليه ويجوز مع شهادته
بعد اوثه اياه ولا يكتم ذلك ابن عرفة واضع القول في انه
لا يجوز لانه يبطل حقا نعم صحته وسمع عيسى عن ابن
القاسم ان اخذ صاحب السوق سكرانا فحججه وشهد
عليه هو واخر لم تجوز شهادته ولورفعه لعين قبل ان يحججه
جائز شهادته لان ما فعل من اخذ ورفعه لازم له
خلافا عن اذا اخذه ورفع الى غيره لم تجز شهادته كالسوا

رفع سكرانا وهو البعة الزاني الى السلطان لم تقبل
شهادتهم ومع قد فلو كانوا شرط موكلين بتعريض المنكر
ورفعه جازت شهادتهم خلافا للاخوين واصبغ في جوان شهادته
الرافعي مطلقا لانه حق له فلم يكونوا خضا انتم وفي سماع
سمعون ونوارل اصبغ لا تجوز شهادته الوصي بدني للميت
الا ان يكون الورثة عدولا كبارا وفي كتاب ابن حبيب سمعت
مطرفا وابن الماجشون يقولان في شهادة الغريم ابيها يشهد
لصاحبه والذي عليه الحق معدوم فلا شهادة له من قبل
انه استهد الذي عليه الحق وقعت عليه الطنة والتممة
بان يكون انما شهد له ليوسع فيما عليه ويخرج فاذا شهد
الذي عليه الحق وهو معدوم فانظر فان كانت شهادته له
في الاموال والحقوق التي تصير له مالا فارددها فانه
يتم ان يكون انما يشهد له بهذا المال ليقاضي منه حقه وان
كانت شهادته له في غير ذلك من الاسور ففي جاتيح التمسك
ولا تجوز شهادة الغريم اذا كان معسرا للمطالب بمال ولا يعرف
ولا يعين انه يتم ان يشهد له لينظر او ليرفق به ولم يغيد
الناظم حالة العدو في اسرديني او ايل اليه ولا حالة الرمي
في مجبور ولا المدمن بالمسروان كانت فيعود معتبر اعما دا
على شدة ذلك اولان التهمة لم يطلب حالها فيما هو من اضداد
تلك القيود والناظم انما ذكره ذلك مثلا لما غلب فيه حال
التهمة فينصرف بمثله الى ما فيه التهمة دون غيره مما ذكره ولم
يقه والعداوة منه تعالى لا تسمى عداوة حقيقة وانما مثل بالعداوة
الحقيقية وهي النبوية قال الامام ابو اسحاق الشاطبي ان

الذي ينبغي فود شهادة العدل بالثمة انه لم يقصد الب
 الزور والكذب اذا الغالب فمن ثبتت عد التمه ان لا يتعد
 ذلك ولو كان لادوي الي اسقاط العدالة جملة اذ لو كان يكذب
 فيما يتم به لثبت انه يكذب في بعض الاحوال فهو اذا شاهد
 زور فهو الذي ينبغي اعتقاده انه قد يتأول ويتجور ولا
 يستقصي الامر ولا يثبت بل يعفي له الحرص في جانب
 النفع ودفع الضرر على انسيا تولى عليها بشهها حتى لا ينظر
 فيها لان الطبع يصرفه عن الثاني واللبث في سبها دته هن
 فقد يحمله حب الانتصار على الشاهد فيها فيعتقد صدقه
 في الجملة فلا يتأمله ولا ينظر فيه وبي هذا يعرف وجه
 الحكم في منع الحكم للقريب الذي يتم في الشهادة عليه
 وكذلك فتوى المفتي فيها لا يجوز سبها دته فيه كل هذا
 من باب واحد لانه يحل على ما قصد التحريف والكذب فليكن
 هيكل هذا من باب واحد الموضع ببال انتهى الشيخ
 خليل وخلافه لاحد ولديه على الاحراز وابويه ان لم يظفر
 من شهادة البار على العاق ولا عدو ولو على ابنه في عداوة
 دينوية لجواز شهادة المسلم على الكافر او مسلم وكافر طراف
 الدينوية بينهما ويجوز الحكم بها اي بان عدو للمشهد عليه
 كقوله بعد هذا اي بعد ادائه تتهمني وتشبهني بالمجنون
 محاصلا لانساكيا واعتمدا الشاهد في اعشار بصحة
 طويلة وقريبة صبر المشهود له على الجوع كضراحد الزوجين
 ولا ان حرص الشاهد على ازالة نقص فيما رفته لنفسه
 او صبا ورق اذا شهدوا اوردوا وزال المانع فلا يقبل

منك

اذا ادعي كل منهم بعد زواله وعلى الناسي كشادة ولد الزنا
 فيه او من عد فيها حد فيه لزوال التعبد ولا ان حرص على
 القول لمخاصمة مشهود عليه مطلقا او شهد وحلف فيه وسافر
 اذا لم يكن من العوام فانهم يقسمون في ذلك اي لم يقصدوا
 الحرص على القبول ارفع قبل الطلب في حق الادمي وفي
 بعض حق الله تعالى تجب المبادرة بالامكان ان استدعى حرمته
 كعتق وطلاق ووقف ورضاع والاحير كالزنا بخلاف الحرص
 على العمل كما يحتفل لاجله ولا ان استبعد كبد وي لخصري
 والرد مقصور على تحقق التهمة ككتب خطه معه في وثيقة
 مع وجود اهل الحضر بخلاف ان سمعه او سربه ولا سائل في كثير
 بخلاف من لم يسأل او يسأل الاعيان ولا ان جربها لفعلا على يده
 المحض بالزنا او قتل العمد لا الفقير لعدم التهمة او بعثق
 من يتم في ولايه او مدين لمدينه فان شهد له بغير مال جاز
 طاهر ولو كان غنيا كما هو ظاهر كلام الناطم وبعضهم فرق
 بين الملوي والمعدم بخلاف المتيق للمتيق عليه وبخلاف شهادة
 على الاخر بالمجلس والعاقله بعضهم لبعض في حراية لا المجلوبيين
 لجهة البلد الا ان كثروا كعشرين ولا من شهد له اي لنفسه
 بكثير وتغني برصية اوفي وثيقة فيها وصية مكتوبة فيزاد له
 ولعقن والاقبل لهما ان كان ما شهد به لنفسه يسيرا ولا ان رفع
 كشادة بعض العاقله بفسق مشهود القتل او المديان المعسر
 لربه ولا مفت على مستغنيه ان كان بما يئوي فيه فان استغني
 في صريح لا يئوي فيه رفع ولا ان شهد باستحقاق كعرض او غير
 لرجل وقال انا بعت له ولا ان حدث فسق بعد الادا وقبل

صريح

الحكم بالشهادة بخلاف حد ون جرتفع او عداوة و دفع فلا
يبطلها ولا عالم على مثله لانهم استعد الناس تحاسدا ولا
ان اخذ من العمال او اكل عندهم بخلاف الخلفاء ولا ان
تعصب وهو نفع من الغصب كالتمهل والكيف وكالرسوة
وهي جعله الذي ياخذ على ما لا ينبغي له وتلقي الخضم
وهو تعلم ما يستعين به على تحريمه ويظن به على عدوه
ولعب ينزور لا سيما مع الاراذل ومطل اذا كان مليا
وبخلفا بطله ق وعق لانها من ايمان الفساق وبخلف
مجلس القاضي ثلاثا بلا عذر وتجارة الارض حرب ومن
ركب بحر الروم في طلب الدنيا في جرحه وسكن ديار
معصوبة لانه ظالم ان لم يخرج ارمح ولد يزيه لعدم
نهمته ويوطئ من لا يوطئ المستبراة في عدة استبرائها
وبالتفاته في الصلاة لعدم اكرامها وابقوا ضمه
حجاة من المسجد ان علم بالحرمية وعدم احكام الوضوء
والفعل والصلاة والزكاة المحل لدمته ومثله عدم الحج
للقادر على حجة العرض وبيع نرد وطنبور وما اشبهه
واستحلاف ابيه قال وزوال العداوة والفسق بما يغلب
على الظن انتهي وسأع في عمل القضاة بقطر الاندلس
ان يشهد الابن عند قاض في محل واحد في قضية
متحدة مع ابيه قاله مطرف وابن الماجشون قالوا لا يتهم
احدهما انه يريد اتمام شهادة الاخر وبه اي بهذا الحكم
جري العمل عندهم خلا فلا يصح اعتبار بوجود التهمة
لنفسه خليل الشهادة وشهادة ابنه اب واخذ فتمنع

لوجود فلا يعتد بها لكل عند الاخر او على شهادته او حكمه وهو
المشهور وزمن الاداء اي وقت نادية الشاهد وزمن مبتدا
خبر مع اعتباره لا زمن التخليص اعتبار اي فيما تصف
به المودعي في ذلك الزمن من عدالة او جرحه لمقتضى
اي لسبب جلي لاحقا فيه اقتضي القول بالمعتر من
وصف الشهادة من الشهادة لازمن تحملها ككافرو فاسق
وعبد يخلوا شهادة ثم اسلم الكافر وعيق العبد وثاب
الفاسق وادوها فله يعتبرا الارض من الاداء الا التهل لكن
لشروط ان لا ترد منها فتم قبل ذلك اذا ادوها في حال
قيام المانع لان ما سقط لا يعود قائم برؤا بان فعل عن
ردها حتى زال المانع وادوها ثانيا فالحكم قبولها
وقد يشهد الشاهد ان تسوي شهادته
بالاقرار اي لجماعه من المشهود عليه ولو تخفيا عن المعتر
من غير استنهاذ اي من غير اشرافه على نفسه بما اقر به
على المختار وهو ما جرى به العمل عند القضاة بشرط ان
يستوعب الكلام المشهود عليه من المقر اليه او التماسا
اي اوله واخره حتى ينتهي المقر الى السكون اختصارا اذ قد
يتعقب كلامه براقع لما اقر به او بتبدية بعد ما ابداه
بعد من المدونة حال ما لك وان سمح رجلا يطلق زوجته
او يقد في رجلا فليشهد بذلك وان لم يشهد وعليه ان يخبر
بذلك من له الشهادة وليشهد في الحد وبما سمع وان كان
معه عين تبيين لا يقول القاضي للشاهد اشهد
بكذا وهو يتعين قال محمد بن عبد الحكم واذا كان الشاهد عدولا

فسي احدى فلا باس ان يذكره الاصل لقوله تعالى ان تفصل
احداهما فتذكر احداهما الاخرى ابن المراز وان اثم القاضي
الشهود بالخلط فلا يفرق بينهم لانه اذا قصد الشاهد بهذا
الربح واختلط عقله ولكن ليس منهم ويال غنم في مفيد
الحكام ما يعار من هذا غير منسوب لاحد كانه المذهب
ولا كما قلنا مل ومشي عليه بعض العقاة في تفرق الشهود
وما به قد وضعت في وثيقة حقا شهادة من شهودين
وادعي المقتول ضياع وثيقة الحق الشاهد بملك وطلب
العود من الشاهد فلا اعادة عليهم اي يمتنعون من ذلك
وهذا مما يقبل التكرار من الحقوق فيمتنع الاعادة لذلك
وتقل عن ابن الماز جشون وعليه العمل عند الموثقين قات
جهلوا وشهدوا بذلك قضي بالشهدون بما حفظوا ان كان
الطالب مامونا والافقول ابن الماز جشون احد الي ولم
يؤخذ من كلامه حكم ما اذا جهلوا واقتصر الناظر على ما
يلزم الموثق من الحفظ ولم يذكر تعيينه مطرق التدور
المامون اذا وقعت الاعادة القبول خارج على القواعد وشاهد
مبتدا خسر لا بد من ادائه لذلك برز وصف له اي برز في
العدالت في استكمل شروط خطه عرفت اي عرق خطه
هال كونه نائبي ما ضمنه الخط فيما سبق من ما حوته
وثيقة الاشراد لم يعرف منها الا مجرد خطه لا بد من ادائه
عند القاضي بذلك المضمون ما عرفت بخطه الامح انفق
هالكا افتقاه من الرتبة يعني الا اذا وجه بالوثيقة كسطا
او املاها او الحاقا او ما يستزاد منه فلا بد من ذكر ما فيها

قبل

قبل الاداء والا فلا وليس قصد الا فاده ان له ان يودي
على خط نفسه وان لم يذكر والوجوب اذا تعين عليه الا
خارج عن ذلك وهو عند تعين الاداء المشهور خلافة الشيخ
خليل لا على خط نفسه حتي يذكرها وادى به نفع ابن الناطم
وهل يحمل خطه عرف على معرفة خطه في الوثيقة والشهادة معا
او في الشهادة وحدها والظاهر ان قصد الاول لقوله ناسي
ما ضمنه اي ما اشتملت عليه الوثيقة وهذا قوله لا بد من
سما ادائه لذلك على ان القاضي يحكم بها وهو الظاهر لقوله
برز وانما يودي ويحجب به بضمونها لا لا ينتفع بها كما هو
المشهور انتهى لقول الشيخ خليل وادي بلا نفع قال
ابن يونس اذا عرق خطه في الكتاب لا يشهد فيه ولا يذكر
كلما في الكتاب فقد اختلف فيه اصحابنا وقولي اذا لم يرف
الكتاب محو ولا ريبه ولا الحاق ولا ما يستكن وراي الكتاب
خطا واحدا فيشهد بما فيه وعلى ذلك مشي الناطم لان هذا
الامر لا يجد الناس منه بدا وان لم يذكر من الكتاب شيئا
ابن رشد والما سادة الشاهد على خطه اذا لم يذكر
الشهادة فكان ما لك اول زمانه يقول انه يشهد اذ كان
الكتاب نقيلا ولم يكن فيه محو ولا شي يريه لم يرجع وقال
لا يشهد وان عرق خطه حتي يذكر الشهادة او بعضها او
ما يدل على حقيقتها وينفي النية عنه فاخذ بقوله الاول
حاشا اصحابه واخذ ابن القاسم به واصبح بقوله الاخير
وهو المشهور وحكي يحتمل في توازنه ان جميع اصحاب
مالك يقولون ان سادة حاشا ان كان هو خط الكتاب وكتب

شهدته وقال هذه التفرقة استحسان والصحيح ان لا فرق
 والحكم وهو ما سبق من جواز الاداء بمجرد معرفة الخط دون
 العلم بمضمونه في القاضي عند معرفة خطه فقط كمثل الشاهد
 وجواز العمل به والاداء وجوبه والكافرا به وقيل
 بالفرق بين القاضي والشاهد فلا يحضي حكما حتى يذكر
 لمحتي زايده وهوان الشاهد محدور لكن ما يتجمله وليس
 له ان يشهد علي حكمه في دفع اللبس عنه باسناده فالنقص
 منه اوجب عليه ذلك قال ابن المناصف لا اعلم له قاضي
 المذهب ان كتب القاضي لا يجوز بمعرفة خطه بل قوامه في
 القاضي يجد في ريواته حكما بخطه وهو لا يذكر انه حكم به لا يجوز
 انفاذه الا ان يشهد عنده بذلك الحكم شاهدان وكذا ان حكم
 سي ولي بعد وثبت انه خط الاول فانه لا يعمل به وهو المعتمد
 ومعتمد الناظر فيما ذكر من نصيبه القاضي بالشاهد ما جرى
 به العمل من اهل العصر على ما ذكر ابن المناصف من قبول
 كتب القضاة في الاحكام والحقوق بمجرد معرفة خط القاضي دون
 الشهادة علي ذلك ولا خاتم معروف وقد روي مثله ابن وهب
 في الموطا وخط عدل مبتدأ خبيث الكافي فيه بعدلين
 مائة او ثمان مائة فصرنا بناعات الخط عندنا شخص قايما
 ومثال مماثل تقع العين عليه ويميز العقل كما يميز ساير
 الاشياء والصور مع جواز الاشياء فيها ويولد ذلك اعتبارا
 الشبه في العاقبة كالحاق النسب بسبب الشبهة والحكم بذلك
 ودليلا شهادة عثمان وعلي وطاحنة والزبير وغيرهم علي
 خط مروان ابن الحكم الذي كتبه علي لسان عثمان ابن عفان

ابن قس
 لا
 مجاز لا جواز
 القضاة

في محمد ابن ابي بكر الصديق انه خط مروان فلو كانت لم يجر
 لم يشهد بها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكافي فيه
 اي في العمل به بعدلين في غير المال وفي المال اقتضى اي اتبع
 اشتراطها فلا يكتفي بشاهد وبمين لضعفها وكذلك فيما
 يولد ويكتفي بها في الحبس اي في نبوته وانضاله وتنفيذ ان
 لعدم لان الضرورة داعية الي الشهادة علي الخط
 فيه وقيل يعتلي ويكتفي بها في كل شيء وبه الان العمل وهذا
 القول الذي حكاه ابن سهل في احكامه ابن الطلاع قال
 الاصل من مذهب مالك والكرام اصحابه جواز الشهادة علي
 الخط في الحقوق والطلاق والاحباس وغيرها وهو المشهور
 فيها اي في الغيبة والموت ان عرفت كما لمعني وان كان يعرف
 مستهلك وتحملها عدل انتهى ومفهوم قول الناظم بعدلين
 انه لا يكتفي فيها بعدل وبمين كما تقدم فان قام له شاهد
 علي الخط فهل يحلف معه روايتان عن مالك احدهما
 لا تجزي والثانية يحلف بمينين يمينا لتكلمه المضارب في
 الخط والآخرى ليكمل بها السبب كذلك في الغيبة مطلقا اي
 تكفي الشهادة علي الغائب مطلقا في المال وغيره وفي سياقة
 القصص اجيز اذا الشهادة علي الخط فاعرف وهو تكرر رسو عنه
 ذكر مسافة الغيبة وترجع العمل بالشهادة في المال وغيره فقد
 صح ما عليه العمل من الاكتفاء بها في الغائب مطلقا لان الضرورة
 داعية لذلك وهو علي قبول قوله اذا قدم اذا انكر خطه
 وقال لم آتبه اولى من هذا في ذكره ولا اعلم ذلك علي ما تقدم
 قال الشهادة علي خط الشاهد الغائب عاقبتها معلومة

بخلاف الشهادة على خط الميت التي انما جوزت مختصة بالضرورة
 واحل الناطم بما بقي من شروطه لان ذلك معلوم من قواعد
 ما تقدم فانه شرط ان يقول وانه مات على عد الله لان المعتبر
 في قبول الشهادة وقت الاداس عد الله ووجه فاذ كان ساقطاً
 وقت الادا فبابه اولي فيها شهادتان عنه بما شهد واه بحاله
 عليها فقد وكذلك معرفته لمشهد للشاهد الثاني على شهادته
 على من لا يعرف قال ابن رشد وهذا فيه تضيق فظاهر
 كلام المتقدمين انه لا يحتاج الى ذلك وحمل حال العدل على
 ذلك وفي الطر انما اراد ابن رزق يعني المسترط معرفته
 لمشهد اذا لم يكن في الوثيقة انه يعرف المشهود عليه معرفة
 العين فان كان فيها يعرفها باعيانها فهي شهادة تامة
 لانه على ذلك تمت شهادته ونسبه الي مختصر الثمانية
 انتهى ويشترط ان يقول الشاهد على الخط وانه يحملها
 عد لا فان قلت المعتبر وقت الادا فانما بال اعتبار التجهل
 قلت لا يعلم من حال المفقود وقت الادا اذا احتملها
 غير عدل ابودها اذا انصف بالعدالة ام لا لانه قد يكون
 تسامح في تحملها قاصد من ادائها لو كان حيا لان المتصف
 بغير العدالة مظنة ذلك فاذا انصف بالعدالة لزم
 نفسه كغير الامور والتوقف فيما لم يكن يتوقف فيه
 قبل ذلك وان الخلق هل المعتبر في اذا الشهادة وقت
 الادا وقت التجهل فملا لا تقبل شهادة شاهد الخط الاعلى
 من تقبل شهادته اتفاقا لصعف الشهادة على الخط وكانت
 بخطه في ذكر ما شاهد من الحقوق المالية وغيرها مما يلزمه

في المسئلة
 في المسئلة

من

من سائر الحقوق وما ان بعد اي بعد ان كتب كتابه تلك بعد
 قرينة او بعينه او بالامضاء به بان كان حيا وانكر ما كتبه
 او بفضه يثبت خطه بالبينه العادلة وبمضي ما اقتضى
 خطه من اقرار بحال او طلاق او اعتاق وعوذ ذلك بحكم به الحاكم
 المنيته دون يمين المتزله وبه اي بما تقدم من الامضاء
 اليوم الوضعية الى هو يمين به العمل هذا الزمن وهذا قول
 مالك اذا شهد شاهد ان انه كتابته بيده رايه ان يوجد
 منه الحق ولا ينفعه انكاره وانما ذلك عندي بمنزلة ما لو اقر
 لم يجد وشهد عليه رجلا في اقراره فاري ان يغرم قيل له
 الرمي عليه يمين مع شهادة الرجلين على شهادته بكتابته
 بين انه كتابته قال لا يمين عليه وانما اليمين مع الشاهد
 ولهذا قال قد استوجب حق ولا يمين اري ان يغرم له قال
 ابن رشد وهذا يمين لان شهادة الرجل على نفسه اقرارا عليها
 واقراره على نفسه شهادة عليها ولا فرق بين ان يكتب لفلان
 على كذا او لفلان على فلان كذا او يمين نفسه وهو اقوى في
 الاقرار لانه اقرار بعد اقراره ذكر الخلق في جواز الشهادة
 على الخط من حيث هو وذكر ان اقوى الشهادة على الخط اقوى
 الشهادة على خط المقر ويليه الشهادة على خط الشاهد ويليه
 شهادة الشاهد على خط نفسه وهو اضعف في اجازة الشهادة
 وتحصل في الجملة اربعة اقوال احدها ان الشهادة
 على الخط لا تجوز في شئ من الاشياء الثاني ان الشهادة
 انها لا تجوز على خط المقر على نفسه وعلى خط الشاهد
 الرابع انها تجوز في الثلاثة مواضع وهذا معتد الناطم

فقد قدم الشاهد على خط نفسه ووافق في هذين البيتين
 القولين الاخيرين الثاني المدعي عليه وافواه بما يدعي عليه
 بزعم المدعي فانكر المدعي عليه وهل للمدعي ان يجبر المدعي
 عليه على ان يكتب بحضرة الحدود ولما بلوا على ان يطلب فيما
 يكتب تطويلا لا يمكن معه ان يستعمل خطا غير خطه وعلله بان
 خطه الصادر عنه كافلا له والحدول يشهدون بما وافقته
 او مخالفته وامتنع الغوصان اي بان ينقص الشاهد مما
 كتب في الوثيقة في اداسها دته عند القاضي وامتنعت
 الزيادة على ما كتبه بالاولى بروز في الشهادة اي العدالة
 ففي ذلك يقال ان زيادة العدل مقبولة قال ابو بوش قال
 ابن القاسم ومن شهد لرجل بثلثين دينار ثم جافد كسر
 انا خمسون فانه تقبل شهادته في ذلك كله قال ابن ابي
 هذه احاديث المسائل التي يشترط فيها التبريز في العدالة
 على مذهب ابن القاسم الثانية شهادة الاخ لاضيه كما تقدم
 والثالثة شهادة الاجير لمن استأجره اذ لم يكن في عياله
 والرابعة شهادة المولى لمن اعنته والخامسة شهادة الشريك
 المأرض لشريكه في غير مال المعاوضة الشيء خلل
 حله قال اخ لاضيه ان بروز ولو يتعدى ولو كانت ايضا
 بخلافه كاجير لم يكن في عياله ومولى وملاطف ومفاوض
 في غير مال المعاوضة ولا يدري يدعي في الوثيقة او ينقص
 ولا كره بعد شك وراجع عنها اي عن الشهادة بعد ادائها قبوله
 اعتبر في رجوعه ما الحكم لم يحض ما مصدرية ظرفية اي
 من عدم الحكم فيعتبر الحجة بمقتضى الحكم من الحاكم وان لم يعتد

الشاهد

الشاهد عن شهادته الاولى وكذا ان قالوا ومما بل هو هذا
 سقطت الا اعترف على انما ادعى على شك وهو ابن عرفته
 الرجوع عن الشهادة انتقال الشاهد بعد اداسها دته باسرها عدم
 الخرم به دون نقصه فيجعل انتقاله الي شك على القولين بان
 الشان جازم او غير جازم والا لوله قول الا صيرها في والثاني
 قول القرافي ولعله اداسها دته ظاهر الروايات فظاهره لفظ
 المازي ويصدق على ما قبل الاداء الحوق بعد اداسها دته لقوله
 ان السائل مريض عن شهادته فانكرها وقال ما اشهد به
 بينكما باطل ثم ادانها واعتذر عن سابق قوله بخوف الوهم
 لم يقم وهو في الاصل بطلانها وقال ما لك ما يسكر فيه علي
 الصحة ما اعتذر به وقيل مطلقا لان الشك يرض للعالم
 فريدهم ورجوعه بعد الحكم وقبل الفاء لا يمنع انعاده ابن
 الحارث ان رجعا بعد الحكم وقيل قبض المال وجب للمحكوم
 له قبض المال اتفاقا ولا يغنيان للمقضي عليه حتى يغنيان عموم
 وقال ابن عبد الحكم للمقضي عليه طلب الشاهد بن مال حتى يدفع
 عنه للمقضي عليه وللمحكوم في توازله من قال لمن شهد عليه
 بلغني انك شهدت علي بكذا فقال ان كنت فعلت فانا مبطل وان
 شهد عليه فهذا رجوع ان كان علي قوله بينة وبطلانها دته
 ان كانت مقابلة قبل القضا وبعد صحتها استشهد من المال
 ابن رشد عن الاخوين واصبح قوله هذا الا يشتر شهادته وان قامت
 عليه بينة الا ان يرجع عن شهادته رجوعا لاحتمال كونه اعتذرا
 لرجوعه فان قال ذلك ابتداء دون ان يعاتب علي شهادته كان
 رجوعا عنها اتفاقا انتهى وان مضى الحكم في الحكم بشهادتها

وله يعتبر رجوعها واختلافها في عزمه أي بغير الشاهد من لمن شهد
 عليه وحكم عليه بشهادتها لما بها أي بشهادتها قد اتلفا والصحيح
 تعريضها ما اتلفا بشهادتها بعد الحكم وقد شهد بحق أو حدى الله تعالى
 من زني أو سرق أو حرم أو عتق أو في جميع الأموال فإنها
 لقا تكون لون ولا شيء عليهم من العقوبة انتهى في سها ذم
 أو رجوعا عنه الشك الخالط لان العقوبة في هذا ترجع
 الخوف فلا يرجع احد عن شهادة منتهى ما علي باطل أو شك
 إذا اراد التوبة ويجدون فيها شهدوا به من الزنا حدى القذف
 في الحر المسلم وفيه ايضا دوي المعنى عن أبي ذيب
 الرسول صلى الله عليه وسلم قال في شاهد شهد ثم رجوع
 عن شهادته بعد ان حكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال عليه السلام تمضي الشهادة الاولى لاهلها وهي الشهادة
 والاضيق باطل واخذ بذلك مالك وعين وشاهد الزور اتفاقا
 يورثه أي لا خلاف في انعزام شهود الزور فان حكم بشهادته
 وحده ويمن الطالب ثم يرجع عنها عزم المال كله في قول
 ابن القاسم وابن وهب وهو اختيار ابن حبيب وهذا يثبت
 عن أن الحق يثبت بشاهد واليمين استظهار وهو مقتضى
 كلام الناظم في كل حال مالي أو غير مما يؤول اليه
 والعقاب يلزمه كما إذا اعترف بشهادة الزور أو ثبت كذبه
 بحياة من شهد بقتله أي قدم حيا وجب من شهد بترانه
 وقبل تاتج الشهادة الزنا قال ابن عبد الحكم فان قال
 بعد الاستيفاء غلطا فقال ابن القاسم واستحب واصبح
 ومطرف وهو ظاهر الدونة يورثان لان الخطأ والعهد في المولى

الناس سوا وقال عبد الملك لا غرامة عليها وبه قال المعنى وابن
 دينار وابن أبي حازم ولا يصح قولنا ان الدية على عواقلها
 فان ثبت عمدتها فقال ابن القاسم عليها الدية وقال استحب
 عليها العصاص وهو الاقرب والقاضي والوالي معدوران
 الشيخ خليل وعرضا ما لا دية ولو بعد اولا يشاركم شاهد الا
 رفع مرتبة على تعويم الشاهد بعد الحكم ما اتلف
 شهادته من قول الشيخ خليل واذا باقى القذف وكحو كالسنة وحده
 شهود الزنا مطلقا حدى القذف رجوعا قبل الحكم او بعد قبل
 الاستيفاء وبعد حد الرابع فقط وان رجع من يستقل الحكم
 به ونه فلا عزم فان رجع اثنان من ستة فلا عزم ولا حد قذف
 الا ان تبين ان احدا الاربعة عبد فيحد الرابعان والعبد وعرضا
 فقط ربع الدية وعلى ذلك فان رجع ثالث يريد للراجعين
 الاولين حده هو السابقان وعرضا ربع الدية وربع لهم
 فنصفها وعلى ذلك وان رجع ثالث بعد فقي عينه وخامس
 بعد موصحة وربع بعد موته فعلى الثاني خمس الموصحة مع خمس
 العيني كالاول وعلى الثالث ربع دية النفس فقط شاحه
 ففي العيني بشهادة ستة فعليه سدسها مع الاول وعلى الخامس
 خمس الموصحة ايضا وعلى الثالث ربع دية النفس لانها ذهبت
 بشهادة اربعة وتندرج فيها الجنایات السابقة ولكن مدع
 رجوعا من اقامة يمينه انما رجعا كميني ابي له تخليفها انما لم
 يرجع ان ابي بلط وقاله ابن القاسم وعين بشرط اللط ولا يقبل
 رجوعها عن الرجوع وان علم الحام بكذبهم وحكم بالعصاص وان
 رجعا على طلاق فلا عزم كعفو العصاص ان دخل والاقتصاص

الصدق لانها لم يفوتاه في المدحول بها غير مجرد الاستماع ولا
 قيمة له كما هو في غفوة العصاص لانها لم يفوتاه غير استحقاق
 الدم ولا قيمة له زاد سحنون ويجلد القاتل مائة ويحبس سنة
 ويؤدب الشاهد ان قال لرجوعها عن دخول مطلقة فيغير ما
 نصف الصداق واختص الراجحان بدخول بالجرم عن شاهد
 الطلاق ورجع شاهد الدخول على الزوج بموت الزوجة ان
 انكر الطلاق لان الموت يكمل الصداق وهو منكر الطلاق
 فلم يفوتاه شيئا فيرجحان بما اخذ منها قبل الموت ورجع الزوج عليها
 بما فوتاه من ارض دون ما عزم لا عتراه بان الصداق تكمل
 بالموت فلو كان الزوج هو الذي مات رجعت عليها بما فاتها منه
 الصداق ان كانت عزم دخول بها وهذا اذا كان الزوجان
 منكرين للطلاق وان كان عن تجرح وتعلميط شاهدي
 امة يريد شهدا بطلاقها فالزمنها الحاكم العصمة اعمدا
 على شهادتها ثم رجعا دامت العصمة وعزم للسيد
 ما نقص برؤيتها اذا كان مكذبا بها والا فلا رجوع لموافقته
 لشهادتها ولو كان خلع بينهما لم تطب او باق يريد انهما
 اعزماها النزع والابق ثم رجعا فان النفقة حينئذ كالانكاح
 معني كالواثق النزع فيلزم القيمة حينئذ على الاخصى
 وان كان بعثت عبد عزم ما قيمته وولاؤه له يريد مع
 انكار السيد وهل ان كان لاجل يجرمان القيمة والمنفعة
 اليه لهما او تسقط من القيمة المنفعة او يحرقها
 اقوال وان كان بعثت قد بينت القيمة واعتوقا ما عزمها
 من خدمة سيده فان عتق بموت سيده فعليها وهما اولي ان

دي

دي او بعضه يريد الى الرق كالجناية ثم اذا فضل
 عزم ما به فضلة فلا شيء فيها للمشاهدين لانها لا يوجبان وان
 كان بكثابة فالقيمة واستوفيا من جرمه وان رقت رقبته
 وان كان باستيلا فالقيمة واحدا من ارض جناية عليها
 وفيما استغادته قولان وان كان بعثت فله عزم لانها اتلفا
 استمناعا لا يعوم او بعثت مكاتب فالكتابة يريد على جرمها
 وان كان يبتغى يريد شهيد اياها ثم رجعا فلا عزم الا بعد اخذ
 المال بارث والا فلا شيء عليها الا ان يكون عبدا فقيمتها ولا
 ثم ان مات اي الاب وترك ايتا هو صحيح النسب فالقيمة
 المأخوذة منه له خاصة او مقدارها من التركة انتهى قال
 الناضر والعقاب يلزمه قال ابن عرفة وشاهد الزوج
 بغير ما يعلم عمدا ولو طابق الواقع كمن شهد بان زيدا قتل
 عمرا وهو لا يعلم قتله اياه قد كان قبله ولو كان لشبهة لم يكن
 اي شاهد زور قال وفي شهادتها ان اخذ شاهد
 الزور ضرب قدر ما يراه الامام ويطاق به في المجالس ان القاسم
 يريد في المسجد الاعظم اليه خليل وعزم شاهد زور في
 الملا نبدا ولا تحلق راسه او يحبسه ولا يسمه ثم قوله تردد
 وان ادب التائب فاهل يريد التاديب من الزور هذا
 فصل في ذكر انواع الشهادات ثم الشهادات
 المعمول بها في الحقوق مطلقات البينة وغيرها الذي القضا اي عند
 القضا بها جملتها جنس اي تنقسم خمسة اقسام بالاستعانة لاساد
 لها هي حيث الورود في مذهب الامام مالك رضي الله عنه على
 ما تبعه الناضر وغيره يختص اولاها على الذهبي اي على ما

بعضه

بعد أن يوجب الحق على المطلوب بلا يمنى الطالب في الزمان
في بثوته ليرتب عليه مقتضاه من الذكور أربعة عدول
الشيخ خليل ولزنا واللو طار أربعة بوقت ورويا الحد
وقد توافق أي لا يكون التعريق الواجب إلا في الزنا
ادخل فرجه في فرجها ولكل النظر إلى العورة وبذبح سواها
كالسرة ما هي وكيف أخذت ابن عرفة يستمدون على وطئ
واحد في موضع واحد بصفة واحدة وقيل قامة وإن تفرقت
اليهود قال أبو الفرج لو سال الثلاثة أن ينظروا حتى يأتوا
برابع كان معهم وجب عليه انظارهم وجهته السادة وهم
الاحسن والاوجه للمبادنة جدم وهو ظم عليهم فإن جدد
الثلاثة لم يجز رابع زعمانه كان معهم اذ راوه ونف
فقال في سماع يحيى تقبل شهادتهم بعد الضرب ويكونوا
عدولا ويعلم الناس ان سقط التحريم عنهم ومثت شهادتهم
وهو قول ابن القاسم في المستخرجة ابن رشد والذي تاحي
عليه سماع عيسى ان جدد الرابع وهو قول محمد وابن الماحضون
ولا يخرجهم من المرحلة الا اربعة سواهم ولو جاز الرابع
قبل جدم سقط جدم ومثت الشهادة وكذلك ان شهد اربعة
حد اليهود عليه وسقطت المرحلة عن الثلاثة المحدودين
وان اختلفوا والامام بطلت على قول ابن القاسم وجاز
عند ابن الماحضون فيكون مذهبه ان الافعال تلفق
في الشهادة كالا قوال والاول ابن و لم يجد شهود الزنا
الا يصرح قد فهمنا المرودي في المكحلة فان قال بعض معلبي
وبعض مستلقيه ان شهد اثنان بالزنا وانها
طاوغة

طاوغة واثان باعتبارها حد الاربعة وان شهد اربعة اثنان
ذني بامراة وهرب المرأة فقال اثنان المزني بامراة فلا تبي
هربت وقال الاضران لا تدري ولا يعرفون المراه حد الشهود
لانهم قدفة ابن رشد الاتي على المشهور ان يجوز شهادتهم على
الرجل تنبيه على قوله وقروا فقط فقال
ابن القاسم ومن اعترف اذ ابة اوراسا هل يجمع له دو اب او في
ويدخل فيها ويكلف اليهود اخراجا قال ليس ذلك على احد
في بني وذلك خطأ محمد عن اصبيح وكذا النساء ان شهد عليهم
ان يتكفون واذا قالوا لا تدري هل يعرفها الآن وقد تغيرت
حالتها فلا بد ان يخرجوها بعينها فان ايقنوا انها بنت فلان وليس
لفلان الابنت واحدة جازة الشهادة وان قالوا ان كانت فلانة
بنت فلان فقد استهدتنا فقال يحنون ان شهد غيرهم
انها فلانة بنت فلان مع شهادة هو لا فيلجلف رب الحق
وتثبت حقه او يعرف ان ليس لفلان بنت غيرها وما
عبد الزنا مما سياتي من سائر الحقوق ففي اثنان سعة
مالية كانت او تدنية لاحلاق ان يضارب شهداها اثنان
عموما ويوجب الحق بلا يمنى وجوبا ان كان من باب الشهادات
وتدبا ان كان من باب الاخبار بخلاف بين التقوية لثبوت
اليهود وبالحق فلا يعترض على اطلاقه فيما سبق بين القضا
في حق الميت والغائب وما بالحق بها لانها ليست بها صلة
لشهادة الشهود ولا بمقوية لها وانما هي في مقابلة فرض دعوى
الغريم البعارة من الحق ولا يثم الاستحقاق الواجب في غير
الاصول اتفاقا الا بها لان ذلك في مقابلة فرض دعوى من

صار المستحق للمسحوق منه متى قبله هبه او ماني معناه
 مما ينبغي احتمالها اليقين والشهادة الاصلية ثبت بالعدلين
 عموم علي ما يفصل في بعضها من كونه لا يثبت الا بهما سوا
 تضمن هذه ان الله في نفس او عضوا لا تقود والقطع او اباحة
 دفع كالتكاح والوق او انتهاك بشرم كالمقبر والحد او ايانة
 عصمة كالطلاق والفيخ او افاة مال كالهبة والعتيق او نقل
 ملكة كالمعاوضة والبيع او عمر ان ذمة كالسلم والدين او
 تعلق حق كالعارية والرهن او الزام حكم كالتعدي والغصب
 الحكم في كل ذلك واحد لكن الذي يختص بهم الرجال يعني انه
 لا يمت الا بهم جملة احكام مخصوصة وهو ما ليس بمال
 ولا يؤول اليه وذلك كالتكاح والرجعة والطلاق والخلع
 والخرج والمليك والتخير والعتيق والاسلام والردة
 والولا والنسب والتدبير والبلوغ والعدة والحد والتعدي
 والشرب والقذف والحراية والتولية والعزل والاحلال والاحضان
 وقتل العمد وكذلك الوكالة والوصية عند اشبه والشيخ خليل
 بعد قوله وما ليس بمال ولا يؤول له عدلان والافضل وامرأتان
 او احدهما يمين كاجل وحيار وسفعة واجارة وبيع خطا او
 مال واذا كانت ايضا تصرف فيه او يانه حكم له به كسرا زوجته
 وتقدم دين عتقا وقصاص في جرح انتهى ابن الناطح في المال
 مثل البيع على الاجل والنقد والقرض والقراض والوديعة
 والاجارة والكفالة بالمال ودية الخطا والعمد اذا كان لا فرق
 فيه ولو كانت هذه الشهادة تؤول الى ما ليس بمال تجوز على اجلها
 كالوئيد رجل وامرأتان انه دفع ثيابه لسيده او الرجل

زيد

انه باع امة من ابيها ومن زوجها جازت الشهادة واعني المالك
 والامة علي ابيها ووقع الفراق بين الزوجين وحلي ابن ابي
 نقي في النوادر عن مالك فيمن اوصي بسرارقة بعينها او بعيد
 عنها واسند رجلا وامرأتين الشهادة جازية ومما ينظر فيه
 الشهادة هنا الشهادة علي ما ليس بمال والمستحق بها مال كالوكالة
 فيه والنقل عن شهد بمال او علي كتاب القافي ضمنه مال
 وعلي التكاح بعد موت الزوجة او الزوجة او علي ميت ان
 قلنا ناعتقه او علي نسبي انه ابن فلان واخيه اذا لم يكن
 هناك ثابت النسب فاجراها ابن القاسم علي حكم الشهادة علي
 المال لما كان المستحق مالا وابقاها اشبه وعبد الملك علي
 الاصل لانها ليست علي مال كالتكاح وما اشبهه فان القاسم
 يوجب الميراث للابن والاخ فيها تقدم واسند ينج ذلك وهو
 اقبس المقر في كلياته الفقهية بل مال وما يؤول اليه
 فامرأتان فصاعدا فيه كرجل حتي الوكالة والوصية وهذا
 قول ابن القاسم ولو شهد بالسفقة رجل وامرأتان ثبت
 المال دون القطع وكذلك في العتق وثبت لشاهد
 وامرأتين وفي اثنين من النساء العتق لا يطلع علي ما شهدا
 به الا النساء كالحبس مقنع مبيد اخي في اثنين اي فيهما
 مقنع وكفاية للحكام بشهادتهما شهدا فيه وهو ما يغرد
 النساء بحضوره ورواية للصرون دون الرجال وهو القسم
 الرابع مثل الرضا والمحيض والاستهلال والولادة وميوب
 الحواير والا ما الحكمي شهادة امرأتين في باب شهادتهما كرجل
 فشهد امرأة واحدة تصف شهادتين فيحلف السيد المنكر لو

منه لرد شهادة امرأة شهدت لقابا لولادة واذا شهدت امرأة
 على الاستهلال حلف من قام بشهادتها واستحق ومنها اثبات
 الخلفة وفي الامه المواضعة انها خرجت من الاستبراء وثبوت
 الرضاع بشهادتهما مع الفسوق على احد القولين ولو قال رجل
 لامته اول ولد تلد نيه فهو جوفتله ثوبين فيشهد امرأتان
 على اولهما حروجا فهو كالاستهلال يجوز شهادتهما في ذلك وفي
 في ذلك من شهد له ويرى الاخر قاله ابن وهب قال
 اللخمي اذا شهدت امرأة على الخيف وكانت الشهادة بعد ان
 انتقلت الى الطهر حلف البائع وسلمها ولا يصيبها المستري
 بحال او يحال بينه وبينها ان كان قد كذب شهادة المرأة حتى
 يخفى واذا شهدت امرأة ان بالامه عيبا في موضع لا يطلع الرجال
 عليه فانه يحلف وترد واجاز السهيب لقيامه مع المرأة الواحدة
 في العمد والمخط من التبصر انتهى الشيخ حليل ولما لا يطر
 للرجال امرأتان كولد و عيب فبرج واستهلال وحيض
 ونكاح بعد موت او سبقيته او موت ولا زوجة ولا مدبر
 ونحوه وثبت الارث والنسب له وعليه بلا يمنى وقد
 نظر شارحه في قوله ونكاح بعد موت وقال هذا لا يثبت
 بالنساء وكذلك في سبقيته الموت ولا زوجة ولا مدبر
 قال هذا لا يثبت الا بشاهدين او شاهدا وامرأتين انتهى
 المقر في كلياته الفقهية كما لا يطر للرجال فانه يثبت
 بامرأتين ومن كتاب ابن يونس قال ما لك كل سمي يقبل فيه
 شهادة النساء فلا يقبل فيه اقل من امرأتين ولا يجوز شهادة
 امرأة مع الفسوق في روية الهللك اذا اريد به علم التاريخ

فانه حبر ويقبل قولها في ارسال الهدية ويجوز قبولها
 والاقدام على الاكل بقولها وفي العيوب في الامه التي لا يطلع
 عليها الرجال اذا كانت الامه حاضرة ولم يكن الخصم منكرا ولا
 فامرأتان بحبي الشهادة وذلك فيما عتد الشيا من البرص
 والحيض والعيوب الباطنة والمرأتان في هذا الزوجان
 وفي هذا الزوجة لزوجا ليلة العرس لانه احبار عن ثعني
 مباح سوغ ذلك قرابي الاحوال وفي الاذن في دخول الدار
 والجمع على العيال وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم
 امر بالفرق يقول امرأة انها ارضعت ولم يعرف ذلك من
 قولها قبل ذلك قاله ابن رشد وقال ابن حبيب قول مالك
 واصحابه ان المرأة اذا قالت ذلك في ابنتها او قاله الاب
 في ولده ان العرقه تقع بينهما وحكم بالفرق اذا قالوا قبل
 النكاح ولا يقبل قولها قبل العقد اللخمي حمل قوله اذا كانت
 حاضرة العقد لم تنكح ثم اذا ادعت ذلك فلو كانت غائبة
 فلما قدمت انكرت قبل قولها وهذا اذا قالت انها ارضعتها
 وواحد يجزى اي شهادته مجزئة فهي باب الخير اي
 فيما يثبت بالاحبار وهو القيم الخامس كالتايف والموجه من
 قبل القاضي للتخلف والحيانه ومزكي السر وما اشبه ذلك
 وهو ما روي للشهادة في حكمه لكونه يكتفى فيه بالواحد وانما
 اولي فيما هو من قبيل الاحبار عند كل ذي نظر ففي
 العقبية من سماع محمد بن خالد قلت لابن القاسم يقبل
 شهادة القايف الواحد علي ما يقول فقال اما ما لك كان
 يقول لا يقبل الا اثنتان عد لابن رشد القياس على اصولهم انكم

اي في قوله
 عليه وسلم امر
 بقول امرأتين
 ارضعت ولم
 يدرك من قوله

يقبل القاي في الواحد وان لم يكن عدلا لانه ذو علم يوديه
 وليس من طريق الشهادة ان يقبل قول البضري الى الطبيب
 ويشبه ذلك اليهود يعبوب الرقيق والدواب مما يحتاج
 الى معرفته من جهة الطب ونحوه واستراطا في القاي من
 قول ابن القاسم استحسن قال ابن الناطم ما معناه ان
 العدالة في الشاهد او المحبوس في سائر الشهادة
 فلا يعدل عنها الا اذا تقذرت واضطر الامور الى شهادة غير
 العدل واختار في تلك الابواب التي لا يطلع عليها اهل الحرية
 الذي لا يشاء ركنهم عنى هم فيها فسقوط العدالة حاله
 اضطرار به كما يقال ان الكفاة شرط في اباحة المأكول فان
 اضطر المرء لم يجزئ الشرط فلا يجزئ شهادة طبيبين
 كافرين مع وجود مسلمين عارفين فيما ائتمتد انما
 وشهادة من الصبيان ان كانت في جرح وقتل بينهم قد اتفق
 بالشهادة المذكورة يريد ان الشهادة الصبيان فيما يقع بينهم
 من جرح وقتل معاملة ما صنية للمصروفة وشرط مقتضى
 للعمل بها التمييز فلا يقبل غير المهر منهم لان غير المهر
 لا يثبت على ما يعاين من الامور ولا ينضبط احواله
 واقراءه والدعوة فلا يقبل الاناث منهم على قول مالك
 في المدونة ويقول الناطم بن الصبيان بالجمع شراهم
 استراطا للتعد ولا سيما في الجرح والقتل الذي لا يقبل
 فيه في الاصل الا شاهدان فلا يكون الفرع وهو ما جوز للفرع
 اسرق من شهادة الاصل ويؤخذ استراط الاسلام لانه
 شرط في اصل الشهادة ان لو كانوا بالغين فاستراطهم اولي

وشرط ايضا الاتفاق منهم في ادلة الشهادة
 في وقوع الشهادة لان الاختلاف مظنة كذبهم من قبل ان
 يفتروا لان افتراءهم فيه مظنة استنراقهم عما كانوا قد
 تصوروه من كيفية الشهادة او من قبل ان يدخلوا فيها
 كبروا ان كانوا مجتمعين خوفا ان يبدا اي خيفة ببداية
 لهم ما كانوا اعلوه ابن الحاجب ويقبل شهادة المهر في
 الصبيان بعضهم على بعض في الدماء خاصة وعملية اجماع
 اهل المدينة وقال ابن ابي مليكة هي السنة وما
 ادركت القصاة الا وهم يجزمون بها بخلاف النساء في الماشي
 والاعراس انتهى قيل على الاصح لانه ضرورة داعية
 على اجتماعهم بخلاف الصبيان فالضرورة داعية لتعلم اسباب
 الحرب ثم قال واستراطه ان يكونوا احرا يحكموا باسلافهم
 اثنين فصاعدا متفقين غير مختلفين قبل تعريضهم الا ان
 يشهدوا والعدول على ما قبله وفي استراط الذكورة قولان
 لان القاسم واستحب ولا يقدح رجوعهم ولا يجرحهم وفي قدح
 القداية والعداوة قولان ولا يقبل شهادتهم على كسر
 صغير ولا على عكسه وقال محمد اما على صغير فيقتله فتجوز
 ولا تقبل شهادتهم مع حضور كبير رجل او امرأة فان كان فاسقا
 او كافرا وعبد افقولا ان الشيخ خليل يخرج من قوله وقدح
 في المتوسط بكل الا الصبيان لانها في كوس لندور القتل
 والجرح بينهم فلا ضرورة مع التدوير في جرح او قتل والشاهد
 منهم هر مبرز ذكر بعدد ليس بعد ولا قريب ولا خلاف بينهم فيما
 شهدوا ووزقه الا ان يشهد عليهم قبلها ولم يحضر كبير مطلقا

او يشهد عليه اوله ولا يبعد رجوعهم ولا تجرحهم ولو
 اهلته شهادة الصبيان لصاعت بينهم فيما العادة الا يحضر
 الرجال كما ان الحكم في شهادة ما لا يطلع عليه الا النساء العيول
 العنق وقبولهن للضرورة هذا
 في ذكر الشهادة الثانية من الشهادات الخمس التي ذكر الناظم
 انها خمس بالاسقرار فثبت الاولى بقوله ثانية توجب اداها
 عند القاضي حقا مع قسم المشهود له بانه كما سياتي
 ابن عرفة شرط اليمين مع الشاهد موافقة ما سنده الشاهد
 فيما اثبتته في المعنى اتفاقا واجماعا وصغرنا معه ان
 يخلف على ما سنده له فان سنده باقرار المطلوب لم يكن له
 ان يخلف ان عليه كذا بل يخلف لقد اقر له بكذا قال
 ابن عبد السلام هذا على اليمين مع الشاهد كشاهد
 اخر من جعله مقبولة لم يبعد كونها على وفق الدعوى ابن
 الماجنون في معنى المدعي بالخلف على نفي الدعوى سواء طبق
 الا انكارا ولم يطابق ابن عرفة يرد بان شرط اليمين مع الشاهد
 توافقا كما تقدم والخلف مع الشاهد على وفق الدعوى نفس
 ما اثبتته الشاهد بشهادته وقول ابن الماجنون انما هو
 الخلف في امرهم اعم من خصوص الدعوى وهو في باب
 النفي ونفي الاثر يستلزم نفي الاخص لا يستلزم امر خلاف
 نفي الدعوى وما ذكره ابن عبد السلام في حال اليمين مع
 الشاهد لا المرفة على النجوا الذي ذكره بل قول المازري
 اضطرب العلم في القضاء بالشاهد واليمين هل القضية
 مستندة الى الشاهد واليمين كاللقوية له او مستندة الى اليمين

والشاهد

والشاهد كما يقوي لهما او مستندة اليهما جميعا انتهى قال
 ابن عرفة ويخلف الصغير وان كبير مع شاهده على الميت
 ولا يخلف حتى يعلم ما الخبر الذي ينق به ابن محبوب متصلا بقول
 مالك يخلف بخلف الوارث ما لا يحضر وهو لا يدري هل يشهد
 له بحق ام لا ففي شاهد من نفعه او ظنه قولا محمد وابن محبوب
 عن مالك وهما جاريان في الخلف على ما يظنه هل خلفه نحو
 ام لا وعلى القولين في كتاب العنق في عهد بني رجلين قال
 احمد هما ان كان دخل المسعد امس فموجرو قال الاخران لم
 يكن دخل امس فموجرو فانه ادعيا ما خلفا عليه دين وان
 قال امس الوفي دخل وانما خلفنا طنا فليعتقاه بغير رض
 وقيل يجبران على عتقه وكوفي في الطلاق مسئلة من خلف
 نكاح عن الخلف مع شاهده تخلف المطلوب منه وجد النكاح
 شاهد اخر ففي الموازية لا يرضم الى الاول ويقضي له به كتابه
 وهذا وهم انما هذا فمن اقامت شاهده اعني طلاقه
 خلف الزوج منه وجدته شاهده اخر فانه يضم الى الاول
 فانه لم يوجد منه الاول وقال اصبغ عن مالك بالاضافة
 الى الاول في الحقوق كمن لم يقر شاهده الخلف المطلوب
 لم وجد الطالب بيمينه ان يقر بها وكذا لو لم يقر بيمينه ورد
 المطلوب اليمين على الطالب في كل لم يقض له بشئ
 وجد بيمينه اخذ حقه بيمينته ولو خلف الطالب الذي ردت
 عليه اليمين منه وجد المطلوب بيمينته بتركه من ذلك فامر
 بالرجوع بما اخذ منه لا عرف عين في قول اصبغ بالتكليف
 فيمن سئل بيمينته بدين او دار له اخذ من لا يوم ولا يوم عنه خلف

التي

المدعي عليه وبوس فان نكل عن ترم وكذا المجتوق فان عقل
المجتوق حلف واستحق فان شهد شاهد لغايب يدين
لم يطلب الخريم دون وكييله فان شهد له شاهد بفصيح
ولما كره ان يحلف المشهود عليه فان نكل وقف الشيء
المعصوب الخ من اسباب بشهادة واحد يجيز في السبيل
او ومنه فيه او القناحي او من لا يعرف بطينه ساقطة
ليس لاحد من ذكر الحلف معه وهو قول ابن القاسم وظاهر
الروايات عدم جلفه لعدم تعيين طالبه وقيل يحلف
فان لكل يلزمه ما شهد به عليه محمد اف قام شاهد واحد لهم
بحسب معقول اصحابنا الاصل فيه وقال ابن الماجشون
ان حلف جلم بعد اقامه ولغيرهم ولا حلفهم في قوله
وتسأل بعد ههرو وقيل يثبت بحلف واحد منهم الجحير
قال بعض بعض مشوخا من حلف ثلث خطبة واحدا
ومن نكل سقط حقه وحده وردي اليمن عليه
وهو اقبس من يميني وعليه الجلة والقضاء في شدة
الشاهد واليمين في ايمان الله وقون العتق والطلاق
والنكاح والحدود والمقتل ويجوز ذلك او ما لا خلاف
يوم اي يقصد فيثبت بالحق من المقرب والى
ابن القاسم وان شهد في احوال ان الميت اوصى
لهذا الرجل نكح اختلف مع شهادتها واستحق الوصية
وان لم يشهد معها رجل وشهادة امرأتين وبما يه المرأة
في هذا استواء وقول القاسم في المال يقتضي انه اذا كاف
نفس الشهادة في المال اعتبرت بالشهادة مع القسم وان

او

او يد ذلك الي الحكم لا فيما ليس بمال ابن فرحون قال
مالك قد تكون الشهادة في مال يودي الي الطلاق مثل
ان يقيم شاهد واحد انه استوى امراته من سيد هكا
فحلف معه ويستحقها وقد يودي الي العتق مثل ان يقيم
المكاتب شاهد اعلى اذ اكتبته يحلف معه ويتم العتق
وكذلك لو ثبت على رجل دين بشاهد ويمين فانه يرد بهن
الشهادة العتق الذي بعد الدين وقد يستحق رقبته بالشاهد
واليمين فيسقط الحدين فاذ قد قبل الاستحقاق وقد يقدف
المكاتب فيثبت اذ اكتبته بالشاهد واليمين فيجب الحديعة
لتام العتق من المستطية انتهى ابن عرفة والمذهب
ان اليمين في الحقوق المالية كشاهد في الموطن قضى رسول
الدين في اية عليه وسلم باليمين مع الشاهد واستدل جماعة
بقائه جابر برقمه في المدونة قال مالك من اقام شاهد ا
على رجل انه فكفل له بما له على فلان حلف مع شاهد واستحق
الكفالة بعد قبضه لا الكفالة بمال انما هي مال مكيل الجرح الذي
لا تصاف فيه انما هو مال العبد من اقامه وهو
الطالب مع اليمين معلة كما تقدم فشهادته لا تجوز في وجبة
الشهادة على الشهادة فلا يلقي الا بعد لان وهي شهادة النقل
ان يعرفه وتجوز الشهادة على الشهادة في الحدود والطلاق
والولا وكل شيء كاشهد على شهادتي او نقلها عني في بيع لم يجز
نقلها عنه حتى يشهد على ذلك بخلاف المتفرع على نفسه ويجوز
التعديل والتجريح وطرو ما في شهادة الاصل قبل اذ انقلها
عنه كطرو على شاهد قبل اذ شهادته او بعد وقبل الحكم بها فان

طرأ على الأصل فسق أو عداوة أو ردة أو منعت شهادة الفرع
 المأزري ولو انتقل من طرأ فبقي له بعد الة ففي صحة النقل عنه
 بالجماع منه أولا أو بعد انتقاله خلافا بين الناس بشرط النقل
 لقدر أذا الأصل كونه أو موصيه أو ينفذ عن محل الأداء
 الشيخ إنما ينقل عن موصيه أو غائب عنه فعليه قبول
 النقل ما بشرط في النقل وينقل عن النساء أن حضرن
 ولا يلزم المحدثه حضور مجلس القضاء للحاكم والمحدث
 من التي لا يثبت ذلك كمن المصنف ولا يخرج الالزامة
 أو حضورها لا بد منه والأظهر الفرق بين من يجلس
 من حضورها من ولا يجوز شهادته على غيرها رجل
 ولو كان الفاعل مع رجل المأزري إذا بان عند المقتول
 عنهم كالنقل عن النساء جاز النقل عنهم مختص بهم
 واختلف في حد الغيبة ففي الحدود كاللأنة الأيام
 واليومين وقيل مسافة القصر أو سنتين مبالا ولهم
 يفرق بين مال واحد وليس النقل عن الغائب بتعديل
 حتى يعد له الناقلون أو يعرفه القاضي والأصل
 تركته فإن قال الناقلون أسندنا قوم كانوا عندنا
 عدولا ولا ندري اليوم من هم لم يحرم حتى يسموهم ولا
 يجوز النقل عن يعلم الناقل جرحته والنساء والسنن
 كثر من رجل فلا ينقل إلا مع رجل من شرط نقل المرأة
 أربعة عن كل واحد اثبات فتحة الشكر في كل الأصل
 أو بقصده اثبات عن كل واحد أو أربعة عن جميعهم وتسمى
 الشهادة لبعض الأصل والنقل عن باقيه بشرط عدده عند

قايده ابن القاسم أن شهيد واحد وكما على روية نفسه
 وثلاثة على روية ثلاثة فذلك تام ولا يجب الحد حتى
 يكون عدد الشهود أربعة عند الحاكم انتهى مختصرا
 ابن عرفة على سبيل الاستطراد لم يذكر الناظم شهادة
 النقل وإذا قام شاهد على قضا القاضي لا يحلف معه أيضا
 قال ابن رشد هذا على خلاف الأصل في المدونة لأنه قال
 في باب النكاح منها أن الزوجين إذا اختلفا في فريضة
 القاضي كان القول قول للزوج إذا التي بما يشبه فإن كانت
 فتستحق باليمين مع القول وجب أن يستحق باليمين مع
 الشاهد ابن النبا ظم قال ظاهر من ذهب ابن القاسم أن
 حكم الحاكم يستحق باليمين مع الشاهد بخلاف الشهادة على
 الشهادة وكتاب القاضي إلى القاضي لأخلاقه لا يجوز في
 ذلك شاهد ويمن لأنه كالشهادة على الشهادة وأسباب
 فضاء عند أقامته فتوجه معها باليمين في
 إيجاب الحق كما توجهت مع الشاهد ابن فرجون وأما
 القضاء باليمين في المدعي فيجب فيها جرم في الشاهد
 واليمين من الأسوال والموارث لا لو ولدت امرأة لم ماتت
 هي وولدها فإن الأب يحلف أو ورثته على ذلك ويستحقون
 ما يرثه من أمه لأنه مال قال ابن القاسم ولو شهاد
 النساء طلاق ودين شهادة وأحد جاز في الدين
 مع اليمين دون الطلاق لكن لا يجوز شهادته على رجل ميت
 أنه أوصى لرجل أن كان في الوصية عتق وإبضاع النساء
 يريد نكاح البنات فابطل الوصية كلها قال ابن رشد وقد

وقد اختلف في هذا الاصل وهو اذا اشتملت الشهادة على ما تحترق السنة وما لا تحترق والمشهور جواز ما جازت به السنة دون ما لم تحترق وقيل يرد اجمع **هاهنا** الاشارة الى ما سيذكر بعد من ارضا السرو وغيره **شاهد** متعلق ببعثي في محل نصب على المفعولية **قد بعثي** اي يلقى عن شاهد ارضا ستر فهو قاييم للزوجته تمام شاهد في دعواه المسيس فتختلف معه وتستحق الصدق كما تلاوا جهنما رفق قاييم لمن تهنه مقام الشاهد في قدر الدين فتختلف معه ويستحق والمدعي مجرد الدعوى ولذلك البدل المنعجة على الملك او العوض او غيرها مع مجرد الدعوى **انتهى** لمن يبدع مع تكافي البينتين في العد **العد** وان تكافأت بينات فانما يستلزم وكذلك عند تكافي البينتين وثبنا قطعا والمدعي عليه ياتي القسما يعني ويقوم بكول المدعي عليه على البين تمام الشاهد على دعواه فتختلف معه ويتحقق بخلاف النكول عن الجواب قال لنكول عنه يعني عن الشاهد في كافي النكول على الجواب وقال ابن محرر دلالة الخلق على الوطى كدلالة القط لصاحب العقد والشبه فيه متاع الزوجين والوصف في اللعنة وفي كونها كشاهد واحد وبينة تامة حله في التحني فان اختلفا في الدين فقال المرئيين هو في عشره وقال الراهن هو في خمسة وقيمة الزهن عشره كان القول قول المرئيين مع بينة قال مالك ويكون احق به من الغرماء في الفلاس وقبضه وحوه

ايه وان كان قيمته خمسة كان القول قول الراهن مع بينة وان كانت قيمته دون عشره وفوق خمسة حلفا جميعا كل على طبق دعواه وكان رهنا في قدر قيمته وفي سوي ذلك حلف على الوجه الذي يستحق به اللقطة فقال في المدونة اذا عرق العفاص والوكا والعقد في اختلفا اذا استحق قيمتها بحوز الصفة هل يختلف وراي اليمين استحبا با فان نكل وتفت اليه قبل وليس قول اشهب هنا باليمين لان الحديث فيه يمين ولا يمين على المدعي عليه مع نكول المدعي يريد اذ ارد عليه اليمين فينكل بعد تفرجه اليمين عليه ويستضي على الطالب تسقوط ما ادعي قاله مالك ومن كان بينة وبين رجل حلفه فادعي عليه حقا فاستحلفه فان حلف برى وان نكل لم يقض الامام للطالب حتي يرد اليمين عليه وان حلف المطلقون ان يسأل ردها فعليه ان يعلمه بذلك ولا يقضي حتي يردها فان نكل الطالب فلا شيء له **تسبب** اذا ادعي المطلق العدم وقال ان المدعي عالم بذلك فله عليه اليمين الراقفة في الدعوى فاذا نكل المدعي حلف المطلوب انه ليس له مال ظاهر ولا باطن النظر المستطية وقد اختلف في القضا بالشاهد والنكول في الطلاق والعاق فغن ملاك روايتان ابن المناصف واما دعوى العبد والامة العتق فان اقام احدهما شاهدا حلف السيد فان نكل فعيل يعق عليه وقيل يمين حتي حلف فان نكل فعيل يحبس ادا حتي يحلفا وقيل يحلي من السجن اذا طال والطول بسنه وغالب الظن من اضافة الصفة الى الموصوف اي الظن الغالب على الشاهد يجوز به الشهادة بحيث يكون ذلك

الغالب مما لا يصح في مثلها قطع عادة وهذا هو النوع
 الرابع مما تحت القسم الثاني من الشهادة وهي الشهادة على
 متلبة الظن في المحل الذي لا يصح فيه القطع عادة وهي
 حادثة على المازني محمد بن محمد ابن عبد الحكم في الشهادة الزكية
 إذ اراد ان يثبت حوز روجه ويثبت عليها استمال الارواح
 فيشهد بذلك وان لم يولد حين التزوج قال وهذا نوع اخر
 خارج عن شهادة النجاء وانما يطلب فيه الظن القوي المزمع
 للعلم والقطع اليقيني بقراين الاحوال كالشهادة بالاعسار
 فان اليهود يفتقر من طلب يدين لا يقطعون على صحة
 ما شهدوا به لمحو ان يكون له مال اخفاه لكن اذا بدت
 قراين الفقر كالصبر على الجوع فلا يدركه الا الحالط الا
 المطلاع على باطن حاله وقد تقدم قول الشيخ خليل واعتمد
 في اعسار بضمه وقرينة صبره كضرر الزوجين ويعتمد
 في التعديل اي في الشهادة به على قراين الاحوال وان
 كان الاصل في الشهادة ان لا تكون الا على قطع وان كانت
 عن عين لا يعتد عند القاضي بالان الاستناد الي الظن
 مع عدم امكان القطع ضروريا فاشبهت ما تفيد الشهادة
 عند القاضي وهو الظن القوي هذا
 في ذكر الثالث من اقسام الشهادة ان وهي لتوقيف
 شهادة بالثقة لا توجب الحق وليس تحت انواع هي الشهادة التي
 وقع اداها عند الحاكم وتمت وبقي الاعذار للشاهد عليه
 في مقتضاها او تركية البينة على ما سياتي ببيان نفسه
 لتوجب لتوقيف عن الحكم بالشهادة الموداة به اي بذلك التوقيف

حكم الحكم اي يحكم الحاكم بغيره عند تمام الشهادة لذلك وهي شهادة
 اذيت بقطع او تقي اي يقطع به العداوة البينة وصحة الشهادة
 ونفي الاعسار من اليهود عليه فيما شهدت به البينة فيما
 يقتضي الشهادة من لزوم الحق ليصح الحكم به فان دفعه
 في ذلك واتي بما يوجب له نظرا من قدح في الشهود او نرا من
 الحق وما استنبه ذلك بما يوهن اصل الشهادة ويرفع حكمها
 سقط موجبا وان عجز عن الدفع بعد الاجبال والتلوم امضي
 الحاكم الحكم عليه به او من ذلك شهادة اليهود غير العدول
 في استحقاق النبي المعين فانها توجب توقيفه عند اصبغ
 للتركيب والاعذار فان ذكره ولم يبدد افعاله بها والاعذار
 سقطت وجب توقيف من المطلوب اي حيث كان التوقيف
 مطلوب او فهو توقيف المدعي فيه اذا كان مطلوب بان يدعي
 انتقال ذلك اما من المدعي او من مورثه وذكر ان له بينة
 واقامها ولم تحل كسبها في فلا عفا عن احد الطرفين
 الحاكم فان اتى بما يثبت ملكه ويصح قوله لم يخرج الملك المدعي
 فيه عن يده وفي المقصود المحمود وان ادعى القايم ان الملك
 الذي تدعيه مورث عن ابيه وعن عين له يدفع القاضي
 المدعي عليه به بعد ذلك فان ادعى المطلوب انه صار اليه من
 بسبب وانكر القايم السبب وسأل توقيفه واخرجه من
 يده لم يجب القاضي الي ذلك الا بعد ان يثبت انه بيد المطلوب
 ويجوز يده فان ادعى بذلك اجل المطلوب ثلاثة ايام في
 اثبات ما ذكر فان اقام شاهدا عدلا او شهودا اترضى عدلهم
 لم يخرج الملك عن يده وكلف تصحيح الايات وان لم يظهر

أخرج المالك عن يده واعتقل وهذه جزئيه من التوقيف
المندرج تحت هذا القسم ووقف ما كاله ووقف فعل اخذ الشيخ
يعتد وجوها من التوقيف تنوعت بحسب السني الموقوف ففي
الدور وخوها القفل عليها مع ضرب اجل لنقل ما فيها به
اي يضرب الاجل مع العمل وماله كالغرف كالحكام والكانون
وتشها خرج اي ضراح وغلة وذلك مما يعصد للخراج لا للمسكني
والرضا معطوف على الغرف داخل في حيز التشبيه ففيه
توقيف الخراج وصنعها اي توقيفه وحبسها وهن
اي التوقيف في الارض المنع من ان يباع بها ما يجدد او يبيع
منه وما والمنع من الزراعة لها ولكن اخط فيها ان يكرس
لزراع ويجوز ذلك بما تقصر مدة الكرافيه حتى تنقضي مدة
المداعي والاجال ويوقف الكري حتى يتقضى دفعه
لمن هو له قيل بان يكرس جميعا او يقدر ما يجب للخط
المداعي فيه من ذلك والاول ان يجب اي اختيار ومعنى
ذلك ان قلنا بكرها مثل يوقف جميع الكرا او يقدر الخط
المداعي فيه هذا مما فيه اطلاق قال ابن ابي زهير
في منتخب الاحكام ومن ادعى على رجل في دار او ارض بيده
او عنده من الاصول الثابتة وسال ان توقيف له فقال
سمحتون في المدونة عن بعض الرواة انه اذا اتجه اسر
الطالب وفتت توقيفا يمنع من الاخذ ان فيها ريد انه يمنع
ان يحدن فيها بيعا او هبة او هدايا او بيا او غير ذلك مما يخرجها
عن حالها التي هي به ومعنى قوله واتجه قول الطالب هو
ان ياتي بجهة بيته او شاهد واحد عدل وامّا اذا شهد الشهود

بشهاد

بشهادة قاطعة وحاشا وما شهدوا به وجب ضرب الاجل على الشهود
عليه في مدفع ان كان عنده او امر بدينه به فالذي عليه الفتوى
ان الدعوى اذا كانت في دار اعتقلت بالفعل بعد ان يضرب اجل
في اخلاها بقدر ما يراه الحاكم وان كانت في ارض يمنع من حرثها
وان كانت في ارض خارج اودار وشبه ذلك اعتقلت تلك الحصة المدعى
فيها بالكلية ووقف الكرا كله وقيل يوقف من الكرا بقدر الحصة
قال ابن الناطم ان قول الشيخ والاول ان يجب اسارة الى هذا الخلا
الذي نقله صاحب المنتخب وقدم فيه توقيف الكسبي
جملته على انه لا يخلو من اشكال وشاهد له في الاصل
وقف اذ اقامه الطالب ولا يزال الاصل من يد المطلوب التي
بالف كفاية عن طول المكث في اليد وهو طول الجور بغير
قال ابن عرفة في السني الموقوف قيل يدخل في ضمانه وتكون
له الغلة ويجب توقيفه اذا ثبت بصادق او بشاهد وامر
وهو قول ما ذكر في الموطأ فان الغلة للمبتاع الي يوم نبوت
الحكم وقوله نعم ابن القاسم في المدة ونهية اقال ان التوقيف
يجب اذا ثبت المدعى حقه فكل من المدة في عليه المدفع وبمسكني
هذا جري الحكم وقيل لا يدخل في ضمانه ولا يجب له الغلة
حتى يقضي له به وهو الاق على قول مالك في الغلة التي مبدى حتى
يقضي بالمطالب وقيل لا يوقف في الاصول كما يوقف فيما يحول
في قول وانما يوقف وقفا يمنع منه من الاخذ ان فان ادعى العبد
او الحارثية الحرة فان اقام له ذلك سببا واقام الشاهد العدل
او الشهود على العبد ووقف السيد على الحارثية ولا يبر بالكل
عن وطرها وان كان ما مونا وان لم تكن ما مونة وصفت على يد

اسرته وضرب له ذلك الشهيرين والثلاثة قال مالك وان سالت
 ان تدفع مع سندها الموضع بينهما فلما ذلك ان قرب الموضع
 وان بعد موضعها فقبل تدفع مع سندها قال اصبح
 وقبل لا يلزم وقيل له منع حميلا بغيره واذهب الى
 موضع عتقك وهو طاهر قول ابن وهب وان لم يأت بالحميل
 طرح في السجن ووكلمته يقوم بامس قال مالك فيما اذا ادعى
 عليه السيد انظر ابن عرفة قال انظر لو اخذ من العبد
 حميل بغيره فذهب لمحل بيته فمرب او مات في الطريق
 او قتل او حدث به عيب ولم تقع دعواه فالذي ارى ان يضمن
 الحميل قيمته ان ابقى او قتل او ما حدث به من العيوب
 بسبب سبغ لا يضمن ولا في ماله ان مات وباتفاق وقف
 ما ينفذ من اذ اما من فيه الفساد وحكاية الاتفاق
 فيما ينفذ ليس بخلاف فيما تقدم من وقف الاصل بالشاهد
 العدل ابن عرفة اختلف في العقلية بشاهد واحد
 ففي الحكم ابن زياد العقل في الدار بالا فقال له
 وفي الارض بمنع حرها وقال محمد بن ابي ايوب ابن سليمان
 وابن بطالة عن ابن ابي ناجة لا يجب العقل لابن شاهدين وقال
 سلمان هو قول ابن القاسم ففي وثائق ابن العطار لا يجب
 العقل لابن شاهدين واحد لكنه يمنع المطلوب ان يحدث
 في العقار شيئا او يبيع او يشبه ذلك بالقول ولا يخرج شيئا
 عن يد ولا بن سخون اذا قام المدعي شاهد اعد لا عقل
 على المدعي عليه بما شهد به الشهود والذي ثبت ببعضهم
 قال وسمع عيسى ابن القاسم قال من ادعى ان صدر يتون

ومرة وابنته شاهدا واحدا وطلب ان يجعل وكلا علي
 التيمم بوزنها بالجني والعصر وطلب من هي بيد ان يقوم عليه
 لبيعها قال ان كان الشاهد عدلا حلف معه المدعي واخذ التيمم
 وان كان القاضي لا يقضي بالشاهد واليمين فطر الى ما فيه النكاح
 والفصل في بيعه او عصفه فوكل من يتيق به ابن زرب وانما
 حكم بالعقلة في هذه المسئلة خوف فوات التيمم وتغيب المطلوب
 لها قال وكذا يوقف كل ما يغاب عليه من عرض وعين بشاهد
 عدل والاصول لا توقف الا بشاهدين عدلين وحيازتهما الا ان
 الشاهد العدل يمنع الحاكم به المطلوب ان يحدث بيحا او شيئا
 يعوق فان احدث شيئا بعد تقدمه اليه لم ينفذ وما اختار
 الناظم هو ما ذهب اليه ابن سهل دون مازعة وهو الا يوقف
 على ما لا ينفع القاسم في اخر رسم العربية حسبما نص على ذلك ابن رشد
 وحاصل كنه ان القلة المستفادة من الاصول
 الموقوفة توقف باتفاق ان استت الفساد وان لم يؤمن لا توقف
 والحكم فيها ان تباع ويوقف منها قال في الوثائق المجموعة وان
 ادعى انه استتري ما لا يتيق ويسرع الفساد اليه مثل العاكهة
 الرطبة واللحم واقام للحا يوجب ايقافه فان القاضي يوقفه
 ما لم يخف الفساد على ذلك الشيء الذي ادعى انه استتراه
 فان احضر ما يبيع به والا حلف بين المدعي عليه وبين مباعه
 بعد ان يستحلف على نفي الدعوى واذا اقام شاهدين وسال
 ان يوجب في تعريف القاضي بها وحاق السلطان على السلعة
 الفساد امس امينا فباعها ووضع التيمم على يد عدل فان عدل
 شاهديه فضي له بالتيمم وهذا معنى قوله وجب ما يكون

حال البينة الساهرة للمدعي بالاستحقاق في حق من يحكم بها على
 بينة بمعنى مجهولة الحال عند الحاكم اذ من حق الحاكم بها وضوح
 امرها عنده يوقف القاضي اي العلة المستفادة من الاصول
 لا الاصول بقدر ما يستكمل التعديل عنه باجل ما كوله
 لاجتهاده كما سبق في الاجال بمقدار ما يحصل من بينة التعديل
 براعافه من الضيق والفسخ ما يقتضيه الحال من بعد
 البينة وقربها وعلو المسحق وحقارته وغير ذلك مما يراعيه
 الحاكم من الواحق مما يختص به القاضي دون من سواه
 قلت وكذلك في الاعداد بعد التعديل
 بل الذي يتوقف عليه الحكم وعلى من يصوغ الفساد له في مدة استنباط
 الشروط من تعديل بينة اقيمت له او الاثبات بشاهد ثان
 الي اليمن مع شاهد وقف في زمن لا يكون ذلك الزمان
 لان يرمى المدعي به الموقوف للفساد وقد دخله اي يوقف
 زمنا لا يدخل الفساد فيه والحكم ببعده اي بيع ما يفسد بالقبض
 وتوقيف اليمن على يد عدل ان خيف في التعديل المطلوب
 من طول الزمن اي الذي يفسد في مثله البيع خليل وحيلة
 امة مطلقا رابعة او وحشا كان المدعي عليه ما سوا
 او غير ما موزع غيرها او طلب بعدل او اثنين بركبان
 وبيع ما يفسد ووقف ثمنه معها بخلاف العدل فيخلص
 ويبقى بيد انتهى ففي المقرب قال سحنون في كتاب
 الشهادة ان ابن القاسم قال واذ كان المدعي به ثما لا يبقى
 ويسرع اليه الفساد مثل الفاكه والرطبة واللحم فقد
 قال سحنون ان المدعي اذا كان مما يشهد به الشاهد واحد

وابي ان يحلف وقال عندي شاهد اخر فان القاضي يوصل
 المدعي في احضار شاهد ما لم يحلف الفساد على ذلك الذي ادعي
 فان حضر ما يتنفع به والاخلي بين المدعي عليه وبينه وان اقام
 المدعي المحاطب توقيف المدعي فيه واقام بينة حاضرة
 فالحكم به ايضا علي ما اعلمتك اذا اقام شاهد ابي ان يحلف
 وان اقام المدعي شاهدين ولا يجرى فيها القاضي بعدالة وخاف
 من المدعي فيه الفساد امر امينا فباعه وتضمن ثمنه ووضع
 اليمن على يد عدل فان زكيت البينة قضى باليمن للمدعي
 وقيد ابن عرفة اذا اقام شاهد او قال لا احلف معه يريد
 البينة ثان قال لا احلف معه الا ان تجزئت عن اقامة ثان
 وتواولي ان يوقف له من الشاهدين الذين لم يزكيا ووقف
 لها لاحتمال عدم التركيبة فتسقط شهادتهما والعدل لا تسقط
 شهادته واليمن بعد العجز عن الثاني ممكن وربما قال ان
 يمينه مع شاهد ممكنة له فلا يحتاج للايقاف فتركه اليمن
 حتى يعين شاهد اخر ضرر علي المدعي عليه بايقافها وبيعها
 اذ لا ضرورة داعية الى ذلك الا ان قيل لغيره بيمين
 القادر على الاخذ بها الا ان يقال الضرر الحاصل بالايقاف
 انما هو علي المدعي فكأنما اوقف علي نفسه لا علي المدعي عليه
 فان تلف الموقوف قبل ان يقضي به تضمنه ممن قضى له به
 كان التلف قبل الحكم او بعد قاله في المقرب وسدع كالتبذير
 والدابة وخوها والشدة ان في ذلك المدعي بنوته
 اي الشدة ان عند القاضي قام به برهان اي بينة توجب توقيفه
 او العياض اي قامت بينة به ان عمه ابق ان طلب التوقيف

اخذ ابن القاسم وهو القول المرجوع اليه وقيل للزوجة
 اذ يدعي بعد الحلة ص من السجن تمنع نفسها من التلبيس
 من الوطن ومقدما به وبمثل ذلك اذا علمت ذلك منه بحيث
 صدر منه ونحوه فمنع نفسها بالحكم اللازم لها في هذه الصورة
 الاولى ولا تزني بغيره مقول القول لانه داعية الي اعترافه
 بالشيء خليل ولا تمكنه ان سمعت زوجته اقراره وباتت
 فلا يحل لها المقام معه ولا تزني الاكرها ولتقدمته وفي
 جواز قتلها له عند محاورتها قولان قال مالك وان ادعى عبد
 على سيده انه اعتقه فلا يمين له عليه ولو جاز هذا للنساء
 والعبد لم يشأ عبد الا حلف سيده ولا امرأة الا حلفت
 زوجها كل يوم فان اقام العبد شاهدا او امرأتين ممن
 يقبلان في الحق فانه لا يحلف العبد ولكن يحلف السيد
 فان نكل عتق العبد ثم رجع ما لك فقال يجلس ابد حتى يحلف
 ثم قال ان طال سجنه دين وفي تبصره (الحكمي) وان شهد بقذف
 حلف المشهود عليه وبري واختلف اذا نكل هل يحسد
 او يمين ابد حتى يحلف او يخرج بغيره قيا ساعلي
 الطلاق والجراح هل يطلق عليه او يقتص منه عند
 النكول ولم يغد الناظم حكم النكول الا في الزوج والنقل
 من خارج مساواة الحكم للجميع الا في مسألة القذف فان
 الحكمي لم يرجح فيما سبنا ابن الناظم وما يالحق بذكر دعوى
 النكاح والظهار انها لا تجزي بحري الطلاق والعناق لكن
 وقع في تبصره الحكمي قال في كتاب محمد ان ادعت امرأة
 على رجل او رجل على امرأة النكاح فلا يمين عليها ما لم يكن
 شاهدا

شاهد قال الحكمي يريد في حلف المشهود عليه من رجل
 او امرأة وقال المازري منصوص المذهب من اقام شاهدا
 ولابد انكاح امرأة انكرته فلا يمين عليها وفي الموانسة
 لا يمين في دعوى النكاح على امرأة لرجل ولا عكسه لها ما لم
 تقم يد لك شاهد او احد فاخذ منه بعض الاشياء وجوب
 اليمين على منكر منها ما يشاهد الواحد اشارة لما سبق للحكمي
 دفع عليه ابن معرفة الشيخ خليل وحلف بشاهد اي مع شهادته
 في طلاق وعتق لانكاح فان نكل حبس وان حال دين انتاب
 ولعل الفرق بين النكاح وغيره على ما حكاها المازري
 انه منصوص المذهب وشهد خليل ان الطلاق والعناق
 حقيقتها واقعة بغير الشهود فشهادة الشاهد
 شبهة يرد لها حلف المظلوم والنكاح لا يتم حقيقته الا
 بشهادة عدل فشهادة الشاهد لم تعد شيئا حتى يحلف
 المظلوم لردّها اذ لم يتم حقيقة بعده
 فصل في تمام اقسام الشهادات في شهادة
 خامسة ليس يتوكل عليها عمل وهي الشهادة التي لا تقبل
 امالها لاصحقة لها كشهادة الزور او شهادة الظنين وكشهادة
 الابن للاب وان عدا وما جوي جوارها على ما تقدم كالأب
 لابنه وان سئل وفيما وقعت التهمة فيه من نسب او صراف
 مما ابى اي مما ابى قبوله القاضي مما غلب فيه حال التهمة كحال
 الظنين والعدو والخصم والوصي والمدين وزوجة الاب وزوجة
 الابن وجميع ما تقدم عدم القبول فيه ابن الناظم ولعل
 هذا الغم في الحقيقة بقسم منها وانما هو قسم لها وتحت النار حب

الشهادة غير المعلقة على اختلاف ردها من كونه لا يتفا سبب
 او لعدم شرط اول وجود مانع وانما اتبع المؤلف في هذا
 التقسيم ابن القاسم الجويري **فصل**
 في ذكر شهادة الامة السماع ابنى معرفة وشهادة السماع لقب لما يعبر
 الشاهد فيه بالاستناد شهادتهما السماع في غير معين فتخرج شهادة
 البت والنقل ابن الناطم اقول وهي نظير اللون الذي اقصاه
 الاحتياط للدما في توسيع المذهب المالكى فيها اكثر من غير
 لما اقتضته من الاحتياط للحقوق واعلمت شهادة السماع ان
 جوي العمل بمقتضاها من غير معين لئلا يكون كالنقل ان كانت
 من معين اذ كانت مستفيضه من العدول وغيرهم على ما
 سيأتي في بنبوت الحمل وفي نبوت النكاح ففي بوازل
 سمحون وسيل عن النكاح يجوز للرجل ان يشهد عليه
 بالسماع كما يشهد على الموت فقال اما جل اصحابنا فانهم
 يقولون في النكاح اذا انتشر الخبر في النكاح ان فلا
 تزوج فلانة وسمع الزفاف وكثير القول ان فلانا تزوج
 فلانة قال يجوز للرجل ان يشهد ان فلانة هي امراة
 فلان وكذلك في الموت يسمع الشاخص ان كانت ببلد
 الميت ويشهد بجنارته او لا يشهد الا انه يكثر به القول
 من الناس انا شهدنا جنازة فلان في الشهادة فيه جازية
 ان فلانا قد مات وان لم يحضر الموت وكذلك النسب
 يسمع الرجل الناس يتولون فلان هو ابن فلان ويكثر
 بذلك القول انه يشهد على نفسه وكذلك القاصي بولي
 القضاء ولا يحضر حتى ولي الا بما يسمع الناس ويرى بآراء يقضى

بين الناس بانه يشهد انه كان قاضيا قال ابن رشد
 لا اختلاف ان هذه الاربعة الاشياء يجوز فيها الشهادة على القطع
 من جهة السماع وكذا ما عدا هذه الاربعة الاشياء كان الاضطرار
 المتواتر يقع العلم بالضرورة فيما طويقه العلم وغلبه
 الظن كما في التعديل والقول شديدا معناه ذلك وقول
 واما جل اصحابنا فانهم يقولون اني اجزم دليل على ان
 منهم من لا يقول ولا خلاف بينهم في ذلك بل مراده ان جل
 الاصحاب يقولون يجوز في الشهادة على القطع من ناحية
 السماع وانما غير اجل جزمون فيها اعني في هذه الاربعة اشياء
 السماع دون القطع لا يجوز فيها ولا في سواها وهو
 مذهب ابن القاسم لانه قال في المدونة ان شهادة السماع
 لا يثبت الا بالنسب والاولاد ويقضي له بالمال خاصة به
 وكذلك لم يروها عاملة في الحسن الا في القطع على العرفه
 بانها تجزم بحرمته الاجناس والادنى الميثاق المتعاقبم الا
 في الجنان والاشياء التي يجوز في هذه الاربعة وفي
 ما سواها وهو دليل ما حكاه ابن حبيب في الواصحة
 من اجازة الشهادة بالسماع في الملك دون الحياة وما
 قول علي بن الحسن في ما حكاه ابن حبيب في الواصحة على اجل
 سماه ابن مالك وهو محمد بن الفاطم بن علي الثالث
 والرابع انتهى وشرط ابو عمران شرط في شهادة السماع على
 النكاح وهو ان يتفق الزوجان عليه وايضا اذا انكرا حدهما
 فلا ولا بد من الشهادة على الموت من مقتضى الخوفاء للعرف
 بذلك من مات قبله ومن مات بعد من وثايق الحريري

وفي معنى الحكم ان شهادة السماع لا تفيد في النسب الا ان يكون
سماعا قاضيا ظاهرا مستقيما يقع به العلم ويرتفع عن
شهادة السماع كنافع مولي ابن عمر واسا ان قصر على الحد
فانما يستحق بالشهادة المال دون الولاد والنسب وذلك
ما لم يكن للمال وارث مستحق واسما السماع في الجحش
فلا بد ان يشهد وان ذلك يحار بما يحار به الا حاشي
ويجزم بجرمها فان كانت ملكا لمن خصه لم يجز ورونها
بالوقوف عليها والافساح لآدم بباقة وان قالت اليهود
سمعنا انه حبس ولم يسمع من حبس من هو لم يصح
ذلك الشهادة وهي تامة فان ذكر الجحش وكان توفي فلا
بد من ابياته مونة وعده ورثته على تنازع الورث
لهم بعد في ذلك ورثته وقيل اذا بعد عن الجحش
ولقد رتبنا ورثته ان ذلك بباقة ولا يلزم ذلك
المرء التي فيها السماع قال في المستطى وهو الذي جزم
به العمل واهل البيت في ثبوت الزنا وفي ثبوت الجحش
بالسماع من النساء العذول وغيرهم وفي ثبوت المصروف
كما اذا شهدوا بموت رجل وان وارثه فلان في شهادة
ثاقف توجب الميراث والشهادة كسما السماع الغاشي في
النسب قليل كالميراث ولا يثبت النسب ويكفي
له المال بالاتفاق على وجوب الميراث على القولين
واعلم ان الخلاف المذكور اذا شهدوا بخصومة
السماع الغاشي فقط فحينئذ يري ابن القاسم وجوب
الميراث مع يمين المشهود له وفي يمين الشبهة وعينه محي

بينة

يثبت النسب وجوب الميراث بلا يمين اسادا نصحت
الشهادة علم الشهود وتحقيقهم والسماع مستند في ذلك
فيثبت النسب وجوب الميراث ولا يجب في ذلك يمين
على احد واعلم في ثبوت الميلاد وفي ثبوت حال اسدا
من اليهود عليه ليرتب على ذلك مقتضاه او في ثبوت
حال ارثاد من اليهود عليه ايضا وفي ثبوت حال
الجور الى الاصلان بما يجب وفي ثبوت حال المقدار
القرائي قال غياضا ان لم يورث من الميراث الميراث
فان ادركه فلا بد من الشهادة على العلم وفي ثبوت
الولاء ابن فرجوة وضيقها انهم لم يورثوا لسمعون سمعا
قائما مستقيما على السنة اهل العدل وغيرهم ان
فلان ابن فلان مولد لفلان ابن فلان بولا العتاقة
وان حب لانيه قد اعترف به المولى فلانا لانيه وحيث
المشهود له اذا توفي المشهود عليه بالولا ان يثبت الموت
والوراثان حتى يبلغ الي موت المشهود عليه الا ان يكون
الموت الاول وما بعد بعد فسقط الاثبات بذلك
ويستحق بئذ في رواية ابن القاسم مع يمينه ولا يثبت
الولا في قول الشبهة يستحق الولاء والمال ويقول ابن القاسم
القضا في ثبوت الوفاء وفي ثبوت التسقيف وهو ايضا في
المشهود عليه اوصاف توجب سفهه وفي ثبوت الاوصاف
وفي ثبوت ملك المشهود له ملك محوز بيد المشهود له
لوام فيه اي يد عليه مدع انه ملكه ويتم على ذلك بينة تشهد
له انه ملكه قد بما بعد طول المدد اي لا بد من طول اليد من

في حوز من هو سيد لشهد بالسمع العاشر بالسمع
 الى الذي هي في بيد من قبل القايم او من قبل ابايه
 بالشر او بالصدق وخذ لك فاي شهادة توجب عند مالك
 واصحابه الداو الذي هي في يد ذوق العتي شهد لبيد
 انما ملكه قد بما فسد او مثله لا يجوز فيه شهادة السماع
 الا اذا كان فائتيا متفاديا ولا يجوز شهادة السماع الفاسد
 للمدعي الطالب وانما يجوز للذي هو مدعى جازيا لها من
 تعادى العهد ولا تسبح شهادة السماع اذا قام بين
 لبيتين الربح في يد فريد اجراء من يد جازي على
 المشهور واختلاف هل يوجب بها بالبين عليه يد
 كعفو الارض وفي ثبوته خبطون قد تم عهدهم بالثبوت
 هاز من المستقيم التي من عليه ما فيها هو اي يقان بين
 العشر بينا ابن قريون وكذا في السماع في الاضراس
 اذا شهدت بجنة بالسمع انما جيب على الجاني
 له وهو من تحتها انهم او يكون لا يد لاجد عليه
 فتشهد بنية بالسمع انما جيب على بني فلان ولتسه
 بقائي ما بقيت الدنيا فهذا الذي يصح فيه شهادة السماع
 او تطاول الزمان قال مالك رحمه الله لا يجوز شهادة
 السماع في تلك الدار خمس سنين وانما يجوز في اثنا عشر
 عليه اربعون او خمسون سنة حكاه ابن هشام في مفيد
 الحكام ولم يرد خمسة عشر في كتاب محمد طولا وعد لها طولا
 في كتاب ابن حبيب وقيل ان كان وبافه طوله لموت
 اليهود والاحتياح اليها ولا فلا قال ابن الهدي انما

جور

فيها

يجوز في العشرين لان اليهود شبيد في ذلك لعصر الاعمار
 ونقل عن ابا القاسم ابن رشد وبه العمل بقرطية وهو
 الذي اختاره الناطم وفي نبوت عزل عالم وفي نبوت
 قد يمداي ولايته وضر الزوجين من تميمي من
 الامور التي يجري فيها العمل بالشهادة على السماع وقد
 نظم الناطم ما يجري فيه الشهادة بالسمع بضر الزوجين
 قال ابن القاسم سالت بالكاهن شهادة السماع في ضرر
 الزوجين فقال لا اري ذلك يخفي علي جبرانها فاذا كان اضراره
 ما مشهور حتى تواطى سماعهم على ظلمه بها في اساعشها
 من عيذنبها يستوجب به مثل ذلك وشهد على ذلك
 النساء العدول او غيرهن من الرجال على سماعهم من النساء
 ظلمها لمعلم العلطان وقد تستحق المرأة الضربة الوجع
 بالذنب تركية وقد سيج عمر زوجته وقد بقى على الناطم
 ابوابا يقضي بها بشهادة السماع بينهم ايضا وقد نظم ابن
 رشد منها لحد وعرس موطنها فقال
 ايا سايلي عما ينفذ حكمه ، وينبت سماعا دون اصله
 في العزل والتجريح والكفول ، وفي سعة او صد ذلك كله
 وفي البيع والاصباس والصدق ، والرضاع وخلع ونكاح وحله
 وفي قسمة او نسبة ولادة ، وموت وصل والمضربا هله
 وتضمن المواطن ولده فقال
 ومنها هبات والوصية فاعلم ، وملك قديم قد نص بمثله
 ومنها ولادات ومنها جارية ، ومنها الاباق فليضم لشكها
 الي قظر العشرين من بعد واحد ، فاتبعتها سائما لفعله

تم

وسرطا الى شهادة السماء استفاضة ابن فرحون قال
 ابن رشد شهادة السماء لها ثلاث مراتب المرتبة الاولى تفيد
 العلم وهي المعبر عنها بالتواتر كما للسماء بنحو وجود ملكة فهي بمنزلة
 الشهادة بالرواية وعبرها بما يفيد العلم الثانية شهادة
 الاستفاضة وهي تفيد ظنا قويا يقرب من القطع ويرتفع
 عن شهادة السماء بالشهادة باننا فقامولي ابن عمر وابن عبد
 الرحمن ابن القاسم فيجوز الاستناد لها ومنها
 اذ اراد اهل العمل الحكم الفقير من اهل البلد وشاع اسن
 فيهم لزم الصوم والفطر من رآه ولم يروه وحكم حكم الخبر
 المستفيض لا يحتاج فيه الى شهادة عندها لم ولا يقدر
 ومنها استفاضة التعديل والتجريح وما يستفيض عند
 الحاكم من ذلك الاستشهاد بالعدالة والجرحة وانما يكشف عن شكل
 ومنها قال ابو الوليد الباجي واذا بلغ من شهر المحارب
 باسمه ما كان يوثق باسمه فاذا اتي من يشهد ان هذا فلان قال
 لم ننشأه قطع الطريق الا اننا نعوذ بعينه وقد استفاض
 عندنا واسم قطع الطريق وما شهر به من القتل واخذ
 المال والفساد فان للامام ان يقبله بهذه الشهادة وهذا اكثر
 من شاهد من على العيان في شيء اذا كان الذي قطع
 عليهم الطريق غير عدول وكانوا عبيد او يضارعي لم تجزئهم دتهم
 على اللصوص ولكن ان استفاض ذلك من الذكور وكثيره
 القول اذ بهم القاضي ونفاهم من المسقى الثالثة شهادة
 السماء الذي يقصد الفقهاء الكلام عليها وفي معني الحكم
 وتفسير شهادة السماء ان يشهد شاهدان او اربعة

على

على اخلاق ذلك انهم لم يزلوا يسمعون ان هذا ارصدقه علي
 بني فلان قد نواط ذلك عندهم وكثر سماعهم به وفني حتى لا يدرك
 ولا يحفظون من سمع من كثر ما سمعوا به من الناس من اهل
 العدل وغيرهم وهذا المراد بقول الناظر وسرطا استفاضة
 لانها الاستفاضة الحفنة المتقدم سرحا ابن عرفة فلو اقتصر
 على كون السماء من اهل العدل دون تسميتهم ففي صحته
 فيها لا يخرج به من يد نقلا الحكمي قايلا وهي فيما يخرج به
 من يد لقوا اتفاقا والشهادة على السماء المعمول بها بحيث
 لا يحصر السامع من عند السماء بما شهد به ... نقلا
 لئلا تكون كسادة النقل مع السلامة فيها من ارباب
 عند القاضي بها في سماعها فقد عدم المانع سرطا وذلك لارتباب
 الذي اشترطت السلامة منه هو بحيث يفضي الى
 يودي الى تغليب لها فيها شهدا به او لذات لها فيه ابن
 الناظر ومثله ما حكاه ابن ابي زيد في النوادر عن المجموعة
 لابن القاسم اذا شهد رجلان على السماء وفي القبل ما ليه
 من اسنانهم لا يعرفون شيئا من ذلك لم تقبل شهادتهم الا باس
 يفسوا فيه ويكون عليه اكثر من اثنتي الا ان يكونا شخصين
 قد بارحيلها فتجوز شهادتهما وقال الاستاذ ابو اسحاق الساطي
 رحمه الله تعالى احتياط في شهادة السماء باوصاف تصان اليها
 لا بد منها احدها ان يكون فيما تقدم عهد وطال زمانه
 فان لم يكن كذلك لم يفتقر لها لان قصر الزمان مظنة لوجود القطع
 الا ان يمكن في الشهادة شهادة القطع فيه كما في الضررين
 الزوجين والتحقيق في الطول الاستناد الى العرف

الثاني كثرة عدد الشهود فلا يقتصر على رجلين لانه اذا
 لم يوجد الا رجلان دل على عدم الانتشار لكن لو كان اثنان
 الكثير حجة بادرجلهما لزال الريبة الثالثة
 العدالة في هؤلاء الناقلين فلا يكفي الكثرة ما لم تبلغ الكثرة
 مبلغ التواتر بخلاف من يفعل عنهم فان الانتشار كما في
 الشهادة العادة بالصدق في مثله فذلك لا بد في نص
 الشهادة من لفظ الانتشار او ما يعطي ذلك المعنى وهو
 السراط الرابع ومعنى ذلك ان يكون المشهود به من شأنه
 الانتشار اذ لا يختص بحرفة بعض الناس دون بعض كما
 في الانساب والاصبا س العامة ويحوز ذلك بخلاف الحبس الخاص
 بمعنى فانه قد لا يشتر اشتراك الحبس العام فلهذا صار
 فيه نظروا ما شهادة السماع بغير تلك الشروط فلا
 تعمل ما لم تبلغ مبلغ العلم الذي لا يستند في ادائه الى
 ذكر السماع لولاية القاضيه وعزله وبالموت وصرف الزوجين
 والشروط الخامس كون الاشتراك في موضع الشيء المشهود
 فيه انتهى وقد ذكر الناظر من هذه الشروط سراط واشتراط
 العدالة معلوم مما تقدم وكونا مما تقدم بمهلة ما حوز من
 كلام الناظر من قوله بعد طول المدد ان جعلناه معلقا
 بالجمع ومن الحبس مصرح بها قاغنى عن عددها في
 الشروط فلم يبق الا كون الانتشار في موضع الشيء المشهود
 فيه وهو الذي يعضه وهو معتبر وربما يؤخذ من قوله
 مع السلامة من اربابنا فان عدم اشتراك المشهود به
 في بلد سرية سراط السلامة منه ويكتفي فيها اي في شهادة

السماع بعدلين فلا تغدسها دتها دون غيرها ريبه وعدم
 لان علمهما به لا يمنع غيرها اذ لا يلزم غيرهما القيام بالاحتمال
 عدم علم الطالب بتعيينه فانفرادها لا ينافي الاشتراك على
 مقتضى ما تايح الناس اي القضاة في احكامهم والعلماء في
 افتاءهم عليه العلاء فقد ترجح ذلك بالعرف وهو العمل المتتابع
 الذي يتبعه جيل بعد جيل ابن الناجم شهادة السماع على القول
 المحول به يكفي فيه بعدلين اذا سلمت من الريبة لكن قال
 ابن حبيب قال ابن الناجم ومطرق وكلما كثر فيه الشهود
 كان احب اليها وان لم يكن الا شاهداً عدلان جاز فيقولان
 ان سمعنا سمعاً في شيا وقاله ما لكان ونقل ابن الناجم من
 خط الامام ابي اسحاق الشافعي اما شهادة السماع فلا يختص
 بعدد معين بل ذلك بحسب اعتبار الحكم في موقع حصوله الطن
 ومنعه اذ الاصل ان لا يكفي من اثنتين لما يثبت من الفرق
 بينها وبين شهادة القطع لكن ان ادى الى ذلك الاجزاء فلا
 خرج اعتبار بقوة الطن وانما الظن انتمى تنبيه
 قال ابن حجر لا يقتضي لاحد بشهادة السماع الا بعد يمينه لا حتمال
 ان يكون السماع اصله من واصل فلا بد معه من اليمين نص
 عليه المستعلي وغيره وظاهر كلام الناظر عدم اشتراط ذلك لانه
 لم يعد لها من القيمة الذي تجب فيه اليمين من الشهادة كما جعله
 المتعلي وغيره وهو اي اشتراط اليمين المشهور كما سياتي قال
 ابن الحاجب ويحوز شهادة السماع الفاسي عن النفاة في
 المكدر الوقف والموت للمروية بشرط طول الزمان وانتفاة
 الدية فلهذا شهد رجلان على السماع وفي القليل ما يه من انشائها

لو عرف لا تقبل وفي خمسة عشر ثلثا ان كان وبما هو طول
ولا تسمع من سمعون منه فيكون تقبل شهادة وقال
التوفى بعد يمينة اذ لعله عن واحد وتحزى بقول اثنين
وقال عبد الملك ابن بعللانا لا لنقل فاحتيط فيها والمروى
هو في النكاح والولا والنسب أصبح بوجد المال
ولا يثبت له نسب واما السماع المفيد العلم فقال
ابن القاسم هو من رفع عن شهادة السماع مثل ان نافع
مولي ابن عمر وان عبد الرحمن ابن القاسم وان لم يعلم
لذلك اصله فقبل له اسند انك ابن القاسم من
لا يعرف اباك ولا انك ابنه الا بالسماع قال نعم ويعطى
بما وثقت النسب السماع تحليل وهاهنا سماع فستش
من ثقة وعندهم ملكك لما تزم مقرف طويلة وقدمت
بينة الملك عند التقارص الا بسماع انه استراها
من كابي القاي ووقف كذلك لما تزم مقرف الحس
طويلة وخون ببعدها في مكان بعد عن بلد وان
قال الزمان بلا زينة وتعلق اي لا تد فيها من طول
الزمان والحلف وشهد اثنان فلا يكفي شهادة الواحد
كعرك او جرح وكفر وسفاهة وكاح وضدها فالضد
معنى المقابل وهو لا يتحقق ولقد بل واستلام وترشيد
وطلاق وان تجلع وضرب زوج ودية ووصية وولادة وكراهية
واباق وعدم واسر وعنف ولون انتهى هذا
فصل في معرفة مسائل من الشراعات
الموداة عند الحاكم ومن اسم شرط مبتدأ خبر شهد وجوابه

فالك

فالك عنه قولان فمن من الشهد الطالب بحق متعلق
بقوله شهد اي ومن شهد الطالب بحق ولم يحق حمله
حاليه عند ذلك اي عند شهادته العدد الذي ادعاه الطالب
فالك الامام الاعظم عنه بسبب عدم التحقق على
وفق الدعوى بولا في الحكم في ذلك الاشارة الى عدم التحقق
عند الاداء استثنان فيما بين من السياق فالقول الاول
الغاوه لعدم تحققه فليست عليه وفق الدعوى كائنا
لم تذكر اي كان لم تود لها لم يكتف به وفي الدعوى
متعلق بمفعول مقدم من الملك والحق فوجروا وهو المدعى
عليه يرفع يمينة الدعوى المشهود فيها غير التحقق بمسلي
الاصل في التداخي من وجوب اليمين على من انكر او يلزم
الطلوب المدعى عليه ان يعترف بملكية الحق الذي شهد به
عليه عددا وصفة ثم يودي ما به الا المدعى بعد يمينة
ان ما اقربه وعينه هو المشهود به وهذا قول مالك الثاني
وتما مع قول الناظر وان جنى ما اي اليه يضمن ان كان له
يعرف بحق ولا عيب او عين عددا والحلف فيها منه ايم
سمى عددا ولم يخلف انه المشهود به خاضعة كل من شرطه
وهو المدعى التعيينا لعدد الحق المشهود به ان كان ادعى
بشيء ولم يعرض العدد في الدعوى وقوله اي له ما عين مسلي
عددا ان عمل اليه يمين بان حلف على ما عينه وان ائنا
الطالب من تعيين صحة من العلم ببيان قال اعوفه ولا حلف
او قال لست امرق بطل حقه وذلك الا عرف قال ابن الناطر
في هذه الية للقول الثاني ومن كتاب ابن يونس قال ان حبيب

ل ما لك في البينة تشهد لرجل بحق ويقولون لا يعرف
 عداده الا انا تشهد انه بقي له عمن حتى فينقل للمطلوب
 اقر بحقه فما اقر به حلف به ولا يني عليه ميمر وان جحد
 فتنزل المطالب ان عرفته فاحلف عليه وخذ ما قال
 لا يخلط وصناعة كنت بها سبالي او اعرفه ولا احلف فليمن
 المطلوب حتى يقر بئني ويحلف عليه فان اقر بئني ولم يحلف
 اخذ منه وحبس حتى يحلف ولو كان ذلك حقا في دار حبل
 بينه وبينه حتى يحلف ولا احبس لان الحق في يني معص
 فحق كلام الساطم بعض مخالفة لما نقله ابن حبيب
 من سخن المطلوب اذا ابى الطالب من اليمين مع كونه
 يعرف الحق انه يسقط به لك حق الطالب قال يروى انه
 لا يحلوا كلام ابن حبيب من اشكال في زمانه وما
 على المطلوب اقرار على الحلف اذا ما شهدوا في اصل
 تلك المكان ان لم يعينو مقدار غضب بل شهدوا
 بنصيب في هذا الملك للمدعي بل يلزم المدعي تعيين حقه
 للخص المجبول للبينة ولا يجبر المطلوب على التعيين ويترك
 وهو المطلوب المدعي ما ادعاه ١٥ ويترك دعوى
 الخصم ثم انبت بعد ايم بعد انكاره انه قضاه الحق
 المدعي بئني ليس على شهوده الشاهدين بانه قضاه
 ما ادعي به من عمل فلا يبرأ مما ادعي به عليه لانه اعمى
 المدعي عليه كذا في الاول بافكاره اصل الدين ابن الساطم
 ففي منتخب ابن زمتين روي محنون عن ابن القاسم
 في الدعوى يدعي عليه بدينه من سلف او شرافيكرو يقول

ما لك علي يني من دين ولا من شر ولا من سلف ثم يقيم بينة انه
 قضاه الدين الذي ادعي به عليه قال اراه قد خرج شهوده
 واري الحق لازماله واما من قال ما لك علي يني مثل ان يقول
 اذا اقام البينة ابى انما جحدتني قبل اني كنت قضيتك فارك
 بينة تقبل ويدفع عند الحق قال ابن رشد في قول محنون
 ان البينة لا تقبل فيه في البراءة اذا كان قد قال او لا ما لك
 علي دين يني وجه من الوجوه لاسي شر ولا من سلف نظرا لان
 من محسنة ان يقول صدقت ما كان لك علي دين من شر ولا من
 سلف اني كنت قضيتك حقا وانما يكون له حجة اذا قال ما اسلفني
 شيئا ولا بعثني شيئا وفي المنتخب ايضا وقال ابن حبيب
 قال سمعت مطرف وابن الماحسون يقولون من ادعي عليه
 بروض او ود يعدم جدها ثم اقر بعد ذلك وادعي انها قد
 ضاعت او قامت عليه بينة بعد انكاره وادعي انكاره
 ضاعها فوضعا من لانه مكذب لضاعها بازكاره اياها وكذلك
 من ادعي عليه بدين فانكره وقال ما لك علي يني من هذا الدين
 ثم اقر بعد ذلك واتي ببراه او قامت عليه بينة بعد انكاره
 فاتي منه ببراءة فلا تنفع البراه من دين قد انكره ويكون
 عليه وثوقا مكذب ببينة قال اقول ولا يحلوا القول لعدم
 قبول قوله وان كان به القضاء من اشكال حبا عليه ابن رشد
 وقول سئ مال الي قبول عذر المنكر اذا اقام البينة على
 براه ارجح واوضح الشيخ خليل وان انكر مطلوب المعاملة
 فالبينة على المدعي ثم لا تقبل ببينه بالقضاء بخلاف لاحق كل
 علي تنبيه ما ذكره الساطم فلما يلزم الدية من

الديون وشبهها وأما ما كانت فيه يدعي امانة فقد ذكر
 خليل في باب من الوديعه في ضمان المودع فقال
 ويجحد لها ثم في قبول بينة الرد خلاف هل تقبل بينته
 كما في القراض محمد ثم يقيم البينة على رده فانها تنفعه
 ابن زرقون وهو المشهور ولا تقبل لانه كذبها حين محمد
 الوديعه وهو قول ابن القاسم وانتهى ومطرف وعبد الملك
 واصبح ابن شامس وهو المشهور الكوفي والاول اصسن
 والحكم في من اقام ذوي عدل يعارضان فسدتهما
 مبرا عدل من كل منهما يشهد بخلاف ما شهد به ولو كانت
 اعدل اهل زمانه اتى له من اى لاجلهم قولان اشارة
 اليها بقوله وبالشهيدين مطرف مبتدأ خبر قضاء
 لمن اقامها ترجيحاً لسا دنها على شهادة العدل المبرز عن
 اليقين والخلف مفعول مقدم والاعدل المبرز المذكور
 اصبح اوتفي ترجيحاً على شهادة العدلين فاعمل شهادة
 العدل المبرز لا عدل مع يمين القائم بها وفي كتاب ابن يونس
 عن مطرف وابن الماجشون وان اقام احدهما شاهدين
 عدلين واقام الاخر شاهداً لعدل اهل زمانه واذا
 ان خلف معه فليقض بالشاهدين وروى
 عنه ابو زيد انه يقضي بالشاهد الاعدل مع يمين الطالب
 دون شهادة الشاهدين وان كانا عدلين وبهذا اختلف
 اصبح ابن الحاجب والترجيح بوجه المزيدي في العدالة
 وهو زيادة اعدا قولان وزج عنه ابن القاسم وعلمي
 الشاوي لو كان الشاهد اعدل من كل منهما فقولان

وفي احدى

وفي اعدلية العدلين في المزمعين قولان الشيخ خليل
 والمزيد عدالة لا عذر وبها هذين على شاهد يمين واليمين
 انتهى ابن عرفة تقارصه البيهقي استمال كل منهما على ما
 في الاخرى ١٨ استمال الجمع بينهما جميعاً كالدليلين ابن القاسم البيهقي
 اذا اختلفا بالزيادة اعملت ذات الزيادة وان اختلفت
 في الانواع سقطت الا ان تكون احدهما اعدل فتقضي بها وان
 اختلفت بالزيادة والنقصان الا ان تكون احدهما اعدل
 وعلى ذلك ما في نوازل سمحون وان شهدت بيته بقتل زيد
 عمليوم كذا وبينه بانه كانه كذا اليوم بعد من موضع
 القتل اصبح قضي بينة القتل اسماعيل يفتي ببينة
 البراء ان كانت اعدل وان استوتيا طرحتا اصبح ان شهدت
 بينة بزنا رجل بمصر في المحرم يوم عاشوراء واخري انه كان ذلك
 اليوم بالعراق حد ولو شهدت اخري بانه سرق ذلك اليوم او
 قتل انساناً بعراق سقطت ولو شهدت الاخرى بانه زنا
 ذلك اليوم بالعراق حد وتعليل اصبح لاقامة الحد والقتل بان
 علم صدق احدي البيهقي عن صحيح لجهل الكاذبة فيجوز
 كنهها قلة يصح ان حكم بان احدهما اصادقة الا ان تكون اعدل
 وان تكافأت بينة من ادعي ما يبدى لث فقال للجمهور
 ان ادعاه لنفسه فقبل ينزع منه ويقسم بينهما وقيل
 يفتي بيد حائنه لتخرج كل من البيهقيين الاخرى عن ما كان كل
 ما تكافأت فيه البينات وليس بيد واحد منها مثل الدوا
 ولا رصين بترك احدهما باعدل الا ان يطول الزمان ولم يات
 باعدل فانه يقسم بينهما لان وقف ذلك يصير الى الضرر وضماً

لابن القاسم بلغني عن مالك ان تكافأ بينة المتنازعين في
عقوس الارض سقطت وبقيت الارض كغيرها من عقوب بلاد
المسلمين وان تزجت البينة سقط اعتبار اليد وفي
حلف الخابج حبيذ قولان ومن اقام بينة في ثوب بيت
رجل انه رهنه عنده واقام الاخر بينة انه اشتراه منه
ابن القاسم انه لم دعي الشرا الا ان يقيم الاخر بينة ان
الرهن كان بعد الشرا قال بعض اصحابنا يقضي باعد لهما
ولو لم يقيم بينة الرهن صدق مع يمينه لان المرئى اقر
له بالملك وادعى الشرا وادامت البينة لكل منهما ان
القاسم احسن لامكان صدقها فقد اتفقا على ملك القاسم
فكان بيد البيع والرهن فيمن يكون رهن فرباع الا ان
يكونا من مجلس واحد ولفظ واحد فيقضي بالاعدل
وان تكافأ العدة قضى بالرهن لسقوط البيئتين ونفي
اقراره وقدم التاريخ ترجيح قبل واحد البيئتين حيث
استويا في التاريخ قال لسابقة فيه مقدمه فاوكل اذالم
توزج احداها لا اذا كان المدعى به مع يد اي حين
لا يكون اليه منسوبة على المدعى فيه بحضور مدعيه لان
تركه بيد يتصرف فيه وهو ينظر اليه قاطع لحيته يريد
بالعلم والحضرة لان التفاضل والعكس وهو ان المعتبر
في الاستحقاق التاريخ المتأخر عن بعض من اهل
المذهب الفضل وانما يكون قدم التاريخ ترجيحاً للشهادة
من شهد به او عكسه في المحل الذي لا يمكن فيه الجمع بين
الشهادتين لتعارضهما فان امكن وله اعتبار به لعدم

التناقض

التناقض ففي كتاب ابن يونس ابن مخمور وقال
استنب في عبد بيد رجل اقام اخر بينة انه عده منذ عامين
واقام بينة حايض ان له منذ سنة وفي لصاحب السنتين
الا ان يجوز له الاضرب على وجه الملك بحضرة هذا وعلمه فاقضي
له به واقام الرجل بينة ان له منذ سنة واقام الحايض
بينة ان له في يده منذ سنتين ولم يشهدوا انه له منذ
سنة الا ان يكون للاخر بينة بالخو له على الاضرب وجه
الملك على ما ذكرناه قال المحقق في باب اختلاف البيئات
وان تعارضتا قضى بالاقدم وان كانت الاخرى اعدل وسواء
كانت تحت يد احدهما او تحت ايديهما او تحت يدنا لم
اولاد عليهما ابن الحاجب والشمالي احدهما على تاريخ
مقدم او سبب ملك من حج وفي سبب رد التاريخ قولان
وليشترط في بينة الملك بالامس مثلاً ان لم يخرج عن
ملكه في علمهم اما لو شهدوا بالاقدم استصحب وكذا لو قال
احدهما كان ملكاً بالامس كالو شهد ان احدهما اشتراه من
الاخر ولو شهد انه كان بيد المدعى امس لم يأخذ بذلك بل هو
شهد انه عليه عليه جعل صاحب يد الشيخ خليل وان
امكن جمع بين البيئتين جمع والارجح بسبب ملك كسبي
وتنازع الا بملك من القاسم وتاريخ والاخرى لم توزج ولقد
وان شهد باقرار استصحب وان تعذر ترجيح سقطتا وبقي
بيد حايض او لمن يقر له به وقسم على التكموي ولو لم يكن
بيد احدهما كالقول والمظاهر ان لم يكن بيد احدهما التوفيق
النقل ولم يأخذ بانه كان بيد وان ادعى اخ اسلم ان اياه

اسلم قال يقول للنصارى وقد مت بينه المسلم الاباء تنصروا
ومات ان جعل اصله فيقسم مجهول الدين وقسم على الجهات
بالسوية وان كان موافق لطلح جلفان ويوقف الثلث فمن
وافقه اخذ حصته ورد على الاخر وان مات الطفل حلفا
وقسم الثلثا او للصغير النصف ويجبر على الاسلام وقولان
انهي وانما يكون ذلك الاشارة الى الترجيح بقدم التاريخ عند
اي عهدي لا يمكن الجمع فيه لنا بينها اي بين البيتين
المعارضين ابن الناطق وقال ابن عمر في بعد تعريف
وتعارض البيتين بانه استعمل كل منها على ما يوافق
الاخرى قال هما امكن الجمع بينهما جمع كالولين وتقرر
صحة الجمع بمثل قوله ومن قال لرجل اسلمت اليك هذا
الثوب في مائة اردب حنطة وقال الاخريل هذين الثوبين
لثوبين سواء في مائة اردب حنطة واقام جهمها البنية
لزمه اخذ الثلاثة انما اب من ما في اردب حنطة ولو
قال المسلم اليه اسلمت الي هذا الثوب الذي ذكرت مع
هذا العبد فيها سمية واقام البنية وقفي بالبنية الزايد
فياخذ الثوب والعبد ويلزمه آلماية اريد ابن الحاصب
وتقدم بينة الملك على الحوز والناقلة على المستحبة
اذلا تعارض وكذا دعوى بدار وروجه انما اخذها صداقا
او بيعا وكاخوين مسلم ونصراني ادعى المسلم ان اباه اسلم
ومات قال يقول للنصارى وتقدم بينة المسلم ولو شهدت
بينه النصراني انه تلفظ بالتنصير ثم مات فما معارضتان
ولو كان الميت مجهول الدين قسم بينهما كالعارض فلو كانا

خلف جماعة واختلفت دعواهم قسم المال لكل جهة نصف وان
عدد هم فان كان مع الولد طفل فقال سمون جلفان ولو
لنا ما بايديها فاذا كبر غنى ادعى دعواه شاركه ورد للاخر
فان مات قبله حلفا واقتسما وقال اصبح للصغير النصف
لاقرارها له قال ويجبر على الاسلام الشيخ خليل ويبد
ان لم يترجم بينة مقابلة وبالملك على الحوز وينقل على
استصحابه وصحة الملك بالتعرف وعدم منافع وجوز طال
كفشف اشترى وان لم يخرج عن ملكه في علمهم وتوولت
على الكمال في الاخير ابن فرحون وفي المدونة في كتاب
العارية وان شهدوا ان الدار له ولم يقولوا لا تعلم انه
باع او وهب فانه يحلف على البت ماباع ولا وهب ولا
تصدق ويقضي له به وقال اسهب مثله ان لم يقدر على
سوالهم وان وجدوا فبالوا قال ابن القاسم فان اسوا
ان يقولوا ذلك فشهداتهم باطله انظر تمام المسئلة فيه
ابن عبد السلام قال الشيخ خليل لا بالاشترى وان شهد
باقرار استصحاب والشي المتنازع فيه يدعيه شخصان
مع كل لنفسه ولا بد احدهما عليه ولا شهيد له يدعى
بالينا المعقول وقوله ولاية ولا شهيد حمله يقسم ذلك الشيء
ما بينه اي بينهما بعد القسم من كل منهما انه يستحقه وذاك
لاشارة الى القسم بعد القسم حكم مطرد في التساوي ملتزم
اي لازم في البيان اذا تعارض ولم يترجم احداها بترجم
ذكر سبب او تاريخ او قدمه وغير ذلك مما تقدم الترجيح به
او تكول عن اليمين اذا لم يكن بينه وتساوي يدان كان تحت

ابدنها والقول قول ذي يد منوذج بوصفها على الشيء المدعى
 به بدليل الحيازة فان عارض دليل الحيازة شبهة البينة
 بالملك فهو ان اقام فيه مما هو تحت الحيازة البينة بالملك
 وفي العمل من دليل الحيازة فان تعارضت البيئتان بعد
 الحيازة من الجهتين فانه يقضي باعدل البيئتين وعليه
 قوله وحالة الاعدال فيها اي في التعارض بينهما كانت
 به دليل الحيازة او معارضة له فان تكافأت البيئتان
 في العادلة قضى بالشيء لحايزه كالواحد في يد ولم يتحرر
 الناطق للنقض على التمسك ولا يخلف صاحب اليد عن
 التساوي ابن هكفي فرحون حكى القرافي في كتاب الاحكام
 في تمييز الفتاوى عن الاحكام ان مذهب المالكية
 انه لا يحكم بامدلى البيئتين عند التعارض الا في الاموال
 خاصة ويكون العضا بها به اليمن وهذا معني قولهم
 بينة الداخل تقدم على بينة الخارج لاجل اقتران البينة
 والبينة قولان ابن الحاجب واليد من جهة عند التساوي
 مع اليمن على المشهور وذهب عبد الملك الى ان الخارج
 لا ينتفع بذلك عنه فلو تزحمت البينة سقط اعتبارها
 وفي اليمن الخارج حينئذ قولان وقد تقدم قول الشيخ
 خليل وببطلان ان لم تزحمت البينة متعابله فليخلف ابن فرحون
 وصحة قلنا يقسم فان كان في يد غيرهما فانه يقسم على
 قدر الدعاوي وان كان بايديهما فقل يقسم على قدر الدعاوي
 وقيل يقسم بينهما نصفين لتساويهما في الحيازة الا ان ليس
 احد لصاحبه بعض حيازته واذا اقرعنا على القول بالقسمة

على قدر الدعاوي فردى ابن حبيب عن مالك جميعه بقسم
 على قدر الدعاوي وان اختلفت الحصص المدعى بها
 كقول القراء وضو به قال سطر وأبدا كنانة وأصبح
 قال ابن القاسم وأبدا الماصون ارباعا المدعى الكل ثلاثة اسهم
 والمدعى النصف سهم قال ابن الناطق قال ابن القاسم في
 المدونة ان كل صائكا فله فيه البيئات وليس في يد واحدة
 منها وكان مما لا يخاف عليه مثل الدور والارضين وترك
 حتى ياتي احدهما باعدل مما اتى به صاحبه فيقضي له بشي
 وان لم يات صاحبه بشي وضعف عليه فانه يفتضي ما
 في المدونة الاستئثار على ما تقدم كثيرا في الاصول
 وقليله فيها عداها واحكام انه قد سبق في الاحكام
 النص على الفسخة فيها المدعى الاصول والنص في
 المدعى سواها وفي كتاب ابن تونسي من قول مالك نص
 على الفسخة الخلف لقوله ومن كانت في يد دورا وعرضا
 او دراهم او دنانير او غير ذلك فادعى ذلك رجل واقام بينة
 ان ذلك له قضى بشهادة اعدائها وان كانت اقل عددا
 فان تكافأت في العادلة سقطت وتبقى التي بيد حازن وخلف
 ولا اقضي بالكثرهما عددا ان تكافأت في العادلة الا في العدد
 تنبيه ان النطق الخصمان على ان لكل منهما
 حظا في ذلك لكنه يجمل انه فقال ابن الناطق عن فتوى
 الاستاذ ابي سعيد بن عبد قاعة دار فها حبس وحق للغير
 لا يعلم حد كل منهما ان يحمل الا شتر ان المعلوم مع جمل لمعدار عند
 الفقهاء على التسوية حتى يظهر خلافة انه انتهى قال

وما ينظر فيه اذا دعا المنداعيان في الشيء المتنازع فيه
 حظوظا مختلفة تربوا على حيلته او تقعدا واجلب دعايهم
 من البينات او اتوا بالبينات على حسب الدعوى وتكافؤ
 في العدالة فان الحكم في ذلك الخاص على حسب العول
 في الغراب هذا باب في ذكر اليمين
 وذكر ما يتعلق بها في بيع دينار فاعلى من الحقوق المالية
 تقتضي بالبنا للمعول ليعمل المنداعيين لمن توجهت عليه
 منها اي طلبت وجوبا لقول ابن عمر واليهما واجبة في مطلق
 الحق ويدل له من امتنع من الاجابة له عندنا كمال فيخلف
 الطالب كاسيا في ولكن يكون في مسجد الحج اي المسجد الحرام
 اليمن بالقضاء من العتبية قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول
 يخلف في المسجد الجامع في الايمان اذا كان مبلغه ذكر بيع دينار
 قضا عد او امسا الشيء التافه فانه يخلف في مقامه وخيت
 ما قضى عليه باليمين قال مالك ويجلفون قضا ما وفي المدونة
 وكل شيء له بال فاما يخلف فيه في جامع بلد في اعظم مواضعه
 وليس عليه ان يستقبل به القبلة ولا يعرف مالكا اليمين عند
 المنبر الامير النبي صلى الله عليه وسلم في بيع دينار فاكسر
 ابن النائم قوله في المدونة ليس عليه ان يستقبل
 القبلة جري العمل اليوم على خلافه وهو قول مطرق وابن
 الماضون ابن فرحون واعلم انما الحكم في ذلك اي التغلظ
 عام في الحقوق المالية وغيرها فمن يستحق الحيوان انه مباح
 ولا وهب ويمن القايمة على زوجها الغايب لعدم النفقة
 واذا اقامت المرأة شاهدا بالطلاق وحلف لردّه واذا اطلق

على

على احد بكناية وكوفي العدد واراد المراجعة واذا ر
 المبتاع الامة بعب واثم على وطها وكان متما فان لم يكن
 على الخلاف فيه فيخلف في جميع هذه الصور في المسجد
 الجامع ابن الحاجب واليهما في الحقوق كلها والله الذي لا اله
 الا هو فقط على المسهور وروى ابن كناية في بيع دينار وفي
 القسامة واللعان عالم الغيب والشهادة الخمين (الخمين)
 قال ابن القاسم ولا يرد على الكتابي الذي انزل التوراة والا
 وقيل وتغلظ اليمن فيه بال في المال بالمكان وقيل
 بوقت الصلاة وتغلظ في الدماء واللحاب بها وتخرج
 المحنة من الحق والامة الى المسجد ليللا ويجري في تخليصها
 واحد والاثنان اولى وبين المسجد قايما مستقبلة وقيل
 ان كان في لعاب او قضا او قسامة لا يعرف مالكا اليمين
 عند المنبر الا في منبر المدينة في بيع دينار فاكسر قال
 ومن ابا ان يخلف عند كمال الخ خليل واليمين
 في كل حق بالله الذي لا اله الا هو ولو كتابيا وتولت
 انصاع على ان النصارى يقول بالله فقط وتغلظت في بيع
 دينار بجائحه كالكنيسة وبيت النار والقيام لا بالاستقبال
 وبمبوه عليه السلام قال في البيان والتحصيل قال في مختصر
 ابن سلقان ان من حلف عند المنبر فليقل رب هذا المنبر
 واسمي مكة من الركن والمقام فليقل رب هذا البيت
 انتي ودايم مستقبلا يكون الكالف وهو ساسن
 بناء للمعول ليعم المنداعيين عند اي لزمته اليمين
 واللعن الذي اليمن المقلظة لسابق ذكرها وتخلف قايما على

عند

مقتضى قول مالك في العتبية كما تقدم مستقبلا اياها كافي
 يتوجه عليه اليه على ما جري به العمل عنده لا على ما
 شرم خلل بل على ما قاله مطرف وابن الماجشون يستخلف
 الرجال والنساء قدامي مستقبلين القبلة في ربيع دينار فاكثروا
 فيها المدونة عند منبر عليه الصلاة والسلام ثم واصلهم بغيرها
 في مسجدهم الاعظم حيث يعطون عند منبرهم وتلقا قبلتهم
 فان لم يبلغ الحقد ربيع دينار خللوا فلو ساء ان اجبوا وخلف
 الرجل في اقل من ربيع دينار في مكانه الذي قضى عليه فيه
 والمرأة في بيتها ولا يخرج في ذلك ومن كلف فيها له بال ان يخلف
 في المسجد عند المنبر وما اشبهه فقال انا اختلف في مكان
 فهو لنكوله عن النبي ان لم يخلف في مقاطع الحقوق بمنزله
 ادعي به عليه يريد بعد يمين المدعي في ذلك الموضع قال
 ابن حبيب وان كان مدعي بطل حقه وتلك كدقضي مروان
 علي زيد ابنا ثابت قال مالك ونحو ابن ان يخلف عند المنبر
 فهو كالنكاح عن النبي يريد منبر عليه الصلاة والسلام
 قاله ابن الناطح وهي الاشارة الى اليمين وان تعددت
 اي على تعددها في الاعراف من قول اهل المذهب
 على وفاق نية المستخلف لها فلا يقع فيها تورته لانيوافق
 نية المستخلف المعري في كلياته الفقهية كل يمين لم تنال
 ولا كانت لوثيقة ولا نية شرط وهي على نية الخالف والا فاسم
 على نية المستخلف ان كان محقا والا حازة التورية على الإرجاع
 ابن الحاحب واليمين على نية الحاكم فلا يفيد تورية ولا
 استثناء وما من الحقوق يقل عن ربيع دينار حيث كان

طرف

طرق مكان متعلق بخلف وكان تامه اي حيث وجد
 المدعي بخلف في زمانه كان من غير تغلط بمكان ولا
 زمان فيه تجدد ومتعلق بخلف اي وما يقبل عن ربيع دينار
 يخلف فيه حين وجده اي حاله وجد وبالله الذي لا اله الا هو
 يكون الخلف في كل حق مالي وغيره من كل خالف مسلم او كتابي
 في كل قدر قليل او كثير ففي المقرب قال سحنون قلت
 لابن القاسم كيف يستخلف المدعي عليه فقال قال مالك المدعي
 عليه يستخلف بالله الذي لا اله الا هو يريد على هذا قال
 اللخمي واختلف اذا قال والله ولا يرد وقال والذكر
 لا اله الا هو قال الذي يقتضيه قول مالك انها يمين حامية
 ولا يعاد عليه اليمين في الوجهين وقال ابنه
 في كتاب محمد لا يجزى به اليمين في الوجهين جميعا واري ان يجزى
 لانه لا ضلالة في يمين حلف وقال والله ولم يرد وقال
 والذي لا اله الا هو ان فعلت كذا ففعلت انه حانت
 وانها يمين منعقدة يلزمه فيها الكفارة متى حنت فاذا
 كان ذلك اجراه اليمين يريد في الاموال وغيرها قلت
 لا يلزم من انها يمين تكفران تجزي في الحقوق لاخصاص
 يمين الخصومة بالتغليظ وقال المصنف والله ولم يقل الذي
 لا اله الا هو اشارة الى اقل ما يجزي في اليمين ان
 وحون وامسا زما فقي الجواهر لابن ساس في التغليظ
 بالزمان ففي كتاب ابن سحنون تجزي في الايمان بالمال
 العظيم وفي الدماء واللعان الساعات التي يحضر الناس
 فيها المساجد ويجمعون للصلاة وما سوى ذلك من مال

او حق ففي كل حين وقيل في الدماء واللعان فقط وقال
 ابن القاسم واصبح قال ابن وضاح قلت لسمعون ان
 ابن عجلان قال لي يحلف اليهودي يوم السبت والنضار
 يوم الاحد وقال ابن راتبهم يرفعون ذلك القول ما لك
 يحلفون حيث يعطون وقال المازري اختلفت اشياخ القرويين
 في الطالب سال ان يحلف له عمره اليهودي يوم السبت
 في الحكم على اليهود به فكذلك قال بعضهم هذا من حق المسلم
 فيحلف له بذلك وقال بعضهم لا يقضي له به ذلك والف
 بعضهم على بعض في ذلك وبعضهم يشير الى ما رواه الواقدي
 عن مالك يزيد في تغليط لليهود في تخليفهم منزل
 التوراة للتشديد عليهم كما يزيد ذلك البعض فيه
 اي في تغليط اليمين الثقيل وهو التشديد على النصارى
 على الصلوات منزل الانجيل مفعول يزيد قال الواقدي
 ومن الكفار من لا يحلف به المسلم لانه ما يدكر ما يق به اهل
 التوحيد ويحج ان ليس عليه الخرج من دينه ليمين وجبت
 عليه قال فتجاط عليه حتى يقول ما لا يخرج به عن الشهاد
 بالحق ولا يحلف بكن وقال محمد في محوسية اسلم ولاعت
 فقالت اقول والنار ولا اهلحف بانه فقل لا يحلف الا بالله
 واري يمين اليهود والنصارى على ما رواه الواقدي حسنا
 لانه اذا حلف بقرعة وفيه تغليط وفي يمين اليهود
 الذي لا اله الا هو ولا اله يهودون ويمين المجوسي بالله ان
 اطاع حسني من باب اليمين بالحق لكن لا يودي ذلك الى
 استخراج الحق منه فيرهب باليمين بخير ذلك مما يعطيه من

دينه فيحلف في بيت نادره والاضرون في كتابهم مما يعطون
 ابن الناطم ولا يحلوا ذلك من اشكال فليسا مل وجملة الكفار
 ايا ما كانوا من الاحباس يحلفون اياهم الواجبة عليهم بالتغليط
 حيث يعطون النجني ويحلفون اليهودي والنصارى بالله
 كتابهم حيث يعطون منها فيحلف بالله فقط قيل يحلف المجوسي
 في بيت ناره قال ويحلف حيث يعظم يدي بيت ناره وغيره
 انتهى ابن الناطم وقد كان القاضي ابو عبد الله محمد ابن مالك
 يغلط على من يغتم منه من الدد من اليهود ويطلبه منه عزمه
 ذلك بالتوراة التي تسميها اليهود بالمحاجة فبا سب ذلك وكثير
 ما كان يستخرج الحق من الباطل بعد ما كان ظاهرا الخصم الغرم
 على اليمين دونها ولعله اقتضى ذلك راي النجني وما
 اي الذي يكون من الحقوق كذالك الدم واللعان وهو
 المال الذي له خطر جسيم فيه اي يعتبر في تغليط اليمين
 فيه تحريم الوقت اي وقت حضور الناس بالمساجد
 واجتماعهم للصلاة والمكانة لتغليط بالزمان مع المكاتب
 لا يكون الا في الدم واللعان وما له خطر جسيم من المال وما
 عدي ذلك لا يلزم التغليط بالزمان قال ابن عرفة
 الباجي وهل بالزمان روي ابن كنانة في كتاب سمعون
 يخبرني بايمانهم في المال العظيم والدم واللعان وقت حضور
 الناس في المساجد واجتماعهم للصلاة وما سوى ذلك من
 مال وحق ففي كل حين انتهى والحكم على المشبه بالنجني
 بعيد اولوية الحكم على المشبه وفي اي اليمين المغلظة تنقسم
 اربعة اقسام الاول يمين نعمة تحت على المكتم ان قوت النعمة

علي ما سياتي او القضا علي غايب او مال ميت او كافل
يخلف لم يقبض ولم يرضع ولم يحل وياتي حكم يمين القضا
او منكر لقوله صلى الله عليه وسلم البينة علي من ادعى
واليمين علي من انكر او اليمين المعلقة مع شاهد وضئ
لقوله صلى الله عليه وسلم ان جبريل امري ان افقي بالشاهد
واليمين فاوفي الثلاثة مواضع للعطف والتقسيم قسمها
لرب علي كل حكم مقتضاه وما يلحقه من الاحكام
وتمت مبتدأ ان قويت بقوت اسبابها اى
بالتمتع تحت يمين متهم وان كان الاظهر في القياس ان لا
تحت اليمين الاتم تحقيق الدعوي لقوله صلى الله عليه وسلم
البينة علي من ادعى واليمين علي من انكر وقد قيل
ابن رشد عن يمين التهمة فقال اما يمين التهمة وهي التي
لا تحقق علي المدعى عليه فقد اختلفت في الحوزة
ابتدأ واختلفت اذا الحققت علي القول بانها تاتحق هل
ترجع ام لا القياس ان لا ترجع فايحاجها استصحاب
وليس في السان في يمين التهمة انها تنقلب ان سند
والاظهر اذا وجبت علي القول بانها تحت ان يحق القول
علي المدعى عليه بالنكول دون ان ترجع اليه علي المدعى
اذ لا يخلف ان يخلف علي ما لا يعرف ان الناظر والذي
اقتارح في هذا ان تاتحق يمين التهمة اذا قويت ولست تقط
اذا ضعفت ولا ترجع له اذا الحققت وهو اقوي من يمين المنكر
للدعوي المعلومة قطعا لمدعي لكونها لا توجب الحق بالنكول
المدعى عليه دون ان ترجع اليه علي المدعى حسبما تبين

لا تحقق

في موضع علي ما حكاه ابن زيد عن سحون عن ابيه قال
مالك واصحابه لا يجب الحق بالنكول المدعى عليه حتى يخلف
المدعى ولم يختلف في ذلك اهل المدينة قال مالك وان جهل
ذلك الطالب ذكر له القاضي حتى يخلف الطالب واليمين
لدي بها القضا وجوب في حق من يعدم بالموت او يغيب
عنه بلد الحكم حيث يسوع الحكم عليه احتياطا علي اموال
هذين الصنفين لا ينه في الحال لا يزعمان عن نفسها لتعدم
من المية مطلقا ومن الغايب في الحالة الراهنة فقد روا
اللقها علي فرض حضورها انها لو ادعى كل منها انه قضى عنك
ولا بينة له فان اليمين تحت علي من يمين الطالب له وكذلك
هنا وكذلك الصبي والمجنون مادام كل منهما بصفتة واذا
وجبت هذه اليمين وحلفت كفت ولا تعاد هذه اليمين بعد
اي بعد ان حلفت وان مر عليها حين من يوم الحلف وفي
لوازل ابن رشد لو حلف الطالب هذه اليمين وتأخر القضا
مدة طويلة لجمع مال الغايب وبيع بمكان وان لم يقرر الدعوي
في هذه المدة ممر وفرض حج المحكوم عليه سابقة لحاله اولا
من احتمال سقوط الدين فلا يعاد حينئذ لعبد التهمة فيقربها
بتوجهه بقضا يسقط ما لم يجد ما يوجبها من اعتراض
الشك في بقا الحق مثل ما عرضت اولا فانها تحت ثانيا وذلك
بعود الغايب من معيه او قامته مدة بعد حلف
طالبه معه في موضع الحكم ثم يرضع له الغيبة ثانيا فان
يمين القضا تحت هذا الحد ما يوجبها وهو الشك في بقا
الدين ولو كان الدين نحو ما خلف عند اولها فلا تعاد عند كل

جهم منها الا ان يقدم الغايب في حلاله او بيعه المحرم
 عزم ولم يكن علي الغايب اذا قدم ان يحلف كالصبي الشيخ
 خليل وحلف المطلوب ليرك بيده واسجل ليحلف كوارنه
 قبله اي قبل بلوغه وبعد موته لا تنتقل الحق اليه الا ان
 يكون يريد المورث نكل اولافي حلفه اي الوارث قولان
 وان نكل يريد الصبي بعد بلوغه اكتفي بيمين المطلوب
 الاول في قوله ليرك بيده يفيد ان المسألة مفروضة
 في الامور المعينة ووقفه عدم التصرف فيه وظاهر قول
 اصبح انه يرعى يوم يحلف الصبي فيكون حلفه كالشهادة
 الحادثة القائمة الله لا فوق بني العيني والدين فيوقف
 العيني في اليد والدين في الذمة لا تقدم حلف في ما
 تقدم وحيث يبدى الخنك المشهور عليه النكول لا عني
 اليمين المتوجه عليه ليرك المطلوب بيده يبرح تجوز
 يريد الصبي غير البالغ به اي بسبب نكوله المامولا
 فيستحق الصبي اخذ حقه مع الشاهد الذي اقامه
 بعد نكوله منزلة شاهد اخرا قامه الصبي قال ابو يوسف
 واذا قام اليمة شاهد بدني ووارنه صغير حلف المطلوب
 فان حلف ترك حتى يكبر الصبي فيحلف ويستحق فان نكل
 لم يحلف المطلوب ثانية وان نكل المطلوب الاول عزم
 ويكتب القاصي بذلك قضية ويشهد علي ما ثبت عند
 من شهادة الشاهد لينفذ من بعد ان مات الشاهد
 او فسق وان امركه وارن كسر حلف الكبير واستحق قدبر
 حصته واحلف المطلوب فان نكل محل حق الطفل ان كان

حالا

حاله لا يبيح له علي الصغير بعد كبر حكمه لقد قال عني ولانه
 لوردت عليه اليمين بعد كبر فنكل عنها كانا قد تساوبا في
 النكول ومع الصبي زيادة شهادة الشاهد فوجب ان يأخذ
 بغير عني ولا فائدة في يمين اذا نكل عنها لم توجب حكما قال
 ومن العتبية وكتا ب ~~ابن~~ ابن سحنون قال استنب والميت
 يثبت عليه الدين فيجد وصية عند شاهد بالبراه منه
 والورثة صغار فيحلف الطالب انه ما قبض فان حلف
 دفع اليه المال والا فاذ كبر الصغير حلفوا واسترجعوا
 المال قال اصبح كاقال مالك في الدين يكون لهم والنكر
 يعني البالغ مع شاهدها يريد اذا قام لها شاهد بحق
 فانها كالبالغ السفه في حكم اليمين تحلف مع شاهدها
 الحقيقي وفي ادعاء الوطي اي ومع الشاهد الورفي ايضا
 تحلف لانه معام الشاهد الحقيقي وفي سوي المشهور
 وهو قول ابن كنانة يحلف الاب عن ابنه الصغير لانه
 يحنه ويتفق عليه وقال ابن رشد وليس لوممي الصغير
 ان يحلف عنه مع شاهده ويستحق له حقه واختلف هل ذلك
 لاب ام لافا المشهور المعلوم من قول ابن القاسم ورواية
 من مالك ان ذلك ليس له الشيخ خليل لاصبي وابو
 وان اتفق وهذا في حال لم يد فيه الاب والوصي المعاملة
 لان ما ورا احد من المعاملة فاليمين فيه واجبة عليه
 لانه ان لم يحلف عزم وحلف الابن وان كان صغيرا ايضا
 مذهب نكول لانه لا يحلوا من شذوذ لعدم خربا لانه
 علي الاصول وفيه من الاشكال ما نص عليه غير واحد

باب في ذكر احكام الرهن من
 حقيقة وشرطه الذي لا يتم الا به وهو حوزة وذكر احكام
 ما يتعلق به من ضمانه فيما يغاب عليه خاصة وغیره ذلك
 من ابحاثه اشراط المنفعة وخطورها وغير ذلك ودليله
 قوله تعالى فرهين مقبوضه فلهذا لا يتم حقيقة رهن الا
 بقبضه وهو في اللغة الحبس سمي به ما حبس من متاع لوقف
 وذلك بالشهاده على معاينه حوز قاله ابن يونس والصيغة
 فيه لازمه على ما ظهر من قول ابن القاسم على ما حكاه ابن
 رشد ابن عرفة والصيغة ما دل على كل خاصة وهي اى
 الخاصة اختصاص من حيز له به غنم سواء الرهن رتبة
 لثوبين لا يتم بحق المرتين ابن عرفة الرهن مال يقبضه
 مرتين لثوبين منه في دين فخرج الوديعه والمصنوع
 بيد صانع وقبض المحمي عليه عبد اجني عليه وان
 شاركه في الاحقية لجوار استراكل المختلفان في امر
 كضمانه يدخل وثيقة ذكر الحق ولا الحمل ولا يخرج
 ما استرطت منفعة لان شرطها لا ينافي بقضه للوثوق
 ابن المحجب الرهن اعطى امر وثيقة بحق وامر
 الصيغة كالتبع التي تحلل الرهن بذل من له البيع
 ما يباع او عزرا كالابق ولو استرط في العقد اى عقد البيع
 الذي الرهن بثبته على ثمنه على المسهور من القولين
 وثيقة بحق اى بسببه وانذبح صوق تم وجنين وفرج
 تحلل لاغلة وثمره وان وجد حال الرهن وبال عبد
 الا في شرط في ذلك وان حوكم المرتين قابل غيبة اى

ما يقبل

ما يقبل ان يغاب عليه ففى كتاب ابن يونس قال
 مالك وما قبضه المرتين من رهن فعاب عليه قضاء فانه
 يعينه الا ان يقم بينة على هلاكه من غير سببه قال
 المستطى هذا مذهب ابن القاسم ورواه عن مالك وابد المحكي
 وعليه العمل ما لم تقوم له اى المرتين عليه بعينه لتهدله
 على هلاكه من غير سبب المرتين وتلك البينة لما جرى
 في شأنه من الهلاك الحاد معينة لوصف الهلاك
 اى اما جوي فيه من ذلك ابن الحاضب وبينه اى ان كان
 الرهن بيد المرتين لضمن فان اقام البينة فعلى الغنم
 قولان لابن القاسم واشتبى بنا على ان الغنم للثمة اول حوله
 عليه وعليها لوسيط ان لا يضمن ولم يقم بينة العكس القول
 فان كان الرهن نصفه وقبض الجميع لم يضمن الا نصفه ليعيد
 دينار لتستوفي منه نصفه قال ابن يونس ولما لم يوجد
 الرهن على الامانة لكن لتبع نفسه كان كالعارية وقد
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لم يسلح صفوان عارية مؤاة
 بما كان مثل السلاح او ما يغاب عليه فهو مضمون اذا قبضه
 المرتين او المستعير الا ان تقوم بينة على هلاكه من غير
 سببه ما امر من الله تعالى او يمتنع اجني فذلك من
 الرهن وله طلب المتعدي قال مالك واذا ضمن المسقور
 القبة فاحب ما فيه ان ياتي الداهى برهن ثقة مكان ذلك
 الرهن والاجعلت هذه القبة رهنا ويطلع عليها قال
 وما قبضه المرتين من رهن لا يغاب عليه من ربح او حيوان
 او رقيق فالمرتين فيه مصدق ولا يضمن ما زعمانه هلك

او عطب او ابقى او دخله عيب ومثاله من الرهن لقوله
 صلى الله عليه وسلم الرهن من الرهن له غنمه وعليه عزمه
 ومثاله ان له غنمه وعليه ضمانه قال ابن يونس وكذلك
 وكذلك المحكم في عارية ما لا يغاب عليه انه من ربه لا
 ضمانه الرهن والعارية لان منفعتها للقابض بحلف
 الودعية فقيس الرهن على العارية فيما يغاب عليه لحديث
 العارية وقبضت العارية على الرهن فيما يغاب عليه
 لحديث الرهن الشيخ خليل ومنه مرئيه ان كان بيد
 ما يغاب عليه ولم يشهد بينه بكفره ولو شرط السراة
 او علم احتراق محله الا ببقاء عوضه محرقا وافتى بعده
 في العلم باحتراق المحل وحلف فيما يغاب عليه انه تلف
 منه بله دلالة ولا يعلم منه موضعه واسم ضمانه ان قبض
 الدين او وهب الا ان يحضر فيقول اتركه عندك والا اى
 ان لم يكن ما يغاب عليه فلا ضمان ولو اشترط نبوته الا ان
 يكذبه عدول في دعواه موت دابة ابن الحاجب ان كان
 ما لا يغاب عليه كالحصان والعقار ففى الرهن ما لم يتبين
 كذبه كدعواه موت الدابة ببلد ولم يعلم احد قاتل
 يكن اى الرهن عند امين وقفا متوافق المترا
 عليه ذلك فند الامين يد امانة فلا ضمان عليه فيه ولا على
 المرئيه منها تلفا يريد ان تلف الرهن عند امين وكان
 ما يغاب عليه فلا ضمان لان ضمانه ضمان تهمة ويد الامين
 يد امانة وقد استأمنه ابن الحاجب وان كان اى
 الرهن ما يغاب عليه كالحصان والسياب عند موتى وكالاوى

اى لضمان عليه كما لضمان فيما لا يغاب عليه ومن المقر بتمام
 من العروض كلها التي يغاب عليها اذ جعلت رهنا على يد
 من ارتضاه وتلك هو من الرهن قال ابن يونس لبيان
 براءة المرئيه ولم يضمن الامين لانه موثق وانما قبضه لمنفعة
 غيره كالمودع المحمي وان اختلفا فدعي احدهما الى كونه عند
 المرئيه والاخر الى ان يكون على يد عدل فان القول قول
 من دعي الى العدل وهو قول ابن القاسم في العتبية
 لان المراد من الرهن التوثيق وهو يحصل بكونه على يد
 عدل الا ان تكون العادة تسليمه للمرئيه فان لم تكن عادة
 كان للرهن ان يقول لا امسك عليه وللمرئيه ان لا يقبضه
 لانه يقول على في قبضي مضرة اضمنه ان كان ما يغاب
 عليه واكلف حفظه ان كان حديرا ابل الناظر فعلي هذا
 ان كان الرهن اصله ما لا يضمن ولا يتكلف حفظ بلزم
 المرئيه قبضه ان لم يكن هناك عادة الشيخ خليل
 والقول لطالب تحوير الامين وفي تعيينه نظر الحاكم وان
 سلمه دون ادائها للمرئيه ضمن قيمته وللمرئيه ضمانا او
 الثمن ويبقى والدين لتوافق النقل ولا يغزل الا بين
 وليس له ايضا به وباع الحاكم ان امتنع ورجع برئته بنفقة
 في الذمة ولو لم ياذن وليس رهنا به الا ان يصرح بانه رهن
 به وهل وان قال ويغفرك في الرهن تاويله في افتقار
 الرهن للفظ مصرح به تاويله وان نفق مرئيه على
 كسخر خيف عليه بدى بالنفقة وتوالت على عدم حصر
 الرهن عليها مطلقا وعلى التقييد بالتطوع بعد العقد والخبر

من تمامه يتم الرهن الابن وان حصل عند رهنه بان عاد
 اليه باي وجه يفرض فحصوله مطلق له ولو كان مغارا حصل
 عنده رهن بطل الرهن قال تعالى فزهن مقبوضه فيلزم
 منه استدامة القبض فالحرز واستدامة شرط في صحته
 ثم عا دالي الراهن بوجه ما بطل كالابتداء ابن القاسم ومن
 ارتمى رهنه فقبضه ثم اودعه الراهن او واجره منه وان
 لم يسكن ولم يكره واعاره اياه او رده اليه باي وجه
 حتى يكون الراهن هو الحائز منه خرج من الرهن ابن القاسم
 واستلزم ان قام المرتهن بردة قصي له بذلك الابن
 يدخله فوت من تحبسي او عتق او تدبير او بيع او قام
 عزما ابن الموارفي ورواية عن ابن القاسم قوله ان يرد
 في الرهن ما لم يعز ما الرهن الا في العارية فليس
 له رده الا ان يكون اعارة علي ذلك الشيخ خليل فاطفا
 علي قوله بطل وبعارية اطلقت وعلي الرد اختيارا اليه
 اخذ الابنوته بكتفي او حبسي او تدبير او قيام العزما
 او غصبا فله اخذ مطلقا وان وطئ غصبا فلولد حر
 ويجعل المملوك الدين او قيمته يريد الرهن والابن اي
 الرهن علي حاله وهذه احدي المسائل التي يتنازع فيها
 ام الولد فانها الامه اذا حنت وعلم بها السيد فوطها
 وهو عدم فحلت الا انها تسلم للمجنى عليه يبيعها او يبيعا
 وكذلك امه السر بكين يطاها احدتها وهو مفسر وامه
 القراض يطاها العامل وهو مفسر وامه المفلح
 اذا وقعت للبيعت فحلت والابن يطا امه من تركه والد

وهو

وهو عديم وعلي الابن دين يستغرق التركة والابن يعلم به
 حال الوطي قال ابن عرفة وسبح ابن القاسم من رهن حايظه
 ووضع بيد عدل فاراد العدل ان يساقه ربه يريد
 ان يكون عاملا في هذه المساقاة قال اراه رهنه ولا
 باس ان يساقه الذي له الدين من العدل قال ابن الناطح
 ان رد العدل الرهن لربه من غير ان يرتب له لم يبطل
 الرهن ابن عرفة وقبضه بشرط خاصة وهي اختصاص
 المرتهن به ابن حارث انفعوا انه لا يتم الا بقبضه فلو
 تناخا لقيام الغرماء بطل ولو كان جادا في طلبه الشيخ
 خليل عاطفا علي بطل ويحق مرتبته او فلسه قبل حوز
 ولو حذفيه وباذنه في وطئ او اسكان او اجارة ولو لم
 يسكن وتولاه المرتهن باذنه انتهى فروع
 والمستعار للرهن لازم ورجع خاصة بقيمته او بما ادى
 من ثمنه وضمن ان خالف وهل مطلقا او اذا اقر المستعير
 لغيره وخالف المرتهن ولم يحلف الغير بابلان والكوز الذي
 ذكره الناطح شرطه ان يكون بيد المرتهن او وكيل اجنبي
 لا تسلط للرهن علي انتراعه منه ولا يبيع حوز روجه
 الزاهن والا ولاد في حجره والمدير وام الولد الشيخ خليل
 وضع بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة وكذا الحق علي الاصح
 لا يجوز ورقيقه ابن الناطح وحوز عبد لغزو كذا
 ام ولد والعقد فيه اي في الرهن لمساقاة بان كان
 بسا ناساقاه عليها الراهن وما استبها حوز للرهن بعد
 ارتبائها منه وان تقدم ما ي عقد المساقاة عقد الراهن

او وكيله الشيخ خليل والمستاجر والمساقي يصح رهنها
وهو زها الاول كافي والشرط في صحة الرهن ان يكون
ما يرهن اي ان تكون العين المرهونة مما به متعلق
باستيفاء حق اي من الذي استيفاء حق منه يجب
تخارج عن حقيقة الرهن ضرورة فقد ان المشرط والفقد
الشرط كالحجر والخنزير بالتفاق العلماء وداحل
في حقيقة وهو ما يمكن الاستيفاء منه كالعبد الذي اباق يريد
كالعبد الابق والبعر السارد والتمتع قبل بدو صلاحيها
لم يذكر يصح للونه مما يمكن استيفاء الحق منه وقال المعز
في كلياته الغريبة مما يمكن ان يستوفي منه او من ثمنه او منافع
الذي او بعضه جاز رهنه والا فلا ان الحاجب ويجوز
رهن غلة الدار والعبد ورهن الابق والسارد ان قبض
قبل موق صاحبه او فلسه وفي رهن الجنين قولان
ورهن الثمار قبل بدو صلاحها وبعد فان مات الراهن
ولا مال له انتظر بدو صلاحها فتم ذكر ما يستفاد من
مكلام الشيخ خليل الا ان الشيخ خليل اوعز ولو اشترط
في العقد وثيقه بحق كولي عن تجوز ومكاتب وما ذوات
وابق وكتابة واستوفي منها او رقبته ان يجزى وخدعة مدبر
وان رق جوعته افلس او مات قبل الاستيفاء وكذلك
ان رق جميعه لارقبته فلا ترهن وهل ينتقل الرهن الي
حرفه قولان وما لم يبد صلاحيه وانتظر لبيع وحاص
سرمته يريد عز ما الراهن في الموت والفلس فاذا صلحت
بيعت فان وفي الثمن دينه رد ما اخذ من الغرام عند

المحاصرة والا قدر محاصبا بقي لا كاحد الوصيين لا يجوز
رهنه دون الاخر وحله مبيعة الاعلى راي من ترك
طارته بالديار كالبني وهب وكجني على المهور وكجروان
لذي الا ان يتخلل وان تحم العصب اهداقه الحاكم وجاز
للمرته في الرهن استراطا المنفعة لنفسه بشرط ان
تكون في غير الاشجار ككفي الدار واعتمار الارضين والارتفاع
بالبيع وما استند ذلك من المنافع المقصودة الا ان
يكون استراطا في الاشجار فكل منفعة تكون ذلك من بيع
ما لم يخلع وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم الا اذا كان
استراطا لعام عينا فقد تخلف الشرط الاول وهو بيع
ما لم يخلع والبدول للمصلاح من ثمرها قبل استراطا المنفعة
قد بقينا فقد تخلف الشرط الثاني وهو بيع الثمرة قبل
بدو صلاحها ويمتنع على المرتهن استراطا منفعة الرهن
في العين المرهونة الذي الذي له بها مصاحبا للتوسق
من سلف لانه حينئذ سلف جرتفعا ويمتنع استراطا
في الرهن ذي المنفعة التي وقت اقتضاها منه حتي افيها
امد الاقتضا غير معلوم وهي البياض والحيوان است
الذي لا ينقص باستعماله ووقت اقتضاها ظاهر كالسكنى
فكانه منفعة استيفاء معلوم واما الخفي الذي ينقص
بكثرة الاستعمال كالنوب والدا ب فاستراطا المنفعة فيه
الترعز او يودي الي نقص الذات وهو غير منضبط
وليس كذلك في الاملاك لان جهة استعمالها ظاهر ووقت
اقتضاها الذي يراد بها غير خاف وهو قول ما لد في المقرب

قلت له هل يجوز للرهن ان يشترط شيئا من منفعة
الرهن فقال ان كان من بيع فذاك جائز وان كان من قرض
فلا يجوز لانه سلف منفعة الا ان كان مالا قال اذا باعه
بيعا وارهن رهنا واشترط منفعة الرهن الى اجل فلا يري
به باسا في الدور والارضين والكر في الثياب والحيوان
المتيطي ومن ارهن شجرة واشترط ثمراها في ذلك العام
فان كان الرهن عن سلف لم يجز وان كان عن بيع والتمتع
قد طابت فذلك جائز ولو كانت سنين فاكتر لم تجز وما سمي
عليه الخ حليل عام في الدور والارضين والثياب
والحيوان وهو ما ذهب اليه ابن القاسم قال وجاز شرط منفعة
ان عينت ببيع لا قرض وفي ضمانه اذا تلف تردد ولانه لما
اشترط منفعة كالعين المستأجرة ضمانه من الرهن
وقاله ابن القاسم واشتبه واصبح وهو مروي عن مالك
وعنه في المدونة انما ذلك في الدور والارضين ومنعه
في الحيوان والثياب وهو ما ذهب اليه الناظر وقد بقي عليه
اشترط تقييد المنفعة في البيع لا القرض لما تقدم من
قول الشيخ خليل والقول ان الحاجب اذا اشترط المرتهن
منفعة ببيع جاز في البيع دون القرض لانه اجارة لكنه
تركه لاستغنائه عن اشترط المنفعة اذا كان للدين
من سلف مطلقا تنبيه لا يشترط في الرهن او يكون
في دين سابق او بيع او مصاحب بل بيع قبل القرض او البيع
قال في المدونة واذا دفعت الى رجل رهنا بكل ما اقترض
فلان جاز ذلك ويكون رهنا بما رايته من قليل او كثير ما لم يجاز

قبة الرهن او جعل له عملا متعلقا بالذمة لا في معنى او منفعة
كما اذا اشترى ثوبا معين او كثرى دابة معينة واخذ به
رهنا لا يجوز ولا يلزم والرهن في المعارضمان القبة لانه
يستوفي من الذات المعارة ويجوز بيع المرتهن لرهن
محدود الاجل حتى الموصوف لدلالة الصفة من غير اذن الراهن
له في ذلك جري العمل اي جري العمل بجواز بيع
الرهن المحدود الى اجل من غير اذن راهنه بشرطين
احدهما ان يجعل الراهن ذلك للمرتهن قبل حلول الدين
لان جعله له بعد حلوله يورث باضطرازه واليه الاشارة
بقوله في جعله ذاك له الاشارة للاذن في البيع ولم يجز
ذيقه بان يكون الاذن قبل حلول الدين فانها ما اشار اليه
بقوله ولا يكون بعقد الاصل الذي الرهن توسعة عليه
قرن وهذا التوكيل على بيع الرهن عند عقده ومعني جعله
له توكيله على بيعه المتيطي وان اشترط المرتهن على الراهن
ان له بيع الرهن عند الاجل من غير مواسم صاحبه او العدة
ان كان علي يدي عدل جاز ان كان الرهن بعد عقد البيع
لان كل ذلك معروف من الراهن في الاذن في بيعه قال
بعض الشيوخ يريد ابن رشد وذلك جائز بالاتفاق واختلف
اذا كان ذلك شرط في اصل العقد قال مالك لا يباع الا باس
السلطان كان علي يدي المرتهن او علي يدي عدل فان بيع
بعد البيع ولم يرد ولم يبر في بين عظيم النفع ولا حق ان رشد
ولو طاع الراهن للمرتهن بعد البيع وحلول الاجل كان رهنه
رهنا وكالة علي ببعده عند حلول الاجل دون مواسم السلطان

جاز اتفاقا لانه معروف منه تنبيه بجور الداهن ان يجعل
 للمرهن ان يبيع الرهن وليس له ان يبيع وكالته ولا ان
 يعزله عن بيعه الاكبر وهذا اقيس المقرري في كليات
 الفقهاء كل وكالة تعلق فيها حق للغير فليس للموكل
 عزل الوكيل منها وكذلك في اقتضا طعام السلم وقضا الدين
 ابن الخاضب ولا يستقل المرهّن بالبيع الا باذن
 بعد الاجل ولا يضر اتحاد القايض والمقبض فان اذن قبله
 فباع ردنا لم يفت وقيل يصح وقيل في النافذة وقيل
 ان عسر الوصول الى الحاكم ويستقل الامين فيه اذا اذن
 له قبل الاجل وبعد فان امتنع الداهن باع الحاكم عليه
 ومضى البيع خليل ومضى بيعه قبل قبضه ان قرط مرته
 في حوزة لتراخيه والا يقرط فتاويلا ان احدهما ان الرهن
 لا يبطل ويرد البيع فان فات بان لم يعرط كان الثمن رهنا
 وقيل يصح وان لم يعرط وهو قول لا تأويل وبعد الحوزة فله
 رده ان يبيع باقل او كان دينه عرضا وان اختار فجل وبقي
 رهنا ان دبر ومضى عتق الداهن الموصى وكتابته وعجل
 الدين والمعسر يبقى فاذا تعذر بيع بعضه ببيع كله وللراهن
 يفعل به ما يشاء ومنع العبد من وطئ امته المهرهون هو مهرها
 وحد مرتهن وطئ الاباذن ونقوم بلا ولد لانه عز لاهق به
 وللارمني بيعه باذن في عقده اي حين عقل الرهن ان لم يعقل
 ان لم اذن يريد ان لم يكن الاذن تعليقا فان تعليقا فلا
 يد من اذن الامام فان باع بغير امره نقد وقاله في المدونة
 كالمرهّن بعد يريد كما ان للمرهّن اذا اذن له بعد العقد

وقبل الاجل في بيعه بعد الاجل والامني فيها اي الامني
 والمرهّن وجاز رهن العبد ذهبا كان او ورقا وعمره
 حيث يطبع عليه اي يختم عليه بختم يمنع المرهّن من التصرف
 فيه ورد مثله او عند امين بوضع اي وجاز رهنه بغير
 شرط للطبع عليه ان وضع عند امين لا تنفع التهمة حينئذ
 ابن القاسم ولا يرهن الدراهم والدنانير والفلوس وما لا
 يعرف بعينه من طعام وادام وماكول وما يوزن الا ان يطبع
 على ذلك لمنع المرهّن النفع به ورد مثله ولم يذكر الناظم
 ذلك الا في العينة خاصة لما في المجموعه من قول اشهب وما
 كان بيد امين من ذلك يرد من العنانير والدراهم وما
 يطبع عليه لم يقل وما اريد ذلك من يد الطبع حيث يكون
 بيد المرهّن في الطعام والادام وما لا يعرف بعينه وان
 كانت تجزئ تجزئ العينة لانه لا يخاف في غير العينة كما في تخاف
 في العينة فالحفا فيه اخفى وامكن ولا يكاد يخفي في الطعام
 وانما هو موضع تهمة وما قرئ منها ابين فيما يبغي ولو نقد
 في التهمة الى غير ذلك لا قسها في الحلبي لانه قد يلبس وقيل
 العبد لانه قد يستخدم لكن يصرف ذلك الى اماناتهم ابن الخاضب
 وما لا يعرف بعينه ان لم يطبع عليه او يكون عند امين امتنع
 مطلقا وقال اشهب اذا كان نقد لتقوم التهمة البيع خليل
 والمثلي ولو عيننا بيد اي المرهّن لا الامين ان طبع عليه قال
 اشهب فانه لم يطبع على الدنانير والدراهم والفلوس لم يفد
 الرهن ولا البيع ويستقبل طبعها ان عثر على ذلك والرهن
 للمشاى اي الخز والمشاى مع من رهنا اي الداهن بان رهنا

جزا ساعا في ملكه حوز ذلك الجز الذي به تمام الرهن
 قبض جميعه اي قبض جميع ما امته ذلك الجز له اي لعهرته
 الحائز فعينا اي وصي وحوز ان كان مشاعا مع غيره
 رهن بان يكون بقية الاجز الغير الرهن يكتفبه اي
 يكفي المرتهن في حوز له ان يحل المرتهن فيه اي في حوز الحجز
 المشاع لتحول من رهن وهو ان يجوز المرتهن حصته الرهن
 بالكل وحوزه مع من له فيه شرك قال سحنون قلت
 لابن القاسم اريد لو ارتهنت من رجل سدس دار ونصف
 ثوب او نصف سيف يجوز هذا قال نعم وهو قول
 مالك وقبض ذلك ان يجوز دون صاحبه او يليه مع من
 له فيه شرك ابن غوفه وفي حوز المشاع مما باقية للرهن
 طرق النقص والباجي وعياض لم يقل عن عياض انه قال
 ومذهب الكتاب والمشهور المذهب ان حوزها انما هو حوز
 جميعه ابن الحاجب ابن الناطر المشاع والباقي لغير الرهن
 ان كان عقارا وفي الحاق غيره به لا بما بقية للرهن قولان
 لابن القاسم واسهب وعلي المشهور لا يستأذن الشريك وله
 ان يقيم او يبيع ويسلم وعلي الاخر في جواز بيعه فيتناحر
 التسليم قولان وان كان الباقي للرهن فقبض الجميع وقيل
 الا في العقار كالاجنبي وعلي المشهور لا يمكن من قبض
 استيجار جز وغيره ويقسم او يقبضه المرتهن ولو كان الشريك
 امينا ورهن حصته للمرتهن لم يجعل الرهن امينا بطل حوز
 الحصتين الشيخ خليل وهو رهن مشاع وصير جميعه ان بقي فيه
 للرهن ان بقي فيه للرهن شي والا بان بقي لغير الرهن وهو

الشريك الاجنبي فلا يجاز جميعه ولا يستأذن الرهن شريكه
 وله ان يقيم ويبيع حصته ويسلم لمن باعه وله استيجار جز
 جميعه ويقبضه المرتهن له ولو امينا شريكا فزهن حصته
 للمرتهن وامنا الرهن الاول بطل حوزها والرهن محبوس
 عند المرتهن بياقي القدر المرهون فيه وهو ما وقع
 فيه الارتبان اذا ادعى الرهن للمرتهن بعض حقه ولا يرد
 المرتهن من الرهن ان كان مما يتبعه ما يقابل وقد روي
 ان وقع من الدين او سقط بكهنة فالرهن تجلته محبوس
 بباقي الحق الا ان يقع منه الخلاص الا ان يشاء المرتهن كما لو
 سقط حقه من الرهن بجملة الشيخ خليل واذا قضى بعض
 الحق او سقط جميع الرهن فيها بقي كما يستحق بقية فباقيه
 في جميع الدين وسرط مفعول منع الا في ملك الرهن
 للمرتهن حيث لا يقع له من رهنه القفاة من حقه
 اي توفية حقه عند الاجل اي وان لم يكن يوفيه عند الاجل
 فاسترط المرتهن ان يكون الرهن ملكا له في نظيره حقه النهر
 عن ذلك الوارد منع اي منع النهر شرط ما لك المرتهن للرهن حيث
 لا يقع له القفاة توفية من الرهن وذلك هو علق الرهن
 بالعين المهدلة والقاف الذي ورد الهني عنه حديث الموطا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن قال
 مالك تفسير ذلك والله اعلم ان يرهن الرجل الرهن عند الرجل
 في الشيء وفي الرهن فضل عارهن به فيقول الرهن للمرتهن
 ان حيثك بحقك الى اجل بيميه له والا فالرهن بما فيه وهذا
 لا يصح ولا يحل وان جأ صاحبه بالذي رهن به بعد الاجل فهو له

واري هذا الشرط بنفسه انني فان اشترط ذلك في عقد
 البيع والسلف فبصر السلف حالا ولكن ان يحبس الرهن
 حتى تاخذ حقه وانت احق به من الغرماء قال ابن يونس
 وان كان الامر كذلك فسد البيع والسلف لانه لا يدرى ما يصح
 له في ثمن سلعة الثمن او الرهن وكذا لا يدرى في العلف
 ما يصح له السلف او الرهن فان عثر على ذلك قبل الاجل
 او بعد فيه البيع ان لم يفت السلعة بحالة سوق فاعلى
 فتكون فيها الغتة حالة وبصر السلف حالا ويكون المرئى
 اولي بالرهن من الغرماء حتى ياخذ حقه لان عليه وقع
 البيع ولو كان هذا الرهن بعد اذ صح البيع والسلف
 لم يفتح الا الرهن وحده وبأخذه ربه ويبقى البيع والسلف
 بلا رهن الى اجله ولا يكون المرئى احق بهذا الرهن في
 فلس ولا موت قال ابن يونس وانما ان حل الاجل
 ولم يدفع اليه ثمنه او سلفه فانه يصير حينئذ كانه باع
 الرهن ببيع فاسد انفسه ما لم يفت ويكون احق به من
 الغرماء ويستوي حينئذ هذه والتي فيها الرهن في عقد
 البيع قال مالك فيها فان حل الاجل والرهن بيدك
 او بيد امي فقبضته لان ذلك شرطك لم يتم لك ملك الرهن
 بما شرطت فيه ولكن ترده الي ربه ما لم تفت وتأخذ بيدك
 ولك ان تحبسه حتى تأخذ دينك يدي او قيمة سلعتك التي
 بعته او لا وان فانت قال وانت احق به من الغرماء حتى تأخذ
 حقه فان فات الرهن بيدك بما يفوق به البيع الفاسد
 من حوالة سوق فاعلى في الحيوان والسلعة وانما

الدور والارضون فلا يفيتها حوالة الاسواق ولا طول الزمان
 وانما يفيتها الفرس والبنا والهدم سواء دمتا انت او اهلك
 يا من الله تعالى وقد لك موت فحينئذ لا يرد الرهن
 ويملكك قيمته يوم حل الاجل لانه بيع فاسد وقع بوجه
 قص في ذكر اختلاف في دعوى المراهنة
 والقول قول المراهن في حالة اختلاف راهن ومراهن
 في عين رهن كان عند المراهن في حق رهن اي حق سني
 الحقوق القول قول راهن اذا اتخالف في قدر الدين
 وانما يقبل قول الراهن ان صدقا مقالداي
 الراهن شاهد حال كالمقال الذي سيدكرها بعد
 مطلقا في العين والصفة وشاهد الحال هو العرف والعادة
 التجارية بين الناس بان المراهن لا ياخذ في دينه الا ما
 يكون به وفا كان يكون الحق المراهون فيه وقدر ما يه
 على ما ادعاه المراهن وقيمة الرهن عشر ذنانير وهو المبلغ
 الذي ادعى الراهن ان الرهن عليه وقيمة الرهن التي
 هي عشرة ذنانير لعشر وهي التي ادعى الراهن ان
 الرهن عليها مسددة اي مبنية وشاهدة لصحة دعواه
 لما سبق من العادة التجارية وعني الناظم بالطلاق ان القول
 قوله اذا اتفقا على قدر الدين واختلغا في صفة الرهن
 وكذلك حكم اختلافا في كونه رهن او عارية او ودعة
 ابن عرفة ولو ادعى جاني لارتكابه وره ايداعه
 فالمدعي تصديقه للحمي ان شهد عرفا لحايزه صدق
 كالمقال في الخاتم وحق المدونة اذا كان بيد المراهن عبدان

فأدعى انهما رهن وقال الراهن رهنك بالالف اصدني
 واودعتك الاخر فالقول قول الراهن لان من ادعى في سلعته
 او عهده ان ذلك رهن وقال ربه بل عارية او ودعة صدق
 ربه مع يمينه ابن الحاجب وان اختلفا في الرهنية فالقول
 قول الراهن والرهن كالمشاهد في قدر الدين الي مبلغ قيمته
 ما لم يفت في ضمان الراهن فيحلف المرتهن وياخذ ان لم يفتك
 بما حلف عليه فان زاد حلف الراهن ما لم ينقص عن ما نقص
 حلفا واخذ ان لم يفتك بقيمته وقيل بما حلف عليه وفي
 زيادة ما بيد امين قولان فان تلقى المضمون واختلفا في
 القبة تواضعاه ثم قول فان اختلفا فالقول قول المرتهن
 والمعتبر في القيمة عند ابن القاسم يوم الحكم ان كان باقيا
 ويوم قبضه ان كان نالفا اليه خليل والقول لم دعي ثمن
 الرهنية وهو كالمشاهد في قدر الدين لا العكس يرد قايما
 او هالكا في ضمان المرتهن ابن عبيد السلام والا قرب انه
 لا فرق بين الصورتين وهو ان كلا شاهد علي الاخر ولو
 بيد امين علي الاصح ما لم يفت في ضمان الراهن وحلف مرتهن
 اذا شهد له الرهن بما ادعاه ان لم يفتك الراهن من يده
 فان نكل المرتهن حلف الراهن ولزمه ما اقر به فقط فان
 نقص بما شهد به الرهن حلفا واخذ المرتهن ان لم يفتك
 بقيمته وان اختلفا في قيمة نالفا تواضعاه ثم قوم فان
 اختلفا في الصفة فالقول للمرتهن وان تجاهله فالرهن بما فيه
 واعتبر في قيمته يوم الحكم ان بقي وهل يوم التلف او القبض
 او الرهن ان تلف اقول وان اختلفا في معبره فقال

الراهن عن دين الرهن ان كان حالا وقال المرتهن عن عي
 وكان حالا وزع علي الدين بعد حلفها كالحالة والقول
 مبتدأ حيث يدعي من ارضى اي المرتهن حلول وقت دين
 الرهن ويدعي الراهن عدم حلوله وقوله من رهن في
 دعواه عدم الحلول والقول قول المرتهن في كتب خلق
 ويدعي حده الراهن عكس ادعي فالقول قول المرتهن
 لانه عتارم الا اذا اخرج من القول قوله عما يشود في ذم
 وذا في الحكمين السابقين فان الحكم ينكس واليه اشهر
 بقوله فالعكس لا يستنبه من المرتهن في الاول ومن الراهن
 في الثانية ففي المقدمة سابق قلته فان اختلف الراهن والمرتهن
 في حلول اصل الحق فقال المرتهن فدخل والقول قول
 الراهن لان المرتهن قد اقر بان الحق الي اجل الا ان يدعي
 الراهن من الاصل ما لا يشبه فلا يصدق وكذا اذا اقر
 بنوب خلق وقال الراهن كان جديدا فالقول قول المرتهن
 بيمينه اذا اتى بما يشبه هذا ما ان
 ذكر الضمان وذكر ما يتعلق بهما من ادليله فقوله عليه
 الصلاة والسلام الرقيم عايدم وقوله صلى الله عليه وسلم
 لقبصة لا تحل الصدقة الا لثلاثة رجل تحمل بحالة فخلت
 له المسألة حتى يوديها الحديث اخرج به مسلم فتعني جواز الحالة
 ولزومها وانما كالدائن فيجوز له اخذ الصدقة لقضائها
 واما رسمه فهو سفل ذمة اخرج بالحق واركانه الصائغ
 والمضمون له والمضمون فيه والصفة الموجبة للضمان
 وسمى الصائغ بالحميل ذكر الناظم الزكن الاول بالفاظ مترددة

والضامن مستفاد من تبين الصيغة في الضمان المعتبر
لروما في قال صحت فهو ضامن او تجمل فهو حميل كذا
يسمي الضامن بالرعييم و يسمى بالكفيل ابن عوف
الصيغة تدل على الحقيقة عرفها من قال انا حميل بطلا
او زعيم او كفيل او ضامن او قبيل وهو لك عندي او علي اولي
او قبلي في حالة لازمة ان اراد الوجه لزمه عياض ومثلا
قبيل واذن وعريم وصفي وكوين وهو اي الضمان من
الموقوف فالمنع يقتضي اي اقتضي كونه من قبيل المعروف
المنع من اخذ اي من اخذ الضمان احدا على فعله به
اي بسببه او عوضا عنه ابن يونس وقال ما ذكر في كتاب
محمد الا في الحالة يجعل قال ابن القاسم وان برل وكان يعلم
صاحب الحق سقطت الحالة ورد الجعل وان لم يكن بعلمه فالحالة
لازمة المحمي ويرد الجعل على كل حال لانه ان كان الجعل
عندك موصرا كان من اكل المال بالباطل وان كان معسرا
فخوم الحميل كان ربا سلفا بزيادة فعضا وعنه سلفا والزيادة
الجعل المتقدم فان كان الجعل من البائع جعل للرجل دينارا
ليجمل له بما يبيع به سلعة من فلان كانت الحالة ساقطة لانها
حالة بموضع واذا لم يبيع للجمل العوض لم تدرمه الحالة والبيع
مصحح وان كان الجعل من المشتري قال له تجمل عني بما اشترى
به هذه السلعة ولك دينارا والبائع غير عالم بما فعله كاي
البيع جائزا والحالة لازمة لانه عن هتي اخرج سلعته ويختلف
اذا علم البائع فقال ابن القاسم في كتاب محمد واذا كان يعلم
صاحب الحالة سقطت الحالة ويكون بالخيار في سلعته بين

ان يجز البيع بغير حميل او يرد لها وقال محمد الحالة لازمة
وان علم اذا لم يكن لصاحب الحق في ذلك سبب ابن الحاجب ولا
يجوز فمان يجعل فلذلك امتنع ان يضمن احدها ليضمنه الاضامنا
اذا اشترى سلعة بينهما على السواجاز للعمل الشئ حليل وبطلت
ان بطل محمل به كلا اذا اظهر فساد البيع وكفوع او فسد كيجمل
من غير ربه لمدينه وهو المتحمل عنه وان ضمان مضمونه الا ان
اشترى شي بينهما بردي بالسوية او ببيعة كلا اذا باع سلعة
وكل واحد منها ضامن للاخر في ذلك كقرضها على الاصح تبين
قال ابن الزناظر اذا سبق عقد لازم للكفيل على عقد الكفالة
فباعتراض حق السابق مع طلب المحمل له بالحالة فتقتضي المدة
اعمال العقد السابق في تكفل بوجه رجل فغاب الرجل فاخذ
به الكفيل فاقام حريية على الكفيل انه استاجر قبل
ذلك ان يبني له بيتا او يسافر معه الى مكة فالاجارة اولي
ولا يحبس في الدين لان الكفالة بالدين معروفة تطوع
به ولو استوجرت امة لرضاع قبل الكفالة لم تحبس
في الكفالة ارضاء والرضاع اولي فاذا انقضت مدة الرضاع
طولبت بالحالة والحكم ذا اي المنع اي يفقد الضمان
حيث استراط من ضمن اي اذا اشترط الضامن حضا من
الدين المضمون فيه عمن قد ضمن بالبناء للمفعل اي
عن الغير المضمون فان ذلك غير جائز عند مالك في رواية
العتبية وقال الشيب فيمن له على رجل عشرة دنانير الى
اجل فقال له قبل الاجل هل لك ان احط عندك دينارين
وتعطيني بالثمانية رهنا او حيلة فلا بأس به وقال

ابن القاسم لا يجوز التخييل واختلاف عن مالك فيمن كان له دين
 حال فاحرق به الي اهل علي ان دينه حال فقال له رجل ضاع بعض
 دينك عليه وانا اتحمل لك بما بقي اضرا لا باس به لانه قد كان له
 ان ياخذ بجمعة جالافا جميع اياه سلفا منه بحيل واختلفت
 روايته اسند عنه بالجواز والكراهة وقال مالك في
 العتبية لا يصح ذلك وهو بمنزلة من قال اعطني عشرة دراهم
 من دينك وانا اتحمل لك التخييل والاول ابي بن وقدة جميع ابن
 الناطق ما استجاب له التخييل فكيف قال في الرواية من
 كان له دين حال يريد وكان الغريم موسرا به وهو حينئذ
 سلف بحيل لا يخطر بباله اما اذا كان معسرا يورث في مثل
 امتنع ان لم يكن هناك اسقاط لانه سلف جوفعا وعلي
 ذلك قول ابن المحاسب ولو شرط الاجل في الحال والغريم
 معسر يورث في مثله منعه ابن القاسم واجاز ان يهدى
 وان كان موسرا بالبعض بان كان معه مائة مثلا وعليه مائتا
 مائة موسرها ومائة معسرها اجاز ضمان احدهما دون الجميع
 لانه انتفع بالضمان في المائة المعسرها لانه متبرع بالضمان
 اما اذا كان معسرا بالكل فلا يعده تاحي سلفا لانه راضع
 فتسوي واجب بنص الكتاب ان يخلل والموصل حالا ان
 كان مما يعمل وعكسه ان يسوغ غريمه او لم يورث في الاجل واذا
 وقع الضمان باسئرا ان بين المتضامين في الصفة الواقعة فيها
 التضامن اما في بيع او قرض وهو معني ما تقدم من قول
 ابن المحاسب او اشترى بدينها سلعة على السوا جاز للعمل
 واستوى ايضا بينها في العدد ومعني ذلك ان يستوي

المتضامين

المتضامين فله يتمزق احداهما عن الاخر صفة ولا عدد اذ ان
 فرض في الصورة المتقدمه فضا من حقوقه ان ورد على سا
 شرط فانه حينئذ مستثنى من اصل مجموع وهو الضمان بحيل
 ابن عمر فاستواهما في البيع ونحوه يوجب شبهة مجموعها بخلاف
 واحد واختلافهما في احدهما يوجب تعددها مقتضى الضمان
 بالحيل التي حليل وان تعدد وجهه اربع كل حصته الا ان يشترط
 حاله بعضهم عن بعض كترتهم يريد في الضمان ورجع المودي
 القاسم ولا يغير المودي عن نفسه بكل ما علي الملقى الذي
 لقته من سواها فيها بقي على بقيتهم فان استوي ستة ستمائة
 بالحالة فلقى احدهم اخذ منه الجميع ثم ان لقي احدهم اخذ
 بمائة التي عليه بطريق الاصله ثم بما تيسر وهو ما لزمه
 بالضمان عن الاربعة الباقية فان لقي احدهما ثانيا لثا اخذ
 بجميع لانها التي بقيت عليه بطريق الاصله وينصف
 ما بقى على الباقي وهو خمسة وسبعون فان لقي الثالث
 رابعا اخذ بجميع خمسة وعشرين ما بقي عليه ومثلها فله ان لقي
 الرابع خامسا اخذ باثني عشر ونصف والخامس سادسا
 اخذ بستة وربع ثم تراجعوا دفع شيئا عن نفسه لا جمع
 به بشرط ان يكونوا اجملا على ما كل اذا استروا سلعة بينهم
 فان كان الدين على غيرهم فدفع احدهم جميعه ثم لقي الاخر
 هل يقاسم بالستوي في الغرم او بما يقاسمه بعد اسقاط ما
 يخصه كالأول وعليه الأكثر تاويلان على المدونة وصح الضمان
 من اهل التبرعات يريد انه يشترط في صحة الضمان ان يكون
 من ماله المقر في ماله تبرعا فان منع من التبرع

في ماله فانه يصح ان يرضى في ثلث ماله واسار الي ذلك
 بقوله وثلث مجرور معطوف على اهل من يمنع اي
 ومع الضمان من ثلث من يمنع كالزوجات لحق الزوج في
 ذلك والمريض لحق الورثة ابن عرفة الجليل الباجي من لا حجر
 عليه في كفاية ذات الزوج في ثلثها وان تكفلت في زوجها
 فقها قال ما لك عطيتها الزوج كل مالها جائز وكذلك
 كفالها عنه يريد بآذنه وفيها كفاية المريض في ثلثه
 ابن الناطح انما منعت الزوجة من الضمان لثلاث في ثلثها
 لحق الزوج والمريض لحق الورثة فاذا اجاز الزوج ضمان
 الزوجة التي لا حجر عليها له او لغيره جاز لانه تارك للحقة
 وكذلك الورثة بعد الموت مطلقا وقبله على تفصيل
 فيه ابن الحاجب الضامن سرطه اهلية التبرع فيض
 ضمان الزوج في الثلث واذا اراد السيد ضمان العبد
 والمدبر وام الولد اتبع به اذا عتق الشيخ خليل وصح من
 اهل التبرع مكاتب وما دون اذن سيدها وزوجه ورضي
 بثلث وهو اي الضمان بوجه او بالجار اي واقف بالوجه
 وبالمال الاول ضمان الوجه وهو علي وجهين الاول ان
 يبرأ من المال فلا يلزمه منه شي الا ان قرط ويبرأ باحضار
 المضمون ولو ميتا **الثاني** ان يقع محله وسياتي
 حكمه **الثاني** ضمان المال وهو علي وجهين الاول الاشارة
 اليه بقوله والاخذ منه اي ما الضامن مع حضور
 المضمون عنه وملايه وهو قول سالك المرجوع عنه وهو
 الذي جري به العمل في هذه الاوقات **الثاني** اسار اليه

بقوله

بقوله او علي الخيار في الاخذ من ايها شاو هو ضمان الحيا
 ففي النوادر من كتاب ابن المراز قال مالك ومن تحمل بوجه رجل
 او بعينه او بنفسه وهو سواء ان لم يات به والاغرم المالك
 حتي يشترط في حالته ليست من المال في شي فحمد او يقول لا ضمان
 الا الوجه فهدا الايض من الا الوجه فاب الغريم او حضرا ومات
 او فليس لا يكلف الا حضاره ابن الحاجب ويصح ضمان الوجه وان
 كان منكرا ويلزمه حضاره ويبرأ بتسليمه في مكان اشتراطه
 او ببرأته منه او بيمين والاغرم بعد خفيف تلوم وقبل
 لا يغرم فلو حكم بالاعزم ففي سقوط باحضاره قولان فلو
 مات المضمون لم يلزم بشي وعن ابن القاسم اذا مات بعد
 الاجل لزم وان كنت قلت غير هذا فاطرحوه فلو قال
 انا حليل بطلبه وشبهه طلبة بسفر مثله الشيخ خليل
 واذا شرط اخذ ايها شاو تقديمه وان مات لشرط ذلك
 الوجه عدم عزم المالك اورب الدين التصديق في الاحضار
 والا حسن ان يقال ان التصديق محمول كشرط اي كشرط ذي
 الوجه التصديق بشرط ربه بالدين عدم التصديق لمالك
 لما قال ابن عباس ليوافق لذلك نقل المتطعي وله
 طلب المستحق بتخليصه من الغريم عند اجله فيقول اما
 تطلب حقه واما ان تسقط عني الحالة شارحه وهو مقيد
 بما اذا كان المضمون مليا وصرح بالوجه وللزوج رده من زوجته
 ويرى بتسليمه له وان سبحن او بتسليمه نفسه ان ايسر
 به ان حل الحق وبغير مجلس الحكم ان لم يشترط وبغير بلية
 ان كان به حاكم ولو عديما والاغرم بعد خفيف تلوم ان قرط

حجة محمد الحليم ولا يسقط الصان باحضاره ان حكم علي
 الصان بالفرم لان اثبت عدمه او موثقه في غيبته ولو بغير
 بلده ورجع به وضع الصان بالطلب وان في قصاص كافا حيل
 لطلبه ان اشترط في المال يريد في ضمان الوجه فيتمحض
 الصان للطلب او قال لا ضمن الا وجهه وطلبه بما يقوي عليه
 وحلف ما قصر وعزم ان شرط او هربه وعوقب هكذا
 العتبه ولا اعتبار برضي من ضمانه اي لا يشترط رضاه ولا
 يفتقر الى اذنه في الصان اذ قد يودي دين من لا اذنه
 له المديان في اذنه عنه ان فتوح يشترط ان لا يكون لمودي
 الدين عن العزم قصد في اضراره باقتضائه منه مسئل
 ان يكون بينهما عداوة وما اشبه ذلك فقد قال في
 التهذيب ومن ادي عن رجل دينه بغير اسم او دفعه
 عنه مبرا لزوجته جاز ذلك ان فعله رفقا بالمطلوب
 واما ان اراد الضرر باعتماته وطلبه واراد سجنه لعداوة
 بينه وبينه منع من ذلك المتبطل واذا حمل رجل بغير
 تخضر المتحمل عنه لم يطلب المتحمل له بالحالة فان الحالة
 تلزم الحمل بوجه الحمل او بما لم يمتل ان نقول بحضرته
 انا الحمل لقلة بوجه فلان او بالفلان انتهى ومن
 تبرع بكفالة لزمته وكذا كس قال لرجل وهو يدعي
 عتاق ابنه ما يرضع باحى احلف ان حقت حق وانما
 ضمانا لذلك فان ذلك يلزمه ان حلف المدعي ولم ينفعه
 رجوعه ان رضي المدعي عليه بقوله ومن قال لقوم
 اسهدوا اني ضامن بما قضى لقلة علي فلان او قال

انا كليل لقلة ن باقضي له علي فلان وهما غايبان جميعا
 او احدهما او كانا حاضرين لزمه قال لان مالكا الزم المعروف
 من اوجهه علي نفسه ولو مات الصان كان ذلك في مال
 ابن الحاجب المضمون عنه لا يشترط رضاه اذ يجوز ان يودي
 بغير اذنه اما ما كان بغير اذنه مضار العداوة وشبهها
 فلا يكتفى منه ولو تنازعنا في انه دفعه بحسب القول قول
 الدافع الا بقرينة الشيخ خليل الصان سفل دمة اخوي بالحق
 بدني لازم او ايل لاكتابه لعدم الزوم بل كجعل للزوم
 في المال وداين فلان ولزم فيما ثبت وهل يقيد بما يعامل به
 تاويلان وله الرجوع قبل المعاملة بخلاف احلف وانا ضامن
 اي فليس له الرجوع ان امكن استيفاء من ضامنه وان حمل
 او سئل له الدين وبغير اذنه اي المضمون كاداه عن المدين
 رفقا لا عتقا فريما ادي كشرايه تاويلان واكتاوسيل
 الثاني لا يفسخ وتباع على المشتري فيقول الضرر لان
 ادمي علي غايب قضيت لهما انكرا وقال لم يدع علي منكرا لم
 تكابه لغد فانا ضامن ولم يان به ان لم يثبت حقه ببينة
 ورجع بما ادي ولو سقوا من جنس الدين لاس غير جنسه
 او هو من غير جنسه صلح ياتي حكمه ان ثبت الدفع ببينة
 او باقرار صاحبه الحق لانه لا يفتضي القاضي في مظنة الفر
 مرس ولا انه كالوكيل عنه فلا يصدق الا ببينة وجار صلحه
 عنه بما جاز للفرم علي الاصح ورجع بالاقبل منه او قيمته ولو
 ضمه في عروضة له عليه من سلم لم يجز له ان يصالح عنها قبل الا
 بادي صفة او قدر اليلاد يخله صلح وتقبل ولا بالترليل اذ

حط الضمان وازيدك بخود ان يدفع بعد الاجل دنانير ادني
 لان الغريم انما يدفع الادني وكذا العكس لانه انما يدفع
 ما عليه ويرجع بالاقل منه ادني من الدين او قيمته اذا صاح
 بمقوم من غرضه ولبسط الضمان عنه في ظهور فساد
 اصل الذي الضمان فيه باو كفساد الصفة الواقعة فيها
 الضمان الكمي اختلف فيمن ابتاع التسليعة على ان استجفت
 مكان فله ناكفيا بخلافها فقال مالك وابن القاسم الكفالة
 ساقطة لانه قد تحمل بما لا يقدر على الوفاء وقال عيسى
 هي لازمة ولو كان البيع فاسدا انما يرجع فيه الى المثل
 وتحمل الكفيل بالتمن اي يحمل اليه لان التحمل به وهو
 الخلاص غير لازم ومثل ذلك ضمان الدرر عن روجه خلت
 لزوجها فيما اصابت له ثم اثبت الضرر لم يلزمها
 ما خالعت به فلا رجوع للزوج على الضامن بغير لعدم
 لزوم الدين وهو اي الضمان بما عين من وجه او
 مال او طلب للعين دون عيسر وهو مال اي يقر في اليه
 حيث لم يعين بان وقع مطلقا قال ابن يونس واختلف
 فقهاء المتأخرين اذ قال انا حميل لك او زعيم او كفيل ولم يرد
 على هذا اهل يحمل على المال لما تقدم من حديث الزعيم غارم
 وان حمل الوجه اذا لم يات به عزم المال فالاصل في الحالة
 المال حتى يشترط الوجه واما ان اختلفا فقال الطالب
 شرط عليك الحالة بالمال وقال الكفيل بالوجه وقد احضر
 الغريم معه ما ينبغي ان يكون القول قول الحميل لان الطالب
 يدعي استيفال دمه فعليه البيان لانها من المعروف فلا يلزم منه

الا ما اقربه معطيه ابن عرفة وفي حمل لفظا المهم العاري
 عن بيان لفظ او قرينة على المال او النفس نقلا عما
 من شيوخنا ابن رشد الصحيح الاول للحديث ابا الحجاب
 وصيغة تكلمت وتكفلت وضمت واما زعيم وعندي وشبه ذلك
 فلو قال اردت الوجه فعولان اليك خليل وحمل على بطلت
 انا حميل وزعيم وادين وقبيل وعندي والي وشبهه على المال
 على الارح والاطهر ان اختلفا فالقول بمدعي الوجه كما تقدم
 عن ابن يونس وان ضمان الوجه بما يجمله من غير تعيين ولا
 تبين المال فالحكم في ذلك ان المال قد تجمله به اي تحمله
 الضامن يريد ان الضامن اذا ضمن وجهه من غير وصف
 لذكر المال فالحكم انه تحمل بالمال عند البحر عن احضار باي
 وجه كان مليا او عديا وهو مستفاد مما تقدم قال
 يحقون قال ابن القاسم قال مالك ومن تكفل بوجه رجل
 الى اهل قصي الاصل فان السلطان يتلوم له فان اتى له والا
 عزم المال فان عزمه ثم اتى به لم يرجع على الذي اخذ منه
 ولكن يتبع الذي تحمل به عنه قلت لابن القاسم فان
 اتى به عند الاجل لم يكن عليه شيء الحالة شي ان كان الذي عليه
 الحق عديا قال نعم وجايز الضامن ولازم له ان وقع ضمان
 ما اصله بان كان الحق ترتب موجبا فيجوز ضمانه بمجمله
 للموصى المعروف فيه كاداه وجايز ضمانه عا جلا بان ترتب تجللا
 او حمل اجله موجلا ان كان مليا لانه كما قال ابن القاسم بمنزلة
 من اسلف سلفا عن طريد اخذ به حيلة ويشترط في ضمان المول
 جملته ان يكون الدين عينا او عرضا من قرض لقول النبي خليل

والموجبل حالاً ان كان مما يجعل سارحه بان لا يكون عرضاً او جوا
من بيع لان فيه حظ الضمان وازيد كهيلا واما عكسه
وهو الحال موجبل ان اليسر عزمه اولم يوسر في الاجل لانه لا يعد
مسلطاً حينئذ فيكون الضمان بالموسر فيه او بالمعسر فيه لا
بالجميع لانه سلفه ما هو موسر فيه لا لتفاعه بالضمان فيما
هو معسر فيه ففي المقرب قال ابن القاسم وان اخذ منه هيلا
قبل محل الاجل ورهنا علي ان يعطيه حقه قبل محل الاجل
او عند محله فلا بأس بذلك لانه ائتمه فيه ومن اعطي لصاحب
الحق هيلا قبل محل الاجل الذي علي ان يوضع الي البعد
من الاجل لم يبيع ذلك وان كان قد حل اجل الدين فلا بأس
بذلك ويبيح تعقيد كلام الناظر في جواز ضمان العاجل بوجله
بما اذا كان الغريم ملئياً بجميع الدين فان تاهب شخص موقوف
لقدرته علي اخذ حقه او معسر ان يجده فتأخير مسبوي
فلا يعد سلفاً وامّا ان كان ملئياً بالبيع معسراً
بالبيع او معسراً او يوسر في اثنا الاجل كما صاحب الغلات
والنمارقان ذلك ممتنع كما تقدم من قول ابن الحاجب والشيخ
خليل وقطيب لو كان الموسر بالجميع عليه ديون لو حاص منها
الموخر علي هيلا لم يصل اليه الا بعض دينه ففي الصورتين
سلف جرت فعا ابن الناظر وهذا مبني علي ان تأخير المحيل
تأخير للغريم الا ان يحلف فهذا علي عدم حلفه او تكوله ولا ترد
هذه اليهين وضعف التخييل اليهين هاهنا وراي قبول قوله انه
لم ياخذ الغريم بذلك دون يمين واما علي المحيل عزم ما جعل المضمون
له ان مات مضمون عنه ولم يحل اجل الضمان فلا عزم علي الضمان

في ذلك

في ذلك ان ذهب المضمون له الي طلبه منه دون المضمون عنه
ففي المقرب وان مات الذي عليه الحق قبل محل الاجل كان
للذي عليه الحق ان ياخذ حقه من ماله فان لم يكن له مال لم
يكن له ان ياخذ الكفيل حتي يحل الاجل اي معرفة وفي كون موت
المحيل يوجب تعجيل الحق من تركته وتقتضيه وارثه عند
حلوله ووقفه لحلوله فان حل والغريم علي رد ثوابه والاخذ
الطالب روايتان لها ولا بأس وهب الشيخ خليل وعجل موت
الضامن ورجع وارثه بعد اجله او بموته لغريم ان تركه
فان لم يكن له مال قال في الجواهر لا يطالب الكفيل بشئ حتي
يحل الاجل وهو معني كلام الناظر وياخذ الضامن الغارم
من مضمونه اي ياخذ من ضمنه باذنه او بعرضه بغير شرط
ان لا يكون بينهما عداوة كما تقدم ثابت ما ادعاه عنه يمينه
او باقرار رب الدين المدفوع اليه من ديونه التي ضمنها
واداها ففي المقرب قال مالك ولو ان رجلاً ادي عن رجل
حقاً كان عليه لصيق لكان له ان يرجع بما اداه عنه ابن الناظر
قاهري ما اداه عنه باذنه من دين ثابت عليه وما يكتبه
الموقوف من اذن المضمون في الضمان ليل يديعي المضمون
عنه ان الضامن الذي ادي عنه الدين عدوله وانما ادي
معه ليس معاملته في تقاضيه والضامن العدل اذا
شهد لقيام بحق ادعاه اعطاه مضمون به وهو المشرود عليه
الضامن معول لا عطا حق عليه اي حق للقيام علي المشرود
عليه بحق ان يعطيه بذلك الحق المشرود به ضامناً اذا قارب
ان يتوجه الحكم بذلك الحق اما باضافة شاهدان لهذا

الاول واما بين القاييم مع شاهد وايا ما كان فيتم الحكم
 به ففي كتاب ابن يونس قال ابن القاسم وان سأل كفيلا
 بالحق حتى يقيم البينة لم يكن له ذلك الا ان يقيم شاهدا فله اخذ
 كفيلا والا فلا الا ان يدعي بينه يحضرها من السوق او من
 بعض القبائل فليوقف القاضي المطلوب عنده لمجي البينة
 الشيخ خليل ومن استعمل لدفع بينة اهل بالاحتمال والحساب
 وشبهه كان اراد اقامة ثان وان ادعي بينة بكال سوق
 وقعه القاضي عنده وضامن الوجه متعين علي من
 انكر ادعوي امره واراد المدعي ان يقيم بينة شاهدة له
 فيها ادعاه فيطلب من المدعي عليه ضامنا بوجهه شخصية
 ان لا يحضر عند اثباته بالبينة اي حيفة ان لا يحضر بخلاف
 ما ثبت دعواه من بعد تاجيل لهذا المدعي اي من بعد
 ان يوجب له في اثبات الدعوي باجتهاد الحاكم حسبما سبق
 في الاجال من كونها موكولة للاحتمال والعقضاء بحسب ما يتنصير
 الحال من قرب البينة وبعدتها وكثير المدعي به وقلته
 بعد ما استحق المدعي المذكور فيها يدعي من بعد الاجل وقربه
 وقيل للمدعي ان لم يلف المدعي عليه من ضمنه باحضاره
 بعد الاجل للخضم متعلق يقبل لازمة مقول القول
 ان احب ولا يسجنه بمجرد دعواه هذا مذهب ابن القاسم
 واسنيد ايضا من الوجه بجرور متعلق بقوله قضاه عليه
 اي علي المدعي عليه حتما لان ما وبقره وهو وجوب
 الكفيل بالخصومة القضاء وهو المشهور في الوثائق المجموع
 قال احمد ابن سعيد ومن ادعي قبل رجل ما لا وقد كانت بينهما
 معاملة

معاملة وزعم المدعي ان له بينه غايبة ويوجب المدعي في اقامتها
 علي قدر ما لا ضرر فيه علي المطلوب فان احق قبله حقا
 وان لا يستخلف المدعي عليه واطلق الشيخ خليل او اقامة
 بينة فيجمل بالوجه وفيها ايضا نفيه وقيل خلاف او المراد
 لان ما وان لم يغرق تاويله ويرى الجمل بالوجه يتعد
 باللام والبا وهو ضامن الاحضار فليس في ضمانه من
 المال متى احضر مضمونا ضمنه لخضم متعلق باحضاره وهو
 المضنون له مثبتا حال اي محبوسا النجس الجمالة بالوجه
 يستقط عن الجمل باحضاره وان كان محدثا وكذلك اذا كان
 حاضرا بالبلد سجوننا كان سجنه ذلك في حق او بعد يا عليه
 ولان ذلك كونه اذا تعدي عليه بالسجن وفي المقرب واذا ما
 الغريم يرى الجمل ايضا لانه انما جمل بنفسه فقد ذهبت
 نفسه وقد تقدم قول الشيخ خليل ويرى بتسليمه له ولو
 سجن او تسليمه نفسه ان اسرع به ان حل الحق وان يغيب
 مجلس الحكم ان لم يشترط وبغير بله ان كان به حاكم ولو
 عدما والا غرم بعد خفيف تلوم واحذر او يريد القضاة علي
 ما جرى به العمل عندهم السائل للارجاء اي التأخير كالسوم
 وما اشبهه عند الحكم عليه بالاداء لما وجب عليه لخصه فلا
 يعمل بسجنه ان جازي المال ايضا من اي يعنى فيه الي يوم
 وان لم يات السائل بالجمل بالمال سجن الشيخ خليل وان وعد
 بقضا وسال تأخير كالسوم اعطي حميلا بالمال والاسجن كالمعلوم
 الملاءمة اما في ذكر الوكالة وذكر
 ما يتعلق بالبحر توكيل لكن لسبوعه في جميع اورد الوكالة

من تصرف في ما له بان يكون بالغا
 رشدا احر عليه ففي سماع عي في توكيل بكر من خصام لها
 توكيله غير جائز لانه لا تلي هذا العبد ما لا رجل علي ان يشترط
 ويعتق فالبيع لازم فان استثنى ما له لم يحرم الثمن
 فاما والاخرمه ويعتق العبد ولا يفتع بنيه وفيها وولاؤه
 لبايعه قال الاصملي وماله العبد علي شرايته لا تجوز الا
 باذن السيد فعلي قياس قوله ان لم يعلم السيد ان
 اشتراه للعبد كان له دور ذلك وان علم فلا كلام له
 الناظر من العبد من التوكيل ما دام في ملكه سيد
 وبعد بيعه خرج عن ملكه وفيه توكيله وكذا عتقه
 صريحه واحدة لقوله في المدونة فيمن باع عبدا بعد
 ان تزوج بغير اذنه ولم يعلم به منفي لكاحه وليس
 لسيد فسخة الا ان يرجع للملكه بان يرد به مبتاعه بعيب
 فكاحه وبالجملة فهي عقد جائز في كل الحقوق وليس
 من العقود اللازمة فله عزله حضرا وغاب وله عزل نفسه
 حصن الموكل وغاب ما لم ينسب الخصام ويجوز توكيل
 من تصرف في ما له بان يكون بالغا رشدا احر عليه
 فيشترط في التوكيل من جواز التصرف ما يشترط في الموكل
 فلا يصح توكيل المجنون لانه ضياع قال ابن الحاجب التوكيل
 نيابة فيما لا يتعين فيه المباشرة في الحوالة والوكالة
 والجمالة والطلاق والخلع والصلى وفي العبادات
 المالية كالزكاة وفي الحج خلافا ولا يجوز في مثل بين وظاهر
 في الاقرار والازكار والمعتبر الصيغة او ما يقوم مقامها فان
 رضي

تراخي القبول فتقولان تحريجا علي قوله للمرأة اختار الشيخ خليل
 صحة الوكالة في قابل النيابة من عقد وفسخ وقبض حق وعقوبة
 وحوالة وبراءة وان جملة الثلاثة التوكيل والموكل ومن عليه
 الدين وجب وواحد في حضومة وان كرم خصه لان قاعد الموكل
 خصه كالثلاث الا لعذر وحلف في كسفر وليس له حيف في
 اي ذاقا عدا التوكيل خصه كالثلاث عزله ولاله اي للموكل عزله
 نفسه ولا الاقرار ان لم يعرض اليه او يجعل له وخصه وهو
 التوكيل عليه اضطراره اي الموكل اليه اي ان يجعل لتوكيله الاول
 قالوا ان قال اقرعني بالغ فاقرار لاني كمين ومعضية كظا
 ومنقول الصريحا المذهب التوكيل من السلم الذي لمافي
 ذلك من توليته ومضا فاته وحشية وقوعه في مخطو رايت
 لا يحسبها للمفرد وفيه لا توكيل الذي علي سلم او في بيع او شرا او عا
 وعدو علي عدوه وليس ان وكل الذي المسلم بالمضي لا تولية
 والمضا فاة قال ما لك ابن دينار كفي بالمرأ انما يكون امينا
 للمخوفة وان الذي يحق في طلبه فهو اخف من الاول لانه
 يتجنب المخطورات فليس العلة في منعه الا المضافة ومن علي
 قبض متعلق بقوله قد ما اي ومن وكل علي قبض ماله
 من الغرماء صبيبا قد ما قضضه اي ذلك الصبي المقدم
 براءة للغرماء المقدم علي قبضه منهم لانه قد رضى به نايبا
 عنه ففي نواز ابن الحاج ومن وكل علي قبض دين له منب
 قبل البلوغ فقبضه براءة للغرم لان صاحب الحق رضى به وانزله
 منزله وينبغي ان يقال ليس هذا التوكيل في الحقيقة لان
 صاحب الحق ان وصل اليه فقد برى الغريم والا فقد سلط

الموكل على ماله من اقله فكانه تولاه بنفسه وجاز للمطلوب
 كاجاز للطالب ان يوكله عنه مطلقا لعذر وغيره
 عنه حجة طالبه ومصحح منوف له من التوكيل قد نقلا
 وكان سمعون رضي الله عنه لا يقبل من المطلوب وكبلا الاسن
 امرأة لا يخرج منها او مريض او مريد سفر او من تبين عذرها
 او من كان في سجن الامير او على حطة لا يستطيع مفارقتها
 كالحاجة وعذرها وكان يقبل التوكيل من الطالب مطلقا
 قال المتطفي فان اراد الرسل التوكيل جاز له ذلك طالبا
 او مطلوبا هذا القول المشهور الذي جوي به العمل
 وجهي التوكيل واقع من الموكل بالاطلاق من غير
 تفيد بئى من الانشيا كانت وكيلي او وملكك وذلك
 الاطلاق الواقع هو التعويض باتفاق في كل شيء في ماله
 وبضع بناته وقال ابن رشد في رسم السلم من سماع وانما
 تكون الوكالة مفوضة في كل شيء اذا لم يسم فيها شيئا وكذلك
 الوصية اذا قال الرسل فلان وصي ولم يرد على ذلك كان وصيا
 له في كل شيء في ماله وبضع بناته ولهذا المعنى في الوكالة
 قالوا اذا حالت قصرت وليس يصح من قسمي التوكيل شي
 غير ما فيه نظر فافيه نظر هو المأضي فان ماله ليس فيه نظر
 لا يمضي على من فوض عنه نفسه لغرض لكونه لا يضر في اليد قصد
 المفوض بوجه الابتنص من الموكل في الهجوم معتبرا الموكل
 ابن بشير وابن شاس ان قال وملكك بما لي من قليل او كثير
 يحمل التوكيل بجميع الاشياء ويمضي فعله فيها ان كان نظرا ومثما
 ليس بنظر فهو معزول عنه عادة الا ان يقول افعل ما شئت

ولو كان

ولو كان غير نظر وما ذكره الناظم ويولد طريقا بن يسهل ومما تقدم
 خلاف ما شئ عليه ابن الحاجب وشهر الشيخ خليل وهو طريق
 ابن بشير وابن شاس ان قال الموكل فيه شرطه ان يكون مخلصا
 بالبيع او بالقرينة او بالعادة فلو قال وملكك لم يجرى حتى يقيد
 بالتعويض فلو قال بما لي من قليل او كثير يمضي في جميع الاشياء
 اذا كان قطبا الا ان يقول بنظرا في غير نظر فلو قال وملكك
 بكذا يقيد به ويتعد ابن عبد السلام قال الشيخ خليل ولا يست
 بتأيدل عرفا لا يحدد وملكك بل حقه يفوض فيه في النظر الا ان
 يقول وغير نظر في ماله الا الطلاق وانما يترك ويبيع دار
 سكنه او عتده وتعني بعض او قرينة وتخصص العام وتفيد
 المطلقا العرفي فلا يفرض الا على بيع وله طلب الثمن وقبضه
 او اشتراؤه فله قبضه المبيع ورد المقتضى ان لم يعينه موكله
 وذا اي المقتضى ان لا يقوم من يراه وكسبه لا عنه بمسألة
 بمنزل ما وكل فيه من وكالة التعويض او بعض مقتضاها
 اي بعض مقتضى التوكيل الاول كما اذا وكله تعويضا فوكل
 من يراه بما يراه في بيع او شراء او تزوج وعبر ذلك من ايراد ما
 سئله العموم في التعويض ومن علمي مني مقتضى وكسبه
 اي ومن وكل علي شيء مخصوص لم يفتد ام اي لا يسوغ له
 ان يقدم الا ان به الجعل حكم اي الا ان جعل له ذلك موكله
 بالنص والا فلا ابن الناظم قال ابن فتوح بعد عقده وكالة
 جاحته نص فيها علي ان للوكيل ان يوكل ما فوضه فان سقطت
 من هذه الوكالة انه جعل له توكيل من يراه توكيله بمثل التوكيل
 المذكور لم يكن له ان يوكل غيره فان جعل له التوكيل ولم يقل بمثل

التوكيل المذكور لم يكن للتوكيل الثاني ان يجامع على الموكل
 الاول حتى يجعل التوكيل الاول اقرارا والاثنا رمتل
 ما جعل في الاول اقرارا وعرفه ومن وكل على خصومة او وجه
 من الوجه لا يوكل غيره عليه في حياته ولا في مماته انما
 يجوز ذلك للموصي الا ان يشتر لا يحفظ خلاف في التوكيل
 على من مخصوص انه لا يجوز له توكيل غيره عليه واختلعت
 ان فعل في حياته ففي رسم المصنف من سماع يحيى
 انه من ابن صبيح المال من يدع ابنه وكله الا ان
 يكون لا يلي مثل ذلك بنفسه وعرفه ذلك موكله وان لم
 يعرف وقتها من ان كان غير مشهور انه لا يلي ذلك
 لان رضاه بالوكالة يدل على انه المتولي حتى يعلم
 المحلل انه لا يتولى البارز من علم الموكل حاله
 المشهور لانه لا يتولى بنفسه لم يكن متقدما بوكالة
 عن اتفاق ابن الناطم قلتم ظاهره
 وماله من ان يشهد عدم تقديمه بفعله وظاهر لفظه منع جواره
 ابتدا ونحو مما سبق ان للعادة تأثرا فالعادة خصصت
 الاطلاقي في التفويض بما ليس بنظر وطلاق روضة
 الموكل ويصح دهره والعادة تطلق التقيد في الصورة
 الثانية اذا كان الموكل مشهورا بانه لا يلي ما وكل عليه
 بنفسه مع علم الموكل بذلك ولا يكون متقدما بتوكيل غيره
 الشيخ خليل عاظنا على معول منع توكيله الا ان
 لا يليق له او يكثر فلا ينفذ الثاني بعزل الاول
 يريد لانه وكيل عن الاول وفي رضاه ان تعدي الوكيل

الموكل

الاول به اي بالتوكيل تاويلان وما هو من التوكيل
 في الخصومة لاثنين فاذا علمتهما من الممنوع عند العاقل
 لما يلحق الموكل عليه بذلك من الموعود التي لا تخفى قال المستطاب
 ولا يجوز لرجل ولا امرأة ان يوكل في الخصام الترمي رجل
 واحد ولا يجوز تقديم وكيلين الشيخ خليل وواحد في خصومة
 فالنقص في الاقرار والاقرار من صفة توكيل الاخصام
 لوكل الخاصة بالرد عن اي حقيق بالرد لان ذلك موجب
 للخصوم حق في طلبه فافتق ذلك رد القضاة له متى كم
 يكن التوكيل تاما به ومتى وقع التوكيل مسكوتا فيه
 في الاقرار فاقرار الوكيل على موكله فانه لا يلزمه قال
 المستطاب وقولنا في النص وعلى الاقرار عليه والاثنا رمتل
 ما لا بد منه ولا يتم التوكيل على الخاصة الا به فان لم يذكر
 فيه الاقرار والاثنا رمتل ان يصرح الى التوكيل من
 موكله على هذين اللفظين هذا هو المشهور وبه جري العمل
 وقد تقدم قول الشيخ خليل ولا الاقرار ان لم يقوض له
 والخصم اضطراره اليه وحينه لاقرار المنصوص عليه
 للوكيل في الاختصاص اتي بعزل من الخصام اي اتي بمجرد
 عن وقت الخاصة ومحلها بان وقع قبلها او بعد تفرقت
 عن الخصام فهو غير معمل اي غير باض على الموكل لانه
 لم يجعل له ذلك الا في مجلس الخاصة فهو معزول عنها
 في غيرها ومن كان على خصومة موكله توكيله اسم
 كان المقدر التي هي فعل الشرط اي ومن كان توكيله
 على خصومة فالتعويل بين تاريخ التوكيل والخصومة

معينه

بها لن يوهب له اي لا يقدح فيه تقديم المادح فهو
غير محل بالتوكيل فهي مسائل ابن حبيب يحتمل فيمن وكل
على خصومة فلم يتم التوكيل بذلك الا بعد سنين اما انسب
الخصومة قبل ذلك او لم يعرض لشي ثم قام فطلبه بتلك
الوكالة القديمة فقال يبعث القاضي الى الموكل يسأل اهو
عليه وكالة ام حلفه فان كان غايبا فالوكيل علي وكالة وان
يكن اي الوكيل قدم للمحاكمة عن الموكل وتم ما اراد مع
من خاصة من نهاية الخصام في تلك الدعوي وراى
الوكيل ان ينسب خاصة اخرى فله اي للوكيل ذلك
الا نسا اذا اطلق له من وكله التوكيل بان لم يقيد
توكيله على خصومة معينة ولم يجز عليه من تاريخ نهاية
الخصومة الاولى على توكيله فيها نصف عام ستة اشهر
من زمن التوكيل السابق للخصام متعلق بالتوكيل
اي من زمن توكيل الخصام السابق ففي المقصد المحمود
ان كانت الوكالة مبهمه فالوكيل ان يخاضع عنه في قضية
اخرى يجد ان انقضا الاوكل وليس ذلك له في قضية
معتبرة بمطالبة فلا توافي المبهمة اذا طال الزمان
خو الستة اشهر واما اذا اتصل الخصام فيها فله التكفل
عنه وان طال الامرانتي واذا خص القاضي بالخصومة
عنده تعين لها والا فلا نص على ذلك الموتقون وموت
من وكل يريد ان موت الموكل او موت وكيل عنه يبطل
ما كان من التوكيل الصادر من الموكل بعد العلم به والا
فتصرف قبل العلم على اللزوم اما موت الموكل فلا تنقأ

الحق

الحق للورثة بموته وما تصرف فيه الوكيل قبل العلم به
فلا يلزم للورثة وما تصرف بعد فغير لازم لان وكالة
قد انقضت واما موت الوكيل فليست الوكالة حقا فتور
فلهذا يبطل التوكيل في الصورتين وليس من وكله موكل
بوي ليس الموكل بصيغة المفعول عن موكل بصيغة الفاعل
بالنسبة الى الوكيل الثاني وبصيغة المفعول بالنسبة
الي الموكل الاول بموت من وكله وهو الموكل يقع الكاف
ينعزل لانه انما هو وكيل في الحقيقة عن موكل الوكيل
لما كان توكيل الوكيل له بما ذبه والغزل للوكيل والموكل
بصيغة المفعول فبني اي من الوكيل بحق اي يجب
بقا الموكل الاول لسبق طحق الوكيل لانتقال الحق
للورثة وحق وكيله لم يحض البرعية او بموت الاول
كالوكيل عنه بنفسه ابن الحارثي ولا ينزل الوكيل
الثاني بموت الاول وينعزل لان بموت الموكل وقيل
لا ينعزل الموقوف الا يغزل الورثة وفي انعزاله قبل بلوغ
الجنز المني في الموت والغيبة قولان الشيخ خليل وانعزل
بموت موكله ان علم والافقار ولا ان وفي عمر له بعزله ولم
يعلم خلاف وما لم يحضر مجلس القاضي من الاخصام
للجدال والمخاصمة وقاعد خصه للجدال معه فلا
مرات من النزال لانسبائه بالخصومة اي ليس له من
انزال عن المخاصمة بان يوكل عنه فيها الا بعد مرض مانع
عنها او كان الغزل لسبق مانع بان لم يقصد به الانعزال
لاساعة التوكيل ومثله في المنع من الغزل اذا عاق

ثلاثا وجواز العزل لعذر السفر والمر من موكل بصيغة
المفعول ذاك مفعول مقدم حضر الاشارة الى مجلس
الخصومة ثلاثا للجدال وقاعد الخصم فليس له ان يعزل
نفسه ولا للموكل ان يعزله الا لعذر كما تقدم قال المتطي
عزل الوكيل ما لم يناسب الخصومة فان كان الموكل
قد نازع خصمه وجالسه عند الحاكم سرارا ثلاثا فاكثر
لم يكن له عزله قال وفي المكان الذي لا يكون للموكل ان
يعزله عن الخصام لا يكون له هو ان يجعل عنه اذا قيل
الوكالة قال واذا حاصر الرجل عن نفسه وقاعد الخصم
ايضا ثلاث محاسن والتفقدات المقالات بينهما لم يكن له
بعد ذلك ان يوكل خصما يتكلم عنه اذا منعه صاحبه من
ذلك الا ان يرضى او يريد سفر او يعرف ذلك ولا يمنع
الخصم من السفر ولا من اراده منها ويكون له ان يوكل
عن ذاك قال محمد بن العطار يلزمه اليقين انه ما يستعمله
للوكل غيره فان نكل عن اليقين لم ينع له توكل غيره الا ان يرضى
خصمه قال ابن النخاس لا ينع عليه ورجح ابن الناطم قول
ابن العطار وبه الفتيا الشيخ خليل مبالغا في جواز التوكيل
قال وان كره خصمه لان قاعد خصمه كئلا لا لعذر وخلق
في كسفه وليس له حينئذ عزله ولا له عزل نفسه وقد
عمم الناطم فيمن قاعد من وكيل او موكل ونكر الانعزال
ليعم كل عزل عزله من وكيله او موكله او من نفسه وكذلك
العزل لخصمه عن خصمه يريد ان يوكل غيره ومن له موكل
بصيغة المفعول يريد وكيله وعزله عن وكالته حيث

يوع

يوع لخصمه وهو المدعي عليه مثلا ان سأل ان يوكله اي ان
يوكل ذلك الوكيل الموزول من خصمه المدعي مثلا ولا جهة له ان
يقول قد اطلع على خصومي وعلم محتي فلا يوكله علي فنعى
الا ستغنا من عزل وكيله فاراد خصمه توكله فابي الاول
ذلك لما اطلع عليه من عوراته ووجوب خصومه فانه
لا يقبل وله ان يوكله ان شاء وكل من علي ^{ممنوع} وكلا من
عزله تعرض لتوكيل علي قبض منه كان له اي للموكل
القبض للثمن من المشتري اذا ما عقلا ذكر التوكيل علي قبض
منه كان له ذلك الا ان يقض الموكل علي خلافه المتطي
فان لم يقبض الثمن ضمنه ان قات مبتاع ذك السبي اب
قتوح ومن وكل علي بيع سلعة ولم يوكل علي قبض الثمن
فان للموكل قبضه دون ذلك ابن عرفة ابن شاس
والوكيل بالشرا يملك قبض المبيع ويتبعه ابن الحاجب
والشيخ خليل ابن الحاجب وفي قوله مطلقا ظر وقبض
المذهب التفصيل حيث يجب عليه دفع الثمن يجب له قبض
المبيع وحين لا يجب انتهى والفرق بين وجوب قبض الوكيل
عن ما باعه وعدم صحة قبضه ولي الثيب نقد وليته دون
توكيل عليه انه في البيع هو مسلم المبيع لمبتاعه وليس الولي
كذلك في النكاح ونما ينع له حق قبل حاضر يوجب في الفيا
في الدعوى به عنه اي عن الغايب من غير استحقاق له
في ذلك ولا توكل عنه فيه اب عن ابن الخصوصية التي
اقتضتها بسببه الالبوع ولا سيما وقد سبق جرح عليه بوضوح
الشارع وينوب ابن عن اب اذ كونه له كالوكيل بل الاعتماد

ممنوع

عليه اعظم من الاعتماد على الوكيل فذلك من تركه احدى
للاخر منزلة الوكيل واذا لم يوجد منه النص على انه وكيل
وما سواهما من الاقارب لا يوجد فيه هذه الخصوصية
ولذلك ان احواله اثبات حق الغايب خيفة من اعمه عليه
بوت من يستدل به او عينته ولكنه لا ضرر عليه في
اثبات حقه ومنعوا من الخصومة وما اشبهها لعدم فوات
حكمه عليه قال محمد بن رشد اجاز في سماع اسناب في العتبية
للأبني ان يجامع عن ابيه الغايب في رابعه وحيوانه وجميع
ماله دون توكيل وكذا الاب فيما ادعى لابنه ووقوع
ذلك في كتاب الحيار وقال في الواضحة ان ذلك في الاب
ابن منه في الابن ولم يجز ذلك لمن سوى الاب والابن من
العشيرة والقرابة فاذا ثبت ذلك لابنه ولابيه ووضع
له على يد عدل فادعاه اهد بلا يمن ولا فرق في ذلك
بين الربع والحيوان ومنه كما لو كان حاضر افتوز فيه
واقام البينة عليه بخلاف ما يدعيه وهو بيد عيسى
ذلك لا يتم له استحقاقه الا بعد تحيينه انه ماباع ولا
وهب حاشي الاصول على اختلاف في ذلك فان خافا قهر
انه لا حقه في شيء من ذلك ردالي مدعيه الا ان يكون
عليه دون يستغرق ماله فلا يجوز اقراره انه لا حق له فيه
ولو مات قبل قدومه ورن ذلك عنه وورثته وان قام
عليه عز ما وقع قبل قدومه قضى له به وبه وحاصله
ان الاب والابن يمكنان من الاثبات في الخصومة عن
الغايب وينوب كل عن صاحبه اي وما عداها من الاقارب
لا يمكنون

لا يمكنون من الخصومة وظاهر الرواية ان الاجنبي لا يمكن
من شيء واليه الاشارة بقوله وجاز اثبات غير الاجنبي
من الاقارب غير الاب والابن فان لها خصوصية تقدمت
واما سواهما من الاقارب فيجوز له اثبات حق واقامة
البينة فيه لمن يعيب من اقاربها واختصاصه عنه
كما في الاب وابنه اب اي منع زاد في سماع يحيى عن انه يمكن
من ايقاع البينة واثبات الحق لا اكثر **فصل**
في ذكر حكم تداعي الموكل والوكيل
وان وكيل فاعمل بمحذوف يفسد ادعي اي وان ادعي وكيل
اقصاص من وكله ما جاز وما وكل في تخلصه او ثرايه وكانت
بيد الوكيل وانكر الموكل ذلك فهو اي الوكيل موثق بالقول
قوله دون يمين تكميمه لان شاهد الامانة قام معه مع طول
مدة بين قيام الموكل وبين حوزة فقد تكمل البصاف بشاهد
الطول وان يكن قضى لقيام الموكل وحوزة وكيل شهر ونحوه يصدق
في دفع ما حازه الموكل مع يمين تقضي منه لان قصر المدة تجب
للموكل حقا فوجب له عليه اليقين وان يكن اي القيام بالقول
اي بجحد حوزة الوكيل او بقرينه الايام الصحيح كما في الرواية
عن ما ذكره قاضي الوكيل اقصاه للموكل فان عمر بين الانكار ومن
الموكل له اي للمقتضى من الوكيل فيجبه على الموكل اليقين
لان قبض الوكيل في الفور متحقق باقراره او بينته عزيمه
وقد قام الموكل في الفور فالوكيل مدع برأه جابنه ممكنا
عمر دمه يقينا ولم يقع من التراخي في قيام الموكل ما يستلزم
له براءة الساحة ما ثبت عنه وشاهد الامانة لا يثبت الا بال

قال قول حبيبي مع حلف لمن وكله اي فالقول قول الموكل
 مع حلفه وهذا اختلاف المشهور والمشهور الذي تضمن المدونة
 وقيل سماع ابن القاسم في العتبية ما ذكره الناظم بعد في
 قوله وقيل ان القول للوكيل في رد ما حان له للوكيل مع
 اليقين انه اقتضيه كما في الشبان في جميع ما سبيله الامانة
 كالوديعة وما استبها فشاهد الامانة محل دون
 زايده للتاكيد تفصيل اي من غير تفصيل بطول بتسميه
 ولا يجوز مما تقدم شرحه وسياتي من قول الشيخ حلف
 وصدق في الرد كما لمودع فلا يوضر للاشهاد وقيل ان انكر
 الموكل الدفع اليه بعد مرور حين غير معتد بشهر ولا غير
 من قبض الوكيل فهو اي الوكيل مصدق في الدفع
 بلا يمين لشاهد الامانة وشاهد الطول وان حذر من
 حتى قبضه الزمن القليل فالولي العور في حين من
 الوكيل قوله مقبول لشاهد الامانة القائم بقصد يقيم
 وقيل بل يختص ذلك اي ما تقدم من التفرقة بين الزمن
 اليسير في وجوب اليمين على الوكيل فيه وبين الكثير
 فلا يمين بالوكيل المفوض اليه الاشارة الي ما تقدم
 شرحه الحكم عطف بيان له لفرق بينه وبين الوكيل
 المعين الا في ذلك مقتضى ليعتول قوله بلا يمين في طول
 وبه في الزمن القليل وهو ما ذكر لان ظهورا لفرق
 من الموكل بامانة المفوض اليه دون ظهور ذلك من
 الوكيل المخصوص ومن له من موكله وكالة معينة
 في امر مخصوص يخرم لموكله لان القول قوله في عدم

الاخذ

الاخذ من الوكيل مطلقا طال الزمن ام قصر الا ان يقيم الوكيل
 البينة على الدفع ابن عرفة وفيها والوكيل بيع مصدق وفي
 دفعه مثله للاسرة لانه امينه ابن رشد في قول الوكيل مع
 حلفه انه دفع لموكله ما امن به قبضه من مبيع او غير
 مطلقا وان كان بعد شهر وخمسة وان طال الناظم لم يحلف
 بالهنا ان كان بالقرب كسيرة الايام احلف وان طال لم
 يحلف ورابع الوكيل على معنى غارم مطلقا والمفروض
 اليه يحلف في القرب لافي البعد لسماع ابن القاسم معها
 وفي رواية مطرق وقول ابن عبد الحكم مع ابن الماحشون
 والمشهور مذهب المدونة وهو ما نص عليه الشيخ خليل
 وهو ان القول للوكيل مطلقا واما الغريم الذي اخذ منه
 الوكيل ففي المفوض لا يغرم شيئا وغير المفوض لا يراد الا بيمينه
 ولو قال غير المفوض قبضت وتلف بري ولم يبرأ لغريم الا بيمينه
 وللغريم ان يحلف رب المال انه لا يعلم القبض ولا دفع له الوكيل
 شيئا ولا يرجع للغريم على الوكيل بما دفع اليه على احد القولين
 من مفيد الحكم والزوج للزوجة كما لو كان في اصحاب موهبي
 القبض فيما سبق من الفقه المتقدم انفا فيما يدعيه
 من القبض اي من اقباضه لها لما باعته اي لثمة
 حيث كان يلي قبض ذلك فقبض منه لها وكذلك بيعه عنها
 كما لو كان مع وكيله فيقبل قوله في دفع اليمن بما باعته بيمينه
 مطلقا على المشهور وفيه الاقوال المتقدمة على تفصيلها
 وقد تقدم حكم الاب مع ابنته وعكسه في قيام كل منهما على
 صاحبه وبخاصة عنه وان لم يكن وكيله انه ينزل منزله

الوكيل ابن النائم وقد جازى النكاح انه ان كان الابن يقرب
 لابييه تقرق الوكيل فانه يحصى عليه العقد على اخيه اذا جاز
 الاب وليس ذلك للغير وكذلك الزوج لزوجته ابن عرفة وفي
 حمل الزوج في بطنه وشرايه لزوجته على الوكالة وان لم
 يثبت او حتى يثبت دليل السماع ابن القاسم في كتاب الدعوى
 ابن النائم فظهر ان الوكالة اما ان تكون صريحة بالنص
 فلا اشكال في ذلك واما ان تكون بمقتضى العادة كالزوج
 مع زوجته والابن مع ابيه وعكسه وعلى ذلك لعمودليل
 ابن القاسم في البروج وصحة العقود في البكر في
 الابن واباحة الخاصة لكل واحد من الابن والاب
 عن صاحبه وموت زوج بعد حصول ما أسند اليه
 قبضه بطريق العادة او موت وكيل بعد استيفاء ما
 وكل فيه وحون ان عرض ذلك الموت من غير دفع ما
 انه لزوجته او لموكله بتحقيق قبض اي من غير دفع ما
 قبضه كل بينة توجب براءة ذمته مما قبضه قبل موته
 او قامت الزوجة والموكل وادعي عدم قبضه من ماله
 ياخذ ذلك اي ما قبضه الزوج لزوجته والوكيل لموكله
 قايما منها او عنها بالعوار متعلق بقايم من تركته من
 ماله والعكس بان يكون موته بعد مدة طويلة من
 قبض ما قبضناه لعلس لازم لها اي لا ياخذ ذلك من
 اموالها وينبغي ان يقيد في الزوج بان يكون تصرفه بالرضي
 والمصلحة صتي لا يؤخذ ما اخذ من تركته مع الطول ويحمل
 حاله على انه قضى زوجته ما اخذ اما ان كان تصرفه بعد

على مال الزوجة وتجاوزا عليها كرهت ام رصيت فذلك لان
 ماله ولتركت مطلقا بعد بين القضا اما الوكيل والزوج
 المستصرف بالرضي فان ورثته ليعق مون مقامه واقضي ما
 يتوجه عليهم اليه انهم لا يعلمون انه بقي قبل موته
 من الحق الذي عليه به متى قاله ابن النائم انتهى ابن
 عرفة وان من ما في معنى الوكيل بخبر ان قبضه كان في ماله
 وبعد مما فيه القضا الدفع فلا شيء عليه **باب**
 ذكر الصلح وذكر ما يتعلق به
 ابن عرفة الصلح انتقال حق او دعوى بعوض بدفع تراض
 اوصوف وقوعه انهي الاصل فيه قوله عليه السلام الصلح
 جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم خلا ولا حكمه
 اللد ب ابن عرفة وحكمه من حيث ذاته مذبوب اليه وقد
 يعرض وجوبه عند تعين مصلحة وحرمته وكراهته لاستلزامه
 مفسدة واجبة الدرا او راحة الصلح اذا عر بى عما العوارض
 المفسدة الا في ذكرها جائز بالاتفاق كالبيع الصحيح ونظرا
 عليه الاحكام التي سبق ذكرها لكشفه يريد الجواز ليس على
 الاطلاق بل بشرط خلوه مما يمنع من موجب عزيمة وكراهته فينتصف
 بما هو اخص من الجواز وقد تقدم ان حبيشة ذاته تقتضى الذب
 وهو ينقسم الى نوعين احدهما الصلح على الاقرار وهو **الم**
 الصلح كمثل البيع الصحيح اتفاق والكا قراية للتأكيد في الصلح
 على الاقرار كذلك يريد انه كالبيع الصحيح للجمهور من من
 اهل المذهب في الصلح على الاقرار كما هو جائز في احكام
 البيع الصحيح جاز مطلقا فيه اي في الصلح في كل نوع

على الاطلاق وما اتفق عليه اي وما امتنع في البيع
 كبيع الفضة بالفضة متفانله يتفق في الصلح اي يتفق فيه
 فكما ان التفانل ممتنع في الصرف بالجنس الواحد والنسبة
 في النقد فكذلك في الصلح عن احدهما بمثله كزمنه لغوات
 انماثلة او احدهما بمثله وقد روي نسبه لغوات المناجزة فان
 كان اقل مناجزة كما اذا صلح عن عشرة بخمسة خمسة في نظر
 خمسة فالباقي هبة تجل عليها وان لم يصح به الصلح خلت الصلح
 على غير المدعي بيع او اجارة وعلي بعضه هبة وجاز عن
 دين بما يملك به انتهى ابن همام في مفيد اتفق العلماء
 من اهل المذهب على جواز الصلح على الانكار والافترار
 ان كان عن طوع بين المتصالحين لا يدخله اكره والصلح
 كالبيع فما جاز في البيع جاز في الصلح وما امتنع في
 البيع امتنع في الصلح كما لصلح في الفضة عنها او بالذهب
 عنه لقاضي الا بان لا يذلل انقص او بنا جزئية ابن
 اي امتنع الصلح خلت عاطفا على محول وجاز عن ذهب
 بورق او عكسه ان حله ويجعل كاية دينار ودرهم مثله
 وعلى الافتداسي يمين ان جاز على دعوى كل وظاهر الحكم
 والصلح اذا وقع بالمطعوم ربويا او غير في المطعوم
 مطلقا بمثله او غير مثله ربويا او غير لقوله صلى الله عليه
 وسلم والبر بالبر والسفر بالسفر مثله بمثل يدان
 فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يبيد
 تنبيه من قد ارسل يد ارا الحرب شئ من المكمل
 او الموزون انما يريد عليه قيمة ذلك ولذلك في الهبة للتواب

في البيع والصلح
 في البيع والصلح
 في البيع والصلح

اذا كانت متقيدة او موزونا وقوتت باستملاك الموهو
 له لها تدفع فية ذلك لا المكسلة والوضع من دين اي يتفق
 الصلح على الوضع من دين لم يحل اجله على التخييل لرب
 الدين به فجا سقط من الدين في نظير ما سقط من الاجل
 وهو المحبوس عنه عندم بفتح وتحلل او المزيدي اي وامتنع
 المزيدي من المديان فية اي في قدر المدين بفتح حليل
 اي لان يوجله ان كان حالا او يري يدي اجله ان كان
 موهوبا وهذا هو الصحيح الذي روي في الكاهلية الذي ورد النبي
 عنه بفتح الكا تاجد وهو المحبوس عندنا فظن في وارثه كل امين
 ابن زمين قاله عبد الملك وسالته مطرفا ولبنا ما جسون
 في الصلح تقع بما لا يجوز التتابع به مثل الوصل يدحم
 على الرجل حقا فيسكنه فيصالحه عنه على سكتي داره
 سكتة او على جده به عتد سنة او على غلة داره سنة
 قبل ان يعرف الغلة او يدعي قبله شعيرا فيصالحه في الم
 بجل ومما اشبه هذا الوضوء فقال لا يجوز الصلح على شئ
 فاذا كرت لانه حرام صراح والصلح به مفسوخ ان عثر عليه
 قبل ان يعوت فان كان قبل الفسخ في القبة على قابضه
 بفتح البيع القاسد اذا كانت لم يرد على صاحبه في
 دعواه الاولى الا ان يصطلي صالحا او عايجور به الصلح
 والبيع في الصلح لبيع نظر الدين وسلف لبعضه ممتنع
 مثاله ان يكون للغير قبل غريمه دينار وسوا كان مثله
 له او مقداره فيصطليحان على ان ياخذ منه عرضا بفتح
 دينار ويوضح بالنصف الآخر الى اصل لان من اصل ما

سقط

عند مصلحتها وما ابان اي اظهر عروا وهي الصور الممنوعة
في باب البيع كالغرر في العبد الابق والبيع الشار ودف
قبل بد وضلا حيا بد الي بيع الصلح به اقصفت البيع
خليل لا يجوز لرجل من سائة ان ياتي قال في المدونة
واذا ادعت على رجل دينا ففعل بها منه على عشرين
ارطال من كمر سائة وهي ضية لم يجوز بيع الصلح بها الطاع
الباقية للتعددية بان تكون مصا كما به قبل القبض
لمستحق من دمة ترتب عليها من بيع كطعام من مسلم
صلح به عن يمين قبل قبضه من المسلم اليه والبا
فيه يعني فيما بان يكون المصالح عنه طعام السلم والصلح
بالطعام مطلقا به او فيه يمتنع اذا كان من بيع الامتاع
ثم قبل قبضه فذلك الاشارة اليه عن المصالح
غير من يورود اليه عنه لقوله صلى الله عليه
وسلم من امتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ويستوفيه
فان كان القبض له مني الامانة كما قرض فحاشي
في البيع وهذا في المقرب قلت فان كان الطعام
من سلم فقال لا يجوز ان يباع به على ان يكون الطعام
له لانه بيع الطعام قبل قبضه وفيه في حاشي
الصلح قلت من له على رجل ارد من حنطة
وعشرة دراهم فصالحه من ذلك على احد عشر درهما
يجوز هذا قال نعم اذا كان الطعام من يرضى
فان يترك الطعام الصالح به او فيه انما يقبض
من هو مرتب عليه من امانته يريد بذلك انه مرتب

امانة

من غيرها وضته كطعام العر ضفاته انما يقبض من
امانة كالوديعة والعارية فان القبض فيها محض امانة
حالة الجواز حينئذ مستبانه اسم مفعول من استبان
اذا ظهرت ظواهرها اما غير حقي لجواز ذلك في البيع هذا
فصل في ذكر فيه حكم الصلح علم المحرم
والاب خاصة دون غير الصلح عن المحرم اي عن ولد الذي
تحت محرم ذكر اكان او انني فان كان الصلح بمثل حقه فذلك جاز
بل انشكال ولو كان الصلح بدون حقه المأثور له اي وان كان
ياقل من حقه فيجوز بشرط ان حشمت من ترك الصلح بذلك
الاقل العون على الجميع الحق وهو ما هو اي الاب بعد اي
جميعه يطلب عنه بولاية المحرم قد خصما وهو غير
محرم المصالح عنه بدون الحق خشية فوان الجميع والسكر
وحدها المحرم من ابي شخص من الاب المجرها هنا
في هذا الباب لنص الكتاب لقوله تعالى الا ان يعفون او
يعفو الذي يبيع عقدة النكاح قيل يريد الاب في ابنته
البكر قال الزهري وعقدة والحسن وطاوس ومالك وامامه
وبه العياق الاب بالنص يختص بعفو عن الزوج عن
مهرها قبل البناء بها وبعد الطلاق ولا يجوز ذلك لعنف من
ومى ولا حاكم وقوله عن مهرها لا من غيرها من حقوقها
ففي مفيد ابن هشام واذا صالح الرجل عن ابنته البكر بعف
حق من ميراث او صدقة او غير ذلك فان كان حقا عينيا خصام
فيه ولا دعوى فلا يجوز صلح عليها باقل من حقا اذ لا نظر لها
في ذلك فان فعل رجعت في بقية حقا علي من هو لها عليه ثم لا

له علي والد هـ الا ان يتحمل بما يدركه من ذلك من درك فيكون
هو المطلوب به في عسر ويسر تتبعه بذلك غرضهم الابنة وان
كان غرضهم بما طلبت والد هـ بحقها قاله مطرف وابن الماجشون
وهو قول مالك والشافعية نفسه فان قرر لها في
نظرها كسوتها ما هو دون حقها فله التكلم في ذلك لانه غير
نظر والوجه الصالح اي المومي عن قدحها عليه يجوز
له الصلح مطلقا الا مع عيني في ذلك او ضرر على النحر
فله يجوز في سماع اصبح وسالت ابن القاسم عن اوصي
بصلح لليتامى فقال ان كان نظر الضرر جاز قلته
وكيف يعرف النظر في هذا فقال ان صالح ثم قام احد
يطلب نقص ذلك نظر السلطان فيه فان راي وجه ضرر
نقصه وصلحه ابد اجاز حتى ينظر فيه وجه الضرر على
ان صلحه كان نظرا وتقال لا يعني الضرر الا بوجه النظر
لقوله في الرواية فكيف يعرف النظر قال يعني الضرر
نقصه كلام ابن رشد اصح في البصر بوجه النظر قال
ابن رشد وحققت هذه المسئلة في بعض الروايات وظاهرها
ان الوصي يجوز صلحه عن اليتيم الذي الى نظره فيما طلب
له من حق او طلب به وان ياخذ بعض حقه الذي يطلب له
ويضيع بعضه اذا خشي اذ لا يصلح له ما ادعاه ولا بان يفتي
من ماله بعض ما يطلب اذا خشي ان يثبت عليه جميع ما
يطلب به ولا يجوز لاحد من المتصلحين نقص صلح
ابو ما بينهما وان تراضيا على بعضه وجبرا من الحاكم
الترما عليه اي الترام ما وقع بينهما من الصلح ثم اخذ يذكر

المسائل التي يجوز فيها نقض الصلح فقال وينقض الصلح
الواقع بين المنة اعين في الزكارة يريد اذا وقع علي
الانكار ان عاد منكر وهو الذي صولح بسبب انكاره الي
الاقرار بعد الصلح بنقضني دعوي من صالحه وسال عيسى
ابن دينار عن رجل له حق على رجل فجدد فضالحه على الزكارة
ببعض الحق ثم اقر بعد ذلك انه كان ادعي عليه بحق فقال
عيسى يلزمه عزم ما بقي وعنده في الجواهر بانه انما
التزمه كالجزء عليه والمطلوب على حقه وقال ولو ان
لرجل على رجل وثيقه بحق وضاعته فانكره غريمه فضالحه
ببعض الحق ثم وجدها فله ان يرجع عليه بما بقي من حقه
وفي منتخب ابن زنين قال سمعون قلته لابن القاسم ان
لو ان رجلا ادعي دارا في يد رجل فانكر الذي في الدار فضالحه
المدعي على مال اخذ من المدعي عليه ثم اقر بعد ذلك ان
دعوي المدعي كانت حقا فقال سالت مالكا عن الذي يدعي
الدين قبل رجل ضم محمد ثم بصلحه ثم تجد بينه عليه
حكا ان كان صالحا وهو لا يعرف له بينة فله ان يرجع عليه
في بقية حقه اذا وجد بينة وفي الجواهر فيمن اقر في السر و
في العلانية وقال للمدعي اخبرني وافرك فاشهد المدعي
في السرانه انما بصلحه لاصل انكاره وانه متى وجد بينة
قام به فانه لا يلزمه اذا ثبت محمد وثبت اصل الحق والظالم
احق ان يعمل عليه ابن الحاجب فان اقر بعد ذلك فله نقضه لانه
مخلوب فلو ثبت ببينة لم يعلم بها فقيل له نقضه وق
لا وان كان عالما بها وصرح باستقاطها لم يقر بها فان لم يصرح فقولا

صحح جان من المستخلف علمه ببينة ولو كانت غائبة وشرط
 القيام به فله ذلك اتفاقا وان استند سراق قولان البيع
 خليل ولايجل للظالم فلو اقر يري بالظلم بعد الصلح او شهدت
 بنية المدعي لم يعلم باحق الصلح او استند بالصلح واعلن انه
 يقوم بالبينة متى وجدها او وجد وثيقة بعد يري لم
 يعلم بها او كانت متعذر لا يعلم موضعها فله نقضه في ذلك
 كله كمن لم يعلن بان يشهد سراق فقط او بقدر المدعي عليه سوا
 فقط فيقول اخبرني وانا اقول لك فصالحه ثم اقام بينة
 انه استند سراقي انما اصالحه لانه محمدني ولم اجد بينة
 وان وجدت باقمت بها واقاما لان علم بينة ولم تشهد يري
 سرا انه يقدم بها او ادعي ضياع الصك فقبل له حقه ثابت
 بدون الصك فان به اي بالصك وخذ حقه فالقاسيل
 يحتمل ان يكون المصالح فصالح ثم وجد لانه رضى باستقاط حقه
 واستحال ما صولح به فله ليست ضلحا عن انكار من
 كل وجه بل اعترف في بابنوت الحق والتركان حكما ما صدر به
 ظرفية يكون الصلح اي هذه كون الصلح فيها بين الورثة
 بعضهم مع بعض في انصباهم مع علم مقدارها اي للتركة
 ما يعرف به ما يجب للمصالح عنها بالنسبة لنصيبه من وراثة
 معرفة الجرم من الكل يصح الصلح فيها حينئذ وان فان هذا
 الشرط وهو علم مقدارها الذي يتعين به حفظ المصالح عنها
 فلا يصح لما في ذلك من الغرر الممنوع في ابواب المعاومات كلها
نبيه اذا ادعي احد الورثة الجهل بمقدار ما صولح عليه
 ولم يوجد فيه وثيقة الصلح ذكر العلم فقد قال اهل الوثائق اذا سقط

من العقد ذكر معرفة القدر وادعي احد المتعاقدين الجهل به لانه
 لم يصدق ولا يبين له على صاحبه في وجه من الوجه الا ان يدعي
 ان صاحبه كان عالما بجهله فتجب له اليقين على صاحبه انه ما علم
 بجهله اذا انكره تذكر ان حلف تم العقد وان نكل ورد اليقين على
 الاخر حلف لقد كان جاهلا بما خرج عنه وفيه العقد اما لو ثبت
 ذلك او اعترف به الخصم ثبت به الخيار للجاهل في البيع فان اعترف
 الخصم انه كان عالما بجهل صاحبه عند العقد وجب البيع بكل حال
 لقاعده حينئذ البيع خليل عاطف على قوله وجاز عن ادع
 زوجة اي وجاز الصلح عن ارضا زوجة يري او وارث ما من
 عرض وورق وذهب بذهب من التركة قدر مورثها من التركة
 منه اي من الذهب فاقل او اكثر منه ان قلت الدرهم بان كانت
 لا تساوي دينار الا من غيرها مطلقا او كثر لدخول التقاضيل
 بين العيين والبيع والصرف والبيع اختصر ما في المدونة
 قال فيها ومن مات وترك زوجة وولد وخلف دنانير ودرهم حاض
 وغايبة وعقد افضال الولد الزوجة على ذلك بدنانير من التركة
 فان كانت قدر مورثها من التركة من الدرهم جاز وان كان اقل
 لم يجز لانها باعت عروضا حاضرة وغايبة ودنانير بدرهم نقدا وذلك
 حرام لان الدرهم اذ اكرن دخله بيع وصرف مع سلعة تاخرت
 وان كان في التركة درهم ودنانير وعروضا وذلك كله حاضر لادني
 فيه ولا شيء غائب فصالحها الوكي على دنانير من التركة فذلك
 جائز ان كانت الدرهم يسير وفيها وان صالحها الولد على درهم
 ودنانير من غير التركة قلت او كثر لم يجز لدخول
 التقاضيل بين العيين والبيع والصرف ان كان حفظا من التركة

صرف دينار فالتقال في المقدمات فاما علي عروض من ماله لقد
 فذلك جائز بعد معرفتها بجميع التركة وحضور اصنافها وحضور
 عليه العرض واقراء واليه الاشارة بقوله الشيخ خليل الا يعرض
 اي من غير التركة ان عرفها جميعها وحضر المورثون لئلا يكون في
 باب التقدي في الغايب بشرط واقراء المدين بالمدين وحضر وهو
 ممن تأخذ الاحكام والعرض الذي دفعه الوارث نجافا للعرض الذي
 علي العريم وعن دراهم وعروض تركا يذهب من غير التركة
 كبيع وصرف ان كانت الدراهم يسيرة خطا منها أقل من صرف
 دينار جاز وان لم يكن في التركة دين وان كان خطا صرف دينار
 فأكبر لم يجز وان كان فيها دين فكبيعه فيجوز حيث يجوز بيعه
 يمتنع حيث يمتنع قال قها وان كان في التركة دين من ذوات
 او دراهم لم يجز الصلح على دراهم ودنانير من عند الولد
 ان يكون جميع التركة دنانير فيجعل لها خطا من ماله مثل
 السلعة والدين فيجوز ابدا القاسم فيها وان كان الدين
 حيوانا او عروضا من بيع او طعنا ما من عرض لا سلم وصالح
 على دنانير او دراهم محجلة من عند جاز ان كان الغرض حضور
 مقرب ووصف ذلك كله وعن القتل العمد بما دل وستر
 ولا يجوز الصلح بين الورثة باقسام ما في ذمة بما في ذمة
 احزني وان اقر الغريم بما في ذمته بان التبري عن الذمة
 بالذمة ومن اقتضى شيئا من ذلك او صلح عن نفسه وحصل
 معه ساير الورثة تصح علي ذلك المستطلي نعم يجوز اقسام
 ما في الذمة الواحدة علي وجه المعدلة والصواب
 فمن المدونة هل تقسم الديون قال مالك تقسم ما علي كل

واحد ولا تقسم الرجال لانه ذمة بذمة والذمة بالذمة من
 وجه الدين ولا يجوز انقسام الزرع قبل ذروه المتطلي ولذا
 اذا ورثوا ارضا ومردعا وشجرا فيها ثم اقتسموا الارض واصول
 الشجر وبقي الزرع والثم يمينهم علي سوارثهم حتي يحصد الزرع
 ويصير حبا وتجي الثمة فيقتسمون ذلك كله ولا يجوز اقسامهم
 الزرع فدا دين ولا قسا ولا حرام ولا الثمة في الشجر وهو المزابنة
 فان اقتسموا ذلك جهلا منهم ثم عثر عليه فصح فان نزلت حاجته
 فيها قبضه احدهم فهو من جميعهم ويكون جميع السالبة من الحاجة
 بينهم فان باع احدهم فضيبه من الثمة في روض الشجر بعد قسمهم
 لهاته لجهلا وكانت الثمة قد بدا صلاحها بعد بيعه كما في
 الثمن وجميع الثمن الباقية بايدي سركا به بينهم وكذلك ان
 باع فضيبه منهم الذي صار له بالقسمة من الزرع بعد ان اؤكل
 فان البيع يفسد فيه ويكون الثمن وسائر الزرع بينهم علي
 شركتهم فيه ولا يجوز انقسام الثمن ما مصدرية طرفية
 دام مبيع في روض الشجر لم يجز ولا يجوز الصلح
 باعطا من الوارث احد الورثة للاخر للعيني من دراهم
 او دنانير في الكالي اي في الدين علي التركة وفي المعراة
 كالزوجة مثلا لها صداق وميراث لكن في اصطلاحهم اطلاق
 الكالي علي موجز الصداق قال المتطلي ولا ينفذ الصلح بدنانير
 او دراهم في صفقة واحدة عن الكالي والميراث لان الميراث
 يدخله اذ لا ميراث الا بعد اداء الدين والكالي من الديون
 فينبغي ان يباع من التركة بعد الدين ويؤدون وتعرف
 ما يبغي بعد ذلك ويقع الصلح علي نصيبها منه ولعله يباع

في الكالي نصف العقار او ثلثه او سدسه وسن العبد والامام وغير
ذلك بما يذهب باكثر المال فلا بدريكم ببيع في الدين من التركة فاذا
لم يعرف وقع المهر في نصيبها والصلح في ذلك مجهول وهو بيع في البيع
وحيت لا عين في التركة ولا دين عليها ولا كالي للزوجة
من عطف الخاص على العام ادهو من الديون ببيع ما يصلح
به الزوجة من ارب لها خاصة دون كاليها مع اربها كما تقدم ذلك
المصلح به ابدل عن نصيبها من التركة بعد العلم بها لا تقدم
وان يفت ما الصلح فيه يطلب اي فان كان الصلح عن شي فابت
مترتبة في الذمة كالعرفون والحيوان والحلي والمصوغ لا تجز
اي الصلح فيها الامح قبض لما صوغ به ان كان فذلك القبض
يجب وهو لغير الورق الذي تقوم به الاشياء المستهلكة لئلا
يدخل في غير الورق والذهب ان كان العرف التتويم به على مسا
سياتي بيانه ببيع الدين بالدين ففي المجموعة اذا دعي رجل
على اخر انه غصب ثوبا او عبدا او ما اسبه ذلك والنوب
والعبد قايما فيجوز ان يصالحه بدراهم او بغير او يعرض
من غير صفته ويؤجره ذلك ولا يتجمل وهو الوكيل سوا فان
كان المدعي فيه قايما لم يجز الصلح الا بما كان يتجمل قبضه مكانه
لان قيمة المقتضوب او مثله قد صارت دينيا على الغاصب فلا
يقبض عن ذلك الا بما كان يتجمل قبضه يري عرضا وما اشبهه
الا ان يصالحه عن ذلك بمثل قيمته دراهم ويؤجره فيجوز ذلك
يريد لانه هو الواجب اخذ عن المقتضوب طليسي غير ما وجب
حتى يكون دينيا في دين ولا يصالحه عن ذلك بدناير موجهة
لان الاشياء المستهلكة انما تقوم بالورق ولا يجوز الصلح فيها

فات منه اصلاحا حتى يعرف قيمة الشيء المقتضوب الغايب ويجوز ان
كان قايما ولم يعرف قيمته ابن الناظر اذ اطلب الصلح في شي قد فاته
من دابة او عرض يريه الناظر بمثلها وبغير النقد الجاري في البلد
الذي يطلب فيه الصلح فانه لا يجوز الامح القبض للشيء الذي وقع
به الصلح لئلا يدخل الدين بالدين انما قلست فان حرك
العرف في البلد باليقين بالدين في ما حركها لا الورق على مقتضى
قولهم ان الذهب والفضة باقية الاشياء المستهلكة وانما يجز الذهب
في الرواية لانه لم يجز باليقين عندهم بما عرف وجب للمدعي
عليه بحال ابي الى يتجمل فيها ادعي به ولم يقم على
المدعي عليه بيمين المدعي بشرط ان يعلم المتدعيان
ما ادعي به او جهلاه جميعا وانما ان عرف احدهما الدعوى
وجعلها الاخر فان ذلك لا يجوز وظاهر كلام الناظر عدم
اشتراط ذلك ففي المعتبر قلست نحن كان له على رجل دراهم
ثم نسيها جميعا عددها كيف يصنعان في هذا قال
يصلحان على ما ساسا من ذهب او ورق ويجل كل منهما صاحبه
ولا يرضى بما يصالح عليه قال بعض المتأخرين ويجز التحلل
من الدعوى المجهولة على ما يصح لاهل الودائع والصلح اذا
وقع من الزوج بالكالي من الصداق اي فيه حيث حلا
اجله فانه يجوز ان يصالح عند زوجته بالصراف في العن فيكون
على دناير ان كان الكالي دراهم او العكس لزوجه حيث حلا
اي ذلك الصلح المذكور للزوج حلال ان كان الكالي حلالا او كان
منكرا له فان كان موهرا فلا يجوز وكذلك ان كان هو يدعي
التأخير فيه والزوجة تدعي حله لانه صرف مستأخر في حق

الزوج ويجوز ذلك على قول اصبح هذا باب
ذكر النكاح وما يتعلق به وباعتبار النكاح اي باعتبار صفته
يجري النكاح اي يجوز ان احكامه فباستباره بما يعرض له
من العوارض الاكثريه التي لا ينفك عن بعضها بوجه
لاعتبار النكاح من حيث ذاته اذ هو حينئذ منه وب
التيه في اطلاق اكثر اهل العلم ولا باعتبارها لما يعرض له
من العوارض التي ليست باكثريه وقد ينفك عنها حيث تضمن
النكاح مكروما وحرما فمما هو واجب اذا كان قادرا وضحي
العنت او مذكور اذا كان قادرا ولم يخش العنت
او مباح اذا لم يخش العنت ولم يتق نفسه ولم يحصل ضرر
للزوجه فان حصل ضرر فحرام وان خشي ولم يتحقق فمكروه
والمراد المهر ماعطى عليه مبتدأ فان خثرها جملته
الاركان الاتي والصيغة وسبق في بيان حكمها والزواج
بما الولي العاقد بينهما محررا او غير جملته الاركان
ابن الحاجب اركانه الصيغة والزواج والزوج والصداق
الشيخ خليل وركنه ولي وصداق وحمل وصيغة ابن
الناظم واعتراض ابن عرفة كون الصداق زكنا ظاهرا
فليتأمل هناك وهو لازم لابن الحاجب والكل من سبقه
بالقول بركنية الصداق لو تبعه فيه وفشترط في الرجول
من الولي والزواج الحتم للاسرها داي وجوبه وهو اني
الاشهاد متمثل في الانقضاء اي من الممكلات في العقد اذ يصح
على مقتضى المذهب ووثقه وحكمه حينئذ الذب ولهم
يستفاد حكمه من كلام الناظم الشيخ خليل بذكر المحساج

ذي اهبه تكلم بكر ونظر وجهها وكفيا ففقط بعلم وحل كما ان
لزوجين حتى نظرا الفرح كالمملك وتنع بغير وبر وخطبة بخطبة
ومعقد وتقليدا واعلاؤه وتمنيته والدعائه وانما وعدلين
غير الولي بعقد وفيه النكاح ان دخل الزوج بلاه ولا حدان فشا
ولو علم انه اني قال مالك ومسى نكح ولم يشهد لم يصح لكن لا يبيح
حتى يشهد قال واذا تزوج رجل رجلا ابنته وقال اخر مني
لغيت وكذلك انا ففعل به ندم احدها فقد لزمها النكاح والشهادة
جانبه ولا يفسد النكاح بتأخر الاسهاد وقد ذكر ذلك عن النبي
صلى الله عليه وسلم حين نكح امية بنت رقية وفعله ابن عمر
وسالم قال لصبيحة سارع في تقصي الاركان المجمل التي قدم
لعدادها فبدا بالصيغة في التفصيل وان تبي باقي الاعمال لضرر
النظم النطق بما شكا بما يدل عليه التأييد مدة الحياة كالتأكي
وزوجت ومكنت وبعث وكذلك وهبت بتسمية صداق الشيخ
خليل وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كبعث ترد واليه
الاشارة بقول الناظم من مقتضى تأسيدي بما يقتضي
تملكك بحصة وليته دايما على التأييد لنكاحها مع قبوله
بصيغة القبول انشا كعقلت ورضيت واستدعا لزوجي
فيقول الولي فقلت لتخرج الحقيقة بذلك عن حقيقة المنة
المفسوخ مطلقا وان يكون التأييد مستوفيا بالنص او سا
يدل عليه دلالة واضحة ابن الحاجب ومن الزوج ما يدل على
القبول وبيع دينار سراج يذكر الصداق الذي عده ركنا
علي بحث فيه فقال وبيع دينار اقل الصداق المصدق
للزوجة وليس للاكثر من منه حد ما ارتقى به عن اقل

وهو ربع دينار وتقرير غير واحد ان تقدير اقل الصداق ربع
دينار او ثلاثة دراهم او ما يقوم به علي ما سياتي ذكر وهو مفيد
علي اقل ما يقع فيه اليد في السرة عند مالك المتطي ولا حد
لاكثر باجماع ابن عرفة واكثر المهر لاحد له لقول عمر ورجوعه
منه لا تصافه مشهور اشار الي ما ورد ان عمر رضي الله عنه خطب
الناس فقال علي المهر الا لا تغالوا في المهر فقامت امرأة فقالت
اليس قال الله تعالى واذا اردتم استبدال زوج مكان زوج وانتم
احداهن فظنوا اولادوا منه شيئا فقالت امرأة اصابت
ورجل اضطا قال ابن عرفة واقله المشهور ربع دينار او ثلاثة
دراهم او ما قيمته احدى وقيل او ما قيمته ثلاثة دراهم
فقط او ما به اي ربع دينار قوم او دراهم شرعية
ثلاثة عطف بيان فاني اي الدرهم له اي ربع دينار
تقدم اي قسايه في صحة الاصداق بها وقد رها اي
الثلاثة الدرهم بالدرهم السبعيني المجازي اذ ذاك بالبلد
الا بدلسيه في عهد تقدير الناظر رحمه الله تعالى بخومن
العشويين درهم في التبتين فيما يتيسر من الضبط
في الوزن وينبغي لتحقيق حال الاستمتاع في ذاك الاشياء
للصديق بالدرهم السبعيني الاحتياط بخمسة زيادة علي
العشرين بقدرها اي بقدر العشرين تناط حتي يحصل
التحقيق اليقين حيفة نقص او عمن يكون في العشرين
المقدر بالثلاثة دراهم الشرعية قال ابن الناظر وقد حدثنا
بعد المواق دراهم ثمانية النصاب ربعا احدى وعشرون
واربعة اتساع درهم بزيادة يسيرة قدرها من حيث من

الشعر المقدر به الدرهم الشرعي ولم يعتبر في نصاب الزكاة مراعاة
الخالص من النقدا اذ ارجحت المقتوشة برواج الفضة الخالصة
للاصطياط في النكاح وتغليب حق الفقرا في الزكاة فقد
روى الاحتياط في البابين ومنه اي من الصداق
ماسي في العقد كما يسمى المثنى في البيع بان يكون معدرا
معلوما ومنه ما لا يكون كذلك فلم يعتبر وافي الصداق كما اعتبر
هناك لانه يجوز فيه من المكارمة وعدم الاستقصا ما لا يجوز
في المثنى في المقرب قلست ممن تزوج علي بيت وضاد
قال ذلك جازي عنده مالك وله اخادم وسط قال واما البيت
فالناس مختلفون فيه فتور الحضر لا تشبه فتور البادية
فان كانت من الامراب فلهم بيوت وشوارع قد عرفوها
وان تزوجا علي بيت من بيوت الحضر وكانت ذلك موصفا
جازي وكذلك قال مالك ولكل قدر من السورة قلست
فان تزوجا علي عشر من الابل او من البقر او من الغنم قال
له وسط من الاسنان وكذلك ان تزوجا علي عبد بعينه
ولم يصغر وما ضرب له اجل فعليه عبد وسطها لان اراد
ان يدفع لها دنانير او دراهم لم يكن له ذلك وكذلك لو تزوجا
علي عرض موصوف بعينه ولم يضرب له اجل لكان جائزا
وهو علي النكاح فله جمال هذا محل البيوع ولو تزوجا علي نايه
دينار ولم يضرب لها اجل لكان ذلك جائزا وكانت الماتية نقدا
قلست فان سموها في السر مهر او في العلانية مهر قال
ذلك جازي عنده مالك ولو خذ منه مهر السران كانوا يهودا ولا
الشيخ خليل وعمل بصداق السرا اذا اعلنا فيه وحلفت اذا دعت

الرجوع عند الإبيسنة ان المعلن لا اصل له وقال الشيخ خليل
 ايضا الصداق كالمن كعبد تختاره هي لاهو وضمانه وتلفه والحق
 وتعييبه كله او بعضه كالبيع انا وصح بقله خل فاذا هي جرم فمذمه
 وجاز بشورة وعدد من كابل او رقيق وصداق مثل ولها
 الوسط حال او في شرط جنس كذا الرقيق قولان والا فان من
 ان اطلق ولا عهد والى الدخول ان علم او الميسر ان كان ملسا
 وعلى هبة العبد لفلان او يعتق انا بها عن او عن نفسه او ما
 فوضا فيه اي من الصداق ما كان مفوضا فيه للزوج بائن
 يسكت عند حال العقد ويسمي نكاح التفويض ويحكم فوض
 الصداق المفوض فيه بالدخول فلا يكون الا بعد فوضه ففي المقرب
 قلت من تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا يجوز ذلك قال
 نعم وهو قول مالك او يفرض لها صداق مثلها ان دخل بها قبل
 ان يفرض لها وان طلعا قبل ان يتراضيا على صداق فلا صداق
 لها ولها المتعة وان مات قبل ان يتراضيا فلا متعة لها ولا صداق
 ولا الميراث قلت فان تزوج امرأة ولم يفرض لها
 وقال لا افرض الا بعد البناء فقال قال مالك ليس له ان يبني
 حتى يفرض لها صداق مثلها الا ان رضي منه بدون ذلك فان لم
 رضي الا بصداق مثلها لزمه ذلك وان اراد اسألكها قبل البناء
 لا يلزمه وحتم للدخول اي لاجله فرضا لها صداق مثلها ان لم
 رضي بدون في المقرب قلت من مثلها من النساء اماتا واضوات
 قال لا ينظر في هذا الي نسا قوما فربما كانت الاختان مختلفتي
 الصداق وانما ينظر في هذا الي من كان في قدرها وحالها وغنايتها
 وقد ينظر في هذا الرجل فواحد يغتفر فيه فله داس

يد لقربته واحواجنه موسى يعلم انه انما رغب في ماله فلا
 يكون صداق المواتي عنده هذين سوا وكل ما اي وكل شيء
 فيصح ان يكون ملكا اي كل شيء يصح ملكه به ماله
 يعني ان يكون مالا ابن عرفة وشرط كونه منتفعا به للزوجة
 بمولا اذا ما راية للتاكيد كان فيه اي في الصداق
 عز و قوي كما تقدم من شرطية كونه منتفعا به فخرج البعير
 الشارد والعبد الابن والتم قبل بد وصلاحا كما في البيوع ابن
 زرقون في المنهج السالك ولا يجوز ان يكون صداقا الا ما يجوز
 ملكه والمهر حقيقة ما امر به والصداق حقيقة
 ما اصدق به وفي الكتاب المكتوب فيه الصداق وعين
 من التزوج ورسم اليهود فيه وغير ذلك يسمى صداقا بالمجا
 تسمية للمحل باسم الحال فيه اطلقا عليه ذلك عرفا وبك
 للزوجين للتحااج بالصداق الموجل كله الا اذا ما كان
 الا صداق به مع صداق معجل بعضه ابن الناطق
 المذهب كراهة النكاح المنعقد بالصداق الموجل جملة فالملط
 كونه معجلا جملة وكراهة المعجل بعضه والموجل بعضه في
 قول مالك وجوازه في قول ابن القاسم من غير كراهة
 نعلي هذا الا كراهة فيما كان بعضه معجلا وبعضه موجلا لا سيما
 مع قرب الاجل اذ كل شيء يكن مع الطول يجوز بالا كراهة
 مع القرب فاختر ابن القاسم فيه اربع سنين ابن القاسم
 فان وقع النكاح هكذا اخرته وكان للزوج اذا اتى بالمعجل
 ان يدخل عليها ويكون الموضا الى اجله وهذا ما ذهب اليه
 الناطق الشيخ خليل وفي منعه بمنافه او تعليلها قرانا او

او اجماعا فيرجع بقيمة عمله للفتح وكرهته والمخالاة فيه
 والاجل واجل الكواكب المبقية للمحارجه كالي وهو ما تافه في
 مبلغ المصدق من ستة اشهر وعشرين سنة وذلك بحسب قلة
 المهور وكثرة ونسبة الازواج في صفوان وكبره وفي ضعف
 الاقدار واتقاعها في المتعطية قال ابن لبابة في ونايقه
 عن محن ان مال الكرم ان يكون اجل الكالي بعيدا جدا
 وجازل التوسط في ذلك ومن الوايق المجموعة قال
 ابن وهب راي فيه يعني في الكالي المعروف القرون سنة
 فادون ذلك فإزداد علي ذلك فهو مفسوخ قال ابن القاسم وانا
 معك علي هذا فاقام ابن وهب علي رايه ورجع ابن القاسم
 فقال لا افصحه الي العشرين ولا الي الثلاثين ولا الي الاربعين
 وافصحه فيما فوق ذلك ولا يصح في العتبية يجوز في العشرين
 فاقول وهو ظاهر قول ابن القاسم في الموازية والمتعطية وقال
 ابن لبابة ان كان الزوج صغيرا والزوجة صغيرة والسبب
 في اخراج الكالي الي عمر سنين والتأجيل الجائز
 بحسب المهور في المعدار كثره وقلة وبحسب
 الازواج والزوجان في صغير السن وكبره وبحسب الاقدار
 رفعه ومنعه وفي المتعطية واما ذلك علي ما تراعى عليه الزوجان
 والافراج وعلي الاقدار والحالات ابن الناطم والاجال في الصدق
 كما دبرها بلا شك الخ خليل وفسد ان نقص من ربع دينار
 وثلاثة دراهم خالصه او ما يقوم بها واتمه ان دخل والا فان لم
 يته فصح او بما لا يملك كجر وخم او باسقاطه او كقصاصه او باسقى
 او دار فله ان او سمر او بعضه لاهل محمول او لم يقيد الاصل

اوزاد علي حسن سنة هذا فص
 الاوليا وذكر ما ينبت علي الولاية شرع في بيان الركن الثالث
 فقال وعما قد للنكاح شرطه ان يكون حرافه ولاية للعبد
 ذلوا فلا ولاية للذاني ادلا ولاية لها علي نفسها فاحري علي
 غيرها مكلفا له نص ولاية الصبي والمجنون والقرب فيه
 اي في العاقد المعصب المنكحة ليكون احق بها من ولاية الاجنبي
 او القريب الا بعد اعترافه اعتبر شرطية في الجملة ولا يجوز
 النكاح الا بعد صح وجود الاقدار وهل يفسدان وقع او لا علي
 تفصيل ياتي ذكره بحسب الاوليا ودناءة الزوجة وشرفها ابن
 محرفة وشرط الولي عقله وبلوغه وحرية وذكر ربيته وفي القرب
 قلت له ارايت ان اختلف الاوليا في عقد النكاح فقال
 قال مالك ان كانوا في العقد سوا نظر السلطان في ذلك وان
 كان بعضهم اقعد من بعض فاقعد اولي قلده
 فالخ اولي ام الجد قال الفخ وابن الاخ اولي من الجد والابن
 وابن الابن اولي من الاب وهذا اذا رضيت وفوضت اليه
 الخ خليل وقدم ابن قابنه فحذفه قابنه وقدم الخليل
 علي الاصم المختار فغولا يهل الاسفل والعقيق وبه
 فسرت المدونة او لولاية له وخرج فكا فل وهو ان كفل عسرا
 او رعا او ما يشفق ترد ووظا ههنا في ولاية الكافل شرط
 الدفاعة فيكم بعد ذلك فولاية عامة مسلم بعد الحاكم والسبق
 يريد في الذكر ادلا ولاية لاحد من الاوليا مع الرق لسبق
 علي ذكر الاوليا للمالك فلا مشاركة في ولايته ولا يتقيد
 في جنس الاما بالبراءة فيجوز النيب والبكر الا المافكة وليس

لها في ارقاها جبر قاله ابن يونس فابن سريع يذكر الاوليا
 فالعدم الابن علي الاب الا ان تكون الابنة في حجر ابيها كما سياتي
 والا ان يكون جبراً فاب ان لم يكن ابن او كان وكان الاب
 حاضراً فالاح ابن الاب وهو المراد بقوله فابنه اي ابن الاب
 وهو الاخ فابنه فان لم يكن فجد النسب اي اب الاب
 لادب الام فالاقربين من العصبة اي بعد ذلك بالترتيب
 السابق بحسب الدنو منها في التقصيب لها فبعد الجد
 ابنه وهو العرف فابنه وهكذا في الونايق المجموعة فالوصي
 ووصي الوصي اولي من الابن والابن وابن الابن اولي من
 ابن الاخ الشقيق وابن الاخ الشقيق اولي من ابن الاخ
 لادب وهو اول وبنوه اولي من الجد والجد احق من العم
 لادب والام وهكذا كما تقدم في الاخ وهو معنى قول
 الشيخ خليل وقدم الشقيق على الاخ والاختار ابن عات
 وان كانت الابنة في حجر ابيها يتجدد السبق عليها حين
 يحوز له وكان لها ابن يقع منه الولاية لكان الاب اولي
 من الابن كما ان الوصي اولي من الابن وهو معنى قوله
 في الونايق المجموعة فالوصي وولي الوصي اولي من الابن
 وانما ذلك حينئذ الحرج من الاب ووصي الاب فرع من تقدم
 ولاية الاب ابن الناظر فلا بد على ذلك من اعتبار عدم
 الحرج من الاب في الوقت المجاز له ذلك وجبئذ يتقدم
 الابن عليه فلورج البعد من الاوليا المذكورين اعلاه
 مع وجود اقرب منهم لم يجز كالاب في غير البكر فلورج الاخ
 مثله مع وجوده لم يجز الشيخ خليل وما بعد مع اقرب ان لم

يجز ولم يجز في غيرها بالولاية العامة في دونه مع خاص
 لم يجز كزبغة دخل بها وطل تنبيه اذا كان
 الاقرب حاضراً ساكتاً جبر الفعل الا بعد ما سطر عن تولي
 العقد الا وما استشهد في كلام الاستاذ ابي سعيد
 ابن لب ان وصي الولي وعلمه يسقط حيان وعلى القول
 بان له الخيار حكى ذلك المستطلي عن ابن حبيب بعد حكايته
 عن المعين الفخيم مطلقاً وتلويحي عن الاب العقد على محجوز
 قبل الاولي ليا فتقدمه عليهم لحلوله محل الاب فان زوجها
 احد الاولي بغرا دن فسجده الوصي ما لم يطل وتلد الاولاد قاله
 مالك وقيل انما يستحق الولاية بعدهم فله ولاية
 له مع وجودهم وهو قول ابن المصنف وما ان رضى
 اي مالك ارضى هذا القول والاول هو المشهور وقول
 مالك الشيخ خليل وجبر وصي امه ابنة او عني الزوج
 والاخلاق وهو في النيب وولي وفي القرب قال
 مالك الوصي ووصي الوصي اولي من الاوليا ولا تملك الاوليا
 معها وهذا كله اذا بلغت الحائض واذا لم تبلغ فليس لاحد
 ان يزوجه الا الوصي وحده ان امه به او عني الزوج وقال
 ابن ابي زمنين في منجبه وانما الوصي الذي لا يترك منزله
 الاب في تزوجه الصغيرة قبل بلوغها او البالغ قتل
 سوا سر الوصي الذي لم يسمع الاب بالترجيع واماً اذا قال
 الاب فزوج ابنتي قبل بلوغها وبعد فجاز للوصي تنفيذ ما
 امه به الاب وبعض من العلماء وهو يحيى ابن سعيد
 وابن سليم قاضي قرطبة استحب له في بعد ان النيب له

ان يستد العقد اي يعوضه الى الولي فيتولي ايجاب
 العقد بطريق الوكالة عنه انتهى قلت وينبغي ايضا
 ان يكون اسناده مستقدا من اذنها بان تاذن له في
 نكاحها من قبله وان ياذن في نكاحها منه لوليها للمخرج
 من الخلاف والمرأة الوصي من قبل الاب ولم يلحقها بالتأنيث
 لانها على وزن فعيل مما يستوي فيه المذكر والمؤنث
 ليست تعقد نكاحا محجورا لانها لا ولاية لها على نفسها
 فعلى محجورنا اولى لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة
 المرأة ولا تنكح المرأة نفسها الا بتقديم امرئ عنها يعتمدا
 بان يكون صالحا لمباشرة العقد مستحكما شروط الولاية اجنبيا
 كان او من اولياها الشيخ خليل ووكلت مائة وصية ومعتقة
 وانا اجنبيا كعبد او وصي ومكاتب في امة طلب فضلا وان
 كن سيد فلا يجوز علي تمير ابتغا الفضل اذا اراده السيد
 فلور في السيد به جاز ومنع النكاح احرار من احمس
 الثلاثة الزوج او الزوجة او الولي ككفر المسلمة فلا ولاية
 لكافر عليها وعكسه فلا ولاية لمسلم على اقراره الكفار الا
 الامة والمعتقة من غير نسأ الجزية ابن الناطم وكذلك
 الكافلة والمعتقة والعبد وما اشبهه ومن فيه مشابهة
 رق كالمكاتب والمعتق بعصمة فلا يجوز ويفسخ قبل البناء بعد
 ولان ولدت الاولاد واطال الزمان اجازة الاوليا او كان باذنه
 كان لهما خطب او لم يكن ويفسخ بطلقة ولها المسمى ان دخل
 وكذلك المرأة والعبد الوصيان الا ان للمرأة الوصية ان تولد
 اجنبيا وكذلك العبد الوصي وان كرهه الاوليا قاله مالك من كتاب

محمد في النوادر قال اصبح ولا ميراث فيما عقدته المرأة والعبد
 وان فسخ بطلان ق لنصف الخلاف فيه قال ابن القاسم
 وكذلك عقد من فيه بقرينة رق وامّا العبد يعقد على نفسه فذلك
 جائز مريد بياذن سيده وللعبد او المحجور عليه منها ان يغير
 اذن فالعبد كغيره اذن سيده والمحجور بغير اذن وليه وقصبت
 كل واحد من هذين فعل من هو لنظره فاقترضى بعقد رده
 فانفساخ النكاح حينئذ وفحشا تكونه قد عقد من لا يجوز
 له العقد على نفسه وهو ممنوع منه اسحقه كالمحجور او الحق
 غير كالعبد لاجل حق السيد فان يكن الفسخ قبل البناء فلا صدق
 وربع دينار لها ايم للزوج في مال الصبي والعبد وان لم
 يكن له مال فعلى السيد كفايته بما استحس كل من الصبي
 والعبد منها ان اتعتب الصبي او العبد بهما وان لا فلا
 وذا الاشارة لاستحقاقها ربع دينار جبر كراهة العمل وان
 تمت زوج قبل البناء او بعد قبل تعقيب من له الرد فالرد
 له من قبل زوجته هدر الحق الاب وحق السيد والعكس وهو
 موت الزوجة للمحاجر من ولي او سيد فيه النظر فان
 وجد في النكاح عبطة من له نظر والارد له اصلح من بدل
 الصدق واراد اجازته فله ذلك والا فله رده ان كان الصدق
 اكثر من الميراث قال سحنون قلت لابن القاسم قال
 تزوج الصغير بغير اذن ابيه واجازه الاب اله ذاك قال نعم اذا
 كان على وجه النظر وان فرق الولي بينهما لم يكن على الصبي من الصدق
 شي وان كان مثله يعقوي على الجماع قال ابن ابي زهير
 والصغير الكبير بمنزلة الصغير تزوج ابو اياه جائز عليه رضي ذلك

السفينة أو سخطه وهو من أصل قول مالك الشئ خليل وجبر
 اب ووصي وحالم مجنونا احتاج وصغيرا وفي جبرهم السفينة
 خلاف وقال وعقد السفينة ذو الذي باذن وليه وفي سماع اصبح
ميل ابن القاسم عن السفينة بنك بغير ادن ولبه
 ثم ماتا يتوارثان قال ان مات هو فلا ترثه وان ماتت
 هي فالنظر لوليها ان راي ان يثبت النكاح ويأخذ الميراث
 اخذ وان راي رده خير في رده وفي المقرب قلبت
 له فان فتحه بالنياب ايتكون ذلك له قال نعم لانه
 لا ينكح بغير ادن سيده وصار الطلاق بيد السيد الشئ
 خليل ولولي سفينة فتح عقد فان لم يعلم حتى يخرج من
 ولايته يثبت النكاح ولو مات وتعين الفسخ لموته فهو ممة
 انه لا يتعين لموتها ويعني ان كان في امصاية مصلحة انتهي
 وعاقبة سببا خيرا ما ياتي من جملة قوله يلزمه
 الي ارض علي ابنه حال الصغري في حاله علي
 شروط في العقد الزمها المجوز مقتضاها اي مطلوبة بتلك
 الشروط الغبطة له مقتضاها في ذلك ان ابنه بعد البلوغ
 دخل بالمعتود عليها الشروط لها يلزمه مع علمه ما خلا اي
 يلزم ذاك الصبي العالم بالسروط المعقود عليها الذي يفسخ
 ودخل بعد بلوغه ما حل ابو العاقد له وحيث لم يبلغ وان
 بنا فلما يلزمه شي من الشروط وهبه علما فلا عتق بعلمه فان
 اراد رد ذلك حيث لا يلزمه الشروط قبل الدخول فان له حلها
 عن نفسه والحل يكون بالفسخ للنكاح قبل الدخول بلا
 طلاق ان رد ذلك وبلا صداق علي احد القولين ابن القاسم ما كتب

الاب علي ابنه الصغير عند النكاح من الطلاق والعتاق فاذا
 بلغ الابن فاعلم بذلك قد دخل لزمه المشروط وان دخل قبل
 ان يعلم لم يلزمه منها لا قليل ولا كثير فان علم قبل ان يدخله
 فهو بالخيار ان شا دخل علي الشروط وان شا فسخ النكاح عنه
 لم يلزمه شي يريد ان كان قد بلغ لانه لا خيار للمصبي فليروم ...
 الشروط لا بد فيه من ثلاثة اشياء البلوغ والدخول والعلم
 الشئ خليل وان زوج بشروط وبلغ وكهنت فله التطليق
 قال شارحه واذا فسخ قبل بطلاق او بغير وعلي الاول
 قبل عليه نصف الصداق اولا لقول لا بن القاسم واليه
 الاشارة بقوله وفي نصف الصداق قولان عمل بهما والقول
 له ان العقد وهو كبر يد علي الشروط لابن القاسم
 وعلي الزوج البينة والاحلف الولي هذا فصلا
 في فكر من له الاجبار وفي ذكر ما يتعلق بثبوته ثبوت
 النكاح وتيقب الملق مع اي النسبة عن كل منها لا من عاقد
 من ونية او غيرهما لا بد بحجور متعلق بمعا اي الاجبار
 وقد منعنا بسبب تلك النوبة كما انه اي الاب ذلك اي الاجبار
 في صفار بناته مطلقا من غير شرط عدم النوبة وفي بالنسبة
 الابكار فيجوز البكر ولو عانسا وسياق بيان ذلك ابن الناطم
 وما ينقطع به جبر الاب ابنته البكر على النكاح بعد البلوغ
 ترشيد اياها وعليه قول الشئ خليل وبكر استدت اي في
 استراط اذ بها ويسحب الاب اذ بها له في ذلك والسيد المالك
 جميع الرقة بالحبر متعلق بغيره الاتي ذكره مطلقا اي
 في الجبر في مما ليك الذكور والاناث الابكار والنسب له يفسد

عن الاب ووكيله فله الجبر مطلقا في مما يليكه ذكورا كانوا واناما
 ان لم يكن في ذلك ضرر ففي العتبية من سماع ابن القاسم قال
 مالك لا يضرب عبد فتيكه ما لا خير فيه ابن الحاجب قال مالك
 جبر الامة والعبد ولا يجبر هو كما وتوكل المالك في امته وليا
 وغيره ويوكل المكاتب في امته وان كان سيده بشرط ابتغا
 الفضل والوهي يزوج رفيق الموصي عليه بالمصلحة ومن بعضه
 حر لا يجبر لكنه كذا اجمع في الولاية والرد ومن فيه عقد حرته
 بالهنا يجبر الذكور وراثة جبر من له اشتراك ماله والاب يجبر
 الصغير والبالغ البكر بغير اذن وقيل يستحب استئذانها
 والمجنونة والنتيب بغير اذن كالبكر وفي التيب بحرام قولان
 وفي تحديق سنه او بالعرق قولان ووصي الاب ووصيه بالتكاح
 كالأب وقيل الا في الاجبار وقيل الا ان يعم الاجبار وقيل
 اولى في البكر البالغ وقيل هو والولي ستوا وقيل الاولى اولى
 وقيل كالأجنبي الشيخ خليل وجبر المالك امة وعبد
 بلا اضرار لا عكسه اي لا يجبر لها ولا مالك بعض وله الولاية
 خاصة والرد والخيار ولا انثى يشايبه ومكاتب بخلاف
 مدبر ومعتق لاهل ان لم يرض السيد ويعتق الاصل
 ثم اب وجبر المجنونة والبكر ولو عا نسا الا لخصي على الاصح
 والعتيب ان صغرت مطلقا او كانت نكوبة بها عارضا
 او جازما او لبرت وهل ان لم يتكرر الذنات او بدله ولا ان
 ثبتت بملك فاسد لانه كالملك الصحيح وان كانت سفينة
 فلا جبر او اقامت بيتها سنة وانكرت الوطي فاو لي ان لم تنكر
 اذا لانك رحل توهم الجبر بعد الاجبر لطول الاقامة والاب

مطلقا ان زوجها ابنته باي ولاية من عبدا ومجنون او ما
 اسبته فان كان برضاها وموافقتها فذلك سايغ فلا جبر
 له عليها حينئذ وهو اي الاب اذا جبرها على ذلك دون بعد
 ولا يسوغ له ذلك لتعديده عليها ففي عقيد ابن هشام واما
 تزويجها يعني البكر من العبد فثبتت علي كل حال لان في ذلك
 نقصا وموغة وقول الناظر اذا اجبر يعم ان التفريق لا يلو
 الزوج الجبر اما ان اجتمع الاب والابنة علي ذلك وكانت
 رسيده ولا عصب لها من وجهت منه وان كانت بكر او ثيبا
 وان كانت سفينة ولها عصبه فزينة سفينة وللعصبه
 منها من ذلك وقال سحنون في السليمانية اذا اراد الاب
 ان يزوج ابنته مجنونا او مجذوما او ابرصا او اسود
 ومن ليس لها كفوكا للسلطان منه لان ذلك ضرر وتقوم
 قول الشيخ خليل الا لخصي على الاصح والاب في جبر النكر
 الوصي منه عليها فيما جعل الاب له اي للوصي كالتكاح
 بنية وقيل البلوغ وبعد جبر اي من غير كشف ولا
 استئذان وفي النوادر قال اصبيح واذا قال الاب للوصي
 زوج ابنتي من فلان بعد عشر سنين او بعد ان تبلغ
 فذلك لفلان اذا بذل صدق المثل وليس لها ولا للوصي
 ان يابيا بذلك الا ان يجد فلان فسق او تلصص قال
 في الواقعة او فتنم بيني فتبطل الوصية ستوا اجبته او كرهته
 وان لم يجد ثمنه الا انه تزوج وقد كاحلوا واتخذ
 الرار كانه حجة لها بذلك وبالجملة مجموع ما نقله الوصي
 اذا يضمن له الاب عليه فلا خلا فيه وانما الخلاف في الوصي

على المال او الوصي المطلق وقد تقدم قول الشيخ خليل
وجبر وصي امره اب به او عني الزوج والاختلاف
وحينما زوج الولي بامر او الولي غير الامن
ممن ليس له اجبار من الاولياء بل هو للزوجة فيستمر
اذا بعد بلوغها بعد اتمام النسب المقتضي لولايتها
لها وفي الوفايق المجموعة واذا كان الولي مثل الامن
والاخ للاب او الجد للاب او العم للاب فله ان يوكلا
على عقد النكاح خاصة ولا يكون للموكل قبض صداقها
ولا لهم ان يوكلا عليه ذلك الا ان يكونوا اوصياء من
جهة الاب او القاضي وليس لهم ولا لمن يوكلاهم
ان يزوجوها بغير رضاها ومشورتها بعد البلوغ
وحينما العقد عليها لقاضي ولي بالبناء للمفعول
يعني انه ليس لها ولي سواه فالترجيح يشترط فيه
ان يكون مع كفو الشيخ خليل والكفاة الدين والحال
ابن الناطق والكفاة اعتبار المال والحال عند ابن
القاسم وفي المغرب اعتبار الدين في الكفاة وهو ما ذهب
اليه الشيخ خليل سارحه وهو متفق عليه والحال ان يكون
الزوج سالما من العيوب الفاحشة وقد المال فان العجز
عن صغورها يوجب مقالتها وهي عند مالك الدين والحال
وعند ابن القاسم الدين والمال وغيرها المال والحال
الشيخ خليل ولها وللولي تركها وظاهر كلام الناطق
عدم جواز اسقاط القاضي الكفاة فانه شرطها في صحة
العقد لما للحقة من المعرفة من عدم الكفاة لا يلحق الاوليا

فربما

فربما يسامح فيها فاسترطت في محبة ولايته فليس له اسقاطها
وظاهر ما تقدم من قول الشيخ خليل جواز اسقاط الولي ولها
بقيد بغير القاضي وظاهر العموم فتدبر ويشترط في القاضي
ايضا ان يكون تزويجه لمن ولي عليه بصدق المثل
قال في المدونة لا يجوز للولي ولا للسلطان ولا لاحد من
الاولياء ان يزوجها باقل من صداق مثلها وفي المتبصرة ان
كانت الزوجة بكر اذ ينبغي ان يثبت عند القاضي بالعدول
انها يتيم بكر بالغ في سنها خلوص من الارواح وفي غير ذلك
منه وان لا ولي عليها في علمهم وان الزوج كفولها في ماله وحاله
وان الذي بذل من المهر مثلها وظاهر كلام الناطق ان
ولاية القاضي لا تكون الا بصدق المثل بخلاف غيره وقد
علمت ما في الرواية من عموم اشتراط ذلك في الاولياء فان
قلت في التزويج لا يكون الا باذنها ورضاها بما بذل
لها فلها ان تزوج نفسها بدون صداق المثل قلت
الكلام في البكر البتة لا بغير رضاها بدون صداق مثلها
اما في القاضي لوجوب نظره لها في ذلك سيما اذا كانت
سفيهة واما في الولي علي ما في عموم الرواية فلما تلحقها من
المعرفة في التزويج بدون صداق المثل وبإذن السيد بالاصح
لولا ابا او غيره ابي بالنطق المفعول لما في غيرها من الرضى
بالزوج وبما بذل لها من الصداق لقوله عليه الصلاة والسلام
الثيب ثوب من نفسها والصبر وهو عدم الكلام
اذن المبكر لولها في النكاح المستأذن له من الاوليا
واستطقت لزوما وله يكفي صحتها في الاذن لمعني لا يدعي

مطلق النكاح في العقد كقبض عوض لها عوضا عن مهرها
 المعتاد من الدنيا ويرى لدرهها وسلي وما اشبه ذلك
 وانها بايعة مستترية او كزوج عتق له بد من اذنها في الانكاح
 منه باللفظ او بالاشارة الفهية من اذن البكم او ذات عيب
 لمقر في كسائه كل نيب تستامر فاذا صارتها الا المرسل
 والمهنة والمصدقة عرضا والعملة بعد العقد بالقرب
 والمزوجة ممن فيه رق او عيب والصغير النكحة للنفق
 عليها بعد العشر ومطالعة الحاكم والمستكنة بالعضل الشيخ
 خليل ورضي البكر صمت كقبولها ونذب اعلامها به ولا يقبل
 دعوي جهله في تاويل الاكثر وان منعت او نفرت لسر
 تزوج لان ضحكك او بكيت والنيب تعرب عن نفسها كسكر
 رسدت او عضلت او زوجت بعوض او بذي رق او بذي
 عيب او بنته يريد بلعت عشر او خيف عليها العسادات
 تركت ونشور القاضي او افتيت عليها بكرا او غيرها بان عقد
 عليها بعرضا منها استودنت بالقرب بعدة كذا واليه الاشارة
 بقوله وصح ان قرب رضاها بالبلد ولم يقولوا بالافتيا
 حال العقد ومما هو من قبيل الافتيات ويخصي بالاجازة
 كما ذكر بعد قوله وان اجاز مجبر في ابن واخ وجه فوض
 المجبر لكل من زوج من هؤلاء امور تكتنف
 اذ ازوج عنه بطريق الاجبار والتفويض المذكور ليس
 تفويض الوكالة بل هو تفويض بالعادة لا بالصيغة اذ لو
 فوض بالصيغة لم يجز لاجازة الاب ولا بد من تضمن عقد
 النكاح موافقة الشهود بتفويض الاب لكل من الاقارب

الذين

الذين بينام وكذلك في ابنة الاب لئلا يكون عدم علمهم داعية
 الى اجازة نكاح من لا يجوز له العقد وهو المراد بقوله بينام
 وهل يشترط في الاجازة القرب بالمفقات عليها او يجوز ولو مع البعد
 واليه الاشارة بقوله وهل ان قرب تاويلان ونيب نيبوتها
 بعارض من وبنه ونحوها غير المحرام كالسكر في حكم الحبر من
 ولها لها وتزوجها من غير موافقة وفي التي نيبت بالمحرام
 بان ازيلت بكارتها بحرام الزنا الخلف فيها هل يحرام لا
 يجوز وبقد تقدم قول الشيخ خليل والنيب ان صغر
 او بعارض او محرام وهل ان لم يتكرر الزنا ولا ان لا يفسد
 وان سفيهة كنكاح صحيح ازيلت بكارتها به واقع قبل
 البلوغ الوارد عليها بعد ابن الناظر يحتمل ان النكاح والزوج
 الى ابنتها كان قبل البلوغ وهو الظاهر لاطلاقه القول
 ولم يقيد برضوع بعد البلوغ فتكون كالنيب بعارض من
 الحبر بلا خلاف او النكاح قبل البلوغ والرضوع بعد فالتنكي
 هيئذ بين هذه الصورة وبين من نيبت بحرام في جريان
 الخلاف فيها لكن قول الشيخ خليل والنيب ان صغر
 ان مفهوم الشرط انها لا تزوج الا مع الصغر وقد ذكر في
 التوضيح انها ان نيبت صغير ثم بلغت ان مذهب ابن القمام
 واسمها انها لا تحرم وصوبه التحريم وهو مقتضى مفهوم الشرط
 واختلف المتأخر من الخلاف في صورتي من نيبت بحرام والحبر
 ومن بلغت نيبا ونيبت قبل بلوغها بنكاح صحيح او فاسد
 فلا جبر وكالنكاح الصحيح في رفع حكم الاجبار عن النيب
 به ما كان زوال البكارة فيه بعقد فاسداي بسببه وفي

المقرب قال سمعون قلت لابن القاسم فان زوجها تزوجها حرام
 فدخل بها زوجها وجامها ثم طلقها او مات عنها ولم يتباعد
 فكذلك قال ليس له ان يزوجه الا برضاها لانه نكاح سحر
 الحذر ويحقق فيه الولد والعنة فيه كالعدة في النكاح الحلال
 وان يرسلها الي البكر المومي عليها من الاب بان اطلق
 لها الصرف في مالها الوصي ما ابي ابي امتنع عليه في
 ولاية النكاح التي له عليها كلاب المومي وكان زوجها من
 حي الاب لترشيد اياها لا يتطع عنها نظره في الولاية الا ان
 يكون هناك من يتقدم على الاب بحكم الشرع وهو الابن فله التقدم
 على وصيه اذ ليست سفهية تحت حجر الوصي وفي المتبعية
 وفي الاول من سماع اصبغ من ابن القاسم واشتهر قيل
 لا شئ من اولي بالنكاح النيب المومي او الولي ان كانت
 النسب قد حوت من الولاية بعد موت الاب او قبله فلم
 يكن وليه لها بولي فقال الولي وان كان كذلك
 فهو وليها وهو ولي وان لم يكن عليها بولي اى في المال وانما
 ذلك في التبضع خاصة وهو فيه بمنزلة الاب الا ترى ان الاب
 اذا كان حيا كان اولي بالنكاح وان كان قد خرجت
 من ولايته ومكثت نفسها فوصي الاب مثله بعد موته
 قال اصبغ صواب حسن وهو من حيد عمر المصالي وصلى
 او عثمان القاسمي عن سمعون خلا وقال وقول ابن
 القاسم في محتمل الشيخ خليل وهو في النيب ولي نفسه
 فصل في ذكر حكم النكاح الفاسد وذكر
 حكم ما يتعلق به مما يقع قبل البناء ويثبت بعد بصدق المثل

او يفسخ قبل البناء بعده وفاسد النكاح من افساد الصفه الى
 الموصوف اى وحكم النكاح الفاسد منها وقعا فما كان لفساد
 في عقد ولم يكن تلاقي الاسرفيه لفقد شرط او فساد ركن لا يمكن تلافيه
 فخرج ما هبته عما قصد بها شرعا او منافاتها لما استقرت عليه وضعا
 فالفسخ فيه مستقر لازم لعدم امكان تلاقي الصفه لترجيح
 المحارم فبين بذلة من ذكر المحارم واحكامها بما ذكره الاسم الجليل
 خليل في مختصره قال وحرم اصوله وهو من له عليه ولادة بمباشرة او
 بواسطة فمثل الامهات والاباء وان علو وقصوله وهو من له منه
 ولادة بمباشرة او بواسطة وان سفلت فمثلت الابناء والبنات
 ولو خلقت من ما به فيحرم عليه بناته من الزنا كما يحرم من
 النسب وزوجتها زوجة الاصل وان علا والفصل وان سفل
 وقصول اول اصوله وهم الاخوة والاضوات من ابي الجاهات
 كانوا واولادهم وان سفلوا لانهم لانهم امام وعمت واخوال
 في الاصول وثالثها وان سفلوا لانهم لانهم امام وعمت واخوال
 وخالات وامامات ولهم وهم اولاد الاعمام والعمات واولاد الاخوة
 والخالات فمن مباحات واول فضل من كل اصل ما عدا الاصل
 الاول الذي هو الاب والام لان الاصل الذي يلي الاصل الاول
 هو الجد والجد القريب وابي الاول عمر وهو ابن الجد او خال وهو
 ابن الجد وابنة الجد عمه والجد خالة فالترجيح مقصور على اسم
 وانما اولادهم فخلال كما تقدم من الكلام في الاصل الثالث
 والرابع من الجهتين كالقلام فيما قبلها واصول زوجها وهم امهاتها
 وان علون متواتر من جهة رضاع او نسب من قبل الاب او من
 قبل الام وسوا ايضا دخل باام لا يحرم عليه ايضا فصولها

ان وصل بها اولئذ دوان بعد موتها وان حاول تلذذ ابر وجسه
قال تلذذ بان بنتها بان وقتت بين علي ابنته منها او بنتها من غيره ولم
يسخر بها فتردد فذهب جمهور الاسياخ الى حرمتها
وظاهر اطلاقهم وجوب الفراق والجبر عليه وفي الجواهر
عن القابسي وابي عمر ان الفراق مستحب فقط وذهب
سحنون ان ذلك لا ينشر الحرمة واختار جماعة من الاسياخ
مهم ابن محرز والمازري والقاضي كشف الغطاء عن لمس الخطا
وروي ابن رشد ما ذهب اليه سحنون فان قصد اللذة بزوجه
فوقع بين علي ابنتها فلم يلد فلا ينشر الحرمة على الصحيح
وان قال اب تكلمتها او وطئت الامه عند قصد الابن وانكر
الابن نذب التتبع وفي وجوبه ان فسا تا ويلان وصرم
الجمع اثنتي لو قد رت اية منها ذكر احرم عليه وطى الاضوي
كالمرأة واخذها وضالها وعمتها بالنكاح او بالملك فليس نكاح
ثانية صدقت بسبق الاول بله طلاق والا بان لم تصدقه
حلف انها الثانية لاستقاط نصف مهرها وفسخ بطلان
كام وابنتها اذا جمعا بعقد يفسخ بطلان طلاق وتا بدخولهما
ان دخل ولا رت وان ترتب تزويجها فان لم يدخل بواحد
حلت الام فيتزوجها بعد المفارقة والبنت اولي وان لم
تعمل السابقة فات ولم يدخل بواحد وحلت السابقة
فالارن بينهما ولكل نصف صداقها كان لم تعلم الخامسة
لترؤج واحدة بعد واحدة او اربعة لمز واحدة وحلت
الخامسة في الصور كلها فالارن لمن وهن اربعة اصدقة
تقسمها علي قدرا صدقتين لمن لم يبين بها نصف صداقها

وحلت

وحلت الاصة ببينونة السابقة او زوال ملكه بعقد وان لاجل
او كتابة او نكاح صحيح يحل المبسوثة اي يشترط فيه ما يشترط في
نكاح التحليل او اسر السابقة او اباق اياس ويصح الاول وان
ليس علي عيب بها لافاسد لم يفت فان فات حلت الاضوي وعدة
سببه وكذلك الاصرام والظهار والاستبراء والبيع بخيار او علي
عمدة الثلاث وهبة لمن يعتصرها منه وان يبيع اي وان كان
الاعتصار بالمعني اللغوي قال الشافعي في الكبير يحل في صدقة
عليه ان حيزت لعتق الاعتصار واحد ام سنين كثيرة او حياته
ووقف ان وطئها الحرام فان البقي الثانية استبرأها
وان حرم الثانية تأدي علي وطئ الاول فان عقد واسترك
فالاولي ولا يرشرا به كالموكانت في ملكه فان عقد بعد
تلذذه باخذها بملك ووقف ليحرم من شامالم يكن فيه التلافي
فالغني فيه مطلقا وهذا ما تقدم من نكاح المحارم والاصهار
كالرضاع او بالنسب فالنكاح بغا سده بعقد قال
الناظر اوتك في الصحة فيه ان امكنت شرعا في ذلك النكاح
الفاسد لان امكن التلافي الصحة فيه كما تقدم في احكام الاختيار
من وقفه حتى يحرم من شامها فحلت شرعا خبر لقوله الفسخ منه
او تلاف معطوف علي قوله فالغني فيه اي فالفسخ والتلافي
شرعا يجنب امكان التلافي وعدم امكانه كسائر بيان وحده
التلافي لم يبين ما اجله لقوله فسا كان منه فسا ذه الموجب
لفسخه يخص عقد ولا يقبل التصحيح كمن جعل رقة عبده صداقا
للعبد لاقتضا بنون النكاح ففيه لمنافاة الملك النكاح خلل
او تضمن اثباته رفعه كدفع العبد في صداقه وبعد البناء ملكه بخلاف

كون المحرم سياتي فيفسخه اي فسد ما كان فسادا لعقد
 قبل البناء وبعد لدخول الفساده في حقيقة تاهيته وما كان
 منها فسادا من الصداق بان يكون ضمرا او فيه عذر كثير كالبيع
 الشارء والعبد الا بقاء الفسخ قبل البناء سوى الفاسد
 لصداقه بهر المثل بعد اي بعد البناء باق ابن عرفة
 وهو المثل في الفاسد يوم الوطي اتفاقا ابن القاسم الحرير
 والفاسد علي صريبي فاسد في العقد وفاسد في الصداق
 والفاسد لعقد علي صريبي وجه متفق عليه عند الايمة
 ويختلف فيه فالمتفق عليه كذوات المحارم يفسخ بغير طلاق
 ابداء ولا موارثة فيه ولا ضلع وفيه المسمي بعد البناء ويحقق
 فيه الولد ويحيد ان كان عالما وهذه احدي المسائل التي يلحق
 فيها الولد وجوب الحد المختلف فيه كنكاح السفاس
 والمحرم وشبهه فالفسخ فيه بطلاق ومضي الخلع وهو اضر
 قول ابن القاسم لرواية بلغته عن مالك وقد كان يقول
 كل نكاح معلومين علي فسخه فالفسخ فيه بغير طلاق كنكاح
 المحرم وشبهه وسيتكلم الناظر علي ذلك في باب الفسخ
 تنبيه المتفق علي فسادها والذمية تحت الذي
 عدة الوفا منه عدة المطلقة فقط وعدة المتوفي عنها في
 المختلف في فسادها من ورثتها جعل عليها عدة الوفاة والافعدة
 الطلاق خليل وهو اي الفسخ طلاق ان اختلف فيه اي في العقد
 والتحريم بعقد ووطيد وفيه الارن الانكاح المريض والنكاح
 العبد والمرأة لا اتفق علي فسادها فلا طلاق ولا ارن كخامسة
 وحرم وطيد فقط وما فيه بعد فالمسمي والافصد اق المثل

وسقط الصداق بالفسخ قبله الانكاح الدرهمي اذا صح فلهما
 نصفهما وتعاوض المتلذذ بها اي تقضي في نظير التلذذ شيئا ولو لي
 صغير فسخ عقده فله مهر ولا عدة انتهى وسياتي لذلك مزيد
 بيان وحيث رد الحد عن الوطي كالنكاح الذي يثبت بعد
 البناء لصداق المثل يلحق الولد به ولا ينعكس هذا لانه قد
 يجب الحد ويجب الولد في تزويج ذوات المحارم كما سبق نقله
 عن ابن القاسم في كل مآي في كل شيء من النكاح متعلق
 بقوله قد فسد او في كل شيء قد فسد من النكاح اي في كل
 صورة من صورة سواء كان لعقد ام لصداقه وللزوجه
 التي كالتة اي وجد للزوج في صورة من صور النكاح الفاسد
 بها استمتاع بالنكاح صداقها المسمي وفي التقويض صداق
 المثل والتلذذ تعاوض كما سبق ليس له اي للزوج استناع
 منه لوجوبه عليه بالوطي في المدونة قال سحنون قلت
 له فالنكاح المدعي لا يعر عليه علي حال اذا دخل فيه ا يكون لها
 المهر الذي سمي لها ام يكون لها مهر مثلها قال لها المهر المسمي
 ان كان مثل نكاح الاخت او الام من النسب او الرضاة وقال
 وكل نكاح يكون فيه الفساد من قبل المهر وفات بالدخول ثبت
 وكان لها مهر مثلها الا ان يكون صداق مثلها اقل مما سمي ان كان
 وقع في الصداق تسمية مثل ان يتزوجها بثمن لم يبد صلاحه
 وبائة دينار والعقد للنكاح متعلق بالعقد في السر
 متعلق به ايضا اجتناب اي العقد المذكور ولو بالاشكيا
 بان او صواب بكمه وان لم يكتبوا والفسخ لعقد النكاح الموصى بكمه
 المسمي بنكاح السر يجب حينئذ ولم ينقص من ماهية نكاح

الشرعي الا ان اليهود استكتموا الشهادة فيه وان عثر
امرأة او بمنزلة او ايام يريد قبل البناء وبعد ان لم يطل
ففي المقرب قلت فلوان رجلا نكح ببيته وامرهم ان
يكنوا ذلك يجوز هذا النكاح قال وان كثرت البيته
والنكاح فذلك مفسوخ ان كان اصله على الاستسرار وامر
اليهود بكنما به فبوجود منه ان لم يكن على الاستسرار وعثر
الفسخ اذا كان الاخصاء انما وقع بعد العقد الشيخ خليل
وفسخ عقد مومي وان كنتم مشهوده عن امرأة او بمنزلة او ايام
ان لم يدخل ويطل وعوقبا بها واليهود السباطي واختلف
اذا كانت الوصية بعد العقد والمنصوص انه ليس بنكاح
سر وقال اشهب ان لم يكن له نية الاستكتم فاذا
نوي الزوج والولي قبله ووموا بعد فانه نكاح سر
والمشهور اذا طال بعد الدخول لم يفسخ وحكاية ابن
الحاجب الفسخ مطلقا على المشهور متعقب والتبضع من
ولي المرأة بالتبضع من ولي امرأة اهري جعله صداقا
لصاحبة البضع الاول بتوافقها على ذلك هو الشغار
اي صريحه ابن الناطر هو النكاح الدحل وليته من رجل
اخر على ان ينكحه هذا الاخر وليته وحكمه الفسخ قبل البناء
وبعد وعقر اي صريح الشغار ليس له اقرار اكي
ثبوت واستقرار قبل البناء وبعد وامر وجه الشغار وهو
ان يسمى لكل واحد صداقا كما قال الشيخ خليل زوجتي اختك
بماية علي ان ازوجك اختي بماية فان البضع وبماية في مقابلة
البضع وبماية فكان البضع بالبضع وبماية محلبة وهو وجه

الشغار وان لم يسم قصر حجه وفيه فيه وان في واحد بان قال
زوجتي اختك علي ان ازوجك اختي بماية وفتح ايضا العقبة
على شرط يودي الى حبل في مقدار الصداق وعلى حرية ولد الا
ابدا اي الفسخ في ذلك كله ابد او لحق في الوجه وبماية وحمل
وبماية حالة وبماية لموت او اطلاق الاكثر من المسمى وصداق
المثل ولو زاد على الجمع المسمى ودوا لاجل المجهول وقد صدق
مثلا بالتاجيل المعلوم ان كان فيه اي في وجه الشغار المماية
التي مع الحر اجل المعلوم في صريحه صداق المثل مع الدخول
والمركب منها فان دخل بالتي لم يسم لها فليس لها الا صداق
المثل وان دخل بالتي سمي لها فتناول ابو محمد على المدونة ان
لها الاكثر وابن لبابة ان لها صداق المثل مطلقا فقال
وتقولت ايضا فيما اذا سمي لاحدها ودخل بالمسمى لها فصدق
المثل واجل الثاني من الصداق مملما ان عقر
بان لم يذكر للاجل قصد اتي قال الزوجان والشهود
الثاني الاجل لم يعين فالمقصود نسيان ذكره لانسيان
كتبه وضبطه بل عدم تعيين الاجل حتى العقد من الزوجين
عما كان او نسيانا قيل البناء والحكم ان الفسخ فيه اجملا
تنبيه اذا اتفق الزوجان في عقد النكاح ان لا
يقبض من مجهول ولو توافقا على ذلك قبل العقد وفعله بعد
وهو ملحق به قال ابن الناطر تبين الناطر في قوله اغفله الموثق
وهو منقود عليهم لان الدخول والفعله لا ينبغي عليها حكم حتى
ينسخ النكاح وان لم يضرب الثاني اجل فانه يضرب له من الاجل بحسب
العرف التجاري في البلد في اجل الكوالي ولهذا القول اجود لان النكاح

احق من البيع وذكر عن ابن مغيث مثل ما تقدم وقيل ما علي
 البيع علي الخيار اذا لم يضرب له اجل فقال فيد في المدونة يضرب
 له اجل الخيار في تلك السلعة المبيعة علي الخيار ان اختلف
 الزوج والولي في امد الكالي وقال الشهور بسيماه فان
 كان اجل الكوالي مقدار فاعندهم وكان لعلة الكوالي ولترها
 حد جعل ذلك الكالي الي مثل ذلك الاجل المتعارف ونبت
 النكاح قاله في الاستيفاء قال ما معناه ان كان كل واحد
 من الزوجين يدعي غير المتعارف فكيف يرد ان الي ما اتفقا
 علي عدم العقد عليه ثم ذكر عن ابن زرقون ما نصه وان كان
 اختله في الوقت فان ذلك انما يتصور في الكالي والذك
 يحي عن اصول المذهب ان القول في الاجل قول الغارم ان
 اشبه ما قال فقال ما معناه ان عريت وعواهما عن الاشبه
 ينبغي ان يرد القول للغارم وهذا بعد بين من القول قوله
 منها قال ابن الحاج في نوازلها فان شهدت البينة بانه ضرب
 للكالي اجل ولا يقفون علي مقدار الزوج ينبغي ان يضرب
 له اجل ووالد الزوجة يقول انه ضرب له كان من باب
 من يدعي الصحة والاصر يدعي الفساد قال قول مدعي
 الصحة منها وما من الشروط والمستردة علي الزوج مما ينافي
 العقد كشرط ان لا ياتيها الا بها او الاثرة عليها او لا نفقة
 لها ولا ارضا بينهما ليس يجعل شرطها اي لا يصح جعله شرطا
 بل يعود علي العقد بالفساد فيفسخ به قبل الدخول ويصح النكاح
 بوجوه ويسقط الشرط الشيخ خليل عا طفا علي قوله وفيه وما
 فسد لصدقه او علي شرط يناقض كان لا تقسم لها او يورث عليها

والفي

والفي يريد اذا دخل وقت البيع وغيره مما لا ينافي كشرط
 من الزوج من غير الزام له به بل بطوع منه يقبل كشرط
 ان لا يضربها في عشرة وخود ذلك المقر في كلياته مما ينافي مقتضي
 العقد من الشروط فهو مفسد الا البيع بشرط العتق للسنة وكل
 ما يقتضيه فهو لغو وفي الوثايق المجموعة وكه ما لك الشر وط
 وقال لا اري لاحد ان يكتب شهادته في كتاب فيه شروط ويلزم
 النكاح ان كانت بعقد بين كتوله له اخلة طالق وامرها
 بيدها والطوع فيه احسن من ان ينعقد بشرط وهي محمولة
 علي الطوع حتي يثبت انها كانت مشروطة عليه في العقد
 واختلف اهل العلم في النكاح بالشرط فري قوم فسحه
 وراي ما لك ومن ذهب مذهبه ان النكاح بها مكروه فان
 نزل بها لزم وجاز النكاح الشيخ خليل وجاز بشرط ان لا
 يضربها في عشرة وكسوة وخونها ولو شرط ان لا يطلو لم ولد
 ولا سرة لزم في السابقة منها علي الاصح لا في ام ولد سابقة
 في لا تسريه ولها الخيار ببعض شروط اذا حالف بين ان
 يقوم بحقها ويتركها ولو لم يقل ان فعل شيئا منها
 تكسب حاصل ما ذكر ان الشروط منها ما كان في
 صلب العقد علي سبيل الالتزام فاما ساق لمقتضي العقد
 ففاسد او غير مناف فلازم والخيار ببعضها ولذا اذا حرك
 بالشرط عرف مطرد في بلد الزوجين او بالنسبة الي الاشخاص
 كما لو كان عادتهم ان من جالس الرقصة كانت زوجته بالخيار
 وما كان علي الطوع من غير الزام ولا عادة فان كانت بعقد
 بين لزم والاصول لغو وليفسد النكاح ايضا بشرط

الامتناع من الزوجه بما لها من سكنى دارها واستغلال
ارضها الى الموت او الطلاق والامتناع اما من الزوجه
واما من والدها في ملكها في عقدته لان الصداق بعضه
للكاح وبعضه في مقابلة الامتناع والامتناع امد بمحلول
وهو الموت او الطلاق ولا اجتماع البيع والنكاح في صفته
واحدة لان بعضه في مقابلة الفرج وبعضه في نظير ما يمتنع
به ولان النكاح قد يعوي من الصداق لاني ما ينتفع به الزوج
من الاستغلال والسكنى ربما يكون مثل الصداق او اكثر لاسيما
ان طالت مدة الانتفاع هذا كله اذا كان الامتناع شرطا
مقارنا للعقد فان كان تطوعا بعد العقد لم يمنع الا ان يتفق
على الامتناع قبله ويكون الاساءة بعد فكلو وقع في صلب
العقد فان لم يتفق على الامتناع وهو اي الامتناع على
الطوع من الزوجه من غير شرط حال العقد اقتضى ان
يبع وجار العمل به وانما قيدنا فساد النكاح بالامتناع
من الزوجه لانه اذا كان الامتناع من غيرها في ملك غير
ملك الزوجه جاز لانها العلة وهي اجتماع البيع والنكاح
وتوزيع الصداق على الفرج والامتناع لما روي عن مالك
انه اجاز ان يقول الرجل للاخر تزوج بنتي على ان اعطيك
مائة دينار فيجعل على الهبة من الاضني والمكارة لا على
التوزيع اذ الصداق كله لها ولا في البيع في صداقها في نظير
ما امتنع هذا فصار
في ذكر مسائل
من صور النكاح والعبد والمرأة هبة وصيا بالبناء للمفعول
اي اذا كانا وصيين وعقد بطريق ايصاها على صبي

تحت حجرها امضا بالبناء للمفعول اي مضي عقد جماع على الصبي
لان الصبي وان كان حال عقدها صغيرا فانه ممن يصح عقده
يوما ما بعد بلوغه وانما الذي لا يسوغ لهذين ولين هو مثلها
العقد على امرأة لانه لا يصح ان تعقد على نفسها ولا قدرة لها
على الاخلال مما عقد عليها بخلاف الذكور فان لهم القدرة
على الاخلال بالطلاق وفي طرر ابن عات وامأ العبد والكافر
في زواجها وبين من اوصى به اليها الذكور ان لم يتزوج
المع الكافر لندور ايصايد وفي الوثائق المجموعة والمرأة والوصي
عقد نكاح من الي نظرها من ايتامها وعبيدها الذكور
وهو حلال في يتيماها اي التي تحت حجرها وامأ لا يجوز لها العقد
على من الا بتوكيل رجل بعقد ويجوز له قبض نقد من عليها
بتوكيلها اياه على ذلك وذكر العلة في ذلك نحو ما تقدم فان
قلت طاهر كلام الشيخ خليل عدم التفريق بين الاناث
والذكور لقوله ووطئت ما لكه ووصية ومعتقة وان
لصبي العبد اوصى ومكاتب في امة طلب فضلا الا ان
يقال انه ذكر الحكم ابتدا والناظر نص على امضاها وان
كان لا ينبغي ابتداها مسئلتان غير ان ما ذكر في تقدم
في طرر ابن عات والوثائق المجموعة جواز ذلك ابتدا
قلت كلام خليل انها هو اذا كان ولنا
او وصيا للامان او عبدا في ابتدا او وصيا عليه منهن
فليس له الا التوكيل اتفاقا وامأ الذكور فهو كالوكيل
عنهم لا كالولي لهم وان كانوا في حجرهم فان الولاية في باب
النكاح لا تطلق الا على النكاح الاناث خاصة وقد قال

وصح تركيل زوج الجميع فلا خلاف بين كلامه وكلام الناطم والاب
 مبتدأ ضرع ما بعده من قوله لا يقضي عليه اتساع حاله
 تجهيز من مفعول ليقضي لا يثبت البكر اذا زوجها
 من ماله اي لا يقضي عليه بالحكم تجهيزها الزوجا بعد زواجه
 على صداقها المقبوض بسبب اتساع حاله من ماله وانما عليه
 ان يجزها بصداقها ما قبض منه مع ما حل من حومه وقبض
 قبل البناء ولا من مالها الا بشرط والتجهيز يسوي الصداق
 من مال البنت اذا زوجها ليس يلزم الحاكم الا في
 ذلك تجهيز البنت من مالها من قد يحكم اي
 لا يلزم الحاكم بالتجهيز يسوي صداقها المستطبي اذا قصصت
 المرأة نقدها من زوجها من حق الزوج اي يتجهز به اليه
 هذا هو المشهور من مذاهب ما لك وجميع اصحابه حاشي
 ابن وهب الشيخ خليل ولزمت التجهيز على العادة عما
 قبضته ان سبق البناء وقضى له ان دعا لقبض ما حل
 الا ان يمس شيئا فيلزم ولا يتفق منه وتقضي دينها الا تحت
 وكالدنيا وطولها وطولها بصداقها لموتها فطالبهم بابرار
 جازها لم يلزمهم على المقول ولا يبيع رقيق ساقه
 الزوج لها للتجهيز وفي بيعه الاصل قولان واشهر القولين
 في الكا في الحال قبل البناء ان تجهز اليه اي للزوج بكالي
 لها حل جميعه او ما حل منه فذهورا اي قبضته او ولها
 قبل البناء ان حل ودفعها لها لقبضه لزومه قبضه والتجهيز
 به مع النقد فان ابت من قبضه حتى يعنى بها ليل يلزمها
 التجهيز به فانها تجبر على اخذ والتجهيز به ذكر ابن سهل ابن

الناظم وكذلك اذا دعاها لقبضه في الزمان ما لم يحل اجله
 على مقابل المشهور القابل بانه لا يلزمها التجهيز به اذا اراد
 الزوج دفعه لان غير الدراهم والدنانير من المكيلات والموزن
 والمعدودات لا يجبر العرايم لغايه على قبض ما لم يحل منها
 لان الصمان فيها مقصود ويجبر في الدنانير والدراهم ولا يكون
 ذلك على قول ابن زرب لانه يلزم ان يكون سلفا حرم منقعة
 لانهم يقولون المجل ما اجل بعد مسلما وانما يحل هذا الغرضه
 في التجهيز فمضون ما ذكر انه اذا دعاها لقبضه لزمتها قبضه
 سواء قلنا بالتجهيز به ام لا وفي الضرر ايضا عن ابن قحون
 انه ليس على المرأة ان تجهز بكاليها وان قبضه قبل
 البناء وهو القول الثاني مقابل ما سهره المؤلف الاسم
 ان يكون العرف عدم قبض الكالي وعدم لزوم التجهيز
 به فلا يلزم الزوج دفعه ولا الزوجه ان تجهز به وللوصي
 على البكر والذئب مجرور متعلق بقوله ينبغي
 اي ينبغي للوصي وينبغي للاب لتسويرها اي الوصي الوصي
 عليها والاب ان يثبت من مالها ان كان لها مال لان الزوج قد
 يزيد في الصداق لاجل الشورة وهي من الغرض المقصود
 لقوله عليه الصلاة والسلام تنكح المرأة لاربعة ما لها
 وحسنها وجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك خوجه
 مسلم وكذا حكم الثيب الرشيد ان تشور نفسها بالهنا
 من صداقها المقبوض وشبهه ومن مالا اذا كان لها مال وتقيد
 بالرشيدة لتقدم حكم ذات الاب والوصي ففي طرر اشاعات وينبغي
 للاب ان يسور البكر من مالا وكذلك الوصي في اليتمه ويستربان

لها لسوق وحليا لان ذلك لها ومصلاح ويرغب الناس فيها ولا يجبر
على ذلك ومعتوم كلام عبد الله بن علاق انه يجوز لام الوصي
ان يبيع من الاملاك فجعله من القبطه المجوزة لبيع العتاس
على القيمة وزايد مبتدأ خبر لا يسقط الا في ذكر في المهر
متعلق بزايد يريد اذا زاد الزوج زيادة في المهر بعد العقد
وابرأته على غير ملك الزيادة لا يسقط ذلك الزايد لانه انما الزم
نفسه بذلك على حكم الصداق عمن زاد ده اي عن الزوج ان
دخله فيحق المزايد كله عليه بالرجوع كالصداق ونصفه
اي الزايد يحق عليه بالطلاق من الزوج وهو المشهور
قبل الايشيا وفي الجلاب القياس عندي ان يجب لها الزيادة
بالطلاق استي كما يحق للزوجة بالطلاق قبل البنا نصف
الصداق وموته اي الزوج للمنع اي منع الزوجة منه
اي من اخذ المزايد من تركته اذا القرض انها لم تقبضه قبل
موته مقتضى اي موته مقتضى المنع من اخذ فانه اي
المزايد كهيئة وهبها الزوج لم تقبض ففي المقرب
قلت فان تزوجها على صداق مسمى زادهما بعد ذلك في
صداقها من قبل نفسه لم يطلقها فان لها نصف الزيادة بمنزلة
ما وهبها تقوم به عليه وان مات قبل ان يقبضه ولا
شيء لها لانه اعطيه لم تقبض ابن الحاحب وما زاد في
صداقها طوعا بعد العقد فان لم يقبضه لم ياحد منه في
الموت شيئا لانه اعطيه لم يقبض وتأخذ او نصفه في الطلاق
التي حليل وتسطر ومزيد بعد العقد وهدية استرط
لها اولولها قبله ولها اخذ اي اخذ ما اخذ الولي من السطر
في العدة

في الهدية المسترطة له لانه لاجلها استرطت له وامس
الزيادة بعد العقد فلا سبيل للمرأة طلبها بالطلاق قبل المسمى
قال وسقط المزايد فقط بالموت وفي تسطر هدية بعد العقد
وقبل البناء مع بعده للزوم جميع المسمى بالرجوع بخلافه
قبل الرجوع في الفسخ فلا شيء عليه اولا شيء له وان لم يفت روايا
الا ان يفسخ قبل البناء فيأخذ القايه منها وان اتي الضمان
من الاب لا يثبت واجبي زوج رجلا من امرأة وكان الضمان لها
في الصورتين في المهر وكان ضامنا للزوجة على اطلاقه
فان لم يبين ما ضناه هل تحمل على الزوج بالصداق او ضمان الزوج
بعده مطالبته له بطريق الضمان ويرجعان على الزوج حكم
الضمان فالحمل صحيح فيحمل على الحمل وهو التحمل عن الزوج
بالصداق اذا وقع الضمان بحكمك من غير تبين ولا يحمل
على الحالة ففي المقرب قال سمعون قلست لان القاسم اريد
لو ان رجلا زوج ابنته وصنى لها الصداق يجوز ذلك قال
نعم وهو قول مالك ولا يثبت ان تأخذ بصداقها اياها فلا
يكون لاب ان يرجع به على الزوج لانه ضمانة عنه في هذا الموضع
هو على وجه الضمانة والصدقة وكذلك قال مالك في الرجل
الشريف يزوج الرجل ويضمن عنه الصداق انه لا يتبعه بشي
ابن النازم وما يتكدهنا معرفة لزوم الحمل للحامل عاين
اومات الا ان يبيع النكاح بوجه من وجوه الفسخ ولزوم النصف
في الطلاق وفي الخلع الخلاف هل يسقط عن الحامل الصداق
جملة او يكون النصف المحتل به للزوج الخالع فعن ابن
القاسم يسقط عن الحامل جميع الصداق ولا يرجع الزوج عليه بشي

منه وقال ابن الماجنون انما يرجع الحامل نصف الزوج وانما
النصف الذي كان يجب للمرأة فهو للزوج بناء على ان المرأة
تملك مطلقا وهو المشهور الشيخ خليل يرجع للاب وذي
القدر زوج عيني ورضا من لا بنته النصف بالطلاق والرجوع
بالعساد ولا يرجع احد منهم يريد على الزوج الا ان يصرح
بالحالة او يكون بعد العقد يريد يحمل على الحالة وله
الاختيار متى شاء ان تقدر اخذ يريد من الحامل حتى يقرر
ان لم يكن فرضا الحمل برضاها ليس لها الاستمتاع وله
الترك يريد بان يفارقها ولا يني عليه ولا يجبر على دفعه
لعدم التزامة وبطلان ضمن في مرضه عن وارث لا زوج
ابنته تنصبه اذا مائة الحامل فالزوج بالحياة
ان سادفقه النكاح وثبت على نكاحه وان سافارق
ولا يني عليه وان في الضامن في الوارث لزمه ما تحمل به
و اذا صدقت نكحة من الاب ويحكم عند انعقاد نكاح
ولد صغيرا كان او كانت النكحة لذكر او انثى فالحكم ان
ليس من لها اي تلك النكحة افتقار في لزومها
الى حيازة وذا الاسارة لعدم الافتقار الى الحيازة
هو المختار والمشهور من المذهب قال المستطفي واذا
قلنا بصحة العقد فيما يعني في النكحة اذا انعقد النكاح
عليها على قول الجمهور فهل تحتاج النكحة الى حيازة ام لا في
ذلك قولان احد من الشيخ عبد الرحمن قال لا تقتضي الى القبض
ولا يبطل بموت المعطي قبل القبض لانه من باب معاوضة

لنكح الزوج عليه هذا هو المشهور وعليه العمل وبه الحكم
عند الجمهور ابن الناطم ومن هذا الاصل ما رواه عبد
الملك عن مطروق فبين قال لامرأته النضرانية اسلمي واعطيك
داري وهو ساكن فيها فاسلمت ثم مات الزوج في الدار قبل
ان تقبضها المرأة ان الدار لها والاسرها ويجزها من الحيازة انها
من اسلمها وليس هذا من باب العطية وينفذ من
الاب اذا حل ولديه المأخول فاعل ينفذ للصغير مع
نكحة اخيه الكبير الذي اخله في عقد النكاح لاحله
في المشاع فتصيب كل شايع فيه ان موت الاب وفتح
قبل بلوغ الصبي وحيازة له لتقدر قبضه لنفسه قبل
البلوغ حينئذ ابن الناطم ومن الاستغناء ان يخل رجل
ابنه الكبير نكحة في عقد نكاحه ويحل ابنا صغيرا مسلا
كالمشاعة ثم مات الاب قبل بلوغ الصغير نفذ ذلك لهما
ان حازها الكبير وان لم يجزها جاز نصيب الكبير الذي
انعقد النكاح عليه وبطل نصيب الصغير وقسم بينهما
قال المشاور واحب الي ان ينفذ ذلك لان عقد النكاح
في بعضه كالحيازة لجميعه للاختلاف في ذلك كمن يصدق
على كبير وصغير واعتمد الناطم قول المشاور في هذه
المسئلة ومما ينظر فيه حكم الاعتراف الواقع من
والد الزوجية ان لها مسلا كما يسهما في العقد وذكر ذلك
في كتاب صداقها فهل بينه النكحة افي ذلك ابو سعيد
ابن لب وبالنكحة اذا اخل النكاح شيئا من اب او اجني لا حصل
النكاح لزم الناحل ولم يفتقر الى حيازة ولا يضر السكوت

عن الطلب بها ويرجع علي الناحل بما اساد امن عليها وسوا
 الزوج والزوج والكلير والصغير والنحلة مع طلاق واقع
 قبل الاثنتي في النكاح الواقع علي النحلة يثبت للمحول
 من زوج وزوجه وكذلك ان وقع الفسخ في النكاح المحلول
 لاجله مع البناء اي بعد ويجري الحلف فيها اي في
 النحلة مع وقوع الفسخ بينهما في تنكاح قبل البناء وهو
 في العقد المحلول فيه ولاجله لفساده مطلقا فاعرف ذلك
 ابن الناطل في المتبعية فان كانت يعني النحلة بعد من
 الذهب والفضة او الطعام او غير ذلك من جميع الاشياء
 كلها قبل لازمة للناحل في ماله وزمته وتؤخذ منه في
 حياته وبعد موته لا يبريه منها الا اذا وان اخل ذلك النكاح
 بطلاق الزوج او موته او فسخ لفساد في عقد او صدق فالتحالة
 ثابتة للابنة لازمة للناحل لا يتحل لان ذلك حق قد اوجبه
 علي نفسه وكذلك علي نفسه ان مات الابنة المحولة ففسد
 حق الزوج ميراثه في النحلة وقاله الشيخ ابو بكر ان عبد الرحمن
 والشيخ ابو عمران وبه القضا وعليه الغنبي وحكي
 بعض المولعين عن الشيخ ابو الوليد وقال بعض القرويين
 عن بعض شيوخه اذا الفسخ النكاح قبل البناء رجعت
 النحلة الي الاب كالذي حمل الصداق عن ابنة اللببر
 لم يطلق قبل البناء نصف الصداق يرجع الي الاب قال
 وعاب هذا القول بعض شيوخنا وغلطه ومبوب قول
 الشيخ ابي بكر واجبة بمنزل حجة وزاد ان الصداق عوض
 عن البضع فاذا زال ملك الزوج عن البضع زال الصداق

الذي بسببه اعطي الزوج البضع ولا كذلك العطات
 اذ ليست عوضا عن البضع فليس له رجوع فيما اعطي له
 وليس هو صكاً بينهم بينه وبين الزوج ولم يتبع لابن الناطل
 الفرق بين الفسخ والطلاق قبل البناء في صورة التحالة والتحمل
 قال ما معناه لم تثبت التحالة مع الطلاق من غير حلف ويجري
 الحلف باي الفسخ ويرجع نصف الصداق في الطلاق الي
 الحامل وفي الفسخ علي كل القولين والتحالة والتحمل سواء قبلت
 لحل الفرق انه في صورة طلاق المحولة تقرر النكاح الذي
 كانت التحالة لاجله فالفرق طاروا والناحل يجوز عند التحالة
 فقد دخل علي تجوين في حينئذ عطية محضه لا رجوع فيها
 للناحل وفي الفسخ طهر ان العقد الذي كانت التحالة لاجله
 لا يرله فجري الخلاف لعدم تحقق السبب والارجح كونه عطية
 لا رجوع فيها فلم يعتبر فيها السبب للتحالة واما
 الحامل فان كان الطلاق قبل البناء فصح وان كان الفسخ قبل البناء
 فلا صداق ويرجع كله للحامل فالطلاق مقدر والفسخ منسحب
 في الاتفاق في ان يرجع اليه ما حمله اذ لا حمل مع الفسخ والحمل
 المعتبر فيه ان يكون المحمول عندها زوجة فليست نظري المالك
 وانه تعالى اعلم هذا الفصل في ذكر
 حكم تداعي الزوجين عند اختلافهما وذكر ما يباحق
 مما سياتي بيانه في الزوج والزوج مبتدأ خبره
 حملتا المراط والجواب مما اختلفا في قدر مهر انعقد عليه
 النكاح بينهما ونوعه ومفعله والنكاح بينهما عرفاً والمهر عرف
 قدر المهر الذي انعقد عليه العقد والمهاد به فالعقد غير

مختلف فيه بينهما وبين الولي فان يكن ذلك الاختلاف
 من قبل البناء والفرق ويكون هناك شبه من حج علي ما سياتي
 فالقول حينئذ للزوجة قد تعين لها مع اليمن ان تكن
 اي الزوجة لم يخبر بان كانت رشيد فان كانت محجورة فعقد
 لغيرها اي وليها الحاضر من اب او وصي بها اي باليمن حرم
 اي حقيق وتعددا اي بعد حلفها او حلف حاضرها في
 الصورتين يحلف روح انكر ما ادعته من قدر الصدق
 او حبسه او صفته علي وفق دعواه فمما يكون الزوج بعدها
 اي اليمن محيرا ابن الناظر صواب العيارة ليوافق نقل
 ابن حبيب والتهذيب ثم يكون زوجها خيرا في دفعه المهر
 الذي قد انكره اليمن واداما يقسم كان العراق دون
 شيء او كان بعد موتها او فرقته فالقول قول الزوج دون
 زوجته لكن الناظر قال انه يقتل له الخيار بعد يمينا
 في دفع ما كان عليه القسم من زوجته علي ما ادعته او
 يكون مخيرا في العرق دون شيء بلزم مما ادعته المرأة وحلفت
 علي قدرة هذا اذا كان قبل العرق والبنافان كان بعد فالقول
 للزوج لانه فوق وسببه عليه الناظر وانما اصرح ليس توفي
 الحكم ما كان قبل البناء والعراق واستغني الناظر عن التقييد
 بالعراق لان القول في تواعي الزوجين وان تراضيا يريد بعد
 تحالفها علي بقا احكام النكاح بينهما وعدم الفسخ فغلب
 القول الاصح خبر مقدم الرفع للجنح اي في ابقا احكام النكاح
 وعدم التفريق والحكم في الفسخ للنكاح حين يفقد الرضى
 من الزوجين ببقا النكاح ان يكون بطلقة واحق باينة وبذلك

جرب القضاء واخذ الزوجة بعد حلفها مع نكوله عن اليمن
 المتوجه عليه ما يقتضيه الحلف اي ما يقتضيه حلفها اي ما
 ادعته وحلفت عليه في حال حلوله منها اي صدوره فيكون
 اخذ مال يميني ونكول وهو سايغ ابن الناظر قال
 المستطبي فاذا اختلف الزوجان في الصداق فلاجلوا ما
 ان يكون اختلافهما في عدده او نوعه قبل البناء او بعده وبعد
 الطلاق او يكون اختلافهما ايضا في دفعه قبل البناء او بعد
 او بعد الموت فان كان اختلافهما في عدده قبل البناء غير
 موت ولا طلاق فالقول قول المرأة مع يمينها ان كانت مالكة
 امر نفسها وقول من عقد النكاح عليها من اب او وصي او ولي
 ان كانت محجورا عليها علي المستحق من الاقوال وهي المبدأة
 من اليمن او ابوها هذا هو المشهور من مذهب مالك واصحابه
 قال ابن حبيب واما حلف الاب في صداق ابنته لانه كوكيل
 مفوض اليه فتووليها دونها ولم يكن لها فيه رأي والامر
 قال ابن حبيب ايضا في واضحه ثم يكون الزوج بالخيار بعد
 ان يحلف علي تكذيب المرأة او تكذيب ابنتها بين ان يقدم علي
 ما حلفت عليه المرأة او ابوها او يترك النكاح ولا يلزمه
 شيء من الصداق ولم يرفع النكاح بينهما بنفس التحالف
 حتي يخبر بعد ذلك بين ان يدفع اليها ما حلفت عليه ويرضى
 بهائات او ابنت وبني ان يطلق ولا يلزمه شيء وقالة القاضي
 ابو الحسن القصار وابو محمد عبد الوهاب فقد وافق الناظر
 ما ذهب عليه ابن حبيب في واضحه لكن قال
 المستطبي قال سمعون واذا تحالفا انفع النكاح بينهما كاللعمرا

قال ابن الحاجب **وإذا تنازعنا في قدر المهر أو صفته**
قبل البناء من غير موت ولا طلاق تحالفا وتعا سحا ويجري
الرجوع إلى الاستنبه يريد جريان الخلاف في أن القول
 قول مدعي الاستنبه والفساخ النكاح بتمام التحالف
 وغيره كالبيع فإن تنازعنا بعد البناء والقول قول الزوج
 لأنه قوة وقال ابن حبيب يتخالفان مع بقا العصمة ويجري
 صداق المثل وقيل إن اختلف في صفته والأقوال
 للزوج مع بينة فإن طلقتها وما نت قبل البناء والقول
 قوله مع بينة إذا تنازع أبو البكر والزوج تحالفا ولا كلام
 لهما وإن اختلفا في محل الصداق أو ما يجعل قبل
 الدخول والقول قولها وبعد الدخول والقول قوله
 وفي الموجد قولها وقال ابن اسحاق إن كان العرف أن
 لا يتأخر المجل عن الدخول والأقوال قولها وقال
 عبد الوهاب إن كان بكتامه والقول قولها والأقوال
 قوله الشيخ خليل إذا تنازعنا في الزوجية وفي
 قدر المهر أو صفته أو جنسه حلف وفتح شاره يريد
 إذا كان قبل البناء ولم يحصل موت ولا طلاق فإن نكح
 أحدهما وحلف الآخر ثبت النكاح ولم يأنكح ما حلف
 عليه صاحبه إن كانت المرأة مالكة امرئ نفسها والأقوال
 العاقد أو وصيه وكذلك في الزوج انتهى وقال
 أيضا والرجوع للاستنبه والفساخ النكاح بتمام التحالف
 وغيره كالبيع شاره الفسخ لسحبون وعدمه لا يثبت
 حبيب وابن العصار وعند الوهاب وبه عمل الأندلسيين

واستمرت

واستمرت عليه أحكامهم وهو الذي اختاره الشيخ وصوبه
 ابن محرز وهو بطلاق وقوله كالبيع يريد في البدأة والخلاف
 فإن لم قال لا بعد بناء أو طلاق أو موتها فقوله بيمين
 ولو ادعى تفويضا عند معتادية يريد وأدعت لسمية وذلك
 في التنازع في العقد والصفة فإن كل صدقة مع يمينها
 ابن حبيب يردان إلى صداق المثل وفي جنسه رد المثل
 ما لم يكن ذلك أي صداق المثل فوق قيمة ما ادعت لرضاها
 بدونه أو دون دعواه لرضاها بأكثر منه ولا كلام لصفته
 وإذا تنازعنا في قبض ما حل فقيل البناء قولها وبعد
 قوله بيمين منها عبد الوهاب إلا أن يكون بكتام
 واسماعيل بأن لا يتأخر عن البناء وقالوا الحكم بين
 الزوجين إذا تنازعنا وقبل تحالفها في نكول كل أم
 كل واحد منهما عن اليمين المتوجهة عليه في قدر الصداق
 ويؤمعه أو صفته بالحكم بينهما بما به حكم بعد اليمين
 من كل منهما من تخيير الزوج في دفع ما ادعته الزوجية
 والعراق دون شيء وذلك ما به حكما بعد إيمانها
 فنجد اليمين متعلق بقوله حكما وقيل لنكوله أو
 الزوج بمصدق لما ادعته زوجته بل وإن لم يحلف
 بأن نكحت عن اليمين فلم يصف نكولها دعواها عند
 هذا القائل محقق خبرنا لنكوله وقال
 الشيخ أبو الحسن والأول أصح وكذلك ذكر في كتاب
 السلم وصيها ادعى بالبناء للمقول ليعم كلام الزوجين
 ما نيب عن القائل قد نسكر صلة ما يريد ما لا يشبه

ان يكون صدقا قلعة او كثرته ففي هذه الحالة تردد
 الامام مالك ابن انس رضي الله تعالى عنه فيه اي في دعوي
 ما لا يشبه يوثق عنه فقال من يخلفان ^{بنيهما} ^{بنيهما} ^{بنيهما}
 متعلق به الفسخ مبتدأ ثان له اي للنكاح وقوله
 يباح خبر عن الفسخ والفسخ وخب خبر عن النكاح اي النكاح
 بينهما الفسخ يباح له وجعل من القول من لا من
 الزوجين فيها ادعاه لمن جاسمها بما يشبه ان
 يكون صدقا كالبيع وسائر ابواب الفقه فان اتى الاخر
 بما لا يشبه ولم يكن بناها فقال مالك من يتخالفان
 ويتفاسخان وقال من القول قول من اتى بما يشبه دون
 الاخر قال الشيخ ابو الحسن وهذا اصول لان ذلك
 دليل كالساهد يخلف معه من قام له ذلك الدليل
 وارضاة اي الرجوع للاشبه بعض العلماء هو
 المسمى كما صرح به ابنه وذكر انه وجد مكتوبا بخط ابيه
 في حاشية نسخة من نسخ الارحوزة والسويع من المهر
 او وصف له اذا ما اختلفا فيه اي في النوع او في
 الوصف قبل البناء كالاختلاف في القدر وفي الاحكام
 السابقة كلها اقتضى بالبناء للفاعل اي اتبع والقول
 قول الزوج مطلقا وان لم يشبه فيما عينا من
 قد رة اي الصداق لغوتها بالدخول بالقول قوله
 مع يمينه ولا يها امكنت من نفسها وضارت مدعية وهو
 مقر لها بدين فيخلف علي ما ادعاه مع البنا وقد تقدم
 حكمه قبل البناء وانما اخر الناظر الكلام علي ما بعد البناء وان

كان

يتخالفان

لان حقه ان يذكر بعد الاختلاف في القدر قبل البناء
 ليتم الكلام علي حكم النوع والوصف اذا كان قبل البناء
 ويخلف الزوجية ان لم يخلف بان فكل عن اليمين الواجبة
 عليه اللازمة لقبول قوله وتقتضي من الزوج الناكل
 ما عطف في دعواها عليه بالخلف مع النكاح قال
 المتطي وهذا هو المشهور من مذهب مالك واصحابه وان
 هما اي الزوجين تخالفا في دعواهما في نوع ما اصدق
 به بعد البناء فالحق فيها ما كانت صدقا بينهما في الاختلاف
 في الجنس لاني قد ر الصداق ولا في صفته ولا في نوعه بحسب
 انه لم يحيط بدعواهما جنس واحد وهو المراد بقول
 الشيخ خليل ورد الجنس في مثله ما لم يكن ذلك فوق
 قيمة ما ادعت او دون دعواه فخلف الزما اي
 يتخالفان ان كان مما يصدق به النساء ولم يكن فوق
 القول الاصح كما رواه ابن وهب عن مالك يثبت
 النكاح بينهما ومهر مثلها لقام المباح اي المعطى
 فوق المتعطية وان كان اختلافا فيها بعد البناء في نوعه مثل
 ان يدعي احدهما انه تزوجها بدارة القلائد ويدعي
 الاخر انه تزوجها بمملوكه فلا فانهما يتخالفان ان كانت
 مما يصدق به النساء او مما لا يصدق به وتزد المرأة الي صداق
 مثلها ما لم يكن ذلك فوق ما ادعته او دون دعواه وهذا
 بخلاف البيع الا ان يرعى الزوج ان يعطيه ما ادعت من ذلك
 واذا قلنا بالتخالف والدخول يثبت النكاح بينهما او يفسخ
 قولان الاصح منهما ما ذكر في الناظم هذا

في ذكر حكم الاحتلاف بين الزوجين في القبض للحال
 من المداق او ما حل من الكافي وان على اي الزوج جانب
 قبل البناء اختلفا لاجل او اختلف ورثتهما مع الزوج او ورثتهما
 ان ماتا في القبض من الزوج للمنفق الذي اشترط
 انعاده وهو الحال من المداق الذي قد وصفنا بالانقضاء
 والحلول فالقول حينئذ للزوجة وعليها اليمين
 ان كانت رسله تبين القبض بنفسها وعليها الدعوى او ان لم
 يكن كذلك فالقول للذي في حجره تكون الزوجة مع يمينه لانه
 الذي عليه الدعوى وقوله وقبل البناء فبعد القول
 قول الزوج او ورثته معا او مع ورثتها ان ماتت ففي التهذيب
 واذا ادعى الزوج انه دفع المداق وانكرت الزوجة او ما
 الزوج فادعت الزوجة انها لم تقبض مداقها او ما
 الزوجان وتداعيا ورثتهما مع دفع المداق فلا قول للمدعي
 بها ولا لورثتها وان لم يدخل صدقة هي او ورثتها والقول
 في افياض التقديرات الزوج مع يمينه ان كانت دعواه
 بعد ما يبي بها ويدعي عليها او علي ولها الدفع له
 اي للمداق قبل البناء بها من باب ارتفاع الاصل
 الذي هو عدم قبول دعواه الدفع لانه مدعى في الظاهر
 لما جري به هناك عرف وعادة جرت ان الزوجة لا تمسك
 من نفسها الا بعد قبض مداقها فارتفع الاجل بالعادة وقبل
 قوله ونسوي القول لها او لورثتها ان كانت محجورة او ورثتها
 ان ماتت مع يمينها فيما ادعى الزوج انه دفعه لها
 من بعد ان بين بها ادلا عوف ولاعادة تصديق دعواه والعرف

رعيه حسن في دفع استصحاب الاصل اذا تعارض مع الغالب
 ويحوم في المقرب عن ما كان القول واليمين للزوج للزوج
 اليمين لقبول قوله اذا ابتنى بالزوجة في دفعه
 متعلق بالقول الكافي وقبل الاستنباط ان كان قد حصل
 لمصير حكمه حينئذ حكم الحال في صلب العقد اذ لها الاستناع
 من الدخول حتى تقبضه فتقضي العوف بقبضه كالحال والحكم
 في الذي يحل من المداق بعد بناءه ان يكون لها الثبوت
 جعل لاستصحاب الاصل من غير ما عرفت وقد تقدم
 قول الشيخ خليل وفي قبلي ما حل فقبل البناء قولها وبعد
 قوله يمين فيها عند الوهاب الا ان يكون بكتاب واسما على
 باق لا يبا حرم عن البناء عرفا لم يمسك اي للزوجة امتناع
 ان تدخل اي لها الاستناع من الدخول وتقبض اي ان تقبض
 الجايز قبضه وهو ما حل مما اجل في المقرب قلت
 كان تزوجا بصدق بعضه محلل وبعضه مؤجل ودخل بها
 واختلفا في قبض المؤجل فقال قيل ما لك عن رجل تزوج
 امرأة بمائة دينار وخادم الى سنة فتقدم المائة ودخل
 عليها بعد السنة من يوم تزوجا ثم اختلفا في قبض الخادم فقال
 قال مالك ان كان دخل بها بعد مضي السنة فالقول قول الزوج
 وان كان دخل قبل مضي السنة فالقول قول المرأة وكذلك
 مسئلتك هذا فاض
 الزوج للزوجة ثم يقع الطلاق بعد ذلك وكل ما يرسله
 للزوج الا ان كان بين اي الزوج عند ارسال هدية مفعول فان
 لقوله سماها اي فان سمى ما ارسله هدية فلا يسوغ له حين الطلاق

روي عن الشيخان والعلامة
 وعنه ذلك ما لم يسم بغيره

أخذ أياها أي لا يقتضي لأخذ منها وهي هبة مقبوضة الإيفاء
للتكاح بينهما بوجه من الوجوه المقتضية له قبل أن يبين
بالبناء للفاعل فإنه أي الروح مستخلص من الزوجة
بيدها مما أهده أي له استخلاص ما بقي فأحرى الجميع أن
يقي إذا لا يكون بصرها في بعض ما أهدي معوقا لأخذ بقيته
منها الخ خليل وفي شرط هدية يريد بالطلاق بعد العقد
وقبل البناء فلا شيء له وإن لم يفت إلا أن يفسخ قبل البناء
فيأخذ القائم منها لأن فسخ بعده فلا شيء له ولو كانت الهدية
قائمة روايتان وإن لم يكن ما أرسله عارية أي
على وجه العارية لا الهدية وأشهد على نفسه أن
هذا الذي يرسله إلى زوجته عارية من قبل أي من قبل
إرساله سرا من غير علم المرأة وأولياها قال
في الرواية فذلك على ما أشهد فله ما وجب له بعد
الطلاق وإن تلف ولم يكن علمت بما أشهد حتى قبله على وجه
العارية فلا ضمان عليها بخلاف في النود عن كتاب ابن المومن
ومدعي أرسلها لكي تحبس بالبناء للمجهول
أي تحبسها أي أن كانت رشيده أو حارها أن كانت سفينة من
حال مهرها الخلف على ما ادعاه عليه متعلق بقوله
قد وجب أي وجب عليه الخلف أنه ما أرسلها إلا تحبس
من صداق الحال عليه ثم لها أي للزوجة الخيار بعد
خلفه في صرف أي صرف المرسل أي إرساله للزوج وفي أماله
ويحسب له من الصداق فأعرف ذلك ابن الناطر وفي النود
عن الواضحة وما أهدي النكاح من حلي وثياب فإراد أن يحسب

ذلك من الصداق فليس له ذلك إذا سما هدية وما بعده إلا
ليعوض به من الصداق فذلك له فإن شأت الزوجة وأصية
به أو ردتة وقاله أصبح عند ابن القاسم وقاله غير من
أصحاب مالك ومدعي الإرسال للهدية من روح أو زوجة
للثواب أي لقصد الثواب على ما أرسلته شاهد العرف
الجاري بالبلد المصدق لدعواه أن كان بلا ارتياح
في ذلك والأفعى المقرب وليس بين الرجل وامرأته ثواب
في الهدية إلا أن يعلم أنها أرادت بذلك الثواب مثل أن المومس
يكون لامرأته الجارية الفارسة فيطلبها منها فتعطيها أيها
لتستفرغ عطيتها وكذلك الرجل بما يب لامرأته ويحكي في الثواب
المجمعة وزاد ينظر إلى عادة أهل البلد فإن كان المتعارف
عندهم أن الرجال إنما يهدون لنسائهم ليكافئوا
ذلك كان القول قوله وإن لم يكن في البلد سيرة في المكافاة
في الهدية ولا رأي من الزوج أن ذلك كان منه على طلب
المكافاة وذكر وجه آخر طلب المكافاة ولم ير في وقت
الهدية ما يبدل على إرادته الذي ذكر لم يكن كغيرها فقام
أن سأل القاضي وشرط كسوة من المرأة أو وليها أن كانت
في حجم المذي تزوج بها من المخطور أن شرطت للزوج في
صلب العقد على أن يشترط لاجتماع التكاح والبيع اختلف
فيه على ثلاثة أقوال أحدها أن قول ابن القاسم
وروايته عن مالك هنا وفي المدونة أن ذلك لا يجوز بحال
ويفسخ قبل الدخول ويثبت بعده ويكون فيه صداق
المثل لأن البيع طريقة المكاسبة والتكاح طريقة المكاسمة

ولا يجوز فيه الهبة للبضع فاذا وقع معا لم يدربا وقع معا
 اعطي الزوج للبضع مما يقع منه لما اعطت المرأة قال ذلك
 الى الجمل بمبلغ الصداق وبمبلغ عتق موقوف للبضع فوجب
 فيه الفسخ بخافة ان يكون الفسخ موهوبا بغير صداق ولو
 كان فيما اعطاه الزوج فضل كبير عما اعطته المرأة حماية للذرايع
 فرب ما عتق فيه ليسان بقطيعة المرأة التي عتقها ليعطيه لها
 فيمنع ان يصح الامر من هذين الاشارة الى معطي الفضل
 الكبير ان لا يصح من غيرهما فان طلق الزوج على هذه القول
 قبل الدخول لم يكن لها شي من الصداق لان الصداق القاسد
 لا يجب للمرأة فيه شي بالموت ولا بالطلاق التي خلل
 ولا يجب جمعها يريدان ما لا لا يجمع جمع النكاح والبيع
 في صفة واحدة قالوا الاكثر على التاويل بالمنع والتعس
 قبله وصداق المثل بعل هذا فصار
 ذكر الاختلاف في الشوار المورود من الاب ببيت البناء والاب
 حكمه اذا ورد ببيت من بنا بيئته وهو الزوج وذكر
 بصفة الابنة ببيته ارشاد العلة ورود الجواز البكر
 احتراز من الشئ وسيدرك حكمها شوار الابنة مفعول
 او رد يريد اذا اورد الشور لا بنته ببيت الزوج الذي
 ربي فيه وقام الاب بعد ذلك يدعي على ابنته او ورنه
 عين اعمار لما زاد من الجواز المورود على نقد البيع سلبا
 اي على حال صداقها المقبوض لها فالقول قول حبيذ
 بغير بيعة مع يمينه لان ما له في يدك والقول فيه قوله
 امسا الشئ فلا لا نه لا قضا للاب في ما لها وانما هو في يدها

وان كانت محجورة انما له فيه النظر ما لم يطل عدم
 قيامه بعد البناء فوق السنة قال ابن حبيب
 وليست السنة طولا على ما حكاه عنه ابن النافط وهذا
 خاص في الاب في ابنته البكر بعد الدخول سواء عرف انه له
 ام لم يعرف اقرت الابنة له بذلك ام انكرت وان يكن
 اي الاب بما اعطاه لها قد استشهدا به قبل الدخول
 اي امتهد قبل الدخول ان الشور مما زاد على النقد في
 الصداق بما ربه عند ابنته فله ما وجد منها وما تلفت
 فضا له عليه والحكم في سوي البكر وهي الشئ في ابنتها
 والقول من غير اب في البكر فاصري الشئ لغير الاب
 من الاوليا قبول قول من ادعي ان الشور له بعد ان
 ساقا الى بيت البناء ولو كان ابني ابنته الشئ او غير الاب
 من الاوليا في البكر وغيرها دون استهادا في
 امتنع قبول قول غير الاب في البكر وقول الاب في الشئ
 هذا الحكم مع عدم الاستهاد والامتناع لا يقبل القول
 مطلقا لاب او غير بكر او غيرها ولا يصح عدم علمه بالعارية
 ولا عدم قبولها لعلها ولا ضمان على الابنة ان كانت محجورة
 بكر كانت او ثنيا في سوي ما تلفت مالكة لامرها سريلا
 ان شيع فان كانت تعلمه بالعارية فالضمان عليها لما تلفت
 وان كانت غير عالمة فاشبهت من سواها ولهذا وصف
 مالكة لامرها بقوله العلم اي بالعارية اقتضت اي تبعت
 العلم فعلته وحمله اقتضت العلم في محل رجع على انها صفة مالكة
 اي لاضمان في سوي ما تلفت مالكة العالم بالعارية الشيخ

لخليل وقيل دعوى الاب فقط دون عيني من الا ولما يرد
 في ابنة البكر نص علي ذلك شارحه في العارية لهما في السنة
 بيمين وما نقله الناظر ان الطول ما فوق العنة هو
 قول ابن حبيب وما نقله الشيخ خليل ان السنة طول وان
 القرب ما هو ادني ذهب اليه غير واحد من الموثقين وحكا
 وحكا في النوادر عن ابن حبيب وقال ابو نعيم العسقي
 يريد الامر عندك تقطع عنة الاب قال وان خالفته الابنة
 واختصت به دون ساير ورثة الاب ان اورد بيمينها واشهد
 لها به واستراه لها ووضع عند كاهها فلا دخول للورثة
 معها وان اقر وانما منسوب اليها وجوز من تقدم صحيح
 لها ومثل الام زوجة الاب والحالة والمجدة ويحويها هذا
 فذكر حكم الاختلاف بين الزوجين
 في متاع البيت وان متاع البيت بالنسبة بانترع الخافض
 من باب الاستئصال فيه اختلفا فريدا اذا اختلف الزوجان
 في متاع البيت ولم ترم بيتة لاحد الزوجين فيما ادعاه من
 ذلك للمرأة انها امترته فانها حينئذ تكون احق به فان
 قاست للرجل حلف انه ما استراه لها الا ان يكون لها بيتة
 اولورثتها انه استراه لها ونحو في المغرب فتقتضي
 بالنسبة للمفعول اي قسمة ما شهد به البيتة فالقول
 حينئذ قول الزوج مع يميني فيما له يليق كالسكنى والصنف
 وما هو من لبس الرجال ويختص بهم كالة الحرب والاثواب
 الا لينة بالرجال وقولها في ما يليق بالنسبة لينة ولبس
 كالخلع ونحوه اذا ادعته اذا ما تاتي اي تخلف

عليه انه لها والا يلا الحلف وان يكن ما ادعياه لا اي صلح
 لكل منهما مثل الرقيق حلفا على ما وفق دعواهما واقتسم
 ما حلفا عليه قال المعين وابن وهب وابن عبد الحكم كالمال
 يتداعاه اثنتان وهو حصة اليد معا وليس بيد احد منهما
 بيتة وما لك رضي الله عنه بذلك اي بما يليق منها للزوج
 قضا اي قضى بذلك للزوج لان يد في الدار اقوى
 اليه على وفق ما ادعي وبقره رضي الله عنه القضا
 وهو المشهور وهو اي متاع البيت المدعي اذا كان صاحبا
 لاحد الزوجين او كما فصل عن اليه من تزوجت عليه مستحق
 لمن يحلف من نكول صاحبه واليه من نكح حلف على البيت
 ومن الورثة على العلم من غير ما تفصل في بيان الحال
 نكول صاحبه وبالجملة فالمتاع يختلف بحسب البلد ان قرب متاع
 للرجل في بلد اخوي او ما يصح ان يكون متاعا لها فيكون القول
 فيه للرجل فتعاق المرأة كما في المغرب الطست والابريق والمناس
 والقباب والحمال والاسرة والغرض والوسايد والبسط والحلي
 الا المنطقه والسيف وخاتم العنقة ابن عرفة ما لم يعلم من
 الرجل متاعه السنة في تحته بالذهب فان شكل الخاتم للصنف
 مختلفا فان تميز فواجب والا كان مشتركا والرقيق يصح للرجال
 والنساء وقول الناظر وان متاع البيت فيه اختلفا اخرج عن
 متاعه كالحيوان والبقر والعنق والبغال والحمر وما لم يجرها
 كذا في الرواية ابن الحاجب واذا اختلفا في متاع البيت
 حربي او عبيد او مختلفين ولا بيتة قضى للمرأة بما يعرف للنساء
 كالطست والنياب اللاتي بهن والحمال والغرض والبسط

رتبة

والمحيي وللرجل بما يعرف للرجال والنساء بينة وعسى
 ان القاسم انه بينهما بعد ايمانها ومن قام بينة على شرا ما لا
 يقضي له به حلفه انه اشتراه لنفسه وقضى له به الشيخ حليل
 عما طعن على قوله اذا تنازع في الزوجين في متاع البتة فلم يراه
 المعتاد للنساء يمين فقط والا فله يمين ولها الغزل الا ان يثبت
 ان الكتمان له فشر كان كل بعية ماله وان نسجت كلفت بيان
 ان الغزل لها اذا لم يقع التنازع الا بعد النسخ وقال له محمد ما لك
 وان اقام الرجل بينة على شرا ما لا يريد مما يعرف للنساء خلف
 انه ما لسكوته في المدونة عن حلفها استغنى بما ذكر في الرجل
 او لوجه يانه العادة ان الرجل يشترى المرأة ولا كذلك العكس هذا
 فصل في ذكر حكم اتيان الضرر وذكر حكم
 القيام به وذكر حكم بعتة الحكيين وما يتعلق به كذلك ويثبت
 الاضرار بين الزوجين بالشهود على البتة وقال ابن القاسم
 ان شهادة الشهود على مخرقة الضرر بالشآت فيها بعض الغرض
 من اجل ان ذلك لا يعرفه الشهود معرفة قطع وقال اصبح ان ذلك
 جائز لا داخله فيه عليهم اذا عرفوا ذلك معرفة يقين او تكون
 الشهادة بسماع على الضرر شاع في الوجود وتكون شهادة السماع
 يكتفي بها بالبعد لئلا يفي ما جري به العمل والحكم ان تكن اى
 المرأة قد خالعت زوجها على مال اعطته او دين اسقطته
 وان ثبت اضرار بالشهود على البتة او بالبيع الشائع من
 النقا وغيرهم ففي اختلاف اى ففي ما اختلفت به وجعت
 على الزوج وبالنسبة انها انما اسقطت ماله ان كان
 الخلع على الاسقاط واشترفت عصمتها ان كان العدا

للاضرار

للاضرار منه كما ناض عليه ابن فتحون في وثايقه القصر وهو
 ما تقدم من نص ابن فتحون والنص ايضا في المدونة وقال
 قوم ما اليه منها بينة يريد ان يعصم المستشكل الميمى هذا
 ففي الوثايق المجموعة واذا وقعت المباراة والخلع ونبت الضرر
 ولم يكن عند الزوج مرفوع لم يلزم من الزوجة شي مما فعلته
 فيسقط عنها ووجب لها الرجوع على الزوج بما وضعت منه
 ولا يضرها اسقاط عقده على نفسها من انها فعلت ذلك طيبة
 النفس ولا اسقاط البيئات المسترعيات قال ابن القاسم
 ابن سراج ولا يلزم من ذلك الخلع شي على الصحيح الشيخ
 خليل ورد المال بشهادة سماع على الضرر يريد وينفذ الطلاق
 وبيمينها مع شاهد او امرأتين اذا شهدوا على البتة بالضرر
 فيه والمال ولا يضرها اسقاط البينة المسترعية على الاصح
 يريد المرأة اذا استرعت بينة بالاضرار لا يضرها
 اسقاطها على الاصح في عقد الخلع كذا ورد المال
 المختلج به اذا عدل فاعل شهد المقدر بالاضرار
 متعلق بقوله شهد اى وكذلك الحكم في رد المال اذا شهد
 عدل بالاضرار فالرد حينئذ المختلج اى للمال
 المختلج به مع الخلع من انها خالعت للاضرار بها فكله للنساء
 اعتمد الروى الخلف لذلك قال ابن القاسم الحروري
 واذا قام لها بعد الخلع شاهد واحد بالضرر حلفت معه
 واستمعت الرجوع لان ذلك اى الشهادة بالضرر راجع للمال
 فيكفي فيه شهادة عدل وامرأتين والطلاق واقع بغيرها دية
 وشهادة النساء وقال ابن عمر وشيخ عيسى ابن القاسم في التحبير ان

قامت من صالحة على ارضاع ولدها واعطا مال شهادة امرأتين
انها صالحة عن مروت وحلفت واحذت ما اعطت ورضاع ولدها
وفرقة وقعت بذلك المال المردود للضرر تخصي على حكم
البيونة بكل حال وفيها الزوجة غير المختلفة تنبت
عند القاضي الضرر والاحال انه لم يكن لها به اي
بالضرر شرط صدر منه بتطبيق نفسها بسبب صدور
قيل لها بسبب شرط الطلاق ولو لم يكن بشرط كما
ان لها التطبيق بالشرط الملتزم وهو طلاقها عند الضرر
وقيل لها ذلك بعد رفعه اي الزوج للحكم
واذا قيل برفعه للحكم وهو القاضي فيرجع بما يقتضيه
اجتماعه من نويح او سجن فان عاد لمصرتها قضى عليه
بالطلاق ابن التاظم قال ابن القاسم الحريزي
بعد رسمه العقد المسترعى بالضرر على النقص الذي اخذ
ما نصه اذا ثبت هذا العقد وجب للمرأة الاخذ بشرط
بعد الاعذار للزوج واختلف ان لم يكن لها فقول لها ان
تطلق نفسها كالتي لها شرط وقيل ليس لها ذلك وانما ترفع
امرها الى السلطان فيرجع او لا ثم يطلق عليه من اذوي
قال اقول لا تخلوا هذا القول من اشكال لغوات الاعذار
للزوج ولا فتيات الزوجة عليه بالطلاق ولو كان هذا النظر
لقد الوقوع لكان اصف وامان يحار لها ذلك ابدا
فذلك في غاية الصعوبة قلد الا ان يقال
الاعذار وقع من الزوج في الصورة المشبهة بقوله كالتي لها
شرط وقد تقدم في ذات الشرط ذكر الاعذار

بعد

ويرجع

ويرجع القاضى الزوج بعد رفعه له بما يشاء من نويح
او سجن وبالطلاق متعلق بقضائه ان بعد الى الاضرار
بها قضاؤه عليه اي ان بعد الى الاضرار بعد زوال الحاكم فقضاؤه
عليه بالطلاق وظاهر استراط شهادة البينة بتكرار الضرر
التي خلل ولها التطبيق بالضرر ولو لم تشهد البينة بتكرره
ان النائم بعد ان ذكر قتيبا القاضي الى العباس احد ابن القباب
ثم ان الطلاق حيث ذكر وجوبه فان نقوده متوقف على بين
الزوجة على صحة الاضرار وحصوله على ما شهد به شهود السماء
وهو مذهب المدونة لضعف شهادة السماع وقد حكى صاحب
الوفايق المجموعة عن احمد ابن سعيد انه قال لا يجزى اهل عصرنا
ذلك حتى يقطع الشهود على معرفة الضرر وقد قيل
بنفي اليمين الا ان يدعي الزوج دعوى كان يقول قد امكنتني
من نفسي طاعة بعد الظلم والعدوان من غير ذنب استوجبت
ذلك به عليها وان ادعى الزوج الطوع باليمين رأت في يمينها
تكذيب دعواه انتهى والحكم ان بثوت ضرر فاعل بعد
المقعد بعد الزوجة متعلق بضرر اي اذا ثبوت
ضرر للزوجة على زوجها ورفعهما للقاضي امرها مع زوجها
تكرار جملة حاله اي ولم يكن القاضي الكشف عن حالها
من الجيران ولا سكنها بها قوم صالحين لاستبانة امرها
فالحكم ان جواب الشرط بعد تكرار الرفع وعدم استبانة
الضرر ببعضا ببعضها القاضي بينهما وحكم البعد
القران وهو قوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعيوا
حكما من اهله وحكما من اهلها ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما

كشفت

ان الله كان عليهما حكما خيرا ان وجد ابي الزوجان عدلين
 من اهلها لنهر القرآن فيشترط في الحكمين العدلية
 سزا لازم في الحكمين فلا يصح تخليم غير العدل اتقاوا
 والبعض سببا اخر يعرضي لكل غير هذا اي من غير
 اهلها ان عدم ما اي عدم انصاف العدلين بالاهلية لها
 وظاهر كلامه ان كونها اهلين من شرط الوجوب
 الامكان لقول المتبني فاذا امكن وجودهما من الادل
 فلا يعدل الي غيرهما وان لم يوجد احد هما من غير الادل
 وما به من اصلح او يترك قد حكما به يعرضي
 على كل من الزوجين والاعدار للزوجين يتوقف
 حكما عليه كما يتوقف حكم الحاكم على الاعدار للزوجين
 فيما خلاه وفي المقرب فاذا لم يكن في الادل احد ممن
 يوصف بما يستحق به التكميم وكان مما لا اقل لهما فليبعث
 الوالي اليهما عدلين من المسلمين وفي المقدما
 وحكم الحكمين بين الزوجين الاعدار فريد الي احدى
 لانها لا يحكمان بالسراة قطعا وانما يحكمان بما يخلص
 لهما من علم احوالهما بعد النظر والكشف ان الحاكم
 فان اسكل ولايته ولم يقدر على الاصلاح اقام الحاكم او دبر
 الزوجان او من يلي عليهما حكمين ذكرين حريين عدلين
 فقيدين بذلك حكما من اهلها وحكما من اهلها فان لم يوجد
 احدهما او كلاهما من غير ويجوز ان يقيم الزوجان
 او الوليان واحد اخاصة على الصفة لا على غيرها
 ويستحب ان يكونا حارين وغير المدحول بذلك وغفرا

فان

حكمان ولو كانا من جهة الزوجين لا وكيلان على الاصح فيبعد
 طلاقها من غير اذن الزوج وحكم الحاكم وعليها ان يصالحا
 فان لم يقدر فان كان المني الزوج فرق بينهما وان كان الزوج استأنا
 عليها او خالعا له بالنظر وان كانت منها خالعا له بما يحضر
 ينظرهما واذا حكما بالكر من واحدة لم يلزم الزايد واذا طلقا
 واختلفا في الخلع فللعازم المنع وفي العدد مشهور بقا واحدة
 وبالنظر ان كان الخالع حكم بالثني او ثلث فواحدة وان حكم
 بالبينة وسبها لم يلزمه شي السبع خليل ويتعديه زوج
 الحاكم وسكنها بين قوم صالحين وان استحل بعث حكمها وان لم
 يدخل بها من اهلها وندب كونها حازري وبطل حكم غير العدل
 وسقيها وامسراة وغير فقيه بذلك ونفذ طلاقها وان لم يرض
 الزوجان والحاكم ولو كانا من جهتها لا اكثر من واحدة وتلزم
 ان اختلفا في العدد وعليها الاصلاح ان امكنها ذلك وان استأنا
 بعين الطلاق بلا خلع او لها سزا خالعا بالنظر وعليه الاكثر
 تأويلان وايضا الحاكم فاحضرا ونفذ حكمها وللزوجين اقامة
 واحد على الصفة ولها ان اقامها الاقلاع يريد الرجوع وغير
 نفسها ما لم يستوعب الكشف ويعرف ما على الحكم وان طلعا
 واختلفا في المال فان لم يلف منه يريد الرجوع فلا طلاق لعدم
 توافرها عليه بغير عوض فان التزمه قد والعوض كالعدم
 وقد توافعا على وقوع الطلاق في الجملة ههنا
 حصا في ذكر حكم الرضاع وكل من يحرم
 شرعا بالنسب اي بسببه وهي الام وفروعها وان سفلت
 والاب واصولها وان علا وحواشي الاب والام فمبطلان اي

مثل من يحرم بالنسب من الرضاع اذا كانت من الرضاع
 كالام وابنتها من الرضاع وان سفلت وامها وان علت
 والاب من الرضاع لان اللبن له واموله وفصوله كالام وفصوله
 وحواشي النسب محسوبة فله يقع تزويجا بحال لقوله
 صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 الشيخ خليل حصول لبن امرأة وان ميتة وصغير يزني
 اذا كان يولد لمثلها بالتعاقد والافحلاف بوجود او سقوط
 او حقة تكون غدا او حلف يريد اللبن لا غلب الابحوا
 ما اكتر منه ولا كما اصغر وبهيمه واكثره محرم ان
 حصل في الحولين او بزيادة الشهرين الا ان يستغني ولو
 منها عن شرب اللبن فلا يحرم ما حرمه النسب الا امه اهلك
 او اختك وام ولد ولدك وحملة ولدك واخته ولدك وام عمك
 وعمتك وام خالك وخالك فقد لا يحرم من الرضاع وقد
 يحرم من امر غير من صهارة وحملة لانها في النسب
 في الاولى امك او زوجة امك وفي الثانية اما بنتك نسا
 او زوجة امك وحملة ولدك ولدك امك نسا ام او زوجتك
 واخته ولدك بنتك او ببيتك وام عمك وعمتك ولدك
 او زوجة جدك وكذلك ام خالك وخالك فان اقر الزوج
 بالرضاع صدقته المرأة او انكوت فاسو اي الاقرار به
 في فتح النكاح بين الزوجين داعي وفي المستطاعة
 وان اقر احد الزوجين ان الاخر اوقع من الرضاع فان كان
 الزوج هو المقر انفع النكاح بينهما فان العقد بيده قال
 ابن زرقون في منعهما السالك وقيل الرضاع وكثير وجب

الزوج

التحريم وان نصته واحدة ويلزم الصداق الزوج بالبناء
 بنسبه ان كان هذا الفسخ بعد البناء او يلزمه نصفه ان
 كان الفسخ قبل البناء والحال ان الاقرار بعد التزوج فان
 كان قبله فلا شيء له لعدم التهمة ابن الناطم قال المتطبي بعد
 رسم الاسماء على الزوج المقر بانصه وهذا الاسناد ان وقع
 قبل البناء فللزوج نصف الصداق ولا يسقط عنه بدعيه
 الارضاع الا ان يقيم بينة على ما حكاها او يصدق الزوج
 فيما ذكر من ذلك وسميها وان كان بعد البناء فتعين لها المهر بالمس
 كسائر العقود الفاسدة الا ان يظن انها علت بذلك فراجع به
 عليها ولو ثبت اقرارها او احدى ما بذلك قبل النكاح فانه يفسخ
 وليس عليه من المهر شيء ويسقط عنه نصف الصداق ان وقع
 الفسخ قبل البناء ان كان هو المقر وذا كذا ان اي الفسخ بالاول
 منها معا بينهما بسبب اقرارها ولا نصف عليه ان كان قبل
 البناء والتسوية في فتح النكاح ولزوم كل الصداق بعد
 البناء باعتراق زوجته بالرضاع ولم يصدق الزوج ان وقع
 ذلك لاتهامه على ارادة حل النكاح الا ان لم لها عنها المتطبي وان
 وقع الفسخ بعدها فلا الجرح بالمسيس ان كان هو المقر وان
 كانت هي المقر فلا شيء لها لانها غرتة وان كذبها بقيت معه
 على زوجيتها ابن الحارث واذ اتفق الزوجان على الرضاع
 فسخ ولا صداق قبل الدخول والمسمى بعد وان اعياء وانكوت
 اخذ كل باقرار ولها نصفه وان ادعت وانكر لم يندفع الا ان
 تقوم بينة بقولها قبل العقد ولا تقدر على طلب المهر قبل
 الدخول فان قامت بينة على اقرارها قبل العقد حكما عليها

واقرار الابوين قبل النكاح كما قرارهما اي الزوجين فلا يقبل
 قرارهما بعده النبي خليل وفيه نكاح المتضادين علي
 الرضاع كقيام بينة علي اقرار احدهما بالرضاع قبل العقد
 ولها المسمى بالرجوع الا ان تعلم فقط يريدون الزوج وتتمت
 عنه فكما لغارة يترك لها ربع دينار وان ادعاه فانكرت
 اخذ باقراره ولها النصف وان ادعتة وانكرت لم ينفذ
 النكاح بالفتنة ولا تقدر الزوجة حينئذ علي طلبه للمهر
 قبله اي قبل المسيس لانه غارة لا عتق فيها بنفسا والعقد
 واقرار الابوين مقبول قبل النكاح لا بعده كقول ابي
 احمد ما يريد فيعمل به ولا يقبل منه انه اراد الاعتذار بالمخاطبة
 مثلا لينع من تزويجها بخلاف ام احدهما قال لا تنكح
 فله يفرق بينهما بمجرد قولها وجوبا ويفسخ النكاح بالعدلين
 اي بسببهما اذا كانا بصحة الارضاع بين الزوجين شاهدين
 ولو لم يكن الارضاع فاشيا ويفسخ ايضا بشئتين من
 النساء عدلين اي بسبب شهدتهما ان يكن قولهما اي
 ذكرهما الرضاع الذي شهداه من قبل عقد جري بين
 الزوجين الذين شهدا بالرضاع بينهما قد نسأ بات
 تكررها وعلمنا من قولها واجل عدل وامرأة
 عدل اذا شهدا بالرضاع كذا اي كسهادة العدلين ولا يشترط
 في شهدتهما الغشولع يشترط العدالة وهل يشترط مع
 الغشولع في شهادة امرأتين العدالة او لا تردد وفي
 شهداة امرأة واحق بالارضاع يريد مع الغشولع قولها
 قبل العقد خلف وفي الاولى وهو كون صحة شهدتهما مع الغشولع

من قولها قبل اقفى اي اتبع والمشهور في شهدتهما اشتراط
 الغشولع من قولها قبل ابن الحاجب فيما ويثبت الرضاع
 بشاهدين وبامراتين ان كانا فاشيا من قبلهما قبل العقد والامر
 يثبت علي المشهور والرجل والمرأة مسلمة يريد في اشتراط الغشولع
 علي المشهور وقال وفي الواحدة فاشيا من قولها قولان
 النبي خليل وبرجل وامرأة وبامراتين ان فسأ قبل العقد
 يريد من قولها شارحه وقال مطرف وعبد الملك وغيرهما
 انه يثبت اذا كانا عدلا هل تشترط العدالة مع الغشولع
 ترد وبرجلين لا بامرأة ولو فسأ تنبه
 تقدم في باب الشهادة ان حكاية ابن حبيب قول مالك واصحابه
 ان المرأة اذا قالت في انبتها والرجل في ولده ان الفرقة تفصح
 ان كان قولها قبل النكاح ولا يقبل قولها بعد العقد وتقدم
 حمل التخصيص ذلك علي انها كانت حاضرة العقد فلم تنكر لهما رعت
 ذلك فلو كانت غائبة فلما قدمت انكرت قبل قولها وهذا اذا قالت
 انما ارضعتهما اثنين هذا اقصا في ذكر
 عيوب الزوجين وذكر ما يردان به منهما اي من العيوب
 من الجنون ومن الجذام ومن البرص ومن وجود الداء
 الا ان بيان في الفرج الخيار مبتدأ خبر يقتضيه
 اي يجب ويستحق مما تقدم وذلك بعد ثبوت العيب الموجب للخيار
 للقيام بطلب حقه منها ثبوتها لقطع العذر او بعد اقرار من
 المعيب به بالعيب وبعد رفع الامر الي الحاكم الذي
 يثبت العيب عند في الخيار من الخلاف فق المنيدي ويرد
 الزوج من الجنون والجذام والبرص وداء الفرج وفي المغرب

قلت فمن اي العيوب ترد المرأة قال قال مالك ترد من الجنون
 والجذام والبرص والعيوب الذي يكون في الفرج المستطير
 ويعرف الجذام والبرص بان ينظر الي جسمه ما لم يكن ذلك
 في العورة فيصدق فيه وقيل ينظر اليه للضرورة كما ينظر النساء
 الي المرأة كذلك ينظر اليه على ثوب مستكر الحب وخوف
 الخصاص والعنة قال المستطير واذا ثبت ذلك باقراره او الكشف
 عنه طلقها الامام عليه ولا يفرض ذلك اليها هذا هو المشهور
 والتفريق اذا اوجبه دا فزوج بالقضاء من
 القاضي اذا كان ذلك كالحب والعنة قال ابن حبيب
 وحال العنين والخصور والمعتز يختلف فالعنين لا ينشر
 ذكره يريد خلقه كالأصبع في حلة لا ينقبض ولا ينسبط
 والخصور الذي يعص بعن ذكره او يذكر صغيرا للزوجة
 لا يمكن به الوطى فهذا ان اقربجاها وطلبت الزوجة
 الفراق فرق بينهما بطلقه وكذلك التفريق بوجود
 الخصاص وذاك الاشارة لدا الفرج السائل للعيوب
 الثلاثة السابق ذكرها لا يرجي له زوال حتي يضرب له
 اهل لرجاز واله كالمعتز من الاتي ذكره فليس في الحكم
 في الفرج بعد المرتب على خيارها له امهال لعدم
 قايده ابن الحجاب ولكل من الزوجين الخيار بالعيوب
 والعزور وللزوجة الخيار بالعنف اذا اعتقت تحت عبد
 والعيوب الجنون والجذام والبرص ودا الفرج ما لم ير من يقول
 او تلهذا او تمكيني او سبق علم فالجنون الصرع والوسواس
 المدب للعقل وقيل الجذام والبرص وكثيرها في المرأة

والرجل

والرجل واحد وروي اشهب ان البرص في الرجل محتمل وان
 غيره اوقال ابن القاسم في الاجذام ان يري بروه وضرب له
 الرجل وكذا الفرج في الرجل ما يمنع الوطى كالحب والخصا والعنة
 والاعتراض فالجنون المقطوع ذكره وانياه والخصي المقطوع
 احدهما وان كان الذكر والعنين ذو ذكرا لا ياتي به الجماع والمعتز
 المتمكن ولا يقدر وربما كان في امرأة دون اخرى وقد يفسر
 العنين بالمعتز ففي الحب والخصي والعنة الخيار بالسج
 خليل الخيار ان لم يسبق العلم يريد العقد او لم يرض بمقول
 يريد بعد او يبتد ذبا لوطي ومقدماته بعد علمه بالعيوب
 فان كان العيب انما ظهر بالوطى فان تمادي بعد علمه فلا رده
 لقوله في الوثائق المجموعه وانما تادي الزوج علي وطيه
 بعد معرفته بذلك فلا قيام له وحلف علي نفيه اي العلم بما
 يوجب الرضي برص وعذيمة وجذام لاجذام الاب وخصايه
 وصيه وعنته واعتراضه وبقدرها ورتقها وجرحها وعقلها
 وافضاها قبل العقد طرق لسبق العلم الموجب لسقوط الخيار
 ولها فقط الرد بالجذام البين والبرص المضرا لحدثن بعد
 لا يكاعترا من اي حدث بعد الوطى منع وجب بعد الوطى ايضا
 وخوف وجمونها وان منع في الشهر قبل الدخول ربه اجلا فيه
 وهي برصا وجذام رجي بروه سنة والحكم حيث كان عيب
 الزوج بسبب اعتراضه وبسبب برصه وقسم مبني
 للمفول كبيع وقيل اي وقامت الزوجة بطلب الفراق بسبب
 ذلك عند القاضي اجله الي تمام عام من يوم الحكم لمرور الفصول
 الاربعه فيه اذ علمه يبرأ في فضل من المناسب من اجبه وخوفه

بما يقتضيه الحال ذلك ضرب الاجل الى تمام عام يكون
 في الجنون ويكون في الجذام المرجو برهما باستعمال
 الدوا المقتضى للنج عند اهل المعرفة وهذا الحكم في الاعتراض
 ان كان قبل العقد او بعده وقبل الدخول وبعده او الاجل
 حكم القاضي بالطلاق ان عدم البر في الاجل المذكور
 يملئ الاطلاق ان اختارته المرأة الشيخ خليل وان لم يدعيه
 اي الوطي طلقا يريد بالمرحاكم فان امتنع ومنه يطلق
 الحاكم عليها او يامر بها به ثم يحكم قولان وفي تعجيل
 الطلاق ان عتق ذكره اي في السنة قولان والعبد في
 القول الاصح اجله سنة كالأحرار رجال البر وقيل
 العتق في اجله بالنسبة طير فيكون ستة اشهر كالظهار
 اي كالظهار في الظاهر ابن الناصر واختلف في الاجل في العبد
 فقيل عام كالأحرار وقيل ستة اشهر وهو قول مالك وبه
 الحكم قال الشيخ ابو الحسن والاول ابن ابي اذا السنة جعلت
 ليخبر في الفصول الاربعة فقد يتبع الدوا في فصل
 دون فصل وهذا يستوي فيه الحر والعبد والمشهور
 التسطير لقول الشيخ خليل واجل المعترض سنة بعد
 الصحة ان كان مريضا قبل التاجيل فيها من يوم الحكم
 وان مرض في الاجل لا يرا دلا جله والعبد نصف والظهار
 لا نفقة لها فيها وصدق ان ادعى في الوطي بيمينه فان نكل
 حلفت ولا بيمين وان لم يدعها طلقا كما تقدم وتماجل الرجال
 في ضرب الاجل اجل النساء فيكون عاما في هذه الثلاثة
 الدوا البرص والجنون والجذام وفي سواها اي الادوا

الثلاثة وهوذا الفرج فيمن علي اختلافه لا يكون الاجل
 مضروباً لمن فيه علي اختلافه الا ما يري الحاكم الموصل الشيخ
 خليل واجلت المرأة لادوا بالاجتهاد ولا تجبر عليه ان كان
 خلقه لا يرضى بزوج ويمنع المبروص اي يمنعه الحاكم الموصل
 بالاجل من اي كان بمنع المجدوم ايضا في حلال الاجل المضروب
 من بناءه باسراة الغائبة بالطلب لضررها ويمنع ادوا
 الجنون بما يخشى منه عليها فاستثنى اي فاعلم ذلك وذوا
 اعتراض وحده دون اصحاب العيوب السابقة المتقدم
 حكما في منع الوطي لضرر لم يمنع من الوطي في طول السنة
 اذ لا حله من الاجل وهو اي المعترض يصدق في
 دعوى الوطي اذا ما توزعا بان ادعت عدمه وان بقى
 اي المعترض وطيت اثنا الامد الموصل وهو السنة فقوله مع
 اليمين انه وطى المعتمد اي المعتبر دون قولها وبه اجماع
 مالك الحسن ابن يزيد ابن الحسن ابن علي وكان والباعلي المدنية
 بعد ان اختلفت الاسياخ في تبين صدقه وكفيتها فقال
 مالك وعبد العزيز القول قوله دون يمين تكملة وهذا
 مما ايتى الله عليه الرجال كما ايتى النساء علي ما في ارجاسهم
 قال ولوقال انه لا يمين ضرب له اجل سنة كما جاء من عمر ابن
 الخطاب ثم ان ادعى انه قد مس في السنة صدق في السكر
 والنبأ انه لا يخرج عن حكم الاجل الا باليمين فحكم بقوله والنقد
 ابن الحاجب القول قوله في الوطي بيمينه بعد ان توقف
 مالك حين نزلت بالمدنية فان نكل حلفت فان نكلت بقيت وروي
 ينظر النساء البكر وقد تقدم قول خليل والعبد الحاكم

في الرجال من قبل البناء بالزوجة وبعد الروبة اي بسببه
نعينا الاعتراض حاصل كان حصوله بعد ما دخل بها والوطي
منه اي من الزوج هبة انه متى حصل اي حصل من واحد
بعد الدخول وكان حصول الاعتراض بعد العقد والدخول
والوطي من ذلك كلام لها وفي التهذيب ومن تزوج اسرا
بكر او ثيبا فوطيها متى لم يهرج له من امرائه تعالى
ما نفعه الوطي وعلم انه لم يترك ذلك وهو يقد ر عليه فلا
يفرق بينه وبينها ابدا واذا قلنا للبراة الرد بالعيب
المذكورة فلا صدق لها ان كان الفراق قبل البناء لان
الفج من قبلها فان جرت على الجذام ثم اراد
فراقه بعده فكذلك فليس لها ذلك الا ان يكون زادا كان له
واشد فيكون ذلك لها وكذلك الجنون وان كان الفج
بعده فلها الصديق للمسييس التي خليل ولها فراقه اعيب
المعترض بعد الرضي بلا اجل يضرب له رجاء بريد لانها
تقول زوجتي يريد شارحه وهو مذهب المدونة والصدوق
كله لبعدها اي بعد البينة ظاهرا وان لم تكن مدخولا
بها اقلا ستحقه قبل مصيها وعن مالك والخليفة وابن كنانة
يجب لها بارضا الستروان لم يسمها ولا طالت اقامته معها
لدخول العنين والمجبوب وذلك حجة المشهور في تكميل
الصدوق وبالعيب القديم متعلق بقوله يريد الاتي ذكره
الزوج مبتدأ خبره يريد تقديره والزوج بالعيب القديم
وبالعيب الكثير يريد ويرد ايضا بالعيب الحادث وبالعيب
اليسير من العيوب السابقة كلها الاحاديث برصا منذ ورسن

اصاوه

اصافة الصفة الى الموصوف اي الا اذا كان البرص الحادث
يسيرا فلا يثبت به الخيار على المهور فلا طلاق منه
اي في يسير البرص الحادث اذ الاختيار لها فيه في القول
المهور وزوجة لسابق من هذه العيوب المكونة في الزوجة
لحقه وهو اي المعيب لزوج متعلق بقوله ائمة اس
مصابة للزوج نزلت به اذ لا خيار له حينئذ من بعد
اي من بعد العقد فان شا امسك وان شا طلق ونحو
في التوارد والعرق بينهما ان الطلاق ليس بيدها فلها
الخيار بالحادث المضر من هذه العيوب والطلاق بيد
الزوج وقد يدفع عن نفسه ما حدث بعد العقد اختيارا
وهذا معنى قول الشيخ خليل ولها الرد بالجذام البين
والبرص المضر الحادثين بعد فقوله فقط اخبر الزوج
والرتق بفتح الراء والتاوسكونا وهو التصاق موضع
الوطي والتحامه وهو مبتدأ خبره د الفرج في النسا ثم
عدد بقية الادوار فقال كما لعرب بفتح القاف
وسكون الراء كبر وزعظم في مسلك الذكر يمنع من الوطي
وقد يكون لهما والعقل بفتح العين والقافي النساء كالادرة
في الرجال وهو بوزن الحمد من الفرج يمنع من الوطي والاقتضا
وهو ان يجتمع المسالك وايضا بكاف التشبيه لبشمل البحر
وهو تن الفرج لا الغم والاستحاضه والحكم ان لا ترد من
محمي الفاه الزوج بالزوجة ولا من شلل وجده
بها ونحو كالزمن والعور والولادة من زني ففي المعرب
قلت له فان تزوجها وهو لا يعرفها فاذا هي عميا او غول او قفلا

أوئله أو مقعة أو قد ولدت من زني أو سودا فقال
 قال مالك لا ترد النساء في النكاح إلا من العيوب
 الأربعة أو بشرط بمثل أي يجب أمثاله والعمل به فان
 كان شرطاً لازماً عند العقد يريد ألا إذا اشترط الزوج
 السلامة من ذلك فعند ذلك يكون الرد الشيخ خليل وبغيرها
 أن شرطت السلامة أي من عيوب سماتها ولو كان الزام
 صامطاً من السلامة بوصف الولي عند الخطبة أنها
 كما شرط وفي الرد أن شرط الصحة تردد أي أن شرط الصحة
 والسلامة ولم يعين شيئاً فإن كتب في العقد صحة
 العقل والبدن لم يكن شرطاً وقال الباجي هو شرط
 لا يخلف الظن من العروج كالقرع من ذوات الشعو
 والسود من بيض وتثنى الفم واستشكل ابن عرفة
 الرد بالسواد إذا اشترطت السلامة لعدم انذارهم
 عند تحت تلك العيوب الذي يريد بها الرجوع إذا اشترطت
 السلامة والزواج إذا اشترط البكارة حيث
 لم يجدها أي الزوج بكراً لم يرجع بالصدوق
 ولا يثبت له الرد إلا باشتراط أنها عذراء ففي
 الطرر قال أصح لا قيام له إلا أن يشترط عذراً فيكون
 له القيام بذلك أن ألفها نيباً ابن رشد أن كانت
 نيباً من زوج وطئها وكنتم ذلك عنه رد هذا الزوج بذلك
 وقد حكاه النازم فقال ما لم يزل عذراً تمكح قبل تزويج
 بها مكتم ذلك النكاح عنه قبل عقده فالرد بنيتها
 مستباح لأن البكر لغة من لا يعقد عليها نكاح ولا يزل

لغة على العذر الذي يحتم رها ولا يقال فملا عذر العزم
 يريد إذا ادعوا أنه عذر فحاطبهم قال لأن المطرد
 في هذا الباب عدم العذر بالجهل لارادة المهر ولعقد
 الشارع في الرد بالسبوات الشيخ خليل عا طفا على قوله
 لا يخلف الظن والثبوت إلا أن يقول عذراً وفي بكر تردد
 والرد حكاه شارحه عن ابن العطاء خاصة والقول الأول
 حكاه ابن وهب عن مالك وقال الشهب وابو بكر بن عبد
 الرحمن وهو الصواب وصدق في الاعتراض كما لم يرد
 في دأيا إذا ادعاه الزوج وأنبأه أو وجوده حال العقد
 يريد أو عدمه أو بكارتها أي في وجودها وحلفت هي أو أبوها
 أن كانت سفينة ولا ينظر النساء أن أتت بامرأتين يسند
 أن له قبلنا يريد بعيوب الفرج وصفة النظر إليها على
 قول يحتمون أن تجعل المرأة المرأة أمام زوجها وقد فحخت
 فخذها وتجلس امرأتان من خلفها ينظران المرأة ويقولان
 لها افتحيه بيديك فان نظرتا فيه شيئا شهدا به قاله في
 المسطية ولا حد على الزوج فيما رها به لأنه لم يصرح بعذرها
 فان فحخت فعمت أنه فعل ذلك بها عرضاً على النساء فان
 شهدت أن الأمر قريب يمكن أن يكون من فعله دنيت وحلفت
 وإن كان بعيداً فكم رها به واختلف في تخليف فقيل
 شهادة النساء تدفع عنه اليمين وقيل لا قاله ابن فرحون
 في تبصرته الشيخ خليل وإن علم الأب بنيتها بلا وطئ
 وكنتم فللزواج الرد على الأجر والقول في قدم
 العيب قول الزوج قبل لا يثبتا يريد إذا وقع

الاختلاف بين الزوج والزوجة او وليها في قدم العيب
الذي تبين بالزوجة فان القول قول الزوج ان كانت
الاختلاف قبل البناء والقول بعد البناء في الحدود
اي في حدود العيب بعد العقد قول الاب والزوج اذ ذاك
اي اذا كان القول قول الاب او البنت الرشد بينا
اي العيب قديم سابق على العقد وجب عليه وقد علمت
قول الخليل ان القول قول الزوجة في وجوده حال العقد
وعدم وجوده مطلقا من غير تقييد بدخول ولا بغيره
الظاهر في طرأين مما انتظره اظهر بالمرأة هذا وادعى
الزوج ان ذلك كان لها قديما وقال الاب بل حدث بعد العقد
فان كان قبل البناء والقول قول الزوج وعلى الاب البينة
وان كان بعد البناء والقول قول الاب وعلى الزوج البينة
قياسا على البيع قال وهذا يراد بالبينة اقامة شهادة
بان العيب بما قديم او حادث او شهادة اهل العرف بانه قديم
اقدم من امد العقد او حادث بعد العقد كالشهادة في الرقيق
وفي الدواب ولم ارفع شيئا كذا اي مثل ما تقدم من
الرد بالعيب للزوج والزوجة يرد تحجور متعلق بقضا
اي برؤي انتساب اي من نسب نفسه حين العقد الى
اب الفياضه اي وحيد ولد زنا لا نسب له وكذا
من انتسب الى حرية فوجد مستورا فقتل فليقتل
للزوجة برد الزوج اذا انتسب لها قال لفته لغبة او ادعى الحرية
فوجد وثيقا قتل ما لا عن رجل تزوج امرأة فاصابها
بزنية فقال ان كان زوجها منه علي المنسب فله الخيار

وان كان

وان كان المبرور زوجها منه علي نسب فلا خيار له قال ابن
القاسم واري لها المهر عليه ان دخل بها ويكون ذلك على من
عزم الا ان يكون عزم من احد وهي التي اعترت من نفعها
فيكون ذلك عليها وكذا ذلك التي تزوجت على نسب فغيرها
فتي بالخيار وفي الغيبة من سمع عيني عن ابن القاسم قيل
عن الرجل يتزوج الحرة على انه حرة اذا هو عبد هل يكون لها
الخيار قبل ان ترفع ذلك الى السلطان وهل يفوض اليها
السلطان اذا رفع ذلك اليه امرها الي نفسها فتطلق ما شاءت
فقال اما الذي عزم من نفسه فلا امره الخيار قبل ان
ترفع ذلك الى السلطان فاطلقت به نفسها جاز عليها وكذا
تذكر معنى ما ذكر الخليل من مسائل الغرور تميم
للغايدة قال ومنه الرد قتل البنا فلا صداق ولو كان بعد البناء
لانها في صورة مهرورها امكنت من نفسها وهي غارة وبعد فقه
عيبه المسمى لمسيسه ولا عذر له لانه غار ومعا
مع عيب المرأة بضع بجمعه اي الصداق لاقية الولد اذا غرت
بالحرية واستولدها وعزم قية الولد للمسد فلا يرجع
بها لانه مباشر فيقدم على ولي متعلق بوضع اي بوضع
علي ولي لم يغتصب الزوج لعله حينئذ باحوالها وعيها فهو
غار كما لابن والابن والابن ما لا ولا ما يرجع في الحنفى على المرأة
ولا يني عليها اذا عزم الولي الصداق ان كانت غايبة حين
التزوج وعليه وعليها الولي وعليها عزم الصداق في كمال العم
لعدم قرينة ومظنة عدم عزمه الا بيمينه دينار لحق الله تعالى
لاستحلال البضع فان علم البعيد فكما لغيب وحلفه ان ادعى

بالعيب كانهما بالعلم على المختار فان لكل ابن العم مثلا حلف
الزوج انه غرض فان نكل الزوج رجعه على النكاح على المختار
بالعيب غير ولي تولي العقد بوكالة ونحوها الا ان يجبر الزوج
حينئذ بانه غير ولي للمرة فلا رجوع الا ان عمر بالعيب من كم
يقول العقد وهو اجبني ذكر انها صرحت او سلمت من العيوب
فلا يني عليه للزوج لانه عزور بالقول وولد المخزور والحرجية
الزوجة فقط حرجا لا للعبد وعليه الاقل للسيد من المهر ايضا
به وصداق المثل وقيمة الولد لسيد الامه دون ماله لانه حرج
الاصل فالوارث يوم الحكم لا للمدة من يعتق الولد على سيد الامه
فيه فلا قيمة على الزوج ولا ولا لسيد الامه مطلقا ولو عتق عليه
ويقوم ولد ام الولد والمدة القارة على الغرور لو جاز
بيعه بين الحرية والرق لا احتمال موته بعد السيد او قبله
وكذا الحكم في المدبر فيقوم على عزور على احتمال موته السيد
ولاديه عليه فيكون حرا او سقطت قيمة الولد بموته قبل
يوم الحكم وعلى الزوج للسيد الاقل من دينه ان قتل او قيمته
فان اقتص او هرب القاتل فلا يني عليه او الاقل من عزوته
ان اخذته عن اي ما نقصها اي نقص امه يوم هربت
كجرهه فالأقل مما اخذ او نقص من قيمة الولد ولعمري لو خذ
من الابن عن نفسه ولا يوحده من ولد من الاولاد حيث
فرض التعدد الاقسطة ولو كان اكثر يسارا وكان هو الموسر
فان اعد ما مع الاب والابن فاو لهما يسارا يوحده منه ومن
الاب وحده ان كانا ملينين ووقفت فيه ولدا المكاتبه فان
ادق رجعت الى الاب وقبل قول الزوج انه عزرتكم

بأستصحب بامل وهو عدم تزوج الاما سيما به وجود
الطول وللولي كم العمي ونحوه يريد الا ان يستطو السلامة
فوعا رجعيه فيخير بماها وعليه كم الحنا وجوب المهر قال ابن
رشد وللولي رد نكاح المولي المنتسب الى العوب لا العربي اذا
انتسب لغير قبيلة اذا العوب سوا الا ان تكون قرشية
فتتزوج على انه قرشي فاذا هو من قبيلة غير قرشية فللولي
الرد انتهى مروجها بما يوضع معناه هذا الفصل
في ذكر حكم الايلاء ومن ترك الوطى بسبب يلين منه
اي الوطى للزوجة فوق شهر اربعة من يوم الحلف
فذلك المولي الذي ذكره تعالى في كتابه بقوله للذين يولون
من نسائهم تزويج اربعة اشهر فان قاوا فان الله عفور رحيم
وان عزموا الصلاة فان الله سميع عليم والا يلا حلف الرجل بالله
او بغيره ان يبطا امراته ازيد من اربعة اشهر فاذا حلف الرجل
بذلك ورفعته امراته الى السلطان كلفها اثبات الزوجية
وبعده نك فاذا مضت الاربعة اشهر فقة السلطان على الفينة
وتأجيل وجب له اي يرجمه السلطان تأجيلا واجبا
عند رفعها الى قبيته لما اجتنب بسبب يمينه وهو الوطى والفنية
الرجوع اي التي رجوعه لوطى زوجته لرفع الصهر عنها الحال
في مدة التأجيل فاحرم المتوفيق في الزيادة عليها فادون
الاربعة فليست ايلا ابن الناطية المستطوي واذا الى حرا اربعة
اشهر فادون او عبد شهرين فدون فلا حكم له فان زاد امه
الحرو والعبد على ما ذكرنا او كان يمينها لم يرفيه مدة وقد
له نحو ذلك فالزوجة تحج في الصبر عليه او طلب الواجب

لها في الغيبة أو الطلاق إذا لم يمنع من الوطي ما نهى الوطي
 خيل الإيلاء يعني مسلم مكلف يتصور وقاعة اخرج الخصي
 والمجبور والمعتز واليه الفاني وإن كان مريضاً بمنع وطب
 زوجته وإن تعليقاً يريد وقته ما علق عليه إلا أن يطا غير
 المرفوعة إذا حلف حتى تعظم ولدها لأن الغيلة وطب المرفوعة
 وإن رجعية أن مضت أربعة أشهر قبل تمام العدة أو شهرين
 للمعبد ولا ينتقل أجله إلى أربعة أشهر نعتقه بعد كونه لا راجعاً
 فهو من المراجعة والاطلاق عليه ونبتت على العدة الأولى
 أو لا طاك حتى تسأليني أو تأتيني أو لا تأتي محلاً أو غتسل
 من ضابطة أو لا طاك حتى اخرج من البلد إذا تكلف أي الخروج
 أو في هذه الدار إذا لم يحسن خروجه أو لم طاك فانت
 طالق فان يمينه على حنث حتى يفي أو أن وطيتك فإذا طلقت
 بالوطي وهو الغيبة نوي ببقية وطبه الرجعة وإن غير مدخول
 بها أو نكح الغيبة صارت مدخولاً بها فتصح رجعتها وفي
 تفعل الطلاق أن حلف بالثلاث وهو الإحصى لأنه وطى
 حرام أو صر بالإصل ثم يطلق عليه قولان فيها ولا يمكن من
 الوطي كما إذا حلف بالنظر أو كان وطى لحرمته قبل الكفان
 لا كفر وإن أسلم إلا أن يتحاكموا البنا ولا حرم بها أو لا تكلمها
 أو لا وطيتها لئلا يبقا لها رؤها رالبقا للنيل واجتهد
 أن لا يصيبها في خلفه أو ترك الوطي ضرراً بغير يمين وعرف
 منه الأضرار بالترك وإن غايبا قصد الأضرار أو غيبه
 أو سرمد العباد باندأوها ولم يف لكن يوم بالغية أو
 الطلاق ولا أن لم يلزمه بيمينه حكم ككل مملوك أملاكه

حراً وخص بلد أو قبل ملكه منها فإن ملكها صار من ساعته
 مولياً أو لا وطيتك في هذه السنة الأمرتين أو مرة فيكون
 مولياً حتى يطا وسقى المدة من وطيه لأحد من اليمين أن
 كانت صريحة في ترك الوطي لا أن اجهلت مرة يمينه أو لا وطيتك
 حتى يقدم زيد أو صلف على حنث كان لم افعل حتى الرفع
 والحكم وهذا المظاهر أن قدر على التكفير وامتنع منه
 كالاول فاجله من يوم اليمين وعليه اختصرت المدونة أو
 كالثاني مثل من كانت يمينه على حنث من يوم الدفع والحكم
 وهو الأرجح أو من تبين الضرر بالمظاهر منها وعليه نوبت
 المدونة أقوال وأحل الإيلاء بزوال ملك من حلف
 بعقده ولو بغير اختيار كالو باع عليه السلطان إن كانت
 يمينه غير مقيد بزمن أو مقيد وبقي من الزمن أكثر
 من أربعة أشهر إلا أن يقول إلى ملكه اختياراً بغير أن
 كالطلاق القاصر عن الغاية في المخلوق بها لا لا يريد إذا حلف
 بطلاق الزوجة الأولى لا يطا الثانية ثم طلق الأولى طلاقاً
 قاصراً عن الثلاث بائناً أو رجعياً وبأنه انحل الإيلاء
 يتماذي على وطيه فإن رد الأولى عاد الإيلاء إن كانت يمينه غير مولية
 أو بقي منها أكثر من أربعة أشهر فإن كان طلق الأولى ثلاثاً ثم
 تزوجا بعد زوج فإن الإيلاء يعود إليه في الثانية فإن طلق
 المخلوق في وهي الثانية فإن اليمين منقطة بالنسبة إليها
 مطلقاً بلغة الغاية أم لا ردت بعد زوج أم لا وأحل الإيلاء بتكفير
 عن يمين يزوج التكفير فيها كاليمين بالله تعالى والإبان لم يحصل
 انحلال فلها أن كانت حرة الخيار في الإقامة بلا وطى أو المظالبة

ان لم يتنع الوطي عليها بما يحصى بان تكون بمينه على حيث
 كانت طالقا ان لم يفعل فليس له ان يطاها فان رفعته من
 يوم الرفع او شرعي كالحيض والنفاس فلها المطالبة بالغنية
 وهي تعقيب الحشفة في القبل واقتضا من البكر ولو من
 حيونه لا بوطي بين الفخذين فلا يخل وحيث الا ان ينوك
 الفرج بمينه وطلق ان طولب بالغنية وامتنع منها فلا تلوم
 له في ذلك وان وعد احده الحاكم من او من ومرة باجتهاده
 وصدق مع يمينه ان ادعاه والا امس الحاكم بالطلاق والا
 طلق عليه وهو رجعي فتم رجعه ان اخل الابل بوطي
 او كفارة وان ابي الغنية في ان وطيت احدا كما لا يترك
 طلاق الحاكم احدا هما انتهى كلام الشيخ خليل وانما
 حملني على ذكر وقوع الابل لان الناظر لم يشيع الكلام
 في الابل ولا في الظهار فاحببت تتم الفاسية في البابين
 لتساق جامعا المختصرات للامام الجليل خليل نفع الله بأسراره
 وعلومه واحبل الابل من يوم الحلف ان كانت
 حرجية في ترك الوطي واجل حانت حاله على ترك الوطي
 من يوم رفعه او تنفق اي اجله او تنفق من يوم يذ ويقع
 الطلاق في الصورتين حيث لا يبي الا على ذي العذر في
 التحلف اذا وعد بالغنية ما منعه عنها الا عذر كحيض فان
 السلطان يملكه حتى يظهر وعاد للوطي لنفسه كالخصي
 والمحبوب والشيخ الثاني ليس له كالي من ابله واصل
 المولي ببض الكتاب العزير سهورا رجعة واسترك المارك
 للوطي ضررا معه من الامر بالغنية او الطلاق بعد ضرب
 الاجل

الاجل في ذلك اي التطليق اذا ابي الوطي حيث المترك
 منه قصد الضرر بالزوجه من غير عذر كذا في الرواية
 من بعد زجرها كره له وامس بالوطي ومنه عن المضارة
 بالترك والتطليق بعد رجوعه له والحال انه ما ارجع
 بزوجين والتطليق يكون بعد تلوم من الحاكم انتهى
 بان الظاهر يفسر في الظاهر
 فقال والحكم في الظاهر لمن ابي التكفير عن الظاهر
 فحكمه ان ابي التكفير حكم مولي فغيبه ذاك اي الاستراك
 في الاصل والتطليق عند الامتناع جاري واجل المظاهر
 المأثور اي اجله المضروب له اجل الابل اربعة اشهر من
 يوم رفعه للحاكم من زوجته المظاهر منها هو المشهور وهو
 المذكور رحمه ابن يونس الشيخ خليل وضرب الاجل من يوم رفعه
 من بعد ان يومر بالتكفير عن الظاهر ليغي وهو اي
 كفارة الظاهر على الترتيب لا التحجير اعتاق ثم صيام ثم
 اطعام فالاعتاق تحرير رغبة مومنة سليمة من العيوب
 والصيام مهرب من متاع بعين والاطعام لستين مسكينا في كل
 مسكين مدينه شام وكفارة العبد مثل كفارة الحر غير ان العبد
 لا يصح منه التكفير بالاعتاق كذا في ايضا اي كالتقدم انه
 لا ابل على من ساقى ماله ظمسا من اي ليس عليه ظمسا حتى
 يطلب بالغنية والكفارة وهو من لا على الوطي له اقصد اني من
 لا اقتدار له على الوطي كالشيخ العاجز والخصي والمحبوب فانه
 ذكر وقوع الظاهر وتتميم الفاسية الشيخ خليل وفي محبة
 من محبوب تاويله وهذا هو الحكم فيما تقدم من كلام الناظر

في المحجوب واليه الثاني مني منه على احد النابطين السبع
 فخليل الظاهر تنبيه المسلم المكلف من تحل من زوجته او امة او جارية
 كدها مثلا بظهر محرم الاصل كما هو واخذت وتوقف ان تعلق
 الظاهر بكسيتها فيكون مظاهرا ان سات فان علقه بمحقق
 محرم وعلقه بوقت او علقه بعدم زواج عليها فيكون مظاهرا
 عليها عند الياس او العريه على تركه ولم يصح في الظاهر المعلق
 تقديم كفارة عنه قبل لزومه ووجه من رجعيه ومبدع ومعا
 ومحرمه يعارض كما يحايض والنفسا ومحوسا اسلم وظاهره
 انسلت لتمام ملك النكاح وان من لبقا الاستمتاع بعين الوطي
 لان مكانته ولو عجزت على الاصح وصريح بظهره موبد تحريمها
 او عمنوها ولا يتصرف للطلاق وهل يؤخذ بالطلاق معه
 ان نواه مع قيام البينة كانت هرا كظهر امي او امي تاويلان
 وكنايته كامي باستقاط الظاهر في مثل كامي او انب
 كامي او انت امي الالعصد الكرامة او ظهرك له الاجنبية
 ونوي في الكناية فيما ادعاه من بنة الطلاق او
 ما بقي من العصبة كانت كفارة الاجنبية باستقاط الظاهر
 ان لم يكن له بنة او اس ته البينة والبنات الا ان ينوي
 الظاهر مستفتيا ويلزم البنات في كابي وغلامي ولزم
 الظاهر بامي كلام نوابه لا بان وطيتك وطيت امي او لا عود
 لمسك موهبي امي او لا اراجعك حتي اراجع امي فلا سني
 عليه ان لم ينو الظاهر وتعددت الكفارة ان عاد ان نوي
 الوطي او مع الامساك واعاد الظاهر ربعينه كان دخلت الدار
 فدخلت ثم قال ان دخلت الدار ايضا او قال لا ربيع مني

دخلت

دخلت او كل من دخلت او ابتكن دخلت فكل واحدة دخلت
 كفارة لان تزوجك كفارة واحدة وكذا كل امرأة او من سائله
 المتعدلات بكلمة واحدة او كره لمرأة واحدة وان لم يقصد
 التاكيد ولو قصد طارات ما لم ينو كفارات او كره تعلقه بمحمد
 الا ان ينوي بالمقد دفعا تقدم كفارة فيلزم ما نوي وله
 الفية وهو الوطي بعد احواج كفارة واحدة لمن تعددت
 عليه الكفارات وهرم قبلها الاستمتاع وعليها مسعه ووجب
 عليها ان خالفته فته ربه امره للمحاكم لمسه وجار كونه
 معها في بيت والدخول به اذن ان من وسقط ان تعلق
 ولم يتغير بالطلاق الثلث او ما بقي من العصبة او تاخر
 كانت طالق ثلاثا وانت علي كظهر امي لقوله لغیر المدخول
 ما انت طالق وانت علي كظهر امي لان تقدم الظاهر علي
 الطلاق او صاحب كان تزوجك فانت طالق ثلاثا وانت
 علي كظهر امي فان رجعت بعد زواج لم يطا حتي يكفر وان عرض
 عليه نكاح امرأة فقال هي امي فظها راءا تزوجا وتحب
 الكفارة بالعدد وهل هو الغرم مع الوطي او مع الامساك تاويلان
 وخلافه تحتم بالوطي ولا تجزي قبل العدد وصحة سقطت
 ان لم يطا بطله ولا موتا وهي اعتاق رقية فلا يجزي الصو
 مع القدرة عليها ولا اطعام مع استطاعة الصوم لاجبني
 يجزي عتقه ومنقطع خبر لعدم تحقق حياته مومنه وفي
 الكافر غير المكتابي تاويلان لانه علي دين من استراه وفي
 الوقف عن الفية حتي تسلم قولان سلمة عن قطع اصبع
 وعيني وبكم وجنون وان قل وسرمد مشرف بخلاف الحفيف

ومن قطع نرق الاذنين معا ومن صم وعرج شديد
وهذا من ويرى وفلم سلمة عن ثواب العرض فلا يجزي عتق
مبدع ظاهري في ذمة العبد ويجوز له انتزاع مال عبد
الذي يفتقه عن طمان سحره له لامن يعتق عليه وفي ان اشترته
وتصر عن طمان ربي تاويلان لا مكاتب ومدير وكوفا او اعتق
لصفا عن الظاهر فحكم عليه او اعتق ثلثا عن اربع ويجزى
اعور ومغصوب منه وجاز ان اقتديا بالبنا للمفعول وجاز
عتق الغير عنه ولو ياذن ان عاده ورضيه وكره الخفي ونذ
ان يصلي ويصوم فان عسر يوم الوصوب وهو يوم العجز
عن الرقبة بان لم تكن عينه اما ان كانت واحتاج اليها للمرضى
ومنصب فلا يباح الانتقال عن العتق الا مع العجز عن وجوها
ولو محتاج لا فيلزمه جواب فان عسر حينئذ صام شهرين بالليل
ينوي بذلك العتاق وال كفارة وتتم الشهر الاول ان تكسر
من الشهر الثاني وللسيد منع عبد ان اضربه في خدمته ولم
يودخا صفا فان ادخل في فلا ينعين الصوم لذي رق لعدم
صحة العتق وقد التزم عتق من يلزمه لعسر سنين لتعذر
عتقه وان ايسر في اثنا الصوم تما دي عليه اجراه ولا يرجع
الي الرقبة الا ان يفسد فيرجع الي العتق ونذب الانتقال
الي العتق في كاليومين ولو تكلفه العسر جاز وانقطع تتابعه
برطي مظاهر منها واحدة من نسوة في جميع من كفارة واحدة
وان ابلانا سياتا وطى عن المظاهر من ليلته كبطلة ان اطعم
بالوطى في اثنايه وينقطع بغير السفر او بمحض افطرنه ها حبه
السفر لان لم يحبه ولا ينقطع باكره ووطن عروب اولسيان

وينقطع

وينقطع بالعتق ان تعد لان جهله وهل الاجرام الجمل ان صام
العبد وايام التشريف والا استأنف او يفطرهن ويبي وهو
معدور بالجهالة تاويلان وجعل رمضان كالعبد على الاربع وقيل
لا طول الفصل بالسهر ويوصل قضا ما وجب قضا وعليه
منها عن الشهرين وشهر ايضا قطع التتابع بالنسيان لير بعد العجز
عن الصوم تملك استين مسكينا احرارا مسلمين لكل منهما مد
ولان بمد عليه السلام على المشهور برمي لا غير يقاته فيعدل
ما يقتاتوه عدل سبع مدهشام من البر من نرا وغيره قال
مالك ولا حب العدا والعشا وهل لا ينقطع للأطعام الا مع
الانقياس عن العدة على الصوم او يكتفى بالشك قولان كما اذا
كان حين العود مريض اعدم على ظنه عدم البر والقدرة على
الصيام وان اطعمه حاية وعشر من كل لستين منها واجزاه ...
كالهني اذا اطعم عشرين كل لعشرة عشرة امداد ولا يجزى
تسريكا للنفارتين في مسكين بان يعطيه ثلاثة امداد وثلاث
لصبي مسكين ولا تركيب كفارة من عتق وصيام ولا بين
صيام واطعام انتهى بمزوجا بما يوضح معناه قال
الناظم وان يكن مظاهرا ومول عبد ابو جلد ذلك العبد
المظاهرا والمولى يضاف ذا التاجيل الاشارة للا
في الايلا السابق ذكره في الحد وهو ما نص عليه قبل من
قوله واجل المولى شهر اربعة وهو الذي يضر به الحاكم بالغيبة
فنصفه شهران لانه في المحار اربعة اشهر ثم يكون الطلاق
من الحاكم بعد امتناعه منه في القضا نقضا الاصل امد
بعد بعد تقضي الموجهات للطلاق الاول

التي سبق ذكرها من نبوت الزوجية وابايتها عن الفية والايام
 او طهره ويملك المولي او المظاهر الرجعة فيما اصدرا
 بالسبا للمفعول من طلاقه او طلاق الحاكم من فاعل
 يملك في العدة متعلق بملك لان الطلاق هنا رجعي فان فاعلي
 العدة بالنية رجعت له والقاعدة ان كل طلاق يوقعه
 الحاكم باين الاطلاق الا باله والمعسر بالنفقة او من كفر
 عن يمينه المولي منها او عن طهره هذا هو
 في ذكر حكم اللعان فهو للزوج لا لعنه وهو السيد
 وله ان يلتصع مع زوجته لقوله تعالى والذي يرمون
 ازواجهن وحله اللعان درا الحد ونفي الحمل وهو
 مختص بالازواج بسبب نفي حمل او بسبب روية الزنا
 مع ادعائه اي الزوج للاستبراء والطرق وصلته متعلق
 بنفي حمل خاصة اذ لا يتصور دعوى الاستبراء الا في نفي الحمل
 وحبيضة واحدة في الاستبراء بينة الاجراء
 اجراها في ذلك بين ابن الموار قال مالك واصحابه وانما
 يجب اللعان بوجهين ان يقول رايها تزني كما هو ود في
 المكحلة او نفي حمل من حملها بطهر وليس له ايضا نفي الحمل
 حتى يقول استبرأ بها حيضة واحدة فاكثرا ويقول لم اطافا
 وفيها ايضا قال محمد هذا الاستبراء الذي يقبل فيه
 قول الزوج في نفي الحمل حيضة في قول مالك المعروف
 ابن الحاجب اللعان يمين الزوج على زوجته بزنا او نفي
 لنسب ويمين الزوجة على تكذيبه فيصح مع الرق والفسيق
 ومن شرط الملائمة ان يكون روجا مسلما مكلفا فيلاعن الحرة

الحرة

الحرة والامة والكتابة وكذلك العبد فيمن والنكاح الفاسد
 كالصحيح وتلاعنان ان راته يقدفها بالزنا طوعا في نكاحه
 في قبل او دبر كان الذي قدفها به ولدا او حملا ولم يكن نفاه
 او استلحقه وقيل ان استلحق الحمل حد فلو قدفها بزنا
 قبل نكاحه حد ويعتمد على نفيه بالروية وقيل كالشهود
 وقيل على نفيه كالاعمى على المشهور فيه وبني الولد او
 الحمل ويعتمد في نفيه الحمل على انه لم يصب بعد وضع من
 حمل اول او احد من فرض الاصابة لا يوجب بها الولد لكبر
 او ولده ويعتمد على اجماع مدة الاستبراء والروية على المشهور
 وقيل بلا عن اللعان فان انت به لستة اشهر
 فصاعد بعد الروية باللعان والا حتى به واختلف
 قول مالك في نفي الحمل اذا لم يدع الاستبراء فالزنة من
 ولم يلزمه مرة وقال بنفيع مرة قال ابن القاسم واجب
 الي ان كان ظاهرا يوم الروية لزمه ولا يجد ان نفاه
 وقال المحرسي ان اقر بالحمل لستة فصاعدا من
 الروية لم يلزمه ولا يجد ان نفاه فلو استلحقه حتى وحده
 ولا قد يلزمه ولو قال بعد الوضع لا قل من ستة اشهر
 كنت استبرأت ونفاه انتفا باللعان الاول فلو استلحقه حتى
 وحده فشهادته بالزنا عليه كقدفه والاستبراء حيضة وقيل
 بثلاث الشخ خليل انما يلاعن زوج وان فسدت نكاحه للحرق الولد
 في الفاسد او فسقا او رقا اي المتلاعنين لا كفرا الا ان يرافعا
 اليان ان قدفوا الزوج بزنا في نكاحه فقبله حيد نفاه اي الزنا
 اعمى بان قال مسست العرجين وراه غير انتفي باللعان بالروية

ما ولدته المرأة لستة أشهر والابن وضعت لاقبل من ستة
 أشهر لحق به الا ان يدعي الاستبراء قبل الروية فلا يلحق به
 وينبغي حمل وان مات ابي الولد او بعد الوضع او التوم ينبغي
 بلعان واحد محمل فلا يوجب للوضع ان لم يطهاها بعد الوضع
 لمرة لا يلحق الولد الثاني الملامن لتغيبه للولد الاول
 المعترف به لقلة او كثرة او استبراء جيسة او رضاعا علي
 نفيه فلا يفيده ولا بد من لعانه لحق الولد وتحد لا غيرا
 وفي حد بجره القذف اولهائه فقبل يحد ولا يلا عن وقبل
 يله عن خلفه وان لاعن لروية وادعي الوطي قبلها وعدم
 الاستبراء فلما لذي الزامه بالولد وعدمه فلم يلزم به ولم
 ينفعه اقوال ابن القاسم ويلحق الولد ان كان الحمل ظاهرا
 يوم الروية ولا يعتمد فيه علي عزل ولا مشابهة لغيبه ولا وطي
 للزوجة بعد انزال ان جامع قبله وانزل ولم يبل ولا عن
 في الحمل مطلقا سواء كانت في عصمته ام لا وفي الروية في العدة
 وان باينا وجد بعدها الاستلحاق الولد بعد اللعان فانه
 حيد الا ان يزني بعد اللعان فلا يحد كمن قذف عفيفا فزني
 بعد القذف وتحد في تسمية الزاني بها واعلم المقذوف بحد
 لان كرر القذف بعد اللعان وورث الملامن الولد
 اذا استلحقه بعد اللعان ان كان المستلحق بالينا للمفعول
 ولد صر مسلم فيضرب الحد ويلحق به وان لم يكن له ولد لم
 يعقل لانه مقيم في ميراثه ويحد ولا يرثه او لم يكن له ولد
 وقيل المال فيحد ويرث وان وطئ الملامن او اخر اللعان بعد
 عليه بوضع زوجته وحملها بلا عذر امتنع اللعان ويحد بقذفها

ان كانت

ان كانت حرة مسلمة ويلحق به الولد وليسجن القاذف
 لزوجه بالزنا او بنفي الحمل حتي يمتحن فيخلو وان
 وجب من اللعان والمحد حكما عليه يقترن بسبب قذفه
 وعدم لعانه وما كان اللعان فيه بحمل اي بسببه فاللعان
 يثبت به اي الحمل حتي تضع فلا يوجب للوضع وقد اتى عن
 مالك رضي الله عنه ان تامل حتي تضعه وقد ورد ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لاعن بين العجلان وزوجه وهي حامل
 ويبدأ الزوج في اللعان بالانسان لرفع حد وجب عليه
 من زني زوجته بالزنا اربع الايمان اي يبدأ بالايمان
 الاربعة المذكورة في كتاب الله تعالى بلفظ الشهادة اربع
 مرفوع بتزج الخاقض وال للعهد فتكون الايمان بصيغة
 اسند بالله كما يقتضيه العهد الذهني قيد في اعتراض
 ولد بان صيغة اسند واجبة في اللعان وقد اطل بها الفاضل
 الشيخ خليل ووجب اسند واللعن من الزوج في لعانه
 ولا غضب من الزوجه في لعانها قايما مستعمل القبلة
 بصيغة اسند لله الذي لا اله الا هو رايها تزي او سا
 هذا الحمل مني ابياتا كرايتها تزي او نفيا كما هذا
 الحمل مني علي ما وجبا عليه من روية الزني او نفى الحمل
 مخمسا لا يمانه الاربعة بلعنة اي بلعنة الله تعالى
 ان كذبا اي ان كان من الكاذبين ثم تحوفا المرأة
 بالله وبالنار وتوعظ وتخلف الزوجة ان ابست
 الا ليهي بعد حلف الزوج اربعاً من الايمان المعروف
 ذكرها في كتاب الله تعالى بصيغة اسند مستقبله قائمة

لنذر الحد الواجب عليها بحلفه بنفي ما ادعى اثباتا
 ونفيا انها زنت نفيا وان هذا الحمل منه اثباتا تخميسها
 لايمانها الاربعة بقضب من الله عليها ان صدوقا
 اي ان كان من الصادقين فيما ادعاه لم اذ ان اللعان
 بين الزوجين افرقا اي وقعت الفرقة بينهما حكما من
 غير احتياج الي حكم الحاكم بها ويسقط الحد عنهما حد القذف
 عن الزوج وحد الرضا عن المرأة وينتفي الولد فلا يحكم
 بالزواج ان وضعت لستة اشهر فافوق من تاريخ رسمه
 لها بالزنا فان كان لاقل من ستة اشهر لحق به الا ان يدعي
 الاستبراء بعد وطئ الحمل منه ستة اشهر ويحرم العود
 اي عود الزوج لعصته الي طول الابد تحريما موبدا
 والفسخ للتكاح بينهما وما يترتب عليه من بعد اللعان
 ما يجب اي يحرم اللعان دون طلاق وفي كتاب
 ابن الجلباب فرقة المتلاعنين فسخ بغير طلاق ويدون
 حكم هو ما ضان اغفل الحكم فيه والفسخ ايضا يكون بحكم
 القاضي وهو الاصل وبذلك يندفع اعتراض ولد ان
 الفسخ لا يفتقر الي حكم وحذرك الشيخ خليل وشهد بالله
 اربعاً لرايتها تزني لوما هذا الحمل مني ووصل خامسته
 بلعنة الله تعالى عليه ان كان من الكاذبين او ان كنت
 كذبتها واسار الاخرس او كتبت وشهدت ما راني ارف
 او ما زنت اول قد كذب فيها او في لعان الحمل والروية
 وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين
 ووجب اسئد واللعن والغضب ويحضور جماعة اقلها

اربعة وندب ان صلة وتحويلها وخصوصا عند الخا^{سه}
 ويقال ان الخامسة موجبة للعذاب وفي اعادتها ان
 بدأت حلق ولاعت الذميمة بكتفيتها ولم تجر على اللعان
 ان ابتلا وتحد وترد لاهل ملتها لحيايتها كقول واحدتها
 مع رجل في الحاق فلا يله عن في ذلك ويودب وتله عما ان
 رماها اي بزني غصبت عليه او وطئ شبهة بان قال
 وطئها واطئ وسكنت ظنا من انه انا وانكرت ذلك فلهما
 اللعان لاحتمال تعقبه بعد القذف بالرفع وهو الغضب
 والشبهة او صدقته ولم يثبت الغضب ولم تظهر الشبهة
 قتله عنه لحق الولد فتقول في لعانها ما زنت ولفك
 غلبت والايمان ثبت الاغتصاب وظهرت الشبهة التمس
 فقط لاحتمال تعقبه ايضا بما يرفع الحد وان استري زوجته
 ثم ولدت لستة اشهر وكالامة تنفي ولدها بغير لعان
 ولاقل فكل لزوج لا ينتفي بلعان لانه حمل في زمن الزوجة
 وحكمه دفع الحد او الادب في الذميمة والامة واجاب الحد
 على المرأة ان لم تله عن وقطع نسب الحمل وبلعانها تا بيد
 حرمتها وان امه ملكت او النفس حملها وان عاد الي اللعان
 بعد ان امتنع منه قبل كالمرأة وان استحق احد المؤمنين
 لمعا جميعا ان لم يبق الاصر كذا في المدونة ومكذب لنفسه
 بعد اي بعد اللعان التحق به ولد اي الذي نفاه
 باللعان وحذرك الذي نقله عن قوله فقد الي اصره
 ابن رشد في التوضيح انه لا يقبل انفا قاحد القذف لثبوت
 بالحاق الولد والتحريم بينهما حق من حقوق الله تعالى لا يدفع

تلك ذيب نفسه وراح به من زوج ام زوجته قبل
 التام من اللعان المستطبي بكلمة فافوقها منها اي
 من المتلاعنين فالزوج قبل تمام بيته بكلمة وكخوها ووجع
 الزوجية قبل تمام اللعان ولو لم تحلف البتة بحمد فالمرأة
 تحدد الزنا والرجل يحدد الفذف والكاح بغيره
 حينئذ لن ينقصها بل النكاح باق لم ينقطع الابتها م
 اللعان وزوج ساكت عن اللعان لتفي الولد والحمل
 بالزوج وحده يبي اي والحال ان الحمل بين له فخير
 خاف عنه فاذا تفي الولد بعد سكوتة وعلمه بعد مطلقاً
 وضعت ام لا ولا يلتعن اذا اراد بذلك ذرا الحد وشله
 في لزوم الحد وعدم الحمل تمكنه من اللعان لدره
 الواطي لزوجته بعد الويرة للزنا فلا سبيل للعارها
 ويحقق الولد به ويحقق الولد اي يحقق الواطي بعد
 لحوق الولد به حد الفرية وان تضح اي الزوجة الحمل
 الذي لا عن عليه الزوج بعد اللعان لاقل من سبعة
 الاشهر من يوم عقد الزوج عليها فالنكاح فاسد فالزوجة
 مسقة فالمرء بطل ابن عرفة ابن رشد ان وضعته لاقل
 من ستة اشهر او طهر باصل لا يشك انه قبل العقد فلامهر
 ولا لعان اذ النكاح الذي هو شرط في صحة التلا عن
 كان زمن التلا عن فالفقود فله انزله فانتهى التحريم
 بسبب التلا عن والتحريم منتفى ومحملة ان لم يطاها
 بعد تزوجه بل وجدها حاملا فله عن اما اذا وطاها عن
 عالم بالحمل ثم طهر الحمل بعد ذلك او ولد لدون ستة اشهر

وليس حليل
 بينها من نابية
 لا تحريم
 سبب اللعان

فخرم انما من جهة انها وطيت وطى شبهة في عدة اس
 عدة اسبى اذ كانا الحمل في زنا او عدة نكاح ان دلت
 بوفاء عدتها هذا باب ذكر احكام
 الطلاق من الطلاق اي من انواع الطلقة السنية وهي
 التي لا بدع فيها ان حصلت شروطها المربعة اي ان وقعت
 على شروطها بان تكون واحدة فالاثنان والثلاث
 مكروه وهي اي الشروط السنية المربعة
 الوقوع حال طهر من الزوج وان تكون واحدة
 كالعدم من غير مس في ذلك الطهر الذي اوقع
 فيه الطلاق لانه اذا وطى في ذلك الطهر ليس عليه عدة
 فلا تدري ما تعبد به بالوضوء او الاقتران لا محالة
 منه فامران لا يطلق الا في موضع يعرف فيه عدتها
 ودليله فطلقوهن لعدتهن اي فيما تكون العدة فيه اخص
 ما تحصل به براءة الدم ومن غير ابدان طلقة زائدة
 في كل طهر لما فيه من تطويل العدة على المشهور من مذهب
 المدونة من ذاك اي من الطلاق السني
 باين بان تكون واحدة لغیر المدخول بها في طهر او المدخول
 بها اذا كان حليفا في طهر لم يحس فيه بواحدة ومنه
 اي من السني الرجعي ونحو طلاق بلاء عوض
 في المدخول بها واحدة في طهر لم تحس فيه وهذا هو الذي
 يحبر فيه علي الرجعة ان كان بدعي او اقطاعي الاخص
 اذ كل طلاق باين لا يحبر فيه علي الرجعة حكاة ابن رشد
 وما سوى السني وهو المفهوم من العدد والصفة

فهو البدعي وسياتي احكامه منه اي من البدعي
 مملك وهو طلاق الخلع من غير خلع قاله ابن النافذ ومنه
 خلع وهو الواقع بغير ومنه ذو ثلاث اي طلاق متصف
 بذو ثلاث مطلقا معا او غير ومنه طلاق رجعي
 الخ خليل طلاق السنة واحدة يظهر لم يمس فيه بلاعة اي
 بانه تطليق في كل طهر طلقة والا فبدعي بان فقد احد هذه الشروط
 الاربعة وكرة في غير الحيض من اقسام البدعي واما فيه
 فحرام ولم يجز علي الرجعة في المكره منه كعقل العسل
 وبعد الطهر من الحيض والتيمم الجائر لما يفيض لفقد الماء
 ونحوه ومنه فيه اي في الحيض ووقع الطلاق ولو
 لمعاده الدم لما يضاف فيه الاول بان طلق في طهر
 بعد حيض لم يكمل وحصل حيض اخر يضاف
 للاول علي الاربع والا حسن عدمه بجبر لاحرار العدة وان ابا
 نهد لم يمنح ثم ضرب بمجلس واحد والا بان لم يراجع ارجع
 الحاكم وجاز الوطى به والتوارى والاحد ان يحسبها حتي
 تظهر كحديث ابن عمر ابن عبد الرحمن واختلف في علته
 منع في الحيض هل هو لتطول العدة لان فيها جوار طلاق
 الحامل في حيضا فلا تطويل وعمر المرحول بها فيه
 قلة عدة وانما المنع لكونه تعبد المتع الخلع في الحيض
 وان كانت هي المريدة لذلك وهو من قبلها وعدم التجاوز وان
 رخصت بالطلاق في العدة وجبر علي الرجعة وان لم يقع خلاف
 في تعليل المنع وصدقة انها حايض فتجبر علي الرجعة
 بدعونا فها ونحو ادخال حرقه ونظرها النساء الا ان يرافعا

علاها

ظاهره فقولوه ومحل فسخ النكاح الفاسد في الحيض ومحل
 الطلاق علي المولي واجبر علي الرجعة لا الغيب اي لا يفسخ
 النكاح بالغيب الموجب للفسخ في الحيض وما للمولي فسخ
 او الطلاق لقسر النفقة كالمعان لا يقع ذلك في الحيض ثم
 سزع في الرجعة فقال وبذلك الروح الرجعة في
 الطلاق الرجعي قبل انقضاء الامد المرعي اي قبل وفاة
 عدة المطلقة علي اختلافها من الاقراء والشهور او وضع
 الحمل ولا افتقار فيه اي في الطلاق الرجعي للمصداق
 من الزوج والاذن من الزوجة والولي لا يجازي
 النكاح ففسخ الرجعة بدون ذلك كله باتفاق فيصح
 بالقول ويصح بالفعل الحال محل القول وبالوطى والقتلة
 وما اشبه ذلك من الاستمتاع بشرط قصد الارتجاع والخلع
 في البينة وحدها بغير لفظ الفسخ خليل يرجع من ينكح
 وان بكاه حرام وان كان ما نكح في ابتداء النكاح
 وعدم اذن سيد طالقامحول يرجع غير بان فيه
 عدة نكاح صحيح محل فيه الوطى ونسبه فلو وطى في الحيض
 او محرمة تاويا بذلك رجعتها لم يفسخ الرجعة فان قلت
 البينة في الرجعة كافية علي الاظهر فلو توي بالوطى الحرام
 الرجعة فالمعتبر بنية الرجعة وقد حصلت فلا اثر للفعل
 اذ هو محرم عليه بوجه اخر وهو في ابطال بنية الرجعة
 كالمعدم اذ البينة كافية وحدها قلنا الممنوع بنية
 بهذا الوطى الفاسد ان يكون رجعة بخلاف بنية الرجعة غير
 مشوبة بفعل حرام وامّا في الوطى الحرام فقد منعفت

النية بمعنى انه لم يقصد الرجعة بها بل بالفعل المحرم وكانت
 تبعا لما قصد به الرجعة مما لا يتعقد به انتهى قال
 يقول مع نية كراحت واسكتها او بنية بل
 قول علي الاظهر ومع خلافة او بقول ولو هو لا في الظاهر
 لا الباطن فيواخذ بالزوجية ظاهر او يجري عليه احكامها
 ولا يحل باطنا لا بقول محتمل بل بنية كما عدت الحبل ورفعت
 الحرمان ولا يفعل دون نية كوطي بلاء بنية ولا صداق فيه
 وان استمر واطيا بلاء بنية وانقصت العدة لحقها طلاقه
 علي الاصح ولا يقع الرجعة ان لم يعلم دخول بها ولو تصادقا
 علي الوطي قبل الطلاق واخذ باقرارها قال الزوج لا ينكح
 اخرها ولا الخامسة وهي لا تزوج حتى تتم العدة كدعواه
 لها الرجعة بعد العدة فلا رجعة لانه ان تباديا علي
 التصديق اني مواخذ بها بالاقراء ان تباديا علي
 التصديق في مسألة التصديق علي الوطي والاولا
 يؤخذ باقرار علي الارصن والمصدقة النفقة باقراره
 بالزوجية ولا تطلق لحقها في الوطي لانه لم يقصد قرا
 وموقع الطلاق الرضي دون طهر راي
 في الحيف يمنع من ذلك مع رجوعه بالقرار
 اي ومع منعه يجبر علي الرجعة بالقرار بالتهديد والقرب
 والسجن فان ابي راجع الحاكم عنه وقد تقدم ان في ارتجاع
 الحاكم حل الوطي والتوارث ولا يجبر في البائن كما تقدم
 وفي الطلاق المسلت وهو طلاق الخلع من غير
 خلع الخلاف بين ابن القاسم وغيره والذي عليه القصد

وهو قول ابن القاسم يكون ذلك الخلع الذي لم يذكر فيه العوض
 كقوله انت طالق طلاق الخلع او اخلعتك من عصمتي بطلقة
 باينة وليس بالينة كاحكامه يحسنون عن غير البينة
 حليل وبانت ولو بلاء عوض رض عليه وبينونها بواحدة في
 الرضي من القول وهو قول ابن القاسم وطلاق باين
 خبر مقدم كل طلاق او قفا قبل البناء بالزوجة كيف ما قد
 وقعا سبيا او بدعي فلا يقع فيه الرجعة لاشتراط الدخول
 في الزوجية والمطلقة بالثلاث لا تحل الا من بعد زواج
 بالغ بوج الحشفة او قدرها من مقطوعا كما ينتشر في نكاح
 لازم غير قاصد تحليلها للذي تحلل عنها بالطلقة
 الثلاث وهو الزوج الاول لص الكتاب العزيز
 تحليل عاطفا علي حرم والمبتوتة حتى يوج بالغ وقد
 الحشفة بلا منع من الوطي فلا تحل بممنوع كفي الحيض والصيام
 او الاحرام ولا تترك فيه بين الزوجين بالمستيسر
 بانتشار في نكاح لازم لا انا وطيت بملك السيد وعلم
 خلعه ونبت باسرا تين فاعله وعلم روجه بالوطي ولو
 خصيا بان قطعت خصيتاه وبقي الذكر مسترا لا بنكاح
 فاسد ان لم يثبت بعد البناء ان كان قاسدا الصداق
 فتحل بوطن ثان فالوطي الاول معقوب للنكاح الفاسد
 فلا تحل المبتوتة بحلل ولو مع نية امساكها مع الاعجاب
 والمعتبر بنية في التحليل فان نواه فسدت لان الطلاق بيد
 ونية المطلق ونيته لغو وهي اي الثلاث لحرمتها
 الطلاق اخرج العبد فان منتهى طلاقه اثنان علي السطر

من طلاق الحرة وحكمها اي الثلاث نيفد بالاطلاق
سواء كانت في كلمة واحدة او متفرقة ذهب اليها اي
الثلاث في كلمة قد جمعت تصرح بما تضمنه الاطلاق او طلق
من بعد اخوي وقعت اي وقعت الثلاث طلعه من بعد
اخوي وزوج موقع ما دونها اي الثلاث مصادود
عليه ما وقع بينهما متعلق بالتجديد الا في ان قصد
التجديد للنكاح بينهما ولو بعد زواج فلا يهدم الزوج
الا الثلاث ما دونها معدود بحسب علي المطلق فيعود
له علي ما بقي من عدد الطلاق في العصمة الاولى هذا
فصل في ذكر فيه احكام الخلع والخلع
سايغ وهو الطلاق بقوض والافتد اي افتدا
الزوجة ببعض ما لها والافتد بالذي تنسأ من مالها
تفدي عصمتها بما اعطته والخلع يكون باللازم في
الصدوق من باقي الحال والكافي ويلحق بذلك ما حمل
لها من كسوة ونفقة لانها انخلعت من مالها عليه
في نظير خلاص عصمتها وبنفقة حمل او نفقة
عرة او انفاق علي ولد التزمت ارضاعه بالاتفاق
عليه الي فطامه الطبع خليل وان ماتت او انقطع لبنها
او ولدت ولدين فعليه وعليها نفقة الابيق والشارد الا
لشرط لان نفقة جنين الابد خروجه واجبر علي جميعه مع امه
وفي نفقة ثمة لم يبد ملاحها قولان وكفت المعاطاة كالبيع
وان لم يسمى طلاقا فهو خلع وليس للاب في صورة الخلع
علي الاتفاق علي الولد اذا مات الولد علي المختلعة

شي

شي وذا وهو ان لا يني عليها بموت الولد به العضا في
المدة في هذه المدة جمع مدة وهي الزمان اي في هذه الزمنة
ففي المقرب قلت فان اختلعت منه علي ان لا يسكن علي
الزوج يريد في العدة فقال ان كان انما شرط عليها كرا المنزل
الذي تعتد فيه وذلك جائز مثل ان تكون في مسكن بكرا
وكذلك ان كانت تسكن في مسكن الزوج فاسترط ان عليها
تذاك ادرها في كرا المسكن وهذا جائز ايضا وان كان
الشرط عليها ان تخرج من المسكن الذي تعتد فيه وهذا
الاجوز في قول مالك وتسكن بغير شرط والخلع ماض وفيه
قال مالك اذا اختلعت المرأة من زوجها علي ان ترضع و
وتنفق عليه الي فطامه ان ذلك جائز وان مات كانت
النفقة من مالها وفيه قال ابن القاسم قلت
بالمالك فان مات الولد قبل الحولين ا يكون للزوج علي
المرأة شي قال ما رايت احدا طلب ذلك فانه ذهب الي
انها انما ابرائه من رضاع ابنه حتي تقطعه وان ذهب
قبل ذلك لم يكن للزوج عليها شي ويجوز الخلع باتفاق علي
الولد بعد فطامه حال كون ذلك الاتفاق محدود الاجل
اي له اجل محدود بعد الرضاع ويجوز العمل وجاز
الخلع بالاتفاق الي اجل محدود ولو طاق الي نهاية الحضنة
قولا واحدا حيث التزم بالبناء المفعول من المختلعة ذلك
اي الاتفاق وان مختلعت به بالبناء المفعول اي بالاتفاق عليه
وهي الصبي عدم اي مات ابن الناطم اما لو استرط
الزوج نفقة الصبي مدة معلومة عاش او مات وذلك لازم للاب

علي الام لجاز ذلك في قول ابن القاسم وغيره بمفهومه
الخلاف في المسئلة الاولى ففي الوفاق المجموعة واذا التزم
المرأة رضاع ولدها ونفقة بعد الحولين مدة معلومة
لزمها في قول المخزومي ونفقة القضا وقال
ابن القاسم في المأزاة علي ذلك لا يلزم الام من ذلك
الا ما كان في الحولين بسبب موت الصبي ولانه عسر
لا يدري ما ينفق عليه الام الشيخ خليل وجاز شرط نفقة
ولدها مدة رضاعه فلا نفقة لأكمل اذا خالعت علي
نفقة الولد وهي حامل به وسقط نفقة الزوج اذا خالعت
علي ان تنفق عليه مدة او غيره او علي الولد بعد الحولين
فان تلك النفقة لا تلزم سواء كانت وحدها ام مضافة
الي غيرها شارحه ومومذهب المدونة خلافا للمعني محمد
الملك واشهد وابن نافع وسحنون وصوبه جماعة من
الاشياخ حتي قال ابن لبابة ان الحق علي خلافا لمذهب
ابن القاسم لان العرفي الخلع جاز وقال زياد عن مالك
يجوز في العامين لا فيما لمز وقال اصبح يكره ابتداء فان وقع
بضي امامه الاشرط المتقدم ذكره من قول ابن القاسم
فتتقوا الاقوال والبكرات اكبر من ابها او وصية
لا تخلع من زوجها الا باذن حاكمها في ذلك وتمنع
اذا ارادت فعله بغير اذنه وجاز الخلع ان كان اب عليها
اعمله اي خالعت عنها كذا يجوز الخلع علي الشيب التي
لا جبر عليها بعد الاذن له في ذلك ابن عمر وفي خلق الوصي
علي بئمة دون اذنها ثالثا ان لم تبلغ عن رواية ابن

نافع لا باس ان يباري الوصي عن تبينه وان زوجها ابوها
قبل الصباية مع قول اصبح وان خالعت عن في ولايته باقل
من نصف المهر قبل البناء علي التطهر لعساده وقع اول امر حال
له وابها ولعيسى عن رجوع ابن القاسم الي جواز مبارات
الوصي والسلطان علي الصغير ان كان حسن نظره هو
احسن انتهى وعلي الثاني المسهور قال ابن فتحون
والمستطلي المجتهد ان خالعت باذن ابها او وصيا وتقول بعد
اذنه لما راه من الغبطة ابن القاسم في المدونة يجوز مبارات
الوصي علي البكر بضمها الشيخ خليل جاز الخلع وهو
الطلاق بقوض وبلا حاكم ونقص من غيرها ان تاهل
للمتزوج الامن صغيرة وسفينة وذوي رق ورد المال وبانت
وثبت الطلاق وجاز من الاب عن المجتهد خلافا للوصي وفي خلق
الاب عن السفينة خلافا وامتنع الخلع عن المحجور اي لا يجوز
لوليه ان يخالعت عنه الا باذنه علي المشهور والخلع جائز
من الاب كالحجر علي الاصاغر من بنيه وبغض عليهم فلا كلام
لهم بعد بلوغهم مع اخذ شيء اي مع اخذ عوض المحجور علي وجه
الغبطة له لا ب او حاجر متعلق بقوله جاز في المعربة
قال ابن القاسم قال مالك لا يجوز لاب ان يخالعت عن ابنه
الصغير بغير شيء ياخذ له ماله فيه الغبطة والنظر ويكون
بطلقة باينة والوصي في الصبي الصغير وخليفة السلطان
علي النظر في المصلحة بمنزلة الابا هذا ما لم يبلغ
الحكم الشيخ خليل وموجب زوج مكلف ولوسفها وولي صغير
ابا او سيدا او غيرها وهو السلطان او من يقبضه

اذا كان علي وجه النظر لاب سفيه وسيد بالغ فاذا بلسخ
 الحلم وهو سفيه فليس للاب ولا للوصي المصالحة عنه بغير
 مره لان الصلح لا يجوز الا بطلاق واذا بلغ الصبي كان الطلاق
 بينه ومن يطلق زوجة طلاق الخلع ويختلج بدنفقة ولد
 منه له ويرجع تلك المختلعة الي عصمته ثم يطلقها بعد
 الارتجاع فتحكم الشرع ان لا يعود علي الزوجة حكم ذاك الخلع
 السابق في لزوم نفقة الولد بقية تلك المدة التي تعينت
 للولد من الاتفاق ان كان بقي منها شيء فقي طهر
 ابنات في مسايل ابن رسل في الزوجة اذا اخلعت
 علي ان تحملت بدنفقة ابها من الزوج الي الحكم ثم
 راجعوا بنكاح جديد سقط عنها ما تحملته من نفقة
 ابنه ورجعت علي الاب ولا تعود علي المرأة الا ان تتحمل
 بها ثمانية وان مات اي امرأة ذات اختلاع بالانفاق
 علي ولدها من معينة وقفا من مالها يوقفه الوارث
 او القاضي ما فيه للدين وفا او ما يوفي بنفقة الابن
 تلك المدة اذ هو دين علي تركتها للامد متعلق بوقف
 اي وقف للامد الذي اليه التزما اي التزمت المرأة بالانفاق
 اليه وهو اي الزوج سار كسبه اي بما وقف للفرس
 الابن في المدة لم يكن للزوج الرجوع فيما بقي لانها بمن
 تحملت له رفع موبنته عنه ولو ماتت هي وقف من مالها
 قدر مونة الابن الي انقضاء المدة التي التزمتها فان
 مات الابن قبل انقضاءها رجع ما بقي مما وقف ميراثا
 الي ورثة المرأة وان افلست رجع ذلك الموقوف الي الفرس

ان كان قد بقي لهدس ديوانه شي اذ للزوج محاصته الفرس
 بالنفقة وموقع الطلقات الثلاث في الخلع اذا سالت
 علي واحدة فطلقها ثلاثا ثبت طلاقه الذي اوقعه والخلع
 رد اي وما اختلعت به يرد اليها ان ايت وقالت انما
 سالتك علي واحدة ابن عرفة قلت الاطر رجوعها
 عليه مطلقا لان بطلها ابانها ثلاثا تعينها لامتاع
 كثير من الناس من تزويجها فوق جعلها اياه مستحله فتسي
 عزته فيطلقها لتحل للاول والمشهور لارجوع لها القول
 الشيخ خليل او طلقني ثلاثا بالف تطلق واحدة او بالعكس
 شارحه اي وكذا يكون الطلاق باثنا ويلزمه الالف
 في هذين الصورتين والزوج في هذه مذهب المدونة وهو
 المنصوص وبه قال ابن الموارن لان مقصودها حصل وزيادة
 والثلاث لا يتعلق بها غرض شرعي وللأب خاصة الترك
 من الصداق او من صداق ابنته البكر ووضع كله
 عن المطلق للبكر بطريق النظر بان يحال به في الطلاق
 اي نظير وفي النوايق المجموعة قال ابن القاسم للاب ان يرضع
 عند زوج ابنته البكر التي في حجر من محل مهرها وموجله
 ما يراه نظرا لابنته وان يرضع به وليس له ان يرضع جميع
 المهر عنه الاعلى الطلاق ولا يجوز ذلك للوصي ولاولي غيره
 هذا فصل في ذكر فيه حكم صراج الطلاق
 وحكم كنياته ويلزم الطلاق من الزوج بالشرع ويلزم
 بالكنايات علي الصحيح من المذهب فترجيه ما نطق به القرآن
 العزيز من لفظ الطلاق والسراج والفراق ولم يختلف قول الفقهاء

ما لك فيمن قال لامرأته قد طلقتك انه مترج في الطلاق في
 المدخول بها وغيرها واختلف قوله فيمن قال لامرأته قد فارقتك
 او سرحتك قال في الكافي وامثا الكناية فعول الرجل لامرأته
 انت خلية او برية او باين او بته او انت حرام او الحق باهلك
 او خلعت سبيلك او ابنتك او انا منك باين هذه اللفاظ كل
 ثلاث عند مالك في كل مدخول بها لا ينوي سوى في غير المدخول
 بها والكناية المحتملة كاذهي واغربي وكناية لا يقتضي لفظ
 طلاق كقوله اسقني او البسي ثيابك فلا تنفي عليه الا ان ينوي
 به الطلاق النسخ خليل ولفظه اي مترج الطلاق خلقت
 او انا طالق او انت مطلقة او الطلاق لي لازم لا منطلقه
 فلا يلزم الطلاق الا مع النية في منطلقه وتلزم واحدا
 فيما تقدم من اللفاظ الالسية اكثر كما عتدي فتلزم واحدة
 الالسية اكثر وصدق في نفي الطلاق ان دل بساط علي
 العدا وكانت موثقة وقالت اطلقني وان لم تساله وادعي
 الحل من الوثائق فتاويله ويلزم الطلاق الثلاث
 في قوله انت بنته وحيبك علي غاربك او واحدة باينة
 او سواها اي الواحدة البائنة او سبيلك او ادخلي ويلزم
 الطلاق الثلاث الا ان ينوي في غير المدخول بها اما في
 المدخول بها فلا ينوي في قوله انت علي كالميتة والدم ووقعتك
 ورددتك لاهلك او انت حرام او ما انقلب اليه من اهل
 حرام او خلية او برية او باينه فان نوي في غير المدخول
 بها حلف عند اراده نكاحا ثانيا انه ما اراد الثلاث
 ودين في نفي ارادة الطلاق في قوله انت خلية ان دل

بساط عليه وقال لم اصدق طلاقا ويلزم الطلاق الثلاث
 في قوله لا عصمة لي عليك او استترت عصمتها لانهما ملكت
 جميع ما كان يملك الا اذا خالفت علي ذلك فتكون واحدا
 لانها انما سالت واحدة حتي يريد ثلثا وتلزم واحدة
 في فارقتك الا ان يريد اكثر ونوي في الطلاق فان نواه
 فينوي ايضا في عدده وفي اذهبي وانصر في اولم اتزوجك
 او قال له رجل انك امرأة فقال لا او انت حرة او مصفقة
 او الحق باهلك او لست لي بامرأة ان لم يغفل كذا مثلا
 فلا يصدق في عدم دعواه الطلاق وان قال لا نكاح بيني
 وبينك او لاهلك لي عليك او لا سبيل لي عليك فلا تنفي عليه
 ان كان عتبا والافبتات وتحرم بقوله وجهي مني
 وجهك حرام او علي وجهك حرام او ما اعينني فيه حرام
 فكل يلزمه البتات الذي تحققت به الحرية او لاسي
 عليه كقوله لها يا حرام في بلد لا يريدون بها الطلاق
 او الحلال حرام فقط او زاد علي او صح ما املك حرام
 لو لم يرد ادخالها قولان فالقولان فيما تقدم قبل احرازه
 بقوله او لاسي عليه كقوله الي اخره وان قال سايبنة
 مني او عتيقة او ليس بيني وبينك حلال ولا حرام حلف
 علي دعوي نفي الطلاق فان نكل نوي في عدده ونكحل
 به ويعاقب لانه دلس علي نفسه وعلي المسلمي ولا ينوي
 في العدد ان اكثر قصد الطلاق بل يكون ثلثا بعد قوله
 انت باين او برية او خلية او بنته هو بالقولها او دلوفج
 الله علي من صحبتك فقال ما تقدم وان قصد الطلاق

باستقني الماء ويكفي بكلام لزم لا ان قصد التلفظ بالطلاق
 فلفظ بغير صيغة من صرح او كناية غلط احتي ينوي انه
 انما تلفظ به طالق او اراد ان يجرى الثلاث فقال أنت طالق
 وسكت عن الثلاث فتلزم واحدة الا ان ينوي بلفظة طالق
 الثلاث ولزم بالاسارة المعنوية ومجرد ارساله مع رسول
 وبالكتابة عاز ما لا غير عازم ولم يخرج من عنده وكذلك
 ان اخرج ولم يصل اليها فان وصل لزمه وفي لزومه بكلامه
 النفسي يريد مع البينة خلاف قال الفراء في ولو عزم
 على الطلاق لم يبد له او اعتقد ان امراته مطلقة لغير
 تبين له غير ذلك لم يلزمه طلاق اجماعا وبني
 الطلاق الواقع من سكران مختلط العقل سكر سكر احراما
 بالقصد اليه لان اكل طعاما او شرب لبنا فسكر منه
 او اكل كنفود.... العتق ولنفود الايمان الشيخ
 خليل وانما يصح طلاق المسلم الكلف ولو سكر احراما وهل
 لا يلزمه الطلاق ان كان مطبقا لا يدري التماس
 الارض الا ان يميز فيلزمه او يلزمه مطلقا تردد
 ابن بشير طريقة ومن مريض ومتي من المرض
 مات المطلق فللزوجة بعد موته الارث
 مفترضا لها لانه يترتب على اضرار وارث في مرضه
 بطلانه ما لم يكن اي الطلاق الواقع في المرض
 بخلاف من الزوجات وغير لها في نفسها واختار
 لان الطلاق من قبلها متى اخرجت نفسها فلا ارث
 لها لكن حلف في صحته ان دخلت الدار ودخلت في مرضه

المتفق على تساده العدة باتفاق المبني بها اسم مفقولة
 من الابتناء اي لمن بني بها في نكاح فاسد اجماع كنكاح المحارم
 بالمستحب او بالرضاع على الاطلاق لموت او قراق وجعلها
 بعد الموت في المدونة استبرأ لعدة قال
 فيها قلت له قال لمرأة يموت زوجها ثم تعلم ان نكاحها يكون
 فاسدا لا ختمه من الرضاعة او ما حرم الله عليه فهل عليها
 عدة فقال لعدة وفاء عليها ولا احداد وعليها
 ان تستبرأ زوجها بثلاث حيض وان علم ذلك قبل موت
 زوجها وفرق بينهما فعلمها العدة وسبيلها فيه سبيل النكاح
 الصحيح في السكنى والنفقة وجميع ذلك قول مالك فسد
 فرق بين الموت والطلاق وعبارة الناطم لا تقتضي ذلك
 وينبغي فيها ابن الحاجب في قوله ويجب على الحرة عدة
 المطلقة في كل نكاح فاسد بعد الدخول متى حي فرق بينهما
 فاطلق الشيخ لفظ العدة على الاستبراء في المتوفى عنها
 مجازا ابن عرفة بعد ان فسرها العدة بمنع النكاح لفسخه
 او موت الرجل او طلاقه قال وفي بعض سائل
 استبرأها اطلاق لفظه عليها مجازا وفيها التقريح بان
 مرة منع اي النكاح للفسخ عدة لقوله ان علم بعد موته
 فساد نكاحه وانه لا يقر عليه بجال فلا احد اد عليها ولا عدة
 عليها ثلاث حيض استبرأ معناه لعدة وفاء واطلاق الاستبراء
 على عدة الفسخ مجازا لانه خبر من الاشتراك هـ
 فصل في ذكر حكم النفقات
 وذكر حكم ما يتعلق بها من نفقة واستكان وحكم المعسر بها

واحكام روجه المفقود والحصانة وترتيب ابوابها
 والموانع منها ويجب الاتفاق للزوجات المطيعات
 للوطي علي ازوجهن القادرين عليهما احترازاً من المقتضى
 اذا اخرجوا خاصة سواء كان البناء بالفعل او بدعاً الزوجات
 الي الازوج له بعد بلوغهم ولو امتنعوا في كل حالة من
 الحالات من فقرهما او غناهما او فقرا احدهما وغني الاخر
 بخلاف نفقة الاقارب والتفريق اي فقراً المنفق عليه بالبناء
 للمفعول شرط الابوين في وجوب الاتفاق عليها وشرط
 الولد في وجوب اتفاق الوالد عدم مال له وانما
 لعدمه للامد الاتي ذكره قال المذنب في الذكور المبلوغ متعلق
 بقوله ينفصل اي ينفصل بالدخول والحكم في الكسوة
 في الزوجه والاقارب حكم النفقة في المزوج وسراجه بالبلوغ
 اي اذا بلغ قادر علي الكسب في جانب الذكور
 الشيخ خليل ونفقة الولد الذكر حتي يبلغ عاقل
 قادر علي الكسب والانثي حتي يدخل زوجاً والاصل
 في نفقة الزوجه قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
 بالمعروف والنفقة والكسوة لمكان الزوجية ولو كانت
 مطلقة كانت اجرة كما قال تعالى فان ارضعن لكم فاتوهن
 اجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم في الزوجات
 لهن رزقهن وكسوتهن حرة مسلم وفي المقرب قلت
 ارايت الصبي الصغير اذا كان له مال وابواه معسران اينفق
 عليها من مال الابن قال قال مالك ينفق عليها من
 مال الولد كما صغير او كبير اذ كان او انثي من زوجة كانت الابنة

تفصيل وفي الاثبات
 بالاصل

او غير

او غير مزوج ومول العبد من نفقة وكسوة تكون مطلقة
 قلزم السيد مطلقاً ومنفق انفق علي صغير له ان
 الصبي المتي ان كان لا مال للصبي او علي مال الصبي ان
 كان لا اب له او له اب اذا لا نفقة علي الاب مع ليعار الابن
 فله الرجوع بالذي قد انفق علي اب موسر ان لم يكن للابن
 مال او علي مال الابن وابي بالبناء للمفعول الرجوع الا يعلم
 مال للصبي لا شرط بنية الرجوع عليه عند الاتفاق او
 لم يسر الاب اذا كان الصبي لا مال له فلا رجوع علي صبي لا مال
 له ولا اب معسر الشيخ خليل ورجعت الزوجه
 بما انفق علي الزوج غير صرف وان كان معسراً المنفق علي
 اجنبى وعلي الصغير ان كان له مال علمه المنفق وحلف
 انه انفق ليرجع يريد وكان غير شرف اماً ما يعتاد من
 التوسعة من المواسم فله بعد صرفاً ويرجع الوصي
 اذا انفق علي الموصي عليه مطلقاً بما ينفقه عليه وباليدين
 الزم الوصي علي ما ادعاه من الاتفاق وسواء شهد
 علي ذلك ام لم يشهد كذا في الدواية وهو قول مالك
 وفي المغرب ولو ان رجلاً غاب عن اولاده صغيراً فانفق
 عليهم رجل من غير ان يامر والدهم بالنفقة عليهم لم يقدم
 والدهم ايكون لهذا الرجل ان يتبعه بما انفق
 عليهم قال نفقه اذا كان الاب موسراً يوم انفق
 عليهم اذا قال انفق عليهم علي وجه السلف وحلف
 علي فذلك وكانت له ايضا بنية بالاتفاق وفي مقيد ابن
 هشام واذا كان اليتيم في حصانة الوصي صدق في الاتفا

عليه اذا اتى بما يشبه ولا يمين عليه وفي يمين القضا علي
الوصي انه ما وصل اليه ما انفق من غير علم القاضي ولا
النفق مسترعا ولا ابرامنه نظران اما لان القضا علي البيتيم
بالقضا علي الغايب فلا بد منه واما لانه قائم بما انفق مطلقا
ما دون الغايب يمين عليه وغير موصي يثبت الكفاية اي ان
المنفق عليه في كفايته ومع يمين اي انه انفق ليرجع يستحق
ماله في الاتفاق علي ماله في كفايته ابن الناطر واذ انفق
الربيب علي ربيبة قارأت الام الرجوع علي ابيها بما انفق
زوجها ففي طر ابن عات انه لا رجوع لها عليه ولو كان له
مال لانه معروف من الزوج وصله البريية والام وترك
علي ذلك حقها شيئا انتهى وليس للزوج الرجوع علي ربيبة
اليتيم اذا كان لها مال للعللة المذكورة قلنا
فاذا اسقطت كساورها في نظير نفقة الزوج علي ابنتها
فيبقي للام الرجوع علي الاب المورس او مال الابنة
بالاقل مما تركت والاتفاق هذا فصل
في ذكر حكم التداخي في النفقة ومن يغيب من زوج
عن زوجة ولم يدع نفقة لها في غيبته عنها
وبعد ان رجعه من غيبته ناكرها في قولها
اي في دعواها عدم الاتفاق للحيث الذي غاب عنها
فيه قال قول حبيذ قوله مع اليمين اللازمة علي
ما ادعاه لتخرج قوله بمهرود وهو شرادة العرف ما لم تكن
اي الزوجة لامرهما وهو شكوي عدم النفقة وقد رقت
للقاضي ليعرض لها في ماله ونحو ذلك قبل اياها من غيبته

تلك فرفعها ليقوي ما ادعت عند حضوره من عدم الاتفاق
فرفعها قويا اعتبار الاصل ورجحه علي العرف وترجع القول
لها ما ادعته من عدم الاتفاق مع الحلف والرد لليمين
فيها اي في الصورتين واجبا بالحق مع تكول كل ممة
وذلك علي اليمين عسوف حكم ما تقدم في الدعاوي وحكم
الزوج في ما علي بنيه انفق في غيبته حكم بالنفس
قد رقت به ونقوي به حجة برفع الامر فيكون القول
حينئذ قولنا ابن الناطر وعطف الشيخ خلل هنا حكم
التبيين ليكون كاسترا وانفقهم مع نفقة الام فيما رض
عليه من الاحكام دون ما سكت عنه واشترط يسر الاب
او علم المال للابن قد سبق له في مسالة المنفق علي
الصغير لقوله فيها سبق ومنفق علي صغير فاغناه ذلك
عنا التصرح به هنا واشترط يسر الزوج في غيبته في وجوب
النفقة عليه يأتي بعد هذا في مدعي عدم حال غيبته
فاغناه عن اشتراطه هنا ففي المقرب قلنا
له فان قامت المرأة علي زوجها فادعت انه لم ينفق عليها
سني فقال قال مالك القول قول الزوج ويحلف ان ادعي
الاتفاق وكان موسر امقيا معا بالبلد وان كان غايبا
فما قدم قامت عليه فقال كنت البعث اليها بالنفقة والقول
قولها له الا ان تكون المرأة قد رقت ذلك الي السلطان
واستفتت عليه في محبيه فان ذلك يلزمه من يوم رفته
ولا يبريه الا ان يأتي بخروج من ذلك واذ انفق المرأة علي
اولادها الصغار في غيب زوجها ثم طلبت قدم فطالبت بذلك

فحالها فيما يدعي الاتفاق عليهم من مالها بمنزلة ما يدعي أنها النقطة
على نفسها فان يكن اي الزوج قبل المغيب اطلقا فالقول
قوله بذلك الاشارة لما تقدم من النقطة ونقطة بينهما مطلقا
في النقطة ونقطة بينهما ان اعملت في ذلك اي فيها ادعت
اليمنيا وان ثبتت حضنة البنيان وفي الوثائق المجموعة
فان كانت المرأة مطلقة كان القول قولها في نقضها
ونقطة بنيتها ان كانت حاضرة لم الشيخ خليل وفي
ارسالها فالقول قولها ان رفعت من يوم ادا الحاكم العدل
وجير ان والا فتقوله كالحاضر وحلف لعده بنصته لانها
واذا تنازع عا فيها فرضه لها فتقوله ان اشبه والا فتقوله
والا ابتداء الحاكم الغرض وفي حلف تدعي الاسبب تاويلان
وان يكن اي الزوج حينئذ مدعي ان حالته
التي اتصف بها في غيبته حال العدم طول مغيبه وشانه
في سقم انهم فلم يعلم حاله في غيبته فحال العدم هي المعبر
وهذا القول مستند لها قضا الحاكم وبالعلة الشيخ خليل
وان تنازع في عسر في غيبته اعتبر حال قدومه في هه
سافر مليا او معدما فمسر قدم مع اليمن متعلق
بقوله صدق اي بصدق في دعوى الاعسار وطول غيبته
مع يمينه وبوسر حال قدومه دعواه انه كان معسرا في
غيبته لن تصدق وحكم عليه بالنقطة لزوجته وقابل
انها من شانه في غيبته هل كان معسرا او موسرا بقول
وقيل باعتبار وقت حال السفر فان كان موسرا
لم يقبل دعواه في الاعسار ولو قدم معسرا

والحكم حينئذ باستصحاب حاله التي سافر عليها
جوزي اي حقيق ابن الموان واسا ان علمت حاله وقت
خروجه باليسر والعدم فهو محمول على ما علم به من ذلك
وان قدم على خلاف ذلك وقيل بالحمل على اليسر
لان الناس محمولون عليه والقول بالتعديده فاما
ادعاء من عسر في غيبته مطلقا ايضا جاري قال
ابن الناطم ان الاقوال الثلاثة انما هي حيث جعل حاله
وقت خروجه ونقل ابن رشد القول الذي جعله الشيخ
ثانيا في محل اضر وهو فيها اذا علم حاله وقت خروجه
من غني او فقردون خلافه وذكر في اصلاح كلام الناطم
ليوافق ما نقله ابن رشد ان ينقل الاقوال
الثلاثة انما هي حيث جعل حاله وقت خروجه ونقل
ابن رشد القول الذي جعله الشيخ ثانيا في محل اضر
وهو فيها اذا علم حاله وقت خروجه من غني او فقردون
خلافه وذكر في اصلاح كلام الناطم ليوافق ما نقله
ابن رشد ان ينقل الاقوال الثلاثة
وحاله ان علمت وقت السفر فالحكم في استصحابها وقت
نظر انتهى وقد علمت من قول الشيخ خليل ان المشهور
اعتبار حال القدوم سافر مليا او معدما هـ
فصل فيها يجب المطلقان وغيرهما
من النقطة وما يلحق بها من الكسوف واللوازم اسكان الزوج
لزوجته مدخول بها من ابتداء مدة الطلاق التي اضر مسرة
انقضاء عدتها من الطلاق يريد الباقين اذا رجع حكم النقطة

في حكم الزوجات والجار والمجور متعلق بقوله يقتضي
 أي يطلب من الزوج فيقتضي عليه به وإن كانت المطلقة
 ذات حمل زينة على السكني الانفاقا من ابتداء مدة
 طلقها لوضعها زينة الكسوة انفاقا في النواذر قال
 مالك والمبتوتة السكني على زوجها في العدة ويجزي في
 ذلك أو يباغ ماله أو يمتنعين أن لا شيء له فيكون ذلك
 عليها ولا يخرج وفيه قال مالك في المبتوتة لا نفقة
 لها إلا أن تكون حاملا وقال محمد وإن طلبت الكسوة
 فذلك لها وينظر إلى قدر ما بقي من الحمل فتعطي قدره
 ذلك من الكسوة ثم ناله قائم ما لك وقال أيضا والكسوة
 الدرع والازار والخمار وليس الجبة عندنا من الكسوة
 وما ليس أي المطلقة الحامل أن ماتت حامل بها
 وانفصل عنها لما سباني من كلام خليل من بقا في
 المسكن لا ارتفاع السبب الموجب فتسقط النفقة والكسوة
 والاسكان واستثنى من السقوط سكني الحامل
 المطلقة فيجب لها السكني أن يموت من طلق لأنه دين
 لها قد وجب عليه وتسقط النفقة على الحامل إذا حملت
 قد صار وارثا قال ابن حجر وليس لتسبب النفقة
 السكني لأن السكنى اسرف في العدة يلزم المرأة ويلزم
 الزوج تزم الكراو كانه بطلان اياها التزم ذلك الكرا
 إلى انقضاء العدة وضار كما لا بد عليه وإن مات بعد
 ذلك بخله في النفقة فأما هي لأجل الحمل وقد ينقش
 وفي الوفاة حب السكني على الزوج فقد أي تحسب

في داره إن كان له دار أو في ما أي في منزل كراه
 معقول مقدم نقد أي يجب لها السكنى في منزل بعد كراه
 لأن لم ينقد وفي النواذر قال مالك وما لك ومن مات
 وله زوجة وهي في دار هي له أو نقد كراهها فلها السكنى
 وإن احاط الدين بحاله لبا المأطمة قال عبد الحق عن
 بعض سيوخه يريد بالكر الذي يقع لسنه بغير غيرها
 أما إذا وقع الكرا السنة معينة فسواء نقد الكرا أو لم
 ينقد فالمرأة أصح بالسكني لأن الكرا لازم لقوله
 في المدونة وكرا السنة بعينها لازم لرب الدار إلا أنه
 قال في كتاب ابن الموار إذا كثر سنة بعينها ثم
 مات وقد بقي من المدة بقية ولم ينقد الكرا فالمرأة
 لازم للميت في ماله ولا يكون ألهو وجبة أصح بذلك فالتعارض
 ظاهر الشيخ خليل وسقطت أن أكلت معه ولها الإمتناع
 من الأكل وطلب الفرض وسقطت النفقة أن منعت
 الوطي والاستمتاع أو صرحت به أذن ولم يقدر عليها
 أن ترضع أن لم تحمل فالنفقة حينئذ للحمل أو بانست
 ولا نفقة لبائين ولها أي للبائين نفقة الحمل وفي الأشهر
 قبة منابها واستمر أي الانفاق والاسكان للحامل أن
 مات أي الولد ولم ينقل عنها كذا ذكر بعض المؤلفين لأنها
 في عايد حملها ولو طلقها رجعا وماتت سقطت سكنها
 لأنها ترجع إلى عدة الوفاة إلا أن تكون له دار له أو نقد
 كراهها تقدم وحسنة الأعوام التي يجب على العامل
 فيها الانفاق أن ادعت الحمل أقصى أمد الحمل الذي

يجب فيه الاتفاق والسكنى اي نهاية امره وستة اشهر
 اضافة بيان في الامد الاقل له فدون ذلك سينقضي
 لقوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا مع اية
 الرضاع وحال امرأة اذا طلقت رجعية في غيرة
 من تلك الطلقة الرجعية في جميع الامور من ثبوت
 النفقة ووجوب الميراث وظهور الطلاق ولزوم
 الظاهر والابلا وجميع الاحكام لحالة الزوجية فلها
 ما للزوجات من واجب عليه اي على الزوج كالانفاق
 وما اشبهه الا في حرمة الاستمتاع لهما بالاطلاق
 وطيا او نظرا بتلذذ لهما اوله منها قال
 المتطهر ويحب النفقة على كل مطلق مدخول بها
 ايام عدتها ان لم يكن طلاقا باينا وكان الزوج بمكده
 ارتجاعا فيه سواء وقع الزوج او الزوجة والسلطان
 يابله او عدمه اذا اليسر في العدة السنية
 خلل والرجعية كالزوجة الا في تحريم الاستمتاع
 والدخول عليها والاكل معها انتهى وما لك
 قول بحوار الدخول عليها والاكل معها من
 حفظها وحيث ثبت ان لعدة المطلقة اى
 حيث لم تحب العدة لها كطلاق عنها المدخول
 بها قلبي فلهذا من سلكي لانها يمكنه في
 الحالة الداهية من تزوج رجل اخر ولا لهما
 من نفقة على مطلقها وقد تحب الخلوقة وتنفق
 السكنى لتناكر المستيس منها في المدونة قلت

فالصبي التي يجامع مثلها اذا دخل بازوها لم يطلقها
 وقد جأ معها او لم يجامعها يلزم السكنى لهما قال
 اذ الزمت الجارية العدة لمكان الخلق به الزم الزوج
 السكنى قلت فلو خلهما في بيت اهليهما
 ولم يبيها لم يطلقها قال لم اجامعها وصدفتها
 الجارية امكون عليها عدة قال نعم ولا
 سكنى لهما على الزوج وكذلك لو قال
 جأ معي وهو يتكر قال لقوله ولا سكنى عليه
 فليزيم من نفى العدة نفى السكنى ولا يلزم من وجودها
 السكنى لان التلازم غير لازم وليس يثبت
 للرضيع سكنى بالقضاء على اية مدة الرضاع
 لانه في حجر امه غايبا والرضاع ما تقضي امه
 فاذا خرج من الرضاع كان عليه السكنى ومريض
 بالبناء للمفعول ليس بذي مال يريد الصبي الرضيع
 الذي لا مال له وله والد علي والد ما يستحق
 بالبناء للمفعول اي ما يستحق الرضيع من مولى
 وكسوة ولو ازم جعله بالبناء للمفعول
 اي جعل رضيع ما يستحق رضيع ليس بذي
 مال علي والد وتزاد الموضع على المولى
 الارملة مع طلاق لامه ان لم تكن الام المطلقة
 احب الارضاع للرضع فان ارضعكم لم قابوهن
 اهورهن ونهاية ذلك الي تمام مدة الرضاع
 فالزوجة في العدة لاجتنابها على الزوج ولجود الحول لا اجرة

لها على الأب وبعد هذا أي بعد من الرضا يبقى على
الأب وجوبا الذي يختص به الابن من النفقة والكسوة
والسكنى واللوازم حتى يرى سقوطه عنه بوجبه وهو ان
يبلغ الذكر قادرا على الكسب والابن حتى يذلل زوجه
وان تكن أي المطلقة مع ذلك أي مع الارضا ذات
حمل وفرج لها نفقة الحمل رزقت لها نفقة في نظر
ارضاء بالعدل لقوله سبحانه وتعالى فان ارضعنكم
فانقوهن اجورهن فليس وجوب النفقة لها بسبب
الحمل بالذي يسقط ما اوجب الله لها من اجرة الرضا
ولا يقاس على الزوجة لقوله تعالى والوالدان يرضعن
اولادهن حولين كاملين فقد اوجب على الزوجات
الارضاع ولا اجرة لهن عليه واوجب المطلقات اجورهن
فافترقا ولا يجب للحامل من حيث هي نفقة الحمل الا بعد
بلوته وحيث نفقة الحمل بالقضاء تؤخذ من المطلق
فالحكم من القاضي عليه بعد ثبوته له به وانفس ذلك
الحمل فيها فنقض أي تطلب وتؤخذ منه وفي
النواذر من كتاب ابن الموار قال مالك في المستوتة
لانفقة لها الا ان تكون حاملا فاذا اتمت الحمل ولا
يقضي لها بالنفقة حتى يتبين الحمل وترجع بما نفقت
قبل ذلك وبما يستقبل قال مالك واذا انفق عليها
بغير فضية وقد اتمت الحمل لم يرجع عليها ان نفق
ندعواها وبقول القوابل وان كان بفضية رجع عليها
لانه انكشاف ما قضي به غير حق وان يكن ماله

دفع لها بلا امر سلطان أي بغير قضائه في رجوعه أي
رجوع الزوج به أي بالنفق قولان المشهور الرجوع
مطلقا حكم بالحاكم ام لا لما تقدم من قول خليل وردت النفقة
لها نفسا لها الحمل واطلق حكم به حاكم ام لا وقاله مالك وعبد
الملك واختار محمد وما لك أيضا لا يرد مطلقا والثالث
التفصيل الشيخ المذكور سابقا ومن له مال من الاولاد
الصغار فثبته الفرض له لجميع اللوازم حق لازم
له في ماله وعن اب عبيد يسقط كل ما استحق
الصغير كني عن عدم اللزوم بالاستقاط وقال المتطي
ومن كان موصيا وبنيه وابكار بناته له مال فلا يلزم
الأب نفقته ونفقة الاب منه عليه عينا لان المال او موصيا
ويبلغى للأب ان ينفق من مال الابن عليه بالمعروف غير
سرف فان انفق عليه من ماله سرفا واراد الرجوع بذلك
عليه ذلك فلا يلزمه وانما يلزم في ماله ما يعتاد من النفقة
في مثل ما انفق به ان يخلف ان ما انفق على ولد
من ماله ليرجع بما في مال ولد له غير متبرع به عليه
وهذا اذا كان له مال وقت الاتفاق والاقله رجوع له
بشي وكل ما يرجع لاقتراض علي من يجب عليه الانفاق
من نفقة وكسوة وكسنى فهو موكل بالاجتهاد القاضي
في مقداره وكميته وكيفيته بحسب الاقوات المعتادة
وسواها ومعرفة الاعيان من رضاه او عليه ومراعاة
السعر في الغلة والرضا وموافقة الزمان لكسوة
الشتا والصيف والمكان في العدة وعدمه الشيخ

خليل يجب لمكة مطيعة للوطى علي البالغ وليس احدها
سرقا علي الموت قوت وادام وكسوة ومسكن بالعادة وبعد
وسعه وحالها والبلد والمهر وان اكله وتزاد المهر ^{منه} صنف
ما تنقوي به الا المربعة وقليلة الاكل فلا يلزم الا ما تاكل
علي الاصوب ولا يلزم ان يبر قاله مالك في المدونة وحمل
عليه علي الاطلاق وعليها اهل المدينة لقناعته فيفرض
الماء والزيت والخبث والملح والكم المربع بعد المرة وحصيد
وسرير احتيج له واجرة قابلة وزينة تشتت بتركها
لكحل ودهن وحنا ومسط واحد اهل الاحد ام ولو
بكدا ولو باكثر من واحدة ما افتقر اليه وكانت الصلاة
وقضى لها بخادمها ان احبت الالوية فيقضى بحاد مده
والا فعلها الخدمة الباطنة من عجن وكس وقرش ورش
خلقه والغزل والنج لا محلة فلا تلزمه ودوا وحمامة
وشباب الخمر التي تترى به للخروج وله التمتع بشوربا
ولا يلزمه بدلقا وله مدفعا من اكل كالغوم لا يمنع زياره
ابويها ولدها من غير وان يدخلوا اليها وحشا ان حلف
علي المنع لان حلف لا يخرج لهم وقضي للمصغار كل يوم
بالدخول عليها وللكبار كل جمعة كوالدها ويصلون
مع امينها ان اتهمها ولها الامتناع من ان تسكن مع
اقاربها الا للوضعة كولد صغير لا صدها لكل منها
الامتناع منه ان كان حاضرا الا ان يبني وهو
معه فيرضي الاخر فليس له الامتناع بعد وقد رقت
النفقة بحاله من يوم او جمعة او شهر او سنة والكسوة

بالسنة

بالسنة والصف وضمت النفقة بقبضها ولو ^{مستقبلة}
مطلقا كنفقة الولد الابينة علي الصباغ ووضان تامة يجوز
اعطا الثمن عما لزمه باجرتها والقاضي والمقاضي عن النفقة
يدين الزوج الا لضرر يلحقها من فقر ونحوه وسقطت بالعسر
حبست او حبسته او حجة الغرض فلا النفقة ونفقة الحصر
فمن حجت الغرض لا النفل الا ان ياذن والنفقة للزوجة
وان رثقا لبقا الاستماع وان اعسر بعد يسر فالماضي
في ذمته وان لم يغرضه حاكم هذا قضى
في حكم الطلاق بسبب الاعسار بالنفقة الزوج ان عجز
علي الاتفاق علي الزوجة لاجل شهرين عطف بيان متعلق
بقوله ذواستحقاق وتقدير الزوج ان عجز عن
اتفاق ذواستحقاق لاجل شهرين بعدهما اي الشهرين
الطلاق واقع لا من فعله بل من فعل الحاكم بعد
الاجل والاجل ايضا موكول لاجرتها فبيعوه له ان يزيد
الاجل حتى في بعض الازواج ممن يرجي له الوجه ولا كبير
هرز علي الزوجة في انتظار يسير كانه ينقص من الاجل
فيما لا يرجي له شيء من الزوجة بالاقامة دون العتيام
الشيخ خليل ولما الفسخ ان عجز عن نفقة حاضرة لاماضية
وان كانت امه والزوج عبد الا ان علمت فقر او انه من
السؤال الا ان يتركه اي السؤال فلا العتيام او يشتر بالاعط
وانقطع عنه ذلك ويامر الحاكم ان لم يثبت عسر بالنفقة
والكسوة او الطلاق فان ثبت فلا فائدة في امره والا بان
ثبت عسر تلوم لاجرتها فان ابى الزوج من الاتفاق

والطلاق فالتلوم بالاجتهاد من غير تحديد اصل
 لكن قال محمد الذي عليه اصحاب مالك الشهور والشهران
 ان لم يطرح له مال فالشهر ولا يبلغ بها الشهرين الا اذا
 كان لها ما تنفق منه وزيد الاصل ان مرض او عجز ثم
 طلع الحاكم وان كان الزوج غائبا اذا لم يكن له مال
 حاصر وان وجد ما يسد الحياة لكن يعصر على القوت
 فالطلاق لا ان قدر على القوت وما يورث العورة
 وان كانت عينة ليس ذلك من قدرها وله الرجعة
 ان وجد في العدة يسارا يقوم بواجب مثلها ولها
 النفقة فيها وان لم يرجع وللزوجة طلب الزوج عند
 سفر بنفقة المستقبل ليدفعها او يقيم لها
 كفلا وقرض الحاكم النفقة في مال الزوج الغائب
 ان كان له مال وفي وديعته ودينه واقامة المرأة
 البينة على منكر الوديعة والدين بعد صلح الزوج
 باستحقاق النفقة ويبقى الزوج على صحته اذا قدم
 ولا يوحى من الزوجة كفيل بما اخذت من مال
 الزوج لنفقة الاحتمال اخذها منه قبل سفره وحموها
 له بالزوجية كافة وبيعت داره فيها بعد ثبوت ملكه
 وان لم يخرج من ملكه في علم بلوغ الشهرين الثبوت
 ولا بد من الشادة من بينة في الحياة يعجز الحاكم
 تطوق بالدار اذ اخله وخارجا يقول هذه الدار التي
 الذي حرناها هي الذي شهدنا بملكها للعقاب فاستد عليهم
 بذكر بينة الحياة وان تنازعنا في عسر بعد يسر
 اعتد

اعتد حال قدومه كما تقدم و زوج عاجز عن كسوة كمله
 اي كمل العاجز عن النفقة في التلوم والطلاق والاجتهاد
 الحاكمين بين الزوجين في ذلك يجعل في العجز عن هذا الاش
 للانفاق وهذا الاشارة لكسوة الاجل مبتداه
 ما تقدم فالشهران المحمد و دان اولاجيته لم تكن قرينة يودي
 الي فتر المدة او طولها حيث لم يكن الاشتغال مجال وذلك
 اي الطلاق بالاعسار بعد ثبوت ما يجب اي بعد ثبوت
 بعد ما ت عند القاضي كمثل عصمة بين الزوجين وانصا
 الي حين الطلب وعدم نشوزها وحال من طلب وهو الزوج
 من الاعسار وعدم المهور وان الزوج قد بني او بني للبنا
 وانه بالغ وان الزوجة يوطأ مثلها وفي معية الحاكم ولو
 احس بنفقة بعد الدخول او بعد ان يمي الي البنا
 فلم يجد شيئا ينفق منه عليها وارادت فراقه فزقي بينهما
 ان طلقت طلقت ذلك بعد ان يوجله ما يراه الحاكم ولا
 يكون ذلك الا ايا ما تلاثة اوصعة وقبيل شهرين
 والتوقيت في هذا خطأ وانما فيه اجتهاد الحاكم على ما
 يراه من حاجة المرأة وضرتها والجوع لا صبر عليه والفرقة
 بطلقة رجعية فان احس في عدها فله رجعتها ولا يصح
 الا باليسار و زوج واحد نفقه لزوجته وما يتبي
 با بعد و الحال انه عن صداق فترضا لها فخرج تبيننا
 اي زوج تبين فخرج عن الصداق خاصة فاحيله للاتبان
 به بعد ان يوجله لا ثبات عسر عن الصداق ثلاثة اسابيع
 عامان لقول مالك في المختصر يضر به السنة والسنتين

وابن القاسم محمد ذاك التأجيل المفروض بعد اثبات
العسر الذي يكون بعد التفرق موكول لاجتهاد الحاكم
فيحسب كل شخص وكل زوجة ورؤية وكل صدق صدق
فقد نقل الصدق واحتاج المرأة وانما تزوجت لاجتهاد فلا
يطول في الاجل وبالعكس فينبغي لزوجها حتى يتم تحصيله والح
بما بين الكري الشيخ خليل فان لم يجد يريد الصدق اجل
لا ثبات عسر ثلثة اشياء احدي وعشرين يوما ستة
سنة ثم ستة ثم ثلثة والا بان صدقته المرأة في
الاعسار اجله الحاكم قال ثم تلوم بالنظر وبعد ستة
وشهر ستة اشهر ثم اربعة ثم سهران ثم شهر المتطلي
واضمان الموثقون وفي التلوم لمن لا يرجي وصوبه
المتطلي والقاضي عياض وعدم التلوم فيطلق عليه
تأخرات اويله ان ثم يطلق عليه ووجب عليه نصف
الصدوق وكذلك زوجة الغائب عسر او غيب اذا غاب
ولم يترك لزوجه نفقة او ترك وفنيت بالانفاق وثبت
ذلك وارا دة الذي تطلق نفسها بعدم الانفاق
لهذا ذلك ولم يعتبر حال الزوج في غيبه كذا في طرر
ابن عات وعليه هذا كلام الناظم حيث قال واطلق
وزوجه الغائب حيث املت يريد طلبة فراق
زوجها لكن قيل وله بقوله العسر بالنفقة بعد
رفع امرها وثبوت غيبه زوجها واعساره بالنفقة
ولعل المراد والله اعلم باعساره انه ليس له مال
بالبلد تتفق منه على نفسها ولا وجدت من يقرضه

ما يقوم باودها اذ يتعذر ثبوت اعسار الغائب ان كان
مليا في غيبته ولم يكن له مال بالبلد فحصول الضرر لعدم
الاتفاق متحقق الا ان يكون سرا دم ان يرسل اليه ليرسل
لها فلا يطلق عليه لا مكان الارسل فلا بد من ثبوت عسر
في غيبته فاذا رجعت للحاكم وطلبت التطليق لعسر النفقة
بشهر اجلب وذلك الكري وانما الاجال موكوله لاجتهاد
الحاكم وبانقضا الاجل الذي ادعاه اليه الاضمار من
شهر ويصح ان يكون الطلاق مع يمينها يمين استبرأ على ما
ثبت من الفصول المطلوبة من غيبته وانما ما ترك عند
نفقة ولا ارسل اليها شيئا وصل ولا تعلم له مال تتفق
منه على نفسها ولا وضعت عنه نفقتها في الوفاق المجموع
فان لم تجد له مالا وذهبت الي ان تطلق نفسها عليه بعدم
النفقة وهو غائب عديم او غائب مجهول الحال فانه تلوم
عليه فان اتى او وجدت له مالا والطلقت عليه من
جهة النفقة لاسي جهة العقد كما يطلق على العديم الجاهل
ثم يقضى عليه وترجي له الحجة لغيبته وعليه قول الشيخ
خليل ثم يطلق الحاكم وانما غايبا يريد عسرا بقربنة
السياق وباختيارها اي الزوجة يقع الطلاق
ابن الناظم فان الحق لها خالصا فانفاذ الطلاق اليها مع
ان الحاكم هو الذي يوقعه اذا اختارت الطلاق فباختيارها
يقع الطلاق من الحاكم لقول الشيخ خليل ثم يطلق يريد الحاكم
ثم قال وان غايبا ومن عن الاضمار لزوجه التي هي اهل
له فخرج طرر فلم يجد بها العجز عن الاضمار فلا طلاق عليه

بسبب ذلك وبذا الحكم أشهر المستطلي وهذا هو المشهور من
 مذهب مالك وأصحابه وبه الفتا وعليه العمل وهذا
 في ذكروا أحكام المفقودين وحكم
 مفقود بارض الكفر في غير حرب لمفقود لكثرة حكم
 من في الاسر وحكم زوجته الاسير ان ينفق عليها من ماله
 ما بقي له مال او نفد بالانفاق فحكمه حكم المقر بالنفقة
 اذا ارادت الفراق فان كان له مال تعين اي المفقود المالك
 والاسير المشبه به في المال فلا يقسم على الورثة الا اذا بلغ
 السن الا ان ذكره والطلاق عليها سمح على زوجها
 مفقود بارض الشرك والاسير ما بقي عليها الانفاق
 من مالها او متبرع عنها الى ان ينقضي سن التغير ان جهل
 مكانه ولم يعلم حين او يثبت موته او تنصر طارعا فتقطع
 النفقة عنها وعمت كان ينفق عليه من ماله كعبد وولد
 ويخوذك وتعتد اسرته وتزوج ويقسم ماله في ثبوت
 الموت او انقضا التغير وكل من ليس له مال ممن تقدم
 ذكره وهو المفقود والاسير حراي حقيق بان يكون
 حكمه كالمعسر اي حكمه المتقدم من ثبوت الفصول
 المتقدم ذكرها ثم يمين الاسير على ما ثبت من الفصول
 من انه وانه وانما كالتقدم وان يمين المفقود في الحرب
 فالمشهور في قسم ماله وطلاق الزوجة التغير وفيه
 اي التغير احوال لهما اي لاهل المذهب معينه لقائلها
 اصحابا وهو المشهور وقول ابن القاسم وقد صدر به الشيخ
 خليل القول بسبعين سنة لقوله صلى الله عليه وسلم

اعمار امي مابين السنتين والسبعين الشيخ خليل وبقيت
 ام ولد وماله وزوجه الاسير ومفقود بارض الشرك المتعسر
 وهو سبعون واجتار الشيخان ثمانين وحكم جنس سبعين فان
 اختلف الشهود في سنة فالاقل لانفاقها عليه ويجوز شهادتهم
 على التقدير بما يغلب على الظن لكن لا بد من يمين الوارث
 على وقف ما سنده وان تنصر اسير فهو محمول على الطوع فيق
 بينه وبين زوجته ويوقف ماله فان مات مرتدا فله مسكن
 وان اسلم فله وقد اتيت عن مالك قول به ضرب عام لزوجته
 المفقود في ارض الحرب من حين يأس منه اي من حياته
 لا من حين القيام وهو الرفع فيقسم ماله على ورثته
 وتعتد زوجته يوم الحكم بتموته بعد انقضا الاجل وهو
 الذي جري به العمل بالاندلس في الوقايح الذي فقد
 فيها المسلمون كذا قال ولد الناطقة قال
 وفي العتبية قال مالك في المفقود في صف المسلمين في
 القتال فذلك الذي لا تزوج اسرته حتى يعلم انه قد مات
 ويوقف ماله وميراثه ابد احتي يعلم انه قد مات او ياتي
 عليه من السنين ما يعلم انه قد مات وفي الدخين قال
 مالك وابن القاسم يعمر سبعين سنة وفي العتبية من سماع
 اشهب سئل مالك عن المفقود في ارض الاسلام بين الصفيين
 والمفقود في ارض العدو وكذا تعتد اسرته فقال له سنة
 فمسك له تعتد بعد السنة اربعة اشهر وعشرا قال
 نعم قيل له ومتي يضرب له سنة من يوم فقد ام من يوم يضرب
 لها السلطان قال من يوم يضرب لها السلطان وفي المتبطينة

قال بعض الموثقين وينبغي ان يكون ضرب السلطان الاحل
من يوم الياش من المفقود لاسي قيام الزوجة عنده علي
ما استحسن من الخلاف ويقسم المالك لورثته علي تقدير
مما ته وزوجته له بحكم مما ته تعتد من وفاته عند الوفاة
الربعة اسهر وعشرا وذا اي قسم المال واعتداد الزوجة
من حين الياش منه به القضا في الابدلس منسوب لمن
مضي من قضاتها في وقايه فقد فيها المسلمون كوقعة
الخندق ووقعة العقاب ووقايه اخذ ذكرها وله فقتنهم
اي المقتني لانا هم موثقيهم في احكامهم من ضرب الاحل
من حين الياش الشيخ خليل وفي العقد بين المسلمين والكفار
بعد سنة بعد النظر في امس ومن من المفقودين بارض
المسلمين يفقد فاربعة من السنين الامد الذي يضربه
الحاكم بعد انقطاع خبره واعتداد الزوجة عند الوفاة
الحكم جرا بعضا فيقضي في بوفاته في نسق حتى تعتد
زوجته والمال فيه عمرا فلا يقضي حينئذ بوفاته بل
يوقف ماله الي القضا امد التعثر فحكمه حكم المفقود
في الزوجة فتعتد بعد التلوم وحكم المفقود في المال
وهذا قول احمد ابن خالد الشيخ خليل ولزوجة المفقود
الوفع للقاضي والوالي والوالي والاف الجماعة المسلمين
فيوجل اربع سنين اذا دامت نفقتها والعيد بضعها مني
العجز عن خبره ثم اعدت كعد الوفاة وسقطت به النفقة
من ماله ولاحتاج الزوجة فيها الي اذن من المرفوع اليه
وليس لها البقا بعد ها وقد طلاق يتحقق بدخول الثاني

فحل الاول ان طلقا قبل عيبته ننتين باعتبار الطلاق
المعذور ودخول الزوج الثاني فيمكذ عليها الثلاث فان
جا او تبين انه حي او مات قبل دخول الثاني فكالوليدين
ان دخل الزوج الثاني فانت علي الاول كن اذنت لكل
من اوليها في تزويج رجل غير الاضرو زواجها في السابق
بالرضوخ وان تاحر عقت من عقد الاول وورثت الاول
ان قضى له بها وان تزوجا الثاني في عمره فكلغير تحرم
عليه ابدا اما المطلقة في الغايه لعسر النفقة ثم
ظهر اسقاطا وذات المفقود لتزوج الثاني في عدتها
فله تقوت بدخول الثاني او تزوجت بدعواها
الميت المفقود انه مات ثم طر حيا او بشهادة غير عدلين
بوفاته ثم يظهر انه كان علي الصحة فلا تقوت بدخول
الثاني والضرب لواحدة ضرب لبقيتين وان ابين
وبقيت ام ولد وماله وزوجة الاسير ومفقود اهل
السر الملتصين وحكم مفقود بحرب الفتن الواقعة بين
المسلمين في قسم المال وطلاق الزوجة واعتدادها حكم
من فتي عن ماله وزوجته من غير حرب لقول الشيخ
خليل واعتدت في مفقود المعتزك بين المسلمين بعد انفصال
الصغير كالمسبح لبلد الطامعون وفي زمنه وورث ماله
حينئذ انتهى قال الناطق مع التلوم لاهل المحكمة اي
يتلوم الحاكم بمقدار ما يرجع من انزله الي موضعه وهذا
يختلف بحسب قرب الموضع وبعد واستمرار الهزيمة وردها
فالتلوم بقدر ما تنصرف الفية المهزومة الي مواهبها

وان ثلث اي بعدت اما كن الملاحم اي مواضع القتال
فالحكم اي بالحكم في المال قسما وفي الزوجه اعتمادا تربص
العام لم يقسم المال وتعتد الزوجه لذي ابن القاسم ففي
الموارد قال عيسى قال ابن القاسم قال مالك المفقود بمسلي
ثلاثة اوجه فالمفقود الذي لا يدري موضعه فهذا يكشف
اسم الامام لم يضر به بعد الكشف اربع سنين ثم
تعتد زوجه اربعة اشهر وعشرا وتأخذ جميع الصداق
وتتزوج ان ثلثت ومفقود في صف المسلمين ثم ذكر حكم
ومفقود في فتن المسلمين بينهم لم يضر به له اهل وانما
يتلوم الايام لزوجه بقدر انصاف من انصراف وانهم
من الغرم وتتزوج وان كانت الفتنة التي فقد فيها بعيدة
عن بلد كالفريقية وبخوها انتظرت سنة وبخوها قال
في كتاب ابن الموارث لم تعتد واما العدة وهواربعة
اشهر وعشرا فيه في العام المتربعة ان شهد بالنا
المفعول ان قدر اي المشهود فيها اي في المأجمة من فقد
يريد ان امد العدة داخل في السنة اذا فرضت لبعدها ان
الملاحم اذا شهد الشهود بانهم راوا المفقود في المأجمة لكن
قول الشيخ خليل واعتدت في مفقود المعتكك بين المسلمين
بعد انفصال الصفتي ولم يفرق فيه بين بعدا ما كن
الملاحم او قريبا فيفيد ان حكمه حكم الميت ان ثبت حضور
بالعدول فيقسم ماله وتعتد زوجه في يوم المعتكك
وان قيل بعدد المنزوم لم يبعد وهو مقتضي قول
سحنون قال وهل يتلوم وتجتهد تفسيرات فلم يجد للتلوم

حدا هذا وص
في ذكر الحضانة الحق
واجب للحاضن في الحضانة وليس للولد فيها حق وخال
هذا القول اي علته مستنباه ظاهرا بنية لكونه
اي الحاضن يسقطها فتسقط لان كل ذي حق اذا سقط
حقه سقط والحاضن اذا اراد اسقاط حقه في الحضانة
فله ذلك ولهذا لا يجب له اجرة علي مجرد الحضانة علي
القول المشهور فلو كان الحق فيها لعين لغرض له الاجرة
وهذا ظاهر مذهب المدونة علي ما نقل ابن الحاجب
في نوازل وقيل بالعكس اي بانها حق للمحصون فبسبب
ذلك غاب زائدة للتأكد تسقط الحضانة اذا سقطها
الحاضن بل يبقى حق المحضون في الحاضن فان لم يقدر علي
القيام بها كان بالحكم اذا عارضه مانع فبما ارتفع الحكم
فان الحكم يثبت بموجبه ففي الطر قال ابن محرز
في كتابه وقد اختلف في الحضانة هل هي حق للام واللوله
علي الام وقاية الخلاف هو انه اذا كان حقا لها جاز تركه
وانتقل الي غيرها وان كان حقا للولد لزمها ولم يكن لها
تركة الامن عذر قال ابن محرز والصواب من ذلك عندي
انه حق مشترك بين الحاضن والمحضون قال ابن النافط
ووجهه اظهر لانه تطرد به الفروع الواردة في هذا
الباب وصرفها اي الحضانة الي النساء الباق لانهن في الامور
من الرافة والخدعة استفق من الرجال واصبر علي المحضون
وتربيته منهم لان ذلك من مقتضى طبيعتهم فلو كان اي
النساء الحاضنات من ذوات الرحم وسياق ذكرهن ومراهن

شرط لمن اي فمين وكونهن ايضا ذوات محرم شرط
 اي يسترط فمين ايضا ان يكن محرمات علي المحضون
 فان لم يكن محرمات عليه كلبت الحالة وبنت العمه
 لم يكن لمن حضانه وان كن محرمات عليه ولم يكن ذوات
 محرم كالام من الرضا ع والمجربات بالصهر لم يكن
 لمن حضانه ايضا العرا في في الدخيلة قاعده
 يقدم الشرع في كل ولاية من هو اقوم بمصالح تلك
 الولاية ففي الحرب من هو شجاع مجرب سولس الجيوش
 وفي القضاء من هو فقيه متوفر الدين والعزم والواسع
 وفي ولاية الايتام من هو عارف بتبعية المال ومضاربه
 وقد يكون المتقدم في باب موخر في باب اخر فالمرأة
 موزعة في الامانة مقدمة في الحضانه لمزيد شفقتها
 وصبرها فهي اقوم بمصالح الحضانه من الرجال وهي
 اي الحضانه نهاية امرها الي الاثغار في قول ابن
 مصعب وعنه في الذكور والاضلام في الذكور الحد
 الذي اليه نهاية الحضانه في القول المشهور من المذهب
 وحدها في الاناث للدخول اي لو حول الزوج بها المنها
 والام اولى لتوفر شفقتها وحسنها ثم امرها ان
 فقدت الام او منع ما في من الموانع الا في ذكرها بها
 اي بالحضانه فامها اي قام ام الام فخاكة وهي اخت
 الام بعد ذلك والحالة نهاية جهة الامومة المحضه علي
 ما سمي عليه الناظر ثمها لتبا علي ما سمي في من كلام
 الشيخ خليل قام الاب اي بعد ذلك ثم اب بعد ذلك

قام من له انتساب يريد بها ام ابى الاب وهي جد الاب
 فالاخت بعد ذلك اي فهي مشتركة بين جهة الامومة
 المحضه والابوة فالعمه بعد ذلك فابنة الاخ
 بعد ذلك فابنة الاخ بعد ذلك فابنة اخت بعد ذلك
 فاخ بعد اي بعد ما تقدم رشح في الحضانه
 فالعصبات بعد اي بعد ذلك علي ترتيبهم والوصي
 عن الاب احق من العصبات والسلف بها اي في
 الحضانه رعي اذا تساوا في المرتبة قدم الابن
 ذوالقدرة واختلف قول مالك في امد الحضانه
 للذكر ان من البنين فقال في المدونة للاختلام
 قال ابن شعبان حتى يحتلم الغلام مع العقل والبدن
 وفي مختصر ابن عبد الحكم وابن مصعب الاثغار وروا
 الطبا في من مال وفي الوثا يتي المجموعة وحضانه
 النساء حتى ينكحن ويرضى بهن ازواجهن قال
 ابن الحاجب الحضانه في النساء للام ثم امرها ثم جنت الام لاما
 ثم الخالة ثم الحجة للاب ثم جنت الاب لابيها ثم للاخت
 ثم العمه ثم بنت الاخت قالوا والام ثم اما اولي
 من الجميع وفي الاب مع بقية من قالها المشهور
 يقدم من بعد الحجة للاب وقال ابن رشد وامسا
 بنت الاخت فقال ابن حبيب انه لا حضانه لها والصواب
 ان لها الحضانه لانها من ذوات الرحم المحرمات
 فاذا اجتمع بنت الاخت وبنت الاخ سمات ابنة الاخ احق
 اذا قيل لا حضانه لبنت الاخت وقد قيل انها مقدمة

عليها وقيل انها بمنزلة سوا الشيخ خليل وحضانة
الذكر للبلوغ والانتى كالنفقة للام بي يوحىي برحيل
زوجها ولو كانت الحاضنة امة عتق ولدها وام ولد
وللاب تعاقد وادبه وبعثه للمكتب ثم امرها بمرحله
الاب ان الغردت بالسكنى عن ام سقطت حضانتها
ثم الخالة ثم خالتها وهي زيادة على ما ذكر الناظم ثم
ام الاب بمرحله الاب ثم الاب فقدم الجد على الاب
خلق ما ذكر الناظم ثم الاخت ثم العمة ثم هل بنت
الاخت او بنت الاخ او الاكفام منى وهو الاظهر اقول
ثم الوصي وهو مقدم على سائر العصبة ثم الاخ ثم
ابنتك ثم الم ثم ابنه لا جدام واختار المحمي ان
له الحضنة ثم المولى الاعلى ثم الاسفل وقدم
الشقيق فيما تقدم ثم الام ثم الاب في الجمع وفي
المتساوين بالصيانة والنفقة وسرطاسا اى
الحضانة الصحة والصيانة اى سرط الحاضن ان يكون
صحيحا في جسمه ليحترز به لك من الجذام وما اشبهه
الحب العرجى والرمص وما اشبههما من الامراض
المخوفة وان يكون المحضون معه في صيانة ليله ياحق
المحضون الموقع عن عدم الصون والحزر لبله
بالجدة الاضاعة او ما يجذر والتكليف لان غير
المكلف اما المحضون وما اشبهه او عدم بلوغ لا يكون
معه في امن هنواي ان يكفل بالينا للمفعول اولي سى
ان يكفل بالينا للمفاعل والامام منه لان الفاسق لا

على سى الشيخ خليل وسرط الحاضن العقل والكفالة لا
كسنة بلغت الى حال لا يمكن معه التصرف فلاحق لزمن
ولا لمريض او كبير لا يمكن تصرفه وكذلك العمي والصمم
والخرس وحرز المكان في البنت يخاف عليها والامانة
وانتها الحاضن وعدم تحذام مضروم الحاضن
رشد ولا حضنة للسفيه الا اذا كان مولى عليه ذا
صيانة وقيام بالمحضون فلا يقطع حقه الاسلام
وضمت الحاضنة الكافر ان ضيق على المحضون
سما ان تعذيبهم بغير او خنزير مسلمين ولذا ذكر بشرط في
حضنته وجود من يحضن من امرأة او سرية وسرط
الحضانة في لاثان عدم الزوج فيشرط حلوها من
زوج دخل بها ما عدا احد المحضون اى ما عدا احد
الصغير المحضون لها اى الحاضنة زوجها عدا جملة
حالية الشيخ خليل ولاننى الخلو عن زوج دخل بها الا ان
يعلم ويسكت العام او يكون الزوج محرما فهو اعم من كلام
الناظم فلو قال ما عدا تجد محضون لها زوجها عدا كان
اصوب وان كان الزوج لا حضنة له كالحال والجدا ولما
للولد كابن العم لكن لم يذكر ابن الحاجب وابنا شاس عدم
السقوط الا اذا كانت متزوجة بجد الطفل كما ذكر الناظم
وما ذكر الشيخ خليل من عموم المحرم هو ما في المقدمات
لا ينشأ اولم يقبل الولد غير امه اولم ترضعه المرصعة
عند امه اولم يكن عمه الاب حاضنة من سرية او زوج
او الحاضن غير المزوجة او كان لكن غير ما سون او عاجزا او

الاب عبد او هي حرة كمن يخرج في الاسواق ويبيع في
 الاسفار اما التاجر والمقيم بامور سيده وتراولي بولد
 وهي الام الوصية اذا تزوجت روايتان وحيث ما كان سقوط
 اي الحاضنة لعذرهما تقدم قد بدد في الحضانة كمرض
 وعدم حرر وكونه لالين لها وما استبد ذلك من الامور
 الضرورية التي لم يكن لها في ادخالها سبب وارقت فيه
 العذر فان الحضانة تعود ابدا لارتقاعه وهي اي
 الحضانة علي القول المشهور لا تعود ان كان للسقوط
 بسبب تزوج قرن بالحاضنة لان تزوجها وهي منها
 باسقاط صحتها من الحضانة بخلاف عنى الشيخ خليل
 ولا تعود الحضانة بعد الطلاق اوقع لكل مكان
 الزوج لعنايته علي الاربع والاسقاط منها باللفظ
 للمرض او سفر لمحجة العرض فان حقا يعود ولو
 تزوجت الام فان تقلت للحدة ثم فارق الزوج
 الام فان للحدة ان ترضه اليها ولو لموت الحدة والام خالين
 من زوج ومن احق من الاب او تايتم الحاضنة قبل
 غلبه بالتزويج فله مقال للولي والحاضنة قبض نفقته
 وكسوته فلو قال بالكل عتيدي وياقي اليكي لم يكن له
 ذلك والحاضنة السكنى بالاجرتها وهي نسي المناسك
 التي اختلف فيها هل هي علي الدوس او علي الحصة
 فاذا كان الكرا يزداد عليها لاجل الولد عزم الاب ما يزداد
 وان كان الولد في مسكن يزداد عليه لاجل الحاضنة
 عزم ما يزداد لاجلها ولا نسي الحاضنة علي الحضانة في

نظيرها

نظيرها اذ هي حق لها كما تقدم وحيث بالمحصول متعلق
 بقوله سافر الولي للمحصول وهو الاب والوصي ونحو بقصد
 الاستيطان ببلد احرك والتسقل اليها سفر نقله
 لا تجارة ولا ارادة اسقاط حق الحاضنة سفره وذاك
 السفر يسقط بحق الحاضنة من الحضانة الا اذا صارت
 الحاضنة هناك في بلد استيطان الولي ساكنة بان سافر
 معه او بعد لاجل السكنى فهي باقية علي حقها في الحضانة
 الشيخ خليل وان لا يسافر ولي حرقا لعبد لا يستيطان له
 عن ولد حرجله في العبد لانه تحت نظر سيده انما كان
 وان رضى خا او لبسافر هي سفر نقلة لا تجان وحلف
 ستة برز الاما دون ذلك ولم يوصد هذا من كلام النازم
 وكما هو هناك بر يدين وحلف انه يري بالاسيطان
 يسفره اللان يتاير بالحاضنة مع ان سافر لامن وامن
 في الطريق ولو في بحر ولم يذكر النازم سر وطه هذه
 المسئلة للمنفقة ويمنع الزوجان من اخراج من حين الاتفا
 معها سكن املا للمنفقة من اخراج ولعل الزوج من غيرهما
 وقوله من حين الاتفاق مجبور متعلق بقوله
 يمكن اي يمنع الزوجان اذا اتفقا وما كان لاهدهما ولد
 ذلك الولد محض ما يمكن من حين الاتفاق والمعلم
 بالولد فاذا علم احد في الولد الاخر حصل الاتفاق والولد
 ساكن ثم اراد اخراجه فليس له ذلك لانه قد اسقط
 حقه بسكونه حيث السكنى معه فان لم يبين فله في ذلك
 مقال ففي سماع السهم وابن نافع من كتاب الطلاق من

العقبية وسيل عن امرأة رجل ولها بنت صغيرة لم تل
 نفسها فترجوها وهو يعلم بذلك ثم يبيها وابنتها معا لهم
 قال بعد ذلك اخبرني ابن شريك عن ابي له دلك قال
 ما اري ذلك له ابي رسلد والوجه في ذلك انه لما بني بها
 وهي معها فقد رضي ان لا يخرجها عنها وفي طرد ابن عاتك
 سئل عنه ابن زوب وان بني بها والصبي معه ثم
 اراد بعد ذلك اخراجه عن نفسها لم يكن لها ذلك ولد خولا
 عليه وفي سماع سمعون من ابن القاسم من العقبية انه
 ليس للرجل ان يسكن اولاده من امراته مع امرأة له
 اخري في بيت واحد وسكن واحد لجمعهم الا ان ترضى
 بذلك ابن الناظم وما يلحق بما سكن مع احد الزوجين
 ضمن الا بقاء في عدم حرجه عنه كون ولد الرجل
 صغيرا ولا كافلا له ولا لها صنف وكذلك ولد المرأة فهي
 طرر ابن عاتك اذا تزوج الرجل امرأة وله ولد
 صغير من غيرها فاراد امساكه معها بعد النكاح وابت
 هو ذلك فقال ان كان له من يد فبغض اليه من اهل
 ليخصه وليكفله اجبر على اخراجه عنها وان كان لا اهل
 له لم يكلف اخراجه واصبحت هي على المقام معه ثم
 قال وكذلك الزوج اذا كان لها ولد صغير مع الزوج
 والحكم في ذلك ان كان من ولد واحد من الزوجين او زوجة
 او ام لواء منها وفي سواها هي في سوي الاولاد
 من الاقارب اذا كانوا في حجر الزوج او الزوجة عكس
 ولا ما هذا الحكم فلا يمنع كل من الزوجين من اخراج

من سكن معها منهم حين لا يتناهى هذا
 باب ذكر البيوع وذكر الزواج فيه ما يستجمل
 بيعه فيما اباح الشارع صلوات الله تعالى عليه اقسام
 ستة اصول وهي ما كان ثابتا كالعقار والديار والرباع
 والافرحه والكووم والحوابط وما اسببه ذلك وكل قسم عقد
 له الناظم فضله يتكلم فيه على احكامه فقد احسن رحمه
 الله تعالى او عروب كالغياث والامتعة والاسلحة والمواضع
 والالات وما اسببه ذلك او طعام او ذهب وفضة وهما
 قسم واحد وهما النقدان الله ان يتعلق بهما الاغراض لكونها
 ثمتا وما يلحق بذلك من الشروط التي خصها الشارع باعتبارها
 دون ما سواها لان مقاصد العقل في اقتنائها وتبخر
 كالنفواكه والمقاي والحضر وان كان من جنس الطعام
 فقد يخص بما يوجب الفراده عنه بتفصيل على حديثه من
 بدو الصلح فيه وغير ذلك او حيوان كالرقيق والدواب
 والامعام والطير والوحش وما شاكل ذلك وكل نوع من هذه
 الانواع الستة احكام شرعية معينة في معنى الاطلاق
 بما يعبوب الموجبة للعتمة في الاصول او الدور في الحيوان
 والعروض وربما التقيد والنسبية في الطعام والنقد
 واشترط بدو الصلح في الثمن وتمهيد الثلث والسنة
 في الرقيق وغير ذلك من الاحكام التي ذكرها والبيع
 يذكر فضله فضله والبيع والشروط يريد القارن
 للشرط وهو البيع بشرط فالشرط المحلل احتراز من الحرام

وسياق ذكره ان وقع ذلك الشرط موثرا في ثمن في كل نقص
 مما امتنع كبيع النسياء وهي اذا اتاه بالثمن في يوم كذا
 فلا بيع بينهما وبيع الائمة على ان تتخذهام ولد وعلى ان لا
 يبيعهما وكل ما ليس له تأثير من الشروط في نقص ثمن
 جوارها اي جوار اشتراطه مع البيع ما يؤثر في البيع والشرط
 معه ان كان شرطاً حراماً كالبيع والسلف بطلان
 المبيع لبطلان البيع فيه بالشرط مطلقاً ان في الثمن ام لم
 يؤثر ان جعل ذلك الشرط ملتبساً وتخصيصه ان البيع
 اذا قارنه الشرط فاما ان يكون حلالاً او حراماً فان كان
 حراماً فسند البيع وان كان الشرط حلالاً فان كان له تأثير
 في النقص من الثمن فسند به البيع ايضاً والا بان لم يكن له
 تأثير في نقص الثمن وكان حلالاً فهذا يجوز فيه البيع والشرط
 البيع خليل وبيع وشرط ينافي قصد المقصود كبيع علي
 ان لا يبيعه الا بغير العتق فانه جائز لمحدث بربية فهو
 مستثنى من اصل ممنوع مجله في التديرو لم يجبر المشتري
 على العتق ان اهتم الشرط فان عقد على انه حر بنفسه الشرا
 اجبر ولم يجبر ان اهتم بالخبر المشبه للمبهم اي اذا كان
 الشرط تحديراً للمشتري في العتق فلا يجبر عليه او كان الشرط
 مجله بالثمن فأياد على قوله كسعه على ان لا يبيعه كبيع
 وسلف لانه يعود بجأله في الثمن لان الثمن مع الشرط
 يصير من جملة الثمن والانتفاع به مجهول وصح البيع
 ان حذف الشرط المحل للثمن او حذف شرط التديرو في بيع
 البيع كشرط رهن وهبل او اصل وجمع ببيع مع عقد

السلف

من هذه العقود الا التي ذكرها مع شركة ومع صرف ومع جمل
 ومع نكاح امتنع وبيع مساقاة ومع قراض امتنع في جميع
 ذلك جمع ذلك لاختلاف احكامها واشتباه الجوار عنه في هذه العقود
 الستة اذا قارنت البيع ماض قال بعض
 عقود معناها مع البيع ستة ويجوز في اللفظ حصص مشتق
 فعمل وصرف والمساقاة شركة ، نكاح وفرض مع هذا تحقق
 وضعت ذلك ان يقول بعثك هذه السلعة بكذا واخطط منها
 على مال منك قدن كذا او يكون المجمع بينا شركة او بعثك
 هذا الثوب وهذه الدراهم بدنانير الا ان يجمع البيع والصرف
 في دينار او بعثك هذه السلعة وجماعتك على حفريه بكذا
 او بعثك هذه السلعة وانكحتك ابنتي بكذا او بعثك هذه
 السلعة بكذا اعلى ان لتساقيني على (سج) ركة يتصيب كذا
 او بعثك هذه السلعة وجعلت ثمن قرضاً اقراضاً فعمل فيه
 بنفسه كذا هذا ما يصدق عليه حقيقة الجمع مع البيع و
 بعثك بكذا على ان تتكحني ابنتك بكذا وتساقيني او --
 تجا علي الى اخو المسائل ثم وقع ذلك في مجلس واحد
 بعقوله اهد لان توافقا علي صدور العقدين في مجلس
 واحد ووقع ذلك لكن كل عقد على حدة غير متعلق بالآخر
 ففيه نظراً ما لو بقتة ثوباً بمنى معلوم ثم انكحت ابنته
 بصدق معلوم في مجلس واحد من غير توافق علي ذلك
 قبل ذلك فلا ينع وبيع بحسب صفته محظور اذ من
 شرط البيع ان يكون طاهر منتفعاً به مقدوراً على تعليمه
 الا انهم منعوا بيع النجس ورضوا في الزبل من غير

من غير المأكول وان كان نجسا للضرورة الداعية
لذلك لان الانتفاع به ليس من جهة كونه نجسا قال
ابن القاسم وسمعت ما لكايك بيع ببيع بني ادم ولم
اسمع منه في الزبل شيئا ولا اري به تابسا وفي المقر
قال ابن القاسم ولا يابى ببيع لغرم والابل واحشا
البقر فعلى هذا يجوز بيع خرو الحام والدجاج غير الجلاد
وفيه اي الحلالات ما في الزبل الشيخ خليل وشروط
المعقود عليه طارة لا تزيد فشر المتع من البيع الا ان
يقال الاصل فيه المنع وانما رخص فيه للضرورة الداعية
التي ذكرها في الاصول
في البيع في الاصول وهو ما تقدم من العقار ونحوه جاني
مطلقا الا شرط في البيوع متقابان يكون شرطا حراما
او غير حرام لكن يورث في كسرها النقص با ضرب الاثمان
اي ينقل ضرب من ثمن عقار او نقد او عرفا او طعاما
او غير ذلك من ضرب المبيعات واضرب الاحاد قلت
الاحاد وكثرت الا اذا بعد الاجل جدا كما سيأتي
ممن له تصرف في المال من باع او اشتريه او وكالة
وما اشبهها وفي الوثائق المجموعة اصل عقد الابتداء
في الاصول ذكر الدار وموضعها وناحيتها وتحدد بها
وان التبايع انعقد بلا شرط موثر ولا نفي ولا خيار وان
المستأبعي وفي المقر قال مالك وسن باع سلعة
بالغشطر من قال ذهبا وفضة ولم يسم كم الذهب
وكم الفضة فلا يجوز ذلك لانه مجهول وفي كتاب الواعنة

واذا تضاد قافي عدد الثمن ولم ينصا على وازنة ولا ناقصة
حكم فيها بالوازنة وان جرت الناقصة بينهم على التماز لان
ذلك على التطوع فاما ما يحكم به وما يريه الخالف على
القضا فالوازنة التي ضربت عليها سكة ذلك البلد وبالجملة
فاصول المذهب تقتضي انه مما وقع احدا المتعاقدين او كليهما
بالثمن او المثل فان البيع مفسوخ وفي المفيد من الكافي
لا يجوز بيع حر حتى يكون بالغا عاقلا غير مجنون عليه في سفة
ولا افلا ولا يجوز بيع عبد وان كان غافلا بغير اذن
سيده فان اذن له جاز الا المكاتب فانه يجوز بيعه
ونشأوع بغير اذن سيده الشيخ خليل وشروطه من باع
او اشتريه بغير الايسر فتردد في لزومه تكلية اى
في جواز بيع الصبي المميز ولا يلزم وجايز عن بيعه تصرف
ان يشتري بالبنا للمفعول القوا كعشرة اذرع فوق
بنائه وهو فوق هو ايضا لان يقام يقام من اشتريه
بمنه اى مع القوا البنا اذا كان القوا مقدر باذرع
معلومة وكان البنا الذي يقيم معه موصوفا بصفات
مضبوطة والبنا الذي هو له مبيع محظور ما اختلف في
من لا غرض في نقل الحمل وخفته وقوة البنا الاسهل وصفته
قال ابن القاسم ومن باع عشرة اذرع من فوق عشر
اذرع من هو اهوله فلا يجوز ذلك الا ان يشرط له ما يبين
ليبي هذا فوقه ولا يابى ان يبيع منه فوق سقفه
عشرة اذرع اذا بين صفته ما يبين فوق جداره الشيخ
خليل وجاز بيع محمود عليه بنا للبايع ان انتقت الاضاعة

قال وابن كسر عند تسليده وهو فوقه هو ان وصف
 البناء يري بنا القوا الاول والى الثاني وله
 بني وصف للمجهول ليع الوصفين وما كان يبعد على
 الخراف فوما كان يبعد على التفسير وهو المكمل الحدود
 المورفي او المذروع او الموزون المعلوم يباع مع
 الخراف في صفقة واحدة مفسوخ لدي الجمهور من
 اهل المذهب وبفسخه جري العهل قال ابن قريش
 الخراف بما لا اصل فيه افي يباع كيلة او وزنا اجازته
 السنة فلا يجوز ان يباع مع مكيل في صفقة واحدة
 لان ذلك غرور وخلاف لما اجازته السنة ٢ تفق علي
 ذلك اصحاب مالك اتفاقا محملا وفي ذلك تفصيل امامنا
 اصله ان يباع كيلة او وزنا من جميع الاشيا قل مجوز
 يبعه خرافا مع مكيل منه ولا مما الاصل فيه ان يباع
 خرافا لا ارضين يري اذ اكان الخراف مما اصله التكيل
 فلا يضاف اليه مكيل اصله الخراف قال وكذلك الخراف
 بما اصله ان يباع خرافا فلا يجوز بيعه مع المكمل
 منه واختلف في بيعه خرافا مع المكمل بما اصله ان يباع
 كيلة واجاز ذلك ابن زرب واقام اجازته من المسلم
 الاول من المدونة لانه اجاز فيه ان يسلم في ثياب
 وطعام صفقة واحدة ومنع ذلك عن من المشاهير
 الشيخ خليل عا طفا على قوله ومنع وخراف حـ
 مع مكيل منه او ارض مذكوعة وخراف ارض مع مكيل
 ارض لا مع مكيل حب ويجوز خرافا من نوعين او جنسين

ح مكيل في

مختلفة

مختلفين ومكيله كذلك وخراف مع عروض وخرافا ن على كيل
 ان اتحد الكيل والصفة ولا يضاف في بيع خراف على كيل
 عنه مطلقا عرضا كان او غيره كان يقول بعثك فيه هذه
 القصة وهذا الترتيب معا كل صاع بدينار ومبيع اسر
 قلم اسم الفاعل مقام اسم المفعول كعيشة راضية فاسر
 بمعنى ما يور من زرع او من سحر والتا يري في الزرع ظهور
 وفي السحر تلقيحه ادا باع نخلا ابراؤ ارضا ابرت كانت
 الزرع والنخل لبايع لقوله عليه الصلاة والسلام من
 باع نخلا قد ابرت فميتها للبايع الا ان يشترط المبيع
 فهو مومه اذ لم يور فللمبتاع ولا يجوز للبايع ان يشتريها كما
 لا يجوز ان يشتري جنين الامه الحامل في البيع عند مالك وجميع
 اصحابه فان ابرت في المبيع الا يشترط المشتري فما
 ابره لنقض الحديث فله يسوغ المبيع باسئراط المشتري
 بعضه اي بعض الزرع المور والتمرف في المتعطية لا يجوز
 عند مالك ان يشترط المبتاع نصف الزرع او نصف الثمرة
 اذ اكان الجميع للمبايع فان فعل فسدت الصفقة وفي البيع
 وان جري ذلك فلا معنى عن نقصه لفساده قال
 المتطفي ووجه ذلك انه في اسئراط بعضه قاصد لا ابتياع الزرع
 قبل بدو صلاحه ولا يكون ذلك في الجميع الشيخ خليل تناول
 البناء والسحر الارض وتناولتها لا الزرع فله يتناول به بيع
 الارض مذكونا فيها جهل ولا النهر المور اي لا يتناول به بيع
 السحر وكذا لو ابر اكثر الا يشترط من المشتري كالمثقة من
 غير النخل اي ثياب غير النخل من القوا له انفق ادمر بان يور

عن اصلها وكل انعقاده فلا يكون المشتري الا بشرط ومال
العبد لا يندبح وخلفه القصيل لا يتدبح الا بشرط وان
ابن المصف من الثمر المبيع فكل نصف حكمه ولكليهما السقي
البايع لثمرته والمشتري لاصوله ما لم يصر بالارض وغير ما ابر
مما ذكره المتابع بنفسه عقد اي مجردة بلا نزاع للتحدث
المتقدم ولا يجوز شرطه اي شرط ما لم يبر من الثمرة
للمبايع بناء على ان المشتري يبيع وهو احد القولين لانه
ثمر الثمرة قبل بدو صلاحها وقد تقدم حكم الزرع بسن
كلام الشيخ خليل والبيع مفقوخ به اي باشتراطه في الواقعة
بذلك الشرط لما سبق من مفهوم الحديث وفي الثمار عقدها
الابار التي يستحقها البايع به والثمار بمثلثة الثمر مجموعا
وبالمشاه التخل خصوصاً ومعناه ان ابار الثمار غير
التخل عقدها وفي العتيبة قلنا لما لك
اني سالتك عن الشجر غير التخل اذا بيعت اصولها وفيما
عز لمن هو فقال اذا بيعت وقد احققت ثمرها للمبايع
الا ان يشترط المشتري ثم قال واللقاح ان ينثر الشجر
ثم يسقط منه ما يسقط ويثبت فيه ما يثبت فاذا كان كذلك
فقد احققت الشجر وقد يكون ذلك في الاعناب والرمان فقط
يسقط بعضه ويثبت بعضه فذلك اللقاح قال ابن رشد وهو
المشهور من المذهب والابار في الزرع ان تدركه الابصار
لقول ابن رشد وما الزرع فقبل ان نباته كالابار في التخل
وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك وعمر الناطح عن
اللقاح بالعقد تبعها ابن القاسم الحارثي وكوا المتيلي وغيرهم

وبيات

وبيات الزرع هو كالأبار في التخل هذا هو المشهور وقال
ابن هشام في مقيد و ابار الزرع حروجه من الارض و ابار
التخل المذكور و ابار العنب والثمار والعقد فاذا شرط البايع
الثمر غير المبررة قال في المجموعة نسخة الصفقة ان
ادرك ذلك بعد ثبات انعقاد البيع او بعد ان ابوت الثمرة او بد
صلاحها او ببست او جذت والاصول بما لها لم يجدن المتبايع
فيها تقويتا وردت الاصول الى بايعها مع ثمرتها التي استثنىها
فان سقي المتبايع قبل فتح الفسخ البيع اصول الشجر او صغرها
او اصبغ شيئا كانت له الاجرة في ذلك على البايع عليه
يقدر البصر ياخذها منه مع الثمن الذي يستر جده فان
احسن المتبايع في الاصول تقويتا في ذلك اي قبل فتح البيع
والثمر في غير التقويت في رومن الثمار وقد اصابها البايع
ان كانت رطبة او جدها ان كانت يابسة فعلى البايع صرف
ما جده منها الي المتبايع ان كان حاضرا او مكيلة ان كانت
قائنا رطبة كانت او يابسة اذا عرفت المكيلة وكان في ابار
الرطب فان لم تعرف المكيلة فيها ولا كان في ابار الرطب
كان على البايع في ذلك كله المشتري الاصول فيه ما جده
من الثمر دراهم ويقاصد المتبايع البايع بذلك في القيمة
الواجبة عليه في الاصول ويحيط عن البايع من قيمة الثمر اجرة
حدا هذا التنبية للثمر التي لم توبر فالتبعية الارض
للمبايع دون اشتراطه الي اشتراطه في عقد الابتياع
فليس طررا بين عاقبة وان كان في المبيع ارض مملوكة اي فيها
فليب فالقلب للمبايع وان لم يشترطه ولا كلام فيه للمبايع

قاله حمديس وغيره وبه الفتيا البيع خليل وتناول
الدار الثابت كباب ورفا ورحا مبنية بعوقا بنتها وسلم
حسب سهم وفيها لم يسمو قولان وتبدع في بيع العبد ثياب
مختته وهذا اذا شرط البايع يوفي له ولو لم يشرط لم يضر
البيع ويستقط الشرط وعدد مسائل بيع فيها البيع ويبطل
الشرط كشرط وكافة ما لم يطب على البايع عند الله او آت
لا عهد في الرقيق بل ان اؤسنة او لا مواضعة او لا حاجة
او ان لم يأت بالثمن لكذا فلا بيع او بشرط لا عرض فيه ولا مال فيه
تخييل في ذكر المتبقي احدى وعشرون مسألة
لا عهد فيه يريد وان لم يشترط عددها على المشهور وهو
الرقيق المتكح به والمكح به والمصالح به عن محمد والمسلم
فيه اؤيه والعرض والغايب الذي اشترى محلي
الصفة والمطاع به من الكتابة وبيع السلطان على
المخلص وغيره والبيع بشرط العتق والماخوذ يدبر
على سيده والمردود يعيب ورقيق الميراث والعهد الموهبة
والامة يشترى بازوجها والموصى ببيعته من زيد او محسن
احب او ان يشترى للعتق والمكاتب مود المبيع بيعا
فاستد او في بعض ذلك تنازع بين مالك واصحابه
والمسا في الشرب ان كان يريد تارة ويقبل اخوي
ولا يوقف على صفتهم لكونه مجهولا في ذاته قلة وكثرة
للبايع والمشتري لم يضبط في علمها عمادة والا احاطت
لها به معرفة فبيعه حينئذ لم يله ليس يحل
كالذي يقل في السنين المجدبة ويكثر في سنين المطر فان

كان هناك عادة يعلمها المتعاقدان ويدخلان عليها
قد لا يغتفر فقد قالوا في بيع الاصول انه يجوز بيعها
على تقدير ان لا يكون لها غلة في بعض السنين قال
ابن الناطم فيحل على البت جمل المتعاقدين لانه
قد لا يحصل الطبط فتمنع مسألة ابن الحفار هل يجوز
بيع الما اصله ومنفعة فاجاب الماسن حله ما
يملك فيجوز بيعه وشراؤه وبياع اصله وبياع المنفعة
به لكن لا يكون البيع الا لمن يملك اصل الما مثل ان يكون
له اصل عينا ما تبعت في ارضه او يشترى الما من
يملكه على الوجه المذكور فهذا الذي يبيعه من اصله
او يبيع المنفعة به لكن ممن يسقي به واما من لا يملك
اصله كمن له شرب من ساقية او واد فهذا لا يجوز له البيع
لان اصل الما ليس له ولا يملكه بل يسقي به فاذا استغنى
عنه تركه لغرض تخييل مسألة بيع بالطعام الى اصل
جائز على المشهور وحاضر اجازي اتفاقا وشرط الباق المبيع
في الثمن المبتاع به وهنا مسألة في سوي الاصول
لانها يجوز ان يباع على ان لا يقبض الا الى ذلك الاصل
مثل الدار والارض يشترط البايع سكنها التي اصل قد ترك
جائز لانها ما سوتة فذلك الشرط في غير الاصول
بالمعنى اقدرت وضار ممنوعا وقيل بالجواز في ذلك
مهما اتفقا في المتبايعان في وضعه عند امين الى صني وفا
الثنى مطلقا اصله كان او عرضا وفي رواية ابن سلق
وكذلك لا يجوز للبايع ان يشترط على المشتري ان يبيع

الدابة بيدك رهنا في الثمن الى اجل وكذلك ساير الحيوان
 والعروض والبيع على ذلك مفسوخ روي ذلك ابن وهب
 عن مالك في الحيوان وقاله ابن القاسم في العروض
 وقال ابن رشد ذلك جائز في الاصول كلها لانها يجوز
 ان تباع على ان تقبض الى اجل فان وضعت هذه الاشياء
 التي لا يجوز ارتهاؤها عند بيعها على يد من عدل كانت
 ذلك جائزا وجائز في بيع الدار ان تستثنى بالسنة
 المفعول والمستثنى البايع سكني بها اي في الدار المبيعة
 كسنة او ادنا ففي المتبعية اذا استثنى البايع في حين البيع
 سكني الدار ما بينته وبينه العام فان ذلك مدة قل ما يتغير
 في مثلها فلا يجوز اكثر من ذلك لما يخاف من تغيرها وجوز
 الضرر على المبتاع او لا يورسها عند رجوعها اليه
 هذا قول ابن القاسم وروايته الشيخ خليل وبيعه دار
 لتقبض بعد عام او ارض للمعسر لاشئ التعر في الارض
 ومشتري الاصل الذي ابرئ ثمرته ولم يشترطها عند شراء
 الاصول تراوه الثمر الموبد قبل بدو الصلاح جائز له
 فيما استمر من الاقوال وسواء اشترطت عند الاتياع اذ
 اشترطا كثرانها او لم تشترط واشترت بعد ذلك وما خذ
 القولين بان الاتياع لا سقط لهما من الثمن وهو الذي اعتمد
 الشيخ رحمه الله تعالى ولم يقيد ذلك بقرب ولا بعد من
 اتياع اصلا وهذا رواية عيسى عن ابن القاسم وهي
 التي بها القضا حكما المتبني وهو الذي روي
 اليه مالك ورواية ابن القاسم عنه قال

المتبني

والمتبني فان لم يشترط المبتاع الثمن حين العقد ثم اراد
 بعد ذلك ان يتباعه ويلحقه به هل يجوز ذلك ام لا عن
 مالك في ذلك روايتان احدهما الجواز رواه ابن القاسم
 واسهب عنه وهو المأثور فيه قال واختلف فيها قول
 ابن القاسم مروي اصبح عند جوار ذلك بقرب البيع
 الاول وان تباعد لم يجوز وروي عيسى عنه جواز في
 القرب والبعد وبه القضا والزرع في ذلك اي في
 تراه مع الارض او بعد شرائها مثل الشجر في سائر ارضها
 بعد اصلها ولا رجوع على البايع ان تصب اي الثمرة
 بخا حكة المشتري متعلق بقوله ولا رجوع اي ولا رجوع
 للمشتري على البايع اذا اصبحت الثمرة بحاجة ففي الروايات
 المجموعة ولا بأس ان يشتري الرجل الارض في صفقة
 ثم يشتري الزرع بعد ذلك في صفقة اخرى وفي طرر
 ابن عات وحكم شراء الزرع بعد الارض حكم شراء الثمرة بعد
 الاصل فيحصل فيه الاقوال الثلاثة ذكر ابن رشد وقال
 المتبني فان اصبحت الثمرة المشروطة في اصل البيع او
 الملحقة بعد ذلك قبل بدو الصلاح او بعد فلا قيام للمبتا
 بها كانت الحاجة اقل من ثمنها او ائت على جهدها وعلمه
 وقد استغنت عن السقي لم يكن فيها حاجة السقي
 خليل رحمه الله ببيع ثم وحن بدا صلا حمان لم يستمر في المأنة
 كالحنطة مجردة اي اذا بيعت مجردة وهي في سبيلها جزافا
 لا على الكيل فانه جائز واللوز والجوز مجردا وهو في قطن
 وقبل بدو الصلاح مع اصله او الحق به ولم يقيد بقرب ولا

بعد ويجوز قبل بدو الصلاح على القطع بشروط ان يقع
والا فهو اضرار ماله واضطر الى بيعه ولم يتم الا عليه
اهل البلد لعظم الفساد لاعلى التيقية حتى يبدو صلاح
او الاطلاق من غير شرط وبدون اي الصلاح في بعض
حايطة كاف في جنسه ان لم يكن ما بدا مبكر اعم او ان
بدو الصلاح وقال ايضا وتوضع حاججة الثمار ان
بيعت على الجذ ان بلغت ثلث المكملة ولو من كمحاني
وتربوي وبقيت لينتهي طيها وافردت بالعرض او استرثت
والحق اصلها بالاعكسه بان استرثت بعد اصلها فلا
حاجة او معه او مع اصلها وبيع مملوك غاب ولم تكن
رويته بلا مشقة ولم يبعد حد الحراسان من افر بيقية
جاز بالصفة من غير البايع عند البيع او روية
من المشتري يظهر من عقد التبايع او معرفة له
باجازة عن وصفه قبل البيع وجاز للبائع شرط
النقد للمؤمن من المشتري في المشهور في العقار او قربت
الغيبه من المذهب قال في التهذيب ومن باع عروضا
او حيوانا او رقيقا او ثيابا ببيعها حاضرة او قربية
الغيبه مثل يوم او يومين جاز ذلك وجاز النقد فيه
بشرط ان لا يبدل من الثمن في مثل ذلك عادة ولا يجمل ان يكون
ما نقد تارة ثمنه وتارة سلفا قال وان كان يبعد الغيبه
جاز البيع ولم يبع النقد فيه بشرط كان الثمن عرضا او عيبا
واما الدور والارضون والعقار فالتقديها خا
بشرط بعدت الغيبه او قربت كان الثمن عرضا او عيبا

تقدمت

الامس في تغييرها ولا يباع الاعلى صفة قبلها من احد
من غير البايع او روية متقدمة ومشتريه من احد
ويضمن المشتري ما اصاب الغايب فضائه من المشتري وهذا
القول للجمهور من اصحاب مالك قال المتطعي واختلف
في ضمانه قولنا انه يجوز النقد فيها وزوي محمد انه من
البايع وروي عنه انه من المبتاع وعلي ذلك اصحابه
اجمعون الشيخ خليل عا طعا على قوله وجاز روية بعض
المثلي والصوان وعنايب ولوتك وصف ملي حيازة بالروية
او على يوم او على وصف ووصف غير بايعه ان لم يبعد
كحراسان من افر بيقية ولم تكن رويته بلا مشقة والنقد
فيه مطلقا عقارا او عين بلا شرط ومع الشرط في العقار ان
قربا كالنومين وضنه حفيد بايع الا لشرط الضمان
على المشتري او منازعة بان قال المشتري لم يأت العقد على
السلعة وهي هلكة وحالعة البايع وقبض المبيع الغايب
على المشتري والتسليم فيه بالتخليه والاجنبى غير المشتري
لنقصه وغير الوكيل والوصي عن العتيم وعمر الولي عن
مجهور وهو ابي الاجنبى المعبر عنه بالعضولي جاز منه
الشرا غيره حال كونه ملتزم العهدة للمشتري فيما يستمر
له ففي وثائق ابن سلون وان ابتاع الاجنبى ملتزم العهدة
فذلك جاز الشيخ خليل ووقف مرهون على رويته من رويته
وملك غيره على رضاه ورضاه هو العهدة التي يلتزمها المشتري
هذا فقصص في ذكر بيع العروض من
التياب والسلع بيع العروض بالعروض جاز مطلقا ان

قصد بذلك تعاوض وحكمه أي المتعاوض بعد
 أي بعد ذلك يرد فإن يكن مبيعها أي العوض بالعوض يدا
 بيد أي الغاية في المناجزة فإن ذاك جاز كيف النقود
 فصيغة أو يكون وإن يكن أي البيع المذكور موصلا
 بأن لم يكن يد أبد بل كان لأجل وتختلف أجناسه فالتفاضل
 بين الجنس في القيمة والجودة والرداة أنف أي
 منع فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلا والجنس إذا
 بيع من ذاك المبيع بجنس منه بأن اتخذ جنس الثمن
 والمثني لا مد قل أو كثر ممتنع فيه أي في مبيع
 الجنس الواحد بجنس متفاضل لأنه مود إلى السلف
 بزيادة مع التأجيل فقد أي فحسب فإن لم يكن إلا
 جاز إلا أن تختلف المنافع في العوضين وإن كان
 جنس واحد ويجوز لعدم تحقق التفاضل وما لبيع
 العوض قبل قبض من البائع ما يبيع ويجوز بيع
 العوض قبل قبضها من بائعها المتعطى بعد أن ذكر متا
 ضارح الحكم المتقدم في اختلاف الأجناس فاستأ
 الجنس الواحد من ذلك فله يجوز منه واحد بائنين إلى
 أجل إلا أن تختلف منافعها وأغراض الناس فيه فيصير
 بذلك جنسين يبيع التفاضل بينهما إلى أجل وإن كانت
 المنافع متقاربة ضارح السلف وخرج عن المبايع وفي
 المقرب قال ابن القاسم وكل ما حله من الطعام والشراب
 فبيعه قبل أن يقبض جاز وسواء اشتري كيلا أو وزنا
 أو جزأ فالآن الحديث الواردة في منع بيع الطعام قبل

قبضه إنما هو في الطعام خاصة وحده وبيع كل من العروض
 جاز بهما سواء كان على أحول أو إلى الإجل أي حالا
 كان الثمن أو موصلا فلا يدخل الربا حينئذ ومن قبل
 من يريد الشرا ما يعين عند تقليب شكله بأن
 تلف عند التقليب له لزجاج والتجار وما أسبه ذلك من
 غير اختيار ولا تعريض لم يضمن ما فات من ذلك الشكل
 الأحيي لم يردن له من رب المتاع بالتقليب إذا وافق
 على ذلك رب المتاع فإن ادعى رب المتاع التعهد للتكسر
 فأنكر فإن اليمين تجب هنا أنه ما تعهد كسر ففني سمع
 يحتمون وسالت ابن القاسم علي الرجل يأتي إلى رب
 القلال أو العطار يستعرض منه قارورة أو قلة أو قدحا
 لينظر إلى ذلك فيقع ذلك منه فيكسر ويتكسر ما تحته من
 الزجاج أو القلال لا رى عليه ضمان ما ناوله ويضمن ما أنكر
 تحته قلست فإن تناقض ذلك بغير إذنه ففعل
 معاومه ولم يبا وله صاحب المتاع فيقع منه فيكسر قال
 هو مني لما أخذ ولما أنكر وردها عيسى عن ابن القاسم
 وزاد فيه وكذلك السيف يضمن له فيكسر أو الدابة
 يركبها يستجرها فتمت تحته أو العرس وما أسبه ذلك
 أن أخذ ذلك بغير إذنه كان ضامنا وبإذنه فلا ضمان عليه
 وزادها أصبغ وكذلك قبل الخيل يرفعها العروذها ليعرف
 قدرها وما لها فتكسر قال أصبغ هذا عندك مثل
 القوارير والاقداح ما لم يعتق ويأخذ من غير ما خلق مثل
 أن يعلق القلة الكبيرة بأذن أو غير ذلك من وصو العرف

فيمنع به قال اصبع واذا رآه وعلم به فلا ضمان عليه يريد
 انه لم يتنازل بغير إذن والبيع جائز بشرط علي ان يتقدم
 بالبنا للمفعول اي يؤخذ الثمن المبيع به في موضع اخر كان
 الثمن نقدا او موصفا ان حله لا يتقدا المذكور الا بعد
 المعلوم بينهما لئلا يؤدي الي حيل الاجل في المبيع لما فيه
 من الغرر ففي التهذيب ومن باع سلعة بعين علي ان يخل
 ببلد اخر فان سمي البلد ولم يضرب لذلك اجلا لم يجز وان ضربا
 لذلك اجلا جاز سمي البلد او لم يسميا فان حل الاجل
 فله اخذ بعينه اي ما لقيته وان باع السلعة بعرض
 وشرط قبضه ببلد اخر الي اجل فليس له اخذ بعد الاجل
 الا في البلد المشرط فان ابي الذي عليه العرض بعد الاجل
 ان يخرج الي ذلك البلد اجبر علي ان يخرج او يوكل من يخرج
 فيوفي صاحبه ويبع بلجمل ذاتا من البائع او من المشتري
 او منهما بالوضي من البائع والمشتري وسواء كان ذلك البيع
 بالثمن الشخصي اي الذي هو دون قيمة مثله وبه عين البائع
 او العالي الزايد عن قيمة مثله وبه عين المشتري
 مضي وما بيع بشرط انه ياقوته او يباع بشرط انه وجب
 مكتوب ويظهر بعد ذلك العكس لكل منهما بان ياقوته وجب
 اي بغير ايام من نظما من باع او اشتري من اخذ الثمن عليه
 في الصورتين فيسمع قوله لظهور الامر علي خلاف الشرط
 بينهما والمسلمون عند سؤطهم قال مالك فيمن باع حبرا يدري
 فاذا هو ياقوته رفعه فالبيع لازم وقال في موضع اخر
 ولو ساء استبنا لنقص قبل البيع قال ابن حبيب وذلك

والجاجة ياقوته جازمه

لانه قال من يشتري مني هذا الحجر لان ياقوته يسمى حجرا وسواء
 علم المتنازع حين الشراء انه ياقوته او لم يعلم وكذلك لو طس
 المتنازع انه ياقوته فدفع في مثله فاحطاطه فلا رد له ولو
 قال البائع من يشتري هذه الرخامة فباعه ثم طس انه ياقوته
 فللبائع رده جهله المتنازع او علمه كما اذا سمي ياقوتا والفق
 رجااجة فله رده فانما ان سكت او قال حجرا فلا كلام له
 ان وجد ياقوتا ولو قال المتنازع ان يتبعني هذا الرخامة ففعل
 والبائع جهله فوجد ياقوتا فللبائع رده وكذلك لو قال
 يتبعني هذا الناقوت فوجد رجااجة فله رده الشيخ
 خليل ولم يزد بلفظ ان سمي باسمه كما اذا كان حجرا فوجد
 ياقوتا لافطلق اسم الحجر عليه وتسميته به ولا يفي ولو
 خالف العادة وهل الا ان يتسلم ويحبس بحمله او يستأجر
 لردده هذا
 البيع للطعام من البائع بالطعام من المشتري دون
 تناجز يواييد من الفعول الحوام والبيع للصنف
 بصنفه تناجزا ورد في الحديث الا يذوق حرجه سلم
 في مستند الصحيح مثلا بمثل فيمن ربا الفصل
 فيه مقبضا اي مقبوضا به اي مقبوضا في مقابلة
 قبضه مناجزا فيمن ربا التسمية ولفظ الحديث
 الموارد الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر
 والشعر بالشعر واللحم باللحم والمالح بالمالح مثلا بمثل
 يواييد سواء بسواء وفي رواية غاندا اختلقت هذه الاضاف
 فيمنعوا كيف شئتم اذا كان هذا ايده وفي رواية من زاد

أو إذا فقد أربا فيمتنع ربا الغسل في الجنس جنسه إذا
 اجتمع فيه الافتيات والادخار والأفجور فيه التفاضل
 كالحض وما استبها فاضافا العليا إلى هذه المسماة ما كان في معاها
 على ما فهموا منه وعلوها بالما كوله مدخنة للعيش غالباً
 فذكر البر والصغير تنبيه على كل مقتات مدخرو في حكم ذلك
 الذوق والدخا والارز والسمسم والقطاني والالبان والزبوت
 والرب وما في معنى ذلك والتوابل كالنوم والبصل والنص
 على البر تنبيه منه على كل حلاوة مدخنة غالبها لأهل العيش
 كالحلوتين والزبيب والعدس والسكر وما في معنى ذلك
 والنص على الملح تنبيه على المصلح كالفلفل والكمثرى
 والكرويا والياكسون وسبه ذلك فكل ما ذكره من منفرد
 بنفسه إذا خلطه والصغير والصلب فصفوا واحد الملح
 خلطه على طعام الربا افتيات ما دخار وهل لعله العيش
 أو ما في خلاص كونه للعيش غالباً روت المدونة عليه
 أو لا يسترط غلبة العيش وهو قول ابن نافع وفي المدونة
 عليه أو لا يسترط غلبة العيش وهو قول ابن نافع وفي المدونة
 ما يدل له كعب وشعير وسلة وهي جنس وعلمى ودخن ودور
 وهي اجناس وقطنية ومنها كرسنه وهي جميع اصنافه
 وكحمر طير وهو جنس وتواختلفت مرقته كدواء الما وهو
 المحكا باضافه جنس وفي رويته خلا في وفي جنسية
 الطبخ من جنسين فيصير جنساً واحداً بالطح فولات
 والمروق والعظم والخلد وهو يستثنى قشر بيض النعام
 فليس بروي والسكر كذا والعسل كذا ودوزيت

ودون الأربع
 جنس وان فصل
 لا ماني واكراد
 وكراد

تفجل

تفجل وقد طهر والزبوت اصناف كالعسل لكن يباع الصنف منها
 بصنفه متفاضلة لا الخلول ولا نبتة والاصبار ولو بعضها
 قطنية إلا الكعك بانها رفاً في كل نوع منها صنف على حد يجوز
 بيعه بالخز متفاضلاً ومطلقاً لئلا يهوي روي مطلقاً لئلا
 او يقر او يميز وخطبة اي هي روية وهل ان حضرت واليا بسة
 دوا ترد في كونها طعاماً او دواً ومصلحة اي الطعام كنوم وبصل
 وتابل كالعسل وكزينة وكرويا وانيسون ونمار وكوتين وهي
 اجناس لا حوط في مدغنا وحض ودوا ونين وكوز وفاكسة والاطهر
 ان النبي روي كما تقدم وظاهر قول ابن الحاجب ان الخول
 روي بانه خلاه ولو ادخلت الفاكهة بقطر فليست بروية
 والفاكهة كالجوج والرماني والكريب والاجاص والاترج
 والبطيخ والنخشا وكسنة ولوز وفستق وكوز ذلك مما يدخر
 ولا يفتات ويبلغ ان صغر ومذهب المدونة ان علف والطح لكذلك
 وما يجوز بطعام لاجل والطين والعجن والصلق لا ينقل الشئ
 بحاصل الا الترمس والتبند لا ينقل ايضا بخلاف حله
 اي حل عصير التمر او الزبيب وكوز ذلك وينقل ونسب اي اللحم
 وتخفيفه بالابازين ناقل والخير ناقل وقلي في ناقل وسوي في ناقل
 ناقل وسمن ناقل عن جنس اللبن وجاز يرويه قدم بهر شمر
 يقدم وحليب ورطب وشوي وقديد وعفن ورديد وسمن
 وجبن واقط بمثلها ولا يضر جهل ما في ذلك من المماثلة من كل
 وجه كيتون ولحم لارطها بيا بسها لعدم تحقق المماثلة المعين
 من عاد لا يباع مبلول من الروي بمثله ولين لم يجز ربيع يرويه
 للمزبنة الا ان يجز ربيته واعتبر الدقيق في خبر مثله

اذا كان من صيد واحد والافعال ابن رشيد لا خلاف ان
 المختار الوزن بين منقطة او دقيق اعتبر في ذلك كله الدقيق
 وجاز في بدقيته بل في القليل بين الجران بالوزن وقيل
 مطلقا وهل ان وزنا او مطلقا تردوا بمقتضى المماثلة
 معياره في ذلك كذا او وزنا فان حفظ فيها شي بمعياره
 وجب الرجوع اليه فلا يباع بالغ وزنا ولا الذهب كسلا
 وان لم يكن معياره منقطة فيه فبالعادة فان اختلفت فعادة
 مخلة فان عسر الوزن جاز الخري لان لم يقدر على تحريمه
 لكثرة ما يبيع الطعام قبل القبح من بابه محتج ما لم
 يكن يطعمه قبل قبضه من قرض وما الشبهة من هبة او
 صدقة من قبله متفانية فذلك جاز لقوله صلى الله
 عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي خرجه مسلم من الترتيب
 طعاما فلا يبعد حتى يستوفيه ويقبضه فنص على المبتاع
 من الطعام دون المترض والموهوب والمورون منه فيجوز
 فيه البيع قبل الاستيفاء وفي معنى البيع ما كان في صلح او صلح
 او استجار وشبه ذلك بما يكون الطعام فيه عوضا وهل
 ذلك ما يقع عليه اسم الطعام ربويا او غير او خاص بالربوي
 نعم ما كذا في ذلك روايتان وقوله حتى يستوفيه دلالة
 على ما يكون قبضه بكيل او وزن او عدد دون الجراف فانه من
 ضمان المبتاع تمام العقد وعلى الجملة كل ما كان فيه حق توفيه
 امتنع النصف فيه وما لافله والجنى ببيع الجنى تفاضلا
 منه للنصف حيث في الجنى افتيات وادخار جنى فذكر
 العلة في البيع ولم يعتبر غلبة العيش وغير مقتات ولا مدح

كالقراة

كالقراة يجوز مع تفاضل كالحضر اذا كان يد ابر وفي اخلاف
 الجنس با لاطلاق ربويا او غير جاز ببيع متفاضلا للمهرين فاذا
 اختلفت الاجناس فبيعوا كيف شئتم مع الاجاز باتفاق العلماء
 لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كان يد ابيد وبيع معلوم بما اي يبي
 قد جعله وبنائه للجهول به يدستوا كان الحمل من البائع امر من
 المشتري من جنسه هو ترا بن لن يقيلا لني الشارب من
 المزابنة في المزابنة شرا الرطب في يمين من رطب او تين او
 بيا بس من جنسه او ربيع قائم او حصيد يكيل من البر او ربيع
 في شجر يكيل من زيتون او زيت وبالكلمة تسمى رطب كل شجر
 بيا سبه ومثله الدقيق والعجين والمنقطة للبلولة بالياسنة
 ويؤخذ بطريق الاولوية ببيع مجهول مجهول من جنس وكذلك
 التي اذا اسلم فيها خرج منه كبيع سمسم بسبيج والزيتون بالزيت
 والقصور بجنه واللبن الحليب بالزبد والتمن بهما البيع خليل
 عاطفا على قوله وقصد من عنده وكذا بنة مجهول بمعلوم او مجهول
 من جنسه وجاز ان كرا احدتهما في غير ربوي ونحاس بتور لا
 فلو من قصب في ذكر ببيع النعدين و ذكر
 بيع الحلي وشبهه مما حلي بالنعدين ويشبه ببيع الطعام بالطعام
 في اعتبار المناجزة وعدم المفاضلة في الجنس الواحد الصرف في
 عرف الفقهاء وهو اخذ قضاة عوضا في ذهب او عكسه اخذ ذهب
 عوضا عن فضة وما تفاضل في ذلك ابي فتجوز المفاضلة لاختلاف
 الجنس ببيع الجنس بالجنس في باب الصرف كاله بذهب بالذهب
 والفضة بالفضة هو في عرف الفقهاء المرافلة بالوزن او ببيع
 الجنس بالجنس بالعدد ونحو في اصطلاحهم المبادلة والنشر

في الصرف وهو بيع احدى العقدين بالآخر تنجز فقط فلا يجوز في ذلك
 نطق الي من وان قلت ولا حالة ولا حواله ولا وكالة اذا غاب
 من قبض الوكيل او طار في القبض بعد العقد فان تراخي القبض قصد
 البيع وان كان المتصا رفات بالمجاس ومعه اي مع التناجز المثل
 اي المماثلة مثل ثان من القتمين اللذين ذكرهما اولاً ولعوسع المجس
 بالمجس موافقة او مبادلة يستتبط قال المتطفي ومضى
 باع ذهباً بذهب او ورقاً بورق فليجعل كل منهما ذهباً او ورقه
 في كفة والاخر ذهب في كفه او ورقه في كفه فاذا اعتدل لسان
 الميزان فقد تمت مراطلته ووجه فعلهما ما لم يزد في الوزن احدهما
 بالمساحة واما لاجرة صياغة وتسوا كان الذهبان مصوغين
 او مضروبين او مكسورين او كانت احدهما بخلاف الاخر في
 في ذلك وان كانت احدهما احدى اهود من الاخرى او اثنى عند
 خلافه في الاقتضائه في المرافلة لم يجب لاحدهما قبل الاخر
 متى فيتم فيما يدل له مفضل ما اخذ منه وفي الاقتضا ان كان
 وجبه له ذهب مسكوك او مصوغ فان اخذ بقر اهود منها
 اتم ان يكون تركه السكة والصياغة لمفضل ما اخذ وقال
 ايضا ويجوز المبادلة بالحدود من الدينار فيما قل منها كالدينار
 والدينارين وان كان بعضها اهود من بعض على سبيل الموقوف
 والمفضل هنا الشيخ خليل وجازت مبادلة القليل بالحدود
 بخلاف المصوغ كون سبعة با وزن منها بسدس سدس والاهود
 انقص ممنوع له وزان الفضل من الجانبين وكذلك الاجود سكة
 والاحاز لتمحض الفضل من جهة واحدة وجازت مراطله
 بمثل مثله بصنعة او كفتين ولو لم يوزن علي الا وجه قبل
 وضرب

وضرباً في الكفتين في غير المسكوك وفي المسكوك على الصحيح وان
 كان احدهما اهود من الاخر او بعضه اهود لتمحض الفضل
 من جهة واحدة لا دني واهود لدوران الفضل من الجانبين
 فيفتقر كل ردة ماله لجودة ما احتاجه والاكثر علي تاويل
 السكة والصياغة بالجودة في دوران الفضل بها ويجوز
 بيع مغشوش بمثل مراطله وبخالص لمن يكسر المغشوش
 او لا يغشى به وكره لمن لا يوسن وفتح من يغشى الا ان يفتر
 قبل يملكه او يتصدق بالمجتمتع او بالزيادة على من لا يغشى به
 يتعدى البيع له على ذلك اقوال وقضا من يساوو افضل
 منه صفقة ويجوز قضا وه ان حل الاجل باقل صفقة وقد را
 او كان القرض حالاً وان لم يحل الاجل يدخل منه ويجعل
 لا يزيد عددا الا كرهان ميزان او دار الفضل من الجانبين
 سواء حل الاجل ام لا فله بقبض عشرة وارنه ودية عن عشرة
 ما قصة جيد ومن المبيع من العيني كذلك الا في قضا الاكثر
 فانه جائز مطلقاً كبيع سلعة ببعضه جائز ان ياخذ في اقتضا
 ثمنها خمسة عشر تناسل
 في البيع خليل فيما يتعلق بالصرف لم يذكرها الناظم لتمام الفائدة
 بذكرها قال وحرم في نقد وطعام رباً بفضل ونسأ ولا
 يباع دينار ودرهم ثوب وخوف بد دينار ودرهم وثوب
 فلا يجز مع النقدين جنس اخر خشية ان يكون الرغبة
 في احد الدرهمين اكثر فيقابله من الجهة الاخرى اكثر
 من درهم فيؤدي الي التفاضل بين الدينارين والدرهمين
 وحرم تأخير لوفرياً وفي العينية مفارقة الحال فوراً

والكائنتين للتقليب لا تصرف ولو كان التاجر يملكه منهما أو
 أحدهما أو عقد ووكيل في القبض وقام الموكل عنها قبل قبض وكيله
 فلو قبض قبل قيامه جاز قاله ابن بشير وظاهر النص
 والكراهة قال ابن عبد السلام أو غاب نقد أحدهما
 وطال أو نقد أحدهما إذا تعاقد على الصرف أو كان الصرف
 بمواعين قاله في المدونة وصرف الصرف بدين أن تأجل
 لأن المحل سلف فبقتضي من نفسه فإن تأجل بطلت
 المتأجرة والأين يجوز خلا فالأشهر أو غاب رهن على
 محسني عقد الصرف ولو كان في حيازة الرهن أو ودعة
 كذلك وإن كانت تحت يد المصطفى وكذلك المتأخرين
 الدراهم والدنانير والعارية وبغضوب أن صبي
 لا يجوز صرفه حتى يحضر إلا أن يذهب فيضمن قيمته
 وكصرف ما في الذمة وهل يضمن قيمته أو وزنه قولان
 والمنصوص جواز صرف المسكوك لأنه لا يتعين حينئذ فهو
 في ذمته ويمنع الصرف بتصديق في قدرة أو صفته كما
 يمتنع في مبادلة طعامين ربوبيين ومعرفة ومبيع بأجل
 ورأس مال سلم ومحل قبل أجله فيمنع في ذلك التصديق
 على العدد أو الصفة أو الوزن ويحرم أيضا اجتماع بيع
 وصرف لأصلا في حكمهما ألا يجوز في الصرف التأجير والتأجير
 خلا في البيع وقد تحقق السلعة فأبدي ما يخص الصرف
 وتعليقهم بذلك يعلم منه أن البيع واحد العقود المتقدم
 ذكرها إذا وقع في لفظ واحد وصفة واحدة مع وهذا
 حقيقة الجمع والأفلا أن يكون الجميع دينار أو سبعم

يقتر

يقتر للصرف ورم كان الصرف تابعا أو مستوعبا أو مجتمعان في دينار
 فإن وقعت المصارفة على أكثر فأعطاه أحد دينار في مقابلة
 عشرة ونوب ويتمتع ببيع سلعة دينار ذهب أو درهمين أن
 تأجل الجميع لعدم التأجير في النقدين أو السلعة أو أحده
 النقدين بخلاف تأجيلها دون السلعة فذلك جائز فليس
 الصرف مقصود أو بخلاف تأجيل الجميع فالجواز يجوز ببيع
 سلعة مقددة كل دينار الدرهم كسنة خمس سلعة وصرف
 الدينار ستة عشر درهما فالعقار يقتضي أن يكون المبيع
 وقع خمسة عشر دينار أو لم يفضل من العقار شي وكذا
 أن يفضل درهم أو درهمين لا أكثر فيجوز ذلك مع النقد ويتمتع
 ببيع التأجيل كالبيع والصرف ويتمتع أيضا بالقبض صايب
 الأجرة والرقبة ويأخذ ما وجد من موقوفه أو يوفى وأجورته
 لمعصر ويأخذ قدر ما يحل منه زينا لاختلاف الصفة غالبا
 بخلاف بتر بطينة المسافر وأجورته أو الصرف ليأخذ في أجرة
 لا يضطره ولا يظهر خلاف الجواز بخلاف درهمين نصف درهم
 فأقل لا أكثر فلو بيع أو غيره بشرط أن يكون ذلك في بيع
 وسط الدراهم وبضعة واحدة البسكة قلت
 والمنتظر إذا لم يكن في اختلافها عرفه وعرف الوزن وانتقد
 الجميع فيجوز للصرف كدينار أو درهمين في استراط نقد
 الجميع وردت زيادة تأدها المصطفى بعد عقد الصرف
 لاستصلاح العقد أو لغيره بعد العقد كعيب وجب المصروف
 في الصرف لا لعيب الزيادة وهل مطلقا أو إلا أن يوجهها على
 نفسه فيصير حكمه حكم الصرف وإن عيب الزيادة بعد الدرهم

لا ترد بجله في ما لم ينعقد تأويله وان رضى بخصم الصرق
بنقص وزن او بكرصاص بالحضرة فله الرضى بوجه المطالبة
بما وجب له فان رضى بالصرق والا فان رضى بالآخر بالتمام
بأمر اولو الرصاص فيصير كنقص المقدار فكان الصرق
وقع على الباقي بعد الرصاص وما استهت به او غشوش
مطلقا في الصرق كان بالحضرة او غشوشا وان رده انتقص
واجره على نقص العدد في الغشوش ان لم ينعق الدراهم
والذئاب وان طاله ما بين عقد الصرق واطلاق الاصل
ولم ير من تركه بل قام فان الصرق ينتقص ولا يجوز الرضى
بنقص العدد وهل معنى ما عشي كذلك او يجوز فيه البدل
بتردد وحيث نقص في الغشوش وعين ما تقدم ذكره
فيكون في اصغر دينار اذا اتحدت المسكة الا ان ينفذ دينيا
فاكثر منه لا الجميع فلا ينتقل لغيره الا اذا انقضى ذلك
النقص او الفس في ذلك الا يصغر فينتقل الى دينار اكبر
منه وهل ولو لم يسم لكل دينار بتردد وهل يقع في المسكة
اعلاها اذا اطلع على عيش او عيب وكانت المسكة متعده
او يقع الجميع قولان وحيث قلنا بالبدل فيشترط فيه
جنسية وتجهيل وان استحق مغيث في الصرق سكر
بعد مفارقة ولو لم يطل او طول ولو لم يقارقه فان
الصرق ينتقص اذا لا يلزم غير ما عيش فان كان المستحق
مستوعبا انتقص الصرق مطلقا بحضرة العقد او بعد
المفارقة طال او لم يطل والا بان لم يحصل مع استحقاق
المسكوك طول ولا اقتراف وكان معينا فلا نقص ويجوز على

البدل والمستحق اجازة الصرق والزامه ان لم يجز المصروف
بالنقدي فان اخبر منع من الاجازة وبيع ما حصل مما اتخذا
في ما يبيع اتخاذه ويجوز استقاله من الذهب والفضة بغير
جنسه فالذهب بالفضة والفضة بالذهب بنقد اي
مناجزة نقدا وجاز ابتداء الجملة في محل رفع على انها
حقول لقوله وبيع وكلما اجتمع الفضة فيه والذهب
في العروضا البيع فيه بان يكون العرض مثله لامتناع بيعه
بالنقد من قد وجب فله يجوز بغير العروضا الا ان يبيع
الذهب والفضة والثوب المحلل بان كان الجملة قيمة الثوب
قال ابن الناطم لم يقيد الشيخ خليل الحلية المذكورة
بكونها اكثر من الثلث لانه لم يفرق بين الحوائج ببيعها بجنسها
الذي يشترط فيه ذلك الشرط انما تعرض لبيعها بغير جنسها
فلذا كد عليه ذلك الشرط وفي المقرب قال ابن القاسم والنا
مالا عن الحلي يكون فيه الذهب والفضة ويكون الذهب
الثلثي والورق الثلث او بالعكس يجوز ان يباع باقلها
فقال لا ريب ان يباع بذهب ولا ورق ولا باثنان يباع
بالعروض والغلو وقال ابن الناطم ايضا لم
يقيد الشيخ كون الذهب والفضة في المحل تبعا لانه اذا استحق
في هذه الرواية بيع ذلك الا بالعروض وان كانت تبعا
فاخرى ان ينفذ اذا لم تكن تبعا فلم يقتصر الناطم الى ذلك
المقتيد واطلق القول لفتي قلنا قد يقال
يجوز قول ما ذكره علي الحلي الذي بعضه ذهب وبعضه
فضة بل هو موضح قوله واعتبار الثلث انما هو في ثوب

حالي بذهب وفضة فيجوز اذا كانا دون الثلث من قيمة
المحلي فافتراقا فلا تعارض بين الروية واعتبار الثلث
في المحلي اذا كان تبعا للحوصل الشئ خليل وجاز محلي
وان كان ثوبا يخرج منه ما محلي به ان معبك واحد
التقدين سواء كان من صنف التقدين سواء كان من
صنف المحلي ام لا ان اتحدت الحيلة كالسيف والمصحف
وصلي النساء وتبينت الحلية على المحلي فان لم تسمى
فله كالقليد التي لا تفسد عنه نظرها وبيع
مجهلا فان اجلت امتنع ويجوز مطلقا كانه
الحلية تبعا او غير تبعا اذا بيعت بغير صنف الحلية
وبصنف الحلية ان كانت الثلث فاقبل وهل بالنظر التي
قيمتها مصنوعة اولي وزنه وتلغي قيمة الصياغة خلافا
وان لم يكن لم يجز باحدهما الا اذا كانا تبعا لما محلي بهما
فان لم يكن تبعا لم يجز هذا الفصل
في ذكر بيع الثمار وذكر ما يلحق بها بيع الثمار وبيع
المعاق وبيع الخضر والصلح فيه شرط في صحته
معتبر لا يبيع البائع بدونه وحيث لم يبد صلحا قبل بيعها
امتنع بيعها ما لم يكن عقد البيع بالشرط للقطعة وفتح
ان يقع واضطر له ولم يتما لاعلمية كالتقدم كالتبر بشرط خذها
بلحا اخضر والعنب حصرا والزروع قصيرا وما اشبه
ذلك ففي النوادر من كتاب ابن الموارز قال ما لك اذا
ارضيتي الحاريط كله تخله او داليه ببيع جميعه بذلك ما لم تكن
باكورة وان كان في الدالية الحبات في العنقود والعنقود

جان ببيعها وكذلك كلما تتابع طيبه قال ابن جيب والقنا
والخزير والبطيخ قد عرف انه لا ينعقد في كره فاذا انعقد
اوله وبلغ مبلغا يوجد له طعم حل ببيعة مع ما يور ويحدث
منه الى اخضر ولا يباع البطيخ الا اذا بدى فيه الاصغر واللين
فيباع ما بلغ منه هذا وما يتصل بعن وكذلك الخبز وفيها
قال ما لك ولا تباع البقول حتى تبلغ اباها التي تطيب فيه
ويكون ما قطع منها ليس بفساد وقال في الخبز واللفت والتفجل
والنوم والبصل اذا استقل ورقه وانقطع به وقال
في العنب والخضرم والريمان الاخضر وشبهه يباع قبل ان يطيب
على القطع قال اما بمصر وشبهها فلا بأس به لانه لا يضرهم
ابن الحاجب وبيع الثمار وعوها قبل بدو صلاحها على القطع
يفصح وقال العراقيون يبطل وبيعها المشتري الخبز ببيع علي
الايج وبعد بدو الصلاح ببيع ما لم يسترخو اليه من الكتان
وبدو الصلاح في بعض الحوايط كان في المجاورات من الجنس
وقيل في حوايط البلد وصلاحها زهوها وظهور الحلافة
فيها وفي البقول وشبهها باطعامها وما يخلف كالبا سمين
فللمشتري فان استمر كاللوز فلا بد من الاجل الشئ حلتل
ويديو في بعض حايط كان في جنسه ان لم تكثر لا يطن فان
باول وهو الذي هو وظهر الحلاوة والتميو للبيع وفي ذلك
النوربا بفتحها وهل هو في البطيخ الاصغر او التيميو للبيع
قولان وللمشتري بطون كيا سمين ومقناة ولا يجوز بئس
ووجب ضرب الاجل ان استمر كاللوز وبقي ببيع حب افرك
قبل بيته ليقضه وخلف القصيل اي اذا بيع الزرع

وبما له خلف من اصله بعد ان يجد ملكه حركي اي
 حقيق لبايح القصيل لا بشرط المشتري انه له فهو
 له قال ابن حبيب انما يجوز للمري ان يشترط اخلف
 في بلد السقي لاني بلد المطر لان الخلف ليست فيها مونة
 واذا لم يشترط الخلفه فانما له الخلفه الاولى واذا اشترط اخلفه
 ما اخلفه وان كانت خلفه بعد خلفه وانما ذلك كالقول اذا
 بلغ ما ينتفع به اذا وظف جاز ببيع حديد وبيع ما يطعم
 منه وقال ابن السراج الطعام بالقصيل جاز بالاتفاق نقدا
 او ائلا وبياد لا يقتضيان القصيل جاز بالاتفاق
 ولا يتركه حتى يحب وان تركه حتى يحب فتح البيع على
 المتصور لان القاسم البيع خليل ولا يتناول الشجر المور
 منه فانه للبايع او اكثر موبدا لا بشرط فانه للمشتري
 كما لم ينفذ فانه بشرط للمشتري وسال العبد له ايضا بالشرط
 وخلفه القصيل ولا يجوز في بيع الثمار ان يذكر
 الاجل لحذرها الا بما اتمت متصل لا انقطاع له كما لمور
 وما اشبهه ففي النواذر واذا ابد اصلح المور حبان
 بيع اصله سنة او اجلة معلوما واما الموز والعرق
 والعصب فله بد من ضرب الاجل لان من بقا به مجهولة وما
 بقي الموز سنين عديدة وغايب في الاخر كما يجوز واللغت
 والعجل وما اشبهه لا يباع اي لا يجوز بيعها الا اذا حصل
 الانتفاع بها وقد تقدم ما في النواذر قال مالك في الجوز
 والعجل والنوم والبصل اذا سئل ورقه وتم وانتفع به
 وقد تقدم ذلك ولم يكن ما يقطع منه فساد وجاز ببيعها اذا
 نظر

مري

نظر الي ملي منه فان وجد شيئا مخالفا لمارده بحسبه اي بالقط
 من الثمن وجاز بشرط البايح في ذلك الاشارة لما ذكر
 انفا من الثمار والمقاي والمخضر والاصول الغايبة في
 الارض ان يستثنى منه اكثر من نصف له اي للبايع
 او ادنى والنصف شايها وحايه له ان يستثنى
 دون الثلث ان يكن ما استثنى من البايح بعد او قبل او
 بوزن ولا يجوز ان يستثنى من ذلك الا الثلث فاقل بعا
 علي ان المستثنى مبق فان كان جزا شايها قبله او كثيرا
 لم يتناول البيع على المشهور وان استثنى كيل او وزنا
 فقد جرح بين خراف وتكيل منه في صفقة فان كان دون الثلث
 اعترف وروى انه مبق واكثر فمشتري فجمع قاله في
 الميطية والبايع ان يستثنى من الثمن المبيعة كيل معلوما
 فيما بال او وزنا معلوما فاما بوزن اذا كان المستثنى
 ثلث الثمن فدون ولا يجوز الزيادة على ذلك وقال
 في موضع اخر وان استثنى جزا شايها قبل او كثيرا وزنا
 انعقاد البيع في سائر وان يكن اي البايح كمل
 عين من بمرحاطه البايع واستثنى ثمرات معينة
 بقطعا يسوع للبايع من غير خطر ما بقيا له بما استثناه وفي
 النواذر من الواضحة وسمى باع بمرحاطه واستثنى ثمرات
 تخلت باعيا نجاز ذلك قلت او كثرت والحكم في عصير
 اكثر حالة لونه يشوي بالذهب او ليشوي بعضه اخذ
 بالطعام محضا عن ثمنه المذكور مجتنب لما فيه من
 اقتضا الطعام عن ثمن الطعام وذلك ممنوع وسئل

بعض الفقهاء عن رجل باع عصير عنب بدينار فباعه
 الاجل لم يكن له ما يعطيه فقال اعطيك في ثمنه زبيبا منه
 فقال لا يجوز ذلك وكذلك اذا قال ما يبلغ في السوق وزبيبا
 فيه ثمر افضلك منه دينك فقال لا يجوز من ذلك شي وهو
 الربا بعينه هذا الفصل في فكر الحاجة في
 ذلك اي فيما تقدم ذكره من الثمار والخضر وتجل ما ابي كاشي
 لا يستطاع الدفع من المشتري لانهما اشتراه فهو حاجة
 وذلك مثل الربا العاصفة المرسلة والجراد المنتشرة وان
 يكن من عطش في الارض ما انفق الثمار والخضر من
 الحاجة فالوضع من البايع للمشتري المبيع به فيه ابي
 فباحصل للمشتري بحساب ما تلف مطلقا سواء بلغت الثلث
 ام اكثر وان يكن ما انفق من الجوارح فغيره اي غير العطش
 ففي حاجة التمر بوضع ما يبلغ الثلث فاعلى وذلك
 هو المعتبر في مثل ذلك وفي البقول غير مقدم الوضع
 مطلقا في الكثير وفي الذي قل على المشهور من المذهب
 ففي منتقى الباصي ومذهب ابن القاسم ان ما لا يستطاع
 دفعه ان علم به فانه يكون حاجة كالسارق وقاله
 في كتاب ابن الموارز وهو مذهب ابن نافع في المدونة وابن
 الحاحب والتمار من ضمان البايع في الخواج قال
 ابن القاسم ان كان بقاءها لينتهي طينها فلو انتهت كالعنب
 بنطير والبقول والفصول فلا حاجة كالتمر على التحل
 وقال سحنون فيه الحاجة ما لا يستطاع دفعه ولو علم به
 فالسرقه ليست بحاجة وفيها الجبش حاجة فان كانت

من العطش وضعت كلها ومن عني وضع الثلث فافوقه
 وفي البقول ثلثها كالتمر ويعتبر ثلث المكيلة لانه
 القيمة مطلقا عند ابن القاسم فيحيط من الثمن قدر قيمته
 من قيمة باقيه كانت اقل من الثلث او اكثر وقال
 انتهى المعتبر ثلث القيمة فان كان يحبس اوله على احسن
 كالعنب والرطب فالمكيلة بالتعاق فان كانت اجناسا في عقد
 فقيل يعتبر كل جنس على حدة وقيل يعتبر الجميع وقال
 ابن القاسم يعتبر مصاب الجبش بالمكيلة وينسب الى الجميع
 بالقيمة فان فقد احدها فلا حاجة ويلزم المشتري ما بقي
 وان قل بخلاف ما استحق من الطعام لدخوله عليها
 ومن اشترى عربة فقيرها الحاجة خله فالاستهتار
 استثنى من التمر كميل معلوما فاجبت بما يعتبر وضع
 من المستثنى بقدره وقيل لا يوضع شي فاذا اشترى
 التمر مع الاصل فلا حاجة ولو اشترى التمر بعد بدو
 صلاحها بعد الاصل ففيها الحاجة فان اشترى الاصل
 ثم التمر بعد صلاحها فقولان الشيخ خليل وتوضع حاجة
 الثمار كالموز والمقاتي وان بيعت على الجذ ومن شرع رتبة
 لاهران بلغت ثلث المكيلة ولو من كمحاي وبرني ولقيت
 لينتهي طينها واحزرت بالشر او الحق اصلها لاعكسه او معه
 ونظير ما اصاب من البطون الى ما بقي في زمنه الى يوم البيع
 ولا يستعمل قبل مضي الزمن على الاصح وفي المرفعية التابعة
 للدارتاديلان وصله ما لا يستطاع دفعه كسماويين
 او سارق خله فو تعيها قبل انتما الطيب بريح او غبار

وكنوع اذا نقصت قيمتها كذلك وتوضح الحاجة
من العطش وان قلت اذا انقطع عنها ما السما
او انقطعت عنها عيني سقيها وهكذا فانه يوضح
قليل ما هلك بسببه وكثير كالقول والزعفران
والريحان والقرط وورق التوت بوضع قليل الحاجة
فيها وكثير وكذلك مغيب الاصل كالجزر ولزم المشتري
بأنها اي ما سلم من الحاجة بما يخصه من الثمن وان
اشترى اجناسا فاجب بعضها وضعت ان بلغت قيمته
ثلث الجميع من الثمن الذي وقع به البيع اوله وان
يكون ما ابيع منه قدر ثلث مكيلته فان فقد احد
هذين الشرطين فلا حاجة ولا فرق بين ان يكون الاصل
بحايط او حايطين اذا كانت في صفة واحدة وان
بيعت الثمن بعد ان تناهت فلا حاجة ما لقصص الجلو
اذا يجوز بيعه حتى يطيب ويابس الحب وفي المدونة
وكل ما لا يباع الا بعد يسمه من الحبوب من قمح او شعير
او قطنية او شبرها او سسم او صمغ فجل الزيت فلا حاجة
في ذلك وضو العامل في المساقاة بين سقي الحمير
وتركه اي ترك الحايطين ان ابيع الى الثلث فالنيران
كانت الحاجة شائعة فان كانت في ناحية منه فلا سقي
عليه فيها وليسقي السالم وحده ما لم يكن يسير احد الثلث
قدرون ومستثنى كيل من الثمن تجاح بما يوضع اي بقدر
الثلث فاكثر يضح عن مشريه من الثمن بقدر بقدر ما

نقص

نقص الحاجة ان ثلثا قبلت وان نصفا فنصف والحيش
اذا اصاب الثمن او الحضر معدود من الجوارح فيحط به
عن المشتري كفته وكالحد والكاتب يصب الثمن فغف
الا ستغنى وغلبة العدو عليها حاجة تفرغ الحيش فان
فيه والغنة تقع في البلد فلا يجد المشتري ممن يبيع الثمن
لحاله اهله عنه حاجة على ما في الواحدة في القنادق
تكري فتقوم الغنة وتخلوا هذه البلدة عنه ويحلوا
هو موعود للوصية وهو امن فعليه الكرا وان جلا للحو
فله كرا عليه وان كانت النمار بها لا يبيعس كالسفا ح
والخوخ والقثا وشبهها ففيها الحاجة ولا يشبه هذا
الكساد فيها مع بقيا الناس وكلت اي ما اصابته
الحاجة البايع فاما من لها للمشتري فيحط عنه ما
تقدم بيا به ان كان ما ابيع اي ما أصيب بالحاجة
فقل الانتها اي ان بقيت على اصولها لينتهي طيبها
فان اجمعت بعد الانتهاء من المشتري ولا حاجة
في التزاد من كتاب محمد قال ابن حبيب وهي في ضمان
البايع لما بقى منها من الاستصناع والمصلحة كما يكون
في ضمانه ما بقى فيه الكيل والوزن ما يبيع علي
ذلك والمحقوا الصبر لاهل المذهب نوع المتأليب
والمبايع بالثمن هنا فتوضع الحاجة اذا بلغت
الثلث وما كالياسمين اشارة لما يخلف بطونا والجزر
بما اصله مغيب كالعجل والفتة والقصب المحلوبة اي
فيه قولان وهل يلحق بالتم لا لعللة المتقدمه

كورق التوت هما سنان اي القصب وورق التوت
 سنان في جريان الخلاف فيهما ففي النوادر عن العتبية
 قال سمخون قال ابا القاسم في الحبل والورد والياسمين
 وشبهه والعصف وقصب السكر ذلك في الجايحة
 سوا ولا يوضح حتى يبلغ الثلث قال وهذا كله نحو
 فيه المساقاة وكلما جازت فيه المساقاة على اضطرار
 او غير فالجايحة فيه موصوغة اذا بلغت الثلث
 قال واما الزعفران والريحان والقرطه وقصب
 السكر فان الجوايج تقطع في قليله وكثيره ولا يصح فيه
 المساقاة فاما الموز والمغاني والباذنجان في بخار
 لا تقطع فيها الجايحة حتى تبلغ الثلث وفيها ايضا
 من كتاب ابن المواز قال ابن القاسم لاجايحة في قصب
 السكر وشبهه خليل وفيها من الواضحة وجايحة ورق
 التوت الذي يباع فيجمع لعلف دود الحرير كجايحة
 الخيل وشبهه ويوضح الثلث فصاعدا وليس كالبقل
 وروي انه زيد في ورق التوت عن ابن القاسم انه
 كالبقل يوضح ما قل منه وما كثر وشبهه خليل سما
 تقدم فليس القولان حينئذ سنان ولعل
 معتمد الناظر ما في التمهيد لابن فتحون وفي ورق
 التوت وقصب السكر قولان احدهما انها كالثمار والثاني
 انها كالبقول فصاعدا
 في ذكر بيع الرقيق
 وذكر بيع ساير الحيوان ببيع الرقيق اصله السلامة فان
 وقع البيع فيه خاليا عن ذكر السلامة عمل عليها وجبت له
 يدكر

توضيح

يدكر في حين المبيع ولا يلامه في ترك ذكرها وهو اي الاصل
 المذكور مبيع للقبيل المشترك عند ما يوجد عيب بالمبيع
 الذي لم تذكر السلامة عند عقده قدما بمعنى انه
 موجود بالمبيع قبل بيعه ولم يذكر البراءة منه حين
 البيع وفي سماع اشهب انه قال من استعري بالبراءة
 فلا يبيع الاسلام وعمدة الاسلام فلا يبيع بالبراءة
 لان هذا مما يكون في مثله المتدليس الارجله باع الدرس
 عليه او في ميراث اوبيع السلطان فان لهولا ان يبيعوا
 بالبراءة وان كانوا يتابعوا ببيع الاسلام وعمدة الاسلام
 انتهى والعيب الذي يسوع به الرد اما ذو تعلق
 بالمبتاع حصل بثبوته فيما يباع كالسلل والعود والبرص
 والجذام والقطع وانما الكي والحراج اي كان ثابتا
 لازما لذات المبيع لا ينفك عنه ولا يتحول او ماله
 تعلق بذات المبيع لكونه منتقلا عنه كمثل الخش
 اي يتعلق به تعلق الانتقال كالحجون والارواح والبول
 في الفراش وخمير او باين عن ذاته لكن متعلق به
 تعلق نسبية كالزوجه والابا ف اي لكونه زوجا
 كالزوجه اي التلبس به والسرقة والاباق والولد والوالدين
 ونحو ذلك فالرد في الجميع في نسبية الذات ونسبة التعلق
 ونسبة الانتقال بالاطلاق سواء كان المبتاع من اهل
 المعرفة بالعيوب ام لا الا بالبول وهو اذا كان العيب ثابتا
 لمبيع كالسلل وما اشبهه وكان ذلك الثبوت بما منه امر
 اي في اعضائه الظاهرة وهو غير خفي لمن يكون في العيوب

ابصر ومعرفة كالحكاسين وما اشبههم مما يكثر معاناته
 لضرا الرقيق وبيعته وكان العيب ظاهرا لا خفا فيه كالغور
 مثله والخلل والخلف في الخفي منه اي من هذا القسم
 الاول في حق من له بصيرة بالعيون
 والخلف يكثر في القام به المستمع بالرد انه لم يعلم بالعيب
 الا بعد ان عرف به المستمع فلا يمكن لعدم انتمائه
 حينئذ على الاطلاع قال المتعطي وان طال
 مكثه فان لم يكن المشتاع من اهل البصر بالعيوب
 بالابدان يعلق انتقال او كان باينا عنها فلم يشتاع الرد
 بها تخاسا كان اولهين لتساوئهما في الجهل الشيء
 خليل عاطفا على قوله ورد بها العادة السلامة
 منه لغور وقطع ونقص واستحاضة ورفع حيضة
 استرا اذا وضعت له ستر او لم تحض فيكون قهرا
 بالمشتري وعن مالك بالشهرين ثبت الرد وعسر
 وهو العمل باليسار دون اليقين ورنا وسر بخر وزعر
 بالعانة وهي التي لا شعر بها ويجز في الفرج او في الفم
 وزيادة سن وظفر في العين ومثله العض في سواد
 العين وان لم يمس الابصار وعجز وجرو والدين
 او ولد والزوج والزوجة للامة والعبد كالواحد
 فان مات من ذكر قبل الرد فلا رد لاحد ولا اخ وجذام
 اب وان علا لما يتقي من غايته في النيل او جؤونه
 بطبع لا يمس حتى وسقوط سنين وفي الرابعة
 الواحدة وستين بالربعة فقط وان قل وجمودة الشعر

وخصا

ربع بغيره بان يلد
 من زوج قبل الرد
 ربع

في الرابعة

في الرابعة وهو يثبت بكونه الي اجمع اقرب وكونه ولد
 زنا ولو خشا وبول في فريش في الوقت الذي اذا بلغه
 الصغير لا يبول غالبا ان ثبت ذلك عند البائع والاد
 حلف البائع ان افترت عند عيين وثبت ما ادعاه المشتري
 من البول وتحت عبد ومخولة امة وهل هو الفعل
 وهو ان يوطا العبد والسحاق في الامة او التشبه بالاقوال
 والاضلاق قولان وقلف ذكر وانني مولدي بلد الاسلام
 او طويل الاقامة وحتى مجلوها وكبيع بعده مس
 استراه بغيره وكرهص وعثر وصرن وعدم حمل معتاد
 ولا ضبط ان يعمل بكلتا يديه وثبوته الايمن لا يقص
 مثلا وعدم فحن صيق قبل اي صوم من غير اليقين
 فان تقاضى فله الرد وكونها ذلا صغيرا الا يقين فلا
 رد وادي العتية الا ان يكون عيبا يرد في وكذلك لو
 لم يقص وانه ليس اقة حبس فيها لم تظرت براته ومثالا
 يطلع عليه الا بتغير كسوس الخشب والجوز ومرقيا
 فليس له به رد ولا قيمة عيب والجوز الهندي والبطيخ
 يوجد مرافله ورد البسق ورجع المشتري باليمن ان
 كان البائع مدلسا وان كان غير مدلس وكسر المشتري
 بحفرة البايح الا بعد ايلهم لاحتمال حدوث العيب فيها
 فانه يرجع بما بين القمتين ان كانت له قيمة يوم البيع
 بعد الكسر والاربع باليمن كله وعيب قل بدار لا يثبت
 الرد به فلا يرجع بقيمته والقليل قيل ما نقص عن الثلث
 وقال ابن عتاب الربع كثيرا من العطار والمنقلا ان قليل

وقال ابا رستد العسقي من المائة كثيرة قال
 الشيخ وفي قدرة تردد ورجع بقيمة العيب في كسب حد ام
 من جدار انها لم يخف عليها منه الهدم فان حيف
 فله الرد الا ان يكون الحد ارجحة البيت فله الرد بذلك
 ويجب الرد بقطع منافعها كتهوير بيرها او تفوير ما بها
 وفساد مرصاتها او تفريق قواعد بيرها او وجد ما بيرها
 ملحا في البلاد التي ما بارها هلك وان قالت
 الامة انا مستولون لم يحترم ولكنه عيب ان رضي به ولم
 يردھا بيته ان اراد بيعه من ثالث فان النفوس تكن
 الاقدام على شراء من يقول ذلكا وضيف لا يثبت في العيب
 الغدوم بل كان في نظرا هل المعرفة به ممكن قد مره وحده
 كان على الباي في ذاك العيب القسم بانه حادث عند المشتري
 وهما في القسم على العلم بما يخفى من العيوب على مثل الباي
 اما مسترا عنه او مستقلا فيخلف على نفي العلم بانه
 لا يعلم وجود ذلك العيب فيه قبل بيعه وفي العيب غير الخفي
 الخلف من الباي بالبيت اي يخلف على البيت بان هذا
 العيب ليس قبل بيعه افترقى اي اتبع الشيخ خليل
 والقول للبايع في العيب او قد مره الا بشهادة عمادة
 للمشتري وخلف من لم يقطع بصداقه وقبل للتعد
 غير عدول وان شركين ويمينه بعته وفي المين ذك
 التوقية الذي لا يتم البيع الا بقبضه واقبضته وما
 هو به بتا في العيب الظاهر وعلى العلم في الخفي والحكم
 ان في تكول بايع عن الخلف المتوجهة عليه لاجل قبول

قوله من استرني بخلف اي يخلف المشتري عند تكول الباي
 والخلف من المشتري على ما قررنا في حلف الباي على
 البيت في الظاهر والعلم في الخفي على خلاف ذلك وقيل
 على البيت مطلقا وليس في صغير اي في صغير الرقيق
 من الاثاث الذي لا يطبق الوطى مواضعه على وهي جعل
 الامة تحت يد موطن حتى تخرج من حصة الاستبراء ولا موضع
 لوضعه غير عاليه التي لا تزد للفراش حيث لا يجاسعه
 يمكن معافي الوضئ الحمل ولا يجوز في المواضع
 شرط تعجيل الثمن لاحتمال كونه تارة سلفا حيث الحمل
 وتارة شحا حيث لاحمل وان يكن ذلك اي تعجيل الثمن
 تطوع من غير شرط فحسن ففي النوادر من كتاب
 محمد قال اصبح وما بيع على المواضعة او على معرفة
 المواضعة والاستبراء فان شرط النقد فيه يفسد البيع
 الا ان يتطوع بالنقد بعد العقد على غير شرط وعلى
 المواضعة فذلك جائز فاما ما بيع على البيت ممن لا
 يعرف المواضعة مثل بيع اهل مصر ومن لا يعرفها
 من البلد ان يتبايعون على النقد ولكن لا يشترطون
 نقدا ولا مواضعة فهو بيع لازم لا يفسد ويقضي عليها
 بالمواضعة وان طلب الباي ايقاق الثمن فذلك له
 وفي الواقي المجموعة ولما ذكر في العتية لا يلزم المبتاع
 ايقاق الثمن الا ان يتطوع به الشيخ خليل وتوافق
 العلوية او وجش اقر الباي بوطيه عند من يومين والثان
 النساء اذا رصيا بغيرها فليس لاحدهما الانتقال ونهيا

عن احدى هاتين وهذ يكتفي بواحدة قال يخرج علي الترحام
 ولا مواضعة في متزوجة وحامل ومعتدة ونانية كالمدونة
 بعيب او فساد او اقالة ان لم يغيب المشتري وفسدان نقد بشرط
 لا تطوعا ومصيبة ممن تقضي له بها وفي الجبر علي ايقاف
 الثمن قولان تنبه هـ يكتفي النقد وان تطوع
 به في اربع مسائل اذا وقع البيع فيها بخيار منها الامة
 اذا بيعت علي خيار وفيها مواضعة لا يجوز التطوع بالنقد
 لما يودي من فتح الدين في الدين لان الثمن دين علي البايع
 فاذا تم البيع بانقضاء من الخيار واعتاض الامة في ذلك
 لقن ديننا علي البايع لتأخر قبضه بعد ايام الخيار وكذلك
 الغايب علي الخيار وكذا ضمن خيار وسلم بخيار والبيع اذا
 وقع من براءة من العيوب في البيع ان نصت البراءة
 من البايع مريحا بالنقص علي الاصح متعلق بقوله بالرفيق
 اختصت اي والبيع بشرط البراءة من العيب بالرفيق
 دون غيره اختصت علي الاصح بالرفيق ومقابلته
 ما حكمه المتطي ان ذلك جائز في كل المبيعات وبه حكم
 عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما ومروان
 ابن الحكم وبه عمل عبد الله بن عمرو به قال ما لي في اول
 زمانه ثم رجع عنه الي الاختصاص بالرفيق وروى
 ذلك عنه ابن القاسم وبه الفتيا وعليه جمهور اصحابه والعلّة
 في ذلك ان الرفيق قد يكتفي عيبه وهو معذور في التبرير
 بخلاف غيره ويؤيد ذلك الرد عليه ان شرط البراءة مع العمل
 بالعيب الذي تبرأ منه ابن الحجاب واذا اشترط البايع

البراءة

البراءة مما لا يعلم فطريقان الاول ثالها في الموطا يعيد
 في الحيوان مطلقا ورابعها في المدونة يعيد في الرفيق
 خاصة وخامسها يعيد فيه من السلطان ومن الورثة
 لقاصدين وشبهه الطريقة الثانية يعيد ان كان بصيرا
 او من السلطان وفي غير قولان لما علم فلا يعيد
 ولو باع بحدان ملكه فالشهر لا يعيد وبه السلطان علي
 تعريض البراءة لا يحتاج الي اشتراطها فلو ظن المشتري انه
 غير فقولان الخيار والمزوم الخ حليل ومنه انه اي
 من خيار النقيصة بيع حاكم ووارث رقيقا فقط بين
 انه ارث فان لم يبين الوارث انه ارث فلا يمنع المشتري
 من الرد فبيع الحاكم والوارث البين انه وارث ببيع
 براءة وان لم يشترطها وخير مشتري ظنه غير حاكم او وارث
 في رد ما ابتاعه او حبسه بلا عهدة ويمنع من خيار النقيصة
 تبري غيرهما لم يعلم من عيوب الرفيق خاصة ان
 طائفة اقامته به اي عند البايع واختص واذا علمه البايع
 بين انه به ووصفه او اراه له ولا يحمله كقوله لفسارق
 فيوجد ينقب زيادة علي السرقة قال سارح ويحمل
 ان يريد بالاجمال ان يذكر العيب مع غيره من عيوب ليست
 به قال في المدونة لم تنفع البراءة حينئذ وللمبتاع الرد
 باسمي له ولغيره اياه وزواله قبل القيام به يمنع الخيار
 الاحتمال العود وفي زواله بموت الزوجة وطلقاتها وهو
 المتاول والاحسن او بالموت وهو الاظهر اقوال
 والفتح ان عيب لدا في المبيع علي البراءة من حكمه اذا

طائفة

ظهر بشرط ان يكون ذلك مع اعتراف من البائع انه كان
 بالرقيق قبل البيع او بثبوت علمه بالعيب ^{الذي} يعترف ببينة
 فان لم تكن بنية ولا اعتراف وادعى المشتري ان البائع قد
 ما علم فقال ويحلف البائع به وهو اصل الحلف في العيود
 بالعلم اي بنفي العلم به ومع جهل الظاهر يحلف بالثبوت
 كذا ذكر ابن القطر في ونايقه واعتمد الناطر وانتقد
 ابن الخار وقال يحلف ببيع البراءة على نفي العلم انه لم يعلم
 به بثبوت كان حفيظا او ظاهرا لانه تجرأ بما لم يعلم به دون ما علم
 وانما تفرق اليمين في الغيب الظاهر والباطن فيما بيع من
 العبيد بغير البراءة وحيثما تكلم اي البائع عن اليمين
 تبدا عند توجب اليمين عليه به اي بالتكول المبيع تبسبب
 تكوله لا اليمين رد اي رد المبيع على البائع بعيب تكوله
 لا اليمين فلا ترد على المشتري ليحلف انه يراعي عند البيع
 وهو يعلم بالعيب المدعى به فالمبيع مبتدأ خبر ردو اليمين
 عطفا على المبتدأ وبعضهم فيها اي في بيع البراءة المحوار
 مفعول مقدم اطلقا في الرقيق وعين وهو الذي اخذ
 به ابن وهب وهو مذهب الوطاسي وسرطاسي اي بيع البراءة
 انه مكث للرقيق المبيع على البراءة بملك للبائع مطلقا
 يريد مكناطويله سواء كان البيع على البراءة ام لا ففي النوازل
 من كتاب محمد وكن مالك ان يبيع رايا ببراءة لم يظلم
 اقامته عنده ولم يختبر واليوم واليومان في المراكب
 وشبهه اذا استثنى للمركوب من البائع جاز وكانه يبيع واجارة
 باع العين واستاجر منفعتها من قريبة يغلب في مثلها

الغنى

السلامة ففي المتعطية يجوز بيع الدابة واستثنى ركوبها اليوم
 واليومين ولم يجز في الحيوان كله رقيقا كان او غير راقا
 اخر الفاعل ليعود الضمير على مقدم لفظ اي ولم يجز سركا
 الحيوان كله على اشتراط علمه اي على انه حامل فيكون للجنتين
 جز من الثمن فان كان الاشتراط من البائع ضد ايضا انقص
 التبري منه لانه عيب في الامنة الرفيعة فذلك جاز ولذلك
 جعل الناطر البطر للمشتري ولم يتعرض لاشتراط البائع للتبري
 لا باجارة ولا بمنع فغنى المقرب قال مالك ومن استركه سنة
 على انها حامل فلا خير في هذا البيع لانه كالاخذ لجنتها ثمنا
 حين ابتاعها بشرط انها حامل ابن الناطر ومساوق الساة في
 الرواية على التمثيل واخذ من قوله اخذ لجنتها ثمنا ثبوتا
 بشرط انها حامل ابن الناطر ومساوق الساة في الرواية على التمثيل
 واخذ من قوله اخذ لجنتها ثمنا ان تبري البائع باشتراط الحمل
 في الامنة الرابعة ليس مانعا لانه تجرأ بما ينقص الثمن لا بما يزيد
 فيه البيع خليل وكسبه حامل بشرط الحمل عطف على قوله وقصد
 منه عنة شارحه بعد ان ذكر احوالا لثبوت ان قصد البراءة ثمنا
 يكون فيه صح وان قصد استزادة الثمن لم يصح قال ومنه من جعل
 حمل الخلف اذا قصد الاستزادة وان قصد البراءة من الحمل فلا
 خلاف في الصحة وهل طريقة ابن رزقون انتهى وذوات حمل
 قد ثبت له ان وضعها كمن بلغت ستة اشهر لم يمتنع على الاصح
 بيعها من اضافة المضدر للحمل المفعول وهو لا يمتنع بقريبة
 الساق قد ابلغ خليل وجاز وهو سبع للجلد وحامل مقرب
 شارحه بعد ان ذكر الاحتمال الاول قلل ويحتمل ان يكون من اضافة

الرقيق

والمصدر الى الفاعل بمعنى يجوز لها ان تتصرف في مالها بالبيع
 ونحوه ويقصر بالمريض كذا يجوز ان يباع المريض في سوق
 السياق اي في مظنة رجائياته وعافيته يصح بيعه
 من اضافة المصدر الى المفعول ايضا على الاطلاق ابن الحارث
 ولا يباع من في السياق ويجوز بيع المريض المخوف والعبد
 يصح بيعه في حال الاماق مع علم المشتري بحال قراره والقدر
 على تسليمه بحال قراره بان كان لا يمكنه الذهاب منه والافليس
 بحال قراره لجواز اباقة منه فهو اذا بيع الغايب الذي
 كان ابقا وهو اذا كان بحال قراره مما ابتاع فيه هل للقدر
 على تسليمه حينئذ في حال قراره مع علم المشتري بذلك ففي
 المتبعية ويجوز بيع العبد الا بقا اذا علم المشتري موضع
 بصفته فان وجد بصفته التي كان عليها قبضه وصح البيع
 فيه وان وجد فذقيب وتلف كان على البايح وليس يرجع
 المتباع المتي قال سحنون وانما يجوز ابتياع الابق اذا كان
 في وثاق خان قلست يدعي تقييد الناظر بما قاله
سحنون والافلاحي ابتياعه وان علم بحال قراره اذ لا يمتنع
خروجه منه قلست لا يطلق عليه بحال قراره ٧١
 اذا امن خروجه منه اذ الابق غير مأمون الخروج فلا
 قرار له فليس الامن وتحقيقه الا بما قاله سحنون فاستغنى
 الناظر بصيغة القرار عن التقييد بكون العبد في الوثاق
 الشيخ خليل وقد رجع عليه لا كابق وابل اهلت والبايح
 للابق المذكور الصامني للمشتري فبلاكه وتعيينه متى
 البايح حتى يقبض اليه يقبضه المشتري او وكيله ولذا

بناه للجهول وان تقع اقاله بينهما في الابق لا يرعى
 ففي الوثائق المجموعة قال محمد بن عمر لم يختلف قول مالكا ولا ابن
 القاسم ان الاقالة في الغايب غير جائز لانها من وجه الدين بالدين
 وهذا كما قال سحنون اذا ادركتها الصفقة قابضه بمجموعة
 وامتنع التفريق للصغار من ائمه يريد التفريق للصغار
 من ائمه بالبيع وما استهمه صمتنع الامع الا ثغارا في الابد
 القادرهم اي بتدليل اسنانهم بعد سقوطها وليس عنق اخوها
 بتفرقة فان وقع التفريق بوجه من الوصع نقل الملك
 للاحب من بيع او هبة امتنع ثم يكون حين التفريق
 الممنوع بالاجابة على الجمع بينهما في ملك واحد القصة
 والخلف ان يكن من الام الرضي بالتفريق ففي طر ابن عات
 قال ابن رز ب رحمه الله تعالى عن المملوكه يكون
لها الولد الصغير فترضي ان يفرق بينهما وبينه فقال
يلزمها وهذا الذي عليه الحكم وفيه اختلاف وفي
المعترت قلت له متى يفرق بين صبيان العبيد وبين
اهلهم فقال قال مالكا حد ذلك الاثفار ما لم يحل
قال ابن القاسم وجه ذلك عندي ان يستغنى الصبيان
عن اهلهم بان يعرفوا ما يوسرون به وما يمتنون عنه والذوق
والاثاث في ذلك سواء الشيخ خليل عا طفا على قوله
وقد منهي عنه وكثر فرق ام فقط احتراز من الاب
من ولدها وان يقسمه في ميراث لورثة وان شرط عدم
التفرق وبيع احدها العبد سيد الاخر لان العبد قد
يعتق فيفرق الملك ما لم يفرغ مهادا وصدقت المسبيبة

اذا قالت هذا ابني ولا توارث ما لم ترضا التفرقة وفسح
 ان لم يجعها في ملك وهل التفرقة نسخا بغير عوض
 بالهبة لولده او لزوجته تمتع اولا ويكتفي بحوز واحد
 كما لعنق تاويله وان جاز بيع نصفها وبيع اقدمها للعنق
 ويكونان في حوز واحد وجاز بيع الولد من كتابته امه
 لزوج ولما هدد التفرقة وكره الاسترا منه والحمل في
 الرقيق عيب يوجب الرد قليل بالاطلاق في قول
 مالك وابن القاسم ففي المغرب قال ابن القاسم والحمل
 في الجارية عيب في وحش الرقيق وعينه هدم وقد خالفني
 ابن كنانة في وحش الرقيق فقال ان الحمل ليس بعيب
 في وحش فسالنا مالكا فقال هو عيب وقيل انما
 هو عيب في عاتق اي في عالي ذي استرقاق بدل عيني
 الضمير ان في عالي ما يسترق والافتضاض وهو زوال
 البكان في سوي الوضئ الذي لا يراد الا للخدمة التي في
 العالي من الرقيق عيب يثبت الرد لانه مؤثر في الثمن
 النقص وكلما اترفيه النقص وتوعيب وفي المغرب
 وسيل يحنون عن استري صبية مثلا لا يوطأ فوجدها
 مغتصبة فقال ان كانت من وحش الرقيق فليست
 بعيب وان كانت من عليه فذلك عيب يوجب الرد به
 قال ابن الناطم قوله ينبغي ان يقيد اطلاق الشيخ كون
 الافتضاض عيبا في سوي الوضئ بما اذا كانت في سن
 من لا يوطأ مثلها كما في المغرب الا ان في احكام ابن سلال
 من ابتاع صبية فالهاها مجموعة وقال استريها اسب

عَلَيْهِ
 الزم

صحيحه قال ابن لبابة نؤمن على قابلية من العاقي بها
 فان العتيا مجموعة طريق الجمع حلف المشتري ما مستها
 لانه قد يمكن ان يفعل غيره وهي في عدة الثلث فاذا حلف
 ردق وان كان ذلك بالياردت بله يمين وظاهره
 الاطلاق فلعله معتد الشيخ انما ابن الحاجب والثبوت
 ليست بعيب الا فيمن لا يوطأ مثلها وقد تقدم قول
 الشيخ خليل لا صبط وثبوت الا فيمن لا يفتن مثلها
 والحمل اذا قيل انه عيب مطلقا وفي العلية لا يثبت
 في اقل من ثلاثة من الشهر فاستثنى ذلك واعلمه ولا
 تحرك له اي للحمل يثبت في ما دون عدة الوفاة اربعة
 اشهر وعشرا فاعرف اي فاعرف ذلك قال
 ابن سدر صه الله تعالى لا يثبت الحمل في اقل من ثلاثة
 اشهر ولا يترك تحركا بينا يصح القطع على تحريكه
 في اقل من اربعة اشهر وعشرا فاذا شهد النساء بانها حمل
 بينا لا يثبتون فيه من غير تحريك ردق الامة فيما دون
 ثلاثة اشهر ولم ترد فيما زاد على ذلك لاحتمال ان يكون
 حادنا عند المشتري قلدا شهد وان بها حمل تحرك ردق
 فيما دون اربعة اشهر وعشرا ولم ترد فيما فوق لاحتمال ان يكون
 عند المشتري وان ردق فوجد ذلك الحمل باطلا لم يرد
 الي المشتري اذ لعلها قد اسقطته ويثبت العيوب التي
 توجب الرد قديما وحديثا او بغيرها اهل المعرفة بها اي
 يثبت بهم العيوب ومن سبب الثبوت لها لما كان بهم ولا ينظر
 فيهم لصحة عدالة فاعدا له حتى الاسلام انما هو قديم

صحيحة

شرط كمال ان وجدت في وان لم توجد بان تعذر ان التفي
 بدونها ففي المتيطة ويشهد بالعيوب اهل المعرفة بها
 عدولا كانوا او غيرهم ويقبل في ذلك اهل الكتاب
 ما لم يوجد سواهم والواحد منهم ومن المسلمين كاف والاشنان
 اولى وطريق ذلك العلم لا الشهادة وهذا هو المشهور من
 المذهب والمعمول به وعليه قول الشيخ خليل وقيل
 للتعذر غير عدول وان شركي انتهى ولكن لا ينظر فيها
 لصفة العدالة فيكفي فيهم وان كانوا غير عدول
 قال الناظم الا عند تعذرها اي المعرفة من سواهم
 فينبغي ان يخصص كلام الناظم باذا تعذر المعرفة
 من غيرهم وقد تقدم لناظم في باب الشهادة النص
 على الاكتفاء بالواحد لقوله وواحد مجزي في باب
 الخبر واثان اولى عند كل ذي نظر فصول
 يذكر فيه حكم المبيع في كلاب الماشية والتفقوا الضمير
 لاهل المذهب ان كلاب الماشية المتخذ لحفظ
 الحيوان المقترس والسارق يجوز بيعها لصروحه
 الا صبيح اليها كلاب البادية المتخذ لحفظ البيوت
 وما اشبهها من الطوارق وعندهم اي عند اهل المذهب
 قولان في جواز ابتياع كلاب الاصطياد والسباع وكراهة
 ذلك قال ابن القاسم ولا باس باشتراك كلاب الصيد
 ولا يعجبني بيعها قال سحنون نعم يجوز بيعها واجمع بينهما
 وهو مثل كلاب الحراسة والماشية وذلك لجواز اتحاذها
 وما جاز اتحاذها جاز التصرف فيه بالابتياع فقول

ابن القاسم لا يعجبني هو قول بالكرهه وسوي سحنون
 بينها وبين كلاب الماشية الشيخ خليل وعدمه في كلاب
 صيد قنبر المنع وهو احد قول مالك وبيع ما كالمشاة
 وهو البقر وما اشبه ذلك باستثنائي مع استثنائي
 الضمير لما يباع فيه الجواز جاء في اي وارد وكذلك اكثر
 من الثلث كما سيأتي او قدر خور طلين اي ويجوز ايضا
 استثنائي قدر خور طلين وبهاية الجواز الى جواربعة اوطال
 سحان من ساة باعها ويحذر الماي وهو المشتري على الذكاة
 هذا مبني على ان المستثنى مشتري وليس يعطى البايع
 فيه اي في الجزاء الذي استثناه او في الرطلين وخروجها
 للتصحيح اي لاجل تصحيحها وعدم دجها من غير اي من
 غير المبيع الذي استثنى منه جزوا ورطلين على
 الصحيح من الخلاف لما يدخله من بيع اللحم بالحيوان والخلف
 في جواز بيع الشاة وما اشبهها واستثنائي الراس وكذا
 في استثنائي الحلد صدر مبيع اهل المذهب وفي ذلك
 اقوال مشهورة يجوز الاستثنائي حال السفر لانه
 لا كبر قيمة لها يرغب فيها في مثل هذه الحالة وفي حكم الضمان
 ان يغابا ما استثنى منه الرأس والجلد والجروبان هلك
 وسلب وتعد رجوعه اقوال وجوب الضمان مطلقا
 وعدمه مطلقا للثمن الضمان على المشتري في الرأس والجلد
 يجب ففي المغرب وان استثنى ثلثا او ربعا او نصفه فله باس
 بذلك عند مالك وكذلك ان استثنى من لحم اوطال امثل
 الثلاثة او الاربعة وذلك جائز ولم يبيع الثلث ما يستثنى

انما يجوز من ذلك الشيء الخفيف ولو قال المشتري لا اذبحها
وقد استثنى البائع منها ما يجوز له لزمه الذبح وفي
النوادر من كتاب ابن الموزان فان استثنى ما يجوز في الشاة
فليس للمبتاع استحقاقها ويعطى مثله بخلاف الجلد ان
الحاجب وببيع ببيع الشاة واستثنى ثلثة ابطال فادني واليه
رجع بعد منعه ابن القاسم وستة اشهر وفي قدر الثلث
كالصبي والتمتع بالتعاقد ويجبر على الذبح وفي
ان كانت معلوفة ولا ياخذ منها الحما على الاصح ولو استثنى
جزوا حاز ولو كان على الذبح وفي جبر من اياه حينئذ قولان
ولو استثنى الجلد والراس فقال الثمن المشهور في السفر
لا الحضر ولا يجبر على الذبح على الاصح وعليه القيمة لاراس
مثلها فلو مات ما استثنى منه معني فقال الثمن يضمن
المشتري الجلد والراس دون اللحم الشيخ خليل عا طفا
على قوله وجاز بيع عمود وشاة واستثنى اربعة ارطال
ولها ياخذ لحم غيرها وعلم بان بيع اللحم بالحيوان وصبر
ونمق واستثنى قدر رطل وجلد وساقط بسوق فقط
وهو مطلقا وتولاه المشتري أي الذبح ولا يجبر فيها بخلاف
الارطال وحتر في دفع راس او قيمتها وهي اعدل وهل التحجير
للبيع او للمشتري قولان ولو مات ما استثنى منه معني ضمن
المشتري جلد وساقط التحجير في دفع القيمة او بدلها
لا الجاهد اقصا في ذكر بيع الدين بالدين
وفي ذكر المقاصة فيه بما يجوز البية ببيع الدين مبتدا
مسوق حين من عوض او من عين بدل افضل من الدين

اي ببيع الدين عرضا او عينا مسوق بما يجوز بيع ذلك
الدين به وفي معيد ابن هاشم من مختصر ابن ابي زيد
من كتابه لمدني من عين او من عرض غله ببيع من غير
عزمه قبل محله او بعد بتمن يتعجله فان كان رنانا غير
او دراهم باعه بعرض وان كان عرضا باعه بعين او بعرض
بما له نقد قال يضمن بمحض الغريم واقرار
والمسا يجوز بيع الدين مع حضور من اقربا الدين
لاشمال انكاره او الاستيفاء منه فيكون البية تارة مكنا
وتارة سلفا وتعجيل الثمن المدفوع ليله يكون دين
بدين وان كان البيع في طعام ان يكن اي الطعام المبسوع
من قرض كان المشتري المقرض او غير المقرض
الاتباع فيه قبل القبض بشرط النقد واستغني عنه
الناظم لما سبق له من استراط التعجيل للمثمن ومثله
ما كان المقرض من هبة وما استبها وتقييد بالقرض
لغير امتناع ببيع الطعام قبل قبضه ان كان من بيع
او سلم لقوله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه
حتى يسوفه فقصر اهل المذهب ذلك على المبتاع
من الطعام دون القرض والموهوب والموروث منه
في يضمن اقرض طعاما او وهب له ان يبيعه قبل ان
يسوفه والا فقتا وهو الاخذ بالطلب للدين بخلاف
والحكم في ذلك قبل حلول الدين لا يختلف والمثمن
مطلوب دفع في مثل الدين وهو ذو اعتبار في الجنس والصفة
او المقدار وحينئذ لا يختلف في الجواز فيه كمن يكون له عند غيره

درهم او برا و ستر او نحو ذلك موقت ذلك الى اجل فاراد التما
 تعجيله اتفاقا منها فله مانع من ذلك ودفع الدين العيني
 فيه اي في الدين مع بلوغ اجله اي بلوغ اجل ذلك
 الدين صرفي فان لم يحل الاجل امتنع لانه صرف يتاخر
 قبضه فان حل الاجل جاز فيه اخذ غير جنسه عن الذهب
 فضه والعكس كما هو الصرف بشرط التاخر وهو صرف
 ما في الذمة ولرب الدين اخذ ما يشاء في دينه
 من عرض او اصل ان يحل له ان يحل له الدين بالدين
 فان منع مانع من التعجيل كالامنة يتوافق ما استبه
 ذلك فله وان كان الدين المقتضي غير عيني فله ان يعيد
 الاجل وكان من سلف سوا كان عرضا او حياوانا او طعاما
 بعد الاجل حد فيه عند اقتضايه من مجهل ما يصطفي
 من جنسه او من غير جنسه لحصول الاسي مما سبق
 من خوف فسخ الدين في الدين وان يكن اي الدين
 من سلف بعد حلول الامد المسم فنيه فالوصف
 فيه الصحيح جاز فله اي فان كان الدين من مسلم او حل
 الاجل فانه يجوز ان يتسامح فيه الطالب للغير في
 الوصف خاصة كن في ذمته في من الحسن الطيب او حرير
 كذلك فانه ياخذ فيه من الوسط واما الميجر ذلك قبل
 الاجل لما فيه من ضيق وتجهل تلبية
 في التوارد من المجموعة قال ابن القاسم عن مالك ومن
 له دنانير دين فله ياخذ قبل الاجل بعضها وياخذ باقية
 عرضا فيصير بيعا وسلفا وعرضا لاجل باقل صفية

وقدر

وقدر لانه محض معروف لان لم يحل لدخول ضيق وتعجل
 لانه عدد او وزنا الاكرحان ميزان او دار فضل
 من الحائنين فيمنع ومن المبيع من العين كذلك
 وجاز باكثر لانه حشون وقضاو دار الفضل بسكة وصياغة
 وجوده وان بطلت فلوس فالمثل او عدمه فالقيمة وقت
 اجتماع الاستحقاق والعدم ويجوز ان يقتضي الدين
 من الدين اي عوضه وهو المقامته وحقيقتها بالنقاص
 مما يكون لكل من الغريين قبل غريمه من حق غير من جنس
 ما للغيرم الاخر او من غير جنسه والناظر يتكلم على
 الصور الحائسة والتمسوة وهي في عين وعرض
 وطعام قد بقي فقد يكون الدينان هتينين او احدهما
 عينا والاخر عرضا او طعاما وقد يكونان مبيع او من
 قرض وبيع او سلم وبيع والناظر يتكلم على ذلك
 فما يكونان **باب** الضهر للدينين به عينا اي فيه اي
 دين مماثل اي عيني اخر في ذمة صاحبه في الجملة
 في كون الدين الاخر عينا وان كان ذهب او الاضرورقا
 وهو المشار اليه بقوله ودي اختلاف في العينة
 فصلك اي فيه تفصيل فما كان فيه اختلاف كورق
 وذهب وحلول غمة فاعلم الدين الاخر حلول يجوز فيه
 صرف ما في الذمة بالمقاصاة وكأنه اخذ عن ذهبه ورقا
 في ذمته والحكم في تاحير الدين الذي يماثل ما كانت
 اي تاحر وجد من الدين الاخر عينا بان حل احد الدينين
 وكان ورقا او ذهباً مماثله وبالجملة فان لم يحل الدينان او حل

اهل احدهما دون الاخر وتماثلا وهو المراد بقوله وفي
 ما حذر الدين تماثلا ما كان اي ما حصل من الدين المتاحصر
 اشبه بجميع قابله واجازها ابن القاسم وهو المشهور وعليه
 قول بهرام تجوز المقاصة في دين العين مطلقا
 اتحادا قد لا وصفة حله او احدهما لم لا وفي الدينين
 اللذين في الحلولة اتفقا بان كان كل حالا او حلا فاشبه
 وابن القاسم على جواز الانتصاف وهو المقاصة اتفقا
 وذلك الانتصاف في العرضين اي اذا كان الدينان
 عرضيين مختلفين لا المتشابهين فلا يشترط فيها الحلولة
 ولا التوافق هل اي حل الانتصاف وهو المقاصة في
 العرضين المختلفين في الاجل بحيث حله اي حل
 الاجل او توافق الاجل ولم يحل فان اختلف الاجل
 امتنع المقاصة والانتصاف وهو المقاصة
 في توافق الطعامين في دينين اختلفت اي اتبعت
 بشرط وهو حيث يكونان اي الطعامان معا من سلف
 فتجوز المقاصة مطلقا حالين او موحلين او احدهما
 حالا والاخر موحلا والحكم في اختلاف الطعامين بان
 كان احدهما دينين تكيله من شرا والدين الاخر محموله
 لا يجوز الانتصاف الا ان كان كل منهما اي من الدينين قد
 حله فيكون بدلا وان يكونا اي الدينان من طعامين
 من مبيع ووقع فيه او في دين منهما باطلا فاختله في
 اي اختلاف مطلقا سواء اختلفا او روى اموالهما او
 الاجلين مختلفين امتنع الانتصاف لانه بيع

الطعام قبل قبضه والحكم في اتفاق اهل الدينين
 ما اتفقا منهما اي من الطعامين اي اتفقا مثلا واحدا
 هو اي الانتصاف كذا في اشبه غير متفقا اي غير ممنوع ومنع
 ابن القاسم وسرط جواز المقاصة في الدينين من الطعامين
 ما كان احدهما من مسلم او من سلف والاخر
 كاي من بيع بحلول كحل من الدينين واتفاق النوع
 وان اختلف وجه تربتها في الدمة فان اختلف النوع لم
 تجز المقاصة واختلفت ما حذر لاحد الدينين او احدهما
 ما كانا اي حيث وجهان بان يكونا متفقين في النوع
 مختلفين في الاجل او ان يكونا موحلين او احدهما
 موحلا ففي ذلك الخلاف بين ابن القاسم واشبه
 فنع ابن القاسم سواء اضر اجلا معا او اجل القرص
 او اجل البيع واجاز اشبه ذلك حيث منع ابن القاسم
 بالهما اي الاقوال الجواز مع سلم قد حلت اي اجله
 ومنع حيث لم يحل معا زحل اجل العرض دون السلم
 ونحو ما نقله الشيخ في وثائق ابن سلعون بعينه قال
 بهرام المقاصة بيع من البيع وهو مستثنى من بيع
 الدين بالدين بشرط كجهل ما تقدم في حكم الدينين
 اذا كان عينا واتحد قد لا وصفة وان اختلفا وصفة
 مع اتحاد النوع او اختلفا فيه وكذلك ان حله والا فلا
 كما اختلفا في بيع في قوله من بيع فعل لانه من قرض
 كذا لكا من بيع فلا يجوز للتفاضل فان كان من قرض
 او احدهما فيجوز والطعامان من قرض لهما حكم العينين

ما تقدم ومن بيع جميع المعاصاة ولو متعقبات ومن
 قرض وبيع يجوز ان اتفقا وحلا لان لم يحل اوصلا اهدا
 ويجوز في القرصين مطلقا ان اتفقا جنسا وصفة
 ستوي اجل القرصين ام لا كانا مختلفا جنسا واتفقا
 حلا وان اختلفا اجهة منعت ان لم يحل او احدهما
 لان اتفقا جنسا والصفة متفقة او تختلف جاز
 ان اتفقا الاجل والا فلا مطلقا بل ان بيع او قرض او اهدى
 من بيع والآخر من قرض هذا اقصا
 في ذكر الحوالة وامنع حواله بنبي ابي بدين لم يحل بشرط
 حلول الدين المحال به والحوالة بالذي يحل من الدين
 بالاطلاق فيتحل اي يجوز سواء كان الدين موصفا او نقدا
 محل مطلقا وبالرغم والعلم من محال عليه في القول
 المشهور اي لا يشترط ذلك فلا تنالك بتركه والاحتياط
 الاجمال باحد التقديس في ثلثهما بان كان عليك
 ذهب فاحلت رب الدين تجلي من لك عليه ورق فلا يحل
 لايه صرف مستأخر الا ان القبض من المحال عليه
 اقتضى اي اتبع ووجد لانه صرف فلا بد فيه من استيفاء
 الشرط ومن ذلك التناجز فليست من باب
 الحوالة لان شرط التساوي كما سيأتي بل من باب
 التوكيل في الصرف مع حضور الموكل ولا يجوز في
 الحوالة ان يحال بالبناء للمفعول الا بما يجانس المحال
 به نوعا وصفة ومقدارا وهو المراد بقوله لدين حله
 ففي معنى الكلام للحكام من كان له على رجل مال

حال فلا بأس ان يحاله به علي غيره فيما حل من دين غيره
 وبما لم يحل ولو كان دينه لم يحل له جزاءه شي من ذلك ولا يجوز
 ان يحل بحق عليه لم يحل اجله في حق علي رجل حل او لم يحل
 ولا بأس ان يحل بحق فدخل عليه في حق له علي رجل حل
 او لم يحل وفي المنهج السالك ستة خمسة لجوازها وواحد
 بشرط فيها فشرط ارضى المحيل والمحال قال ابن زرقون
 والثاني ان يكون دين المحال حالا والثالث
 ان يكون الدين المحال به مثل الدين المحال عليه في القدر
 والصفة وهو ما بعدم من كلام الناظم والسابع
 ان لا يكون الدينان طعاما من سلم او احدهما ولم يحل
 الدين المحال به علي من ذهب ابن القاسم فان كانا من
 سلم فلا يجوز الحوالة حلت الاصال ام لم تحل والخامس
 ان تكون الحوالة علي اصل دين ثابت وفي هذا الشرط
 خلاف ابن الناظم ولم يعتبر المولف والظاهر
 انه اعتمد قول من لم يرض شرطنا قال ابن زرقون
 واما شرط لزومها فتوان لا تعين من فلس عمله من غيره
 وهكذا براءة المحيل وتحول الحق الي المحال عليه من طلب
 المحيل الشيء خليل شرط الحوالة رضى المحيل والمحال
 فقط وثبوت دين لازم فان اعلمه بعد منه اي المديان
 وشرط البراءة صح وهل الا ان يفسى او يموت تأويله
 وصيغتها باهلت او حذفك من فلان وانا بري وحلول
 المحال به وان كتابة لا عليه اي لا علي المكاتب بالكتابة
 لعدم لزومها ويشترط تساوي الدينين قدرا وصفة

وفي جواز تحوله أي الاعلى على الأدنى ترد ووجه المنع
لأنه مع الخالف بيع علي وجه المكايسة فتدخله بيع الدين
بالدين قاله في المقدمة ما تـــــــ وإذا كانت الحوالة
في طعام ما أحاله تلقى أي تنعقد ويصح إذا كان يريد
لنظام من المحال والمحال عليه معام من سلف لا من سلم
لجواز بيع طعام العرض قبل قبضه بخلاف السلم والمحال
في اجتماع طعام محال به من سلم وآخر من قرض بشرط
في جواز الحوالة على مذهب ابن القاسم المحلول في
الطعام ذي القبض قال ابن القاسم وإذا كان أحدهما
من قرض والآخر من سلم فلا تجوز الحوالة حتى يحل
جميعا قالـــــــ ولا يذهب عن فسخة وعكسه إلا أن
يكونا حالين ويقبض ذلك قبل أن يفترقا وإذا كانت
الطعامان جميعا من بيع وإن حله لا تجوز الأحالة
بأحدهما على الآخر وذلك مفهوما من قوله إلا إذا كانا
معام من سلف فيبطل منه المبيع فيما عدا ذلك ثم ذكر
في صورة مما فهم فيه المنع الجواز فيبقى ما عدا ذلك
الصورة على المنع وفي التهذيب ومن له عليك طعام
من سلم فأحلته على طعام لك من قرض أو كان الذي
له عليك من قرض فأحلته على طعام لك من بيع أو قرض
قد حل أو دفعت إليه دراهم يبتاع بها طعاما يقبضه
من حقه قد لك حبة من الشيء خليل وإن يكونا طعاما من بيع
فيهم منه جواز الصورتين المجابيتين ويحول حلق
المحال على المحال عليه وإن أفلس أو محمد إلا أن يعلم

المحيل بأفلاسه أن ظن به العلم فلو أحال بايع علي
مشترا بالتمن ثم رد بعيب لم تنفع ويدفع التمن للمبتاع
ثم يرد للمحيل واختير حله فيه والقول للمحيل أن ادعى عليه
تفني الدين للمحال عليه أي بأن الحوالة على غيره دين بأن مات
المحال عليه لا في دعواه أي المحيل أن الحوالة بغير دين بل
وكالة أو سلفا للمحال تغليب اللفظ الحوالة فلا تقبل أنه
إراد بها التوكيل والسلف فصل
ذكر بيع الخيار وفي ذكر الشيا بيع الخيار أي المبيع عليه
جائز الوقوع إذا وقع بين المتبايعين لأجل يلقى بالمبيع
وأنما يلزم الخيار إذا اشترطه المتعاقدان أو أحدهما
على الآخر عند العقد فالأجل اللائق كالمنه في الأصل
وإذا حل اللائق بالأيام في عمر أي في غير الأصل
وعبر الأصل كالعبد مثال الحيوان والطعام والعروض
والأيام تختلف ففي الثوب اليوم واليومين وسنة ذلك
الثلاثة والجارية الجمعة والخمسة الأيام وشبه ذلك لا خيار
حالتها وعملها والدابة تركب اليوم وسنهما ولا ياتي أن يسير
عليها البريد وخوف ما لم يتباعد أو الدار الشهر كذا
نقله في التهذيب ثم قال وما بعد من أجل الخيار فله
خبر فيه لأنه يجوز وما يدري ما نصير إليه السلعة
عند الأجل ولا يدري ما صاحبها كيف ترجع إليه الشيء خليل
أنما الخيار بشرط كمنه في دار ولا يسكن أي لا يجوز أن
يشترط السكنى مدة الخيار لأنه مما يعرف بالنظر والجمعة
في رقيق واستخدمه وتكثرت في دابة ولا يركب وكثيرة

لركوبها ولا بأس بشرط البريد السهيب والبريدين وفي
 كونه خلافاً لتردد وكثالة في ثوب وجمع الخيار بعد وقوع
 البيع بالبت نقد الثمن أم لا وهل هو مقيد بما إذا انتقدت
 وضمنه حينئذ المشتري لأنه بعد البت صار بايعاً وفسد
 بشرط مشاورة بعد أو من لا يدع فيما ذكر الا فيما هو كالنقد
 أو مجهولة وهو أي الخيار بالاستراط عند صدور العقد
 ولا يجوز فيه أي في العقد المستراط فيه الخيار بشرط النقد
 فيفسد الخيار والبيع لأن الثمن يدور بين السلف والثمن
 وذكراً ممنوعاً فإن كان بيع الخيار بغير شرط النقد فلا بأس
 بالنقد فيه والبايع والمشتري في استراط الخيار مستسا
 وما يفسد بالاستراط أيضاً استراط المشتري الغيبة
 على ما لا يعرف بعينه من كيل أو موزون لأنه يكون
 بيعاً على نقدير الأضواء وعلى تقدير الرد يكون سلفاً
 فإن تطوع البايء بإعطائه من غير شرط جاز ولا يخرجها
 جميعاً وفسد بالاستراط ليس بقرب الشئ خليل ورد آخر
 ويلزم المبيع بالنقصا أي بالنقصا أمد الخيار و رد
 المبيع في كالفد بعد مضي أمد الخيار ولا ينقطع بخروج
 الشمس حله قال ابن الماحسون وفسد بشرط نقد
 كما يفسد بيع العايب بغير خيار وغير عقار إلا إذا كان
 ترتيب الغيبة في غير العقار كالיום واليومين وفي
 المبيع بعينه الثلاث واستراطه مفسد أيضاً
 في المواضعة وفي أرض لم يوسر بها إذا أكرت قبل
 الرد وفسد بالنقد فيها ولو بملك شرط لصح عليه أن

الغالب في شرح الرسالة واستراطه أيضاً في جعل وأجر
 بحر من الزرع مثله استراط النقد في الأرض إذا بيعت على
 المزارعة لأن فيها حق توفية وكذلك إذا استراط في الإجير المعين
 قبض مبيع بعد شهر وفي الدابة المعينة قبض منفعتها
 بعد شهر وقد تقدم ما فيه البيع وإن ملك شرط تنبيه
 الملك في مبيع الخيار للبايع وكذلك ما يوجب للعقد في زمن
 الخيار إلا أن يستثنى المشتري ماله والغلة له أيضاً وإن
 ما جنى أحسن علي العبد بخلاف الولد في زمن الخيار للمشتري
 والضمان من البايع زمن الخيار بناء على أن بيع الخيار محل
 وإن وقع البيع بالثنا وهي كافي المتطية أن تقول
 أبيعك هذا الملك أو هذه السلعة بثمن كذا على أي أن
 أتيك بالثمن إلى مدة كذا أو متى أتيك به ولم يحدد
 مدة فالبيع مردود إلي ومصروق علي فإن تباعا علي
 ذلك في البيع ما لم يفت ذلك بيد المبتاع فيلزمه القيمة
 يوم القبض وفوق الأصول لا يكون إلا بالهدم والبناء
 والعرض وبحوثك هذا قول مالك وأصحابه إلا أنهم
 وأصحابه فأنهما يقولان يفيتها حوالة الأسواق كالعروض
 والحيوان وقال المتطي والمبتاع ما اعتل في الملك
 قبل الفسخ إلا أن يكون في الأصول حين البيع من موبر واستراطه
 المبتاع فإنه يرد مع الأصول إن كان حاضراً أو مكليته
 إن علمها وجد رطباً على ما تقدم هذا هو القول المشهور والمعمل
 فيه والبيع بالثنا وهي ما علمت لبيع البيع الذم
 وقعت في ضلله داعي الخرج وهي الغلة بالضمان للمبتاع

ولا يدخل في القلة بالثمان المأبوق التي يشترطها المشتري
 انها غلة اذهبي للبايع لانه المشتري لما اشترط ان كان له حصصة
 من الثمن فلم يضر غلة ولا كرا فيه على المشتري اذا انتفع بالسكنى
 والركوب او غير ذلك هبه اي البيع الذي اشترط فيه شيئا لاجل اشترط
 البايع او لا اي لعن ارجل وذا اي عدم الكرا وجوب
 القلة للمبتاع الذي جرى به عند القضاة العملي
 والشرح للثمن المحكوم بقضاء البيع لاجل هو رجوع ملك
 من باع اليه بمقدار احصاء الثمن اما لمدة معلومة او مطلقا
 وجازا شرا طر رجوع الملك ان وقع بعد العقد طوعا
 من غير اشترط عند العقد ولا توافق عليه قبله
 بل يتبرع لصاحبه بذلك بحمد اي الى حد وهو امر
 معلوم وبغير حد كما اذا وقعت غير مقيدة بزمن وهي
 وجد في البيع شرط وهو الشئ على الطوع بان
 لم يكن في ملك العقد بل جعل بعد ان تمام العقد
 فالاحسن الكتب لصيغة ذلك الشرط وانه على الطوع
 بعقد مستقل لانه بعد على التهمة بخلاف ما اذا كتب
 هذا الشرط في عقد التبايع من بما يتطرق التهمة الى
 توافرها قبل البيع المستطوع لودكر هذا الطوع
 اخرجت الابتداع قبل تقييد الاستهاد وبعد وصف
 البيع انه وقع من غير شرط ولا ثنيا ولا خيار لم يحل
 بالبعد لكن في غير وثيقة الابتداع احسن والقول
 قول مدعي الطوع اي تنازع في الشرط هل وقع في ملك
 العقد لا قول مدعي الشرط بنفس البيع وهو مدعي

الفساد لانا القول قول مدعي الصحة لكن في طريق غات
 من ادعي منهما ان ذلك كان في اصل الصفقة حلف وفسخ
 البيع لما جرى من عرف الناس بذلك قال به كانت الفتيا
 عندنا وحكم الشرط على الطوع انه يلزم المبتاع متى جاءه البايع
 بالثمن في خلال الاجل او عند انقضائه او بعد على القرب
 منه ان يعطيه من البيع ويعيده اليه ولا يكون له تقويت
 في خلال الاجل فان فعل ببيع او هبة او شبه ذلك نقض ان
 اراده البايع ورد اليه وان افاقه عند انقضاء الاجل ولم
 يأت البايع بالثمن الا على بعد من انقضائه فلا سبل له اليه
 وان لم يضر باقي ذلك اجل فللبايع اخذ من جاءه بالثمن
 في قرب الزمان او بعد ما لم يقته المبتاع فان افاة المبتاع
 فلا سبل للبايع اليه فان قام عليه حين ارادة التقويت
 فله منه بالسلطان اذا كان بيعة حاضرا فان باع بعد
 منه السلطان رد البيع فان قوله قبل ان يقضي السلطان
 عليه نفذ تقويته هذا فصل
 ذكر بيع الفضولي وذكر ما يملكه وحاضر بيع عليه ماله
 بان باعه بايع اجنبي من غير ان له في ذلك ولا وكالة فيه
 في مجلس فيه متعلق بحاله الا في ذكر السكوت عن رد
 البيع وملك الاجازة اي ان السكوت حيي البيع من ذلك الحاضر
 حاله فيه اي المجلس المتبايع يلزم ذال البيع ويضحي
 بالثمن الذي بيع به وليس للمالك الحاضر الساكت كلام في
 ذلك هذا كله اذا كان البايع يستعيد اليه وان قر من باع له
 اي الحاضر الساكت بالملك وانه انما باع منه اعطي المقر له

الثمن ولا كلام في الرد لسكوته وان يكن وقت البيع
 بايعة لنفسه ادعاه بخصه ذلك الساكت وهو حينئذ
 سامعه ولم ينكر ولم يتكلم ولم ينكر دعواه فماله ان يرد
 الحاضر الساكت ان قام اي حين بعد او قرب في حين ذلك
 حق لذا كالمبيع ولا كلام له في متى تسقوط
 حقه بسكوته وغايب عن مجلس العقد والحال ان البايع
 ادعى المبيع لنفسه وذلك الغائب يتبيلغه ما عده ودعوى
 البايع له لنفسه ان اقام بعد مدة لا يسي له وان قام بخلاف
 ذلك فله التكلم ورد ما ادعاه ولا بد من تعييد هذا
 المبيع عليه ما له بعدم القهر والغلبة والافلا حكم
 لسكوته ففي مفيد ابن هشام في المستخرج في الرجل يبيع
 عليه ما له وهو حاضر لا يغير ولا ينكر ثم اراد بعد
 ذلك الرجوع فيه فلا سبيل له اليه وله اخذ الثمن قال
 والمعنى في ذلك اذا باعه وهو ينسبه اليه وامر
 اذا باعه وهو اي البايع ينسبه الي نفسه ويقول انما
 ابيع ما لي وسريته في ذلك المال لا يغير ولا ينكر ثم يطلبه
 بعد ذلك فلا سبيل له اليه وسكوته رضي منه بدعوى
 البايع فيه واقراره بالملك او يكون اراد به المكر والخداع
 كما قال مالك فيلزمه ذلك اذا كان البايع من الرعية لاسلطان
 له ولا مقدرة علي العصب وكذلك اذا باعه وهو غائب
 وهو يدعي لنفسه قبله صاحبه المال ذلك فلا يغير ولا ينكر
 ولا يشهد علي ذلك عد ولا ثم طلبه بعد ذلك ولا الي ثمنه
 وغير من في عقد البيع حضر من تقدم ذكره وهو من بيع

قوله ليس له

الا ان يكون لاهل تلك السلعة امد يتبايعون اليه
 قد عرفوه فيكون القول قول من ادعى المعروف عندهم وقد
 تقدم قول مالك في المحرم والفواكه والخضر ان القول
 قول المشتري وعليه اليقين لانه مما يباع علي وجه الانتفاع
 الشيخ خليل كدعي الصحة ان لم يطلب الفساد اي ما لم
 يكن العرف جار بخلية الفساد وهل محل ذلك ما لم يختلف
 بدعوى الصحة والفساد الثمن كالبيع وقت هذا الجملة
 فان اختلف الثمن بدعوى الصحة والفساد فاختلافهما
 في قدر الثمن في التحالف والتفاسح تردد والمسلم اليه
 مع قوت العين بالزمن الطويل والسلعة كالمشتري في
 انه يزج قوله بقبض راس مال السلم بشرط ان يفوت ذلك
 ان كان لفدا فبالزمن الطويل فقوله بحالة سوف
 فاعله وقاله المازري واطلق في السلعة والثاني
 اذا ادعى ما يشبهه والا فالقول قول المسلم ان ادعى
 ما يشبهه فان ادعى ما لا يشبهه فسلم وسط واذا
 اختلفا في موضع صدق مدعي موضع عقد والا بان
 لم يكن تنازع في موضع فالقول قول البايع وهو المسلم
 اليه اذا ادعى ما يشبهه وادعى المشتري ما يشبهه فالقول
 قوله وان ادعى ما لا يشبهه فانها يتخالفان ويتبايعان
 كمنع ما يقبض بمصر حتى يسمى موضعها فانها ما بين
 البحر الي اسوان وجاز بالفسطاط فان تشاحا في الفسطاط
 يقضي في سوق الطعام او تلك السلعة فان لم يكن ففي اي
 موضع منه وقال سحنون يوفيه في داره كان بالفسطاط

سوق ام لا وتابع المبيع كالمراج للداية والركاب والنجار
والبردة والقتب هما هو ظاهر في التبعية له اذا
فيه بين المتبايعين فقال البايع انما بعتها مجردة عن
تابعها وادعاه المشتري بريد بعهه اي بريد البيع الذي
فيه التابع المختلف فيه بعد الخلاف من المتبايعين كما
سبق وذا ان اورد البيع بعد الخلاف ان لم يفت المبيع بحالة
سوق ونحوه ويبدأ التمسك من بيعه كاسبق في اختلاف
المتبايعين وذا الاشارة لما سبق ما لم يفت المبيع الذي
قال به ابن القاسم وان يفت المبيع المختلف في تايعة
فلا امر موكل وفيه باجتهاد تحكم ان شالزم القيمة
يوم القبض اذا اعتبر قول مدعي الاشبه فمحل القول
له دون صاحبه وبيع من رشح كالدرا وما استشهد
اي ان يبيع الرشيد العقار لا من التصغير في مثل ذلك
والحال انه ادعي بانه اي ان البيع الصادر منه في حال
سفه قد وقع قبل اطلاله من الحجر فدعواه تلك غير مقبولة
اذا خالفه المشتري وحيد في القول به اي
بالرشد اي بان البيع وقع في حال الرشد مع قسم
وهذا محله اذا لم يعلم من الرشد من زمن السفه
او حصل تاتخ التبايع وكذا ذلك وعكس هذا الحكم ان
القول قول البايع بان البيع في حال السفه لا يثبت
محمون من ابا الناطم وكانه قد راي ان السفه
قد سبق للتبايع والحكم يسلم له فمحل الحال على الاستصحاب
وراي ان المشتري هو المدعي لوقوع البيع في حال

الرشد وقال غير ابن سمعون ان البايع يدعي انه باع
قبل ان يجوز له البيع وقال المبتاع بعد ان جاز له
قال البيهقي على البايع انه باع وهو سفه لانه يريد
فبيع بيع قديم فكيف بينهما انتهى اقول ذلك من باب
يقول قول مدعي الصحة اذا ادعي الاخر الفساد ومن
يكن بال غير اشترى شيئا ادعي ان رب المال امر
بشرايه والمشتري له بالبنا للمفعول لا امر
بالشرا فسادا كراي انكر الامر بالشرا والحال انه قد
خلف الامر انه ما امر المشتري بالشرا من ماله فالامور
علي زعمه ذلك منه مجرور متعلق بقوله ارجاع
ماله ما ثور اي للامر ارجاع ماله من المامور وهي
امر او مامورا علي زعم مدعي الامر وماله اي
الامر شي اي رجوع بالتمسك الذي لا يشتري له
علي من باع ما لم يكن اي البايع قد صدق المبتاع
اي صاحب المال امر بالشرا فحينئذ يتعلق حق
المشتري بماله ويرجع منه بخودته عن اصبغ في نوازله
وقيل بل يموت المشتري بماله فانه في هذه
من بايع فان اخذ من البايع رجع على المشتري بالتمسك
وهو قول ابن الماحسون او مشروحين لا كلام له
والبيع في القولين ان يفتقرا ستوا قلنا بدو رجوع رب
المال على البايع المشتري منه او المشتري المدعي
لاذن والمشتري على كلا القولين بكل حال له المبيع
مقتضى اي مستحق وكذا عن ابن الماحسون من الواقعة

هذا فقص
 علي الغايب لطالب الحكم علي الغايب يري اذا طلب
 التعايم الحكم لوفاد بينهم من مالهم وبحود ذلك مما ياتي
 ذكره ينظر له في حال حكم وفي اقتراب نحن بان منهم
 علي ثلاثة الايام وعندها يدعي الي الاحكام فهذا يكتب
 اليه ويعذر اليه في كل حق فاما اصل واما قدم
 ويعذر الحكم اي يقطع حجة بالاعداد له في وصوله
 بنفسه للحكم عليه او علي وكيل فان تادي علي
 شأنه وذلك في الحال ان الغايب عن حضور حاله
 اي صفته التي هو عليها بان تادي علي غيبته بغير
 غير كما سيأتي بيع باطله عليه ماله اي بيع ماله
 عليه مطلقا من اصل وغيره وفي استحقاق العروق
 او الحيوان والاصول وجميع الاشياء من الطلاق والعناق
 وغير ذلك بعد ثبوت الموجبات الاولى كالمسألة
 الموجب لعمارة الدمة والموجب لانقاذ الحكم عليه
 وان لم يحضر والغيبته واسرها والممول اي للمالك
 الموجب لنقل الحكم بالبيع في هذا التي المعينة
 ونبوت ما من الذي عليه قصدا به وكان طلاق
 والعناق امضا اي ومثل الموجبات للطلاق والعناق
 في الزوجة ثبوت الزوجية ونبوت الشرط ان كان
 الشرط الصلة به او بنبوت الاعسار بالنفقة ان كان
 الطلاق واليمين علي نفية والاعداد وما اشبهها
 وكذلك العبد او الامة وعقوبها وملك الدابة

ووقع اضاعتها حتى ينقد الحكم عليه علي حسب اقتضا
 موجباته وماله لحجة اي لاصلها ارجا اي تاخير
 لاجل اتيها في ضمان ما جرت به القضاء وبه العمل اذا
 تاضع عن الحضور ولا عذر له قاطع لحجة ولا تسمع الاسم
 المتعلق له عن الحضور اذا كان من غدا وما عمنه مثل العدو
 وهو خوف الطريق وارجاع البحر الموجب لخوف ركوبه الذي
 لا يصل للحاكم الا منه امسا اذا كان هناك طريق ما مونة
 غير التي فلع حجة ففي مفيد ابن هشام قال القاضي
 ابو الوليد ابن رشد الحكم علي الغايب في مذهب مالك
 علي ثلاثة اشتمام احدها غايب قريب الغيبة علي مسير
 اليوم واليومين والثلاثة فهذا يكتب اليه ويعذر اليه
 في كل حق فاما وكل واما قدم فان لم يفعل حكم عليه في الدين
 وبيع ماله من اصل وغيره وفي استحقاق العروق
 والحيوان والاصول وجميع الاشياء من الطلاق والعناق
 وغير ذلك ولم يرها له حجة في ذلك ثم قال وهذا الذي
 ذكرناه من حد الغيبة التعزيبية هو مع الامن والطريق
 المسلوكة واما ما اذا كانت الطريق غير مأمونة ولا مسلوكة
 فعلم علي الغايب فيها وان قد ثبت غيبته ويرجى له الحجة
 ومن خلف البحر الجواز التعزيب المأمون كالبر الواحد
 الا في الامد البعيد الذي يمنع ذكره فيكون للقریب
 حكم البعيد هذا علي مذهب مالك رضي الله تعالى
 انتهى والحكم مثل الحالة المدة التي سبق ذكرها من ثبوت
 دين علي الغايب والطلاق والعناق وبحود ذلك مما سبق

ذكره فيمن كان غائبا على مسافة بعيدة لكذا ممتدة
 بالنسبة لما سيد كعب بعد وهي اول درجات الغيبة
 البعيدة وهي كالفسرة الايام وفي سوي استحقاق اصل
 العمل والحكمة مثل الحكم في القريب الغيبة الا في الاصول
 الشيخ خليل والعشر او اليومان مع الخوف من
 قضي عليه مهرا في غير استحقاق العقار والحكم
 في القفل ليس للغائب الغيبة المذكورة مع علم الملامنة
 اي هل تسمح البينة بفلسه ويتخاص العرمانا ماله
 خلاف وذا الاشارة لصاحب الغيبة المذكورة
 له الحجة من حجب اي هو على حجة لبعد غيبته اذ لا
 حجة لقريب الغيبة كما سبق والذي بيع عليه بالحكم
 ماله من منفعة اي البيع نافذ عليه لاسبيل الى
 انقضاء التسعة من مشتريه بالحكم ولقضى الغائب
 بسبب موجب الرجوع على المشتري من السلعة المحكوم
 ببيعها والموجب المقضي بنون برائة من الدين
 الذي بيعت السلعة لوفايه فيقضي رب السلعة
 من الغريم الذي هو المشتري من المبيع الذي بيع
 بالحكم بسبب الوفا لبرائة ما بيع لاجله ابن رشد بعد
 ما نقل انفا قال الثاني غائب بعيد الغيبة على
 مسير العشرة الايام وشهرها فهذا حكم عليه فيما عدا
 استحقاق الرباع والاصول من الديون والحيوان والعرف
 وترجي له الحجة في ذلك وفي الطرر واما البعيد العيبة

فله حله في وصوب الاستنباه اذ اخطى ان يكون
 عليه دين واما تغليسه حتى يقضي دين من قس
 يجد دينه ويكون من وجد سلعته احق بها اذا جعلت
 حاله في غيبته فلا حله في انه يقضي بذلك في غيبته ان كانت
 بعينه ولا حله في انه لا يقضي في الغيبة القريبة حتى
 يكتب في امره ويكتف عن حاله واختلف ان علم ماله
 في غيبته فقل انه يفسل وقيل لا يفسل قال ابن رشد
 هذا لا يختلف اما هو فيما اذا كان على مسافة العشرة
 الايام وخوها واما الغيبة البعيدة على مسير الشهر
 وخوف في مثل مصر من الاندلس فلا حله في وصوب
 تغليسه فيها وان علم ماله وغائب في مثل قطر المغرب
 وهذا هو القسم الثالث الغائب الغيبة البعيدة المذكورة
 انفا وهي مثل قطر المغرب لمثل بلد ومثل يثرب
 ومصر والشام من المغرب ولونس من الاندلس وما
 اسبه ذلك وهذا الغائب المذكور من الاقطار المذكورة
 ما الحكم في بيع عرضا كان او حيوانا او اصداء واستحقاقا
 او دين او تغليسا عليه يتبع وهو على حجة اذا قدم ما
 يقضي والحكم ما في ابداء عليه لا يتقضى وما افسد
 بالحكم ببيعه حله لا يتقضى بل يقضي البيع وان كان له حجة
 رجوع بالتمن كما تقدم في المتوسط الغيبة لكن مع براءة الغائب
 من الدين المبيع لاجله متاعه يقضي له باخذ من الغريم
 وهو المشتري فيقضي لرب السلعة باخذ ماله وهو
 التي فقط ولها نظائر موافقة ومخالفة قالها وله قال

حكم الحاكم اذا لم يصادف محله لكونه مبينا على امور
ظنية ثم يجلي الامر جلاء في ذلك فتاوة يعتبر الحكم
لثقة الظن الثاني عنه الحكم واعتبار وثاق لا يعتبر
لضعف الظن بما عارضه من القطع ومثل للناظر
بزوجة المفقود اذا ضرب لها اهل واعتدق وتزوجت
ثم قدم زوجها الاول فان لم يدخل بها وحكم لها بجميع
الصداق للحكم بموته على احد الروايتين عن مالك
ثم يقدم فهل يرد نصف الصداق عليه او يستمسك
به لمكان الحكم له به في ذلك روايتان لا يخفى كونها ترد
نصف الصداق احسن ومن الاول المسئلة المتقدم
ذكرها في كلام الناظر من امضا البيع باليمن وكسلة
المستبري من عيب بعد العقد الصنفعة بعد مائه
لذا ما لم يثبت المبتاع العيب في العبد وقد مرض
او كاتبه فيعزم فيه القيمة للعيب لغوات العبد ثم
جع العبد او عجز عن الكتابة فارق وذهب عنه العيب
فله رجوع للبرائة في القيمة لانه حكم نقد حكا في طرر
ابن عات قلست ويعلم من ذلك انه لا يبيع المستبري
في الرقيق مما لم يعلم الا اذا كان في صلب العقد واما
بعد فتيهم على الندم ولوعين العيب ومن ذلك
اختلاف المتبايعين في موت العبد في عهد الثلاثة
او بعد هاترين في بعد ذلك يكون العبد للبايع
ان رد المبتاع مثله قبل ان ياتيه والمبتاع ان لم
يكن رد للمئتي وتاويل ابن رستد رد المئتي انه

بغير

فلما
بغير حكم وعدمته اي لو كانت بالحكم انه يرد للمبتاع فلما
ظهر من الخطا وكسلة المفقود اذا تزوجت في عدة وفاته
بالحكم بعد تاجلها اربع سنين يفتح نكاحا لانه نكاح في عدة
ثم يثبتني انقضا العدة قبل ذلك لتقدم موت المفقود فانه
يظل للفتح وترد ولو تزوجت نائبا ذكر القرافي في ذخيرته
وكسلة تحدث الرضي على المائتي اذ القاضي بعدتها ده
هل البصر بعدم اضرارها برضي قيوها فاذن القاضي في الاصل
ثم اضررت بالرعي العليا رجعت الماعلها فلم يتركها تدور
ان السلطان اذا جهد وامر بالعمل ثم اضررت فلا تقبل
ولفق على حالها اعتد اد بالحكم كسلة في مسئلة من حرص على
الحارص في تحله اربعة اوسق فخذ منها خمسة اوسق فهل
يجال على ما حرص عليه الحارص او يجب عليه الزكاة لانه
قد انكسفت خطا الحارص ووجب الرجوع الى الحق وهذا
هو الصحيح ان الظن بتبني خطا بالقطع المستمسك
خليل وان زاد على تحريض عارق فالأصل الاحتجاج وقل
على ظاهرهم في قول مالك اصل او محمول على الوجوب
تاويله في وكسلة المدونة عن ابن القاسم ان مالك
قال له رجل ستهداته مات فباعوا رقيقه ومناعه
وتزوجت امراته ثم اتى الرجل بعد ذلك فقال
كانوا شهدوا عليه برور ردت عليه امراته واخذ رقيقه
حيث وجدته او المئتي الذي بيعوا به ان احب ذلك وان
كانوا سبه عليهم ردت عليه امراته وما وجد من رقيقه
ومناعه لم يتغير عن حاله لانه من سبعا بعد ان يرضي

اليد اليمنى الذي بيعوا به وما حوّل عن حاله
 فباب أو كانت حاربه فخلت من سيدها وليس له
 إلا أخذ الثمن من بايع تلك الأشياء وكذلك التدبير
 والكتابة والصغير يكبر هو أيضا فوق وتسلطه نكاح
 المفقود بعد الأربع سنين المصروبة لها أجل وبعد
 العدة أربعة أشهر وعشر بعد هاتين تاتي البينة العادلة
 بموت المفقود وإن الزوجة كانت في عده في الوقت
 الذي تزوجا فيه هذا الثاني فإنه يفيج النكاح ويحرم
 عليه فرب الأجل من الحكم لا يحل تزوجها في العدة
 وكسله من ادعى نكاح امرأة وانكرته وادعى بتمت
 بغيره لم يوسر بالانتظار إلا أن يكون بينه وبينه كسلا
 يصر ذلك بالسدة ويرى الامام لدعواه وحاشا
 فإن مجزئ بعد التلوم لم حابينة قدم في الحكم
 تكتم أم لم تنكح وإن أخذ بالحالة بالوجه والغريب
 غائب وحكم عليه بوزم المال فهو شددت بينة ابن
 الغريم كان ميتا قبل أن يحكم على الجمل كان له أن يرجع
 في ماله فلا عيب بالحكم حينئذ لمعارضته بالقطع
 هذا فتم في العيوب ونفسها
 إلى ما لا رد فيه ولا قيمة عيب أو الرد حينما أو قحة العيب
 دون الرد وما من الأصول وهي الدور والبيع والجنان
 وكوهها بيع وطرس للمشتري عيب به لم يظهر له حين
 الثقل بل كان ذلك العيب استتر عنه فإن كان
 باظهر فما استتر ليس له ما يتر في من ذلك المبيع فخطب

ليس إذا لا تأثير له في الثمن وما لم يصار له البيع أي ليس
 للمشتري رد للمبيع ولا له بقيمة رجوع لعدم خلوه
 لمبيعات عن مثل ذلك غالبا فهو مفتق وإن يكن ذلك
 العيب الظاهر بعد استناره وهو الذي يشهد فيه العمل
 البصر أنه مما يخفي عند الثقل بنقص بعض الثمن كالعيب
 عن صبي جدارين ولربيلج النقص الثلث كاسيات
 وهذا يسمى عيب القيمة أي ليس فيه إلا القيمة فالمشتري
 له الرجوع لها كلها أي في هذا العيب بقيمة العيب إذا
 تعينا بأن يعقّم الملك سالما ومعبيا ويرجع المبتاع
 على البايع بنسبة ما بين القيتين وهي قيمة العيب
 من الثمن وإن يأتى أي العيب الظاهر بعد استناره
 عند الثقل ويشهد أهل المعرفة أنه يخفي على مثل
 المشتري لنقص ثمنه أي لا حصل نقص الثلث من الثمن
 بأن اقتضى ذلك العيب نقص الثلث فأعلا عنه من باب
 الأولي فالرد بذلك العيب واحد جميع الثمن حتم
 بالقصا أو التمسك من غير أخذ قيمة العيب ففي المتطية
 عن أبي محمد بن أبي زيد الدؤالي قال سائر المبيعات
 لأنه إذا استحق منها لليسير لزم باقيها بالثمن وإن
 استحق جدار من جدارينها لم يرجع المبتاع بشي من
 الثمن قال الباجي والمعدة في ذلك أنها لا تتخذ غالبا
 إلا للقيمة وليس المقصود منها الإيمان قال في المتطية
 وفي كتاب العيوب من المدونة ومن ابتاع دارا فوجد
 بها ضدها قال ما يحاق منه سقوط الدار فالرد به والافلا

قال المصنف وكذلك قال ابن الموزاد المبحر
على الدار من ذلك عند البائع ما نقص من ثمنها وكذلك
كل عيب قال أبو بكر بن عبد الرحمن وقول ابن الموزاد هذا
تفسير لما في المدونة وكل عيب بالمبيع ينقص الثمن
في غيرها أي في غير الأصول رده ما كانا أي ما وجد
شوا كان الثلث أو أقل وذلك لأن كان مما يخفى عند
التقليب ولا بد أن تشهد البينة بعدمه أن كان
القيام بالعيب قد تراخي عن زمن البيع متى يمكن
فيها حدون العيب ففي المترب عن ابن القاسم وكل ما كان
عند الناس ينقص الثمن فهو عيب يرد به والحكم
في ذلك شاتل لعموم الكلمة السالفة من قول
ابن القاسم للعرض والأصل إلا أن العرض يرد في القول
المشهور مطلقاً والأصل لا يرد فيه إلا إذا بلغ قيمة
العيب الثلث أو الربع أو العشر على خلاف الأقوال
وسياق قول الشيخ خليل وفي قدره تردد وبعضهم
بالأصل في أنه لا يرد بعيب فيه إلا إذا بلغ الثلث
المنع عرضاً الحفا أي الحق العرض بالأصل
في أخذ قيمة إذا لم يبلغ العيب الثلث على ما سبق
من أخذ قيمة العيب بتقويم ما فيه العيب سائلاً
ومعياً وأخذ النسبة لما بين القيمتين والقول
بالحق العرض بالأصل في أخذ القيمة في العيب الخفيف
رواية زياد عن مالك والمشهور المتفرقة بين
العرض والأصل في رد في الأصل إذا بلغ الثلث

وهو

وهو قول ابن عبد الرحمن وقال ابن خنساب البع وأب
رشد العشر من العيوب كلها في الأصول والعروض
والحيوان لا يعتري مجرد دعوى المتبائع إلا بقول من له
فيها بصيرة ومعرفة فيشهد فيها أو لاهل هي عيب يبرئ
في الثمن أو ليست بعيب لا يبرئ إذا تخلوا عنها المتبائع
فله بوجوب حقا فإذا ثبت تأخيرها في الثمن فاما أن يكون
مما يخفى عند التقليب أم لا فلا يخفى فهو محمول على أنه راء
ودخل عليه وبذلك الرد فهو محتال على رد البس أو نقص
المنع اللازم له وإذا شهد وأنه مما يخفى عند التقليب
فلا تخلوا أما أن يكون مما يخفى على المعارف وعنه أو مما لا
خفى إلا على غير المعارف ويفرق في الحكم فيه بين المعارف
كما تجاسين في الرقيق والدواب وبين غيرهم من لا يكون
له تلك المعرفة ويرد فيها تفصيل آخر حسب طول المدة
وقصرها فيكون من مما يخفى من طول المدة ولا يبرئ
استعمال المتبائع المبيع في وجوه استعماله فله
منعه من القيام ويكون منها ما لا يخفى من طول المدة
فمنع من قيام المتبائع به وقد يمكن أن يخفى مع طول
المدة على غير المعارف ولا يخفى على المعارف فيفرق في
المبيع الواحد بين أهل المعرفة ومن سواهم فينبأ
لأهل الجهل مع طول المدة من القيام ما لا يباح لأهل
المعرفة ويرد تفصيل آخر إذا تراخي القيام عن وقت
وقوع البيع مما هو من العيوب قديم أو جاد أو ممكن
القدوم أو الحدوث فما كان منها قديماً فهو من البايح

اوجها دفاتن المستوي او مملكتها وتوسى المستوي حتى
 يثبت قدمه ففي النواذر من كتاب محمد لا يرد من العيوب
 الا ما اجتمع عليه عدلان من اهل العلم بتلك السلعة
 وعيوبها يريد ان امكن ذلك والا فيقبل للتقدير غير
 العدول وعليه قول خليل كما سرق قبل للتقدير غير
 عدول وان شركين والمستوي السبي وبعد استنابيه
 يطلع فيه على عيب توجب الرد او قبة العيب قيامه
 على البايع بالرد بذلك العيب او قيمته من
 الا اذا كان قايما على الفور ومما استعمل بعد اطلاق
 على العيب بطلا اي بطل الرد به او قبة بعضه على
 حكم ما تقدم والاستعمال في كل مبيع بحسه اي في قايما
 البعض في المبيع كاللبس كالسبب والركوب للدابة
 والبناء والهدم للعقار وتقييد بالهدم والبناء يفيد ان
 السكنى لا تقطع ومقتضى ذلك الاطلاق طالبت المدعي
 او قصرت لان السكنى العقار غلة والعلة بالحيات
 لكن قد التزم ذلك بالستر والسترين وظاهر
 كلام الشيخ خلل الاطلاق كما هو المستفاد من مفهوم
 كلام الناطق والجماع ومقتضاها انه لا ما لعقل
 في الرواية فلا يلتزم بها بشي فان فعل لزمه فيحمل
 تركه القيام بالجميع ما تقدم على الرضي به معينا
 ضلحق بشي قلبه وراه معينا واستراه على ذلك فقي
 مقيد ابن همام والقيام بالبيع اذا كان البايع
 موصوفاً هو على العز عند وجود العيب او قد

ذلك وان سكنت وتباعد رده فلا قيام له وبالجملة للرد بالعيب
 شرط مركب من جزئين احدهما الفور والثاني عدم الاستعمال
 فان تراخي وتباعد مبيع سكوته فهو دليل على الرضي وهو
 معني البيت الاول وان استعمل بعد الاطلاق وان لم
 يتراخي وهو معني البيت الثاني بطل الرد الشيخ خليل
 وما يدل على الرضي يريد بقول او سكوت الا ما لا يتقص
 المبيع كسكنى الدار اي التماذي على السكنى وهو محاسن
 للرد وان طالع وحلف ان سكنت بطل عذر انه ما سكنت
 رضى في اليوم لا كسافر اضطر لها اي لركوب الدابة
 او بعد رقدتها كما مر في جهة الدابة او القاييد لكونه
 من دواب العقيات فان غاب بايعه انهدانه لم يرضف
 ورد عليه ان امكن فان عجز اعلم القاضي فتلوم من
 بعيد الغيبة ان رضى قدومه كذا قال سائرهم كان لم
 يعلم قدومه على الاصح وفيها ايضا نفي التلوم وفي
 حمله على الخلاف تاويلان ثم قضى القاضي بالرد ان ثبت
 المستوي بمدة موزنة فيستفاد من ذلك ان العيب
 اقدم من رضى البايع بسبب تأخر العهد والعهد
 بمدة الاسلام ان المبيع وقع من غير رضى العيوب
 وانا المستوي على حقه في العيب والاستحقاق وبثبت
 ايضا صحة الشراء وحل الاحتياج الي ثبوت ذلك ان لم
 يحلف المستوي عليها لان القول قوله فيما يمينه وعيب
 كما من في البيع يبد ومعه التفسير كالسوس في الخشب
 يظهر عند تسريح وقد كان حافيا قبله فيستوي عليه

وصحله المتبايعين وكفحق الجور ومراة القنا لا يرتبه
 به في القول الما ثور من المذهب وهو بعض الكتاب فحق
 المقرب قال ابن القاسم ومن اشترى حشبة فقطعها
 فوجد عيبا في داخلها فله قيام له على البايع وهو
 قول مالك وكذا لكل ما اشبه الخشب مما لا يبلغ علم الناس
 معرفة العيب فيه لانه باطل لا يعرف الا بعد شقه وقد
 قلت لما لك فالجور الهندي والقنا والبطيخ والجور
 والبيض اذا وجد المشتري فاسدا فقال اما الجور
 الهندي وجور الاكل فلا اري ان يرد اوها من المشتري
 واما البيض فهو من البايع وانما يرد البيض لان
 فساده يعرف فانك تعلم البايع بما قال ابن القاسم
 وهذا اذا كسر بحضرة التبع فله رده وانما
 بعد ايام فله رده لانه لا يدري عند من فسد وقاله
 مالك ابن الناضر القول بعدم رد القنا مطلقا مشكل
 الا اذا كان بجملة حلوة وحيدة فيه الواحدة المرة
 او العدد وانما ان تكون المتقاة بجملة لا يحتمل الامرا
 فهذا ايجد ان يحق على البايع ويجهله بل وبما لا يمكن
 ان يخفى سببه لانه اما من زر بعة زدية او من عدم
 سقي او ما اشبه ذلك فكان البايع احق بما يرد عليه
 من خسارة الشئ خليل بما طفا على ما لا يوجب الرد
 وما لا يطلع عليه الا بتفكير كسوس الخشب والجور
 وسرقنا ولا يفته اى للعيب على البايع ورد البيض وعيب
 قل يد ارعير عن العيب القليل بالرد كناية عن احد

قيمته اذ لا ترد الدار بالعيب القليل وفي قدر القليل
 تردد وهو ما نقص من الثلث على رأي الناظر واختار
 من الخلاف ورده بعضهم الى العادة وقال ابن ابي ريد
 ما نقص معظم الثمن فهو كمن اشترى ابن عتاب الربيع كثر
 ابن رشد العشرة من المائة كثير ورجع المشتري بقيمة
 كصنع حد اوان لم يخف قليلا منه فان خيف قليلا فالرد
 مطلقا وبقطع منفعة لتوسيد يرها او تقوير ما يها او ساد
 من حاضها او تعفن قواعد يورها او ملح يورها بحمل
 التحلة وقال رد والمشتري الكثير عيب من جملة عيوب
 الدومر ويوجب الرد به علمو البايع على القول المشهور
 وهو الذي جرم به الحكم في ذلك وفي طرر ابن عباس
 وكثرة البق عيب ولا بد من تعيين كلام الناظم بالكثر
 واجرة الحمار في بيع السلعة المبيعة تسترد
 لمن اخذت منه من بايع لانه الجعل عليه او مشتراه لم يقبض
 ما في ذلك من الغشاد لما جرم به العرف عند الناس فكانه
 بعض الثمن حيث يكون للمبيع المعيب رد بالعيب
 بموجب من موجبات الرد لان معطي الاجرة لم يحصل له
 قصده فلا وجه لاعطائه الاجرة لعدم انتفاعه بالثمن
 ان كان الجعل من البايع او بالسلعة ان كان من المشتري
 لعرف هناك ففي الهند يردون السلعة بعيب رد الحمار
 الجعل على البايع ابن الناظر بقي فيما يتصور من الرد بالعيب
 موضع نظر وهو ما اذا دل على البايع بالعيب فان رد الدال
 الاجرة هنا ظم له اذا لم يعلم هو بالعيب ويعرفه في الوفاق

المجموعه لان رد العبد او الحارثه بعيب قديم دلس به
 البايع لم يرجع البايع على الدال بما اعطاه فان لم يدلس
 به يرجع عليه بالبدالة بعد ان يحلف انه لم يدلس بالعيب
 وفي غطر رابعات ان علم العيب فغرمه رد الجعل باتفاق
 قالنا ظم لم يتحمل على سطره التبدليس الشيخ خليل وفرق
 بين مدلس وعين قال شارحه في همت مسائل الشيخ
 خليل ان نقص اي ان فعل المشتري في المبيع فعلا نقصا
 بسببه فمع التبدليس لاي شيء عليه للبائع والا فهو عيب
 حادث عند اتمام الرد وارش الحاد او التماسك واخذ
 ارش العديم الا ان يقبله البايع متى عثر ارش الحادث
 فله كلام المشتري لهله كنه من التبدليس كما اذا كان العبد
 سارقا فيسرق فتقطع يده مع التبدليس يكون الضمان
 من البايع والا فمشتري المشتري واخذ منه باكثر وهو
 اذا باع السلعة محببة ثم اشتراها من مشتريها
 باكثر وقع التبدليس لارجوع للبائع على المشتري بما زاد او
 رجع عليه بما زاده على الثمن وتبرهما لم يعلم فله يبرأ
 من عيب علمه ودلس به ورد سمسار علم جعله ايب
 لا يكون رد الجعل مع التبدليس والا فالرد ورد مبيع الجمله
 اذا احتاج اليه مونة في جملة كالاديان والخشب فجملة
 الي غير محل القبض مع التبدليس يلزم البايع اخذ
 في ذلك الموضع ولا يلزم المشتري رده لموضع القبض
 فيلزم المبيع اخذ بمحله حيث كان اذا دلس والرد الي
 موضع القبض ان قرب والا بان لم يقرب موضع القبض

قات فيوجب للمبتاع الرجوع بقيمة العيب بعد ثبوته وحيثما
 عين قاض سمسار اجمع شاهد او عين شاهد او احد الما
 تقدم انه من باب الاخبار للعيب اي للشهادة فيه
 والاخبار بقدمه او عدوته فالاعذار فيهم لمن عليه
 الحكم بعد ان من عمل القضاة وليسوا في ذلك لمن وجههم
 للحياة وعثرها مما فيه معنى النياية عنه وشهادتهم
 بالعيب اخبار عما اذا اليه اجتهادهم ونظرهم فيعذر
 القاضي فيهم من طريق العلم لاسي طريق العدالة لانه
 يقبل التقدري غير عدول وان او يعذر فيهم ايضا من طريق
 العدالة ان وجد بالبلد عدولا عارفين وينبغي ان
 يعذر فيهم ايضا من طريق العدالة للحكموم عليه والصد
 للحكموم له هذا الفصل في ذكر العيب
 ومن من بايع او مشتري بعين في مبيع قايما اي من قام
 مدعي في مبيع بسببه عين فشرطه اي شرط صحة قيامه
 بالعين ان لا يجوز العا ما والثاني من الشروط ان يكون
 المغبون جاهلا بما صنع اي في المبيع والثالث
 من الشروط ان يكون العيب بالثبوت كما زاد والمبيع على
 ذلك العيب القاضى وفي وعندنا اي عند ثبوت الشرط
 الثلاثة فيفسخ المبيع بالاحكام اي يفسخ الفسخ الي
 الحكم وثبوت الشروط المقتضية له وليس للعارق باثنان
 الممنات من قيام بالعين والرد به وما ذكره الناظم طريقة
 رابعة ذكرها ولد عن المقصد المحمود ونصه وانما يجب
 الرجوع بالعين القاضى الذي لا يتعاقب في مثله في جري

العادة وهذا ان قام بحدثان ذلك فان طال الزمن واستقر
على انسان منه حفظه فله قيام بالغبني فيه والبينة في ذلك كثير
وقد عدها الناظر في حد اليسير والمشهور ما ذكره الشيخ خليل
في مختصره قال ولا يغبني ولو خالف العادة اي ما يتغابن الناس
في مثله وهل مطلقا وهي طريقة او الا ان تستسلم المغبون
ويجبر القابن بجهله ليخسر بما اشترى به او باع فترد اتفاقا
وهي طريقة ثانية او عدم الرد الا ان يستامن كقوله
اشترى مني كما تشترى من الناس فيرد وان وقع
على المكايبة فله قيام اتفاقا لصلح
ذكر الشفعة الشيخ خليل الشفعة اخذ شريك فله
شفعة للجار حصه جارا ولو ذميا باع المسلم لذكر
لو مسلم كذميين تحاكوا البنا ولو محبسا اي كانت
حصه الشفع محبسا ليحبس ما يخلق بالشفعة كسلطان
لبيت المال او محبس عليه ولو ليحبس ولا لجار ولو
ملك بطرقا ولا لناظر وقف او كذا قال
بشارحه واختار ابن القاسم ومطرف واصبغ الشفعة
في الكوا وذلك في كرا الدور والمزارع وهو احد قول
مالك وفي ناظر الميراث هل ياخذ لبيت المال قولان
ممن تجد ملكه الله ثم بعد الاخذ فله شفعة في بيع
الحيا قبل لزومه اختيارا فله شفعة في موروث
بجائزته فله شفعة في الصدقة والتملك ونحو ذلك
والشفعة في الموصى ببيعه للمساكين للورثة على الاصح
لاموصى له ببيع جزو حمله الثلث فله شفعة فيه للورثة

عقار

عقار فله شفعة في غيب والعقار الارض والبناء والجر ولو
مناقلا به كن ناقلا بنصيبه من دار نصيبا من دار اخرى
لا نصيب له فيها شريكا او اجنبيا ان انقسم اي قبل الانقسام
ولم ينقسم وفيها الاطلاق وبه يحمل واختاره ابن الناصر
بمحل الثمن ولو غيب دين او قيمته ان كان الى اخيه ان
السر او ضمنه ملي والاعجل الا ان يقسا وياعدا ما انتهى
قال الناظر وفي الاصول كالدور والكرام
والجنان والحوايط شفعة مما سارع فيه الشفعة
في ذي الشباع بدل من قوله مما سارع او في كل شناع
ويحد اي قسم بين الانصبا بمنتهج الاشارة الى قوله
صلي الله عليه وسلم انما الشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وضعت
الحدود وصرفت الطرق فله شفعة حرجه الجار
في صححه عن عمار بن عبد الله وغيره وفي الحواضر متى
كان المبيع عقارا منقسما غير تابع في الانتفاع لغيب كان
ما حوذا با اتفاق ويحق به ما كان تابعا له ومتعلقا به مما
هو ثابت به ولا يتعلق عنه ولا يحول وذلك كالحدر راس
والبير وفحل النخل فتجب الشفعة في ذلك مادام اصله
على صفة تجب فيها الشفعة وهي ان يكون مشاعا غير مقسوم
انتهى ويحق به ما كان منتقلا غير مقصود بالذات بل
بالعرض والشيخ خليل عا طفا على ما لم تجب فيه الشفعة وحيث
الافق كحايطة ومثل بير ونخل النخل يدخل فيه الشفعة
تابعا للاصل وهو ان يكون مشاعا غير مقسوم ففي المقرب
قال محمد وفي نصير ابن من قللت لو حبس ما معنى

قول لا شفعة في بئر ولا في محل النخل قال في ابار الحوايط
اذا قسمت الحوايط وبقيت البئر او النخل لم يقسم اوله
شفعة فيها لانها لا يستطاع قسمها ولو كانت ابارا كثيرة
ومحولا كثيرة لم تقسم فباع احد الشريكين نصيبه لكان
فيها الشفعة لان القسم يقع فيها والمال يدخل تابعا للاصول
بها اي بالشفعة فيه الحكم واحكم به فيه وحل ان
ارضه لم تقسم فان قسمت ارضه فلم يصير تابعا فلا شفعة
فيه وحله اشارة الى قول مالك ولو ان بيرا بين رجلين
ولها بياض ونخل فباع احد الشريكين نصيبه من الماء وترك
نصيبه من النخل والارض لم يباع احداهما حصه من
المال لم يكن فيه شفعة ابن رشد واختلف في ايجاب
الشفعة في الماء اذا قسمت الارض فقال في المدونة
لا شفعة فيه الشئ خليل في تبين ما فيه الشفعة
كسج وبنابر من حبس او ارض معبر وقدم المعبر على
الشريك بنقصه او بقيته او بمكته الذي يبيع به ان مضى
بما يعار له ان يزم من الاعارة ان يبالاقل منها فان لم
فالشريك الشفعة وان لم يمس فله قيمة البناء كما في الاثر
قال وكبير لم تقسم ارضها ولا فله واوتت المدونة على
المختار وما في العتبية ان له الشفعة وان قسمت على المتعة
وفي القرن وفي الحام وفي الرها العضا الاخذ بالشفعة
فيها قد مضى وهو قول مالك قضى به منذ ابن سبيد
وقد اشار الناظم الى الرباع التي لا تتراد الا بالخروج كالقرن
والرعا والحائون وما اسبه ذلك مما لا ينقسم وقد تقرّر

ان الشفعة انما هي فيما ينقسم ولكن اشتركه في المضرة الا
بالشركة فيه افتضت العتمة فيجب الاخذ بالشفعة فيه
لذلك وهو قول اصل قول مالك واضح لانه يجوز العتمة
عليه وان لم يصير لطالبا ما ينتفع به فاحرم الشفعة وانما
النظر على قول ابن القاسم المانع للعتمة في ذلك لانه
قال محمد في كتاب الجدار روي ابن وهب عن مالك انه قال
اذا بيعت الرحاض اصلها ففيها وفي المطا حن الشفعة وجب
ما كان فيها مبنيا الشفعة وان باع الحجارة وحدها فلا
شفعة فيها قال عيسى وبهذا الاخذ وهو قول السهب
وسحنون وعن سحنون ان لهذا القول عندي اعدل
من قول ابن القاسم وقد تقدم قول الشئ خليل ان القسم
يبريد ولم ينقسم فقبول الانقسام شرط فيها فلا شفعة في
الرباع التي لا تتراد الا بالخروج ولم تنقسم وهذا القول
لما لا يرضاه وهو المشهور نص علي ذلك شارحه وفي
الثمار شفعة ان تقسم وذات الشفعة في الثمار ان
القول المشهور في ذلك التزم وهو قول مالك في المدونة
ومثله في وجوب الشفعة مشترك في الثمر خاصة
دون الاصول للبيس فله شفعة فيما يبس من ذلك ان يدر
صلح قد ظهر فيها حين بيعها وفي المختار قال مالك واذا كانت
الثمر مشتركة بين قoten كان الاصل انهم او لم يكن مثل ان
تكون نخل محبست عليهم او مساقاة بايديهم فامنع النخل
وحل بيعها وباع بعض الشراك حصه من الثمرة ولم يبيع
الرقاق فان شاركه باخذون ما باع من الثمرة بالشفعة

بالثمن الذي باعها به وما علمت ان احدا من اهل العلم
 قال ان في الثمن شفعة وانما هو شيء استحسنته فانما يكون
 في الشفعة اذا بيعت قبل ان يتحد وتيبس فان استحدث
 فله شفعة فيها والشفعة في الثمن احد المستحسنيات الاربع
 هي والثانية اخذ المعبر من المستعبر النقص بعد انتمها
 المرة العار كما بالقيمة او الثمن دون الشريك كالتقدم ...
 الثالثة القصاص بالمشاهد واليمين الرابعة
 في الامثلة من الإبهام خمس سبب الاول قال مالك في ذلك
 كله هذا الشيء استحسنته وما علمت ان احدا قال
 قبلي الشيخ خليل وكنهه ومقتاة وباتحان ولو
 معرودة الا ان تيبس وحط من الثمن ما يقابلها ان
 ازهت او ابرت حين الشرائ ان الثمن بعدها لها حصه
 منه اذا بيعت مع اصولها ولم ياخذها حتى تبست
 فيحط عن الشفيع من الثمن ما يقابل تلك الثمن وياخذ
 ذلك المشتري وفيها اخذها ما لم تيبس او تحذ وهل هو
 خله فاما ويلان وجه الوفاق اذا استراها مع الاصل
 ما لم تجذ وبغير اصل ما لم تيبس وان اشترى اصليا
 فقط اخذت وان ابرت اذا قام الشفيع وقد
 ابرت او بعد التاخير ورجع الهوة اي على الشفيع
 بقيمة ما سقا وعالج ولو زاد على الثمن وكبر لم تقسم ارضاها
 والافلا وفي العتبية ابار ولم تبس اي الشفعة لاجار
 عند الاكثر من اهل العلم فالقول المبيحون للشفعة خارج
 المذهب اذا قايلا في المذهب والشفعة في طريق

منعت ومنعت في لندر وهو محل نصبه الفلا
 ومنعت في الحيوان كله ومنعت في البير ومنعت
 في هذه القروض كلها في القول المهور ومنعت
 في الزروع والبقول من عطف الحاصر على العام ومنعت
 في الخضروات في مضيق الاصول كالجوز كاللفت والعجل
 وما اسنه ذلك ومنعت في غلة حين تكون واحدة
 وبها كالنخلتين والبلدان في عشر واحد ومنعت في البيوع
 الفاسدة كلها ما لم يصح بان تقوت والقوت في
 الرواية الهدم او البناء والغرس او موت الغرس
 الذي اشترى وهو بها ومضى المستثنى والتلاص
 ليس بقوت فان هدم او بنا فله قيمته قايما والشفيع
 النقص فيه في قيمة ما انفق في التبايع القيمة
 التي وجبت للبائع بالقوت وان كانت قد اهدمت
 لم يوضع للشفيع للهدم شيء وقيل له اخذها بالقيمة
 التي لزمته المشتري يوم قبضها اودع الشيخ خليل
 عاطفا على ما لا يجب فيه وبيع فيسند الا ان تقوت
 فبالقيمة الا ان تقوت بيع صحيح فبالثمن المتابع به وليست
 حوالة الا سواق في هذا الباب فورا كما اذا قامت
 البيوع الفاسدة بقيمتها بحسب الشفعة
 اي يجب القيمة فيها كذا في الشقص ذو القوتين
 الذي اخذ عوضا عن دين مالي واما ما كان عن كخلع وصح
 عن دم عمد او خطا فسياتي ذلك في اي الحكم المتقدم
 وهو اخذ القيمة فيه بحسب الشيخ خليل لا عرض

2
درا

وكتابه وعلو علي سفل وبعكسه وزرع ولو بارضه وبقول وعرضه
 ومهر قسم متبوعه والحلق في صنف المقاتل بوجوب الاخذ
 بالشفعة ومنعه اشترى والاخذ بالشفعة فيه هو المعتمد
 وهو بض مبيع ابي زيد والتركة للقيام بالشفعة فوق العام
 بن يدع ما فوقه للحاضر المالك امر لنفسه يسقط شفعة
 الشفيع مع المقام اي مع حضوره مع المشتري سواء كان النقص
 حاضرا ام لا وهو المذهب وغايه باق عليها اي على شفعتها
 وكذا ان البقاء على الشفعة وان طال الزمن على العام ذوا
 العذر الذي لم يجد اليها اي الاخذ بها من قبل الرجل الضيف
 والمرأة الضعيفة والغايبة وان كانت على البردين والشيخ
 الكبير والمريض والاب لولد الذي في حجره والوصي المحجور
 مهما غفله عن حدها المصروب له وهو العام بما فوقه للحاضر
 المالك امر لنفسه يبطل حق محجورها منها فان علما واسقاطا
 على غيره وجه النظر فان حق المحجور لا يسقط منها الشيخ
 خليل بما طاعا على ما يجب فيه الشفعة او اسقط ان
 او وصي به نظروا ان تنازع مشتر الشفيع في الانقضاء
 اي في انقضاء المدعى المصروبه لتحديد ان الاخذ بالشفعة
 فلتضع مع يمينه العضا بالشفعة لان المشتري مدع
 عليه ان حقه فيما وجب له قبله قد سقط وما ذكره الناظم
 حق في الرواية عن مالك الشيخ خليل وسقطت ان قاسم
 او اشترى او ساوم او ساقى او استاجر او باع حصته
 او سكت الشفيع بهدم المشتري او بناه او سهرى ان حضر
 العقد اي وكتب شهادته ليوافقا بن رشدا فان لم يكتب

فكره فدم

فله يسقط الا السنة ولا يمكن حمل كلامه على كلام المدعي
 والا يخضع سنة كان علم بالبيع فغاب اي فامد السنة الا ان
 يظن الاوبة قبله فحقيق فهو على شفعتها وان طال فوق العام
 وحلف ان بعد عن السنة باسمه ما كان تاركا لشفعتها اسند
 عند خروجه امر لا وصدق الشفيع ان انكر علمه بالسرا
 فهو على شفعتها وان طال بيمينه قال ابن المواز ولو بعد
 اربعة اعوام لا الكرو لم يقيد غير بر من ينتهي اليه الامد
 لان غاب او لا قبل الشرا او بعد قبل علمه به فهو ايضا
 على شفعتها وان طال وليس الاستقاط بالشفعة بل لازم
 لمن اسقط الشفعة قبل صدور البيع البيع لا بعد وقبل
 علم الثمن المبيع به فان الاستقاط حينئذ لازم ولا حجة
 له في جهله به كذا ان ليس الاستقاط بالشفعة
 لازما من اجهل او وهو الشفيع بيمين اعلم ما اشترى به
 اخبر المشتري او غير وبالبعض المجهل عنه اشترى
 وهو معنى قول الشيخ خليل او اسقط لكذب في الثمن
 زاد وفي المشتري اذا كان المشتري غير من اسقط له زاد
 في الرواية عن مالك في المسئلة المتقدمة وحلف باسمه
 انه ما سلم الشفعة الا لما كان العلم الكثير ابن السأظم
 ومما يلحق بذلك ان يخبر الشفيع بخبر النقص المبيع
 فسلم وله يلزمه ذلك ففي المقرب قلت له فأت
 قيل له يعني للشفيع ان فله ناقد اشترى نصف نصيب
 سريكتك فسلم شفعتها ثم قال له ما اشترى الا الجميع فقام
 يطلب شفعتها فقال ذلك له قلت له فان اشترى

رجلان حصه رجل فاحتر الشريك ان حصه صاحبه فـ
اشترها فله ان لا يصدعوا ولم يذكر له ان الا حصه فقال
قد سلمت الشفعة ثم علم بعد ذلك انهما اشتريا جميعا
فقام يطلب شفعة فقال ذلك له وياخذ ما اشترياه جميعا
وشفعة تجب للشفيع في الشقص يعطى المشفع
منه عن عوض كالمصالح به عن موضة الخطا والعهد
والمحال به وما اشبه ذلك والمنع من الاخذ بالشفعة
في التبرعات مفترى اذا انتقلت حصه الشريك بهبة
لغير الثواب فان كانت للثواب فكما قال
الشيخ خليل فيه بعد ان يبعد دفع الثواب وكالهبة
لغير الثواب الصدقة وما سوا كلها واختلف جابر
بن ابي القاسم واشهب في اكرية الرباع والدور فقال
اشهب بالجواز والحكم بالامتناع وهو قول ابن القاسم
وهو المشهور فليس الشريك على قوله احق
باستجار حصه شريكه من الاجنبي ودل
ما تقدم في شفعة الشقص ما في المغرب قلنا
له فان تزوجت امرأة على شقص من دار او صالحت
به او صالح رجل عن دم عمد اكلون فيه الشفعة
قال نعم قلنا في اي شي يستشفع الشفيع
قال اما في النكاح والخلع فبقية الشقص وهو
قول مالك واري دم العمد مثل ذلك الشفيع خليل وقته
الشخص في خلع وصلى عمد فان كان الدم خطا اخذ بالدية
فان كان للدين وجبت عليهم الدية من اهل الابل اخذ

الشفيع الدار بقية الابل وان كانوا من اهل الذهب
بالذهب ومن اهل الورق بالورق ويقطع على الشفيع
مجموعا لا تقطع على العاقلة ان كانت كاملة ففي ثلاث
سنين وان كانت الثلث ففي سنة وان كانت النصف
فان مالك ما احذفه حد او اري احذفه الا امام بعد
وقد كان قوله انه يوجد ويقوله هذا اخذ مني وليس
الشفيع الاخذ للشفعة من المشتري بالشفعة
من تأخير يكون له فيه حق لا يشق سقعة فيه
في الاخذ او في الترك في القول المشهور بل
يلزمه على الفور الاخذ او الترك وقد تقدم في الاجاب
مقدار الاجل الذي يضرب له لاحضار الثمن بعد
الحكم باخذه بالشفعة ففي المتطية فان ساء
ان يؤخر لينظر ويستشير كان فيه القولان فالمشهور
من المذهب والذي عليه العمل انه لا يؤخر ساعة
واحدة وشهر المتطية وابن رشد وجب السطات
على الاخذ او الترك وقال مالك في العتية وظاهر
ما في المدونة من ان الشفيع انما يؤخر في العتد لا في
الرؤية في الاخذ او مثل ما في كتاب الايلة في المولى
يوقف انه ليس له في ذلك اجل بترك اليه لينظر وانما
هو في مجلسه ذلك الشيخ خليل ومالك الشقص
يدفعه كمن او اشهد واستعمل في الاخذ والترك ان قصد
الرؤية ونظر المشتري بالبنا للمفعول الاكساعة يريد
في مجلسه ذلك لان التأخير في المجلس كله تأخير ليوافق

كله ما في المدونة ولزم ان اخذ وعرف الثمن وان لم
يعرف فله الرجوع والرد التام اجنب الشقص للثمن عند
عجز الشفع عنه اذ الزمه الاخذ ويلزم المشتري دفع الكسرة
ان سلم الشقص بان يقول عند قول الشفع اخذت
وانا سلمت فليس لاحدهما رجوع ويتبع الشفع بالثمن
في ماله فان سكنت المشتري ولم يأت الشفع بالثمن
فله نقض ذلك البيع واخذ الشقص او اتباع الشفع
بالثمن وان قال انا اخذ بصفة المصارع اجل ثلثا
للتقدير اذا لم يلحاه المشتري الى الاحتيا راجعا
لا تقدم وبه العمل والقضاء والاستقطت فان لم يأت
بعد الثلث سقطت الشفعة ولا يصح بيع شفعة
لمبتاع او لرجل اجنبي ولا هبتها اي الشفعة لها
قال في المقرب قلت له فمن اتى الى رجل وجبت
له شفعة فقال له اخذ شفعتك وانا ارجدك عند
سماها قال لا يجوز هذا وهو قول مالك ومعنى ما في
المدونة حله فلا يصح ابن رشد والاظهر من القولين
والذي اقول به يرد الشفع على المبتاع المالك
الذي اخذ منه على هبة الشفعة له ويكون احق
بشفعته ان شاء اخذها وان شاء سلمها فان سلمها كان
لاشراكه فيها ان كان له اشراك اخذ الجميع بالشفعة
ولا احتله في ان الشفع لا يجوز له ان يبيع شفعته
قبل الاستشغاع من غير المبتاع ولا ان يهدى له ابدا
الناظر اعتمد الشيخ اختيار ابن رشد في منع

بيع الشفعة وهبتها مطلقا وكذا هدايا كان الشفع
يتركها يسا وونه في الشفعة وهو اشفع منهم لانه يفت
عليهم صفوقهم والا فاذا ذهب حقه او باع فلم يتفع له
وحبه المنع لانه حق له ملكه فتركه على عوض او دونه
وقد وجدت النص في المقرب يجوز بيعها قال فيه
من سلم شفعة بمال اخذ من المشتري فقال قال
مالك ان كان بعد وجوب الشفعة فذلك له وان كان
قبيل وجوبه فذلك باطل مردود وهو على شفعته
ياخذها ان شاء اتى وعليه قول الشيخ خليل رحمه الله
اخذ مال بعد لبس قط ابن الناطر اقول والشفع
مع المزك لاله في الشفعة متساويين او غير متساويين
كالخاضع مع من بعده من مستحق الحصانة ان اسلم
حقه فيها فله يقطع بذلك حتى دونه من اهل الحصانة
وارثا اي الشفعة ان يبطل بل الوارث
للبعض يقوم مقام مورثه ففي المقرب قلت
له هل يورث الشفعة في قول مالك قال نعم وحينئذ
في من الشقص المأخوذ بالشفعة اختلف والاضلة في بين
البائع والمشتري في قدر او صفته فالقول قول
المشتري لانه مدعى عليه مع اختلاف على وفق
ما ادعاه ان كان ما ادعاه من قدر الثمن او صفته ليس
يبعد من ان يكون ثماله ذلك الشقص وهذا هو المشهور
الشيخ خليل وان اختلفا في الثمن فالقول للمشتري
بين فيما يشبه ككبير يرغب في مجاورته والا فللشفع

ان الذي يبيع ما يشبه مع الحلف ايضا فان لم يشبه حلفا ورد
 الى الوسط مما يشبه فان نكل مشتري فقل الاخذ بالشفعة
 بما ادعى الشفيع انه اشترى به او الاخذ بما اداه المشتري
 قولان اذا علم ما ادعى وقيل ان القول قول
 مطلقا وان ادعى ما لا يشبه وهو قول مطرف ولا
 يعتمد هذا في الاحكام وابن حبيب قال بل يقوم النقص
 واختيار للشفيع حكم اما ان ياخذ ما يقوم به النقص
 او ما ادعى المشتري ومن له الشفعة وهو الشريك
 معها يدعي على رجل جازي يبيع النقص اي انه حازه بالشر
 من بايع شريك له لياخذ منه بالشفعة والحائز
 يدعي انه حيز بالشرع فما ادعاه من نزع ان له الشفعة
 فقلية فيه البينة وضد يدعي الحوز بالهبة بحسبه
 معصية عند محمد المدعي عن الاول يدعي ما يوجب
 حقا الاصل عنده وفي المقرب سئل مالك عن رجل
 تصدق على رجل بنقص من دار وقال الشفيع له
 احاق ان يكون قد باعه في السر واعطاه ثوبا واشهد
 له بالصدقة ليقطع حقي وانا اريد ان احلف المقصود
 عليه فقال ان كان رجل صدق لانيهم على مثل هذا
 فلا يمين عليه وان كان متهما حلف ابن الناضر ما ذكره
 الناضر فيه تحقيق بالدعوى فله ذلك حكم باليمين
 مطلقا وما في الرواية وجد التهمة ظاهر بقوله
 احاق فترق فيها بين الرجل الصدق وغيره والنقص
 ان كان لاثنين فأعلاه اي فأكثر مستورا في شفعة

او احدة يبيع ان ياخذ الشفيع منها ما يري فليس
 له اخذ الا بجملة وليس له ان ياخذ منه ما يري ويترك
 ما يري فاحوي من المشتري المتخذ ان كان ما اشترى شفعة
 فليس هذا الحكم في المتعدو ما اشترى في صفقات ما
 يشاء الشفيع التماسا في المعرة قلت من اشترى خطوط
 ثلاثة رجال سداد مشتركة شفعة واحدة فقال
 شفيعها انا اخذ خط رجل منها واسلم خط الاثنين منهم
 فقال قال مالك ليس له ان ياخذ بعض ذلك وان بعض
 قلت فان كان انما اشترى من كل واحد خطه على حدة
 في شفعة فقال الشفيع انما اخذ خط واحد وادع غير
 قال قال مالك له فان اخذ خط الاول فلا شفعة
 للمشتري معه في ذلك لان شفعتيه الباقيتين وقعتا
 بعد الصفقة الاولى وان اخذ الصفقة الثانية كانت
 للمشتري ان يشفع معه في ذلك بقدر الصفقة الاولى
 وان اخذ الاخر كان للمشتري شفيعا معه بالصفقتين
 الاوليين وفي المقصد المجهود ليس للشفيع تبعض
 الشفعة الا برضى المتباع الا ان يكون المتبع في صفقات
 وياخذ منها ما يشاء الشفيع خليل وانما تحدث الصفقة
 ولقدت الحصص والبايع لم تبعض الشفعة كتعد
 المشتري على الاصح وهو مذهب المدونة وصح ابن رشد
 ان له التبعض لان الماخوذ من بيع لم يبعض
 عليه شفعة وان لقدت الشفعة واسقط بعضا من
 او غاب فليس للباقي في الاخذ الجميع او الترك ولو اراده

المشتري اي اراد ان يمكن من التبعية فليس له ذلك
ولم يضر من الغياب حصته من الحاضر الاخذ
للمبيع وهل العدة وهي درك المبيع الاتي ذكره
عليه او علي المشتري تاويله ولو قال البايح
المشتري لا يسقط حق الشفعة بنا علي ان يبيع
الا ان يسقط الشفعة قبلها فيسقط الاخذ
بها من البايح بنا علي انها فيجوز الشرا للشفعة في الاخذ
بالشفعة وجبا عليهم ان يشفعوا معه بقدر الانصاف
لا علي عدد الروس فمن كان له ربع فله ربع ما شفع فيه
وعلي هذا ولذا يكون اهل السهم الواحد في الميراث
احق بالشفعة منه ثمن عداهم من اهل السهم كالزوج
في الربع والبنات في الثلثين فاذا باعت زوجة
منهن حصتها فان من يبيع منهن احق بالشفعة في
ذلك النسب من غيرهن من اهل الميراث اليه خليل
وقدم مشاركه في السهم وان كاحت لابي يريد بيع
شفعة اخذت سدس تكملة الثلثين فاذا باعت
الشفعة فالأخت للاب احق من جميع الورثة للمشاركة
في السهم فالأخت مقدم ودخل الأخت علي غيب
وهو لا علم فاذا باع احد العاصبين لا يجتنب بالشفعة
باقيهم بل يدخل معه ارباب الانصاف الذي سهم علي وارث
ووارث علي موصي لهم اذا باع احدهم ثم الوارث
ان اسقط الأخت حصته ثم الاجنبي الشريك مهمات
فخذ الشفعة باي بيع انما تاولته الاملاك وعهدت
عليه

عليه وهي ضمان درك المبيع الثمن والعيب والاستحقاق
علي من اخذ منه النقص ويتقضى ما بعد من البيعة
ويثبت ما قبله وله علمه قبل الاخذ منه بالشفعة للضمان
وفي بيع عقد كراهه ترد فان هدم وبنا فله قيمته من
الشفعة قايما وللشفعة النقص او قيمته يوم الشرا وكذلك
صور لا يمكن فرضه ذلك الا في اما لعينة الشفعة فقايم
وكيله او قاض عنه ثم قدم الشفعة فاختر الاخذ
فندفع القيمة قايما وله النقص ما هدم او ترك الشفعة
الاخذ لكذب في الثمن وقاسم فيها المشتري او هدم ثم
ظلمه ما اشترى به فاختر الاخذ بالشفعة او اشترى
دارا كاملة وهدم وبنا فيها واستحق نصفه بعد ذلك
ثم اراد المستحق الاخذ بالشفعة انتهى وما يسبب
عيب خط عن المشتري من ثمن الشفعة بالاطلاق اما
قيمة العيب اذا كان مما لا يوجب الرد او حدوث عيب
عند المشتري يمنع الرد فالزم البايح الارش ووقع الصلح
بخط بعض الثمن عن الشفعة خطا خط عن المشتري
باتفاق حكاه صاحب الجواهر الشيخ خليل وخط من
الثمن عن الشفعة ما خط عن المشتري لعيب او لهيبه
وهو البايح للمشتري من الثمن بعد الاخذ بالشفعة وقبل
الاخذ ان خط عادة او امس به الثمن الباقي بعد الهبة وان
لم يشبه لانيكون الباقي خطا لم يخط عن الشفعة ميبا ولا
يحتل مستحق لاجل البايح بالثمن المشتري به فله
الشفعة بمثله لاقتضا ما بيع من الحوالة وهو الدين بالدين

وفي المقرب فلو ان الباي قال للمشتري انما الارض اب
 يكون مالي على هذا الشفع الى اجل فقال لا يجوز
 هذا عند ما لك لان الحق وجب للبايع على المشتري
 قلة يصح ان يشفعه في دين فيكون ديناً له من الشفع
 خليل ولا يجوز اهلاك الباي به اي بالتمن كان اخذ
 الشفع من اجنبي ما لا يأخذ بالشفعة ويكون الاخذ
 لذلك الاجنبي ويزيح المال المأخوذ فان اخذ ائمة
 هو لغرض وذلك استقاط لها فلا اخذ له او باع قبل
 اخذ بالشفعة لانه بيع ما ليس بمشرك جله في اخذ
 مال بعد ليسقط كما تقدم وليس للبايع ان يضمن
 عن مستشفع لزمه لمشتريه الممنوع البيع به الى
 اصل اتفاق عليه في اصل المبيع اذ لعل الشقص لا يوافق
 الممنوع المبيع به فان لم يشفع الكشف لم يجد هو عند
 المشتري وقا بنمته عند حلول الاجل والحالة معروفة
 كالعرض ولا يجوز ان يأخذ عليها عوضاً او يجبر عليها
 اتفاقاً له ان يرضى مسأله ويلزم الشفع
 للمشتري مثل حال ما اشترى به من جنس في
 الممنوع او حلول له او اضرار له الذي اشترى
 له الشيخ خليل والى اجله ان ايسر اوضحه على والاعمال
 الا ان يتساوى بعد ما على المختار وان تساوى في المسألة
 لم يلزم خليل وعلى ذلك قول الناظر وحيثما كانت
 الشفع عدماً ليس بالمكي فحين كان الممنوع موصلاً
 قبل له سبق ضامناً بالوفاء عند الاصل او بجل ابن

الناظر ويثبت الضمان من الرهن فلورهن الشقص في تمته
 لكان له وجه وما ينوب المشتري من اجرة كاتب الوثيقة
 والدلال فيما اشترى يدفعه له الشفع محض اية الممنوع
 كما دفعه وهو الشيخ خليل بمثل الممنوع ولو دنا او قيمته
 برهنه وصامته واجرة دلال وعقد شرا وفي المكس ترد
 وضرا في نقد ايم بيع بنقد ضرا في وما يخصه من الممنوع
 ان صاحب غيره فقد اتصلا
 في ذكر القسمة الاصل فيها قوله تعالى واذ حضر القسمة
 اولوا القربى وقوله تعالى تساهم وقوله تعالى اذ
 يلقون افلا هم ابرهم يكفل مريم الشيخ خليل القسمة
 تها في زمن وهذا النوع منها ويسمى بهاية ومنها ناة
 بالنون وهذه القسمة هي قسمة المنافع واسمها الاجارة
 ويجوز فيها ما يجوز في الاجارة ويلزم ما يلزم فيها
 كما ولهذا قال كالاجارة لكن لا يجوز الا في المدة البيرة
 ولهذا قال كخدمة عبد شهر او سكني دار سنين معلومة
 وارضا ما مونة الربى مما يجوز فيه التقدير اسماً
 التهاى على الاعتناء فلا يجوز الا اذا كانت ما مونة
 الذي فاذا تمت ففي المدة الكسرة عدم الجواز بالاتفاق
 وامت في المدة البيرة كالسنة ويخرج في كتاب محمد
 لا يجوز ذلك في اليوم الواحد في الدابة والعبد واليه
 الانسان بقوله لافي عملة ولو يوماً شوا كان التهاى
 في الزمان ام في الاعيان كعبدى او دارين يستخدم هذا
 عبد او لاضر عبد او يسكن كل منهما داراً فالكل م في الا

كالكلام في الارمان قال الناطر ثلاث القسمة اى
 القسمة ثلاثة انواع فالنوع الاول قسمة القرعة تكون
 في الاصول فلم يذكر الناطر قسم اليها من التي هي كالاجزاء
 في المدة اليسرى بقصد المقصد المحمود فان الناطر قصد
 اختصاره لما سياتي بيانه قسمة القرعة تكون في الاصول
 كالعقار وغيره كالرفيق والحجوان وما اشبه ذلك
 مما يتحقق فيه التماثل فالقسمة بانواعها يجوز مع تفصيل
 فيها فقسمة القرعة بالتقويم اى التي تكون بعد التقويم
 يجوز في مماثل المقسوم في شروط جوارها المماثلة
 في المقسوم كالدرور والرفيق والحجوان وما اشبه
 ذلك كله مما يتحقق فيه التماثل فلا يجوز قسمة القرعة
 في الاجناس المختلفة فلا بد من المكيل والموزون
 لتقارب ما بينهما فصول القسمة فيها لا يحتاج فيه
 الى القرعة ولكل نوع من انواع القرعة القسمة خصائص
 من الاحكام فقسمة القرعة في المماثل غير المكيل
 والموزون ومن اى القسم اى بالقرعة قسمة
 عليه ومن خصائصها جمع خطين لسريكين قاضين
 جمع خطوط السركا بها اى بقسمة القرعة مستتكر
 اى غير جائز كذا الحكم في اختلافا الاجناس
 ومن مكيل او موزون المبيع من قسمة القرعة اقتضى
 اى آتية ولا يزيد بعضهم لبعض شيئا اذا مثل طهرا
 المماثلة في المقسوم فالزيادة محلة باقائها من قبل
 المحاضرات الا ان يقل كالدرهم والدرهم فذلك

مفتقر

مفتقر لما سياتي من كلام الشيخ خليل وقسمة القرعة بمير
 صق ولا يراد في خط واحد السركا لكن بعد الانصاف
 بما يزيد له فيه بان يعطى في ربحه مثلا ثلثا ومن خصائصها
 انها بين اهل المحج مطلقا لفسه او صغر ليس
 يتنوع قسم بها ومن خصائصها انها بدعوى العقب فيها
 تبع اى تتبع دعواه غير عينية بالمأني لتحقيق السماع
 بالعقب فيها بخلاف البيع وذلك لجدثان القسمة لعدم
 تحقق المماثلة وهيئة القسمة اى قسمة القرعة حيث
 تستحق اى تطلب وجبر عليها يظهر منها اى مما تقدم
 من احكام خصوصياتها انها تتميز حق لكل واحد من
 السركا لا يبيع من البيوع كما يظهر في النوعين الاخرين
 من القسمة ففي المقصد المحمود القسمة على ثلاثة اقسام
 قسمة قرعة بعد تقويم وتعديل وهي التي يقضى بها على
 من اياها فيما يحتمل القسم ولا يجوز في المكيل والموزون
 ولا في الاجناس المختلفة والاصناف المتباينة ولا يجمع
 فيها بين خطين في القسم ولا اذا كان مع الشاهم دنا سير
 ويرجع فيها بالعقب اذا ظهر وها جدثان القسمة ويجوز في
 الديار اذا تقاربت اماكنها واستوت الرغبة فيها ولا يجمع
 فيها بين دار وجنان ولا بين كريم وليم من الارض ويجوز
 قسمة التومى ومقدم القاضى بالقرعة باتفاق الشيخ
 خليل وقرعة وهي تتميز حق وكفى فيها قاسم لا مقسوم واجرم
 اى القاسم بالعدد لا بالانصاف وكفى اخذ الاصرع على
 القسم وقسم العقار وغيره بالقيمة اذا اختلف البنا والوقت

الحايط فان اتفق فيها المساحة واقدر كل نوع اذا كانت
 الأنواع متباينة ولم تجتمع الأنواع في حايط واحد وجمع
 دور واقترحة وهي القذا دين اي يجوز قسمها كما يوصف
 اذا كانت غايبة كما في البيع ان تساوت قبة ورغبة
 وتعاربت كالملكيل ان دعي اليه احدهم ليعتبر اليه حظه
 بمكان واحد وجازت القسمة فيما يسقي بعلة وسبيل
 اذا تساوى السقي بالمائين قبة ورغبة الا الدار المعروفة
 بالسكنى لمورثهم لتوفر الدوامي في الرغبة فيها والقول
 لمعزدها ان صحت القسمة وفي العلو والسفل باولاهن
 هل هي قسمة مراعاة او قسمة قربة وزج بعضهم
 انها قسمة مراعاة واقدر كل صنف كتفاح وخوخ
 ان احتمل اذا كان كل صنف في غير حايط الاضرا كما حايط
 فيه شجر مختلفة او ارض شجر متفرقة لئلا يقع شجر
 بعض على ارض بعض وجاز صوف على ظمير ان جزولو
 لكنصف شجر ولا يجوز فيها بعد وجاز اخذ وارث
 عمرضا والاخر دينيا او كان العزما حضورا وجمع
 بينه وبينهم والافله واخذ احدها قطنية والاخر
 قمحا وجاز حيا را حدهما مرة كالبيع اي كقدر امدته
 وجاز ارتفاق القاسم من بيت المال لاسنها دته بما قسمه
 لانها على فعل نفسه ووجبت عزيلة القم اذا دخلته
 على التلث والالتدبت وجاز جمع بز ولو كصوف وصرير
 ولو كان كل صنف منها يحتمل القسمة لا قسمة ارض ذات
 جعل وهو ما يسقي باليمن وارض ذات بير يساقية او غير

وهو

وهو الدلو الكبير ولو ثمر في اصوله وزرع في ارضه ان لم
 يجذاه لقسمة باصله اي لا يجوز قسم الثمرة مع اصلها
 والزرع مع ارضه حتى يجل بيعها كما لا يجوز قسمه قننا ولا زراعا
 قذا دين كما في المدونة او كان في القسم فسادا كيا قوتة
 او كغير وكذا لا يجوز قسم ثمر في اصله بالحرض كبقل الا التمر
 والعنب خاصة اذا اختلفت حاضا حله وان يكن في اهل فالد
 احدهم وطبا والاخر ثمر فالحرض بشرط اذا اهل ببيعهم وقيل
 واتحد مني بمر كله او رطب كله الا من ثمر فلا يقسم حتى يجيد
 وان يكون القسم بالقرعة بالتجري كالبيع الكبير يجوز
 بالحرض بالسروط المتقدمة وسقي ذو الاصل ان كانت
 الثمرة لغير بان قسمت بالحرض للحاجة ثم قسمت الاصول
 فوقع نصيب احدهما من الثمرة في الاصل الاخر وقال
 يحتمل السقي على صاحب الثمرة كتابه الاصول المستثنى
 ثمرتها فالسقي عليه حتى يسلم الاصول للمستثنى
 او فيه تراجع بان يريد بعضهم لبعض شيئا لتحقيق الممانعة
 الا ان يقل كالدرهم والدرهمين وظاهر كلام الناطم
 عموم المنع ولين في ضروع القم ويحويها فلا يجوز للمخاطف
 الا الفصل بيني فيجعل على المعروف بشرط ان هلك
 ما يبد هذا من القم رجع فيها ببد صاحبه فذلك جائز
 وقيل لا يجوز للتفاضل وهو ضرام او قسم الدار بلا
 مخبر لاحدهم وصحت القسمة ان سكك عنده وتسريكت
 الانتفاع بالمهر الذي وقع في نصيب الاخر ولا يجبر على
 قسم مجري الماء وقسم الماء بالقلد وهو قدر يثقب ويجعل

فيه ما لا يلزم نصيبا ثم يطلق له النهر حتى يفرغ الماء
 ثم يجعل لكل واحد من الشراكا بقدر نصيبه في الماء
 في القدر ويطلق له النهر حتى يفرغ وإذا اقتسموا ولم
 يشترطوا شئ فلا يحكم عليها بها جبراً فإن اشترطوا أخذ
 من نصيب كل واحد منها بنا الجدار وإن كان أحدهما أقل نصيباً
 من الآخر فكذلك النفع بينهما بالسوية ولا يجمع بين عاصبيهما
 في سهم واحد الأرضاء إلا مع كراهة فيجمعوا كل جمع أهل
 السهم الواحد والورثة وقسمة الوفاق والتسليم ينظر
 إلى النوع الثاني وهو قسمة الرضى والوفاق والتسليم تكون
 في مماثل المقسمين من بعد التعديل والتقويم ولكن
 جميع خطينهما أي في قسمة الوفاق لا يتقاربان يتقيا في
 قسمة القرعة ويشتمل المقسمون كلا مطلقاً ما اختلفت
 أجناسه وتباينت أنواعه بحكمه وقسمة القرعة
 في غير ما يكون من الطعام المهتم فيه تفاضل
 كاللؤلؤ والسفر فاصري العين كالذهب والفضة للتفاضل
 والنسباً ففيه يمتنع لأنها نوع من أنواع المعاولات في كل
 ما يتفرّد فيه أحد المتقاسمين لأنها خاضعة بيع الشئ
 خليل ومرأسة فكالبس والمملكت هذه القسمة وهو
 قسمة التراضي على كل شريك تراضي مع شريكه حتى على
 المحجور إذا قام عليه ولديه لكن على ضل في حيث يبدأ
 السداد من فعل ولديه في القول المشهور وما سريده
 العين للاعتدال المحظور كما في قسمة القرعة بالمحظور في
 قسمة التراضي ولا سواء أي سوية العين دأريه للتعديل

هبة أي المراد للتعديل يكون بالتأجيل أي بالنسبة
 ولا جرح في ذلك ففي المقصد المحمود الثاني
 قسمة ما ياه ومراقبته بعد التقويم والتعديل فبذلك
 لا يقضى بها على من أباهما وجميع فيما بين خطين وبين
 الأضراس والأصناف والمكيل والموزون حاشاً ما يضر
 من الطعام مما لا يجوز فيه التفاضل ويقام بالغبن فيه
 أيضاً لدخول كل من المتقاسمين على قسمة مقدرة وقدرة
 معلوم والأظهر فيها أنها بيع من البيوع انتهى ومن أبي
 القاسم بها أي بقسمة التراضي لا جبر عليه قائم بالغبن
 فيها يعذر كما عذر في قسمة القرعة وقسمة الرضى والاتفاق
 من غير تعديل ولا تقويم على الإطلاق كقسمة التعديل
 والتراضي أي هي التي قبلها في خصايصها وما يجوز فيها
 وما يمتنع مما يكون فيه التفاضل والنسب موقوف من
 الطعام والتقدير صحيح ما تقدم فيها عند الغبن من
 الأغراض التي تقدم جواز القيام به في الجملة ومبدع
 عنها أي بهذه القسمة أو غلطاً مكلن أن رام نقصاً
 شططاً لأنه لا يمكن إثباته لرضاه بالقسمة من غير تعديل
 وتقويم وهو يدخل على الغبن فكيف يتحقق الرد به بعد ذلك
 وفي المقصد المحمود الثالث قسمة مرأسة وما ياه
 واتفاق بله تقويم ولا تعديل فتحكمها حكم قسمة المرأسة والاتفاق
 وتعمل بمثل البيوع وقسمة الوصي مطلقاً أي كانت مما تقدم
 على محجور أو معين مطلقاً لأن يحظر لا أي لا يمنع منها وذلك
 ليرتب عليه مقتضاه بقوله فإن يكن أي الوصي مشتركاً

لمن حج عليه في قسمه فمعه منها اي من القسمة اشتبه
لان من ياب بيع مال محجور من نفسه او ولد وهو بمخرج
للمتمة وهذا ظاهر في النوعين الاخيرين من القسمة وتخرج
عليه ان قسمه الوترية بيع ايضا لا يميز حق الا اذا اخرج
اي اصرح الوصي خط محجور متناعا مع حفظه وهذا في غير
قسمته الوترية لما تقدم من منع ذلك فلا يتطرق آية البيع
من نفسه هنا اذ آية مع الاشاعة وكان ما اخرج
قصد الدفع التمسك وله امتناعا من ذلك لما تقدم ولتقسيم
القاضي علي المحجور مع وصيه اذا اراد ايراد خطه عند
ابتعا اي طلب من منع منه خوفا من تطرق التهم وهو
ان الوصي يقسم من نفسه وما ذكره الناطم خوفا في منتخب
ابن ابي زمنين كذا له اي للقاضي التمسك على الصفا
وان لم يكن له وصي فيقدم في ذلك من له الخبز به ممن
يثق بمعرفة وعلي غائب منقطع الاحباد وان لم يكن له
وكيل وحيثما كان القسم لا قيل اليه القضاة ارضى
من حقوقهم اي هم الاحق به للغايب وللصغير ويكون
بعد اثبات عند القاضي لموجبات تقتضيه وهي الموت
والورثة والمال والملك للموروث في المقسوم الي ان ورث
عنه واهل بيتي حيث يكون القسم عليهم وغيبه الغايب
وطلب التريك القسم لحقه فيه وما اشبه ذلك فيترك
القسم على الاصاغر حال رشد منهم اولوجه ظاهر يقتضي
مصلحة القسم وافرادهم بالاضابهم وما ذكره خوفا في
التهذيب وفي المتطية اذا كانت دارا وصيغة بين تشارك

وغاب احدهم ودعا الباقي الى القسمة قال المتطية دون
غيره من الحكم يقسم عليه ولا يجوز قسم ما حب السرطة عليه
قاله مالك وابن القاسم وعندها وبه القضا وعليه العمل
واذا قلنا بالقول المشهور المجهول به فلا ينبغي للقاضي
ان يامر بالقسمة على الغايب حتي يقبض عند الملك والاشارة
فيه على الاشاعة وحياتة ومغيب الغايب عنه غيبة
طويلة بحيث لا يعلم مكانه او كان يبذل بعيد تتعد الاغذار
اليه ليحدث فيقدم من يباشر القسم عليه من يثق بدينه
ومعرفة فيقسم الاشرار في ذلك بعد تقويم وتعديل ومن
وعا من التراكيب لا يقسم لم يمنع الا حيث اضرار
في بقا حصة التريك مساعة قسم اي حقق فانه ليسمع
منه وحكم علي من يملكه بالبيع مثل اشراك كاطيط او داس
لما لا يقسم في الاشرار من المضرع التي لا يقر عليها السريع
كالرجاء والقرن وما اشبه ذلك من الرباع التي لا مضرة
في الشباع فيها وهو العقار الذي لا يراد الا للعلنة والخراج
كالقرن والرجاء والحام والكافون مما لا يقسم فانه لا يبيع
لمن دعا من التراكيب الي يبعده لانه لا مضرة فيه مساعة
في القول المختار بان رشد واذا كانت رجا او هام وما
استبها بين اشراك ودعي بعضهم بعضا الي البيع او الما
وابي الاثرون فلا يلزمهم ذلك ومن كره البقاع اشراكه
باع نصيبه ممن ساء على الاشاعة بما وجد من الثمن ولا
يحكم عليه ببيع ما لا يقسم ولا مقاومته اذا دعي اليه
بعض الاشرار الا فيما كان فيه ضرر في الشراك كالدار

والحايط واسا مثل الرها وسبها ما هو للغلة فلا سبل
 الى احياء من ابي منهم علي البيع والمقاومة انتهى وكلمنا
 قسمته بقدر ابي كل بني اصله او مرضا او حيوانا مما يقع
 فيه الاشتراك بين الورثة او غيرهم بمرات او غير ذلك فان كان
 ما ينقسم مشاعا او لامضق في بقايه فنيص فيه قوله
 من دعي الى القسمة وما لا ينقسم بان تعذر بقية قسمته كالعذر
 والحارية والعريس والبغل تمنع القسمة فيه كالقسمة
 التي لا تعذر فيها لكن بها تقصر كالنوب والرهبة ومسا
 اسبه ذلك وحكم القاضي بتسوية بينهما ان كانا شركين
 فاكثري ومن يريد اخذ من الشراكيز يد في اليمن على صاحبه
 وهذا معنى المقاواه والمقاومة في اطلاقه فم في هذا
 الموضع وانما ابو اسن المقاومة فيما بينهم فومه اهل البصر
 بعد ما سبق من تسوية واخذ له بما قومه اهل المعرفة
 بالتقويم بقضي من يذروه هو الاخذ من نصيبه التارك
 حظه للبيع والمعنى بالاخذ من ابي البيع ويقسم بينهم
 القسمة كرها من ابي البيع او رضا من اخذ من ففي المعذب
 قلت له فالشركاء بمران او شرا اذا ادعي احدكم الى قسمته
 بينهم وابي بعضهم فقال قال مالك من دعاهم الى القسمة
 وكان الذي بينهم من رقيق او دواب او غير ذلك تمسا
 ينقسم قسم وان كان مما لا ينقسم بيع عليهم الا ان يريد
 من كره القسمة ان ياخذ ذلك مما يعطي فيه فيكون ذلك
 وان اختلفوا في اخذ بعد بلوغه فقال احدهم انا اخذ وقال
 الاخر بل انا يذيدان وعن ابن القاسم ومن باع نصيبه

منه مشاعا تقديعه قلت ويكون في الثياب والدواب
 والرفيق ما لا ينقسم قال نعم راس او ثوب بين رجلين هذا
 لا ينقسم ورأسان بين ثلاثة كذلك والرد للقسمة حيث
 يستحق من حصصه فشرقا لاهد الشراكيز يستحق غير
 ليسير من تلك الحصة ومن التهذيب ان استحقاق النصف
 والثلث فيها كثير موجب له الرد بقيمتها او حصصه بحصة
 من الثمن فاليسير ما دون الثلث فالرد للقسمة باستحقاق
 الثلث بما فوزه مستحق فيستقص فيه القسمة ويستحقه
 من صارت له الحصة المستحق منها ذلك الخط واعلم
 ان الناظم جعل غير اليسير موجب لرد القسمة والمشهور
 كاسيات ما منى عليه الثلث خليل ان الثلث والربع موجب
 للمستحق منه الخيار في رد القسمة واخذ اليمن ومسا
 فرد النصف وهو المجل فليس فيه الرد للقسمة
 وما دون الثلث هو اليسير الذي ليس فيه الا الرد صوع
 بالقيمة وعلى ذلك ما في التهذيب ومن ابتاع دارا
 عظمى او تخلل فاستحق بعضها او وجد عيبا فانما اليسير
 كثلث من دار عظمى او تخللت يسير من كثير فان ذلك
 يرجع حصته من الثمن ويلزم البيع فيما بقي وان كان كثيرا
 رد البيع ولذلك القسمة وفيه ايضا وان اقتسم دارا اخذ هذا
 ريعا من مقدمها والاخر ثلثه ان راعا من موصرها جاز ذلك
 فان استحق نصف نصيب احدها رجع على صاحبه بربع قيمة
 ما بينه ولا تنتقص القسمة في هذا اذا كان الذي استحق
 من كل منها ثلثا فليسير فانما استحق كل ما بين استقصت القسمة

ورد ما بقي وابتدا القسم الان يقول نصيب صاحب
 فيخرج قيمته بحال ما وصفتنا وفيه قال ابن القاسم وانظر
 ايدا الي ما استحق فان كان كثيرا كان له ان يرصع بقدر نصف
 ذلك وما يبد صاحب شريكا فيه ان لم يفت وفي اليسر يرصع
 فيه بنصف قيمة ذلك ثمن من دنانير او دراهم السج
 حليل وان وجد عيبا بالاكتر فله ردها فله تنقص دون
 ذلك فان قات ما يبد صاحب بكره دم رد بنصف قيمته ما هدم
 يوم قبضه وما سلم بينهما وان قات ما يبد رد بنصف
 قيمته وما سلم بينهما وان لم يكن العيب في الامر رد العيب
 ورجع علي صاحب بنصف قيمته ما في يده ويبقى العيب بينهما
 وان استحق نصف او ثلث حيز لا ربع اذ ليس له فيه القيمة
 ونسخت القسمة في الاكتر بذلك ما لم يفت الباقي كما تقدم من
 نص التهديب والعين حيث يجوز القيام فيما تقدم من
 اقسام القسمة من يقوم فيه اي به طال بالبدل لك نقص
 القسمة بعد ان طال الامد واستغل النصيب وقد
 تعدا الي مضي ولا قيام به ففي طر ابن عات قال ابو ابراهيم
 لا يقام بالغني الا بقرب القسمة واما بعد طول واستغلال
 فله قيام في ذلك والمدعي لقسمة الثبات من اخذ الشريك
 ولم يوافق الاصول قال انما هي استيلاء علي منافع من غير
 قسم حيث ادعي بعضهم القسم يوم ستر مدعي الثبات
 في القول الاصح بالاثبات لما ادعاه لان الاصل عدم القسم
 وفي طر ابن عات اذا لم يتقارر وبالقسمة بل قال
 بعضهم انما اقتطع كل واحد منا ارضاء لهما من غير قسم وادعي

بعضهم

بعضهم القسم فعلي مدعي القسم البينة والا فعلي غيرهم
 البينة لم يقتسمون ذكرهم في الاستقنا ابن الناطم وهو
 اذا لم يتفق الشريكان علي وقوع القسم اما لو اتفقا عليه فادعي
 احدهما انه قسم ارفاق والاخر انه قسم امضا لكان القول
 قول مدعي قسمة البتل حكا ابن عات في طرره عن المشاور
 وحكا المتيطي ايضا ولا يجوز للشريكين ورثة كاسوا
 وغيرهم قسم زرع او قسم ثمرة مع الاصول اذا بد اصلها
 ولم تنبأها فتقسم الاصول وحدها وينتظر تنبأها الزرع
 والثمرة حتي تنبأها الطيب فتقسم بعد ذلك بعد الجذاذ
 از هو حقيقة انتهية لقوله في التهديب فتقسم حينئذ
 كيلة وهذا معنى قول الناطم والتاخي ينتظر والتاخي
 الجذاذ كما تقدم وحيثما الا بار منها عدم من الزرع والتمس
 فالمنع من قسمة الاعمال مختم فيترك حتي يور الزرع
 او التمر حينئذ يسوغ قسم الاصول وحدها ابن الناطم
 مستدلا علي قول الناطم بقوله في التهديب ايضا واذا ورن
 قدم ثمرا او تحلا وفيها ثمرا فلا يقتسموا الثمر مع الاصول
 وان كان الثمر بلحا او طعنا ولا يقسم الزرع مع الارض ولكن
 يقسم الارض والاصول ويترك التمر والزرع حتي يجل بيعهما
 فيقسمون ذلك حينئذ كيلة او يبيعونه ويقتسمونهم
 علي فرايض الله تعالى ولا تقسم الزرع الذي طاب قد ادين
 ولا مزارعة ولا قتا ولكن كيلة ويدخل في قسم الزرع
 مع الارض طعام وارض بطعام وارض وانما يجوز بيع
 الزرع مع الارض بعين او عرض لا بطعام كان الزرع اقل من

ثلث قيمته الارض او اكثر السبع خليل ولا زرع وثمر ان لم
يجداه كقسمته مع اصله وقسم غير الثمن من القواكه
كالشعير والحجوة خروصا بغير كيل ووزن وقسم غير
العنب وما اشبهه من القواكه كاللبن والحجوة مما عسى
روس الاشجار بيان لغير الثمن ما عدا النخل والدوالي
منه وحده فلا يجوز قسمه بالحرض علي روس
الاشجار من القواكه والثمار بالحرض وان اختلفت فيه
الحاجة الا في النخل والعنب اذا اهل بيعها واختلفت
حاجة اهلها كما تقدم لان اسر الناس انما مضى علي الحرض
فيها خاصة وسالت مالكا عماروي عنه من اجازة ذلك
في غيرها من القواكه فقال لا اري ذلك ثم سالت
عمر بن قاضي ان يرض له وقد تقدم قول
السبع خليل حوز ذلك اذا اختلفت حاجة اهله وان
تكثر اكل ان حل بيعه وقل واتخذ من يسر كله او طب
كله لا تقسم بالحرض بالحرض وينقص القسم لثلاثة
امور لو ارث طهر بعد القسم او لظهور دين او لظهور
وصية اذا كانت الوصية عددا من الثلث ورقا او ذهباً
او لو كانت الثلث بجملة او عرضا معينا من التركة
فلا يتصور فيها هذا الوجه ولهذا قال فيما استمر
اي امكن قسمه بين الورثة الا اذا ما الوارثون
باواي رجعوا بحمل دين او وصية فلهما ما ساءوا
من الحمل ولا صقل رب الدين ولا الوصية في عني التركة
اذا حصل له حقه من الوارث ففي التهذيب واذا طلق

علي الورثة وارث او موصي له بالثلث بعد القسم والتركة
عني او عرضا فانما يتبع كل وارث بقدر ما صار اليه من حقه
ان قدر علي قسم ما بيد من ذلك ولا يكون لهذا الوارث
الذي طرأ علي التركة ان يتبع المولى منهم بما علي المقدم
وليس كغيرهم كرا علي ورثة لكن الفرع طرأ علي عمر ما وقد
قسموا مال الميت وقد اعدم بعضهم ولا يتبع المولى الا بما
عنده من حصته في الحصاص فان كانت التركة دور ليس
فيها عين فان قسمتها الورثة ثم قدم وارث او موصي له
بالثلث نقص الثمن كان قد جمعوا الدور في القسم او قسموا
كل دار علي حد ولو قدم موصي له بدناير او دراهم فجعلها
الثلث كان كالحقوق الدين فاما ادوة او نقص القسم ولا
يجز واعلي ادايه من اموالهم ومال الميت والمجلى من
الذهب والفضة لا يقسم بين اهله اما ان يكون بين الورثة
او مستركا بين اربابه الا بوزن لانه الذي يحصل به التماثل
او باخذ كل من جهة واحدة ويبقى سائر التركة دون
من اصل او عرض وغير ذلك من التمولان لانه الوجه
الذي مصر فيه للمبيع دون الصرق الا العين لغير مع انفراد
ببيع ما يجب له من العروض والاصول ان وجب قبل
القسم بالوزن لانه الذي يحصل به التماثل المطلوب في قسم
العين ذهباً وفضة مع التناجز في ذلك واخرى يقسم
بين الروس او لعودل السهام علي الروس لا علي
الارضها وعليه العمل في الاحكام كذلك اي مثل
ما تقدم من ان الاجر علي الروس الكاتب للوثيقة للفقهاء

الم را هم ايضا الى اصل فلا بأس به ولا خير في ان يكون الدرهم
 نقد الجليلي نسبة وكذا ان تاخرت الدرهم واحد الجليلين
 البيع خليل
 فصل في ذكر الاقالة اقاله
 يجوز في احوال مثله بالمثل بمثل ما يباع به فلم يكن بينهما الا لفظ
 الاقالة او اكثر من الثمن او اقل منه وهي بيع سني
 السبوع ان كانت بزيادة او نقصان وان تكن بزيادة فغيرها
 الحلة فهل هي فسخ او ابتداء بيع سني كان البيع قائما
 عليه حاله حين البيع او قد تقرب بعيب حاله او قد تم الا
 في ثلاث مسائل وفي الاقالة سني الطعام والاقالة هي المأكلة
 والاقالة في الشفعة فان كانت بالثمن الاول فهي تقصير
 بيع وهي لازمة كالبيع السني خليل والاقالة بيع الا في الطعام
 والشفعة والمرجحة في احكامها ما سيأتي ذكره وهو قوله
 للمقال وهو البايع صحة الرجوع على المشتري بخلاف ما يحدث
 في المبيع التي وقعت فيه الاقالة من عيب وغيره ووجهه
 ظاهر وفي العيب القديم منه اي من المشتري ايضا لو حاله
 في ذلك فان كانت الاقالة بزيادة رجع بزيادة ما وقع عليه
 البيع الاول ان كان ذلك الزيادة وقع في الاقالة اي
 وقعت الاقالة عليه وذلك بعد اليقين اي بين البايع انه لم
 يكن يعلمه اي يعلم العيب القديم فيها مقضي من زمن
 ملكه اياه وله الرجوع في الزيادة فحسب المتسلي ان كانت
 في المبيع عيب لم يعلم به المتسلي ولا البايع حتى تقايل لا يضر
 علما بعيب فله قيام المستقيم به ان كان قد تقايل قبل البيع

الاول وله القيام عليه ان كان حديثا بعد البيع الاول فان
 استقال بان يدين الثمن وقد علم بالعيب فله قيام في الزيادة
 وان كان لم يعلم فله الرجوع فيها بعد ان يحلف انه لم يعلم بالعيب
 والفسخ لازم في اقاله اي فيها وقع فيه التقايل فله تقضي
 الاقالة بما ينتج بالصنعة التي حدثت به سني المشتري بالتغيير
 اي فيما غيرته الصنعة فصا رله التغيير منها بما لا يضر
 انتفع والتوب ضبط والمجلد بيع فله تقضي الاقالة وتفسخ
 ان وقعت الا اذا المقال وهو البايع بالرقعي دفع لمن
 اقال وهو المشتري احق بما صنع اي بسبب ما صنع فيه
 امناعات في طوره ولا يجوز الاقالة في شيء قد فضله صنعة
 كالحياطة في الثوب والديباة وحذو ذلك ويفسخ الا ان يقول
 المقتل اقبلك علي ان تعطيني من حياطتي او ديباي او صناعت
 كذا او كذا فرضي به والا فلا ابن الناطر لم يسن في وجه
 القول بالفسخ في الاقالة اذا بغير الثمن المقال فيه عما كان عليه
 اذا رضي المقتل بان يذهب عمله مجانا اذ ليس ذلك مما يدل
 الربا ولا الغرر ولا عيب ذلك من الموانع التي ترد على عقد
 البيع فيقبضها وهي عند اذ اعطي قيمة الصنع يصح مما
 المانع من الصحة اذا ترك هذا الواجب له انتهى وربما
 يقال الاقالة بيع فكانه باعه بمثل الثمن وقيمة الصنع اوجرت
 الحياطة مثله ولم يعنى ذلك فكانه اشترى بمثل مجهول وان
 كان استيفايه بصفة الترك فكانه ترك بعض الثمن الواجب
 له وهو مجهول اما اذا عني القيمة في شيء باع من واستقطبها
 فكانه قبضها بخلاف ما اذا رضي ان يذهب عمله مجانا المجهول

في الثمن في العتيق انتهى تنبيه ح الاقالة لا يغير
 حواله الاسواق فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه
 بنا على انها فتح وان تغير سوق شيك الذي دفعته
 للمبايع ثمن الطعام الا ان يجول ما فيه الاقالة وهو راس
 المال في عتيقه بخا ونقصان من عور وعور فلا تجوز الاقالة
 حينئذ من الطعام كله او بعضه واليه الصغير يكره
 والعتيق يذهب فتفوت الاقالة والدية تثنى او تهزل
 كذلك فلو كان رأس المال امة فان تغيرها في بدنها بما
 او نقصان لا يفت الاقالة ولا تجوز الاقالة الاعلى احد
 المثلي بل على اخذ بعينه الا العتيق فله دفع مثله
 وان كانت بيدك وينبغي ان يقال الا ان يتعلق عرض
 بنفس العتيق كان يكون في العتيق المدفوعة شبهه فيفتقن
 العتيق الاولي وعين لا شبهة فيها كالاولي ولا يقال اي
 لا تجوز الاقالة حيث لم يأت الاجل المبيع له ثمن ادني
 من الثمن المبيع به نقد الما فيه من حط الثمن وازيدك
 ولا الى وقت اقل من الوقت المبيع له لما فيه من بيع وشك
 او ثمن اكثر منه لا مد بعد مما كان فيه المتمد وهو الامد
 الاول لانه سلف بزيادة فلا تجوز الاعلى المقاصد عند
 الاجل وهي اي الاقالة اذا كانت بمثل المال المبيع
 به ولا جائز في كل حال حال اي على كل تقدير فاذا
 اتفقت الايمان لا يبالي باختلاف الاجال ففي التمدد
 ومبايع يوجب الى اجل جائز له ان يشتريه قبل الاجل بمثل
 الثمن او لنقد او الى اجل دون اجله ولا تجوز بدون

الثمن نقد او الى اصل دون اجله ولا باس به بالتمن
 قائل منه الى اجل من اجله واما باكثر منه فلا يجوز
 الاعلى المقاصد عند الاجل فان نقد صار تذهب في
 اكثر من الى اجل واما الى اجل نفسه فجايز بالتمن او
 اقل منه انتهى وهو معنى قولهم اذا اتفقت الاجال لا يبالي
 بالتمن باختلاف الايمان ومشترا قال يا بعد مهابا
 اي المتقابلان في المبيع المقال فيه ان يبيع ثانيا من
 المقال تغبطا معقول لاجله اي الا غبطة بالمبيع
 بالتمن الاول متعلق بقوله تغبطا ادلولا اشتراطها
 ذلك وقعت الاقالة فمساوي الشرط المبيع جاز معقول
 به والمشتري به اي بالشرط المبيع معقول لقوله
 جاز اي جاز المبيع بما شرطه لكن يبيع به ثانيا لا بالتمن
 الاول ولم يوجد ذلك من كلام الناطق في التوارد من
 العتيقة استنبه عن ما لك فيتمن اقال يا بعد من حايط
 اشتراء منه على انه متى باعه ونولي بما يتبعه فرضي
 ثم باعه بعد مدة فقام المقتيل بشرطه فان ذلك له وليد
 البيع ولكن له اخذ بالتمن الذي باعه هذا الاصل قال
 ابن ابي زيد هذا اخذ ما في الموطا وقد روي عن عمر
 في الذي شرط في امته مثل ذلك فقال عمر لا يقر بها وفيها
 شرط الاخذ وقد قال مالك في المختصر الكبير فيمن باع دارا
 على انه متى باعها المبتاع فهو احق بها بالتمن فلا خير
 في ذلك ورجا يقال ان الاقالة من قبيل المعروف وقد
 امدي معروف على شرط يوفيه ببعضه فلم يعد ابيع الشرط

ولم يهله مراعاة لحق من اقال على ذلك بخلاف البيع
 اذا وقع على غير ذلك لاسيما مع مراعاة من يقول انها
 فتح وسوغت اقالة فيما اكثري بالبناء للمفعول اي
 تسوغ الاقالة في العقار الموجر اي فيمنافعه بشرط مركب
 ان لم يكن اعطي الكرا المكثري ولم يسكن المكثري بعض
 المدة التي نقد كرها فان اعطي وسكن فتمتنع الاقالة
 فلا بد من تقيد كلام الناظر بالسكن في السواد
 من العتية من سماع ابن القاسم قال مالك لا يجوز
 الاقالة في كرا الدور اذا نقد وسكن بعض المدة بخلاف
 الاقالة في المحولة بعض السير ببعض الطريق قال
 ابن القاسم لانها يتيان في المحولة ان يعمل على ذلك وكرا
 الدور كسلعة باعها قال من بعضها الا ان يكون
 لم ينقد وفي المشيطة بعد ان ذكر نحو ما تقدم عن
 مالك وذكرنا وسلف هذا فصل
 في ذكر التولية وفي ذكر التصبير تولية المبيع
 جائز مطلقا في الطعام وغيره وهي مستثناة من اصل
 ممنوع وهو بيع الطعام قبل قبضه وليس في الطعام ذلك
 الجواز اتفاق النواذر من الواضحة والاقالة والسركة
 والتولية مستحجة بوضحة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من نهيه عن بيع الطعام قبل قبضه كما خرج ببيع
 العريه من بيع الثمرة قبل بدو صلاحه وكما خرجت
 الحوالة من نهيه عن بيع الدين بالدين قال
 ابن القاسم وقال مالك لا يري بائنا بالسركة والتولية

والاقالة في الطعام وفي جميع الاشياء كلها اذا اسلف فيها
 وانتقد الثمن والشرط في جواز التصبير ان يقدر اي المصير
 دين مثاله رجل له عليك دين فصيرت له فيه عرضا او حيا
 او اصولا فيشترط نقد دينه ويشترط الاجار لما تصيرا
 وهو الذي قد رد دينه والامتنع لما يدخله من الدين بالدين
 والعرض صير بلا منازعة فيه لا مكان حصول الاجار في القبض
 والحياوان كلمة لا مكان ذلك الحكم حيث لا يكون امة مواضع
 وابن القاسم يمنع من تصبيرة تتواضع لعدم المتاجرة
 ولذلك ما اشبه المواضع كعبدك الثلاث في الرقيق
 والحيار في السلعة وشبه ذلك وجار فيه اي في
 التصبير مزيد العن حيث يقل عنه قد رالدين
 له راي في الدار زيادة على الدين جاز ذلك ولم يكن له
 به من تاجر القبض في الدار كان الدين اعطيه من الثمن
 او ليس منه كذا في المشيطة والخلف في تصبير ما كالكني
 مما لم يمكن استيفاء دفعة وشاربكا في التسببه الى
 المواضع السابقة ذكرها والحيار وعبدك الثلاثة او ثمن
 معين لحناف في المشيطة وتصبير الاصول وغيرها في الديون
 من ناهية البيوع الا ان ذلك يقتصر الى اجاز التقاض
 في حين الصقعة فان تضرعها فسد ودخله الدين بالدين
 كن صير في دينه دارا غايبة او حاضرة على ان يعكها اليابغ
 مدة قريبة او بعيد او سلعة على الحيار او حارية رابعة
 يتواضع منها او عبدا او امة من وخشي الرقيق على العدة
 فلا يجوز ذلك لما فيه من التاخير ويجوز في العبد والامة

من الوضئ اذا بيعا على البراة ولا يجوز ذلك في الرابعة
 لان المواضعة لا تسقط فيها وكذلك ان يصير في دينه سكني
 دار معلومة لم يجز هذا هو المشهور من مذهب مالك
 وابن القاسم المجهول يروى ان ثبت عن مالك انه اجاز
 ان ياخذ في دينه دارا غائبة لانها معينة او عبد اجار
 او امة تتواضع او سكني دار وجعل قبض او ابل السكني
 قبضا لاضرح حكما كما جاز اكثر او لها دين الى اجل وجعل
 قبضا او ابل السكني قبضا لجمعها ولم ينع من الدين
 بالدين المضمون ان جميعا قيل وهو اقرب لجواز الشراء
 في ذلك بالاتفاق وامتنع التصدير للمسي وشبهه مما لا يجز
 قبضه لنفسه ان لم يكن دارا ان يقبل له ويتولى عنه
 القبض ولا يدخله الدين بالدين من عدم التناحر
 او وصي عن الاب في ذلك والاب كالوصي في التصدير
 تخيلا اي يجوز للاب والوصي ان يصير كل واحد منهما
 لمن في نظره على جهة التخييل مما استهلكه الوصي او الاب
 من مال الصبي سرقة ذمتها من ذلك بالجهل للمجهول
 اي بسبب الجهل لما استهلكه اي تخلصا مما فعله فذا
 جاز ولقبض من نفسه المجهول وفي المتبعية وان كان
 الدين مجهولا قد لا يعرف الاب ولا الوصي وانما استهلكه
 له ما لا لم يقف عليه فتمخيا منه بان يصير له في ذلك
 دار او ملكا جاز التصدير وفي القبض فيها ذكرناه فمما
 لم يكن المصير فيه ولتسقط من النص اي في بيعه
 التصدير معرفة السداد لانه لا يعلم قدر ما يصير

الدار فيه هذا فصلا في ذكر السلم فيما
 عد الاصول من السلع والعروض والمثليات جواز السلم
 بالبنا المجهول من اصل ممنوع وهو بيع ما ليس عندك
 وليس السلم في المال ولكن انما يكون في الذمم والشرح
 للذمة وهو احد الذمم انها وصفة ما بموصوفه يقبل ذلك
 الوصف الا التزام اي التزام ما اسلم فيه من السلم اليه
 و يقبل الالتزام من المسلم بشرط ما اسلم فيه اخذ
 يذكر شرط السلم وهي اربعة شروط احدها
 ان يبرى متصفا اي ان يكون موصوفا لوقوع الخطر به
 الصفة فلا يبيع السلم الا فيما ينضبط فيه الوصف الذي
 يختلف فيه القيمة الاختلاف الذي لا يتغابن بمثله في
 السلم وثانيها ان يكون موجلا فلا يبيع السلم الحال لما
 فيه من بيع ما ليس عندك الخ حليل وان يوصل بعلوم
 زائد على نصف شهر كالنيروز والحصاد والدراس
 وقدم الحاج واعتبر مديقات معطاه الا اذا اشترط
 القبض ببلد غير بلد العقد وتكون الاجل كيومي
 وفي المدونة والموازاة ان كان مسافة ثلاثة ايام فذلك
 جاز بشرط منها ان يخرج حينئذ في الحال براء وتجرب
 زرع والافلا بد من ضرب الاجل والسلم بالاسهر يكون بالاهلة
 وسم المتكسر من الدايح ان كان الثلاثة اشهر وان كان الي
 ربيع مثلا حل باوله وفي ربيع ضد لا مجهول الاول
 الامد في اليوم لحقة الغرر انتهى وثالثها ان يكون مقدرا
 بوزن فيما معيار الوزن او كيل وذرع او عدد

فيها معان ذلك فله يصح في الجرائق ليعذر وبيته ورابعها
 ان يكون مما يصاب اي يوجد غاليا عند الامدليل يكون
 تارة بيعا ان وجد وتارة سلفا ان لم يوجد زاد في المتبعية
 وان يكون راس المال مما يجوز ان يسلم في المسلم فيه وان
 يكون موجبا او ما في محتاه وهو ان يعلق القضا ببلد
 وان قد بت مسافة ما بينها وان يذكر موضع القضا
 فان وقع على غير هذا فصح وسياق لذلك مزيد بيان
 وامتنع في الدور والارضين وان انضبطت بالوصف
 للمتساح في موضعها واختلاف الاعراض فيها ولو سطر
 الموضع ايضا كان اسلم في معنى وفي المقرب قال
 مالك ولا بأس بالتسليف في الفاكهة وشبهها مما ينقطع
 بأيدي الناس اذا سلف فيه قبل اياه واسترط
 الاخذ قبل اياه وسمي في ذلك شيئا حروفا الشيء
 خليل وجاز اسلم بخيار لما يوضو وهو ثلاثة ايام او
 جهة ويجوزها بحسب المسافة ان لم ينقد راس مال
 السلم والا فسد وبمنفعة معين تسكن دار مدة معلومة
 وخدمة عبدة كذلك ويجزى في غير ويجوز التصديق
 فيه كطعام من بيع لا فرض مع التصديق لارجوع له بما تدعي
 من نقص كيل او صفة ان كذلك البائع به لك او عليك
 الزيد المعروف الذي يتساح بمثله او النقص كذلك فله
 ترص عليه غير ما يتساح بمثله الا بتصديق منه على
 ما ادعت او بينة لك لم تقار من حين القبض الى حين
 الكيل وظهور النقص مثلا وان لم يكن تصديق ولا بينة

حلف لعذر او في ما سمي او لقد بعته له على ما كتب به اليه
 ان اعلم البائع مشريه بذلك فصدقته ولو قال بمانته
 والا بان لم يعلم مشريه انه بعته اليه حلف المستر
 انه وجب على ما ذكره ورجع على البائع بما وجب له وان
 لا يكون راس المال والمسلم فيه طعاما ولا نقد ولا شيئا
 من الطعام والنقد في اكثر منه من جنسه او اجود
 او اودى بالعكس فلا يسلم في اقل او اودى الا ان يختلف
 المنفعة فجوز كفارة الحجر في الاعرابية وسابق الحبل
 في غيرهما لا محله في غير الا البراذير
 فيجوز لامنها كالبعال وحبل كثير الحبل في عين وصح
 اعتبار الحبل وحقه البقية في العمل ولو انشئ في انشئ
 فيعتد فيها القوة المبجدة للمسلم وكذا في النشأة وظاهر
 عموم الضمان وصح حلفه لان منفعتها الحكم خاصة كصغر
 في كبير وعكسه او صغير في كبير وعكسه ان لم يود اليه
 المزاينة بان لا يكون في مدة يكثر فيها الصغير وتولى
 المدونة بخلافه فلا يسلم صغير في كبير كعكسه كما لا دمي
 والغنم فلا يسلم كبير في صغير ولا العكس وكجذع طويل
 يملط في غير فيجوز ولا سيف قاطع في سيفين دون
 وكالحسين ولو تقاربت المنفعة كرفيق القطر في
 رقيق الكتان لا محله في جليل مثله محله احد
 واصل الاخر لان العمل زيادة والاخر في الاخر سلف
 وكطير علم فيها لم يعلم ولا تختلف المنفعة هو البيص
 والذكور والا نوتة ولو اد ميا وذهب النر المتأخر

الى انه يختلف في الادبي واستظهر شارحه ومثله وطبع
 لا يختلف به الا ما ان لم يبلغوا في ذلك النهاية وحساب
 وكتابه لا يختلف الرقيق به والشئ في مثله الى اصل
 فرض وان ابتغيت به نفع المستعمل في نفسه بطل او نفعها
 معا وان يضبط بعبادته من كبل او وزن او عدد كالزاد
 وقيسي بحيط ووضعه عند امين او حمل معروف وحرارة
 في كفضيل والحركة القصبة ومثلها الحكرم فيقاس بحيط
 او حبل ثم يعلم اليه فيما يسه ذلك الحيط والحبل ويوضح
 عند امين او تحرك فيما تضبط به وهذا الحكرم في القدر
 لقد رعت ابطال او ياتي به ويقول كحرف تا وبله
 وفندي بمحمول وان نسبه بان قال كل عشرة ارباب
 الغني ونقير نسبه من المكمل المعتاد وجاز بذراع هل
 معني كويبة وصفته رجل معين ولا يجوز بذراع وسط
 ولا بذراع مطلقا وحمل ان على الوسط واختلف اذا
 كثر الوبيات والحفقات التي نسبتها بالبلد واطلق
 هل يجوز ويمنع قولان وان تبين صفاته التي تختلف
 بها القنينة في السلم عادة كالنوع والجودة والرداة وسما
 بينهما واللون في الحيوان والثوب واللون والسوق في
 الغسل وسرعة ويزيد في الثمر والحوت الناحية والقدر
 وفي البر ما تقدم وحدثه وقدمه وممثلة وضامس
 ان اختلف الثمن بهما ولو كانت محمولة لبلد السلم بخلاف
 مصر اذا اطلق فالمحمولة والسام فالسمر او ينفي الغل
 ان لم يذكر نقيا ولا مغلونا وفي الحيوان ما تقدم وسنه

وارد كون

والذكورة والثنى وضديها وفي اللحم ما تقدم وخصيا و
 اي سايما او معلوقا وفي الرقيق ما تقدم والقدر والبكارة
 حال وكالديج وتكلم الوجه وفي الثوب ما تقدم والرقعة
 والصفاقة وضديها وفي الزيت المعصر منه وبها يعصر
 هلبا تيا او بالمعصر وحمل في الجيد والردى على الغالب
 والا فالوسط وكونه دينافلا يجوز في معين يتا حشر
 قضيه للدين بالدين ووجوده عند ضلولة وان انقطع
 قبله لا تفعل حيوان عن وقيل لانه قد يتعدى
 وجوده وان كثر جازا اذا اكثر من مظنة الوحدة ان
 او حاطب معين فلا يعلم في ثمة الامع الشروط ان
 سمي لها سلا لا بيعا فانه لا يلزم ذلك فيه والشروط
 ههنا قبل السلم وسعة الحاطب وكيفية قبضه في اليوم
 او الايام متفرقة او متواليه وان يكون السلم
 لما لانه لغرض عمر وسر وعه في القبض من حين
 السلم وان تاخر كضف شهر جاز واخذت بسر او رطب
 وبقا زهوع ورطب الى حين الاخذ وتماه ولا يثمر فيه
 لبعده ما بين البسر والرطب من التمر فيد خله الحظير
 فان شرط تتمر الرطب مضى بقبضه فان غفل عنه
 حتى قبضه تمر قبل ان يطالع على فساده مضى ان عقد
 عليه رطبا وهل كذلك اذا عقد عليه وهو زهوع عليه
 الاكثر او يبيع مطلقا ولا يفوت الا بما يفوت به البيع
 الفاسد تا وبله فان انقطع تمر الحاطب بعد قبض
 بعض السلم فيه رجع حصته ما بقي من الثمن محلا وهل الرصوم

علي ان له القيمة وعليه الاكثر او المكملته تا ويلي
ان لم يشترط عليه الجدي يومه فان شرط الجدي في يوم
واحد فانه يرجع على حسب المكملته عند الجمع وهل
من القدية الصغرة كالحايط او الا في وجوب تعجيل
النقد فيها او تحالفه فيه وفي السلم لم يلازم ذلك
تا ويلي ان وانما تقطع ماله اتيان او من قربة معينة
ولم يقبضه المشتري حتى المشتري في الفسخ والابقا وان
قبض البعض وجب التأخير الا ان يرضى بالمخاسبة
ولو كان راس المال معقوما ويجوز السلم فيما لم يكن
ما يخص الصفة واللؤلؤ والعبد والجوهر والرجاح
والحبس والزينة واحمال الحطب والادم زاد في المدونة
والسمك وهو صفوف الفصوص والطوب والنور
والبحار وسنه ذلك ان كان معروفا مصونا وجعل
البقر والغنم ويؤخذ ذلك وصوف بالوزن لا بالجزر وفي
المدونة الا ان يشترط ذلك عند اتيان جزاه ولا تأخر
لذلك ويرى الغنم فلا بأس بذلك والسيوف في نصول
والسكاكين في نصول وشرائيب من صانعه ليكمل
جمله فان شرائيب يبيع بقبضه ليكمل فله يجوز لما سياتي
والسرا من دايمة العمل بالمجاز ان كان موجودا عند وشرع
في الاخذ وان لم يدم فهو سلم اجازة للمضرة كاستصناع
سيف او سراج يري اذا اتياع من غير سبق اليصنف
له او سراج كذلك فهو سلم ان لم يعنى الصانعة والمصنوع
منه فله بد من وصف العمل وضرب الاجل وتقدم راس

المال فان كان الصانع معينادون المصنوع منه قال
في المقدمة ان لا يجوز بحال لانه بعدم تعيين المصنوع
منه غير مضمون يجب فيه تعجيل النقد وتعيين الصانع
بحسب تأخير النقد وان كانا معينين فهو بيع واجز في
المبيع وقد بتعيين المصنوع منه لانه تسليم في معين
وتعيين الصانع للغير وان اشترى الممول منه واستأجره
جاز لاقته لا يمكن حصص بالصفة فلا يجوز السلم كتراب
المعادن والارض والدار لا بد من تعيينها فيكون السلم
في معين والجزا في لا شرط رويته وما لا يوجد وحديد
وان لم يخرج منه السيوف في سيوف وعكسه وكتابات
غليظ في رقيقه ان لم يغزل ان وفي العقد قبل غزلهما
لما يودي من استبدال الدين بالدين ولا يبيع ثوب ليكمل
اذا بيع بعضه الا ان يكون الباقي يسيرا عدم
امكان اعمادته اذا لم يوافق المراد بخلاف التور وكذلك
يمنع مصنوع قدم بان كان راس مال السلم لا يعود اذا
نقص وتويعين الصفة كالقفل مع الكتان بخلاف البيع
وشبهه مما تكون مصنعة معينة في نقله عن اصله
كالكتاب في القفل الا كتاب الخز لا ان الخز يفسد
وان قدم اصله كالكتان في القفل اعتبر الاجل فان امكن
جعله فيه مثل المصنوع امتنع والا فله وان كان ما قدم
يعود كالرصاص والخماس اعتبر فيها الاجل فما يمكن ان يعود
فيه امتنع والا فله ومصنوع يعود في مصنوع يعود كطاسة
في مثله فان احدث المتفعة كذا ذكرنا منع سلم احد عما في

الاخر او بغير ريق كما يري في منارة او مسامير في سيف
 وهذا الحكم عام ولا يسلم الشيء في مثله ان اتحد الجنس او
 تقارب عاد او لم يعد فله يجوز تسليم الرقيق من الثياب
 في الرقاق منها ان اتحد الجنس ببلاده في ولا الغليظ في
 الغليظ ببلده في الرقيق مع الغليظ وجاز قبل حلول زسن
 السلم قبول ما اسلم فيه على الصفة المسترطة للاحود وادري
 كما فيه من شرط الضمان وان يترك وضع وتجعل قبل محله
 المسترط قبضه فيه في العروض مطلقا قبل الاجل ام لا وفي
 الطعام ان حل وان لم يحل لم يجر ومحل الجواز فيها ان لم
 يدفع المشتري كراصوله ذلك الى بلد السلم لان
 البلدان بمنزلة الاجال ولزم قبول المشتري
 بعدهما اي المكان المسترط فيه القبض والاجل كما
 يلزم القاضي القبول ان غاب رب الدين للحفاظ
 ثوبه وجاز للمشتري بعد الاجل قبول اخذ واردي
 ما في ذمة السلم المد لا اقل الا عن مثله ويرى
 المشتري ذمته مما بقي ولا يفتق عن في وعكسه فكأنه
 باع الطعام قبل قبضه ويجوز القضا بغير حبسه بشرط
 ان جاز بيعه قبل قبضه لا طعاما فله يقضي عنه شيئا
 من غير حبسه وان يجوز بيعه بالمسلم فيه متاجز فله
 ياخذ الثمن حيوانا او عكسه الشرط المال
 ان يكون الماخوذ مما يجوز ان يسلم فيه راس المال فله يوخذ
 طعام عن طعام الا ان يتساوي الطعاما فيجوز ويكون
 اقاله ولا يوخذ ورقا عن ذهب وعكسه وجاز بعد احيله

والزيادة لغير يد طولاً وان يجعل قبله ان يجعل
 دراهمه لانها صفتان وكذلك ان دفعت اليه غنر لا
 ينسجه ثوبا ثم يردته دراهم وغنر لا يملك ان يردك
 في طول وعرض فله باس به كذا في المدونة وهما صفتان
 لا عرضا او لم يصفق او ارق لانه في دين في دين ونحو
 ان ينسج ~~على ان لا تعرض كما لا طول ولا يلزم~~
 المشتري دفعه بغير محله ولو حلف محله بشرط راس
 المال انه لا يحطلا اي ان لا يمنع في ذاك في السلم فيه
 دفعه فلا يسلم طعاما في طعام ولا قصه في دفعه
 للنساق فيها والتقام مل في الطعام وان يفجده قبضه
 وجاز ان اخر قبضه ولو بشرط كالليومين والثلاثة
 وهو ما دل عليه التشبيه والعرض وفيه اي فيه
 التأخير بخلاف العيب ويسترط في تأخير العرض
 ان يحضر مجلس العقد فله بض حينئذ تأخير قبضه
 وليس العيب كذلك الشيخ خليل شرط السلم قبض راس
 المال محله وتأخير ثلثا ولو بشرط وفي فسادة بالزيادة
 عليها بغير شرط وان لم تكن جدا فله خلا في فسادها
 ان كثرت جدا وتأخير حيوان ببله شرط وهل الطعام والعرض
 كذلك ان كسل الطعام واحضر العرض او كالعين في فسادها
 بالتأخير مطلقا عن الثلاثة تاويله ن ورذرا يف
 ويجعل والا فسد ما يقابلها
 بان في ذكر الكراو ذكر
 ما يتصل به هذا الباب بفصوله شامل لما كانت

المعاصرة فيه على منافع فاستفتح الباب على حقيقة
 الكرا في الدور والرباع فعال يجوز في الدور ومنها
 من الاراضي والاقربة وانواع العقار والاصول الكسرا
 لمدة حد ث أي لا مد معلوم وهي قد لا يسي واحبرة
 معلومة قدرت فلا يحيد للمعا قد ين عن ذلك ولا خروج
 عنه اذا حدث المدة وقدر الكرا الا بالرضي
 بتراضي المتعا قد ين كحد بعقد فان كالا لاسنة في
 البيع والطلاق في النكاح حتى يراي ما وقع فيه الحد
 بالمدق والتقدير للكرا مدة قد انقضت وهما ان اهم
 المدة ان يكثر بقدر معين من العام اي في كل عام
 بكذا ولم يذكر اعداد الاعوام او بقدر معين في الشهر
 اي في كل شهر بكذا ولم يذكر واعدد الشهور وهي ارا
 من المتعا قد ين ان يحل في هذه الصورة ما انعقد
 على هذا الوجه كان له ذلك ما لم يجد العدد من
 المشهور والاعوام وصيها حل الكرا ان كان حالا او جلا وقد
 سكن المكثر يبد في من قد التري منه اي من الكسرا
 بقدر ما سكن اي بحصة ففي المتقدم من كافي الكافي
 وكل ما جاز بيعه جاز فيه الكرا من الدور والحوالين
 وسائر الرباع والاراضي والرقاق والدواب وسائر
 العروض كلها ولا يجوز اكثر الدنانير والدرهم فان نزلت
 فيها الاجارة الى مدق صارت قرصا الى تلك المدة وقطع
 الاجرة عن مساحوها والكرا عند ما كثر من العقود
 النابتة التي لا ينقص موت احد المتكاريين وورثة كل

لقوم

يقوم مقامه وفي المقصد المهود ان الكرا في الدور والبيع
 على وجهين احدهما تعيين المدة كشهركذا او سنة كذا
 وهذا الشهر وهذه السنة فان كان في غير الشهر والسنة
 اتم على الحلال تاما كان او ناقصا وان كان بعد ايام فالشهر
 بالعدد وكذلك السنة او يقول شهرا او سنة في يوم العقد
 كالقول الثاني او الي وقت كذا فالمدق في ذلك كله متعينة
 ويجوز التقدير في ذلك والتأجيل والوجه الثاني ان يقول
 كل شهر او سنة بكذا او في الشهر والسنة بكذا والشهر
 والسنة بكذا فالعقد جائز ولكل منها حله متى شاؤوا ويؤي
 بحساب ما سكن على مذاهب ابن القاسم وبه جري العمل
 الان يقع بينهما شرط ان لا يخرج او لا يخرج او يجعل جميع
 الكرا فيكون كالشرط فيكون كتعيين المدة وهو قول
 كذا ان اي في اللزوم ان بعض الكرا قد ما اي المكري
 بالمكثري كل شهرا وكل سنة فقد في اي قد رما قدم من
 الزمان الذي ما كل منها ويؤخذ منه حكم منه السبع
 خليل عا طفا على ما يجوز وعدم بيان الابتداء وحصل
 من حين العقد ومتناهية ولم يلزم الا النقص بقدر
 اللزوم لو جيبه بشهر كذا وهذا الشهر او شهرا
 او الي كذا وفي سنة بكذا او يلا ان هل هي وجيبة بقلزم
 المتعا قد ين او مساناة فلا تلزم وقد رما ارض بكذا
 ان عني او تساوت الارض وكان القدر مزرعا ولا فلا
 للجمل ويجوز للمكثري شرط ما في الدوا ومن نوع المهر
 ايا ما كان من كل نوع اذا بدأ الصلح فيه فذلك الشرط

معتبرا ولا مانع منه لانه كرا الدار وبيع ما فيه من كرا
 واجتماع البيع والكرا جاز وسرط ما في الدار من
 كرا غير ما في الطيب وهو ما لم يبد صلاحه ان قل بان
 لم يبلغ ثمنه ثلث كرا المدة المسترط اي جاز سرطه في كرا
 الدار وكذلك له حيث يطيب ما لم يبد صلاحه قبل
 ما اي قبل الزمن الذي له ارتبط وهو فراع مدة
 الكرا لانها محل الصرورة اذ هو جاز يجري الرخصة
 وهي بيع الثمر قبل بدو صلاحه بل بيع ما لم يخلف في
 بعض الصور فاستحق به ان كاف تأخرها مكان الصرورة
 لا يبلغ ثمنه ثلث الكرا وما كخلف في كرا الدار او حرام
 في بيع منها وما اسببه ذلك مطلقا وكذلك لا يجوز اشتراط
 والتخاضل منها غير معلوم وذلك مخالف لاتباع الدار
 رضوله في عقد الاكثر استعاضا لا يجوز اشتراطه لعظم
 الغرر فيه وعدم الصرورة له وعلل بانه ليس من نفس
 الدار كالتجر وهما غير الدار لانه اشترى هناك رقاب
 الحمام وهذا عليها وفي الرواية من المقرب قلت
 وكيف يعرف ان هذه الثمرة التي تكون في هذا النخل
 الثلث وليس في الشجر يوم التري ثمره فقال
 بان يقال ما قدر ثمره هذه الشجرة على ما عرف منها في
 كل عام بعد عملها وموتها ان كان فيها عمل ومسا
 كرا هذه الدار بغير اشتراط ثمره هذا النخل
 فان كان كرا الدار فهو الاكثر وثمر الثمر بعد
 موتها اقل من الثلث جاز ذلك بمنزلة مساقاة الشجر

يكون

يكون معا بياض فان كان البياض الثلث جازت المساقاة في
 ذلك اذا صنع وهذا اذا علم ان الثمر تطيب قبل فراع مدة
 الكرا والالم تجز وجزا للمكثري سرط النقد في الارض
 جمع وهي بحيث لا يفسد في تلك المدة التي اشترط فيها
 النقد انقطاع الماء الذي به الانتفاع فيها لئلا يكون
 تارة ثمة وتارة سلفا فانه اسن من ذلك جاز النقد
 وبالذيق والطعام تكثري الارض وليس ذلك ككرا
 الارض بما يجز منها اليه خيل معاطا على ما يجوز
 وكرار حاما بطعام وغيره والبد بالتخفيف وهو عصا
 الزيت بالزيت ويقد الكراف في مفيد ابن هشام ومن
 وثائق الباجي ويجوز قبالة معصرة الزيت بالزيت
 الموصوف الى اجل ولا يجوز لصاحب البدا اشتراط التوبة
 لان بعضه ارطب من بعض ولا يحاط به هـ
 قصه ل في ذكر كرا الارض وفي
 كرا حدة ون الحجة فيه والارض لا تكثري بجزر قل او كرا
 مما تجز منها وهو ممنوع في الذهب اتفاقا والفسخ
 اذا وقع من ذلك مع الدام المكثري كرا مثل للارض
 تجز منه من المنع وحصول الامم ولا يجوز بما تنبته
 الارض وان لم يكن ما يزرع فيها كالقطن في الارض التي
 لا تنبته والكتان في الارض التي لا يصلح فيها ولا يستغني
 من ذلك غير الحطب من كل مزرعة بها او غير القصص
 ولا كراؤها بما كان من المطبوع على اختلاف انواعه
 كالسند واللبن والمخوم ففي الجواهر المشهور من الذهب

انه لا يجوز ذكر الارض بشئ من الطعام كان مما تنبت الارض
او بما تنبت ولا ببعض ما تنبت من غير الطعام كالقطن
والكتان والعصفور والزعفران ويجوز بالتعب والخشب
وفي المقرب قال ابن القاسم لا يجوز ان يكثرى الارض
بشي من الطعام وان كان مما لا تنبت الارض كالسمك
والعسل واللبن وهو قول مالك وبلغني عن مالك انه
قال اذا خيف في الكرا ان يكون العج بالحق خيف ان يكون العج
بالعسل والسمك الى اجل قلت لا بل القاسم فيجوز ان
يكثرى بالحق قال ولا يبي من الابنية ولا بالعصفور ولا
بالحب ولا ببيت زريعة الكتان والقطن كذلك ايضا
وكذلك العصب والقوط والتين هو عندى بمنزلة
ما قال مالك في الكتاب ولا يبي مما تنبت الارض الشيخ
خليل بعد قوله عما طفا على المنع وكجلد لسانه وغالته
لطان وجوز قرب لسانه او جرح رضيع في ارضه وان
سوى الان وما سقط او خرج في نفث زيتون او عصم
لجمل ما سقط في الاولى والكيفية في الثانية وكرا الارض
نظام او بما تنبت لانه مما يطول ملكه وتكثرى بالبنا
للفعل الارض لم يكثرى له الارض مدة تجدد من سنة
وتحوصل الى عشر سنين والعشر من مئة هو ما يكون
به الانتفاع باقل ذلك السنة واكثر العشر سنين وهو
انها الامد الشيخ خليل وارض مطر عشر ان لم تنبت
فان تفسد وان سنة تفسد باشتراط التقدير
المامونة كالليل والمعينة التي تسقى بالعين المامونة

فيجوز

فيجوز ويجب في مامونة الليل اذا رويت ولم يتعوض الماظم
لأنه من اشتراط التقدير مشقة اخرى معنونة من القواعد
لأنه ان لم يور من ربا كان الثمن سلفا وان امس كان كرا وفي
المنظية والارض المكملة على ضربين سقي وبعل والسقي منها
ينقسم قسمين مامون وعمر مامون ماسقي بالاناء والعيون
والابار والغريب الما التي تكفي ارضها في كل اوان فهذا يجوز
اكثرها لها لسنة ولعشر سنين وفي موضع اخر منها وانما
ارض السقي بالعيون فلا يجوز اشتراط التقدير الا بعد
ربا وامكانها للمحور لذلك السنة خاصة وان تكس
انما توجد سحر بموضع من الاقصة والعقار لمكان
الضرر بها اذا اشتراط اي اشتراط ثمها حكم
الشيخ لموضعها وهناك تأتي القاعدة الشهيرة فصل
للاطلاع حصته من الثمن ام لا وهل لها حكم نفسها او حكم
ما هي تابعة له ففي المقرب قلت في اكثرى ارضنا
بعضا وفيها يبدى شجر لمن يكون ثمركه فقال لرب
التجر الا ان يشترط المتكاري وكانت الملك فادف
وان كان اكثر من الثلث فاشترط لم يجوز ان اشتراط وكانت
اكثر من الثلث فالتمتع لصاحبها وتقوم على المتكاري كسرا
الارض بغير ثمع ويعطى اجورا سقي به التمر ان كان سقاها
او كان له فيها عمل وهو قول مالك ومكرى الارض وبعد
ان حصد زرع اى استحصدا اى حصل الحصاد اى في
او انه اصاب زرع انتار بالبرد فاما بتبع اى بعد
تمام مدة تسويح ارد رايها من الحب المنتثر هو لرب

الارض خاصة لا المكثري وفي مفيد ابن هشام ومن زرع ارضه
 رجل تمحا او شعيها فانتهى منه حب فثبت قابلا وهو لرب
 الارض قضا هر هذا مجموع الحكم في كل من انتزح زرعه
 في ارض غيره سواء عمرها بكرة او غير وهو الصواب
 ابن الناطم فقصود الناطم التمثيل لا يخصص الحكم بالمكثري
 بل ولو زرع باعمار او بغيره لا يغير ذلك من وجوب الزرع
 في ارض الغير مثل بالمكثري في هذا الحكم الشيخ خليل
 واذا انتزح للمكثري حب فثبت قابلا وهو لرب الارض
 لكن جنى السيل اليه وجاز كرا الارض للزراع بالسنة
 والشهر في زرعه فيها زراعة معينة كمقناة وبما شاكلها
 فيكثر بالمدة معينة بزرع فيها ما عينه للزراع بما فاق
 لم يعم السنة والشهر بل قال كل شهر وكل سنة بكذا
 حتى يكون ١٢ الفصح كما سبق في الدور وفي المتطرفة
 فان كانت مشاهير او مساناة فلكل واحد منها الاخلال
 متى شاء ما لم يزرع على احد العقول في اكرامه الدور
 المتبطل ايضا ولا تخلوا الارض التي تكثر مساناة ان
 يكون ما يزرع في العام كله فاول السنة فيها مع الاطلاق
 وعدم التعيين وقت العقد ان كانت خالية من زرع والا
 فمعم تخلوا منه الى تمام سنة قمرية او شمسية ان كانت
 كذلك عرف البلد ان في الكرا وان كانت مما يزرع مسرة
 في العام فاوله وقت الزراعة ان كان مما لا يتقدم
 فيها قبل ذلك بوقت او وقت الحزن بها ان كانت بمسا
 عمده ذلك فيها واخره زرع الزرع قلنا في المكثري فيها

بقية السنة ولا يحط له كذا ولربها ان يحرقها ان شاول ليس
 للمكثري منفعة لانه مضار الشيخ خليل والعنة في المطر
 بالحصار وفي السقي بالسهور فان تمسب وله زرع اخضر
 وكذا مثل الامد الزائد وهذا يخله في السقي ولرب الارض
 قلعه ومساوي الخط من اضافة الصفة الى الموصوف
 اي الخط المتوالي وهو عدم المطر او الماء في الارض التي
 لا بذلك ومتوالي الامطار الذي لا يعذر المكثري معها
 على الزرع فيها جازية الكرا في وجوب بوضع الكرا
 على المكثري او وضع بعضه بحسب الاستيصال وعدمه
 مثل الغار والدود هما يكون الحاجة فيه من قبل
 الارض ويسقط الكرا بسبب ما تقدم من الجوارح المقار
 من الانتفاع اما ما كان سببه من الارض اما جملته
 اذا استأصلت الحاجة الغلة او يسقط بحسب
 ما الفساد حله من الغلة وليس يسقط الكرا
 موجودا وهي لم يات من قبل الارض وانما اتى على غلة
 المكثري فاهلكها بحمل حر او بحمل برد ومثله الحلتد
 وتوالي المطر بعد ايام الحزن كما في المد وتنفق المقرب
 قلنا له فان تكررت ارضه من ارض المطر ثم
 فحقت فلم اقدر على حرها فقال ان لم يات من المطر ما يتم به
 زرعها فله كرا لربها وهو قول مالك وكذا السير والعين
 اذا انتهت قبل ان يتم زرع المتكاري فذلك الزرع بعدم
 الحاقه كرا له ويرد الكرا ان اخذ قيل لما كذا فان جابا كفي
 بعضه وحصده فقال ان كان الذي يحصده قدر ومنفعة

اعطى من الكرا بحسب ذلك فان لم يكن له قدر ولا فيه منفعة
 لم يكن لرب الارض من الكرا شي وان جاز الارض ما قام عليها
 فلم يستطع رعاها فهو بمنزلة القطر وان عرف بعضها
 قبل الزريعة فاراد المتكاري ان يرد ما بقي فان كان الذي
 عرق منها هو اكثرها ولم يبق بها الا النافعة اليسير ردها
 كلها وان كان الذي يترق منها ليس هو جيل الارض وضع
 عنه من الكرا بقدر ذلك فيلزم ما بقي بمنزلة العطش
 وبقي الكرا على كرمها وغير كرمها وعلى قدر رغبة الناس
 بمنزلة ان استحق بعضها وبقي بعضها وليس ينظر
 الي من الارض اذا كانت مختلفة قلست
 فان رعا الشيخ خليل ولزم الكرا بالتمكن وان فسد
 الارض بجاجة او عرق بعد الحرك فعلية او وقته
 او عدمه اي الزارع بذرا فالكر لا يزم او سجنه اي
 الزارع لتمكنه ان يكره فكذلك او تهدمت شرافات
 البيت او سكن اجنبي بعضه بخلاف رب الدار
 فيلزمه ما سكن لان نقص بسبب ما تهدم من الكرا
 شي وان قل او تهدم بيت منها او لم يات بسبب الا على
 او عطش بعض الارض او عرق فحوصته في جميع ذلك
 وخير المكترى في مصر كعطل متتابع فان بقي ولم يجتر
 الفسخ فالكر اكتمل على المكترى على تلف الارض
 لكثرة دودها وفازها او عطش او بقي القليل فان الكرا
 يسقط سارحه والقليل كسنة او دنة في مائه او مقدار
 الزريعة مرة او مرتين هذا فاض

نكرو احكام من الكرا والارض ان عرق عينا يريد اذ عرف
 العرض بعينه احترازا من النفود والطعام مما لا يعرف
 بعينه فالكر حينئذ يجوز فيه لاسي الا لقياس في التصرف
 فيه والاثيان بيد له بخلاف الدنيا يروى الدرا في العروض
 كالسروج والفرا وما اشبه ذلك من العروض التي لا يلتبس
 استخلاص بعضها ببعض ومكتر لساك اي لما لا يلتبس
 لا يخفى ما يتلف عينه بسوي ان ظم اي صدر منه
 سبب في الاتلاف تعديا امثا باعترافه او بتوث ذلك
 فيضمن وهو مصدق مع اليقين انه ما تعدي ولا تلف
 وان يكن اي المكترى من ليس بالمأمون في نفسه
 ففي الوثائق المجموعة وان ادعي مكترى هذه الاشياء تلفها
 وانما سرقة حلف وبري ما مواتا كان او غير ما موات
 ويغرم الكرا كله الا ان يقوم له على ذلك بنية فان
 ادعي تلفها قبل انقضائة الكرا او عرف انه تقسرها
 في ذلك الوقت حلف على ما ذكر من ذلك ويسقط عنه
 الضمان ويغرم من الكرا بقدر ما انتفع اليه ان تلفت
 في الوقت الذي ذكر انها تلفت فيه الشيخ خليل وهو امين
 فله ضمان ولو بشرط اتيانه اي الضمان ان لم يات بسمه
 الميث الذي استوجبه على رعيه فلا ضمان عليه وان لم يات
 بذلك او عذر الاجر يرد هذا او طعام استوجبه على حمله او اتيانه
 فانكرت ولم يتعد او انقطع الحمل فتلف المتاع الا ان
 يتعدي او يقر بضعف الحمل بفعل لا بقول فلا يلزم
 شي بالعزو زبالة لقول الحارس ولو حاسيا واجبر لصانع

فيما يصنع وان ضمن الصانع وسيار ان ظهر جرح على
 الاظهر ويؤتى غرقته سفينة بفعل سابع فان تعدي
 ضمن ما تلف من الجحولة والناس لا ان خالف مرعا شرط
 ابو انرا على الماشية بل اذن او غير فعل فيقيم
 يوم التلف او صانع في مصنوعه لا غير ولو محتاجا
 له اي لذلك المغير في عمل المصنوع كالخفير للسيف والوا
 للدقيق والكتان المنسوج اذ ادفعه المنسوخ ل
 لينسج له منه اذ لا منفعة له فيه وان كانت منفعة
 هينة او بلا اهران نصب نفسه للمنفعة وغاب
 عليها اي السلعة المصنوعة فالضمان بقيمة يوم دفعه
 ولو شرط نفيه او دعي الصانع رب التبع لاحد
 الا ان تقوم بينة له على التلف فتسقط الاحقة
 فهو ضمان التهمة الا ان يحضر لديه بشرطه اي مصنوعا
 فتركه عنده حكم الابداع والمكثري ان ما
 قبل استيفاء المدة لم يحل كرا اي لا يكون الكرا فيما
 بقي من المدة حال علمه كما في سائر الديون اذ لا يحل
 عليه ما لم يقبض بعد موته ذكره ابن رشد في نوازله
 ولا يحل بموته ولا بتقليسه واستوف الكرا فيما
 بقي من المدة كيف قدر ركنه واحله حيث ايت
 الوارث اتمام الامد على ما وقع عليه الكرا في صلت
 العقد ودفع ما عقد عليه مورثه الا ان يقول رب
 الدار لا رفي به منهم فله الفسخ واستوجبوا اي الوارث
 حيث استوف الكرا الا جني بما قدر من الاجرة اخذ

المزيد

من حقوقهم

المزيد في العدد على ما استاجر مورثهم ويحرم ما استاجر
 والنقص بين العددين عدد ما استاجر مورثهم وعدد
 ما استاجر جده ان وجد له وفا فيكمل النقص من
 ترائ من فقد اي ان وجد له ذلك المزيد وفا من تركه مورث
 فليس موا بتكمل النقص من ترائه والدفع لرب الدار
 ما شرط والا فالتقص موضوع لانه لا يوجد من يرص
 عليه به ابن رشد لا يصح ان يجعل المكثري من تركته
 ما بقي من الاموال في الارض التي لا يجوز التمسك
 فيها بحال والذي يوجهه الحكم في ذلك ان لم يرده الورثة
 ان يلزموا المكثري في اموالهم ان يكره الارض لما بقي
 من المدة فان نقص ذلك عن الكرا الذي كرهاه الميت
 وقف من تركته قدر النقصا وودي الي المكثري الكرا
 عنده وجوبه عما مابعد وكذا يجب ان يكون الحكم في
 الدار على الصحيح من الاقوال وفي امره خبر قوله
 عقولان ممنوع من زوجة في المال في نظير حسن
 من رتبها بموت ذلك الموقوف الاستغناء
 فيبطل التمتع بموته وعدم استغناء له قبله وقامت
 الرقبة بطلب الكرا الممتعة في مقابلة الايام الباقية
 بعد موته من ورثته لانها لم تمتعهم في ما لا ينافي ذلك
 قولان والفرق الا في ذكر بين القضا ميرة الازدراء
 وعدمها لم تضر او فهو القاضي محم اي بكر الا في ذكر
 وهو القول الثالث بالفرقة وحالة المنع من الاخذ
 وهي حكمية القول الاول هي المستوصحة وهو قول

ابن حبيب في العمري وسخنا ابو سعيد ابن لب رحمه
والقول الثاني ان لها دكد وهو قول بعض العلماء
حكاه ابن حبيب عنه في العمري في المنة المابورة
بدا اشار الي الفرق الذي اشار اليه وعزاه للمأخرين
فقال وسخنا اي سجنه وسجنه فالتون
تكون الجمع كذا ذكر ولد وهو الاستاد القاضى
محمد بن بكر الى حالة الوفاة مال عند النظري وقاة
الزوج فان تكن اي توجد والازدراع قد مضى اياه
فلا كرا للزوجة يقتضي من الورثة وان تكن وفاة الزوج
..... ووقت الازدراع باق فما الكرا اي اخذ من الورثة
ذواستاء وحكم المسقة في الطلاق اي اذا طلق
الزوج الممتنع لبقا العصمة زرعه اي الارض بها الممتنع
في العصمة للزوجة ولم يعد للصهر ارشادا للمعدة
ثم الكرا عليه للزوجة المطلقة ماله من مانع اى
الزوجة الممتنع لها انقطع من قبله وخبر اي
الزوجة في الحرك ان لم يفعل الزوج الا هو في اعطاق عصمة
وفي الاخذ لكرا اي كرا الارض من الزوج وحيثما الزوج
ماتت والزوج باق فالكرا على القول الامح لازم
من حكر الارض بالزوجة وهذه عكس الصورة التي سبقت
في موت الزوج الممتنع بقدر ما بقي للمصداق من بعد
رغم خطه المعتاد فيما سبق قبل الموت وان يقع
وقد تناهى اليه العزقة بينها موت او طلاق فالزوج
للزوجة دون من في مقابلتها استحقاق اي استحق

للزوجة فالطرق وهو دون متعلق باستحقاق اي الزوج
الزوجة دون شي يدفعه للزوجة في الطلاق وللورثة في
الموت وتركه الوارث في الثاني اي وادى الزوجة
وتمكسره وهو وارث الزوج مستزلة المورث فبفتح
ما يستحقه مورثه فيما سبق وما يلزم مورثه وما لا يلزمه
في جانب الزوج متغير الامتناع في العرافة
والموت مسما والعمري في ذلك لانها من باب واحد هبة
المنفعة مدة مجهولة ينتهي بوقوع امله مجهول الوقت
والاصل باق على ملك صاحبه واليه ترجع المنفعة
وقال ابن عات في العمري قد تكون بغير لفظ من
الاستكان او الامتناع وفي كتاب ابن حبيب اذا مات
المهر وقد حرك الارض التي امرها فان الارض سره
الى ربا وعليه لورثة المعراقة الحدث الا ان يبا ان يبا
اليهم بكراتها تلك السنة واسألومات وفيها زرع فلورثة
الزوجة ولا كرا عليهم فيه ولو امر بغير حياثة فاست
والتمرد ان زهي فلو لورثة اتفاقا وان كان لم يزرع
ولكنه قد ابرق فيه قولان احدهما انه للورثة والثاني
لهذا ذهب ابن الما جسون قال ابن حبيب
وبه اقول الثاني انه لاحق لهم فيه حكاه ابن
حبيب عن بعض القائلين لا يجب النية لحمة الزرع
عليه ما سبق وقد كان انفق عليها وما لا يحل فيجري الحكم على
القولين المذكورين في العمري احدهما ان يستأجر
بالنية حتى تطيب فان كانت النية السقفة عليها اقل من

قيمة الثمن وجبت لجهة الزوج ما جنح عند ما تصير
 العلة لفريق علي من صارت اليه هـ
 فصل في ذكر اختلاف المكري والمكري
 اي مع اذا اختلف المكري مع المكري فيما ياتي ذكره والقول
 للمكري مع الحلف اعتمد ذلك اذا كان في منة الكرا وذاك
 حيث ينتقد الكرا من المكري لترجيح قوله مع الانتقاد
 بسبب ادة العرف وان كان الاختلاف مع سكنى مكث وما
 نقد اي الكرا مخالفا كل علي لغير دعوى خصمه مع
 تحقيق دعواه والفسخ حينئذ يقع بينهما في باق
 الامد ليردودي المكري ما عليه حلفا في امد السكنى
 الذي قد سلفا قبل التحالف قيمة او عددان لتساوي
 المهور وان يكونا اي المتكاريين قبل سكنى المكث
 اختلفا في المدة وفي النوادر وفي عدد من الكرا وفيه
 وفي المدة وينبغي ذلك اذا اختلفا في الجنس كالبيع والفسخ
 سها زكلا عن الحلف او حلفا عند توجه اليمن عليهما والقول
 في ذلك اي في الاختلاف في الامد ونحو قول الخالف مع
 بقول صاحبه سواء كانت دعواه من لاحق الزمان او في السلف
 ففي المستطية وفي النوادر يحلان في نقد الكرا على عرف
 الناس وان اختلفا في المدة فانه انتقد الكرا فاسو
 مصدق مع يمينه سكن المكري ام لم يسكن فان لم
 ينتقد وكان بحضرة الكرا وقبل السكنى تحالف وفسخ
 ما في المدة وعليه فيها سكنى حسان ما اقر به وكذا كان
 اختلفا في عدد من الكرا وفي المدة وفيه واذا قبض

المكث

المكري الكرا فالقول قوله في الوجهين وان لم يقبض
 وكان ذلك في اول امرهما تحالفا وتفا سحا وعزم لما سكن
 علي ما اقر به الساكن وان تكث اي الاختلاف
 في القدر اي قدر الكرا قبل السكنى تحالفا كما سبق وفيه
 بعد اي بعد تحالفهما سنا اي اتبع وجوبا وان يكن تحالفا
 من بعد سكنى المكري اقسا اي تحالفا وفسخ باقي
 مدة التفاه عليه قد لزما بسبب تحالفهما وحصه السكنى
 يردوي المكري من حساب ما حلف عليه ان كان لم ينتقد لما بقي
 الاشهر فاما ان نقد لها قدر معلوما فالقول قول المكري
 اذا ادعاه والقول من بعد انقضاء الامد للمكث
 والحلف اي مع حلفه ان لم ينتقد فان انتقد منه
 المكري فالقول قوله المستطية وغيره وقد قيل
 قبول قوله بما اذا اتي بما يشبهه فان لم يات بما يشبهه
 فالقول للمكث ان اشبهه مع يمينه والاختلاف وفسخ
 لكن قال الناظر ان النوادر عن المجموعه عدم ذكر ما يشبهه
 كما ذكر الناظر لكن في المنتخب عن مجموع فليس
 له فان كان المتكاري تكاريتا ففسخ دناير وقال
 الاصول بما يدينار واتباعها بما لا يشبه يتخالفا
 ويتفا سحا ويردان الي كرا مثلها فيها قد سلف وهذا
 كله بالبيع يريد في اعتبار قبول دعوى كل ما يفسخه
 فليس الناظر اعتبار الشبه في قوله كذا ك
 حكمه في ان القول قوله مع يمينه مع ادعائه لغير باقي
 مدة التلايه من المكري والقول في القبض للكرا وفي

الجنس اذا تخالف في جنس ما اكترى به ممن من مكر
 او مكر شاهده مع حلفه حال الرمي ولو القربة الشاهدة
 بها عرف ذلك الرمي وهو المراد بما يشبه ويعني الناظر
 بحال الرمي في القبض عادة وعرفا قريبا وبعدا
 وفي الجنس كذلك صنفان نوعا فان ادعى المكري عدم
 القبض والمكري القبض عن قرب من القضا
 الكرا فالقول للمكري انه اقبط وفي الجنس يدعي
 المكري انه اكري بالعمى والعادة تشهد بالقول
 له او المكري والعادة تشهد له فالقول له فعلى
 الوثائق المجموعة فان قام رب الدار على المكري
 يدعي انه لم يقبض الكرا بعد القضا الشهر والسنة
 فان قل برب ذلك كان على الساكن ان يثبت دفع ذلك والا
 حلف رب الدار وقبض منه او رد عليه اليه فحلف
 وبري فان قام على بعد حلف الساكن ويرى من
 الكرا وكذا الصنائع بهذه المترلة اذا قاموا بطلب
 الاجر فيها استصنع منهم وفي المقرد
 فمن اكترى دوا يداه او يدانير ولم يبيع اي الدنانير
 ولا الدراهم قال ينظر الي المعتاد في الكرا
 في ذلك الموضع فيجمل ان عليه
 في ذكر كرا الرواحل وذكر
 كرا السفن ويكون في الرواحل الكرا والسفن ويكون
 على الضمان اي في الذمة من غير تعيين ذابة ولا سقيمة

وانما يكون على الحمل لهذا الاجل او لعين او بعين
 لا يحمل عليه من ذابة او سقيمة وكل من الكراين
 حسي ولكن يختلف حكمها ففي الضمان اذا هلك
 الذابة لا يفسخ الكرا وفي المعين يفسخ ولا ياتي بفورها
 الا ان يشترط البلوغ وهو المضمون قضى بذلك
 رضي الله تعالى عنه وقاله علي ابن ابي طالب وهو
 ببيع السلع المعينة من المكمل والمودون على البايع
 ان يوفيه كما على المكري فلهما قبل القبض بوجوب
 بيع الشرا وبيع السلع المضمونة كما سلم مثلا اذا هلك
 لا يفسخ الشرا ويلزم البايع الاتيان ببديلها فذلك
 الكرا المضمون الشيخ خليل وكرا الذابة كذلك
 لعاقه واجرا وليزكها في حوايجه اولي طعن بها
 شهر او ليجمل عايرد وانه مائة اردب ولم يسم بالكل
 وجاز على حمل ادمي لم يبع ولم يلزم القادح وهو
 الثقل بخلاف ولد ولدته فيلزم حمله مع امته وجوز
 بيع الكدابة واستثنى ركوبها الثلث لا الجمعة فصاعدا
 ويكن الخمسة الايام او الاربعة وفعل المساجر عليه
 ودونه وجازية الكرا روية المحملة او كل او وزنه
 او عدده ان لم يتفاوتت وجازت اقالة فسل
 التقيد وبعد ان لم يقب عليه والا فلا فان عان عليه
 فلا يجوز الاقالة الا بزيادة من المكري فقط ان سقط
 ذلك من الكرا فلا يتهان على السلف بزيادة او كما
 ذلك بعد سر كثير فتجوز الزيادة من ايها واشترط هديه

ملكة ان عرق وغلبة الاجير ولا يجوز كراهيها
 لدواب في صفقة اي حيا مختلف اذ لا يدرك مال كل
 او لا ملكة مختلفة حتي يعين مال كل او ليحل عليها
 ما لم يجز الا من قدم يعرف حاله او لمكان سنا او لبلد
 سنا او ليس في رجله او على كراهي الناس لم يجز للرجل
 او ان وصلت لكه افبكذا او لا فبكذا او ينتقل لبلد
 وان ساوت الا باذنه وليس له ان يورد في خلفك ولا حل
 معك ان لم يكن ربه مهيبة فاحرم ما حل معك لك
 كالسفينه في جميع ما تقدم وضمن المالك ان لا يركب
 لغرامين او عظمته الدابة بزيادة مسافة او حمل
 تعطب بمثله فان لم تعطب بما تعطب بمثله او زاد ما لا
 تعطب به فطعت فليس الا كراهي الزايد الا ان يحبسها
 كثيرا فله كراهي الزايد او قيمتها ولكن فسخ عضوض
 او جوع او اعشا او دبر فاحسنا ان يطحن اردبين
 يد رهم فوجد لا يطحن الا اردبا وان زاد او نقص
 ما يشبه الكيل فله كراهي ولا عليك ويمنع التاجير
 او تاجير الكرا في الكرا المضمون ومطلقا
 هان ذي التعيين لاجل مطلقا او لغير اجل ولم
 يركب فان شرع في الركوب فلا يمتنع والامتنع فيجب
 النقص فيه قال مالك فمن تكا ركا مضمونا الى
 اصل مثل الحج في غير ابانه فله يجوز ان يتأخر النقص
 ولكن يحل مثل الديارين ويحويها وقد كان يقول
 لا ينبغي الا ان ينقص مثل ثلثي الكرا في مثل المضمون الى اجل

ثم رجع فقال قد اقتطع الا كراهي باسوال الناس فله باس
 ان يوزن وهو بالنقد ويقدر هو المهر مثل الديار وقبضه
 وانما اجاز ما لك ذلك للصرة اذ الاصل فيه المنع لما في
 تاجير الكرا من الدين بالدين ولهذا قال ابو محمد ولو كان
 مضمونا بغير اجل وشرع في الركوب جاز بغير نقد لان
 قبض او ايل الركوب كقبض جميعه او هو التزيم المقدر
 عليه في قبضه وبالحمله فهو كما لم لا يجوز تأخر راس
 المال فيه بشرط وانما اجاز ما لك تأخر بعض النقد
 للصرة وفي النوادر من العتبية عن ابن القاسم عن
 مالك ومن كتاب ابن الموار واذا التزيت من رجل
 دابة او سفينة علي ان يحمل الي بلد كذا علي دابة
 او سفينة لم يبرها وكذلك الرجل دابة ولا يسلم
 له غيرها ولم يقل تحملني علي دابتك هذه او سفنتك
 فملكك بعد ان ركب فعلي المكري ان ياتيه بدابة
 او سفينة غيرها وحمله وذلك مضمون حتى يشرط بشرط
 انما اكرت منك هذه بعينها فيفسخ الكرا بهلكها قال
 سركب وتكر من منه نصف المريب او ربعه ويكون لشريك
 التعيين محمولا ولو اخص منعا اكرت عليه فله يكون
 ذلك علي تعيين المتاع ولو بشرط في الحولة انه لا يعذر ولا
 ياتي بخير ولا بدله لم يجز ذلك فان حمل فله كراهي ولا باس
 بتأخير النقص في الكرا المعين في دابة او عبيد ما لم يتأخر
 الانتفاع مثل الشرفا كثر حينئذ تحمل النقص
 ولا يوضع في المضمون الا ان يشرع في الركوب الشيخ حليل

صحة الإجارة بعاقده واجرها لبيع وعجل الإجران على
كتوب أو دابة أو بشرط إعادة أو في إجارة مضمونة
لم يشترع فيها الأكرى حجج فاليسير أن يفتى بجعل الإجران
أيضا ويجوز الرضى بغير المعينة العالكة أن لم ينقد
أو نقد واضطر كما إذا هلكت بالدابة ولا يجوز اشتراط
أن ماتت معينة أثناء بغيرها ولا بد أن يبرهن أن
المخلف أن تلفت وحيث مكتر له ضرر حصل له يرجع
قبل وصوله إلى المسافة فلا زم له الكرا كله أصح
ولا ينقص من الدابة أو السفينة معينة كانت
أو مضمونة من إجران بحساب متاخر عنده للعذر
الموجب للصعود ففي النواذر من العتبية
وكتاب محمد الشهاب عن مالك وإن أكرى من
المدينة إلى مكة فساها شيئا ثم أراد أن يرجع إلى
المدينة فقد لزمه الكرا كله قال أحمد وليكن
لحق المسافة إلى أن يرجع على الدابة رصا منها
على المباداة واجب على المتكاريين تعيين وقت
السفر في السفن لاختلاف الأزمنة بالنسبة لوقت السفر
وعظم الغرر في بعضها دون بعض ولا بد من ذكر الوقت
الذي فيه السفر للاهبة والاستعداد وقد ينقص
الكرا في وقت الخطر ويزيد في وقت الغلبة إلا من قلول
يعين لكان من الغرر والعدول عنه ما أمكن محم
عليه واجب أيضا عليها تعيين المقر الذي أكرى

لاختلاف الإمكانة بالنسبة للمقر بالمقر والقرب والبعد والاس
والخوف وهو أي كرا السفن على البلع المقر الذي
أكرى له فلهذا أن سني جري فيها من عرف وبشبهه فلا
يأتي له للمكروي من الكرا في المستطبة كرا السفن من بلد
إلى بلد جائز أن يعنى وقت الخروج فيها سواء كان جريها إلى
الريف أو بالجمعة في البحر لا يحتاج فيها إلى اشتراط مدة لأن
الرياح شرع وتبطل وفي المختار قال ابن
القاسم ومن تكاثر في سفينة ليحمل عليها طعاما إلى موضع
ففرقت وذهب ما فيها وقد قطع من الطريق بعضه فلا كرا
لصاحبها ولا ضمان عليه ونحو قال مالك لأن السفينة
عنده أمان يقع كراؤها على البلع أصح عليه من الكرا
بقدر ما انتفع واستظهر ابن الناطم فإن زاد على البلع
فلا يفي له لزيادة المسافة فإن سأل الصعود إلى البلع
بنفسه وبامتعة فذلك له لأنه شرطه ولا ينظر إلى عمله
المحتاج فيما زاد على البلع ولا إلى رخصته واستشعار
ابن الناطم سقوط كرا الزيادة إذا كان في بلد الزيادة
ورغبة في عمله المتاع لذهاب عمل المركب بجائز مع انتفاع
رب المتاع بجملة قال وقد نظر رأي مثل الزرع
يحصد غلطا إلى كونه من حيث يحمده بإجارة فتج
عليه ولو بنفسه وعلم أنه فلا تجب تكبيرة
إذا قال المكثري دفعته الكري وكذا به الحال وقد بلغ
الغاية فالقول قول الحال مع يمينه إن كانت الجمولة
بيده أو بعد أن سلمها بيوم أو يومين وعلى المكثري البيعة

قال ابن يوسف لان الكراي يخلد في ذمته وعليه البيعة بزواله
 منها وكذلك الحال ان قام المكري بقرب بلوغهم بطلب الكراي
 اليه خليل والعقول للاجرة والحال في عدم قبض الاجرة
 يمين وان بلغا الغاية الاطول فليكثر به يمين الا ان يكون
 لم يسلم المتاع اليه قاله القول له يمين وان قال بانه
 لرقعة وقال بل لا فرق بينه خلقا وفتح العقد ان عدم
 السر او قل وان لقد والابان بلغا الغاية فليفتوا
 المبيع قاله القول للمكري والقول للمكري في المسافة فقط ان
 اشبه قوله فقط او اشبه وانتقد وان لم ينتقد خلقا
 المكري علي ما ادعاه ونزوم الحال ما قال المكري
 الا ان يخلق الحال علي ما ادعي فله حصصة المسافة
 علي تقدير دعوى المكري وفتح الباقي وان لم يسمي
 خلقا وفتح بكرة المثل فيها سني هـ

فصل في ذكر الاجارة والعمل
 المعلوم للعامل من تعيينه من الممول له وهو الموجه قدرا
 وجنسا او جنسا او بالعادة يجوز فيه الاجرة بتبعية ولا جبر
 حيليد اجرة مكحلة ان لم عمله او لا قله بقدر ما
 قد عمله وفي المستطية ان كان العمل معينا لافي الذمة
 فيلزمه الوفاء بالعمل وفيها ايضا والاجارة علي جميع
 الاعمال من حياطة وصنع وديع وصناعة وقصارة وغير
 ذلك جارية اذا سمي الثمن ووصف العمل وفي المنتجب
 وسيل ما كد عن رجل استوجر علي بمثل بجله فعمل
 بعضه ثم مات العامل فقال اما ما كان مصنونا

فان في ما له وان لم يترك العامل وقاصص العرما المستعمل
 بقدر ما بقي من العمل يوم خاص به وليس علي قدر ما
 بقي من اجارته وفي المشهور لا بد من تعيين الاجرة واذا فتح
 القصار الثوب الي وقصار اخر ثمره و قد قبض اجرة
 ببيعة فله به اخذ به عزم ويتبع الثاني الاول بحقه
 قال ابن سيرقان لم يقع له بينة خلف الثاني ما قبض اجرة
 واخذ الاول من اجرة الاول اليه خليل صحة
 الاجارة بعاقده واجركا لبيع اي يبيع ملكه بسبب منفعة مقومة
 مقدور علي تسليمها ليس فيها استيفاء عين فله به اجارة
 الانجار للتمتع قصد اخلاف ثمر الثوب عليها ولا خطر فيها
 ويكون اجارة الحلي كما يجار مستأجرة له لملكه ويكون علي تعليم
 الفقهاء والعرايين كما يكن بيع كنبه وكرا دف ومعرف لغرب
 وذلك من باب سد الثر في الذرية ومعناه جسم مائة
 وسائل الفساد فا كان وسيلة للثروة صار مكروها والحرم
 صار محرما وهو مذهب مالك وقد تعتبر الوسايل لقوتها
 فتحريمها عليها الاحكام وقد تضعف فله تعتبر كزراعة العنب
 فلا تمنع خشية الحر وقد يعتبرها قوم دون قوم كبيع
 الاجال فوسيلة الواجب واجبة مما لا يتم الواجب الا به
 فهو واجب ووسيلة المحرم محرومة منها السفار بالمصحف الرب
 من العدو وخشية ملكه وبيع آلة الحرب للمحاربين ابا
 يتقي من ثقتهم علي المصالحين ولا يشتري من الحربيين ابا
 بالدرهم والدنانير التي فيها اسم اسلحتهم ليجاستهم كما سوا
 اهل حرب او عهد وراج المسلم الضرانية في ارض الحرب

لما خشي من قصد الدرية ولا يجوز بيع الحسبة لم يجعلها
صلحيا ولا دارا لمن يجعلها كنيسة ولا ترواوها لذلك ولا تروا
تقدوها بمجملها للسكر والفساد ولا المخافاة لمن يبيع
فيه خمر ولا العيب لمن يعصر خمر قال ابن راشد في مذهبه
اشبه من التصرف الشيخ خليل وبناء مسجد للمكوي وكفي
فوقه لحرمة كالا يجوز ان تكوي الارض بما يخرج منها
من طعام او ما تنبت كالقطن والكتان والذعراب
وعمل طعام للبلد بنصفه الا ان يقضه الآن ولا يجوز
الاجارة مع جعل لتساقى المقدس لانه بيع فانها بيع منافق
ولا مع كبلد لفساد وتخالفة لطعام وحزق لبساج
او حر رضيع في ارضه بعد وان من الاذن وبما سقط
او خرج في تقضى ربيون للجهل بمقدار او عصم
للجهل بكيفية كاحصد وادرس ولك نصف للجهل
بالكمية والكيفية وجاز كرا الدابة بنصف ما يخط
عليها وعلى من يبيع بضاعه دقيق منه او بضاعه من زيت
من زيتون قبل عصره اذا عصر لم تختلف واحصد
هذا ولك نصفه او ما حصدت فلك نصفه واجارة
دابة لكذا بكذا او مسافة علي ان استغني او وجد
حاصته دونها حاسب واجارة رجا ما بطعام ويجوز
استيجار موهب ليقبض بعد مدة الاجارة الاولى والنقد
فيه ان لم يتغير غالبا وعدم التسمية لكل سينة وكرا ارض
لتخذ مسجد منه تغلب
قال ابن الناطم
افني بعض العلماء في عصر الناطم انه اذا اضطر للاجارة

بجز جازد كذا واستعمل بما روي الشعبي عن ابي بصير
انه سئل عن رجل يستاجر الاجير علي ان يعمل له في كرم
علي النصف ما يخرج من الكرم او ثلثه وجز منه قال
لا بأس بذلك قيل له وكذلك جميع ما يضطر اليه مثل
الرجل يستاجر الاجير بحرس له الزرع وله بعضه قال
ينظر الي امر الناس اذا اضطر واليه في امر لا بد له
منه ولا يجوز العمل بينهم الا به فارجوا ان لا يكون به
باسا اذا عم ولا تكون الاجارة الا به مثل كرا السفن في جهل
الطعام قال ويؤيد اصل ما لك في حوا المصاحفة
الكلية الحاجة فان العمل يقتضي هذه الفتوى نحو
مسائل كثيرة ظاهرها المنع علي اصل المذهب
والقول للعامل اي الاجير حيث يختلف مع المجر
في شأنه اي الاجرة بعد الفراغ من العمل ان حلف
اي مع يمينه اذا اتى بما يشبه ان يكون اجرة كل العمل
واستغني الناطم عن التقيد بذلك للعلم به من
قاعدة ان من اتى بما لا يشبه رد الي اجرة المثل وان
جوز السراغ اي الاختلاف في قبل العمل وبعد
العقد تحالفا والشيخ بعد التحالف بين جاري على حكم
القاعدة العامة في هذه الابواب كلها ففي المقرب قلت
له فلوان صانعا عمل الي عمل فقلت انما عملته باطلا
وقال بل عملته باجور كذا قال القول
قول للعامل اذا اتى بما يشبه ان يكون
اجرة كل العمل والارد الي اجارة مثله وقال

عيسى لان رب الثوب قد اقر له بالعمل وادعى
لانه وهبه اياه فان لم يكن له بيعة والاحلف الصانع
وكان له اجر مثله الا ان يكون اكثر مما ادعى فله
ان زاد عليه قال ابن القاسم وكذلك لو قال رب العمل
لم استعملك فيه وانما جعلته عندك ودعيتك فالقول ايضا
قول العامل لان الصانع الامر بينهم وبين الناس
انهم لا يشهدون ولو جاز قول الناس عليهم لذهبوا
باعمالهم باطلا وقال المستطى وان تخالفني النمي
قبل العمل تخالفني حليل وان ادعاه اعمى
الاستصناع وقال تبه سرق مني واراد اخذه دفع
قيمة الصبغ بيمين ان زادت دعوى الصانع عليها
فان نقصت عنها بما ادعاه خاصة فان اختار تبه
نظم الصانع الثوب فان دفع الصانع قيمته ابيض
فله يمين عليه انه استصنع وان لم يدفع حلفا كل على
دعواه واشتركا هذا بقيمة ثوبه ابيض وهذا بقيمة
صبغ لا ان تخالفني لت السويق وابن ربه من دفع
ما قال اللات مثل سويق لا غير ولا اشتراك لكونه
مثليا انتهى وان يكن اي الاختلاف بين الصانع
والمصنوع له في صفة المصنوع او وقوعه وكأن التراج
ذا وقوع اي متحقق بان قال الصانع امرتني
بصبغ امره وقال رب المتاع احضره فني المنتح
ان قال الحائل امرتني ان اتبع لوكلا تة في ستة
وقال بل بسبع في اربعة فني الوثائق المحبوسة

وما ادعى

وما ادعى على الصانع انهم استصنعوا فيه وانكروا
ذلك لزمهم اليمين والصانع يلزم في ذلك متواف
قال رب المتاع انه امر بصبغ كذا وانكر الصانع ذلك
ولذلك الحياط يقطع الثوب وينكر رب الثوب
انه امر بذلك القطع فالقول قول الحياط لان
رب المتاع يدعى عليه ما يلزمه فيه الضمان
ثم قال ابن قوضون في تبصرته وفي
مختصر الواضحة قال ابن حبيب وان اخطا الصانع
او العسال فدفع الي هذا ثوب هذا او الي هذا
ثوب هذا فليسهاها جاهلين منها وكما لما لقي كل
ثوبه فيقوم نقصان كل ثوب او لبيبه صاب هذا
اللبيبي ثم يحاسبان فيكون على العسال فضل
ما بين ذلك وادان لبيها عالمين متعدين واعدم
التي عليه الفضل فعلى العسال والعالم والجاهل
على هذا التفسير واما ثلق الثوبين عندهما فبعد
العلم منها كل واحد منها ضامنا لثوب صاحبه ثم
يحاسبان فيرجع ذو الفضل منها بفضلها على صاحبه
لان اعدم فيرجع به على العسال وان كانت ذلك على
جهة الجمل فثمان الفضل على العسال وروى
ابن وهب عن مالك في موطاه في العسال يدفع اليه
الثوب فيحيطي ويعطيه رجلا فيلبسه المعطى قال
لا يغرم اللابس شيئا ويغرم العسال فضل الثوب
وذلك اذ البس الثوب على غير معرفة انه ليس له فان

كان علي معرفة ضمن انما مختصرا فان كان الاختلاف
 بين الصانع والمصنوع له في الصفة والنوع والقول
 للصانع من بعد الحلف اي مع يمينه وذلك ان
 القول للصانع في مقدار ارضه عرفا فان اختلفت
 في الاجرة في القليل منها والكثير فالقول قول
 الصانع مع يمينه اذ افاق التوب وانما ياسب
 فان لم يات بما يشبه واستبه ما قاله رب المتاع حلف
 وغرم في اجرة الصانع ما حلف عليه الشيخ خليل
 والقول للاجير انه وصل كتابا استوصى علي ايصاله
 وانه اي المدعي به استصنع وقال ربه وديعة
 او خالف الاجير في الصفة وفي الاجرة ان استبه وجاز
 المصنوع بينه فان لم يكن بينه قلة لمخالفة العرف
 هذا قيد لبعض الاستباح واعتمد لا كتابا هو في حوز
 ربه دون الصانع فالقول لربه يمين الا ان يدعي مالا
 يشبه وسياتي للناس في شأن الاجرة فقيده بالطول
 فان يكن منه اي من الصانع نكول حلفا لربه المتاع
 وله اي للصانع ما وصفا اي رب المتاع والقول قول
 صاحب المتاع في تنازع بين الصانع والمصنوع له في
 الرد متعلق بتنازع مع حلف ففي اي مع يمينه سواء
 دفع للصانع يمينه او بغير يمينه عمله باجر او بغير اجر
 قال مالك عليهم اي الصانع ان يقيم البينة انهم دفعوا
 الصانع الي اهلها والاعزموه وسواء دفعوا له يمينه او بغير
 يمينه عملها باجر او بغير اجر الشيخ خليل عا طفا على قوله

لو كتابا فان القول لربه ولا في رده اي المصنوع والقول لربه
 والقول للاجير يريد ان يسبق له من ان القول قول الاجير
 معقيد ان كان سأل بالتقرب من فرائض اجرا العمل بعد يمينه
 لمن يباكر وهو رب المتاع المصنوع وبعد طول من تسليمه
 من الصانع يحلف المستاجر انه دفع الاجرة ففي المنتجب
 قال ابن القاسم قيل لما كان فالصانع اذ دفعوا ما استعملوا
 فيه الي من استعملهم يترأوا يطلبون حقوقهم فان القول
 قولهم اذ اقاموا بحد ثمان ما دفعوا المتاع وان تطاول
 ذلك فالقول قول رب المتاع ابن الناطم والقرب في ذلك
 البيهقي ونحوهما والطول ما زاد على ذلك وهذا مخالف
 لما سئى عليه الشيخ خليل ان يحذر القبض بصير القول
 لربه بتسمية الصانع صانع من مصنوعة لا غير ولو كان
 ذلك الغير محتاجا له في عمل المصنوع كالجهر للسيف والفرار
 للجم وان كان المصنوع يمين الصانع او حائوته وان
 صنعت له اجرا بشرط ان نصب نفسه للصناعة
 وغاب عن المصنوع ابن قتيبة في تبصرته فان رده وبه
 قرين فارضه ما نقصه بعد دفعه وان كان كثيرا ضمنه الا
 ان تقطع البينة ان قرض فار وانه لم يقرط ولو جعل الحياطة
 وجه التوب لداخله قال يحون عليه فتنقه فان كانت
 بنقصه ذلك خير ربه في تضمينه قيمته وفي فتقه وضياطة
 قال ابن القاسم في الصير في يقول في الدرهم جيد
 فتوجه ردية فلا ضمان عليه ولا اجر له ويعاقب ان عثر
 واختلف قول مالك اذا عثر بماله فقال مالك من لا يضمن ولا

اجر له ومن يضمن ان يفرغ من يده وله الاصر
انتهى وبالحيلة فالضمان على الصانع اذا غاب على المصنوع
فان لم يغيب او كان بحضرة المصنوع له او بيته فلا ضمان وضمان
بقيته يوم دفعه ولو شرط نفسه او دمي لاخذ ولم يؤخذ
منه الا ان تقوم بيته على التلف فتسقط اجرة المصنوع
الا ان يحضر له به مصنوعا كالمزط وقد دفع الاجرة
لصانعه فتركه ربه عنده فحكم الوديعة وكذا من
اعطى الصانع وقال لا تعمل حتى احضر فتلف فلا ضمان
وان لم تقوم بيته بتلفه ولو احترق بيته وروكي
المتاع في النار محترق حتى يعلم ان النار من غير سببه
او باخذ سليل او ينهدم عليه بيت من يحرص لربه
مصنوعا كالمزط وقد دفع الاجرة لصانعه فتركه
ربه عنده وحكم الوديعة وكذا من اعطى لصانعه وقال
لا تعمل حتى احضر فتلف فلا ضمان وان لم تقوم بيته
وحيث قلنا بال ضمان في موضوع ما تلف في اليد يترتب
ذلك الراعي اذا نصب نفسه او خالف مرعى تسرط
او انزى على اناث الدواب بل اذن فملكته من ذلك
وضدق ان ادعى خوف موت فخا او ادعى سرقة ما خرج
لخوف الموت وفي دعوى ما مات من الغنم او غاب او سرق
او عدا عليه السبع وكل شيء فعله الراعي مما لا يجوز فعله
في اصاب منه من عيب فانه ضامن اولا فلا يجوز له
ان يرعى الناقة نفسها ويختلف اذارمي قد ابل او جابا
ليرعى الى موضع فوقع عليها لانه خطا فيما اذن له

ولو كانت هي الذي لغرت الى جانب الرمية فوقع
عليها لم يضمن انتهى من التصريح وفي كتاب دين وضمان
الراعي ان يرعى الغنم والمكتري جذب الدابة بالجام
وع اذا نذت الدابة خوفا من
الرمية فوقع في مهواه فلا شيء عليه ويضمن ان رمي
صدها فاصاب بشاة او غر بفعل بخله في القول
والضمان بالقمة يوم التلف قال مالك ولا يضمن القرن
ومبيض القرن ما اصرق عندهما ابن حبيب بعد ان
ياتي به محروقا يعرف بالمر يعز او يفرط وما سرق منها
فيضمناه والوصف في مستندك وهم هؤلاء الصناع
عند تضمن كله لما تلف في يده او في يد سواه حيث
قلنا بضمانه منهم يقضي به بعد الحلف على ما
وصف وشرطه اي شرط القضا به ايتانه اي الغارم
بمشمبه ليله يدعي في وصفه ما لا يشبه ان يكون
عليه فلا يملك من الوصف والحلف عليه وان يجهل
متعلق بينه اي قول الغارم المتلف الى جهل او
يكول يخبرني كيه اسم بان علم وتكلم عن اليتم
على ما وصفه فالقول حينئذ في لخصه وهو
رب المتاع في وصفه مستهلكا اذا جهل الصانع او نكل
عن اليتم على ما وصفه بشرط ان ياتي بمشمبه ليله
يدعي ما يشبهه مع حلفه على ما وصفه ومما ينظر
فيه ان اتيا جميعا بما لا يشبه او نكلا جميعا عن اليتم
ولم يعلم وصفه الا من قبله فان لم يكن الهالك على

اهدى رجع اليه في وصفه فان القيمة يوم التلف فيبقى
 ان يعتبر قول الغارم على القاعدة المستقرة في ذلك
 وكل من منى بالبنا للمفول شيئا تلفه من تقدم
 ذكرهم او غيرهم فهو مطالب به ان يخلفه والخلف
 يختلف اعتبارا فهو في ذوات المثل مثل لما تلف
 من مكمل او موزون لان الغرض مبلغه لا افراده فالمثل
 يخلف عن مثله مما تلفه كحسب على مثله والخلف
 عن المقوم المتلف قيمة وهي في عينه اي غير
 المثلي تستوجب على المتلف القاضي عند
 الوهاب والبدل نوعان مثل من طريق الخلف والضوء
 ومثل من طريق القيمة فالاول ما كمال وما يوزن فيلزم
 رد مثله لا قيمته وذلك كالذهب والفضة والحد يد
 والصف والنجاس والحنطة والشعير وسائر المأكولات
 ولا يلزمه القيمة لانه لا يصار اليها الا عند تعذر المثل
 من طريق الخلف لانهما ضرب من الحكم والاضراب في تعديلهما
 بالمثل والمثل من طريق الخلف لا احضاره فيه اذ لا
 احتياجا مع وجود النص والاصل في مثلية القيمة
 في المقوم قوله صلى الله عليه وسلم من اعتق نرقا له
 في عبد وكان له مال يبلغ عن العبد تقوم عليه فاعطى
 شركاه حصصهم واعتق عليه العبد والعق انلاف
 وقد اوجب القيمة فيه دون المثل وكان ذلك اصلا
 في بابه ويقع مثلية المثل على الاصل لان الغرض
 مبلغه تمام

كلام الشيخ خليل تنقيح الاحارة بتلف ما يستوفي
 المنفعة كوت الدابة المعينة والهدام الدار لا تنفي
 في تلف ما يستوفي به المنفعة على الاصح الا في اربع
 مسائل اشارة اليها بقوله الاصبي تعلم ورضيع وفرس
 تزو ورقص وتنقيح في سنن لعله فسكرت وبغض
 الدار وعصب منفعتها واسر السلطان باغلق الحواشي
 وصل طير او مرضى لا تقدر مع علي الرضاع وهو مقيد
 في المدونة بما اذا حيف على الصبي ومرضى عبدا وجوز
 الا ان يرجع في بقية المدونة حله في مرضى دابة لسفر
 فله بقوه ان صححت فلو كانت في الحضر كانت كالعبد وخير
 ان يبين ان العبد سارق في الفسخ وعدمه وتنقيح
 برشد صغر عقد عليه او على سبعة ولله الا ان
 يظن عدم بلوغه قبل انقضاء مدة الاحارة الا ان يبقى
 كالشهر ويبيع الايام كسفينه عقد على سبعة تلك
 سنين فيبقى فيها على حكم الاحارة لان زوال السفنة
 امر لا يدرك حله في البلوغ وتنقيح بحوث مستحق وقف
 اجرومات قبل تقصيصها على الاصح لا باقرار المالك
 ان المستاجر لغيره لا تهاجمه على نقصها ولا تنقيح بخلف
 رب الدابة في الايمان في الوقت الموعود به في غير
 رضى معني ونجح وانقضى وقته لانه كالمعين وان فانت
 تقصد اي ما يرومه في بيع شخص او يلقى رجل ولا تنقيح
 الاحارة بغشق المستاجر في الدار مثلا وتويز ما لكف
 فان لم يبنه اضرجه الحاكم منها واحرقها عليه ولا تنقيح

حقيق بموجرا او بيعه لتعلق حق الغير بمنفعة وحكمه
 حينئذ علي الرق في شهادته وقصاصه وكذا الا ان
 لا يطأها ان كانت امة واجرة له سيد ان اراد ان حر بعد هذا
 فان اراد حريته من حين العقد فالاجرة للعبد من حينه
 فذكر الجعل الجعل عقد جاسي
 لا يلزم كماله من الجاعل والمجمل لكن به ان يلبس ومعه بعد
 الترويع في العمل يحكم علي الجاعل يدفع ما جاعل عليه والمجمل
 له نفعه متى شا وليس يستحق مما يجعل علي الجاعل للمجمل
 له شي سوي ان يتم العمل فيستحق الاجرة بالتام وذلك كالحر
 للبيوع وكرد الابن بشرط الجعل ان لا يجد زمان لا حتى
 حتى يضبط له لانه عمل لا يلزم وعلي فرض لزومه للجاعل
 بعد ابتداء المجمل له فالمجمل له علي خياره ان شا
 ان يترك ترك فلا وجه لحد زمان فان رد الابعاء او الجمل
 الشا رد او الدابة الصالة اهدون اذن ربه فهو
 مطلق ان لم يكن له عادة برد الضوال فله حينئذ
 جعل مثله ولو جعل رب الا بق نصف العبد لمن جابه
 لم يجز وكان له اذا ساقه جعل مثله ومشارطه الطيب
 والمعلم علي وجهين فان شرط اجماله في اجارة وان علقاه
 بالبر او لحفظ للقران او لبعضه فهو جعل واستشكله ابن
 النازم لانه يشترطون في الجعل ان لا ينفع الجاعل بما
 تركه المجمل كمن اتي ما بقي فله كذا فلا ينفع الجاعل
 الا بالتام لكن قال ابن الجاحب ومشارطة الطبيب
 علي البر والمعلم علي القران والخاص علي استخراج الماء بغير

سنة الارض ولعد الماء كرا السفينة متردد بين الجعل
 والاجارة الشيخ اخليل صحة الجعل بالتزام اهل الاجارة
 جعله يستحقه الساتع بالتام ككرا السفن تشبيهه لافادة
 الحكم الا ان يستأجر الجاعل علي تمام فعل المجمل له فله
 نسبة العامل الثاني وله ما جوعل به ولو استحق
 الا بق ولو جريته بخلاف موته قبل وصوله فله شي له
 له تقدير من ينهي اليه الجعل الا بشرط من المجمل
 له متى شانه العمل قبل فزع الاصل اي اذا كان
 قراعه ممن لحقه الضرر وبه فقد مشروط في عقد الجعل
 اذ قد لا يتم فتارة سلفا وتارة جعله والجعل في كل ما جابه
 فيه الاجارة بشرط المذكورة في بابها ولا يتعكس فعل
 ما جابه فيه الجعل يجوز فيه الاجارة وليس كما جازت
 فيه الاجارة لحياطة الثوب وخدمة الشهر يجوز فيه الجعل
 وهو جائز ولو ان في الكثير مما لا يحصل للجاعل فيه منفعة
 الا بتام العمل الاكبر ملة لا ياخذ شي الا ببيع الجميع
 فان كان علي ان ما باع فله بحسابه فانه جائز وفي شرط
 منفعة الجاهن بما جاعل عليه قولان ولمن لم يبيع جعل
 مثله اذا اعتاده والا فلا وقال ابن المياحشون وعنه
 يستحقه الجاهن ولو تركه اني ترك العبد
 ان لم يلتزم الجاعل الجعل والا بان لم يكن له عادة فالنفقة
 له خاصة فان اقلت تحابه اخر فكل نسبة من الجعل
 المسمى وان اقلت قريبا ما لك في العتبية
 فان اقلت بعد اقام الجعل للثاني فقط النحر

وكذا ان لحق بالموضع الذي جابه الاول
منه فله بني لك ول وان جابه ذو درهم ودواقل كنصف
درهم استركا فيه اي في الدرهم وهو لاكثر
كل بنسبة جعله فله ول الثلثان والثاني الثلث
ولكلية الفتح قبل النزوع وللجمولة له بعدة ولزمت
الجاعل بالنزوع وفي الجعل الفاسد جعل المثل ان تسم
العمل والا فله بني فيه الا يجعل مطلقا لم يتم العمل فيه
فاجرتة هذا باب في ذكر
المساقاة المساقاة على القول المختار من الذهب
لازمة بالعقد اي ان يخرج له لارها من باب الاحبار والعرض
من باب الجعل في عقد لازم في الاشجار لان السنة انما
وردت فيها بجزر بها عن اولم يحجر ولازمة في الزرع لم ييسر
في موضع الصفة اي لازمة في الزرع الاخر بان تدرك
من الزرع وليد يصل لحالة اليبس وانشاء بذلك بقوله
و الحال قد تحقق اي كونه زرعاً فيل مع الفجر اي عجز
وبه عنه فالزرع احط رتبة من الاشجار لورود النصف
فيها واما الزرع فلم يحجر ما لك الا للضرورة التي هي سبب
جواز المساقاة وهو ان يحجر عن القيام عنه بعد خروجه
من الارض فيصير بيتا كالشجر قاله ابن يونس وقبل
يجوز مطلقا يحجر عنه صاحبه ام لم يحجر كالشجر
قول ابن تافع والحقوا المعاقب بالزرع والحقوا ما كان كالورد
والقطن على ما قدم وما يشبه الورد كالباي سمين وشبهه
وانشأ بقوله على ما قدم ما الى الاشجار المتقدم ذكرها

فكرو المساقاة فيها من غير شرط العجز عما حد القولين
وعمل القطن على ما هو شجر يحجر كالاشجار النابتة بخلافه
بذلك دنا وكالزرع ابن الناظر وينسب القطن الحيا بموضع
العتاة فيها الشئ خليل انما تقع مساقاة شجر وان فعلا
اي لم يل بجعل بيعة ادلا ضرورة في المساقاة فيه ولم يخلف
كالورد والبقل والريحان الا ببيعاً بجز قل او كرشاع وعمل
لمساقاة فتشترط الصيغة ولا تقص من في الحايطة من الدواب
والحرث والخدم ولا تجدي ولا زيادة لاحدها وعمل العامل
جميع ما يقتدر اليه عرفاً كالبارة تنقية ودواب واجراء وانفق
عليهم وكساح لان عليه العمل لاجرة من كان فيه فعلي ريب
الحايطة كان عليه خلف من مات او مرض وعلي العامل خلف
ما رتب علي الاصح كما تقع مساقاة زرع وقصب ومقتاة اشجار
بجزر به وخيف موته ولم يبد صدقاً له واذا حل بيع المعاقب
لم تجز مساقاتها وان يحجر عنها ريباً قاله في المدونة وقيل
كذلك الورد وحب القطن او كالأول وهو ما سئل عليه
الناظر وعليه الاكثر تأويله وامتنت المساقاة في
شجر مختلف الاطعام كالحبوب الموز على الدوام متعلق
بالاطعام اي امتنت المساقاة في كل مطعم خلفه على
الدوام وامتنت المساقاة ايضا في مغيب في الارض
كالجوز والفجل واللفت وشبهه وكذلك في قصص
السكر خلف بين ابن المعاز وابن تافع من اصحاب ما لك
معتبر وكالورد في الخلف ايضا القوط والقصب وشبهه
ذلك مما يحجر ويخلف سواهما هو بطن بعد بطن فليس كسجمر

ذات اصل بحق في مرق والمهور ما مضي عليه البيع خليل بالشرط
 المتقدم من محزوبه وعدم بدو الصلح وقال ابن يونس
 ولا يجوز مساقاة القصب لانه مساقى بعد جواز بيعه قاله
 مالك وليس في الحقيقة خلافه وقال ولا بأس بمساقاة نخل
 يطعم في السنة مرتين كما يجوز مساقاة عامي وليس
 في ذلك مثل ما ذكرهنا من مساقاة القصب لأن القصب
 يحل بيعه وبيع ما يأتي بعده والبيع لا يبيع ثمها قبل ان
 تنزه في الموز كما لقصب والبقل وبيع في نجر اذ اهل
 بيعه ويستثنى من بطونه عشرة او خمسة بطون او ما
 يطعم هذه السنة او سنة ونصف وذلك معروف
 والقصب مثله وان يباين متخلل قبل ما بين الشجر
 ورده يلغيه فهو مفتقر وجاز ان يعمل ذلك العام
 ذلك البياض بان يساقى عليه بتعالل الشجر لكن يحذر
 جزوها مماثل بان يكون الثلث فاقل بالنسبة الى قيمة
 المساقاة جزوها بشرط ان يكون زريعة ما يورث من
 عنده لا من رب الارض وجزو الارض يبيع ابي والحال
 ان جزو الارض يبيع المساقاة وهو الثلث بالنسبة الى
 القيمة لا تقدم ليله يكون البياض كثيرا كالعدن ان يتخلل
 الحايط حيث يكون اكثر من الثلث فلا يجوز ذلك وحيث
 ما اشترط رب الارض فائدة فالبيع حينئذ امر
 مقضى به قبل العمل وبعده فنرد العامل اما المساقاة
 المثل او اجارة المثل على القول الاخير ففي كتاب
 ابن يونس ولا بأس بمساقاة النخل وبيعها بياض

بيع لها قدر الثلث فادنى في قيمة كرايه من قيمة
 الثمرة على عرف تبايعا بعد الفاقمة مونها على ان
 يزرعه العامل من عنده ويعمله فما بنت وبنها قال
 مالك واحب الي ان يلغى البياض فيكون للعامل وهذا
 اصله ابن وهب ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل
 يهود خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمره او زرع قال
 مالك وكان بياض خيبر يباع السوادها ابن يونس ولو
 ادعى رب الحايط انه اشترط البياض لنفسه وذلك
 قبل العمل بنحو العان ويتفاحان كدعواه نزع رقيق الحايط
 ودوابه اليه خليل وكبياض نخل او زرع او وافر
 الجذو وبذر العامل وكان ثلثا باسقاط كلغة الثمرة
 اي بعد الاسقاط والافتد كاستراطه اي رب الارض
 لنفسه والغني للعامل هدر ان سكتا عنه او اشترطه
 ولا تصح المساقاة مع كرا الارض في عقد فهي
 من العقود التي يمنع البيع بينها وبين الكرا والبيع لها
 يحصل بذلك من الغرر لا ولا يصح شرط البياض
 لسوي من عماله اي لغیر العامل اذا كان كائنه او لا
 النمر حيث يكون العامل يسقيه به النخل ولا يصح فيها
 اشتراط عمل كثير يبقى له اي لرب الارض لمثل حفر
 بر ونباحيط وما استنبه ذلك ومعلوم الصفة ان القليل
 مثل سد الخطين واصطلاح الضفين جايذ ولا يصح اخضا
 اي رب الارض او العامل بكيل او عدد او حلة مما
 عليه قد عقد اي مما وقع عليه العقد ولم يجز ويكون للعامل

اجر مثله قال ابن يونس ولا يجوز مساقاة وبيع او كرا
 في صفقة واحدة اذا كان في الحايطة بياض تبع لم يجز
 كراوم ومساقاة حايطة او سواد تبع كذلك القاضى
 عبد الوهاب ياتعلق بالتمر فعلى وجهين ما ينقطع بالقطر
 او يبقى بعدها النبي اليسير هو جاز كالتمر كبير والتلجج
 والسقي واصلاح مواضعه وجلب الماء وما يتصل بذلك
 فهذا او شبهه لازم ومحمليه اخذ العوض ومنه ما يبقى بعد
 القطع عشا ولا ينتفع به ربا مثل حقير لها وبنات بيت
 يحيى فيه كالجريس وانشا غراس فهذا الايلزم العامل
 ولا يجوز اشتراطه عليه لانها زيادة يفرد بها رب
 الحايطة الشيخ خليل وجاز اشتراط عامل دابة او غلاما
 في الحايطة الكثير وقسم الزيتون حبا واشتراط عصر
 على احد هما فيكثر منه اصلاح جدار وكس عين وسد
 حطير محيط بالستان واصلاح طفير وهي ما يجتمع
 فيه الماء على العامل او ما قل ولم تنفتح بفلس رب الحايطة
 ويجوز لمديان ان يساقى حايطة ويجوز مساقاة ذمي
 كوما لم يعصر حصته منه خيرا وهي بشرط والشرط
 النصف او بما قد اتفق به عليه اي جزا كان كالثلث
 والربع لا حترارا عن تعيين كيل معلوم اذ الغرر مشترك
 بين الجانيين بخلاف الكيل التام في تبصرته ولا باس ان
 يساقى على ان لاحدهما جزوا من عشرة او خمسة او اقل او اكثر
 والباقي بينهما نصفين لان ذلك يرجع الى جز معلوم لا حد
 خمسة ونصف ولله جزواربعة ونصف ولا بد في المساقاة

ان يكون

ان يكون هذا مدم لها بحق ينتمي اليه كالعام والعامني والذلة
 وما استبه ذلك قال مالك ولا باس ان تكون المساقاة على
 ان جريح التمر للعامل لانه اذا جاز ان يترك
 بعض التمر للعمل جاز ان يتركها كلها وفي المنهج
 السالك ولا يجوز فيه الاجل المجهول قال ابن القاسم
 والستان في المساقاة الى الحد اذ ان لم يوجهه فان اجلت
 بسنتين فيلزمه العمل الى اخرها ويعتبر في السنة
 الاضيق الى الحد اذ وكذلك لو ساقاه سنة واحدة
 كان منتهىها الحد اذ والدفع للزكاة اي زكاة
 التمر المساقاة عليها اذ لم تقدر على العامل من
 رب الحايطة حتى بعض من نصيبه خاصة فانها تكون
 بينهما بنسبة الجزو والمساقاة عليه فقط فيكون على
 كل منهما بنسبة جزويه ففي المقرب ان اشتراط رب
 الحايطة على العامل فلا باس بذلك لانه انما ساقاه على
 جز معلوم كما قال له تلك اربعة اصرا ولي ستة قلت
 فان اشتراط العامل على رب الحايطة قال
 فان اشتراطه في نصيبه على ان يكون للعامل خمسة
 اجزا وارب الحايطة خمسة اجزا على ان يخرج رب الحايطة
 جزا منها في الزكاة فلا باس بذلك ان كان يخرجها من
 التمر بعينها وان اشتراط من عروضة ودها هم فلا يحل
 ذلك وهو قول مالك الشيخ خليل وجاز في مساقاة على
 ضايب ان وصق ووصله اي اليه العامل قبل
 طيبه واشتراط جز الزكاة اي على احدهما وسنتين

ما لم تكن جديدا لا خديرا لا يجوز المساقاة الى شهر
محدود او الى سنة محددة لاهتمال تخلف الطبيب
قوله في المدونة وعاجز بعد ان يساقى عن خدمة
النمرة من خطه وهو نصيبه المساقى به يعمل خدمة
الاشجار والنمرة الى الحد اذا بالبيع لنصيبه مع
بدو الصلاح اذ لا يقع قبله العمل نايب عنه القاعل
في رجل اي رجل العمل من خطه بالبيع مع بدو الصلاح
للنمرة وحيث لم يبد الصلاح في النمرة ولا يوجد من ينوب
في ذلك ينان موطن من امين له فيه فاعمل بغير
له ما اتفقا على النمرة وقوله حد ما ناب واخرج
متقا اي عترجا ينزل الحكم ان يخرج هدرا به سبي
ففي نصرة التخي قال ابن القاسم العامل يخرج بعد
صلح النمرة فانه يباع نصيبه ويستاجر عليه منه
فان كان فضل كان له وان كان نقصان اتبع به راد
ابن يونس الا ان يرصني وب الحائط اخذ ويقع
من العمل فذلك له قال ابن القاسم اذا عجز قتل
صلاح النمرة ساقى من احب امسا فان لم يجد اسلم
الحائط هدرا الى صاحبه ابن الموار ولا حرم
ان تقول له حد ما اتفقت واخرج وان رصنا
ففي المقرب قلت فانه اخذ تخله ثلاث سنين فعمل
في التخل لم اراد ان يترك التخل ولا يعمل قال ليس
له ذلك كما ان ليس لرب التخل ان يخرج حتى ينقضي
اصل المساقاة قل

قبل مئة

قبل مضي الاجل قال لا باس بذكر اذا لم ياخذ احدهما
من الاخر شيئا على المتاركة الشيخ خليل وجاز تقايلهما
هدرا ومساقاة العامل اخر ان كان مثله في الأمانة
وحصل على صدقه حتى يثبت وضعا الاول فعمل غير
الامان فان عجز ولم يجد أسله هدرا فعمل
في ذكر الاغتراس الاغتراس جازي لم يفعلي اي ممن
واقق عليه من له البتعة وهو رب الأرض او لم العمل
وهو المغارس يمد لا يد من توافقها جميعا على ذلك
فاو بجني الواو والحد اي الذي ينتهي اليه عقد
المغارس الذي يشترط رب الأرض فلا يقع المغارسة
بدونه في خدمته اي العامل ان يطعم الغرس
ويقع القسم بجزم على اي ويشترط ان تقع المغارسة
بجزم معلوم من الغراس يتفقان عليه قل او كثر كالواقع
في المساقاة وفي القراض وليس للعامل في المغارسة
مما يملك سبي يستحق من الغراس الا الى ما جعله
احلا وهو امد المغارسة فليس له قبل مضي الغارسة
ما شرط له ولا بعضه فاذا انقضى الأمد استحق ما جعل
له فاشبه العمل فله يستحق جزية الابا التمام قال
المتنبي اعلم انه يجوز للرجل ان يدفع ارضه الى من يجر
شجرا الي ان تنتهي اصنافها له فاذا بلغت التخل كذا
وكذا سنة اربعة اوصاف والشجر قدز كذا في انبساطها
او ارتفاعها ما لم يبر التخل او النجر قبل ذلك فالارض
والشجر بينهما نصفان او على ما اتفقا عليه من الاضرا

البتعة
الحكم

وان جعله فذلك الى الامار كان حسنا لانه معروف وان جعله
 الى قدر سميانه بذر البحر قبله لم يجز ولا يفي للعامل من
 سمي الارض حتى يبلغ غرسه الى ما شرطه مما ذكرنا جوار
 فيكون له من ذلك الجزو المتفق عليه ولم تنزل الممارسة
 من عمل الناس قد يكون من ناحية الجبل على ما قد مضى
 وهو قول مالك ومذهبه وشرط بقيا غير مسو
 السجما لرب الارض سابقا اذا صدر منه اي اذ اشترط
 رب الارض ان يبقى البياض له خاصة جاز له ذلك
 جله في المساقاة وشرط ما ينقل على العامل كما وجد
 اي شرط بنائه وسياج الحائط وتنقية الارض من الغلات
 الكثير وما استبد ذلك مما تنفع لغرض في ذلك
 قال المتبني لانه لا يدري هل يعلق الغرس او يملك
 قبل بلوغ الخضر ترجع الارض لربها وقد انتفع بتنقيتها
 والبنان حولها ويذهب عمل العامل باطلا والعكس
 وهو اشتراط العمل اليسير على العامل كما تقدم في المساقاة
 وهو الذي لا يبقى كثير الانتفاع به بعد ذراع المسنة فذلك
 قد كثر ما جازي اي جوري به العمل ونحوه في المتبني
 وجاز ان يعطى العامل بكل شجرة تنبت منه اي من رتب
 الارض حصه مندر من درهم او دنانير على حكم العمل
 المحض ونحو ذلك في المتبني ايضا هذا
 فصل في ذكر المزارعة ان كان
 عمل العامل في المزارعة التي هي لازمة بالعقد كالاجارة
 في قول ابن الماجنون وسحنون وابن كنانة وابن القاسم

انما هو
 الغرض منه

في

في كتاب سحنون وهي من احد المترايعي العمل والارض
 من ثاني غير العامل فله مما نفعه في ذلك ان اخرج الى
 المترايعان البذر على نسبة ما قد جعله جزار بينهما كالنصف
 في كل منهما في بذر الارض او كنصفه ونحو الربع او السدس
 والعمل اليوم بسبها في الاندلس قال ولله حسب
 ما حكمه غير واحد والتزميت المزارعة بالعقد كالاجارة
 في قول من تقدم ذكرهم وقيل بل تلزم المترايعين
 بالبذر وللعمارة او يدو عماره الارض بالبذر ونحو
 المشهور قاله ابن كنانة في المبسوطة ففي المتبني وقال
 عيسى ابن دينار وبه جوري العمل من انهما اذا سمي
 كرا الارض بما يخرج منها فله باس بالتفاضل بينهما
 قال وان تفاضله في العمل خاصة وكان كثيرا فله بال
 فسدت الشراكة وكان الزرع بينهما وتراد في اخر العمل
 وان كان التفاضل يسيرا لم يفسد الشراكة وقد
 اجاز مالك العا الارض التي لا كرا لها ثم قال
 وانما التفاضل الذي يرجع فيه بعض على بعض بكرة
 او بفضله من منفرد لا عوض للاخر فيه فان اعمد لا
 في البذر واخرج هذا الارض وهذا العمل وان كان كرا
 ذلك مختلف بما يفتل او يكتر فله تراجع فيه لان العمل
 ان كان اكثر من كرا الارض فان رب الارض لم يكر نصف
 ارضه الا بنصف عمل الاخر ويقع ان كان العمل الاقل فلم
 يرض صاحب العمل ان يكرى نصف عملة الا بنصف
 كرا الارض فذلك جاز لان يتفاضل فيكون الزرع بينهما

العمل

لم يتساوى فيما سواه والدرس والنقلة هما الشرطان
 بالنسبة للمفعول مع العمل وهو الذي وقع عليه عقد المزارعة
 كما في جواب الشرط أي الدرس والنقلة علي ما شرط
 لأن الدرس والنقلة من جملة الأعمال الذي يعملها العامل
 أن اشترطت عليه وأن لم تشترط عليه أو اشترط فهو أنه
 لا يعمل من ذلك إلا ما يخص نصيبه دون نصيب ربه
 أرض فذلك علي ما يشترط أنه فذلك بناء للمفعول
 بن الظاهر وفي بعض كتب الأحكام واشترط الدرس
 والنقلة علي العامل خاصة جازع عند ابن القاسم
 ولم يجز يحسنه وقال إنما العمل الحكون وفي
 المتظنية وإن كان العرف بالبلد أن احصاوا ذلك
 والتصفيه علي العامل وكان ذلك كله مع العمل
 متساو وكذا الأرض جازع ذلك كله في رواية حسين
 بن عاصم عن ابن القاسم ولم يجز يحسنه سحنون قال
 لأنه لا بد من هذا ولا كيف تكون والعمل في المزارعة
 إنما هو الحكون فقط انتهى وإذا كان العرف كالشرط
 يعمل به فاجري مع الشرط الشيخ خليل لكل فتح المزارعة
 أن لم يندرو في قبل الدرس عقد جازع يلزم بالبذر
 فهو ضل في ما صدر بها لظاهر وليس كما لجارة ولعل
 وقع بلفظا فسد كما سياتي فيم قال وصحة أي المزارعة
 أن يسما من كل الأرض بممتنع والممتنع أن لا يتساوى
 في قدر المحج من البذر فله يجوز لصاحب المثلث
 اخراج الرعي إلا أن تكون التفاوت يسيرا لا

فلا يفسد إلا لتبخر بعد العقد وقد عقد علي التساوي
 وشرط في الصحة عقد خلط البذر أن كان ولو باخراجه
 فإن زرع كل بني خلط أو اخراج كان لكل زرع بذر
 وتراجعا فصل الاكره فإن لم يثبت بذر أحدهما
 وعلم لم يحتسب به أن غراب علم أنه لا يثبت وعليه
 مثل نصف الثابت والزرع بينهما والابن لم يعرف علي كل
 نصف بذر الأرض والزرع بينهما وهي مفروضة فيها إذا لم
 يخلط كان لتساوي في الجميع أي في قدر المحج والعمل فتصح
 أو قال بذر أحدهما عمل الأرض وأرضه وبذره وعمل
 الأرض وبعض بذره وعمل الأرض وبعض بذره أن لم ينقص
 للعامل عن نسبة بذر فإن اخرج العامل ثلثي
 الأرض وصاحب الأرض ثلثها علي أن الزرع نصفان
 لم يجز لأن زيادة الزريعة هنا كرا الأرض أو لأحد
 الجميع أو العمل قائم من الأرض المزارعة أن عقد
 بلفظ الإجارة أو اطلقا فلم يذكروا شركة ولا إجارة
 كما لعارض وتساويا غيرها أو لأحد من الأرض
 رخصه يتسامح بمثل كراهها كراصة المغرب وامتدلا فيها
 سواء في العمل علي الواجب والشرط الواقع من رب
 الأرض علي الشركة أن يخرج بعدها ثمة العمل من
 مجموع من الأرض أي عامرة بمثل ما دخل عليه مثل الذي
 الغي أي دخل في مبدأ العقد علي العمل فيه من المحج
 أي الممتنع وتفتيح الشركة به أن وقع وليس لمستسكن
 معه أي مع هذا الشرط من بقا فوجب فتحه ففي الواجب

المجموعة واذا دخل على عمارة ليخرج عن سبلها المتحرر
 وفسخت للمعاملة قبل العمل وصحت بعد العمل بان
 يقوم كرا نصف الارض معمورة بمثل العمارة التي كانت
 فيها يريد الكرا او يقيم عمل المزارع فيمكن له منها دور
 على صاحبه ورجع ثقله ويخرج العامل عن ارض طهورة
 ولا يلزمه عمارتها وتساو هذه المعاملة ظاهرياً لان
 العمارة لا تعرف الا بالقيمة فان دخل على عمارة بقيمة
 متفقاً عليها كانت القيمة على العامل على ما توافقا
 عليه فان جهلا ذلك ولم يدخل على قيمة وذهب
 العامل الى ان يخرج عن الارض بلا عمارة يعمرها
 كان ذلك له وكان لصاحب العمارة عليه قيمة العمارة
 التي دخل عليها يصفها العامل لاهل المعرفة وكلها
 على ما وصل الى ان لم يوافق ربه الارض ثم
 لغرم ما يقومها اهل البصرة وان ذهب العامل
 الى ان تصفها ربه الارض كان ذلك له فان
 وصف ما وافقه عليه العامل كان على العامل قيمة
 ذلك الا ان المبدأ بالصفة واليمين العامل فان
 تجاوزا جميعا الصفة قبل ما اصطفا بينهما فان دخل
 على عمارة بغير قيمة ثم عمر العامل الارض كان عليه
 قيمة ما دخل عليه ويبيع اي بيع ما دخل عليه
 منه اي من الشريك يسوع مطلقاً بعد العمل وقبله
 وحيث لا يبيع وعامل فروع على حث ربه الارض
 فعمره القيمة فيه اي فيها حث ربه الارض

ما استنع

ما استنع وتصح الشوك وحقق ربه الارض وصواب
 العنارة الحوت ليوافق المفعول فيما قد عمر اي العامل
 منها بالبذر باق اذا بعد اليه بعد القيمة له نبات
 الى ان يستنع به فان تلف بجائحة ومحوها فان ذلك
 لا يبقى له فيما عمر حقا فقي ثم يدان فيقون وادان
 كانت للمعامل عمارة في الارض تزرعها وتنت زرعها
 ثم بطل بعد ذلك فلم يبقى له حق في العمارة وان
 لم ينت فحقه باق في العمارة وله ان يزرعها مرة
 اخرى او يبيعها ممن شاؤ في المقيطية واذا كان
 العامل قد زرع العمارة ولم يتم الزرع واراد الخروج
 والتفاعد على ما عمر من الارض خاصة وزعم ان منفعة
 العمارة باقية اذا لم يتم ما زرعه فيها والى ذلك
 ربه الارض قال بعض الموثقين ساعدت في الحق
 بعلمه يعني فيها اذا انت الزرع ثم بطل فلا شيء
 للعامل وان لم ينت فهو باق على عمارته ووقع
 في بعض النسخ ربه الارض والصواب ورب الحث
 وخازن المترارين ان يكون بينهما في النذر
 اشتراك وفي النقران كان من ناحية من اهلها
 ما اعتم بالنبات المفعول اي ما يعمر بالبذر وهو
 الارض يعني الوفاق المجموعة بعد مرده اليه
 المتعقلة في هذه الصورة وانما المزارع معنا
 في نصف الارض لان صاحب الارض تغل بقره
 نصف الارض ويعمل نور المزارع النصف الثاني

نصف

من الارض فلهذا صارت النعمة عليها نصيبين ويجعل من
 صاحب الارض ثلاثة ارباع الزريعة ويجعل من المزارع
 ربعا ويكون للمزارع ربع كرا الارض فان كان عمله مكافيا
 لربع كرا الارض سقط عنه الكرا والزرع للمزارع
 لا لغيره في استساياي ذكرها ورب الارض يأخذ من
 الكرا أي كرا أرضه خاصة كمثل الكاف زائدة للتأكيد
 ما في الفصيص وهو اذا زرع الغاصب الارض المعضوبة
 وفاته ايان الزراعة فليس لرب الارض الا كرا الارض
 خاصة وكافي الطلاق وكافي زوج اما المهر
 فان كان الزوج اخذت الزوجة الكرا خاصة او الزوجة
 انتقل مهرها للموارث فلا يأخذ الا الكرا او مهرها ما
 لا يأخذ وارثها الا الكرا وكافي باب الاستحقاق
 بان زرع المستحق منه الارض المستحقة والمختلف
 فيه أي في الكرا او اخذ الزرعها هنا أي في باب الشركة
 المعروف مما سياتي بعد فعل الشرط ان وقع في عقد
 المزارعة ما الشرع مقتضى له أي لعقد المزارعة ان
 يمتد الخلل واقع فيه كان وقعت بلفظ الاجارة ونحو
 ذلك قيل الزرع لذي البذر أي لصاحبه ويعزم
 الكرا خاصة لرب الارض وهي رواية ابن القاسم او
 الزرع لصاحب الحرث او الزرع محرز لاثنين
 من ثلاثة وعليه الكرا خاصة الارض والبذر والاعتماد
 بدل من ثلاثة أي اثنين من الارض والبذر والاعتماد
 وهو قول ابن القاسم واختار ابن الموار وحق في الوبايق

المجموعة وسياي من قول الشيخ خليل ان المقدر
 العمل الزرع له وعليه الكرا تنبيه ما ذكره
 الناظم في الفصيص والاستحقاق والشركة الفاسدة
 عمله ما اذا فاته ايان الزراعة من الارض المستحقة
 او المعضوبة اما ان لم يفت في باب الاستحقاق والفصيص
 فقد نبه عليه الشيخ خليل بقوله وان زرع فاستحققت
 فان لم ينتفع بالزرع اخذ به شي والافله قلعه ان لم يفت
 وقت ما تراد له وهو المقصود من تلك الارض وله اخذ
 بقيته على المختار والا بان فاته وقت ما تراد له فكل
 السنة كذا يشبه او جهل حاله وفاته الارض بحريها
 خيل بين مكر ومكر فالمستحق اخذها ودفع قيمة المهر
 فان أبي قيل أي للمحارث اعطى كرا السنة والاسلها به
 شي وقد نظرت شارحه علي قوله لذي شبهة الخ بما في
 المدونة لانه قد ذكر فيها الفرق بينهما قال فيني الترتيب
 ارضا وهي لا تزرع في السنة الا مرة ان المستحق اذا قام
 عليه قبل فوات ايان الزراعة اياه له كرا تلك السنة
 وليس له قلع الزرع لان المشتري ذرع فيها بوجه شبهة
 قال ولو كان المزارع غاصبا كان لرب الارض قلعه ان كان
 في ايان الزراعة وان كان استحقاقا في ايان الزراعة
 وقد زرعها مشتريا او مكرها فلا كرا للمستحق في تلك
 السنة وكراؤها للذي اكرها ان لم يكن غاصبا وكانت
 بين بشر او ميراث وفيه ايضا أي في باب الشركة الفا
 غير ان اجازي اي غير ما ذكر من جملة اقوال ستة

ذكرها في الجواهر في المزارعة اذا وقعت فاسدة
وفاتت بالعمل ولم يخلص وجها من وجوه الفساد
دون غير الاول الزرع لصاحب البذر
لاصحابه كراما اخر وجوه الثاني الزرع لصاحب
العمل الثالث الزرع لاجتماع له شيان من الارض
والبذر والعمل فان كانوا ثلاثة واجتمع لكل واحد شيان
منها او انفر دلي واحد منهم بسني منها كان الزرع بينهما
انكنا وهو مذهب ابن القاسم واختاره محمد وابن
اجتمع لاحده شيان منها دون صاحبه كان له الزرع دون
الرابع من اجتماع له شيان من ثلاثة اشيا الارض
والبقر والغل والفرق ان الثالث من غير ترتيب
الخامس من اجتماع له شيان من اربعة اشيا على هذا
الترتيب الارض والبذر والبقر والعمل السادس
اذا سلمت المزارعة من كوا الارض بما يجز منها كان
الزرع بينهم على ما اشترطوا ونقادوا فيما اخرجوه
فان دخله كوا الارض بما يجز منها كان الزرع لصاحب
البذر وقد ورد الشيخ خليل الاقوال الثلاثة الاول
واشار الوبقية الاقوال بقوله وفيها ايضا عند اكل الشيخ
خليل وان فسدت الشركة وتكافيا اي المترارعات
عمله فينضم الزرع وعليه الاجرة كان له بذر مع عمل
او ارض مع عمل او كل لغير العمل فاختص به فالزرع
في هذه الصورة للعامل وحده وعليه الكرا والقول
قول مدعي العقد الاكثر حيث ادعي الاخر المزارعة لا قول

مدعي الارض وبيع مع بين فهو مصدق بيمينه او ادعي
احدهما المزارعة والاخر شرا ففى المنيطة وان ادعي
رب الارض المزارعة والعامل الكرا فالعامل مصدق مع بينه
ولا يقبل منه ان قال دفعت الكرا ٢ وكذلك
اذا ادعي الشرا يصدق مدعي الكرا وحيث اختلف
زارع ورب الارض والمحال انهما قد تداخليا في وصف حرق
مما قد دخل عليه العامل يعتد اي في ان العامل دخل
على الوصف المدعي فالقول للعامل فيها وصف من الحرق
الذي دخل عليه واليمين عليه وقلها ان شال العامل
سنتين سابع فيجلفها ويكون له مقتضى دعواه بيمينه
وتقول الزارع عن اليمين الواجبة له ففى المنيطة
وان اختلفا في العارة فقال رب الارض دخلت على
عمارة كذا او قال العامل بل على ارض مبيوع او علي
عامر صفته دون تلك الصفة فالقول قول العامل
في ذلك كله مع يمينه وليس فيها ان شاهد اقص
في ذكر حكم الشركة الشركة ثلاثة اقسام شركة في مال
او في عمل وسيا في حكمها او فيها وسيا في شرط صحته
بحوز لا لاجل فتوز في المال او في العمل وهي شركة الوجوه
او في المال والعمل ولا يضرب فيها اجل وفي المنيطة
فالشركة في الزرع وابتغا الارثاق تنقسم على ثلاثة اقسام
شركة الاموال وشركة الايدان وشركة الوجوه وهي شركة
الذمم فاما شركة الاموال فهي جارية على الجملة عند
جميع الامة واما شركة الايدان فاجازها مالك واصحابه

في الصناعات وغيره اذا كان العمل واحدا وتعاونا وفيه
 ولم ينفردوا في المواضع وسياتي من قول الشيخ خليل
 حوازي التفرقة بكانت وامسا الذمم فلم يجزها ما لك
 ربحه الله لانها شركة بغير مال ولا صناعة وكان كل واحد
 منها قال لصاحبه تحمل عني نصف ما اشتريت علي ان تحمل
 عنك نصف ما اشتريت وذلك غرر ومخاطرة فيها ايضا
 والشركة لا تكون الى اجل ولكل واحد منهما ان يتحمل عن
 صاحبه ويقاسم فيها بين اليد منها من ناص وعروض وقال
 في شركة الذمم ان يضمن كل منهما ما استراه الاخر سوا كانا
 ببلد او ببلدين لانها الذمة بالذمة فاشبه الدين بالدين
 وكذلك ان اشتركا بمال قليل علي ان يتدائبا فان وقعت
 علي كلا الوجهين فسخت وما قد اشترياه بينهما علي ما تعاقد
 عليه وان جاوز روس اموالهما الشيخ خليل جازت
 بالعمل ان يتحدوا وتكريم بان يتوقف عمل احدهما علي الآخر
 ونسأويا فيه بان ياخذ كل بمقدار عمله وحصل التعاون
 اي بان كانت منه فلو كانت للاعتزاز والمعد لم يجز وان
 بكانت وفي حوازي اجزاج كلالة واستجاره من الاضر
 تردد اولاد من ملك للالة لهما او كراها منها قايلا
 كطبيبي من مدي الصنعة اشتركا ومعدن قال
 فيه ولا ياتي ان يشتركا في حفر القبور والمعادن والابار
 والعيون والبنيا وعمل الطين وطبخ القراميد وهو الاخر
 وقطع الحجارة اذا لم ينفردوا وطلب الكنوز والدقان والتركاز
 اذا كان بموضع بمالم يبد فان بدى استحقه الوارث ولزمه

ملحقه

ما نقله صاحبه من العمل فلا يشترط ان يقبله معاوضا
 وان تعاونه منها والغي من كيومين وغيبتهما لان
 كثر المرض والعيبة وفستت الشركة باستراطه اي
 المرض الطويل والعيبة الطويلة كما استراط كرا الالة
 علي احدهما لكثير الاله وهل تلغي اليومان كالصحة
 تردد وفستت الشركة باستراطها بالذمم ان يشتربا
 به مال وهو بينهما وكبي وجبه مال حامل عجز من ربحه
 وقد اشترانا الناظر الي ذلك بقوله وفسخها اي الشركة
 ان وقعت علي الذمم كما تقدم علي ان يتدائبا بعد اشراكها
 بمال قليل ويضمن كل صاحبه فيما تدائبه والحال
 انها بقسمان السريح الحاصل بعد ذلك حكم ملكوم خبر
 مبتداه وفسخها وان تكن اي الشركة في العين دال
 اي الحوازي اعتمد اي قصد تجر ان الجنس هناك
 اتحد افتحوا ان اتحد الجنس في المحتاج من الجانبين
 والا فلا وانما كره مالك ذلك كما رواه ابن القاسم لانها
 شركة وصرف وباطعام جاز بمقدار الشركة به حيث
 اتفق اي اتفق جنس الطعام من الجهتين وهو قول
 ابن القاسم وهو اي عقد الشركة بالطعام وان اتفق
 جنسها لما لك رضي الله عنه بذكر اي الشركة بالطعام
 متفقا اتفقا حرم قال ابن القاسم واما انا فارها جاز
 ان اشتركا علي الكليل ولم يشتركا علي القيمة وجاز عقد
 الشركة بالعوض مع عرض احدا اما قوما من جهة يريد
 اذا ما قوت نظير ما في الجهة الاخرى من العين او جهتين

اذا ما قوما كذا فتنعوا ويو الجهمتان في القيمة فاعلموا
 كذا اي يجوز عقد الشركة وهي طعام جهة لا يتبع وقد
 قابلها عني او غيرهما لجهة الاخرى وضع اي اذا وضع
 مقابل للجهة الاخرى في المقرب ولا يجوز ان يشتركا واحد
 الحنطتين او فصل من صاحبتهما مثل ان يكون لهذا اسرا ولهذا
 محموله فيشتركان على ان يكون لصاحب السرا مثل
 حنطته اذا افرقا ولصاحب المحمولة مثل حنطته
 وسوا في هذا كان اثمان الحنطتين مختلفا وسوا
 ولذلك ان اشتركا على انهما ان افرقا احد كل واحد منهما
 قية حنطته ولا يجوز في الطعام الاعلى الكسيل اذا
 تكافيا في الكسيل والحدودة والعمل وقد كان مالكا
 بجميع في الطعام اذا تكافيا ثم رجع عنه فلم يجز وهو
 المشهود وما رايته في ذلك جهة غير انه كرهه قلت
 وستاتي محجة ثم ذكر في المقرب في شركة العوض بالبقويم
 واعتمدت القيمة من الجابين واسند اعلى انفسهما
 بالشركة فقد باع كل واحد منهما نصف ما في يده بنصف
 ما في يد الاخر مما تشا ركافيه وان لم يذكر البيع وعسرا
 ذلك لان القاسم وفيه قال مالكا ولا بأس بالشركة على
 ان يخرج احد الشريكين حنطة ويخرج صاحبه دنانير
 او دراهم اذا كانت قيمة الحنطة والدنانير لوالداهم سوا
 ويكون العمل بينهما بالسوا والزوج والوصية كذلك
 السبي خليل الشركة اذن في الصرف لهما مع انفسهما قيد
 يخرج به الوكالة وانما يقع من اهل التوكيل فلا يقع من

محمد

محجور ولزممت بما يدل عرفا كما شتر كنا ونصح بذهبين
 او ورقين اتفق صرفها وبها منما اي من الشريكين وبعين
 وبعض وبعضين مطلقا وكل بالقيمة يوم احضر لافات
 ان صححت الشركة فان لم يقع يكون راس مال كل ما يبيع به
 عرضه لا يوم احضر ان خلطا ولو حكما بان كان مال كل في
 صرة ووصفاة لكاعت بد واحدما والا بان لم يخلط
 فالناصف من ربه وما يتبع بغير المال التالف فيبينها
 وعلى المتلف نصف الثمن في البيع وهل الا ان يعلم بالتلف
 فله وعليه او مطلقا الا ان يدعي الاخذ له اي لنفسه
 يوردد ولو غاب احدها اي احد المالكين ان لم تتعد عينته
 ولم يتجر بالمال الحاضر لمضروب لا يذهب وبورق للصرف
 وعدم التناجز وبطعامي ولو اتفقا جنسا وصفة فقد
 شتر ما ذهب اليه مالكا والعلة في المنع ان كلا منهما
 باع نصف طعامه بنصف طعام صاحبه بيعا يتقاضى
 العوض فيه فكأنه بيع الطعام بالطعام الى اهل والمال
 من المتقاردين خلطة شرط في صحة الشركة ولو حكما
 وكذلك وضعه بيد واحد او وضعه في الاشتراك
 بان يوضع بايديهما مفتاحي قفلي على المال معتمدا
 في الشركة على حسب ما تكون الشركة من كونها شركة معاوضة
 او شركة عتاء فالخلط شرط في صحة الشركة على ما ذكره
 اليه سحنون وفي المقصد المحمود تنقعد الشركة باللفظ
 وخلط المال في مذهب سحنون وصحبا يشتركان في العمل
 اي تكون الشركة في العمل خاصة وهي شركة الايدان فشرطه

اي الاستراك في العمل اتحاد مشغل اي اتحاد مشغل
 الشريكين ومحل اي اتحاد محلها الذي ليستغلان فيه
 وقد تقدم قول الشيخ خليل وان يكافئين ان حصل التعاون
 محصول التعاون بينهما في المكانين صيرها مكان واحد
 قال المحقق ولو اشترك هاتين وكان احدهما يتولى العمل
 والاخر يتولى الخدمة والسر والبيع ولا يحسن البيع وكانت
 قيمة العمل والخدمة متساوية الشراكة وكذلك ان لم
 يكن لهما رأس مالي وكان ينقلان المتاع ليعمل احدهما
 ويخدم الآخر ويتولى ما سوي البيع ويساوي القيمة
 حان ذلك وهما تجلان المختلفي الصفة لان مختلفي الصفة
 يصح ان يعمل احدهما ولا يدخل على الآخر عمل تجلان الحياة
 مثله لانه اذا دخل عمل عمل جميعا والاطعلا جميعا فلم يكن
 في ذلك ضرر وعلى مثل هذه الشراكة في طلب اللؤلؤ احدهما
 يتكلف الغوص والآخر يقذف او يمسك عليه فاذا كانت
 الاجرة متساوية الشراكة على التساوي فيما يخرج
 من اللؤلؤ وان كانت اجرة من يخرج اكر لم يجز الا على
 قدر اجرة كل واحد من الآخر وحاضري من احد
 الشريكين اذا غاب الآخر فابدا عرض له في غيبة
 وشريكه الآخر تلك الغيبة فوق ثلاث او مريض فوق ثلاث
 فان الحاضر ياخذ ما استفاد في غيبة شريكه او مرضه
 فهو منه ان الثلاث فادونها امر خفيف فلا يستند
 الحاضر بالغايب العارضة التي له ففي المقصد المحمود
 وان مرض احدهما او غاب الايام القليلة لم يجب

له على صاحبه رجوع ولذلك في شركة المعاوضة بالمال
 وان كان المريض او المغيب كثيرا اخذ ما استفاد بعمله
 ان شاذ لك وله تركه وقد تقدم قول الشيخ خليل والغي
 مرض كالنومين وغيبتهما لا ان كثر وفستدت الشركة
 باسراطه اي اسراطه ما فوق اليومين وهو اذا استرطبا
 اكثر من ثلاث ومخوذك وهل يلفي في الشركة الفاسدة
 فيعطى ما استفاد فيها كالشركة الصحيحة او لا ترد
 ومن له حرق اي عمل بعمله لنفسه في غير وقت الشركة
 ذلك العمل خاص به ان عمله في غير وقت تجزى اي في غير
 وقت الشركة المستحق للشريك فيه نصفه يكون الفايد
 له الذي استفاد من عمله دون شريكه قال
 ابن رشد لكل واحد من الشريكين ان يعمل لنفسه ما شاء
 هو غير الاوقات التي لا يستقل فيها بالتجارة ولا يملك للشريك
 في ذلك هذا فصول في ذكر حكم القراض
 اعطى مال على سبيل التوكيل من به يتاجر ليستفيد دفع
 المال وتأجرو فيه باحد جز ومن ربحه الشيخ خليل
 القراض توكيل على شخص تجر في نقد لا في عروض وطعام
 مضروب احتران من التبر والحبس للمعامل دول
 يدرب المال او امينه او من اربعة جز من ربحه ان علم
 قدر المال المدفوع والجز والمسترط لا بعد معين ولو
 معوضا لرج الحجز كالربع والثلاث من الربح مثله لا يجز
 مجهول له من ربح المال ولا يدبني عليه اي على العامل
 واستمر دينا على حاله للعامل ربحه كله ما لم يقبض او يحضر

ويشهد انه ليس له عليه دين فيكون حينئذ قراضا اذا اتقا
فيه مما يحد جبر ويمن لكل من الدافع والتاجر وهو
القراض جبر مبتداه اعطا ماله والحكم ان القراض عقد
جائز قبل العقل في المال وبغيره في المال يلزم فيصير
عقدا لازما قال ابن القاسم وسالت مالكا عن
رب المال يريد ان يسترجعه من العامل فقال ان كان
المال على حاله كان له ذلك وان كان قد استرجع به لم يكن
ذلك له ويشمل كلام الناظر لا اشترا بمال القراض والخروج
به من بلد العقد للاسترا لان كلا منهما فعل وقد نص
عليهما في المدونة الشيخ خليل ولكل فسخه قبل عمله كره
اي له الفسخ وان تزود العامل لسفهم ولم يطعن والا بان
سافر فلنصوصه والنقد اهذ يذكر شروط القراض
وموانعه من شروطه النقد واحترز به من القراض
بالعروض والطعام وما اسبه ذلك لما حياق من
تغير سعره عند المفاسلة قاله في النوادر من كتاب
محمد واذا قال بعد والعمل به قراضا فهو سوا وله
اجر مثله في البيع والتقاضي وهو على قراض مثله في
الثمن ومنها الخصومة احتراز من مثل الجراف في صورة
من الدنانير والدرهم لا يعلم قدرها لان جهتها مود
الي جهل الترخ ومنها التعيين من شرطه حبر
مبتداه والنقد وما عطف عليه يريد ان النقد والخصومة
والتعين من شرطه ويمنع في عقد القراض التعيين
لانه على الامانة ولا يجوز القراض بالصا قاله ابن القاسم

في العتبية ولا يسوع في القراض جعله الي اجل يتي اليه
العمل فيه قال ابن القاسم وفسخه اي القراض مستوجب
بالبناء للمفعول اي يجب فسخه اذا نزل المناقاة الاجل
لوضعه ولا يجوز في القراض شرط متى ينقضي به رب
المال او العامل من الترخ وان يقع ذلك براد الى القراض
ففي معنى ابن هشام ان الترخ لرب المال والنقصان عليه
ويكون للعامل اجر مثله الشيخ خليل لا بد من عليه اي لا يشق
ان يقارض رب الدين المدين في دين عليه واستمر دينه على
حاله ما لم يقيض او يحضر ويشهد بالبراء منه ولا يصح القراض
برهن عنه العامل او بوديعة عنه او عند امين لانه فيه
اشراط زيادة التقاضي وان كانت الوديعة بيد حبي
يحضرها ويقيضها رب المال ولا يتجر لم يتعامل به ببلد
والاجاز اتفاقا فقول الناظر والنقد من شرطه يريد
او ما هو النقد في رولج المعاملة احتراز من
المصوغ والحلي كفيلوس يذهب ابن القاسم منع القراض
به ان لم يتعامل بها وعرضه ان لا يولي العامل بيعه
وان اخذ ليوصله الي من يتولى بيعه ويقبض الثمن
فيجعل فيه قراضا حاز وقال المازري بل خلاف
لان وكله على دينه او ليصرف فيمتنع جعل ما قبض وما
صرف قراضا اذا كان رأس مال القراض ما يصرف به
الدنانير اما ان كان الصرف من النظر فجاز
ان كان بلا شرط ثم للعامل اجر مثله في توليه قبض
الدين وصرف المال ثم قراض مثله في رجه ثم عدد علي

على عادته ما يكون فيه قراض المثل فقال كلك يترك
 في النزع ولم يعين قدر الجزل للعامل ولا غدا في شأن
 جرت مجز معلوم صح ورجع اليه او مجز مبهم او اهل
 احد القراض او ضمن المال للعامل او اشتريه
 فلا ن يترجى عنها او يدين يدين به او يشتري
 على الحصر وما يقل وجوده في بلد القراض وسر
 عليه العمل فيه كاختلافه في النزع وادعيا لا
 حلفا وقضي بقراض المثل وقد نظر بعضهم فقال
 لكل قراض فاسد اجزمثله ، سوى تسعة قد فصلت ببيان
 قراض يدين او يرضي وبهم ، وبالسرك والتاجيل وايضا
 ولا تستري الا بدين فيستري به بنقد وان يتباع عبد فلا
 ويترجى انما بعد بيعه ، هذه اذا اتعدت تمام ثمان
 ولا فيتري ما لا يقل وجوده ، وفيما سواه اتبع بقول
 والقول قول عامل القراض ان يختلف مع رب المال
 في جز القراض اي بعد العمل قال مالك اذا اختلف
 في الاصول فالقول قول العامل او اختلفا في حال
 التلف فالقول قوله ايضا كذا في اي القول قول
 في ادعائه الحسابة وكونه اي المال الذي حجب
 ليد العامل قراضا واحبارة اي بضاعة تحت يده
 باجره استاجر بها عليه رب المال فالقول قوله
 وفي معتد اي هشام والعامل معقول القول
 فيما يدعيه من ضياع المال وذهابه والحسابة فيه
 الا ان يتبين كذبه الشيخ خليل والقول للعامل في تلف

وحسره ورده ان قبض بلا بينه او قال قرض وقال
 ربه هو بضاعة وعكسه او ادعى رب المال عليه الغصب
 او قال العامل انفقته من غير اي من غير المال قبل
 المقاسمة فالقول قول العامل في كل ذلك وفي جز النزع
 ان ادعى العامل مشها والمال يدين او ودعة وان عند
 ربه مع يمينه فان لكل حلف رب المال وصدق فان لكل
 صدق مدعي الاشبه منها اما لو سلم المال لياخذ حصته
 من النزع فالقول لربه كما اذا ادعى مشها فقط كما يصدق
 مع يمينه اذا قال قرض وقال العامل قراض او ودعة
 وصدق ايضا في جز القراض قبل العمل مطلقا اشبه
 ام لا وان قال رب المال هو ودعة ضمنه العامل ان
 عمل والا فله والقول لمدعي الصحة منهما وليس على
 رب المال في مال القراض او رجه للعامل فيه في
 غير السفر نفقة وعليه في السفر النفقة من المال
 ان كان المال مما يحمل النفقة كذا في المدونة فان كان
 عليه لا يتباني به السروحد ومعه غير فبالقسط
 والترك للنفقة في حال السفر حال كونه شرط اي
 اذا شرط رب المال ان لا نفقة في السفر فذلك الشرط لا يقر
 اي لا يقر القراض عليه ففقر المعرب قال
 ما كره القراض المعروف الخبا بين بين المسلمين
 ان ياخذ الرجل المال على ان يعمل فيه ولا ضمان عليه ونفقة
 في سفره في طعامه وكسوته المال المعروف وان كان
 المال يحمل ذلك ولا نفقة له مادام مقبلا باهله وفي النوا

قال مالك وان شرط علي العامل ان لا ينفق في سفره لم
يجز قال ابن القاسم وهو جبريل بن خليل وانفق ان سافر
فله نفقة له في بلد ولهم بين بزوجته اي اذا تزوج في
السفر وبنيا بالزوجته سقطت النفقة والافلا واحتمل
المال الانفاق وكان سفره للتنمية لغير اهل بيته وعزوب المولى
واستخدم ان تاهل بان كان مثله يخدم لادوا والكسبي
ن بعد ووزع ان خرج من بلده لحاجة له فغرض له في
الطريق اخذ القراض وان بعد ان اكثري وتزود اس
الحاجب ويوزع علي ما بيده ولو اخذ اي القراض بعد
ان اكثري وتزود وعند ما مائة عامل القراض ولا امين
يقوم مقامه في وراثة جمع وارث اي يقوم مقامه في
العمل في القراض ولا اتوا بالخلص وهو امين يقوم
تمام وارث في العمل والامانة ردالي صاحبه المال
دينه وعرضه ولا يكون للورثة شيء من الزرع
قليل ولا كثير لمن قد عمل وهو مورثهم فان كانوا
ما موثين او اتوا بامين ثقة فتيل لهم نقاصوا
هذا المال وبيعوا ما ترك صاحبكم وانتم علي السرح
الذي كان له والا اسلم المال الي ربه ولم يلزم الورثة
ان يستأجروا من مال الميت من يتم العمل لان
القراض العمل فيه تعلق بعين العامل
وليس في الدمة وان كان فيه زرع حتى اسلم
الي ربه جري علي العولين فذهب مالك وابن
القاسم انه لا شيء للورثة منه وكذلك قال

في المساقى يعجز قيسم الحايط لا يني له وهل يحمل حال الوارث
علي الامانة ان ادعاهما فيقبل قوله او عدمها حتى
ينتهي المدعي لمّا يحمل من يحمل حاله علي عدم العدالة
نظري ذلك ابن الناطم الشيخ خليل وان مات القاسم
فلو ارثه الامين ان يحمله والا اتي بامين ولا اسلموا له
وهو اي العامل اذا اوصي به اي بمال القراض اي
بميتته او خسر او ربحه مصدق سواء كان الايصاف صحة
او مرض يستوثق بايصايه الشيخ خليل ومن ههنا وقيله
قراض اخذ من تركته وان لم يوجد وحامه عزوماه ونظري
بوصيته وقدم في الصحة والمرض واجز مثل للعامل
او قراض المثل يترمه اي رب المال عند
فساد الاصل قد اصل الناطم فيما يتبع في فساد الاصل
قال محمد كل زيادة او منفعة اشترطنا اخذ المتقارضين
هي المال او داخله فيه ليست خارجة عنه ولا خالصة
لشروطها فتوزع الي قراض مثله وكل شرط او عزز تعامل
فيه حرجا به من سنة القراض الجاهل فتوزع فيه الي
اجرة قال بعضهم في هذا الضابط
اما للقراض علي الضمان والاجل ، او متهما او بالعروض فدور
في يرد الي قراض مثاله ، وسوي الا لاجرا اصل
الشيخ خليل وفيها فسد غير اي غير الزرع اجرة مثله
الدمة كاشترط بيع او مراحته او امين عليه بخلاف
علام لمجرد الاعانة غير عين علي العامل اي بحرسه من
الحناية بنصيب له وكان يحيط العامل او جزر او يشارك

او يخلط او يبيعه او يزرع او لا يشتري الي بله كذا وكان العرض
بعد استرايه اي العامل السلعة ان اضمن بشرها وساله
ما لا ينفق فيها ويكون ذلك المال قراضا بينها فذلك قرض
يرد لربه ولو اخذ المال ولم يضمن بالشر ولم يبيع له السلعة
ولا يزرع جاز او عين شخصيا يشتري منه او زمنا
يشتري فيه او محلا يشتري به ففاسد وله ان يصر
منه ثمنه
الشيخ خليل وضمنه العامل في قول رب المال الروح كله
له لانه سلف بشرطين ان لم يقبل ولا ضمان عليك وكما
يسم قراضا فان ساهته فضائه من ربه وجاز بشرط
العامل عمل غلام رب المال او ائنه في المال الكثير
وجاز خلط العامل ماله على مال القراض بله شرط
ان حاق بتقديم احدهما في العمل رخصا وشارك
ان زاد على مال القراض ما لا استراه بالتأصيل
بقيمته حاله كسلعة بما تين مائة موجهة ومائة للواض
قومت الموجهة بالتقد فان ساوت خمسين كان شريكا بالثلث
وجاز بيعه اي العامل بعرض ورده بعيب وان اتى
رب المال والمالك بقول فكله المعبوب ان كان جميع مال
القراض وكان الثمن عينيا فان كان عرضا فلا لان العامل
يرجوا النزع في العرض اذا عا د في يد وجاز مقارضة
عبد واجيب ودفعه مالى معا قراضا او متعاقبين
قبل شغل الاول او شرط خلطها وان لم يشترط جاز
في المتفق الحر فقط ويجوز له ان يدفع المال الثاني

بعد

بعد قرض الاول بشرطين ان يكون الاول نص بغير
زبح وان يكون المالى متفقا ويجوز اشترايه من
العامل في حال صحته واستراط رب المال ان لا ينزل العامل
وا ديا او يمشي بليل او يبحر او يبتاع سلعة فان خالف
ضمن كان زبح او ساقى بموضع صور كان حركه بعد موت
رب المال وكان عينا او شاركا وان عاملا لرب المال
او باع بدين او قارض بغير اذن وعزم العامل الاول
للثاني ما زاد اذا وصل على اكثر من زبح الاول وعزم
لرب المال ان يشتري من يعتق على ربه عالما وعتق
على العامل بتعديه ان ايسر والا يبيع من العبد
بعد رهنه وزبح بالنسبة الى مال القراض فان كان مئة
وزبح ثمنه قبل الشراء الربيع بيع منه الربع وعتق الباقي
فان لم يجد من يشتريه على التسقيص يبيع جميعه فان
لم يكن عالما عتق على ربه وللعامل ربح فيه وان اشتري
من يعتق على العامل عتق عليه بالاكث من قيمته وثمنه
ان ايسر والا يبيع بما يوجب لرب المال من العبد شيوم
الحكم الثاني ولا يجوز اشترا العامل سلفا للقراض من رب
المال ويجوز لنفسه ولا يشتري بنصية وان اذن له
ولا باكثر من مال القراض ولو كان من غير رب المال
وضمن الزايد ولا اخذ العامل قراضا ثانيا من غير
الاول ان كان الثاني يشغله عن الاول
ولا يجوز بيع رب المال ثلثة من القراض بغير اذن العامل
وللعامل الرد والاجارة وجبر الدخ الحشر وما تلف وان كان

خسر قبل عمله فادخ بعد جبر المال وتمايه بينهما على
 ما شرط وهو على القراض الاول الا ان يقتضيه رب المال
 ثم يدفعه للعامل فقراض ثان لا يجبر الربح ما تقدم في
 القراض الاول والعامل المطالبة بالخلف اذا تلف شيء
 من راس المال وكان العامل اشترى سلعا ولم يتقد
 ثم اصبحت تلف بعضه فللعامل المطالبة بخلف ما تلف
 لدفعه للبائع وان تلف جميعه لم يلزم به خلفه
 ولزم العامل وان تعدد العامل فاليزج لكل على قدر
 عمله فلا يجوز ان يختلف في العمل ويجد في السراج
 هذا فقه
 وذكر المحبس والهبان
 وذكر ما يتصل بالمحبس حكمة انه في الاصول
 وهي الرباع والعقار والكرم والنبات والاراضي
 والدور والحواريات والمساكن والمصانع والابار والقاطر
 والمقابر والطرق وكذا ذلك مما يجوز في منوع
 العين من الذهب والفضة بقصد السلف ومنه
 المفيد لابن هشام وفي الزكاة الناف من المدونة
 جواز تحبيس الدنانير والدرهم واتيافها للسلف
 ولا يبيع الوقف في الطعام فان منفعته في استهلاكه
 واختلف في صحة الوقف في الحيوان وفي العروص
 من سلف هل يجوز التحبيس فيها كالاصول ومنوع
 العين وهو مذهب المدونة او يمنع كالطعام قال
 ابن شاس في الجواهر مذهب الكتاب صحة وكلها القاضيا
 ابو محمد وابو الحسن في ذلك روايتين الشيخ خليل صح

وقف مملوك وان مستاجرا ولو حيوانا او رقيا كعبد
 علي مرضي لم يقصد صرة وفي وقف كطعام تردد يقال
 لا فرق بين الطعام ومنوع العين لان منفعته في استهلاكه
 والعائد حله في ما وقف الا ان يقال لا يختلف الاخراف
 في العين اذ لا يختلف العين عما لها في الكفدين والطعام
 قد يختلف فيعود اربى مما اخذ والمراد بالطعام
 ما تطول اقامته كالخبز والسحب فلم يشتر الشئ
 خليل منع وقف الطعام وشتر جوار وقف الحيوان
 والعروض لقوله ككتاب عا د اليه بعد صرفه في مصرفه
 لكن قال اذ الناطم اقول منع وقف الطعام انما
 من ان يستظهر عليه وهو كالدراهم والدنانير الموقوفة
 للسلف تحريجا على قول مالك في المدونة وهو
 الواقع في بعض النسخ فانه قد وقف فيها شئ
 لقصد السلف في زمان الشدة للناس ويرد بعد ذلك
 الشيخ خليل بعد ما تقدم من قوله صح وقف مملوك بحسب
 ووقف وتصدق ان قارنه قيد او جهلا لا ينقطع
 كالقرا والمساكين او الجوار بان كانت الجهة
 غير محصورة او على فلا ن وعقده ورجع ان النقط لا
 فقر اعصبة المحبس والي امرأة لور حلت عصبة
 اي لو فرضت وحده كانت عصبة فان ضاق المرفق
 لمن وجد من الاثنا قدم البنات وان سفلن وعلي
 اثنين ولعدهما على الفقر فعلى الفقر الضيق من مات
 منها الا على كعقبة حياتهم فيملك لعدهم فيكون ملكا للوقف

ان كان حيا اولوارثه ان مات وفي القسرة لم يسرج
 عودها في مثلها فان رضى وقف لها وان قال صدقة
 لفله ان فملك له او للمساكين فزق ثمنها بالاجتهاد ولا يشترط
 ان يخرج الوقف وحمل في الاطلاق على التخيير ولا يشترط الباب
 ولا تعيين مصرفه وصرفه في مال او الا فالفقر ولا يشترط
 قبول مستحقه الا المعين الاهل انتهى والمحبس للمساكين
 والصغار يعقد بريد ان عقد الحبس لازم لموجود كغيره
 كان او صغيرا والحبس في بطن امه بل لا يشترط
 ان يكون الحبس عليه موجودا كمن قال هو حبس علي
 من يقدم او لمن سيولد له او لزيد ودليله ما وقف
 مالك من جوار الحبس على الاعقاب الذين لم يولد
 بعد واعقاب الاعقاب وفي معنى الحبس الهبة والصدقة
 من حين جوازها للمحمل خاصة نص على ذلك المتعطي
 وغيره الشيخ خليل على اهل للملك لمن سيولد
 وعلي ذمي وان لم تظهر قرينة وبجانب النص
 من كانت الوثيقة في الحبس على النائم التي على
 الاصول المحبسة والنص على الزرع النابت في الارض
 الموقوفة حيث الحبس للصغار مستحق قال
 المتعطي واذا كان في الملك زرع او في الاصول ثم فيقول
 الموقوف راتب الحبس بنعمة المذكورين نصيبهم من جميع
 زرع هذه الاملاك ونثرها الى تمام الفصل وعليه ذلك
 بطل الحبس ورجع ميراثا اذا كان الزرع والثمرة في أكثر
 الحباسة لانه مشغل الحباسة بزرعه وثمرته وثمرته

اي على الحبس
 نص

اذا كان

اذا كان الحبس على الكبار فله لانهم يحوزون لانفسهم ولا
 يصير حينئذ ابقاما ابقاه الحبس لنفسه مبطلا للوقف
 حيث خرج من حياته الشيخ خليل عا طفا على قوله
 ونظر على معصية وموتى وكافر كسجد اورباط وحمل
 او لم يخرج كبير وقف عليه ولو صغيرا او ولي صغيرا ولم يحمل
 بين الثاني وبين كسجد قبل فلسه وموته وموته الاممجة
 اذا استهد وصرف الغلة له ولم تكن سكناء فان كانت
 فله بد من حروجه منها حتى يتم الحوز والا فله ان ياتي
 بحبس دار سكناء علي بنيه وغيرهم فلا يصح تحبيسها
 اي يتم وينفذ الا ان يعاين بالبناء للمفعول اي يعاين
 البيئة المحل اي خلق باثقاله منها واثاق تحبيس
 ما قد سكنه الحبس بما كالاكثر وما اشبهه من
 المنافع المرفوعة والمهرق بريد اذا اكثر اما حبسه وحمل
 من بعد مرور السنة من يوم تحبيسه وبعد خلوه لها
 منه ومن ائقاله تمت الحبة على ذلك وهي في حيازة الموقوف
 عليهم الحائزين لانفسهم فاذا اكثرها بعد ذلك لا يصح بالحبس
 او هبت له المنافع ان كان ما حبس للكبار من اولاده
 اذ يصح حوزهم لانفسهم او غيرهم من يقبض لنفسه واحترق
 بذلك من صغار ولد له الذين يقبض لهم فله يعود الى
 سكنى الدار بعد السنة لان عوده يبطل الحبس على قوله
 ابن الموار ومثل ذلك اي مثل ما تقدم من اشتراط خلوه
 وعدم عوده والتفرقة بين الصغار والكبار في
 الهبات جارية وفي الصدقات لا شراك هذه الحقائق

وهي الوقف والهبة والصدقة في شرطية الخور الشيخ
 خليل عاظم علي وبطل علي معصية او ما دلسكتي
 مسكنه قبل عام فعمومه ان العود بعد العام لا يبطل
 الخور وتسوا الكبار والصغار وهو المشهور في
 المستطية فان عاد الي سكنها قبل مرور العام او
 شغلها بمشاعه ومات قبل النقلة بطلت الحيازة وجبت
 ميراثا وان عاد بعد مرور العام بعد الحبس اذا كان
 رجوعه بالكر او اسند علي ذلك فلا يبطل هذا المشهور
 وقاله ابن القاسم وتسوا الصغار والكبار وينفذ
 ايضا كل ما يشترط الحبس في حبسه من كل شرط
 سابق شرعا اشتمل عليه الحبس مثل التقاوي بين الذكر
 والانثى ومثل دخول الاسفل مع الاعلى ومثل بيع
 حظ من بغير ان يتلى من الموقوف عليهم فيتبع شرط الوقف
 بما تقتضيه مراد اللفاظ لغة وعرفا فان عطف وقال
 علي اولادي واولاد اولادهم دخل في الحبس الابناء مع
 ابايهم الا ان ولد الحبس لصلبه يورثون علي من
 سواهم من ابايهم وابناء احوالهم وتراد الا با بغير
 ما يجوزون به الاصاغر حتى يبلغوا او يحتاجوا الي
 ما يحتاج اليه الكبار الا ان يقول في الحبس علي السوا
 فيسوي بين الفقير والعني وفيها ايضا واد اشترط
 الحبس في حبسه ان لمن احتاج من بنيه بيع
 حصته فقد شرطه وعلي من ادعي من الحبس عليها جنة

او فقرا ان يثبت ذلك بما يجب ثبوته ثم يحلف انه لا مال
 له باطن بكنهه ولا ظاهرا يعلمه الشيخ خليل واثنى شرطه
 ان جاز كتحصيل مذهب او ناطرا او تبديه فلا بد
 بلذا وان من علة ثاني عام ان لم يقل من علة كل عام
 او ان من احتاج من الحبس عليه باع او ان لسور عليه
 قاض او غير رجح له او لو ارثه كعلي ولدي ولا ولد
 له لا شرط اصله علي مستحقة فلا يبطل الوقف
 ويبطل الشرط كارضه موطنة الا من علمتها علي الاصح
 او عدم بدو باصلاحه فيبطل الشرط ايضا وكذلك
 عدم بدو بنفقة واحترج الساكن الموقوف عليه
 للسكنى ان لم يصلح لها لتكوي له اي لما يصلح به والتفريق
 علي فرت لكفرو من بيت المال فان عدم الاتفاق
 منه بيع وعوض به سلاحة كالوكلب وجبت جاني
 لفظ الحبس مطلقا عند الحبس لفظ الولد
 من غير تقييد بذكر ولا انثى فولد الولد داخل فقد
 في الحبس اي تحسب لاولد الاناث الا ان ثبت لصلب
 ذكرها فقد ما في مذهب الحبس بان يقول علي اولادي الذكور
 والاناث وولد ولدي فان ولدها يدخل ومثله
 اي مثل هذا الحكم في الاشارة لما تقدم من سبق ذكر
 الانثى في مذهب الحبس من سمول ولد الاناث اذا قال
 الحبس علي بني واذا قال علي العقب واذا قال
 هذا الحبس شامل ذريتي فينسحب الحبس علي ولد
 الذكور والاناث وفي مختصر ابن الحاجب ولدي واولادي

يتناول ولد الصلب مطلقا وولد ذكورهم وولد ولدي
 المنصوص ايضا لا يدخل ولد البنات واولاد
 فلهن وفلهن واولادهم يدخلون اتفاقا وبني بني
 كولدني وولد ولدي المنصوص ايضا لا يدخل ولد
 البنات وعقبني كولدني الشيخ خليل ويتناول الذرية
 وولدني فلهن وفلهن او الذكور والانات واولادهم
 الحاد اي ولد البنت لاسلي وعقبني وولدني وولد
 ولدي وبني وبني بني فله يدخل ولد البنات في هذه
 الالفاظ الثانية وفي ولدي وولدهم قولان ووجه
 ان عود الضرب يجمع دليل على السمول وبني اب
 اخوته الذكور واولادهم والي اهلي العصبية
 ومن لو رجت عصبة واقارب اقارب
 جهته مطلقا بمن يقرب لابه من جهة ابيه او امه
 او امه من جهة ابيه وامها ولو كانت الاقارب
 نصارى ومواليه المعتقد بالبناء للمفعول وولد ومن
 امنتقه ابن المحبس او ابو وقومه عصبة فقط
 وطفل وصغير لمن لم يبلغ وشاب وحدث الاربعين
 والاقل من الستين والافشيخ وشمل الانثى كالارسل في
 سمول الذكور وبحوز المحبس علي من لا يحاط بهم كالغفرا
 او علي وقوم واعتقاهم وعلي كولدني ولم يعينهم فصل
 المولي وهو الناظر اهل الحاجة والعيال علي غيرهم
 في ثمة وسكني واخوة للعين المحبسة شرط صحة
 المحبس قبل صدور موته للمحبس او تغليس

له لجابر العقب اي لمن يجوز قبضه لنفسه وهو المحبس عليه
 سفيها كان او رسيدا وفي القول المشهور ان يفوض الي
 الوصي اي وصي الصغير العقب ويكون حوزا للمحبس وهو
 قول ابن القاسم في اصول الفقيه قال محمد اصل المذهب
 عن مالك وصحابة ان الاصل في الصدقات والهبات
 وصح الخلل والعطايا ان لم يحز وتقبض من صاحبها
 الذي اعطاها حتى مات او فليس قانها غيرا فذة وحايقة
 وفي المقرب قلبي له فان حبس تحت حايطة
 علي المساكن في مرضه ولم يخرج الحايطة من يد حتى مات
 فان هذه وصية حايقة اذا حملها الثلث وكذلك ما فعله
 المريض من بيت صدقة او بيت متق ليس يحتاج فيه
 الي قبض ويترك في يد حتى يموت فيكون من الثلث
 او يقع فينفذ الثلث كله وسواء في هذا كان بيده
 لرجل بعينه او للمساكن او في سبيل الله بخلاف الصحيح
 لا يجوز من فعل الصحيح شي مما ذكرت لكل الا ما قبض وخبر
 قبل ان يموت او يعلق وفي الوثايق المجموعة قال
 ابن القاسم وسالت ما لك من الام تتصدق علي
 ابنها الصغير في حجرها وقد مات ابوها يجوز لها عليه
 قال نعم اذا كانت وصيا له قال ابن القاسم
 وما سواها من ام ليست ترضي او خال او عم او قريب
 او بعيد فلا يجوز علي الصغير وانما يجوز له الاب والوصي
 او وصي الوصي ما تصدق عليه هو او غيره الشيخ خليل
 عاطفا علي وبطل اول من كان رسيدا وسفها او ولي صغير

كما تقدم ويكفي في الحوز بصفة الاشهاد انه وقف
علي ولد او وهد او ما اشبه ذلك وينفذ الحبس بذلك
ان اعوق الحوز بان تقدر حوز الارض لقوت زرع
الحراثة منها لان حوزها انما هو بالعمل فيها ولهذا
قال لعذر بادي اي ظاهر غير خاف في ينهد به الحبس
من خوف عدو وما اشبهه ففي العتبية من سماع عبي
وسالت ابن القاسم عن الرجل يتصدق علي امراته
بمزرعة في ايام الزراعة وهو صحيح فاقام بعده
ذلك نحو من شهر ثم هلك عتوانه قد اشهد لها
علي الصدقة وعرف بحوزها الشهود فلم يعمل المرأة
فيها عملا بحرن ولا عني حتى مات زوجها وزعمت انه
لم ينفعها من العمل الا ما قد كان فات من الزمان
فقال ان جاء ما يتبين به عذر رها مثل ان يعمل الموت
قل وان اعلم امكها او حتى تراه او اصلح عمل حصص الصدقة
ما ضنية لان الحوز لم يحكمها ولم يحز وانها الذي يمكنه وانما
ما كانت الحوز تاركة من ضعف وما اشبهه فانها لا تعد
به لان الضعيف يكره وسياقي ويرفق من يتبع به فيكون
هذا ويحوز حوزا كان تاركا لحيته هذا في او انه الذي
يمكنه فيه فلا صدقة له الا ان يعرف ضعفه عن العمل
وغيره ذلك علمي الكد او المساقاة والعارية فلا يحسد
من يقبل ذلك منه وان مضت عليه اعوام وهو علي ذلك
فله اي عليه حوزا غير الاشهاد والاملاك والاحتياذ والارض
ليست تحاز باكثر من هذا وينفذ الحبس من

الحبس في جميع ما يحبس لبقضه قد قد ما يرسل
اذا قدم الحبس من يقبض منه الحبس فان الحبس
ما قد في جميع ما قبضه المقدم من الحبس ففي المقر
قلت له فان حبس عرضا او حيوانا في سبيل الله فله ولله
حتى مات وهو في يد فقال هذا مردود الي الورثة
ولذلك كل حبس له غلة فانه ان ولله فكان يفرقه حتى
مات وتوهم ان حتى يستخلف الحبس رجلا فليحياته
وتبر اليه الشيخ خليل الا المحوز اذا اشهد وصرف العلة
له والاخ الكبير اذا حبس عليه ابو وعلي اخيه الصغير
فما جميع ما حبس له وجسه للصغير ومعني قبضه
وجب اي اذا قبضه له وللصغير قبضه وجب به الحوز
اي صح مع استراكال بشرط ان يكون الحبس مشتركاً
وتقديم من اب اي من اب الصغير للكبير للقبض
من اخيه والاب لا يقبض الحبس من نفسه للصغير
مع كبير اي مع ولد الكبير لانه يصير قبض الكبير
له كله قبض والحبس ارض جميعه ان وفي الحولان
به الحبس في كله لانه فرض مشترك بينهما فاذا بطل
الحوز للصغير صار جميع الحبس ميراثا الا اذا ما صلة
للتاكيد امكن الثلث في قبل موت الحبس او فلسفه
ومع الحوز بوجه كما في باستينا في حوز الكبير لجميعه وان
يقدم اي الاب عني اي عترو ولد الكبير وهو
الاجنبي حاز بان يقبض نصيب الصغير مع
الكبير وحكم الحوز في وقف حر مشاع اذا حصل شرطه

من الحوز بان جاز الكل ان كان الباقي للواقف حكم
 تحبب من توقفه على الحوز لم يجز في اي ابيع فيبيع فيما
 من حوز ويبطل فيما يبطل بان لم يجز الجميع وقال
 المتبطل لا يجوز الحبس اي لا يتم حتى يقبض الكبير
 لنفسه ولا حوز الصغير على مذهب ابن القاسم وان
 وقع هذا وقبض الكبير لنفسه والاب للصغار بطل
 الحبس في رواية ابن القاسم عن مالك ويجوز ان يقبض
 رجلا يقبض مع الكبير نصيب الصغير ومن احكام
 ابن سهل في مسائل ابن رجب قال اختلف اهل العلم
 فمن له حصه من دار لا تقسم فحبسها فقال بعضهم لا ينفذ
 تحبسه فيها واجازة بعضهم وباجازة اقول وناقض
 في الحبس حوز ما حازه الصغير لنفسه حيث كان
 الحبس عليه وكذلك ما حازه باق محجور لان الشرط
 الحبس الذي هو الحوز قد حصل والشرط من
 خطاب الوضعية فالمعتبر حصولها وليست من خطاب
 التكليف حتى يشترط فيها البلوغ والرشد وبالجماب
 نظر المحبس على ما حبسه للموت اي الى حصوله فيسبب
 ذلك لا يثبت حكم الحبس فيبطل الحبس قال في كتاب
 محمد فيمن حبس غله داره في محبته على المساكين وكان
 يليه غله حتى مات وهي في يده انها ميراث قال
 وكذلك لو شرط في حبسه انه يلي ذلك لم يجز ابن القاسم وانتهى
 والمولى عليه اذا فعل فعلا يكون له فيه النظر والخط
 ففعله نافذ وليس للموصي ان يفسخ ما فعل الا ما يكون فيه

الحبس والاثبات في الاثرية انه اذا كان حاملا لنفسه يجوز
 له قبضه بفقائه من الوصي وكسوته ويكون ذلك براءة للوصي
 ويشترط على نفسه سروطا اذا ائتم قتل ماله وجوز
 للموصي ان يرفع له ما لا يجزى به في التجارة وتطلق
 المولى عليه امراته ويعتق ام ولد فينفذ ذلك من
 فعله فقد وجدناه ينفذ بعض افعاله فقبضه لمسا
 اعطى احق بالتفود ولا ينبغي ان للمولى عليه رد ما صدق
 به عليك ومن سكنى او تحبب عليه وعلى غيره
 سبق اي سبق الى سكنها غنم من حبس عليه
 والحال انها تضيق غنم دو نده من حبس عليهم ونحو
 بها اي سكنها اصدق فالحق حينئذ للسابق بالسكنى
 اذا لم يجد بعضهم فيها سكنى غير ما سكنه السابق فان
 قال اعطوني من الكل بحسب حقي فان ذلك ليس
 له ولا يخرج احد لاحد لكن اذا غاب احد او مات سكن
 فيه غيره قال ابن القاسم ان كان يريد المقام في
 الموضع الذي غاب اليه وامسا ان كان يريد السفر
 ويرجع فهو على حقه ابن الناطق مقتضى القياس
 الاستمرار لطالب الكراجه والظاهر ان العمل به في المذهب
 بالتقدم الى المنزل ولم يخرج ساكن لعين الا بشرط
 او سفر انقطاع او بعيد وما يبيع اي والذي يبيعه
 من عليه حبسا بان تعدي وبيع المحبس عليه يرد البيع
 مطلقا علم المحبس عليه وهو البايع بالمحبس ارم لم يعلم
 وان باع مع علم بالمحبس عليه امسا فمقتضى علمه

الرخص الرادع اللاتي باسائه والخلف في المبتاع للمحس
وهو المشتري هل يعطى الكرا بالسا للمفعول اي كرا المحس
اذا لم يعلم انه محس حين الشراء والتفتوا على اعطائه
اذا استري مع علمه بالمحس قبل الشراء لتعديه بشرا
ما يعلم انه محس ويقتضي المشتري حينئذ الثمن من
البائع ان كان موجودا في يد وان كان تلف من سبب
ولا مال له يقتضيه من فائدة المبيع اي من كرا المحس
حتى يقتصف من الثمن وان تمت اي البائع الموقوف
عليه الذي لم يترك وقا من ماله قبل اي مكن
قبل ان يقتصف المشتري من كرا المحس ولا شيء له وليس
بعد وجوب عمله بل بصرف المحس في مصرفه الذي عينه
واقعة لافي غيره وفي الوايق المجموعة والعلة لمبتاع المحس
قبل ثبوت التحبس لا يرجع عليه بشي منها اذا لم يعلم المحس
على ما اختاره التسيو وتقلد من الاختلاف في ذلك
وقوت التاظهر والتفتوا مع قول ابن سهل فيما افتي به
من منع طلب المبتاع بالكر اذا كان البائع ما كرا مسر
وان كان شرا فبعد علمه ان المبيع منه محس فيه نظر
وان كان الاصح طلبه بالكر لما تقدم وعبر اصل
اذا كانت العين الموقوفة غير اصل في عروضة وحسوان
حسبت في سبيل الله وكان ذلك الغير عادما الفسخ
المراد منه في التحبس لانه لا نفع له اصله اذ لا يجوز بيع
ما لا ينتفع به صرفا منه بعد بيعه في مثله
فيشتري بئنه غير لزوقف فان عجز الثمن عن ذلك

فيضان في مثله من حيوان او عروضة قال
ابن القاسم وان لم يكن في ثمنها ما يشتري به ثياب ولا يباع
به فيما ينتفع به من مثله فرق الثمن في سبيل الله المتري
في ثمنها كما سوي العقار اذا ذهبت منفعة
التي وقف لبقائه يباع في مثله او يباع به عند ابن
القاسم وتقييد بغير الاصل هو المشهور من المذهب
وقد قيل يبيع ما عدا منفعة منها وقد افتي بذلك
جماعة ابن التاظهر سبيل الاستاذ ابو سعيد ابن لب في
طراز محبس علي رابطة بنت ابيه وقد تداعى للسقوط
وانه يضر بحيطان الخيران المستركة معه من حرات
الرابطه اضرا ببناء وان لا بد من عمله ولا يعلم
لرابطه مما يسدد به بناءه فاجاب
يسوع بيع الطرر على الصحيح من القولين في ذلك ويعوض
بئنه للمحس ما يكون له النفع وان وجد من يقابل به بضر
اخر للمحس ونوحى ان امكن قاله تزج الشيخ خليل
وبيع ما لا ينتفع به غير عقار في مثله او شقصه كان
اتلف اي فيشتري بقيمة ما اتلف من عقار وغيره وكذلك
يباع فضل المذكور اي ما فصل عما يكون منها للنزول عليه
امهاتها الموقوفة وما كبر من الاثاث في اناء لا عقار وان حرم
ونقص ولوعوض به غير حرم الا ليقسح لمسجد ولو جبرا
وامروا بجعل ثمنه لغيره وس هدم وبقا فعلية اعادته
والد ثبت قسمة اي تمنع قسمة البتات في محس اي في
محس فيفتح القسمة ان وقع فطالب ثمنه نفع اي ان من طلب

قسمته قسمة انتفاع بغلته لم ينسب فيلزم من ذلك الجواز
 قال في المقرب واذا ادعى بعض اهل الحبس الى قسمة
 قسمة اعتلال واعتبار واي من ذلك بعضهم فذلك لمن دعي الى
 القسمة وان كان صاحب ارضاً بيضاء وان كانت اصول تجزى
 لم يجز ان تقسم الاصول وانما يقسمون الغلة في اوانها قال
 غير واحد من اهل العلم لا دالمتطي لما في الاشاعة من
 التعطيل والتضييع قال القاضي في وثايقه يريد قسمة
 الغلة والمنفعة لا قسمة الاصول فهذا الفصل
 في ذكر الصدقة والهبة وذكر ما يتعلق بها صدقة
 تجوز اي يجوز للمتصدق الصدقة في كل حال الامع مريض
 موت اي المرض الواقع فيه الموت فانه يمنع منها الحق الورثة
 في المال وبالمعنى المحيط بمال المتصدق اذا كان صحيحاً
 يعرض لحق الغرماء فيه في الصدقة ولا رجوع بعد
 اي بعد التصديق بها وان لم تجز للمتصدق لقوله عليه
 الصلاة والسلام العايد في هبته كالكلب يعود في قيئه
 ومملك اي ملك المتصدق بها بغير اذن اي بغير
 من دخلت في ملكه فترابان ما ان المتصدق عليه ودخلت
 في ملك المتصدق وترافليس هذا رجوعاً في الصدقة
 واما رجوعها يملك كالشراء والمعاوضة والهبة وما اسبه ذلك
 اتفق اي منع منه منع كراهة ففي وثايق ابن سلقون وتيسر
 له شراؤها واستبهاها وفي الجواهر قال ابن القاسم ومن
 تصدق بصدقة لم ينبغي له ان يرجعها بعوض او بغير عوض
 وان كانت تحلل فلا يأكل من ثمرها او دابة فلا يركبها

الا ان تنجح له بميراث وذلك للميراث عن استرجاعها
 ولانه ضرب من الرجوع فيها لان المعطي يستحق منه فيحط
 عند من ثمنها ما لا يحط لغيره فيكون رجوعاً في ذلك العذر
 وهو مضمن ذلك وان وفاه الثمن اليه خليل الهبة فملك
 بلا عوض ولتواب الاضحة صدقة وصحت الهبة في كل مملوك
 فلا يصح في اكر ينقل فلا يصح في ام الولد من له تبرع بها
 فلا يصح في الجور وان كان الموهوب مجهولاً وكلها يجوز
 اتخاذه وديناره هو ابركن هو عليه والا فلهبة الرهن فيصح
 اذا شهد وجه بينه وبين غيره ويدفع له ذكر الحق
 ان كان معه ورهنا لم يقبض وايسر رهنه فالرهن
 له احق به فان كان معسراً لم يرض او لي الا ان يكون
 وهبه للتواب او رضي مرتبه بهبه وان كان الواهب
 معسراً قبض الرهن ام لم يقبضه فان قبضه المرتض
 والواهب موصى قضى عليه بفكه ان كان الدين ممكناً
 يجعل كالتفد والعروض المحالة فان لم تكن حالة بقى
 الرهن على حاله رهناً لبعده الاجل بصيغة كوهبت
 او مفرها لتخلتك واعطيتك وان يفعل كدفعة له
 مع قرينة لا يقول الاب لابنه ابن هذه العوضة دارا
 ففعل والاب يقول دار ولدي وجير الموهوب وان بك
 اذن الواهب واجبر الواهب على الجور منه للزومها
 بالقول وهو المشهور ثم قال بعد وكس تملك صدقة بغير
 ميراث ولا يركبها او ياكل غلتها وهل مطلقاً لا لا ينتفع
 بشي مما تصدق به علي ولد او هو مقيد بالولد الصغير

قال كبير لا يمتنع اذا رضى بان ينعى ابيه بما تصدق به عليه
 وعليه قوله وهل الا ان يرضى الابن الكبير بشرب اللبن
 اذا وهبه ما فيه لبن تاويله ان ينفق على ابويه اذا افتقر
 منها وتقرم جارية وهبها لولده فتبعتها نفسه او عبد للمزور
 لخدمته ويشهد بها قهره ويستقضي للابن والاب حوزة لما
 تصدق به على **الحوزة** جارين لمن يثقي اي غير ممنوع
 لذلك ما وهب لابيهم اي لا رجوع فيه لانه صدقة لا رجوع
 فيها والفقراء او اولادهم وقوله على محجور يريد
 ما دام بصفة المحرق فان ايس منه الرشد فقد قال مالك
 اذا بلغوا وايس منهم الرشد فلم يقبضوا حتى مات الاب
 فلا يبي لهم وان مات وهم في حال السفه فحوز ابيهم
 للمحجور وقال من وهب لابنته البكر ان اباهما الحائز
 ما دامت حال السفه ولا تقطع الزوجه حيازة الاب
 فاذا صار في حال تحوز لنفسها فلا تحوز حيازة الاب
 لها والفرق بين الوقف والصدقة وان كان كل منهما
 لا يتم الا بالحوزة ان الوقف لا يتم حقيقته الا بالحوزة والصدقة
 لازمة بالقول ويجبر على تحوزها للمتصدق عليه
 فافتقر الحوزة في الوقف الى خروج من يد حتى يتم وتصح
 حقيقته وهو في الصدقة مقيم للزوجه بالقول فكثفي حيازة
 الاب له اليك خليل وصحة هبة احد الزوجين للآخر
 متاعا وحازته هبة زوجة دارسكنها الزوج لا العكس
 لاتبعية سكنها وامالة سكنها ولا ان بقيت الصدقة عنده
 حتى مات **الحوزة** الا ان يسكن اقلها ويكره له الاكس

فهو حوز للمجبر وان سكن النصف بطل فقط والاكثر بطل
 الجميع والصدقة للمعينة كفلان وفلان بالحوزة تصح
 والقول تلزم ويدل له قوله وجب للمتصدق مما اباه
 اي المحجور تصح اي يبين والصدقة ان كانت في سوي
 المعين كالفقراء والمسكين وما اشبههم يقع ايضا وبوسر
 بالحوزة اي يحوز المتصدق عليهم والخلف اي فيمن ابي
 المحجور لغير المعينين فعل يجبر عليه ام لا الشيخ
 خليل وان قال دارني صدقة بهين مطلقا عين ام لم يعين
 لم يقض عليه فان عين قضى عليه للمعين ومن بعد ان لم
 يكن معينا وفي مسجد معين لقولان ويجبر بحثوم علي
 تحوز الصدقة بذي لقين بالصدقة ذات المقيين اي
 الصدقة المعينة كصفرهم اي كصنف غير المعينين
 من جهة المعين لمن قال علي فلان نذر علي المسكين
 في ليلة الريم بعد المعين وهو معنى قول الشيخ
 خليل قضى عليه للمعين ومن بعد وان لم يكن معينا فيجبر
 على تحوزهم كما يجبر على المعينين اتفاقا وفي نوازله
 ابن الحاج بعد تسويته في كونه الصدقة والهبة في محض
 المعينين وغير معينين في عدم الجبر مانعه وان كانت
 في غير معين فان كانت لمعينين فلا خلاف انه يجبر عليها وان
 كانوا غير معينين للمرضى وتحوزهم فقهاء قولان في حبس
 المدونة وفي الهبات منها وسيل ايضا في رجل تصدق
 بصدقة علي ابنه لم يعنه للمرضى ومات الابن وطلبه
 المرضي فقال انه يجبر عليها وللأب المقدم للكبير من اولاده

لبعض ما يخص بالصغير اي بابنه الصغير من الصدقة
 في مفيد الحكام وان تصدق رجل بصدقة على ابني له كبير
 وصغير فان الكبير يقبض لنفسه ولا فيه يتوكل الا
 له على ذلك وثيق الصدقة او الهبة بها وان لم يقبض حتى
 مات الاب قال ابن القاسم لا يجوز جمع الصدقة او الهبة
 وتبطل وكذلك الحبس ويرجع ذلك الى ورثة المتوفي ولو
 جمع الروايات عن مالك في الحبس لان الحبس لا ينقسم
 ويخالق في الصدقة والهبة واجاز وللصغير نصيب
 لان الاب يجوز له وعلى قول ابن القاسم العمل وبه الفتوى
 وهو حاضر الغايب اذا تصدق عليها بصدقة فحاضر الحاضر
 نصيب الغايب مع نصيبه اذا كانا شريكين بها اي
 بالصدقة اي قها قد ائقدا اي قد ائقدا الحوز ونسبهم
 وحسب ذلك حوزهما فحق المقرب فله
 له فان وهب ارضا لرجلين اجنبيين احدهما غايب
 فقبض الحاضر جميع الارض ا يكون قبضا للغايب
 قال نعم وان لم يعلم بالهبة وهو قول مالك وهو
 ما يصدق عليه معنى قول الشيخ خليل وان يعبر
 اذن فتمهل ان يكون من الواهب او من الموقوف
 له اذا قبض من يملكه يغير اذن له وما من الصدقة
 على الميت شخص غنا اي عين لتلك الصدقة بمعنى
 عينت له فهو له لا يترك بالقبول ومن تعدى على
 تلك المستور المعين له غنا وغير ما يثبت اي وبما ليس
 مستور له من الصدقة اذ يعين للصدقة لكن على غير

شخص معين وهو له الملك اي بان يرد المصدق الى ماله
 ليس بحسن فهو اذا ما يتبع فيكون فني نازل ابن رند
 سيل في رجل اخرج مالا للصدقة فزول شيان من مسكين
 بعينه ثم بعد ذلك صرفه لمسكين اخر هل يباح له فقال
 ان كان يودي ان يعطيه الصدقة ولم يبت له بقول
 ولا بنية فيكون ان يصرفه الى غيره وان كانت له بقول او بنية
 فلا يجوز له ان يصرفه لغيره ويعوضا من له ان فعل
 وكذلك ما جعل اليه تفيد بها اخرج به غيره للصدقة
 ومثله في المحض الذي يامر السائل بشي او يجمع اليه
 بشي فلا يجب يكون له ان يصرفه الى ماله ولا يحرم ذلك
 عليه ان كان يودي ان يعطيه اياه ولم يبت له بقول
 ولا بنية وللاب الراهن لولد الصغير القبض
 اي الحوز لما قد وهب ولده الصغير من ما وجب
 في الجواهر روي ابن وهب ان ابا بكر وعمر وعثمان
 وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم قالوا لا يجوز صدقة
 ولا عطية الا يجوز الا الصغير من ولد المتصدق فان اياه
 يجوز له الا اذا كان الذي يهب الاب لولد الصغير
 من نقدية الذهب والفضة فشره الهروج من
 يديه الى امين يجوز عنه للصغير ومن الامين يقبض
 عن اخراجه من يد الامين لا يجوز لولد اشترا اي
 اشترا الاب للولد **مسألة** اي الشرا واقع بعد حين
 اي ولو كان الشرا وان لم يكن موضع سكناه يهب قال
 لا خلا له حكم حكم وجب حتى تعان البيعة الدار فارعية

من ثقله وفي العتبية من سماع اصبع وسمعت
ابن القاسم يقول في الذي يتصدق علي ولده الصغير
بصدقة لها غلة وكرا ويكرى ذلك باسمه ان ذلك لا يبطل
صدقته اذا كان قد استهد علي اهل الصدقة وانكر قول
من يقول لا يجوز الصدقة اذا كتب الاب الكرا باسمه وقال
من يكرى للصغير يشتري له ويبيع الابوع وفي
سماع عيسى قال ابن القاسم قلتم لما ذكرنا رايه
الدائم يتصدق بها الرجل علي ابنه الصغير كيف
تحاز قال يصنعها علي يد غيره لا يجوز فيها عمر ذلك ولم
يرها مثل العروص وفي احكام ابن دحون سألنا
ابن زب عن ابنته لولده الصغير دارا مال وهبه
له ثم مات الاب ولم يقبض الابن الدار هل ينفذ
له او يبطل امرها قال لا يبطل وقد ثبتت الاحتياز
بالابتاع للدار بما دفعه وثابت القاضي واذا كانت
الصدقة للابن في دار يسكنها الاب فلا يجوز حتى يخلها
الاب من اهل وثقله وتكون فارغة وتكن باللاتين
فان لم تكن علي هذا لم تجز الصدقة فان خرج منها
فقد قيل اذا بقي عنها سنة ثم رجع اليها واكرها
من نفسه فذلك جائز علي رواية عيسى وفي رواية
اخرى ويشهد علي ذلك ومن يبيع قبضه لله
وما قبض معطاه اى ما وهب له مطلقا فضلا
او عرضا او عينا لتفريط عرض له يبطل حقه به
خلا في ذلك فانها في فاسه في حوزة التلافي

لموت

لموت الواهب مثلا او فلسه او مائة الموهوب بوجه من الوجوه
المفيدة له وقول الناطم لتفريط عرض احتراز لما اذا كان
جادا في طلب التجوير ففي طرر ابن عاتق المساعد ومن
تصدق بصدقة علي رجل وعرفه بها تسكت ولم يقل قبلت
ولام اقبل وتركها من انا سرقا قام عليه فيها كان له ذلك
فان طلبه عليها هلغ انه لم يتركها علي وجه الترك ورجع
وان تصدق علي رجل بصدقة ثم غاب قبل الحيازة او بعد
فقام المصدق عليه لقبض الصدقة انما يوقف فان رجع
فضي عليه بذلك وكذلك ان علم انه صحيح وقت قيام القايمة
عليه وان لم يصب ولا علم اسم من مردودة الي الورثة
لانه لعله قد مات او مرض وقد قيل وان علمت
صحته لا يقضى له بشي لانه لا يعلم ما لحقه من دين اذ الفلس
بردها ما لم يقبض الا ان مال المفقود لا يركى لما يخاف
عليه من الدين ولا يعلم ما لحقه من ذلك قال ابن شاس
اذا مات الواهب قبل الحوز بطلت الهبة الا ان يكون
الطالب جادا في الطلب غير تاركها اذا وقعت الهبة
بشاهد او بشاهدين حتى يتركها فان الواهب فقال
ابن القاسم ومطرف واصبح هذا حوز وقد صحت الهبة
اليخ خليل وصح الحوز ان قبض لستروي اقبل ام لا ومات
الواهب او جدد في القبض او في تركه شاهد الهبة او غنى
الموهوب له او باع او وهب او استهد واعلى بالبيع والهبة
فذلك حوز او لم يعلم الموهوب له بالهبة الا بعد موت الواهب
وصح حوز مخدم ومستعير من الواهب فحوزها حوز للموهوب

له مطلقا تقدمت الخدمة على العتبة ام لا وحوز مودع حوز
الموهوب له ان علم بالهبة ليكون حازا للموهوب له لا حوز
غاصب فانه ليس حازا الا لنفسه وممن كذلك مستاجر
الا ان يهب الاجارة مع الرقبة فيكون حوز حوزا ولا
تبطل صيانة الموهوب له اذا رجعت للمواهب بقرب او
الموهوب تخفيا للمواهب او صيغا فجات المواهب هذا
فصل في ذكر الاعتصام بالاعتصام
ولمعالج وجع في الهبة حاز اي حكم الجواز فيما يهب
اولاده مفعول مقدم على الفاعل قصد الهبة
الاب فاعل يهب فان وهب للثواب الاخر وي او
الصدقة عليه لفقره فلا اعتصام وقوله الاب احتراز
مما وهبه لهم عن فله يعتصم الواهب ولا الاب منهم
والام ما حيز اب اي مدة حياة الاب **فصل في**
لما كان تعتصم ما وهبه له بعد موته ولا في حياته
ان كان على غير قصد الهبة لا تقدم في الاب الاعتصام ومطلقا
ولو مات الاب على ما سياتي ببيان وجهه حازا الاعتصام
من الاب والام على ما سبق ذكره **فصل في عقد الهبة**
فيقول الموثق بعد ذكر الهبة وان الاب المذكور والام سيطر
عليه حكم الاعتصام لما كانت الهبة المذكورة لقصد الهبة
قال ابن الحاجب الهبة فيما ان مقيد بنفي الثواب ومطلقا
الاول الذموم كان له ومنه عقد الوثيقة الوفاق
بالحضور اي موافقة الموهوب له على ذلك ان كان
الاعتصام من كبير وهب له فلا بد من موافقة على

ما يكون

ما يكون به الاعتصام وهو قصد الهبة وكلما يجري بلفظ
العتوق من الواهب فالاعتصام ابد اي من غير
شرط ان يلحقه لانه لغیر قصد الهبة وقيد الناظم الاعتصام
من الام بحياة الاب لان الهبة بعد موته في معنى الصدقة
لانهم ابتاعوا الشاطبي وان وهبت لصغير قبل ان يموت
الاب فانه يقتصر الشيخ خليل ولا باعتصامها من ولد
للم فقط وهبت ذاب ولو مجنون ولو قتل على المختار
ولا اعتصام بالاب والام مع موت الموهوب له
او من له اي للموت او النكاح اي نكاح الموهوب
له او من عرض له وفقر موهوب له ما كانا اي الفقر
المذكور للهبة او بعد ها وجميع ما تقدم ذكره غير المقتر
يكون ما ذابا بعد الهبة فذلك لمنع الاعتصام من
الوالدين قد امانا اي قد اطر مع الاعتصام في هـ
لاحوال وكله الناظم يقتضي بشوية الموانع في منه الا
لتقيد بالاعراض وانما تكون العروضة بعد الهبة
ولم يقيد الفقهاء بالعرض فقتضاه انه لو وهب لولد
الفقر قبل الهبة لا يعتصم منه في الوثائق المجموعه
وان كانت هبة الولد بن علي فقير من اولاده فليس
يعتصم بها لان من وهب لفقر قد علم انه لا اراد صلته
والاخر فله اعتصام له ولا صلة في من الاعتصام اذا
باع الموهوب له ما وهب الشيخ خليل ان لم يفت الموهوب
بحواله سوق او زيد كذا الصغير او نقص كذا لهم وتخو
ولم ينكح الموهوب له فذكر لان او انني او يدان للهبة

او يظا الموهوب له ما ذهب ثلثا كانت او بكرا او بمرس
 الموهوب له لتعلق حق ورثته كواهب لانه انما اعتصم
 لوارثه الا ان يهبه علي هذه الاحوال بان كان متزوجا
 او مديانا او مريضا او يزول المرض على المختار باب
 وهبه صحيحا لمريض ثم صرح بعد ذلك فله الاعتصا قال
 البساطي اذا قام الاب في مرض الابن يريد الاعتصا
 ففزع منه قلبين له الاعتصا بعد الصحة وما اعتصا
 بيع يتي يريو اذا باع الاب الواهب لابنه شيئا قد
 وهبه له قبل صدور البيع فليس البيع اعتصارا
 لو لم يبي غير اشهاد به اي بالاعتصا كما يجب اي كما ينبغي
 ان يفعل حتى يشوع البيع ويكون معتصرا بالاشهاد لا بالبيع
 لكنه يبي من له الاعتصا بعد بيعها فهو ذاك الموهوب
 او لا **الموهوب له بعد الهبة الاولى** معتصرا
 فلما اقيت به ابن الحاج وقيل بل يبيع اي يكون
 اعتصارا صحيحا ان مال الموهوب له اي للموهوب له اي
 لم يكن فقيرا اذ الفقر مانع من الاعتصا وروايات
 لا فاقرا فاقور فقير اي يفتقر التصير من
 الفقر من الموهوب له حتى يكون التصير اعتصارا
 من الهبة وفي مسابك ابن الحاج في رجل وهب
 لابنته التصير دارا واهتارها ثم بعد ذلك اشتد
 انه صيرها لغيره في مائة مثقال قالفت غشيه من غزل
 غزلته ومن غزلته لغيره فاجاب **التصير اعتصا**
 للهبة وتكون الدار للموهوب لها بالتصير اي في الذم

لا في الهبة

لا في الهبة الاولى وقال عبيد ان التعيين اعتصا
 وينظر فان كان ما عتق به من الذهب بنسبة
 صحيحة مثل ان يعرف ان الابنة كانت تغزل ما تجز
 منه مثل ذلك او ورثت ما لا فيكون ذلك لها والا للتصير
 الهبة ان ثبتت فيها الخيار فصح والاعتصا هذا
باب في ذكر العمري وفي ذكر ما يفتقر
 بها هبة غلة الاصول تسمى العمري احد طلاقا ولا بد
 فيها من الحوز لانها من باب الهبات لكن يجوز ادخل
 الذي وهبت منافعه حوزها استقرا طول حياة
 عمر او مدة معلومة كالعام او ما بعد من العامين
 والاعوام ولا يدخلها الغرض المحذور في البيع لمهل الاجل
 او طول له لقولهم ارسل من يدك بالغر ولا تأخذ به فغى
 المتراج السالك واما هبة المنافع كالعمري والاحكام وما
 استبه ذلك قالها للهبة الايمان الا في تملك الرقاب
 والعمري جائز وهي تملك المنفعة من العيب
 العمر فيه دون رقبته من معلومة او حياة الموهوب
 له فان اعمد دارا او حقة رجعت بعد انصرام المدة
 ملكا لها او لورثته وكذلك ان اعمر عقبه وفي
 المتعطية ولا يجوز العمري الاحياء وقبض وصيغتها ان
 يقول اعمرك هذه الدار او سكنها حياتك كما عمرك مد
 تقا لك او سجنكها او ما استبه ذلك من اللفاظ التي
 يفهم منها تملك المنافع ويجوز الولي للابن الصغير
 والسفيه المقتل السفه من وقت البلوغ او النسيب

او البكر او ام الولد وقاله ما لك في المدونة وبه
الحكم انك خليل وجازق العري كاعمة تك وما اشبهه
من الالفاظ من السكتي والاعتلال ونحو ذلك ورجعت
بعد المدد للمهر او وارثه بحسب عليكما وهو لا ضرر كما ملك
فمنع ذلك لا الرقي فلا يصح كدوي دارين قال ان مات
قبلي فمالي والا فمالي لك كعنة نخلة واستثنى عشرتسا
سنتي والسقي على الموهوب له او فوس لمن يعزوا
عليه سنتي وتنفق عليه المدقوع له ولا يبعده بعد
لاجل فيبعثها اي العرق مسوغ للمهر بالنسبة
للفاعل من مهر بالنسبة للمفعول او وارث للمهر
اي يسوغ بيع العري من الذي عزم اياها او من ورثة
وهي في هذا المعنى خارجة عما سبق من خطر بيع الهبة وما
اشبهه ففي المقصد المجهود ويجوز للمهر شرائه قياستيا
على العرية ولا يجوز ذلك لعين والمهر كراؤها سنة او سنتين
لا غير وقيل ان بقعة اعمام كالا حباس ولو كانت المدد محصوا
جاز كراؤها اليه ويجوز لورثة المهر شرائها من المهر
كما كان لا يبرهم وهذا اذا كانت غير معقبة انتهى فان كانت
غير المعقبة لا يجوز شرائها لتعلق حق العقبة بالثمن في
وقته ايضا ويجوز شرائها بالنقد والنسيئة وبالعرض والعين
والطعام وقيل لا يجوز بالنسيئة ولا تأخير للمهر بقدر
المبيع اذ ليس ببيع على الحقيقة وانما هو معروف ظاهر
مستثنى من كراهية ابتاع الصدقة وغلة الحيوان
ان تمب اي اذا وهبت غلة الحيوان البهي فتمت

نذري

نذري اي يسمى منحة كما يسمى غلة الاصول ثمرة وليست
تقتب في جانيه لا كراهية فيه بل هي تقتب لاحكامها
وخدمة العبد هي الاخد ام اي تسمى اخدا ام
وا يجوز فذلما اي في المنحة والاختدام له التزام اي
لا بد من الخور في ذلك كالهبات وحوزها يجوز الحيوان
الممنوح منفعة وحوز العبد المخدم والوقت الممنوح
والمخدم فيه كالعري حياة مخدم او ممنوح او امد
عمر بالنسبة له من المنح والمخدم تنتهي المنحة والخدمة
اليه ولا بد من الحيازة فيها ولا يطل في الوفا سبق
المجموعة فان مات المخدم والخدمة لا مد معلوم ورث
ورثه الذي له الخدمة بقية الامد عنه فان كانت
الخدمة حياة المخدم لم يرث الورثة ذلك ورجع
العبد الي ربه او الي ورثته بعد على قدر موارثهم
فيه واجرة الراعي لما قد منحها اي للحيوان الممنوح
عليه الذي يمنحه قد سما وهو المانع من اضافة المصدرة
لفاعله وهو الذي يمنح بهبه المنافع وجاز ما عاها في
منحة السر لهما من خدمة العبد في الوفا بق المجموعة
والرعاية على رب المنحة ولصاحب المنحة ان يبتاعها
من الممنوح بما سوا من بدل الثمن ناجزا وموخر
اي بما يتفقان عليه كما سبق في العري وكذلك خدمة العبد
ففي الوفا بق المجموعة والرعاية على رب المنحة ولصاحب
المنحة ان يبتاعها من الممنوح اذا اتفق على ذلك بطعام
يدفعه اليه حالا وموخره ويجوز له شرائها بماس

من الدنيا ويراد درهم او العروض والطعام حالا او الى
 اجل وليست ترجع منته ولا يدخله بيع اللبن الجحول
 بالطعام او الطعام بالطعام ليس يدا بيد لان ذلك كله
 معروف بصنعة المعطي الى المعطي فارخص له فيه ولا يجوز
 ذلك لغرض وبما في ذلك العربة هذا **فصل**
 في ذكر الارفاق ارفاق جار حسن للجار يريد
 ان الارفاق حسن وهو من مكارم الاخلاق الذي حفظ
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم بعثت لائمه مكارم
 الاخلاق والارفاق للجار يكون لمسقى يوصل عليه
 الماء الحايطة ويحذرك او طويق يتوصل منه الى
 مثل ذلك او الى منزله ويخونه او جدار يضع فيه
 خشبة والحد في ذلك اي في الامداد الارفاق اب
 حد من المرفق اي ان ذكر مرة ينتهي اليها الارفاق اقفى
 اي اتبع ما حد وتوقف الواجب عندك وعند الارفاق
 في اطلاقه بان لم يذكر مرة ينتهي اليها كالسلف
 فلا بد من ترك المرتفق مرة ينتفع بها وهي التي يحسن
 بين الجيران ان يرتفق بها في المنهج السالك والرافق
 مندوبه الي بذلها والمسامحة فيها فيسحب لم يسأله
 جاره ان يور خشبة في جداره ان يجيبه لذلك قال
 ابن وهب لم يقض عليه في منهور المذهب وقال
 احمد بن سعيد ان احتاج الممتع الى حايطة حاج
 موكله كان له هدم بنا المرتفق وان لم يجع له لم يكن
 له ذلك الا ان يمضي من الزمان قدر ما يرى انه قد

انتفع

انتفع المرتفق بالتعليق وبمثل ذلك السلف اذا
 اسلف الرجل الرجل ما لا فلاح فيه السلف قال
 ابن السلف اضرف لي الى مالي فانه ينظر فان كان يمضي مني
 فويمان قدر ما يعلم ان السلف قد انتفع بالسلف كان عليه
 ذلك وان لم يمض له قدر ذلك لم يكن للسلف ان يحاسب
 الى صرفه حتى ينتفع به وينظر ايضا الى عسر السلف
 ونيسر السلف حليل ونزب اعارة جداره لغرض خشبه
 وارفاق بما وقع بان وله ان يرجع بما لرفق ان امكن
 وفيه ان دفع ما اتفق او قيمته وهي مفروضة فيمن اعمار
 عروضة فيبني فيها المستقر بل لسحق ان يدفع في
 العروضة لاني الجدار وما ذهب الثاظم اليه نفوقا
 اصبغ ولما كان يرجع الا ان يهدم الجدار ثم يعيد
 صاحبه ولا يصير الا بعارية جديدة وعنده وان
 القاسم لا يرفع الا كاحصه لا لعقد الضرر وقيل
 ان تكليف المكارم لذلك نفقة لم يرجع والارح
 فغيرا يرجع ان دفع ما اتفق او قيمته رجوع وفي مخالفة
 وجه المخالفة ظاهر او موافقته فالقيمة اذا اخرج المستقر
 من عنده الله البناس هي او غيره وما اتفق اذا اشترى
 جميع ذلك ترد هذا **فصل**
 في ذكر هي الحون والاجنبى حاكم ان يحاسبه بلا حق
 اي يعلم عسرا من السلف ان يذكر مرة حيازة
 الاجنبى وان كان الجاني له او يورثه فليس يورث
 الوارث والموروث في المدة رضاف مدة حيازة الوارث

الى مدة حيازة المورث فاذا بلغت عشرين سنة حيازة
 على الخاصة واحترق بالاجنبي من الاقارب والاهل
 وسائر ذرية المورث وبقره اصله من غير مما سياتي
 الحكم فيه فالملك المستحق اي استحق الاجنبي الملك
 حيازة المدة المذكورة ولا تنسخ الدعوى عليه فلا يجمع
 بينه الحاج اذ هي مفرغة على سماع الدعوى وانقطع
 حجة مدعيه اي مدعي ذلك الاصل الذي حاز الاجنبي
 مع الحضور اي مع الحضور به ببلد الحاز وهو ساكن
 غير مدع بلا عذر في سكوتة من يتجوز الحاز ويحرف فان
 كان حاضرا لوجه له ان كان عالما بملك نفسه لانه قد لا يعلم
 وانما وجد وثيقة تشهد له اولا بيه ولا بد ايضا من بلوغ
 الصغير القايوم ومالك نفسه من المولي عليه فليس سكوت
 المولي عليه بقاطع حجة ولا بد من تعضي الجارية البكر
 ويجاز عليهم عشر اعوام بعد ذلك وهم عاقلون بحقوقهم
 لا يعتصمون من عذر عذر فينقطع قيامهم بغير ذلك
 ان فرحون في تصرفه وبالجملة فتسقط حجة القايوم غير
 الحاز عن خصام فيه اي الساكن عن الخصام في
 طول المدة الا اذا ثبت حوزا بالكر اي اثبت ان حيازة
 المدة المذكورة بالكر منه وما يصاحبه من الاعمار وانه
 فان يعتبر احين حوزا اجنبي او يدعي الاجنبي
 حصوله اي حصول الملك الحاز بغير ما من قايوم
 فليثبت ما ادعى لانه اقره بالملك حيث التزم به
 فيطالب باثبات مدعاه او حلف القايوم انه ما وهب

ولا تبرع

بقية

ولا تبرع بعد حيز المدعي عن البيان واليمين له اي
 الحاز اليمن ان ادعى اي الاجنبي الحاز منه اي سني
 القايوم السرا عليه لانه مدع اقام شاهدا طول الحيازة
 على دعواه وجبت المدعي الحاز الدفع للثمن
 الذي ادعى السرا به ولا الطالب له اليمن انه لم
 ياخذ الثمن ان لم يثبت المدعي الدفع والتقاضى للثمن
 من المدعي لا بد اي لازم وان يكن المقوم عليه
 الحاز مدعيا اقاله بعد استظهار القايوم بعقد
 بيعه قبل مدة الحيازة حيث اقام عذرا قبل سكوتة
 فيه فسمعت دعواه اي متى قام على الحاز بدعوى
 البيع وانته عليه فادعى المقوم عليه الاقالة قبل
 مدة الحيازة فحججه له المقالة اي يمين المقوم عليه
 وفي نوازل ابن الحاج وقام المقوم عليه اقلتك فيثا
 بعد ان بعثتها منك كان القول قوله مع يمينه ويتفق
 الاملاك بيده قال في المجموعة فان ادعى انه ابتاعها
 من الذي يثبت له الملك حلف على ذلك وكانت له
 قلة ولعل اعتماره فلهما بالخوار كالشاهد
 يصدق به في كمال الشهادة على الملك كما يكون الرهن شاهدا
 لصاحبه حيازة اياه ولا يكون السرا شاهدا للمرأة
 بارضائه وان قال انه وهبها له او تصدق بها عليه
 كلفا لثبات ذلك ولم ينتفع بما يثبت له من الاعتمار وقيل
 القايوم اليمن والفرق ان استناد الحيازة الي الهبة والصدق
 ضعيف بخلاف استنادها الي البيع والاقالة فكانت كالشاهدا

فيهما علم في الاول وفي كتاب الاستغناء قال المشاور ويكون
عليه في دعوى البيع انه تبين انه دفع الثمن والا فيحلف
القائم انه ما دفع له ثمنه عنه الا الى الامد الذي لا يتباين
الثمن الى مثله وهو قول سيوطي والاعذار الموجبة
لسماع دعوى القائم اما بان يجد وثيقة تشهد له ولا يثبت
بالملك فيحلف القائم انه ما ترك المدة تسليمه ولا رضى
بترك حقه بل لانه غرر عالم بعقد البيع وتبنيه وان
ما علم بذلك الا وقت القيام او ما استشهد ودليل
الحمل بالحيازة ما رواه ابن وهب عن عبد الله بن عمر
عن ربيعة عن سعيد بن المسيب يرفعه الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال من حاز شيئا عشرين
سنة فهو له وقال ربيعة اذا كان الرجل حاضرا وماله
في يد غيره فمضت عليه عشرين سنة وهو على ذلك فمال للذي
هو في يده الا ان ياتي الاجر بينية انه اكره او اسكن او
امار عارية فلا شيء له تنكبه **قال**
محمد ومن اصولهم في هذا الباب ان الرجل اذا ادعى جدار
بن داريهما انه ينظر الى عقد الحايطة فمن كان معقودا
ببينانه فهو له دون صاحبه لانه حايط له دون صاحبه
وان لم يكن معقودا بينان احدهما بل كان معقودا اي احدهما
من جانب والى الاخر من جانب كان بينهما نصفين بالسوية
والنصف تسين في حيازة الاجنبي فيستحق الحايط الملك
فيها كالعشر بمعنى انها دليل صادق على ملكه فتقبل قوله
ذلك لدعوى ابن القاسم والثماني سني كالعشر في

انقطاع القائم قال محمد ولا ابن القاسم في كتاب ابن حبيب
نه قال واري تسع سنين وثمان ومان ومان عترة عترة سنين
والمدعي اي القائم علي الحايث ان اثبت الفواع فيمسا
حاز الاجنبي مع خصمه الاجنبي في مدة الحوز التي اقلها
ثمان سنين انقطع بذلك ولا يعد كالتسكيت المنقطع الحجة
قال المشاور اذا لم يزل مترددا عليه بالقيام في الاشهر
والاعوام فله القيام بحجة وقايمه على اجنبي حايث
المدة المذكورة وغيبته بعيد عن بلد الاجنبي مع العلم
بالحيازة من الاجنبي او مع عدمه تسع دعواه ولو كان
حاضرا الحجة باقية فتسبح دعواه وتقبل بينته معذرة
لا تنقطع لعذر غيبته والبعد الذي لا تسقط الحجة معه
كالسبع المراحل وكما لثماني المراحل وفي الغيبة
التي توسطت قولان وهي مادون السبع والثماني
كالخمسة والاربعه الايام حسبما حكى ابن حبيب عن مطرف
وحسين عن ابن القاسم وابن وهب وابن نافع وكالحضور
اليوم واليومان لانه حينئذ في حكم الحاضر في قطع
الحجة بطول الحيازة او لعذر من خوف سباع او لصو
وتخوذه والغيبة المذكورة بنسبة الرجال اي نسبتها
القاطعة للحجة انما هو للرجال لا للنساء فان غيبة
النساء واليومين لمن كالبعيد اذ لا يتباين في السفر الا
مع محرم لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة
توسن بالله واليوم الاخران لتسافر يوم وليلة الا مع
ذي محرم قال حماد بن عيسى لا حيازة على غائب قال ابن حبيب

وهو على حقه اذا لم يعلم حتى يقدم ان طالعت الغيبة
او قربت وهو على حقه انه لم يعلم حتى تقوم البيعة بانه
علم فنقطع حجته ان كان قريب الغيبة ومسيق الخمسة
ايام قريب الا ان ياتي بوجد يحذر به والسبعة والثمانية
طول وان علم بما حضر عليه فيها لم يضر وذكره عن مالك
وفي الرواية الا اذا ضحك ان يشهد في غيبته اذا علم
بجائزته ماله عنه وان تركه لم يوهن حجته الا ان يطول
جد امثل السبعين سنة ويكون معه ذلك سماع مستفيض
بانها ملكة للذين بايديهم ومن كان قبلهم بما حاز به الملك
فيكون ذلك الحجازة على الحاضر وان كانت الغيبة
بعيدة والعذر مثل ان يكون بجوار عدو او وراجر
ويكون ضعيفا او محملا او امرأة كانت محجومة او لم تكن
ولبعضهم غيب المرأة اليوم لا يقطع عنها فيما اعتمر
من ارضها وامسا الرجل فالיום واليومان يقطع حجته
والا فربوب الحايرون حوزهم مختلف بحسب اعمارهم
ما حيز من الاصول فتختلف الحيازة في الاصول والاراضي
وغير ذلك مما بعد فان يكنى اي الحوز بمثل سكتي
الدار والزرع لله وضو والاعتمار للعقار فبها حكم
الحيازة القاطنة للحجة من العام القريب بما يحوز الا ان
عاما فان بينهم خصوصية تقتضي التسامح والابان كالسوا
ووقشا جرم من الاقربين اذ مظنة التسامح وعدم التسامح
بينهم من تفرقة فيصير واحينئذ كالا بعدنا الحوز بغير
المسقط للحجة عشر سنين ومثل ما حيز بالعناق

اي مثل حوز الاجانب ما كان اي ما وجد وهو من اعيان
عبد القريب له ومكتة عشر سنين انقطعت حجة من ادعى ملكه
من اقارب المعتقد ودون المدة تغير الاقارب على ما سياتي
فالغيب من سنة السيد الحيازة بعد يد عبده قريبه او بما يبيع
بالعاق لان الحوز بمثل العناق والبيع فيه بين المتقويت
ما لا يفعله احد فالباقي الا في ملكه الذي انفرد به وبخاله
فيه عادة ان يسامح فيه ذوالحق قريبه او غيره وفيه اي
في الاصل الحيازة بالهدم والبنين والعريس او عتيق
الغرا قولان هذا الاقارب كالا بعد ام لا يبق الناطم وان كانت
الحيازة بالهدم والبنين والعريس وعقيد الكرا وقبضه
لنفسه باسمه يحوز بها غيرة ورثة وعلمهم وهو هذا
بمخولة الاجانب والحيازة في ذلك عشر سنين على الخلاف
في الاجانب في احد قولين وايتن عن ابن القاسم ندرجه فقال
هو بمنزلة النسم والقول والقولان في سماع يحيى وما حيازته
بالعقود والكتابتين فليختلف قولهم في اتم في ذلك
كالاجانب ابن العطار وقد قيل في الاقارب ان ذلك
في البلد ان التي يعرف من اهلها اتم في سعيه فيها لا قاربهم
واعتبارهم وموالاتهم وان كانوا في موضع لا يعرف هذا
فيه انقطعت الحجة بافتقار دون هذه المدة وكما هو كالا
انتم امثلا اذا عرف بعد هذه من الاقارب فهو كما قال
الفاطم وفي المقرب وما حيازته الوارث على وارثه والشرى
على اشراكه بالهدم والبنين والعريس والاصيا ومسا
استهه بما لا يجد الرض الا في خاصة ماله فهو احق به

بحسب ما الاجنبي سوا اذا مضى عليه ذلك عشر سنين
 وهو في يد حاييه يلي منه بحضر اسرائيل ما وصفنا وهم
 لا يتغيرون ولا يتكبرون فواحق اذا ادخله ملكا لنفسه
 بالمر لا يريد ان يظلمه ولم يدعه حيان تديا به فقتله
 فدون ان يدعي ملكا اصله وفي صفوي الايام فمما
 سياتي ذكره هو القام في يد الاجانب المسقط بحجة
 القام بالقام والعامة في اللباس ما ليس في هذه
 المدة علم القام لا يمكن في ملكه السكوت في ملكه كركوب
 كالغنى والجمال والجار وعودة لك فيه لزم ما حوز
 لعامة في الحوز المسقط بحجة القام حوز بعائني فشا
 فورا والحوز في العبد يكون بمثلثة اعوام
 فما زاد عليها حصول الحوز ما يستعمل ما بين
 العبيد والوطي للامليات فاق مع عليه اي علم
 القام حوز على الاطلاق بين رابعة كانت او غير
 رابعة طالبت المدة لم تصرف في فاشد ان رشتد
 في البين لا فرق في حيان في العمار فاشد على وارثه
 بين الزباغ والاصول والكتاب والحيوان والاعروض
 وانما يفتقر ذلك في الاجنبي على الاجنبي ولو كان بعض
 الورثة على بعض الاما بالوطي والمهنة وشبهه ولا يقطع
 من الورثة في ذلك طول الزمان الا ان تطول جدا ولم
 يزل الاربعين تطويل جدا بين الورثة خاصة في كسوة
 في سماع ابن القام وبعضه في سماع يحيى بن علي بن
 قريون في تبصرته تنقيب قال الاستاذ ابو

اسحاق الساطي كل حيازة اعتبرت بشرط في دعوى الحايه للمحو
 فيها ان يدعي الملك لنفسه او يقول ويصرف وبنوا وان لم يجب
 على المشهور بهذا ادعي حاضر ساكت بلا ما في عشر سنين
 لم تسبح لشريك اجنبي حار كالاربعين لا بين اب وابنة
 والازدراع الا بكمية او صدقة او عتق او تدبيرها بنوت
 وكذلك الكتاب والوطي لا حيازة بينهما بهدم وبنوا
 كالا قارب الا ان يطول معها ما يتك فيه البنات وينقطع
 العلم وانما تفتقر الدار من غيرها في الاجنبي ففي الدابة
 وامة الخدمة السنان ويزاد في عمد وعرض والمنا
 لا علم في ما قد ما ير يد حكم السقي في العيون انه
 للاعلى قال علي فيما تقدم الشايه وعمارته والاقدم
 الاسفل عماره والشايه قد ما لاستحقاقه
 الما بالقدم قبل الاعلى فالحق للسابق ففي المقدمات
 وامسا همزون ومدعيه فواديان موقوفان مزاوية
 المدينة يسيلان بالمطريتنا في فيها لاهل المدينة
 قضى صلى الله عليه وسلم ان يسكن الما الاعلى الكعبي لمر
 يرسل للاسفل وهذا الحكم في كل ما غير مملوك بحري
 على قدم الي قدم دونهم ان من دخل الما الي ارضه او لافتر
 اصق بالسقي حتى يبلغ الما الكعبي تنقيب
 اذا كانت القنطرة لجماعة فاستدقت ففي البصرة لابن قريون
 قال يحسبون فان جرت تحت اربع دور فان الاول يتكسب
 مع الثاني والثالث ثم جهموم مع الرابع
 لا اذ الماسة كلها بحري عليه فان كانت الماسة لواحد بحري

في جميعها فاصلا حه عليه دونهم وقال يحيى ابا عمر في القصة
 جري فيها انما لم حتى يخرج الى ام جري الى الخندق فاشتد
 قتاة اصدعهم فكس حتى جرح ما رة في قتاه جاره فقال لجاره
 اكس قنا بك حتى يخرج ما في ذلك لك من بعد ممس
 يليه فانه يخرج من ابي علي كس قنا ته حتى يخرج عليها
 ما جاره ويلزمهم هكذا يخرج عليها ما جاره ويلزمهم هكذا
 حتى يخرج ما وهم الى الام وينظر فان كان الذي يخرج
 فيها ما المطر فقط فالكس على عدد الدور وان كان الذي
 يجري الفايط والابوال فالكس على عدد الجاه
 وما رمى البحر به اي ما وجد بشاطيه من عس
 ولولو واجد به حريه اي حقيق ولا نظر فيه للامام
 ولا زكاة فيه عند وجد انه كالركاز وعدا ابن عباس
 ليس في الغنم زكاة انما هو شي نشم البحر وعن ابن
 سهاب في اللولو والياقوت والحز مثل ذلك ووافقه عبد
 الله ابن عمر بن العاصي الشيخ خليل وما لفظه البحر
 بعنر فلوا جرح بلا تحسني هذا فقص
 في ذكر الاستحقاق المدي استحقاق شي بيد عيس
 يلزم اي المدعي حنة متعينة ما برعهم من دعواه
 الاستحقاق لذلك التي من عنو تعلق اي من عنو ان يكلف
 القاضي في ملكه اي للمدعي عليه الذي المتاع في
 من قبل ذ الذي من قبل دعوى الاستحقاق باي وجه ملك
 بل يكفي في الجواب انه ملك له فقط ولا يلزم ببيان الوجه
 قال ابن رشد الذي به العمل والفتي به شيوخنا

من ادعي عقار ابيد عيس زعم انه صار اليه عن ورثته
 اي المطلوب لا يسال عن شي حتى يثبت الطالب موت موته
 الذي ادعي ثور يته فاذا ثبت ذلك وقف المطلوب على
 الاقرار والانكار خاصة ولم يسال من اين صار له ولا يبي
 علي المستحق في اصول ما استحق المنيطيه واختلف
 فمن استحق شي من الدرع والاصول هل عليه بين ام لا
 فذهب ما لك رحمه الله تعالى والذي جري به العمل ان لا
 بين علي مستحق ذلك وفي سواها اي سوي الاصول
 من العروض والحديوان وما استنبه ذلك اليه قبل الاعذار
 بحق اي يجب على المستحق انها باقية في ملكه لم يخرج
 عن ملكه بنا قل سرعي قال المتنيطيه بعد ما ذكر لولا
 والتفتوا في غير الاصول انه لا يقضي لمستحق شي من ذلك
 حتى يخلص في المنهج السالك ولا يكون الحكم بالاستحقاق
 الا بعد الاعذار المقوم عليه قال ابن الناطم في جمل
 الاعذار في قول الشيخ انه الاعذار المتوجه من الخصمين
 للقاضي قبل انعقاد الحكم بينهما حسما لص عليه في
 المدونة في قوله من وجه الحكم بالنعضا اذا ادلى الخصمان
 بحجتها وفهم القاضي منها فاراد ان يحكم بينهما ان يقول
 لها ابقيت كما حجة فان قال لافضل بينهما ووقع الحكم وحسما
 يقول المدعي عليه ما لي مدفع فيمن شهد بالاستحقاق
 فهو اي المقوم عليه علي من باع منه يرجع لان البينة شا
 له فارجع باعلي من باع قبله وان يكت اي المستحق منه
 له مقال في البينة اصل الاصل المذكور في التلوم

بحسب التي المدعي فيه من القسحة في الاصول والتفصيل
 في عني هان فان اتي بما يفيد من دفع الشهادة او فسق
 البينة وحود ذلك انما بما لقي به وما له في جرح عن الايات
 بما يفيد من دفع البينة التي ادعى كذبها رجوع على الذي
 كان له المصع في الوثائق المجموعة فان ادعى مدفعاً اجله
 القاصي في ذلك على ما جرى به العمل في التاجيل فان لم يأت
 بدفع حكم عليه بعد بين الذي ثبت له الملك على ما تقدمت
 بينه قبل هذا ولم يكن الحكم عليه قيام بعد ادعائه المدفع
 على من باع منه اذ قيامه عليه انما هو بالبينة التي شهدت
 واذا كذب البينة لم يكن باقياً واداً قال لا مدفع عندي
 الا ان اريد الرجوع على من باع مني عقد ذلك
 في مقاله واستحلف المستحق لها على ما تقدم ويقضي
 له بها والاصل لا توقيف فيه بل يجلي بيد المدعي عليه
 والتوقيف من هو في يد من تفرق يفت كالبيع
 او جرحه عن حاله كالسأ والهدم ولو استمرت يد والتوقيف
 في الدار بالقفل وفي الارض بجمع الحرج والحاووس
 بمنكر ايه ويقفل جميع الدار في دعوي حصه وكذلك
 كل الخراج وقيل ما ينوب الحصه الامع شهمة قوية تجل
 اي تجل وتظهر للمدعي كمن اقام عدلا شاهداً له او شهد
 في معرض التعديل وفي سوي الاصل يوقف بدعوى
 المدعي ان له بينة في الموضع حاضرة
 خذل وان ادعى بينة بكاسوق وقفه القاصي عند
 وفي المقرب قال يحتمل قلست لابن القاسم وهل

ادف
 اذ لا يستحق
 منه اذ
 هو من المستحق
 وتحت الامر
 من هان
 خارج جرح
 في ما يله

يكون توقيف الاصول بغير بينة فقال لا يكون ذلك الا
 ان يكون لقول المدعي وجه توقيف به الارض وفيه الصل
 قلت له ارايت ان ادعى رجل عبداً فقال ادفعوا
 الي العبد حتى اذهب به الي موطنه بيدي وانا اضع قيمته
 وادعي بينة قريبة كالنومس فقالت قال ما لك ليس
 في ذلك له ولو جاز هذا الناس بغير بينة او سماع لا اقر
 اموال الناس فان قال او فقول العبد حتى اتي بينة
 يثبت بها حتى يكون ذلك له فقال لا الا ان يقول بينتي
 حضور فان قال ذلك وكل القاصي بالعبد ووقف
 فيها قرب من يومه وما اسببه تنب
 اختلف في نفقة ما وقف من الحيوان ففي المدونة نفقة
 على من يقضي له به وعليه لمن هو في يديه لانه انما هو
 في ضمانه وقال في العتبية ان هكذا في الوقف وتنت
 الحق كانت مصيبة منه فالقلة له والنفقة عليه وعليه
 قول الشيخ خليل والمجلة له للعقباء النفقة على المتضي له به
 قال كان له امر كحرفين فالمرجع قبل المخلولة وبعد
 وما لم يكن له اشواق للنفقة في زمن اخلولة على المتضي له
 به خاصة والقلة لمن هو في ضمانه وفي الوثائق وان ادعى
 انه استتركه ما لا يفيق ويسرع اليه الفساد كالغاية الرطبة
 والحمر واقام النجاء بوضا ايقافه اجله القاصي ما لم يحلف
 الفساد فان احضر ما يثبت به والاخلي بين المدعي عليه وبينه
 بعد ان يستحلفه على نفي الدعوى وان اقام شاهدين
 وسأل التاجيل للتركية وخاف السلطان على سلعة الفساد

مرامينا فباعا ووضع التمنى على يد عدل فان عدل شاهدين
 قضى له بالتمنى وما له عين قائمة عليها يشهد ان
 يجب ان يشهد الشهود على تلك العين انما ملك المستحق
 من هبوا او مورو عن توحيد اي موجوده فيدعي على
 غيرها لحقه حضورها المجلس التذاعي فذلك شرط في الشهادة
 فيشهد على العين الموجودة في الاستحقاق مما ذكره واستغنى
 بالحجارة في الاصول من ذلك لتقدير استحضارها ففي
 نوازله ابن الحاج ان رجلا ابتاع كتابا من كيت الهـ
 بمرحبا رجل اخر فادعاه وانى بكتاب بذلك وقد فات الكتاب
 فقال لا يتوجه الحكم المستحق الشئ الا بعد شهادة العدول
 على عينه والاعداد الى من هو بين ولا يصح الحكم بدونه
 تعيين الشهود فيه عند الحكم ويكتفي في حوز الاصل
 المستحق بالبناء للمفعول بواحد عند ان يكون تاييدا عين
 القاضي في تحويل الدار المدعى بها ووصفها في ذلك المعنى
 المقرر من تحصيل الشهادة من الشهود على وجه
 الشهود فيه وعلى الحق وان يذهب بالشاهد من
 الذين شهدوا بالملك الى حيث الدار فيقولوا حضر الشهود
 الحيازة هذا الذي شهدنا بملكها فلان وهو السدار
 المدعى با وهذا الشاهد المحوز الاعداد فيه لانه موجه
 من القاضي والاثبات احق والاعداد فيها ايضا وناظر
 من حيازة الشهود الاصل المستحق توافق الخصم
 في الحدود لان توافقها على ذلك كاتفاق الخصم مع الشهود
 على عين الشئ الشهود فيه وواجب انما اي افعال الشهادة

بالحجارة

بالحجارة ان الحكم وهو القاضي بقسمة على الحاجب
 حكم فله نه حبيذ من شهادة الشهود بالحجارة لما هو ملك
 لهم وفيه القسمة اذا حكم بالقسمة على الحاجب في المقرب
 قال محمد الذي تجري عليه الاحكام ان القاضي لا يحكم بشهادة
 الشاهد من حتى يجوز اما شهدا فيه من دار او ارض او غير
 الا ان يتفق الخصمان على صدقه قال عبد الملك ولا يجوز للقاضي
 اذا ساله الورثة او بعضهم ان يقسم بينهم دار او ثوبا
 او غير ذلك ان يامر بقسم ذلك بينهم حتى يثبت عند ذلك
 الشئ كان ملكا للهلك حتى هلك عنه وان كانت قرية فله يجوز
 له ان يامر بقسمها بينهم حتى ياتوه بجور ما كان للهلك منها
 وصفته في كتاب الشهود يعرفونه ملكا للهلك وفي رواية
 الشيخ خليل ثم بينة بالحجارة قايله هذا الذي حرراه
 هي التي تشهد بملكها للغائب وجاز ان يثبت عند القاضي
 ملكا شهد اصح شاهد وبالحجارة لذلك الملك
 سواهم شهدا ان كان ذلك الملك ذاتسمية معروفة
 تقبضه من سواه ونسبة معروفين عا عداه
 ما لوفه عند السامعين سبل ما لك رضي الله عنه عن
 رجل هلك وله ورثة ولد وترك ارضا فحاصم وله قوم
 فيها فاقاموا البينة انها ارضهم ولم يشهدوا على الحدود
 ويشهد قوم على تعيين تلك الارض ولم يشهدوا انها لهم
 وقالوا علم لنا من هي قال ما لك اذا شهدوا على الحدود
 وثبتت شهادة الذين شهدوا انها لهم رايتها لهم قال
 ابن رشد هذا اذا قال ان الشهادة على الملك تلفق

2
يثبت

الى الشهادة فيما على الخويز لان الحق في ذلك انما هو في الاصل
المشهور والمعلوم المسماة التي تتميز بالصفة والشمسية
عن سواها عند من عرف حد ودحا ولا بدري لمن هي حيث
ان يلفق الشهادة في ذلك اذ لا يقدر في علم من شهد انما
لفقنا في له جدودها ولا يقدر في علم من شهد بمعرفة
حدودها جهله بما لكها ابن الناظم بخين العوض والامتنع
والاسلحة والحيوان والاقام والرفيق وعمرها فهو نظير
الحجارة في الاصل وهل يمكن تعلق التعيين فيها بشدة
معدلين به مع شدة دة مثله بالمملكة هذا مما ينظر فيه وهو
في العوض مستبعد الوقوع ولكنه ممكن اذا كان العوض
استشرا باسم يخصه كصفة ثم وهو في الدواب اقرب
كما اذا فرضنا قريبا في هذا العصر له اسم يخصه ويتميز
به فيمكن من يشهد من لا يعينه بانه ملك لفلان ويشهد
من لا يعلم انه ملك لفلان بانه الفرس المسمى المخصوص
به لكذا الاسم كالعج انتهى قلت هو فرس في الجاهلية
يسمى العوج وسبب تسميته انهم حصلت له عادة
فجعلوه في عمارة فاعوج ظم وعليه قولهم على فرس من
لسل العوج سباق والعطا اسد طيرانا اذا راى الما فقل
ان فارس ديام الما وسرب من لفظا فكان الفرس المذكور
اسبق الى الما انتهى وهو في الرقيق اقرب ففي الرواية
المجموعة واذا كانت تعني الجارية غالبة والاشارة فيها
على النعت والصفة جارية ويكتب الحكم الذي شهد فيه
عنده من الملك فيما على تلك الصفة الى الحكم الذي باقى

في الجارية بما ينبت عنده من الملك فيما على ملك الصفة
ورسل كتابه مع شاهدين يشهدان على الصفة يكلف
الحاكم المكتوب اليه ان ينبت عنده انما واحد منهم وان لم
يوجد عندهما في البلدة لم يطلع شيئا من ذلك فان لم يوجد
الا واحد في التي عينها الاسم والصفة وذكر الاسم
خليل في المحكوم عليه اذا كان في بلد قاصد اخر فقال
وان لم يبين بان كتب باسمه واسم ابيه فقط ولم يبين وصفه
ووجد واحد بالاسم واسم الاب ففي ادعائه عليه اولا حتى
ثبتت اصدية قولان ومستحق المثل مما يستحق من
الذي استراه عظم ما استراه وهو ما فوق النصف
له التخيير حق في الاخذ للباقي من البيع الذي استحق
بعضه بقسطه من الثمن الذي وزنه في جميعه والرد
لجميع وان يكن منه اليسر ما استحق واليسير
الثلث فادنى وقته مقابلة اليسير بالمعظم بان معظم الشيء
لا يطلق الاعلى ما زاد على نصفه فلا يعلم حكم النصف الا ان
يجعل من حين اليسير يلزمه اي المستحق منه الباقي
بما له حق من قسطه من الثمن والذي في الرواية الكثير
دون المعظم وهو الا ليق بمقابلة اليسير ففي كتاب ابن يونس
ولو كان ما يباع مكيلا او موزونا فان استحق القليل منه
ربيع حصته من الثمن ولزمه ما بقي وان كان كثيرا فهو مخير
في ان يبيع ما بقي حصته من الثمن او يرده وكذلك في
جزء شايح مما لا ينقسم لان حصته من الثمن معلومة
قبل الرمي به اليه خليل وتلف بعض المعين واستحقاقه

العيب ان كان الباقي اكثر من النصف لزمه بنسبته من
 الثمن وان كان اقل حرم التمسك به الا المثل فيلزم المشتري
 ببقية ما يخصه هذا في غير الطعام من المثل وانما
 في الطعام فاشارة اليه بقوله ولا كلام لواحد في قليل لا ينفك
 عند الطعام غالباً كقيد الاندرة وانما انفق فللبايع
 الزام صاحب الربع الذي وجد معيباً او مستحقاً انما
 التي الذي وجد منه الربع معيباً او مستحقاً حصته
 وهو الثلثة للربع السليمة وليس للمشتري الزام
 السالم حصته في القليل والكثير لا اكثر فان كان المعيب
 او المستحق اكثر من الربع كالثلث والنصف فليس
 للبايع ايضا الزام وليس للمشتري الا للزام فيجوز
 اذا كان للربع وهو معيب اذا خرج تنفي الصراف فان
 زاد فليس الا الفسخ كما تقدم وما له التقوم بسبب
 استحقاق نفسه بزيادة لا اطلاق فيرد اذا استحق
 النفس الصفقة مطلقاً وشرط كون الاستحقاق في معنى
 منها وانه لا حل امساك الباقي للجهل به لانه انما خرجت
 القيمة فذلك قال الناظر ان كان في معنى كعبد
 استحقاق نفسها ولا حل امساك باقية اي باقي المتقوم لها
 فيه من جهل فان القيمة غير الثمن المشتري به فوقع الجهل
 في الثمن فالرد ما فيه جهل وان يكن اي المستحق اقله
 فانما ان يرجع في حصته اي في حصته ما استحق من الثمن
 ففي المعربة قلت فان استري بمدين صفقة واحدة فاستحق
 احدها بملك او حرية فقد حال ما لك ينظر الى الذي استحق

كان وجه العبد ين رد الباقي وان كان ليس هو وجهها
 لزمه حصته من الثمن وهو قول مالك وفي كتاب ابن
 يونس قال مالك ومن استري ثيابا كثيرين اوصاع بها
 دعواه فاستحق بعضها او وجد بها عيب قبل قبضها او بعد
 فان كان ذلك تاخرا رجع حصته من الثمن فقط وان كان
 وجه الصفقة محمداً مثل ان يقع له اكثر من نصف الثمن المتفق
 كله ويرد ما بقي من لا يجوز له ان يتما سكب ما بقي بخصته
 من الثمن وان رضى البايع اذ لا يعرف حتى يقوم وقد
 وجب الرد بغير بيعاً موقفاً وهذا معنى مقابلة
 اليسير بالمعظم فالنصف من غير اليسير وقد سوي
 بين العيب والاستحقاق في حرمة التمسك وان يكن
 على الشايع المستحق بالنسبة للمعقول وقبل
 ذلك المستحق القيمة فالقسم استحق اي استحقه
 المستحق واعلم ان الجاري في المذهب انما هو في
 تمسك المستحق منه بما بقي من الثمن بقسطه
 مما انقسم له انقي لعدم قبضها ففي المعربة
 واذا اراد ان يجيب ما سلم في يده ويرجع بثلث ما استحق
 فان كان ما استري مما يكال او يوزن فذلك له وان كان
 ما يباع على الحد وكان الاستحقاق على الاجزاء نصف
 ما استري او ثلثه او اقله او اكثر فذلك له ايضا لان ما رضى
 يصير بثلث محروقة في سبيل ابن القاسم عن استري ثيابا
 ما لا ينقسم مثل المنوخ والثوب فاستحق بعض ذلك فقال
 للمشتري ان يرد ذلك ان شا كان الاستحقاق كثيراً او قليلاً

وسئل هذا الرقيق والحيوان انتمى وما تقدم نقله عن
 ابن يونس من عدم الجواز خله في ما ذهب اليه اجماع
 القاسم وقد اشار اليه الناطم بذكر الخلة في الس
 حليل ورد بعض المبيع بحصته ورجع بالقيمة ان كان
 الثمن سلعة الا ان يكون الاكثر واحد من ذواتها او اش
 وولدها فليس لا رد الجبيع ولا يجوز التمسك باقل
 استحق اكثر بل تنقص الصفقة بها ويرد ما بقي وان
 كان درهما وسبعة مثاوي عشق بثوب فاستحققت
 السلعة وفان الثوب فله قيمة الثوب بكامله وورد
 الدرهمين وان لم يفت رد الثوب واخذ الدرهمين
 ورجع في الاستحقاق للقيمة اذا عقد على عدد من الثياب
 لا التسمية ومع البيع اذا سكتا فيه عن الرجوع لاحد
 فان لم يسميا شيئا فاصري اذا شرط الرجوع للقيمة
 فان قال عند البيع ان استحق المبيع رجعا للقيمة
 لان شرط الرجوع للتسمية اذا خالفت القيمة وان
 يكن في الغي مال المسلم قوله دون غيره من قليل
 قيم الغنم فيستحقه مجانا بله عن قبل قسم المفسم
 وان يقسم ابي المسلم على ماله من بعد ما قد قسم
 وقوله اولى بما يقوما اي يستحقه بالثمن المقوم به
 في المفسم اوبى له في القيمة قال
 ما لك ومن اعترف شيئا من المسلمين في القيمة كان له اخذ
 بله ثمن فان استحقه بعد ان قسمت القيمة اخذ بالثمن
 وما عرف اهل الجيش من اموال اهل الاسلام وعرفوا

اصحابه فله يسمع وان كان اصحابه عيبا وسوا ما اخذوا
 اهل الشرك منهم او اموالهم ومن الصيد فان لم يعرفوا
 اصحابه افتسحوا واهل الذمة بمنزلة المسلمين وسوا
 اصر اهل الشرك من اموال المسلمين وانوابه ليبيع
 فله اص لا حد ان يشتريه منهم ان القاسم فاذا غنم المملون
 حارية لا يحل من صارت في سهامه ان يطاها اذا علم
 انها مسلم وكذلك لو اشتراها من العدو ولا حب له ان يطاها
 فان وطاها فخلت كانت ام ولد ولا ترد على صاحبها ومشتري
 بالثمن وحاصيرها ثمة ما ساق من امن من
 اموال المسلمين لا يوهض منه اي من المشتري او الحاضر
 بالثمن الذي اشتراه بدلا منه ولا بالقيمة ووجوه
 المأخوذ من لص اي يوهض ما اخذ من اللص ببيع
 او غنم مجانا بلا شيء فما اخذ من الموهض لا يوهض
 بئني ولا غنم وما اخذ من لص ولو بئني يوهض بله ثمن
 ويؤخذ ما يغني عن اللصوص وشبههم كاللغار الحربيين
 بما قد بلغ لاهم في الغد افعي العرب قال ابن القاسم
 ومن دخل النيا من اهل الحرب ومعه معبيد لاهل
 الاسلام كان العدو قد اسرهم لم يؤخذ منه الا بالثمن
 ولا بالقيمة وكذلك لو اسلم بعد ما دخل وهو بمنزلة من
 اسلم على مال بيد المسلم وان باع ما بين من ذلك من
 مسلم او ذمي بعد بيعه ولا يكون لاصحابه ان ياخذوا من
 المشتري وكذلك لو اسلموا على ناس من اهل دمتا كانوا
 رقاهم واهل دمتا في هذا كعبيدنا فصل

في ذكر العارية وفي ذكر الوديعة وفي ذكر
الايمان المستعير رده مستوجب علي مستعير لمغيره
وما ضمان المستعير ما استعاره بحسب للمعير الا تقابل
المعير عليه كالنسيان والذهب والفضة والاسلحة وما
شابه ذلك والحال انه لم يغير اي المستعير بغيره عليه
انه عدم اما لا يغاب عليه فيقبل قوله في تلفه
ما لم يظهر كذبه وان لم يعلم ذلك لا بقوله واما ما يغاب
عليه فيقبل قوله في التلف الابيضية انه عدم من غير
تقريب بغير سببه او بما عار فيه قد تحقق من المستعير
تعد سواء كان ما يغاب عليه او ما لا يغاب عليه اذا تعدي
فيه المستعير او فوط فيه فيضنه مطلقا في الحالين
ففي الجواهر والعارية ضمان صاحبها ان تحقق هلاكها
من غير تعد ولا تقريب من جانب المستعير وهي نوعان
نوع يظهر هلاكه كالرباع والحيوان فيقبل قول المستعير
في هلاكه ما لم يظهر كذبه وان لم يعلم الا بقوله والثاني
خفي هلاكه ويغاب عليه فلا يقبل قوله في هلاكه الابيضية
به فان قامت فله ضمان عليه وكذا ما كان بغير سببه كالسوس
في الثوب صدق بيمينه انه ما اضاعه ولا اراد فسادا وفي
المقرب قلت عن استعار من رجل سيفا ليقابل
به ف ضرب فانقطع ايضن فقال ان قامت بيته انه كان
معه في اللقالم يضمن وان لم تقرر ضمن الشيخ خليل ويرى
في كسر سيفه ان يتدله انه كان معه في اللقا او ضرب به ضرب
مثله وفعل الماذون فيه ومثله ورونه لا امر وان راد منها

ما تعطي

ما تعطي الدابة به فيما استعيرت له من غير تقريظ
ولا تعد فله ضمان فان ادعى ذلك فيما يغاب عليه لم يصدق الا
بيمينه الشيخ خليل صح وذهب اعارة ما لك منفعة بلا حصر
وان مستعيرا لانه ما لك المنفعة لا ما لك انتفاع فيصح اعارة
الملك عينا لاجل استيفاء منفعة مباحة منها لا عرفا
عليها من لفظ كاعترت وكذا الاجور اعارة جارية للوطي
او حذمة لغير محرم اي لمن يعتق عليه وهي اى العارية
للخدمة لان الاستيلاء عليها للخدمة ممنوع لان الاستيلاء
من نواحي الملك والاطعة وان يقول قرص لتلفها في استيفاء
المنا في منها ضمن المعير عليه ولو شرط الضمان وحلف
فيما علم انه بلا سببه كسوس انه ما قرط والقول قول
المستعير حلفا اي بيمينه في رد ما استعاره حيث اختلفا
ان كان ما لا يغاب عليه فيقبل قوله في الرد كما يقبل قوله
في التلف ما لم يمس اي المعار مما يغاب عادة عليه
كالحي والنياب والصلاح وما اسبه ذلك فليس القول
قوله او كان ما لا يغاب عليه وهو ما حكم ان القول قول
المستعير فيه او احده عند العارية بالضرورة اعي
استند على نفسه عند الاضائه استعاره فلا يقبل قوله
في الرد الابيضية والقول المستعير حلفا فيما يغاب
عليه وما لا يغاب عليه ان اخذ بشهادة فيما يمينه اعي
فيما ادعاه من عدم الرد وعدم الرد وهو المستعير
عليه البينة ففي الجواهر اذا اختلفا في رد العارية والقول
قوله المعار عند ابن القاسم في كل ما لا يصدق المستعير في ضياعه

[illegible]

لیتھار

يستعاضا وإذا قال ربه أكرمتك وقال الأخريل استعز
منك مع بيني افتني أي طلب منه ما لم يكن ذلك
أي كرا الدابة لا يفتق به أي برها لسرفه وغناه فقلب
القسم على مدعي العارية هو التحقيق فيحلف أهل العارية
لأنه مدعي الإشبه ففي المقرب قلتم له لو أن
رجله ركب دابتي إلى قسطين فقلت له أكرمتها منك وقال
بل أعرتها قال القول قول رب الدابة إلا أن يكون مثله
ليس يكرى الدواب في سرفه وغناه الشيخ خليل وإن
أدعاهما لأخذ وأدعي المالك الكرا قال القول له يمين
الإنا يانف مثله على الكرا لسرفه وغناه كرا السيد
المسافة أن لم يزد أي المستعير عما ادعي المالك أن أرفع
إليه ولم يركب إلا بعد فإن زاد على ما ادعاه المالك فالقول
للمستعير في تلك الزيادة فقط إلا أن المستعير لم يزد أي
لم يركب النهاية وهو مدعي على المالك زيادة وإدخال
عدمها وإن وقع تنازعها قبل الرجوع فكذلك إلا أن
المالك إذا حلف خيرا المستعير بين أن يركب إلى الموضع الذي
حلف عليه المالك أو يتركه إلا أن لم يركب المستعير الزيادة
فالقول قوله في الضمان إذا عطبت الدابة فيه وتوفي
ففي الكرا أن رجعت سالمة والحكم كما تقدم وأن قبض المتاع
رسول مخالف المعير والمستعير أو يصدق أحدهما لأنه إنما
يسبهم على فعل نفسه ثم ذكر الأوديعه فقال
ويضمن المودع بالبناء للمفعول الأوديعه مع ظهور محاييل
التضييع على المودع والتضييع منه في حفظها ففي

الجواهر اما الضمان فلا يجب الا عند التقصير او لئلا
 سبعة اجواب ان يودع عند غيره لغرض عذر الثاني
 فقلنا الثالث خلط بما لا يميز عنها مما هو غير مماثل
 كخلط الف بالثعير ونحوه الرابع الانتفاع فاذا لبس الثوب
 وورثه كسب الدابة فهلك حال الانتفاع ضمن وكذلك
 ان تسلف الدراهم والدنانير او غيرها مما يكال او يوزن
 فهلك حال التصرف كالحامس في مخالفة في كيفية الاحتفظ
 فلم سلم اليد صندوقا وشرط ان لا يقبل عليه ففعل ففعل
 ضمن للمنتزع السادس التضييع والالتفاف بان
 يلقيه في مصنعة او يدل عليه سارقا او يسعي به الي
 من تصادع السابع المحذور وهو مع غير المالك غير ضمن
 ومع المالك بعد المطالبة والتمكين من الرد مضمون
 ولا ضمان فيه اي في المودع للمسفيه اي عليه
 ولا ضمان ايضا على الصغير مع ضياع فيه يعني اذا
 فرض ضياع المودع منها فلا ضمان عليها لانه سلفها
 على ماله كالواقضه او باعها والتخوم المستودع
 بالمودع اي اذا اتجر المودع بمال الوديعه من اعماله
 اي بفعله يصير له لتعديده والزج كلها الحاصل من التجر
 في الوديعه له لان الغلة بالضمان وفي الوثائق المجموعه
 وان تجر بها يعني بالوديعه لنفسه كان الزج له لضمانه
 والقول قول مودع فيما تلف لان يد امانة والقول
 قوله ايضا في ادعائه مع الحلف سواء كانت مما يغاب
 عليه ام لا ما لم يكن ابي المودع يقبضه المستودع

بيئته عند قبضه قصد بها التوثيق فلا غنى في دعوى الرد
 ان يبيئته فان لم يبين فالقول قول المودع ففي الجواهر
 اذا طوب المودع بالرد فادعي التلف فالقول قوله مع بيئته
 وكذلك ان ادعي الرد الا ان يكون تسليم بيئته فلا يقبل
 دعواه الرد بل بيئته السليخ خليل الوديعه توكل على
 حفظ مال تضمن بسقوط سني عليها لان انكسرت في نقل
 مثله وخلطه الا كفي بمثله ثم ان تلف بعضه فبيئته
 الا ان يتم وبانتفاعه به او سفره ان قدر على امين الا ان
 ترد سائمة وحر م سلف مقوم ومعدم وكرم النقد والمثالي
 كالجارة والزح له وبري ان رد غير المحرم الا باذن فلا يبرأ
 بالرد الي الامانة لانه كالعرض لا يبريد الا الرد له بها
 او معقول ان احتجته فخذ ضمن الماخوذ فقط كما اذا ادعي
 الرد عليك فلا يقبل قوله الا بيئته ان كان اصل الوديعه
 بيئته قصد بها التوثيق وضمن بنسبائها في موضع ايداعها
 ويدخله احكامها وجروحه بها يظن له فقلقت لانت
 نسيها في كنه فوقعته والامانة في الذي يلوها امنا
 باصل التوضع واما جعل الخضم ليسوا التي منه اي مما
 يلوها واستوتوا عليه يضمونها ثم اخذ في تعدادهم فقال
 كما لا ب في مال اولاده ان ادعي التلف لا دفع للمرسل اليه
 المال الا بيئته والوصي في تصرف الموصي عليه والدلال
 فيما تولى بيعه وشوخته ان ظهر خسر وسرسل صحبته
 بالمال فهو امين فيه وعامل القراض في مال القراض
 والموكل فيما وكل فيه وصانع لم يمتصب للعمل

فيما استصحب فيه وذو انتصاب للعمل مثله في
 عدم الضمان في عمله ما استصحب فيه بضرة الطالب
 وهو السلعة لو في منزله والمستصحب مثله في عدم الضمان
 ان تلفت فيما استصحب له ان كان ثمة لا يبان عليه
 والمرئى كذلك في غير قابل المصيب فاستصحب لانه فيما
 يتحكم بقاء عليه ضاماً كما تقدم ومودع لديه اي عنده
 في الوديعة والاجير فيما عليه الاجر اي فيما استوجبه
 عليه ان لم يكن ضامناً منتصباً لتقدم حكمه في
 خلع وهو امين فلا ضمان عليه ولو شرط عليه اثبات
 الضمان ان لم يأت بسبب الميت او عثر بذهن او طعام
 او بانية فانكرت ولم يتعد مرعاً شرط فلا بد ان
 وهذا ان لم يكن منتصباً للرعاية وتوجيهه كالصانع
 المنتصب والمأمور فيما امر به ومثله في
 عدم الضمان الراعي فيما استرعى من نخاس ولو حامي
 واجير لصانعه ومما ران طر حريم على الاطير ونوق
 غرق سفينة كذا في الشركة في الرضاعة المشتركة
 فلا ضمان على كل الشريكين في حالة الرضاعة المشتركة
 مما حصل به من تلف وحامل الانتقال بالاطل
 بكراً او غيره وصمى حامل الانتقال الطعام اذا تلف
 منه باتفاق فلا يقبل قوله فيه الا يبيح له لشرع الايدي
 اليه والقول قولهم اي الامنا السابق ذكرهم به
 والامنا المذكورين حتي يلزموا باليهين
 مستبين لما سبق لهم من وصف الامانة وهكذا

القول

القول فان استبين الاتهام من كل فاليهين فقوله
 والاتهام غير مستبين جملة حاله اي حيث لم يتبين الاتهام
 ولم يجعلها وليه كذلك وما في الرواية يوافق ما حملنا
 عليه كماله وقيل القول قولهم من بعد اليهين وامر
 انهم مصدقون بما ينهم مطلقاً الاموال لا والقول
 الاول ان القول قولهم حيث الاتهام غير مستبين
 لدي من حقيق من اشباح المذهب ففي اصول الفقيه
 لابن حارون والامنا المصدقون علي ما في ايديهم الوالد
 في مال ولد والعوي في مال اليتيم والسفيه وامنا
 الحكام الموصوع علي ايديهم الاموال والمستودع في مال
 القراض والاجير فيما استوجبه عليه والمكتر في جميع
 ما استعمله حائلي الطعام فيضنه والصانع الذي
 ليس بصانع وراعي الماشية ما لم يكن مشتهراً فيكون كالضامن
 والمرئى يبيع للناس ويدخل فيها بينهم والشريك للصل
 في ماله كان تعاوضاً او غير تعاوض والرسول فيما يرسل
 به من شيء والمنضع معد المال ليشتريه شيئاً ولو وصله
 والمستاجر للشيء الذي لا يمكن المصيب عليها
 كلهم مصدقون فيما يقولون وما ادعي عليهم مما وجب
 الضمان فالقول قولهم بلا يمين الا ان يكون المدعي عليه
 بما يتيم مثله وهذا معني كلام الناظر وهو
 الحكم ليس يضمن البياي في قول مالك وبعضه وهو
 ابن حبيب يقول بل يضمن ما تلف لمن اقيم جراسه انوبه
 من الداخلين وكان ابن المسيب ومكحول يضمنون

الحكم

وكذا لك يمتنع ان جبر القرض منفعة كشرط عين بسالم
 ووقفي او كعك بتسلفه الحاج علي شرطه ان يوفيه بلد
 اضر وجنر فون بخير ملة لانه اجود او عين عظم جمل
 تسفحة وهي كتاب صاحب المال لو كبله في بلد اخر ليدفع
 لي حامله مقدرا ما يتسلف منه فينتفع بموئله الخيل
 ودفع عن الطريق الا ان يعلم قطع الطريق فيستحب ذلك
 صيانة للمال وكعين كرهت اقامتها الا ان يقوم دليل
 علي ان القصد نفع المقرض فقط من المسائل المتقدمة
 لغدان مستحصد خفت موئته علي المقرض يحصل
 ويدرسه ويرد مكبلته فان يحض النفع للمقرض بان
 لم يكن في ذلك كبر مونة علي المقرض لقلته في كرم زرع
 حار وان اراد المقرض نفع نفسه يكفائته اياه لزم
 يحترق وسلك المقرض بغير الاقراض ولم يلزم رده الا
 بشرط او عادة وليس له رجوع قبلها كما لا يلزم اخذه
 فغير محله الا الصبي فيلزم اخذها وان روي مسلف
 بالبناء للمفعول اي اذاري اي المقرض تحمله قبل
 اخذه المحذور له الزم من سلفه وهو المقرض
 وبوله ما يحل له واخذ قبل اجله لان الضمان فيه
 غير مقصود ولو قصد كان نفعاً للمسلف جره السلف
 فيحرم وفي المواهب يجوز شرط الاجل فيه ويلزم وفيها
 وامر شرطه فهو ان لا يجز منفعة وفيها يمتنع
 اين فتحون القرض فعل جائز ورو وهو جائز في كل شيء
 يحصر صفة سوى الا ما يودي من اعادة القرض

حار ان النياب من يضل الحام ومارس القندق والراحي
 ولم يرد ذلك مالك ومثله الخفرا لا يضمنون ما استوجرو
 والخفارة الا اذا استوجروا ذلك انقاسرهم
 وضوفا منهم فيضمنون هذا فصل
 في ذكر القرض والسلف القرض جائز وفعل جائز
 في كل شيء يمكن استيفاء عسر القرض في الجوارب
 لانه يودي الي اعادة القرض الا من يحرم لا ينفوهم
 فيه ذلك او امسرة وشرطه اي القرض
 ان لا يجز منفعة للمقرض لانه يخرج من باب
 المعروف الي باب المعاوضات والربا وحكمه في ذلك
 اي بما يجز منفعة من القرض كل من اهل المذهب
 منعه وليس باللازم للمقرض ان يرد اما اقراضه
 قبل انقضاء اجل قدها اي المقرض الوفا للقرض
 اليه فليس المقرض طلبه قبله البيع خليل يجوز
 قرض ما يسلم فيه فقط الاجارية تخل للمستقرض فان
 حرمت عليه او كان المقرض امسرة جاز وردت الحاريرة
 المذكورة الا ان تقوت بقوة البيع الفاسد والقيمة
 كفساد القرض وحرم هديته للمقرض ان لم يتقدم مثلاً
 فتكون مكافاة او يحدث موجب من صهارة وخوصها
 كرب القراض يهدي لمن قارضه اليه بعد تمام العمل
 فان لم يسفل المال امتنعت بطلان وان سفله فقولان
 للمتاخرين والاربح الممنوع ولذي الجاه والمقاضي لانه
 من باب اكل المال بالباطل ومبايعة من ذكر مسامحة

لان يقتصرها ذو محرم او امرأة والمقتصر في كل شيء
 يقتصره ان يرد به عينه بعد المقتصر عليه
 والافتقار به ما لم يتغير صفته عما كان ويكسر المقتصر
 عنه منه قال ابن القاسم ولا يصح القرض في ثياب
 لفظة هذا باب ذكر
 الحق وذكر ما يتعلق به ابن عرفة العتق رفع ملك
 عتقني عن ادبي حي فخرج هذا المسلم من حربي او من صباه
 له منه ويقول له عن ادبي حي رفعه عنه بموت المعتق
 بالنسبة للمعاقل كل ما لا يجر عليه في متعلق عتقه طائفا
 فخرج من احاط الدين بماله او ببعضه وذات الزوج
 فيما جرح فيه عليها وهكاه الذب اللحي من قال
 على عتق عبد لزمه وان لم يكن مقينا لم يجبر
 وان كان معيناً فقال مالك لا يجبر ولا ينكح عن
 بعد ان قال لا فقي عليه وان قال افعل ترك
 وان مات قبل ان يفعل لم يعتق في ثلث ولا عشرين
 ولا ابن القاسم في الموارية من جعل سبيل المساكين وكم
 يعينهم انه يجبر فعلي هذا يجبر في العتق وان لم يعينه
 تقول ابن القاسم وجب بالندب ولا يقضى الا به
 بالبينة مشكل المعتق بالنسبة للمفعول كل ذي
 رقب مملوك لمعتقه حين تعلق العتق به كال
 ملكه محصلا او مقدرا لم يزا حرم ملكه اياه حق لغريم
 قبل عتقه لامعه بان قال لعبد عيم انت حرمي ما لي
 لم يعتق عليه وان قال سيدك اذا بيعه منك وان قال

لا عتق ان وطئت فانت حرة فابتاعها فوطئها لم يعتق
 عليه الا ان يريد ان استريتك او ملكتك وقولنا مقدرا
 متى قال لعبد ان استريتك او ملكتك فانت حرة
 فاستراه او بعضه عتق كله وقوم عليه خط شريكه وقوله
 ولم يزا حرم ملكه اياه حق لغريم قبل عتقه لقولها مع
 عتقها ومن اعتق عبد بعد عليه انه قبل قتله خطا
 وقال لم ار دحل جبايته وظننت انها لزم دمه
 ويكون حوا حلف علي ذلك بورد عتقه وقولنا لامعه لقولها
 ومن قال لعبد ان يعتق فانت حرة باعه رد علي
 البايع ورد المني الضيفة اللفظ الدال على ماهية
 العتق صريحا ما لا يقبل صرفه عنه بغير اكرامه بماله
 محكوم به عليك كاعتقتك وانت حر اليوم عتق لا يرد
 ولا سبيل لي عليك ولا ملك لي عليك عتق عليه وان
 علم انه حوا بالكلية قبله صدق فيه انه لم يرد
 عتقه وبغير البراءة لمن قال لعائش فهو حرة
 بذلك رفع الظن عن نفسه وبحكم ما عليه احتراما
 من كونه وصفا لمن قال تعال يا حرة ولم يرد اكرامه وانما
 اراد ان في عصيانك كالحرة فلا شيء عليه وفرض
 ومن قال لعبد انت حرة وقال اردت بذلك اللذ
 لزم العتق ولا ينوي وانما ينوي في ماله وجب كسالة
 العائش ولو صدقته الامه لحق الله تعالى فتصديقها
 لغواتهم العتق يكون بالقدح كما اذا قال
 انت حرة عن دبر مني والوصاة كما اذا اوصي بعتق عبد

فنعوم من ثمنه ويخرج حراً ويكون بالكتابة وهو
كتابة العبد على مال يكون حراً باستيفائه منه ويكون
بالبيات كما اذا انجز عتقه وليس في التدبير والسبيل
اذا وقع احدهما في مملوك فليس لسيد ابي الرجوع بعد
اي بعد وقوع ذلك من سبيل بل هو عقد لازم واير
حازم والعتق بالمال اي تسببه فهو الكاتبه وهو
المراد من الاية من قوله تعالى فكاتبوه ان علمتم
فيهم خيراً وما له اي السيد بالجبر عليها من
طاعته للعبد ان لا يجبر السيد العبد على الكتابة
فان اجبر فليست بلاء زمة له ومحل الاية الذنب
والارشاد وليست على الوجوب فقد نوع الناظم
انواع العتق فتكلم على كل نوع منها الشيخ خليل اما
بيع اعتق مكلف به خي واحاطة دين فان احاط
الدين فلغريمه رد العتق او بعضه الا ان يعلم بالعتق
ويطول وهو ساكت والطول ان يشتهر بالحرية وثبت
له احكامها بعد العتق ما لا ولو قبل لغو
البيع فترد الى العتق رقيقاً معول المصدم
لذي هو اعتاق لم يتعلق به حق لازم احترافاً
من الحاني او المرهون او المستاجر وعبد المديان
واحد المتكاتبين وصيغته اي العتق فك الرقبة
والتحريم وما اشتق من ذلك بقرينة مدح
للعبد بالحرية او حلف او دفع مكس ومثله لا ملك لي
عليك ولا سبيل لي عليك الاجواب وبكوهبت

لك نفسك او عتقتك او تصدقت عليك بعتقك او بك
اما او اذهب او اعزب بالنية كالطلاق وعتق علي
البيع وحده ان علق على البيع وعلق المشتري على الشراء
ولا يشترى الفاسد كالصحيح واذا قال كل مملوك لي حر
عتق عليه من فيه شأ به رق والعتق بين مملكه
حين اليقين لا عبيد عبيد وامهات اولادهم لا يعتقون
كما اذا قال ما املكه ابداً حر ووجبت العتق بنذر
ولم يقض عليه به الا ببيت معين والعتق في خصوصه
اذا قال ببلد او عمومه بكل ببلد ومنع وطوى بيه من
المحلق بعتقها في صورة الحنك وعتق عضو فعتق
الجميع وتملك للعبد وصوابه كالطلاق في التست
صور المتقدمه الاصل فيعتق البابان او احدهما
حق ولا نية فله الاختيار بخله في الطلاق فيلزم فيها
وكذا ان قال ان جلت فانت حر فله وطها في كل طهر
سوق بخله في الطلاق تطلق اذ او طها مرة وان قال
ان دخلت فانتما حرتان فدخلت واحدة فله نهي
عليه فيها وعتق بنفس الملك الابوان وان علوا والولد
وان سفل وان هبة وصدقة او وصية ان علم المعطى
ولم يقبل وولاؤه له ولا يجعل عليه العتق في هبة
جزله ان لم يقبله ان كان اوقبله ولي متغير
اولم يقبله واماً التدبير فهو كما قال
ان القاسم المدبر عند ما نكح ايجاب بوجه السيد
على نفسه فيلزمه الشيخ خليل التدبير تعليق مكلف

السيد وان زوجته في زائد الثلث العتق بموته لا على
 وصية كان من مرضي هذا او سفري هذا
 او بعد موته ان لم يرد التدبير او حر بعد موته يوم
 فلا يقع الاعلى وجه الوصية بذلك وصيغته دبرتك
 وانت مدبر او حر عن دبر مني ونقد تدبير نصرا في لاسم
 فلا ينقص الا انه لو احواله ولا يمكن من استخدا
 وتناول التدبير الحمل معا اذا دبرت حاملا او حملت
 بعد كولد مدبر من امته اذا حدث بعد فاذا حملت
 قبله فلا يكون بمنزلة ابيه بل رق السيد ابده وصارت
 الامة بدام ولد ان عتق بموت سيد فان صاف الثلث
 عنهما قدم الاب عليه في العتق وللسيد ربع ماله
 ان لم يرض ورهنة وكتا بته لا اخرج به بهمة او بيع
 الا لحرمة وكذلك المكاتب وان جني فان فداه والامة
 اسلم خدمته وان عتق بموت سيد قبل استيفاء
 الجناية اتبع بالهاتق وان عتق بعرضه كالنصف
 مثلا فنصف ما بقي من ارض الجناية يكون متعلقا
 بمارق منه وخير الوارث حينئذ في اسلمه مارق
 او فكه وبطل التدبير يقتل سيد عبدا وباستغراق
 الدين للمدبر وللتركة وبطل التدبير في بعضه بمجاوزة
 الثلث من التركة وقية المدبر والحكم الرق وان مات
 سيد حتى ينظر الي الثلث من التتويم والاعتنا
 بما هلك قبله انتمى ابن الناطور ~~سبل~~ ما لك فتمين
 قال لعبد وهو صبي انت حر بعد موته ثم اراد يعيد

ذلك ببيعة فقال ان كان اراد وجه الوصية فله ان
 يفعل وان كان اراد التدبير وفي المقدما
 وصفة التدبير المطلق ان يقول السيد لعبد هو مدبر
 او حر عن دبر مني او حر بعد موته بالتدبير او حر بعد موته
 لا يغير عن حاله مني والفرق بين التدبير والوصية ان
 التدبير عتق وفي المقرب من قال كل مملوك لي حر لوجه
 الله تعالى وله مكاتبون ومدبرون وامهات اولادهم
 كلهم احرا وان كان له نصف مملوك عتق عليه وان
 كان مورا قوم عليه نصيبه من ربه ومعتق لحر من
 عبده لم يطالب بالحكم من الحاكم ان يجعله لوضو
 الاكل اعليه ان كان مورا النص الحديث وضط من يتركه
 في ذلك العبد الذي عتق حرره يقوم عليه في البس
 وعتقا لجميع العبد يلزم بالسراية لخديت ابن عمر وان
 كان معسرا فقد عتق ما عتق منه ولو لم يبر عليه الباقي
 وقضي بذلك عمر بن عبد العزيز في امرأة اعتقت نصيبها
 من عبد وكان ثمنه فجعل له عمر في كل ثمانية ايام يوما
 وللورثة سبعة ايام وعتق من سيده بمثل به اذا ما
 شانه بما مثله به على قصد المثل بمثل عليه بمقتضى قال
 مخمون قلت لابن القاسم ارايت ان احرق رجل جسده
 عبدا بالنار فقال هذه مثله ان كان علي وجه التعذيب
 لها وانفسا منظر اعتقت عليها والارق عتق قال
 مخمون ومن مثل لعبد بام وله او مثل لعبد عبدا
 عتقا عليه فان مثل بكاتبه نظر الي حره ان لو حره

احسن فيكون ذلك على السيد فان كان فيه اجر
 والكتابة متوا اعتق العبد وان كان اكثر من الكتابة
 فقل السيد الفصل وان كان اقل من الكتابة عتق
 قد خرج من العبد ابن فزحون في بصرته واذا مثل
 بزوجه طلقت عليه قال ابن القاسم ومن مثل
 لعبد مكاتبه كان عليه ما نقضه الا ان يكون مثله
 فاسد يضمنه ويعتق عليه والمثله بقلع الاسنان
 وقطع الائمة وخلق كحبة تاجر وخلق شعرا رية
 ربيعة وقعا عين وكسر يد وقطعها وبثلها وخصها
 عبد ابن القاسم ومن مثل لعبد ولد له صغير عتق
 عليه ولزمته القية لولده ان كان مليا لان مالكا
 قال اذا اعتق الرجل عبدا الاولاد الصغار وهو
 عني تعد عتقه فيهم ويضمن فيهم ومن مثل لعبد
 امراته عوقب وضمن ما نقض الا ان تكون مثله فاسد
 فيضمن فيهم ويعتقون عليه السخ خليل وعتق بالحكم
 ان عهد لشين برقيقه او رقيق رقيقه او رقيق ولد
 فتغير بخلاف الكبير غير سفيه فله يعتق ان كان
 المثل سفيها وغير عبد لتعلق حق السيد وذمي بمثله
 متعلق بعتق ولا يعتق على الزوجة والمرضى اذا امثله
 في زائد الثلث ويتوقف على رضى الزوج والورثة ولا
 يعتق بالمثله عبدا المداين كقطع طفر متعلق بمثله
 وقطع بعض اذن او جسد او سن او سحلا اي بردها بالمبرد
 او ضم انف وخلق شعرا مة ربيعة او كحبة تاجر او وسنم

وجه بخلاف عين من باطن الجسد يبارجها فغيرها كالوشم
 والقول للسيد في نفي العبد ومن مال يكون عتقه فغير
 عتقه لمال وفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو عبارة
 من المكاتب يكونا عبدا اي في حكم الرق لاحتمال رجوعه اليه
 عند العجز مع بقا درهم من كتابته حتى عجز عن بعض ما كوتبت
 عليه ولو قل رجع فمما كتبه قبل العجز فيه شايبة حريية
 فله كما قال الشيخ خليل بلا اذن بيع واسترا ومشاركت
 ومعاوضة ومكاتبته رقيقه واستحلاف عاقد غير
 سيد لامته واسلامه في الجناية او فداها من مال له
 ان جئت بالنظر وله سقر لا يحل فيه النجم واقرار في
 رقيقته لمن لا يقيم عليه لا يعتق ولو قريبا الا باذن وله
 اسقاط شفيعه اذا كان نظرا وله تعجير نفسه انما لفقها
 هو وسيد علي ذلك ولم يظمر له مال فبرق فان ظمر له
 مال لم يعلم به من ذهب او فضة اضغله او طراله فموسو
 رقيق كان عجز عن شي او غاب وقت الحلول بغراذن سيد
 ولا مال له فيكون ذلك تعجيرا فيفصح الحاكم وتلوم بالتعجير
 لمن يرجع فان راي وجها والامحج كما يتلوم في القطة عنة
 وهو وفا ما قاطعه عليه للعتق ولو شرط ضلوه اي عدم
 التلوم فله اعتبار بالشرط وقبض الحاكم ان غاب سيد
 ولا وكيل له وان قبل اصل الكتابة عينا او عرضا ويخرج
 حرا ونسخة الكتابة ان مات المكاتب عن مال ولو تزك
 وفا الا ان يكون معه في كتابته ولد او غير بشرط وجوده
 يوم عقدها او حدث الولد بعد عقدها فيدخل في الكتابة

فيودي الكتابة حالة ويعتق من كان معه في الكتابة
فله يودي بالبحوم اذا اراد ذلك من معه لما فيه من
الغرر فان فضل شي من ماله ورثه من معه في كتابته
فقط ممن يعتق عليه كالأب والابن والافق فان لم يترك
وفا وقوي والدع على السعي سعيوا وترك متروكة المولد
ان امن فيودي الكتابة بحومها فان كان مع الوالد ام ولد
لها فوقع على السعي وامانة دفع ذلك اليها وان اخذ عوضا
من المكاتب فوجد معينا فله الرجوع بمثله او مستحقا وكان
موصوفا الي غير معين في الكتابة فان السيد يرجع بقيمته
اذا كان له مال فان لم يكن عاد مكاتب كما كان كعني ف يرجع
بالقيمة وان يشبهه ان لم يكن له مال يريد اذا كان للمكاتب
شبهه في وضع يده على المعين المستحق بمضى عتقه
ويرجع عليه بقيمته فان لم يكن له مال اتبع به دينه فانه
لم يكن شبهه فلا يصح عتقه ويكون مكاتب كما كان اولاده
هكذا قال شارحه ولا معنى للمبالغة على هذا بل
صوابه على هذا المعنى يشبهه ومضت كتابة كافر لمسلم
وبيعت فان اسلم المكاتب الكافر فيبيع هو ومن دخل
معه في عقد الكتابة واستراط وظر الكتابة في العقد
واستيفاءها وما يولد لها او يولد لمكاتب من امته بعد
الكتابة واستراط لمدة بعد ادا الكتابة لغوي في المحصى
صور فبيع العقد ويلغى الشرط وادب ان وظي مكاتب
ولا حد للشبهة ولا مهر لها وان حملت حيرت في البقا مكتوبة
وامومة الولد الا ان يحجز فنضير ام ولد وعتقها على السيد

بها خلا في الاضعاف معها في الكتابة فبقي عليها
او اقوي لم يوصوفا فان رضوا جان ذلك وحط خصمها
على المكاتبين ان اختارت الامومة وان اشترى من
يعتق على سيده وعتق ان يحجز انهي والقول للسيد اذا
اختلف مع المكاتب في مال حصل اي في المقبوض من مال
الكتابة والمخلف في المذهب اذا اختلف المكاتب مع
السيد في قدر ما كوت به العبد وفي جنس ما كوت
به وفي اهل ينتمي اليه بحوم الكتابة بين ابن القاسم والقول
بالقول قول المكاتب عند ابن القاسم وهو المشهور وقول
السيد عند اشهب بخلاف التداعي في الدفع والقول
قول السيد بها خلا في البيع خليل والقول للسيد في
الكتابة والاداء الا القدر وادخل والجس والقول
للعبد وحكمه اي المكاتب اي المكاتب كالحرف في النقص
اي في عدم جهر السيد عليه ومنع ومن على بحوم الكتابة
وصحان للمكاتب فيما كوت بملكية افتني اي اتبع وفي
المعرب ولا يجوز ان يكاتبه ويرتس الرهن من غير مكاتبه
فيلكون كالحالة والحالة لا يجوز في الكتابة ابن وهب قال
مالك ومن كاتب عبده على ان يحل له وجل بالكتابة ان فاته
العبد او يحجز فذلك غير جائز لانه ليس من سنة الكتابة
ولان الكتابة ليست بدني ثابت فيتحمل للسيد بها الا ترك
ان المكاتب اذا مات وعليه دين لم يجز للسيد العزم
بالكتابة وان عجز المكاتب كانت ديون الناس في ذمته ولا
يدخلون مع سيده في رقبته انتهى وعلى الحالة فالمكاتب

انما هو كالخرف في تصرفاته خاصة وهو في غير ذلك من
 تباير احواله كالعبد في شهادته والحد والميراث فلا يوثق
 المكاتب ولديهم ان كان له ولاعين من ذوي رحمه في سبيله
 الحق بميراثه تمام من كلام
 الشيخ خليل حكم الكتابة الذنب ويندب بطل جزاءه عن
 المكاتب ولم يجز العبد على الكتابة والمأخوذ من المدونة
 الحبر وصيغتها كما تبتك وتحوها كانت مكنت او معتق
 علي بن عيسى وتحوها وظاهرها استراط التحريم وجاز
 بفرد كابق وعبد فلان وجنبي لا لولوليه بوصف
 او كجزء لا يجوز ورجع لمكاتبته مثله لانه ليست كاليد
 الثابتة الا بالماوضة المحضة فيجوز فيها ما لم يجز
 في باب المعاوذات فيجوز فتح ما عليه في
 توضأ وكذا ذهب عن ورق وبالعكس وجاز
 مكاتبته ولو ما لم يجز من الارقاب المصلحة وجاز
 مكاتبته امة وصغير وان لم يكن لها مال ولا كسب
 ويجوز بيع كتابة المكاتب او جزئها ولا بيع جزء
 منها بخله فان جزم من اربعة او نحوها فالمنصوص جواز
 فان وفاقا لولا الاول والا كان رقالمشترى او جزؤه
 في جزئه ويجوز اقرار الرقيق بقبض المكاتب
 الكتابة من مكاتبه ان وثق غير كماله فان وثق
 كماله فلا الا ان يجده الثلث ويجوز مكاتبته المورث
 رقيقه بل محاباة فان حابا كانت محاباة في الثلث
 فيعني منها ما حله فان لم يحل منها شيئا بطلت وجازت

مكاتبته جماعة من الارقاب مالك واحد فتوزع على
 قوتهم على الاداء يوم العقد اما اذا كان للمالك
 شخصان كترك كل عبد فاراد الجميع في الكتابة امتنع
 ذلوا مجزأ ادم او ماته اخذ سيده مال صاحبه
 بطله وهم وان من ادم حله سوا اشتراط
 الجملة في العقد ام لا فيؤخذ من المالك الجميع ويرجع
 المودي قلمي المودي عنه بما ادى عنه بعد ان تقسم
 الكتابة على قدر قوتهم كما تقدم ان كان ممن لم يعتق
 عليه بان كان احببنا عنه والا فلا كالا با والامهات
 والاولاد ويستيطر ايضا في الرجوع ان لا يكون المودي
 روجا ولا يسيطر عليهم سي موت واحد اجماعا
 ذلك في الموطأ والسيد عتق قوي منهم ان رضى الجميع
 وقوا فان لم يرضوا ورذ العتق ثم عجز واحد عتقه
 وجوز مكاتبته شريكين بمال واحد في القدر والاصل
 فان اختلفا فسخت لانه يصير كالين ولا يجوز مكاتبته
 احد الشريكين دون الاخر ولو اذل الشريك او ماله
 فلا يجوز او بمال متحد لكن يعقدان وان لم يعلم كل منهما
 بفعل الاخر فيفسخ حينئذ ويجوز رضى احد الشريكين
 بتقديم الاخر عليه في القبض فان عجز المكاتب عن التحم
 الثاني رجع بحصته عليه شريكه فيما اخذ لان ذلك سلف
 منه ويبقى العبد بينهما واذا عجز او ماته قبل حلول
 النجم الثاني قال محمد ليس له اخذ من شريكه حتى
 يحل ولو حل قبل عجزه فتعذر على المكاتب والنظر كان على

الشريك ان يجعل لشريكه سلفه ويبيعان المكاتب بالبحر
 الثاني كان قاطع الشريك المكاتب على عشرة محله
 في نظر عشرين موجه حصته من المكتابة باذن شريكه
 فان عجز خيرا المقاطع بين رد ما فضل لشريكه معه مما قبضه
 من مال المقاطعة ويكون بينهما واسلام حصته رقا لشريكه
 في نظير جمع ما قبضه ولا رصوع للمقاطعة على الاذن ولو
 قبض مثله او اكثر فان مات المكاتب اخذ الاذن ماله به
 قبض مثله او اكثر فان مات المكاتب اخذ الاذن ماله
 به نقص ثم يكون ما بقي من مال المكاتب بين الذكر
 قاطعه وبين شريكه على قدر من المكاتب ان ترك مالا
 والاقله ثلثي الاذن على المقاطع ان كان قد قبض المقاطعة
 ولم يقبض الاذن شيئا او قبض ولم يستوف مقدار ما
 قبض صاحبه وعنتق احد الشريكين وضع لمسا
 يخضه من مال المكتابة فلا يقدم عليه بالسراية
 باقية الا ان يصرح او يعيهم انه قصد العتق فانه
 يقوم عليه حينئذ كما اذا قال ان فعلت فتصفك
 حر وكاتبته ثم وضع النصف من المكتابة ولا يقدم
 عليه لانه ليس بعنتق وانما هو وضع مال كما سبق
 ولو كان عتقا لقوم عليه ولهذا اذا عجز رجا
 رقيق كله وان اعانته جماعة فلم يقصد والصدق
 او لم يعجز وان لم يقصدوها لم يرجعوا بشي انما
 ما في ذكر الرشد وذكر
 الاوصيا والمجر والوصية وذكر الاقرار والدين
 والفلس

والفلس والرشد ربيعة الناطق بانه حفظ المال مع
 حسن النظر وذكر بعضهم له اي للرشد ربيعة
 زاد فيه الصلاح في الدين معتبر وفق حقيقة المال
 مع الصلاح فنيه واختلف هل من شرطه الصلاح في
 الدين ام لا على قولين قال المديون من اصحاب مالك
 الرشد هو صحة العقل وصلاح الدين وتميز وحفظه
 وقال ابن القاسم اذا اتم ما له وحفظه استوجب
 اسم الرشد وان كان غير مرضي الحال وبذلك الحكم
 والايج ما دام صغيرا لله ب الى البلوغ اي الى
 بلوغه حجمه اي الاب عليه ومقتضاه صغير محجور
 فيما اهتني واختبر ان طر الرشد عند البلوغ وبالع
 بالعكس اي من بلغ صغيرا غير رشيد حجمه اي
 حجم الاب عليه وجب فلابد المقال عليه في هذا
 الحال ان ائ اي حجم الاب باق على من ابوه محجورا
 معقول مقدم جدد اعليه في نور البلوغ وهذا اذا بلغ
 مجهول الحال ولم يستبين رشده وجدد ابوه عليه محجورا
 مشهودا بذلك اي استشهد بتجديد الحجر عليه وله فشهد
 حال من الضمير وبالع وحاله في الرشيد وعدمه
 قد جعل على الرشاد وحاله اي حمل حاله على الرشاد
 وقيل لا يحمل حاله عليه وان امت اب وقد وجب وصياله
 على مستوجب الحجر من ذكر او انثى وهو من بلغ بغيرها
 او جدد عليه ابوه محجورا معني ما فعلا فيكون في
 ولاية الوصي فان لم يكن فهو في ولاية مقدم السلطان

وما ذكره الناظم عوف في المقدمات قال
 فيها اما الابن ونوفي ولاية ابيه ما دام صغيرا لا يجوز
 له فعل الابا ذنبه ولا هبة ولا صدقة وان كان ذلك باذنه
 فاذا بلغ فلا يجوز له من ثلثة احوال
 اولا ان يكون معلوم الرشيد فافعاله جائز ليس
 للاب ان يرد شيئا منها وان لم يشهد على اطلاقه من
 الولاية فقد خرج منها ببلوغه مع ما ظهر من رشده
 والثاني ان يكون معلوم السفه فلا يخرج الا بال
 من ولاية ابيه وافعاله كلها مردودة غير جائزة
 والثالث ان يكون مجهول الحال لا يعلم رشده من
 سفهه فاضل فيه على قولين احدهما انه محمول
 على السفه حتى يثبت رشده وهورواية يحيى بن
 ابن القاسم في كتاب الصدقات والقبائل
 قال فيها وليس الاحتلام بالذي يخرج من ولاية
 ابيه حتى يعرف حاله ويشهد العدول على صلح امره
 وهو ظاهر سائر الروايات والثاني
 انه محمول على الرشيد حتى يثبت سفهه ويخرج بالاضلال
 من ولاية ابيه اذا لم يعرف سفهه وان لم يعرف رشده
 روي ذلك ربا دعي ماكدوفي المتطية واذا وهب
 الاب الى تسفيه ابنه البالغ عند خدانة بلوغه جائز
 ذلك قال ابن رشد فاذا مات الاب وهو صغير او وصي به
 الى احد او قدم عليه السلطان فلا يخرج من ولاية وصي
 ابنه او مقدم السلطان حتى يخرج من الوصي او

السلطان ان كان الوصي معذرا من علي السفه من قبله
 وما لك بحمله على الرشيد الشيخ خليل وللوني رد تصرف
 بميز وله رد فعل نفسه ان رشده ولو عتق قبل البلوغ
 وحسب بعد او وقع الموقوع وضمن ما افند ان لم يوص
 عليه فلا يضمن وصحت وصيته كالسفيه ان لم يجلس
 ويتقي الوصي عن الاب باقوسها دلتهم باطلاق
 يد علي التصرف في ما له في المقدمات واما وصي الاب
 فاطلاقه جائز وهو مصدق فيما يذكر من حاله وان لم
 يعرف ذلك الا من قوله اذا راي مخاليل الرشاد اسي
 على ما تة وكذلك مقدم القاضي وفي ارتفاع الحجر مطلقا
 ويعني به حيث لا يكون للوصي ان يرشد كوصي القاضي
 او حيث يكون الاب او وصيه يتنازعان في الرشيد
 وادعي الحجر الرشيد بعد بلوغه يجب اثبات
 موجب الرشيد طلب منه وتيقظ الاعذار من
 الوصي في شهود الرشيد حيث كان وصيته
 من الشهود الذين شهدوا برشده ومعلومه ان لم يكن
 شاهد ابرشده فلا بد من اعداره وفي المتطية اذا كان
 الوصي من يقر للبيتم بالرشيد كان اقرب له واشهد عليه
 فان لم يشهد له بالرشيد استغني عن الاعذار وذكر
 في عقد الرشيد استغنا بكم عن الاعذار بشهادته
 خليل محجور لا فاقاة في الصبي بلوغه بثمان عشرة عاما
 او اكمل او اخص او الاثبات وهل الاق حقه حقه تعالي
 تردد وصدق في البلوغ ان لم يرب الى حفظ مال ذي

الاب بعد ابي البلوغ وفك وصي او مقدم الاكدر
 لعبته وزيد في الانبي دخول زوج ومنها دة العدول
 علي صلاح حالها ولو جدد ابوها محررا عليها علي
 الارح والله بترسيدها قبل دخولها كالوصي عنه ولو
 لم يعلم رسدها وفي مقدم القاضي والبالغ الموصوف
 بالاحمال وهو الذي مات ابوه ولم يوص عليه اصدا
 ولا قدم السلطان عليه وصبا ولا ناظر معتبر بوجه
 من السغه والرسد في الحال الراهنه فقط غير
 الرشد يجوز فعله اعتبارا بوصفه وفعله في السغه
 اي صاحب التصرف به وكله نظرا الي حال نفسه
 وذلك اي ما تقدم من الاجارة والرذ في السفيه
 والرسد مروي عن ابن القاسم من غير تفصيل
 له ملايم حاله من الاعلان بالسغه وعدم الاعلان
 الرصد سغره من حين بلوغه او سغه بعد ان الس
 منه لا يرشد من غير تفصيل في شيء من ذلك وما فك
 رضي الله تعالى عنه وكثيرا مما به يعبر على ما قصد
 البلوغ عنه من غير نظر في تصرفاته فافعله حينئذ
 لا فقه جايئ من غير تفصيل رشيد اكان او سغيرها
 معلنا بالسغه او غير معلن كما تقدم وعن مطرف
 اني قول ان من افضل سغره بلوغه فلا يجوز
 ما فعل وان يكن اي المهل سغه بعد الرشد ففعله
 حينئذ ليس له من رد ما لم يبيع من خادع بان يكون
 يبعه سغه وخديعة بينة مثل ان يبيع ما يملكه

الفاد يارحمته دينار وما اسبه ذلك فيمنع وبالنسبة
 المذمومة او اقله سغيرها لا يبيع اي لا يبيع بالنسبة الذي افسد
 من غير تفصيل بين ان يكون معلنا بالسغه او غير معلن
 وهذا قول الاجون مطرف وابن الماحسون ابنا
 ان الرصد سغره فافعله كلما يرد وده ومن السغه
 رد اصبع ابن الفرج افعاله والعكس اي اذا كان غير
 معلن السغه بالعكس ان يبيع اي بالاجارة كجمع افعاله
 وفعله من يجرى حاله بالبلوغ اي لم يعلم نفسه ولا
 يرشد شيئا تقدم او تاخر حاله في جميع تصرفاته
 يجوز باق الاصحاب ويجعل القاضي بقوله حاله
 يكون بالسفيه علي السفيه ما جازي المال
 اذا ثبت عند سغره وحسن عليه من زهاب ماله وان
 يكن اي المحجوزة بختا وحاضنة اي وبلغت بالحضن
 وما اسبه والاب هي وليس المحجزة بدهم
 فهي في حق ابيها الا اذا ماتت وسكنت في بيت
 زوجها ثم مضى له لها فيه سبعة اشهر او ام اب
 ما قدمه من اشتراط زكاه يري ودخولها بزوجها
 ومكث المدة المذكورة به القضا اي جوي به العمل وقد
 تقدم قول الشيخ خليل وزيد في الانبي دخول زوج ونهاد
 العدول علي صلاح حالها ولو جدد ابوها محررا علي الارح
 فلم يقدر في المشهور ان يرشدها لا يكون الا بعد مدة مكنه
 بعد الرصد بينهما ثم قال والله بترسيدها قبل
 دخولها ولو لم يعلم رسد في الوصي عنه وفي مقدم القاضي

طه في ما لم يجدوا في الاب حجرها اي حجره انما البنا
 بها او ينسب الاب الرشد قبل معنى السبعة الاغوام
 اذا بلغوا ذلك فخرج رشيد قبل معنى المسد
 المذكور باصراجه وقد علمت بما في قوله اذا بيمينها
 وحجر من وصي ابوها عليها من وصي ابوها
 المن المذكور حتى يزال حكمه اي الحجر عليها بما
 يجب اي مما يثبت لها من الرشيد والعمل اليوم
 عليه ما ظني في انتحاب الحجر من الوصي الى المولى
 المذكور ومثله في انتحاب الحجر من وصي الاب
 حرم وصي القاصي وان يكون في الانثى ظاهرة الالهة
 فانها مردودة الاقوال الاية الوصول للتعني
 او وصولها لمن التعني وهو من الخمس سنة الى
 الستين سنة او ملك عام في بنتها ابر القوس
 بها وقبل بل افعالها اي الانثى المهتلة لشيوخ
 اي جارية ماضية ان هي اي الانثى حاله الحيض
 يتبع اما بالحيض نفسه او بلوغ سنة وهو
 ثمانية عشر عاما والسوق في القيس المعتبر من امضا
 بصرها المهتلة من خمسين عاما فما فيها حرم به الحكم
 الى الستين عاما فقرة الاقامة انما البنا على البنت
 الي ان يبلغ ستا او سبعا على ما ذهب اليه الناظم
 لغور البلوغ في الذكر في الحرق ابن الحجر لان البالغ
 اذا ظهر رشده بعد زوجه من ولاية ابيه وكذلك الاية
 اذا بلغت في بنت زوجها مع ظهور رشدها وقو

المشهور اذا شهد العدول على صلاح حالها انما البنا
 حرم من ولاية ابها فالزوجه في حقها كالبلوغ في
 حق الذكر والبنات بالرشيد كطهور رشده وكالاب
 ان يحجر الاب في بلوغه فيمنعه ما كان يصل اليه بلوغه
 من الاطفال من الولاية يكون له ذلك في الانثى قسري
 غير ما رجه ابن يونس وفي الراجح انما افضل حاله
 لان الحكم فك الحجر عنها بسبب العدول ولو وجد ابوها
 عليها الحجر قال ابن رشيد وانما ان كانت يتيمة ذات
 وصي من قبل ابها او مقدم من قبل القاصي فلا
 تخرج من الولاية وان عشت او تزوجت ودخل
 بها زوجها وطال زمانها وحسن حالها ما لم تطلق من
 وثاق الحجر الذي لمزما ما يصح اطلاقه فباسم به وهذا
 لغو المشهور في المنع المحمول به وانما ان كانت يتيمة
 ليست في حجاب ولا وصيه فاختلف في ذلك على قولين
 احدهما ان افعالها جارية اذا بلغت الحيض وهو قول
 المختار في العتبية ومير قول ابن القاسم في المدونة
 وروايته زياد عن مالك والثاني ان افعالها
 مردودة ما لم تعني وتنفق عن الحيض او ما لم تنزع
 ويدخل زوجها وتقيم معه من حمل امرها فيها على
 الرشيد قبل امضاها العام وهو قول ابن الماصون
 واليه ذهب ابن العطار ومير رشيد الوصي لاب من حجر
 من اوصي عليه في ولاية التماح بنقله بالنظر على
 مقتضى نظر ابن رشيد ولاية كالانثى في ولاية باقية

على من رُسيد من بناته وكذلك ناييه ويحتمل
قوله بالنظر اي بالقياس على ما اوصاه بها وهذا
تكرار مع ما سبق له في باب التكاثر وهذا اذا كان
اهلا للولاية وزوجها بكفو ومداق مثل وخوفه
وليس للمهر ذكر اكان او انني من تخلص من الحن
الا ترسيد في قول اكثر من اصحاب مالك اذا
الوصي وثق من في حجره منهنه وبعضهم وهم
الطلبطون اجرا على قول ابن القاسم قد قال
بالسراج في حق من يوفى بالعقد اي بالرسيد
فيخرج من الحجر موت وصيه ففي المتبعية ومن لم يمت
ولاية فبات الوصي ولم يوص في ولاية القاضي
حتى يثبت رسيد وكان يقض فقرها طلبطية يقول
هذا مذهب ابن القاسم ان ظهر منه حسن نظر فرسو
جائز الافعال بعد موت وصيه وان لم يحكم باطلاقه
كما هو عند سرود الفعل دون حكم الشئ عليه
والصواب على يد واستأ على مذهب غير من
اصحابه فلا يخرج من الولاية التي لزمته الا حكم كانهما
لا يلزم منه الا حكم وقال ابن مالك القربة
قال اما يراعي ابن القاسم حاله فان كان سفيها
كان سرود ود الفعل كان له ناطرا ولم يكن وان كان رسيدا
لقدت افعاله كان وصيه حيا او ميتا والثنان عند
العقضاء الاكثر من الشهود في ثبوت عقد التسفية
والترسيد وليس يكتفي فيها بالعد لان فانها ليست

من

من الامور الخمسة التي تذكر بالبدية وانما يحصل
من جزييات تدل على المعنى المشهود به فمما فاستكثر فيها من
الشهود ليحصل نوع استقصا في المتبعية وينبغي ان يكون
من الشهود في عقد التسفية والترسيد وفي المتبعية
وفي كتاب محمد بن الموار لا يجوز شهادة رجلين فقط
في ترسيد السفيه حتى يكون ذلكا فاشيا قاله اصحاب
وفي سرود الرشد اي فيما يرد به شهادة الرشد بان شهد
عدلان بسفه من رسيد بكتفيان اي بكتفي العدلان وكانت
شهادتهما تدفع في شهادة الشهود بالترسيد في المتبعية
فان اتى الوصي بشاهدين عدل يشهدان ان هذا التيم
بحال التسفه كانت شهادتهما مدفعا في شهادة الشهود بالترسيد
وحياز للوصي فممن حجر عليه اعطاه بعض ما فيه
مخبر اي يجوز للوصي ان يعطي محجور بعض ماله بحجره
في تصرفه اذ اري منه تحيل الرسا ليحصل له الثقة
بديجسي النظر في تصرفه ففي المتبعية فان تلف لم يعنى
الوصي شيئا من ذلك وكل ما اتلفه المحجور ميبا كانت
اوسفيا فقر منه لازم له في ماله ان كان له مال
والاتباع وهذا هو المشهور من المذهب والخطاب
به وصيه قال ابن القاسم والمولي عليه حاله كحال الصبي
ان كسر جرة او صرف شيئا فهو في ماله ان كان له مال والى
اتباع به دينه الا اذا كان الاثك لم يوطع اليه
اي اني ذلك المال المتلف صرفه اري منه عليه فقد سلطتم
على اثك فله صاحب المال والحال ان المحجور في سوي مصلحه

النفس قد انقلبت يريد انما كلما اتلف المحجور فانه يورثه
 من ماله في مشهور المذهب الا اذا كان صاحب المال
 قد سلب المحجور عليه عن طوع منه فلا يجب عليه عزم
 الا اذا اتلف المحجور في مصلحة التي لا بد له منها كالسوق
 والاكل وبناء الدار ونحوها لا غنى له عنه وفعله
 اي المحجور بموافق كالبيع وسائر التعاوضات لا يبرئ
 فهو موقوف على نظر الوصي فان اجاز له وصيه مضي
 ان تغد باجاز الوصي وفي التبرعات كالهبة ونحوها
 قد جرى العمل بمنع منها ونحوها امضايا فلا يجاز
 ان فعل المحجور ذلك الا انه لا عوض له فيه فلا يجوز صرف
 ماله في غير عوض وفي المقرب سيل ما لك غير رجل
 بعد يشتماله في طلبه عند ابقا دركه وباعه واتلف
 ثمنه فقام صاحبه فيه فقال ياخذ ولا يني له على
 الغلام من المال الذي اتلف ولا يكون ديناً عليه
 فقيل لما لك اقله يكون هذا مثل ما افسد او كسر قال
 لا وفي المقد مات لاضله في ان الصغير الذي لم يبلغ
 الحلم الرجال والمحيط من النساء لا يجوز له في ماله
 معروف من هبة ولا صدقة ولا عطية ولا عتق وان اذن
 له في ذلك الاب والوصي ان كان ذاب او وصي واب
 باع او اشترى او فعل ما يشبه البيع والشراء مما يخرج
 عن عوض ولا يقصد فيه الي معروف كان موقوفاً على
 نظره ولية ان كان له ولي فان رده ادا او غبط
 اجازة وانقلبه وان رده بحكمه في ذلك رده وان لم يكن له

وعند

وصي قدم من ينظر له في ذلك بوجه النظر والاحتياط
 وان غفل عن ذلك حتى يني امره كان النظر اليه في اجازة
 تغاده ذلك او رده قال ابن رشد ويلزمه ما افسد
 وكسر في ماله مما لم يورث عليه واختلف فيما افسد او كسر
 فيما اوتمن عليه وقد تقدم قول الشيخ خليل وللوي رد تصرف
 ممازوله ان ردد ولو هنت بعد بلوغه او وقع الموقف
 وضمن ما افسد ان لم يورث عليه وظاهر السفة
 والحال انه جاز الحما اي بعد البلوغ من غير
 محي من له المحر عليه فيه خلف علي بين ماكد وابن
 القاسم جواز فعله كله سفرها كان او غير سفره بامر
 حازم لما لك اي ينقل عنه حازم والمخ من حوار
 افعاله لابن القاسم فقد اختلف في السفه الذي
 في غير ولاية فقال ابن القاسم لا يجوز بيعه وان غفل
 عن المحر عليه وصوت في ولاية القاضي فترد بيعة وقال
 الرواة كلام بعد جاز الا ان يضرب على يد
 الشيخ خليل ويصرفه قبل المحر على الاجازة عند
 ماكد لابن القاسم وعليها العكس في تصرفه اذ ردد
 بعد فعلي قول ما لك انه لا يقضي بمضي افعاله
 لوجود المحر وعلي قول ابن القاسم محي لان الاعتبار بالنظر
 في الرشد ولو لم يكن عنه المحر وبالد في صغيره مما
 اي غير محجور عليه من اب ولا وصي اي بما ترتب عليه من حق
 نقض القاضي اذا صح ذلك الحق بموجب جلي اي
 ظاهراً من بينه ما دله ولا يقيم له القاضي مستحلفاً يقوم

محجة وهو علي حجة اي المحجور الصبي على حجة كالحال
 اذا حكم عليه وكان بعيد الغيبة فان القاضي يحكم عليه
 ولا يقيم عنه من يعقم بحجة كذا في المقرب فينظر في
 ابدائها الي بلوغه ورشد حكم واجبه له فان
 ابدادها فاعطاه له به ونقض ما حكم به عليه وبذلك
 الوصي على المحجور كلها يجب على المحجور من مال
 من في حقه منها طلب ذلك في المحجور ونظر الوصي
 في القول المشهور **يجب على بني المحجور** فلو
 متعت الحكم قال القاضي ابو الوليد ان رشدا وقت
 حات الرواية منصوصة عن ما لك ان الوصي يسكن
 نبات المحجور يريد الابكار بالالفات والنيب الاتي لم
 يمكن امره لنفسه لكونه وصيا عن ابين وامر
 انه اي ام المحجور فليس يولي لها خلافة ويعقد
 الوصي **التكاح** لا سيما اي لا محجور **والنفس في عقد**
تكاح **أبناات جارية** اي بياته التي لم يكن امره
 وعقد اي الوصي للنبات قبل **البلوغ** حكم
 الاجبار عليهم جاري بحمله اي العقد في البسر
 كلاجبار اي كعقد اذا جعل له ذلك في البكر الوصي
 عليها من الوصي فكانه المجهز اذ هو بايه وبالحجة والوصي
 تزوج اما محجور بله خلافة وتزوج بياته التي لم يكن امره
 لنفسه علي اختلافة فيه وقد تقدم قوله الشيخ خليل
 وصبر وصي امره اب به او عني الزوج والاختلافة ولا تزوج
 نبات المحجور الله ان قد يمكن لنفسه ولا سيما كان المحجور

وليا عليهم من اخوته ولا قراباته فان فعل مضي علي
 ما ذهب اليه ابن الهندي وفي ونايق ابن فتحون ان الوصي
 ان تزوج موليته الموصي عليه واخوته وسائر بناته وبنوي
 قراباته من كل من كانت ولايته تزوجها الي الوصي عليه
 ثانيا في اوبكارا وسترل في ذلك كله منزلة رواه ابن
 حبيب عن مالك واصحابه المدنيين والمصريين فلو
 قال ما معناه اذا كانت الولاية على الذكور ثلاثة تنظر
 لهم وينفذ عليهم ما ينظرون فيه وينفذونه بعد رشدهم
 وامر ان كانت ولايته علي الاناث منهم فلا يجوز له ذلك
 لان الاناث ليس اليهن الا تكاح بعد الرشد فافترقا قلت
 وربما يقال المذكور يدفعون عن انفسهم بعد رشدهم
 ما يكرهون من فضل الوصي بخلاف الاناث **والنقل**
 لا نصا يريد ان نقل الوصي الا ايضا لغين غير حمل
 به الا بعد رشده له فيباح سببه النقل عند موته
 الي غيره او حلول الاجل اي اجل الوصي بخلاف الاناث
 ولا يورث الوصي له بالنظر علي التركة ويجزها **العقد**
 اي عقد الوصية ولا يضي رده بعد ان قيل ان ما
 موص لان حق الوصي عليهم قد تعلق به كالموكيل اذا قل
 المحصر وفي المقرب قال ابن القاسم واذا قبل الوصي وصية
 من اوصي اليه ثم رده بعد موت الوصي واراد ان
 تركها فليس له ذلك وقد لزمته ابن يونس قال
 مالك واذا قبل الوصي الوصية في حياة الوصي
 فلا رجوع بعد موته ففهم مر كلام الساطع ان له والوصي

وتنزل

في حياة الموصي **ولقد وجد** للموصي ينفعه من استمرار نظره
 فيما قبل من **الايقاع** **يقول** اي يسوغ له ان يقول لنفسه
 وتلا م الناظر يقتضي ان حصول العذر المانع من جنس
 النظر على مقتضى غرض الوصية موجب للعزل وان لم يعزل
 نفسه **ولا وجوب** للموصي الي القبول ان **ابى تقديمه**
 للمصرف فيما اوصى به بعد الموت او قبله بان لم يقبل
 الوصية من بعد ان مات **الذي قد قدمه وهو**
 الموصي فان قبل بعد ان ابي القبول بعد موت الموصي
 فليس له ذلك الا ان يجعله السلطان بحسن نظره الشيخ
 خليل وان ابي القبول بعد الموت فلا قبول له بعد
قال المستطلي واذا كان على الوصية وصيان وزهد
 احدى عند وفاته ان يجعل ماله من ذلك الى عبيده
 سريكة في الوصية **فقال** يحيى ابن سعيد ذلك
 جابر وقال الشهاب واباه سمعون وقال لا يوصي احد
 وصية الى احد انما ذلك للحاكم ان راي ان يجعل مع الوصي
 رصده مكان الميت فقل وان راي ان يقره وحده **فقال**
قال الشيخ ابو الحسن وما اجازة يحيى ابن سعيد لاحد
 الوصيتين ان يوصي الى غيره دون مراعاة فليس هو
 المذهب **وكل من قدم من قاض** اي من قدمه
 القاضي للنظر على اليتيم **ولا يجوز له ان يجعل منه**
به لا اي لا يجوز ان يجعل يوكل فيما جعل اليه احد غيره
 هو او مات ولا ان يوصي به الى احد وهو خلافة وصي
 الاب وانما لم يحرم مقدم القاضي لخصوره من عبثه والاب

قد فانت عينه فوصيه بمنزلة كذا **لا يجوز** لمقدم
 القاضي ان **يشعر** لا بعد قبوله فلا يقر نفسه كايوكل
 اذا قام بعد ولا يعزله مقدمه **الا** **يهد** يعني ينفعه عن حسن
 النظر فيها قدم له ان قبل اي الا ان يعزله السلطان ويولي
 غيره على وجه النظر وفيها واذا قبل الوصي التقدّم
 فليس له ان يخل عن ذلك الا لعذر يتبين للقاضي
 بوجوب حله وليس له ان يوكل في حياته ولا بعد مماته
 وليس هو فوهذا بمنزلة الوصي للاب وصاح لم يبي
يحد النظر في تنحية المال بان كان فيه مبدرا
 غير رشيد وان كان ضاحكا في دينه ركبا ان خيف
 عليه **القبض** بآلاف ماله **فجرا** عليه فيه
وشاربه **الحجر** وما اشبهه ممن لم يكن صالحا لدينه
 وهذا مبني على ما تقدم من ان الرشيد لا يشترط
 فيه الصلاح في الدين اذا ما **امرا** ماله بان احسن
 فيه النظر كشرع الثمة لما **يحيى** من ماله بان كان
 لتتميمه صالحا وفي دنياه راجحا وان كان في اخرته
 خاسرا ان **فجرا** عليه وفر المتبعية وما كان حاله
 تقرير ومنع في ماله ممن لم يول عليه وكان ضاحكا
 في دينه وجب ان يولي عليه على ما تقدم وان كان فاسقا
 في دينه حسن النظر في ماله لم يعرض له بالتقديم لان
 التقديم انما هو لضبط المال لا لفساد الاصول لا لفساد
 احوال الرجل لا يعده الى غيره واذا بزر ماله وانفقه
 صار ماله على المسلمين ورجعت نفقته الى بيت ماله من قبل

تبدى به الى جميع المسلمين صرا فلهذا امر بعلية وبهذا
الغيا وعلية القضاء والموهي **جايز ان يحرق في مال**
محمود لغيره يقضي المال الذي احرق فيه مما عثر را
يريد اذا عثر به والزوج له وحسن ان يواصي منه اليتامي
قال عيسى في معنى قول عمر رضي الله تعالى عنه احرقوا في
اموال اليتامي لا تاكلها الزكاة يعني ان تقارض مال
اليتيم اهل النفقة والامانة او يضيع معهم فيكون
زكاة المال من رحم ويكره لولي اليتيم ان ياخذ من ماله
قراضا لنفسه قال فان اخذ على قراض مثله ولم يعين
فذلك جائز وان ذهب المال كله ضمان عليه الشيخ
خليل والوصي اقتضا المدين وتاخير لنظر كنعنة -
تلف او ضياعه ومن هو عليه مأمون والنفقة على
الطفل بالمعروف بحسب قلة المال وكثرتها وفي ختنه
وعمره وعمله واخراج قطرة رمضان وزكاته ودفع
الحاكم الزكاة ان كان الحاكم حنظليا لا يرى الزكاة في
مال الصغير خيفة من ضمان الوصي الزكاة ان زكاته
دفع ماله قراضا او بصناعة وليس بواجب ان لا يعمل
هو به وليس له اشترا من التركة فان فعل بعصب
بالنظر من الحاكم فيضي السداد الاكثاريين قل عنهما
ولسوق في الحصر والسفر وفي المدونة فتبها لانه
دنا به وله عزل نفسه في حياة الموصي ولو قبل لا بعد
القبول والموت وان الى القول بعد الموت فلا قبول
له بعد القول له في النفقة او النفقة اذا تورع فيها

لانه

لانه امن ان لم يات بسرفي لافي تاتج الموت فالقول
للمصغر وكذا القول له في عدم قبض ماله بعد بلوغه
من الوصي وخلف ما يوصي رسد من حجر عليه الوصي
سفيه **يطلق من ربة المحر وماله له يوم**
ي يتركه له بان يعطيه اياه لقوله تعالى فان استنتم
منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم وحيث لم يفعل
اي الوصي ذلك بان لم يدفع له ماله حينئذ فقد
نصفه الوصي حينئذ اي عرض نفسه ان يقضي
المال اذا تعدا اي لا قبل تقديمه فطراز ان غات
المشاورة فان علم الوصي لرشده ولم يدفع له مال
وتلف عنه ضمن سوا تلف بيينة او بعربينة لانه
متقد في حبس ماله ظالم له وغاصب لمال من لا ولاية
له عليه في الاصل وكذلك ان كانت قامت بيينة ترشيد
وقت تلف المال ضمنه الوصي هذا **وقد**
في ذكر الوصية وذكر ما جري مجراها في تلك
اقال فاد في من تلك في الموضع وفي صحة
وصية لا تعرض اي وصية جانب فلا اعتراض فيها من
احد الورثة ولا كلام لهم الا في راية الثلث وحكم الذب
لان يحسب تلف ما عليه من حق لا ربا به ان لم يوص
فحب وهي صحيحة من كل احد حتى من السفه لانه
لا يخاف عليه الفقر والتبذير بعد موته والخصم
ان عقل القرية في الامور اي الصغير الذي يعقل
وصوم القرب والعبد لان من مطلق لان مال

بعد السواء وهي اى الوصية من الكافرة جارية ليست
 تدعى لانه لا كراهة فيها ولا حرمة ففي القرب وصية الاصحق
 والسفينة والمصاب الذي يفيق احيانا جارية اذا كان مواسم
 من عقولهم ما يعرفون به الوصية قال مالك والصبى اذا اوصى
 وهو ابن عشرين سنين بالشيء الخفيف فوصيته ايضا جارية اذا لم
 يكن فيها اختلاط وفي الجواهر روي عن كل حر ميمر مالك ولا يقع من
 العبد ولا من المجنون والصبى الذي لا يميز وتصح من السفينة
 المبدع اذا لا يخاف الفقر بعد موته وتصح وصية الميمر اذا كان
 يعقل وجه القرب واصاب وجه الوصية وذلك بان لا يكون
 فيها اختلاط والكافر تنفذ وصيته الا ان يوصي بغير او خنزير
 لمسلم وهي اى الوصية لمن تملك منه يقع اى لمن يقع منه
 التملك حتى يحل فاذا اوصى له بعدت وصيته واصله اى
 ظاهر او لم يقع وهو الذي لم يظهر بعد فتح الوصية للحمل
 سواء صح ام لا لكنها تبطل اى الوصية ان لم يستعمل ذلك
 الحمل الموصى له صار حيا ذاهبا مستقرا فيه معلومة عند
 استهلاكه فان وصيته ميتا بطلت الوصية ورجعت ميراثا
 وتصح للعبيد دون اذن من سيدهم تستعمل فلا تقع منهم وتصح
 لهم دون اذن من يملكهم ولا بد من قبولهم وفي الجواهر روي
 الوصية لكل من يتصور منه الملك فلو اوصى بحمل امرأة وانفصل
 حيا صحت الوصية ولو اسقطته بعد موت الموصى بطلت الوصية
 ولو اوصى بحمل سيكون صح وهو ظاهر اطلاق الشيخ ابو محمد وتصح
 الوصية للعبد ثم الموصى له دون سيده الا ان يتزوج منه
 ولا يفتقر في القبول الى اذن سيده وفي القرب

قلت

قلت له ارايت ان اوصى رجل فقال ثلث مالي لولد فلان
 وليس لفلان يومئذ ولرو هو يعلم بذلك او لا يعلم قال
 ان الوصية جارية ويكون الاناث والذكور فيه سواء وينتظرها
 حتى ينظر الولد لفلان ام لا يولد له اذا اوصى وهو يعلم انه
 لا يولد له وان كان ابا اوصى وهو لا يعلم بانه لا يولد له فالوصية
 باطلة لان مالك قال في رجل اوصى بثلاثة لرجل قد مات انه
 ان كان علم بموته صحت اوصى فالوصية نافذة وبرهانه وروى
 الموصى له ويقضى بأدينه ان كان لم يعلم الموصى بموته فلا وصية
 له بالشيء خليل ولحق علم بموته ففي دينه او وارثه وهو اى
 الوصية بما يملك اى بما يقع تملكه حتى التما اى حتى
 بالتمر وان لم يبد صلح احد والدين به شرط والحمل وان لم يظهر
 وانما في الاصل بالحمل لان الوصية تبرع فلم يعتد رافها
 اعترض في البيع من اشترط نفي العرق فباع فيها ما لا يساغ
 هناك ففي الجواهر روي الوصية بكل مقصود يقبل النقل ولا
 يشترط كونه موجودا او عينيا بل تقع الوصية بالحمل ونمرة الشجر
 والمنفعة ولا كونه معلوما او مقدورا عليه بل تقع بالحمل محضا
 تقدم وتصح بالمعصوب والمجاهيل ولا كونه معينيا اذ تقع
 باحد العبيد ولا تقع بالاحقر تملكه كالحمل والخنزير والشيء
 خليل صح ايضا حر ميمر مالك فلا تقع من عبيد ولا من مجنون
 الا ان يفيق احيانا واوصى في حال الافاقة ولا من صغير
 لم يميز وتصح من السفينة والصغير المميز وجه القربة وهل
 ان لم يتناقص بان لم يخلط وصيته او لا بد من ايضائه بما فيه
 قربة تاويلان وتصح من كافر الا بالخنزير لمسلم يريد بها لا يصح

تملكه للموصي له فانه لمن يصح تملكه كمن سيولد ان استهل صار
والافله ووزع لعدد الحمل وقبول المعين شرط خلاق الفقرا
والمساكين وعوم لعدم تعينهم ولم يحجج الرقيق لانه سيد
في قبول كاتصا به بعقده وامتنعت لوارث الامن انقا
باني الوارثين بقا اي الا اذا ثبت انقا باقي الوارثين ما
او وصي الوارث الموصي له به لقوله عليه الصلاة والسلام
ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فله وصية لوارث
وتصح الوصية للوارث وتتوقف على اجازة باقي الورثة
وردهم فان ردوها رجعت ميراثا وان اجازها فقدت
وهل ذلك تنفيد لفعل الموصي او ابتد اعطية منهم والاول
هو الذي فعله القضاة الثلاثة ابو الحسن وابو محمد
وابو الوليد وراي ابو الحسن النخعي ان الثاني
هو مقتضى قول ابن القاسم وعلي ذلك
قول الناطم وامتنعت لوارث فصارت ابتد اعطية منهم اذ
لوجازت له كانت تنفيد ما اوصي به كما هو الاول الموافق
لكلام ابن شاس والقضاة الثلاثة والذي في المقرب
يقتضي ترجيح ما ذهب اليه ابن شاس والمشهور ما ذهب
اليه الشيخ خليل قال وبطلت بردة لوارث كما تبطل لغير الوارث
يزايد الثلث فتصح فيه والمعتبر يوم التنفيذ لا يوم الموت وان
اجيز لوارث اولي من بالزائد فعطية من الورثة وقوم الثلث
بطلت حصلت بعد الموت وصح الايصا لعبد وارثه ان اتخذ بان
لم يكن له وارث سواء وكان الايصا بشافه كالنوب ونحو فان كث
فله الا ان يكون علي العبد دين يستغرق الوصية او يبقى منها

ما لا ياتهم فيه واريذ نفع العبد لا السيد وصحت الوصية للسيد
وصرفت في مصلحته وليس من شئ مما اوصي به لمن يوصي له
اي يستحقه الموصي له الا اذا اوصي بموت قبله فان
ما ات الموصي له قبل الموصي فله شئ له وللهي اوصي بوصية
او تجاع ما يري مما اوصي به من غير رجوع له في ما تبيل
بالعتق من ارقايه او العطية او ما دبر بعد موته منهم فيجوز
له تغيير ما عهد به من الوصية وهي معني قوله ان له الرجوع في
ما يري ولا يستثنى من ذلك الا ما اعطاه فله رجوع له الرجوع في
ذلك للمحدث العايد في هبته ان لم يرد في قبضه والا فميتا
دبر سواء كان في الصحة ام في المرض ففي كتاب ابن تومس وثنى
المدونة قال ما لك الاسرار المجمع عليه عندنا ان من اوصي في صحة
او في مرض بعق او غيره فان له ان يغير من ذلك ما بدا له
ويصنع فيها ما شاها حتى يموت وله ان يطرح تلك الوصية
ويبدل غيرها قال في كتاب محمد ولا يرجع فيما تبيل قال
ابن الماجشون ومن صدر وصيته وكتب فيها ان فله ان
وقوله ناخر قال اذا اجراها بجري الوصية فله الرجوع فيها قال
ابن القاسم وان كتبت في امته انها مدبنة ان لم احدث فيها حدا
فهذه وصية وان قال عبدي مدبر بعد موتي فهو كوصية وان
قال ان مت من مرضي هذا فعبدي حر مدبر فله رجوع فيه
وهي في الصحة والمرض سواء لانقادها بعد الموت وليس
بأن يمتنعه الرجوع فيها شامها الا التبرير فانه ايجاب
في الحياة فان كان يخرج من الثلث وكذا العتق المبطل
في المرض الشيخ خليل ورجوع فيها وان مرض بقول ابي حنيفة

وتنايه وايله وحصد ربح وبيع غزل وصوغ ففنة
 وحشو قطن في نحو الشيا به بخلاف الوسايد وودج شاة و
 تفصيل شقة بخلاف اذا قال ثوبي له ثم قطعه قيصا او
 لبسه في مرضه فليس له الرجوع وتبطل الوصية اذا قيدت
 بسفر او مرضا كان مت في مرضي هذا او سفر في لمرز لا بان
 ربح من سفره ويرى من مرضه ولا خلاف اذا زالا وكانت
 غير كتاب وان كانت بكتاب ولم يخرج من مائة من غير ذلك
 المرض او السفر فانها تبطل او اخرج من استرده بعد البر
 او السفر فالبطلان ولو اطلق الوصية بان لم يقيد بمرض ولا
 سفر وكتبت ذلك واخرج من استرده بطلت ايضا لان له
 يسترحه حتى مات والوصية نافذة واما ان كانت بغير كتاب
 فهي نافذة لا ينقصها الا تغييرها لها في المرض او في الصبي
 او ثوبي العرصة فتعني الوصية واشتركا الموصي بقيمة ثوب
 مع الموصى له كالبصاية بشي كزيد ثم به له ولا يعدل
 واشتركا وسواء كانا بكتابين ام لا ولا يعد الرجوع برهن
 وتزويج رفيقه وتعليمه ووطي امه ولا ان اوصى بثلاث
 ماله فباع ماله اذ لا يختص بما عنده هال الوصية بل بما يملكه
 حال الموت زاد ونقص كما اذا اوصى بثيابه واستخلف
 عندها بعد بيعها فباخذ ما استخلفه لانها ثيابه الا ان
 يثبني ان ماله غير تلك الثياب الاول باعها فله شي له
 مما استخلفه او يثوب ثم باعه واشتراه واذا عني الموصي
 به ثم باعه واشترى مثله بطلت الوصية ولا ان حصص الدار
 وصبيغ الموبسولت السرفق فهو الموصى له بزيادته وفيه

نقص

نقص العرصة قولان كما اذا اوصى بدار فنقصها فصارت عرصة
 وان اوصى بوصية بعد اخرى فالوصيتان كنوعين ودراهم وسبايك
 وذهب وقصنة فان كانت الوصيتان من جنس واحد فاكترهما
 كان تقدم كما في كتابي او كتابا بنفسه اذا صاق الثلث
 من الوصايا فقال الشيخ خليل وقدم كصيق الثلث وكل اسير
 اوصى بفكه ثم مد برصحة ثم صدق مريضا لمزكاة اوصى
 بها قبل ايجابها الا ان يعترف بحلها ثم راس المال على القول
 بتعيينها ثم عتق ظار وقاتل واقترب بينهما ثم كفارة يمين
 ثم لعن رخصان متعبد الكفارة التقريب في قضائه
 ثم النذر ثم العتق المبطل في المرض او المدبر فيه ثم الموصي
 بعقبة معينا عنده او يشترى والموصي بعقبة الي شهر والموصي
 بكتابته اذا عمل المال ولا يبدأ احد من هؤلاء على صاحبه ولا يتأخروا
 ثم الموصي بكتابته والمعنى بمال والمعنى بالاجل بعد
 دون السنة فاللثة له متساوية ثم المعنى لسنة على
 قوله الاكثر هكذا اجمد شارحه ثم عتق لم يعين ثم ربح الا لمرور
 فتخاصان في العتق غير المعين والربح كالبصاية في الخاصة
 عتق لم يعين ومعين غير عتق كزيد بيعه الفل في او وصية
 بجز كالربح وبحول ابن الحاجب وفي العتق المطلق مع معين
 غير عتق قولان قال ابن القاسم يتخاصان وفي معين غير مع
 جزا لهما قال ابن القاسم يتخاصان انتهى والوصية انما هي
 في الذي علم موصى به تجحل فله تكون في مال لم يعلم به
 الي حين وفاته وتجحل ايضا في دين من عن اليمين بطل
 وصورة ذلك اذا اقر بمال عنده لاجني لانه دين عليه وكلف

المقر له بعد الموت ان يخلف بين القضا فنكل عن اليدين
 فان الوصايا تدخل في المال المقر به اذ يحتمل ان يكون المقر
 له قبضه ويخو ذلك لنكوله فيكون اقراءه ليس بحق وذكر
 ابن مغني وبالجملة قال الوصايا انما تجعل في الذي علم به الموصي
 من ماله دون المال الذي لم يكن في علمه فانه لم يقصد
 بوصيته وفي المقر قال مالك ومن اوصي بعق او غنم
 ولها لم يعلم به مثل ميراث يكون له بارضا لم يعلم به ومات
 فان ذلك المال لم يدخل فيه الوصايا لاعتق ولا غنم الا ان
 يكون قد علم به بعد ما اوصي بوصايا فلم يخرج الورثة اقراءه
 بالدين بطل وكما ثمة الوصايا فيما بعده من ماله ويرجع
 الدين ميراثا ولم يدخل وصاياه فيه وصحت لولد
 الاولاد والاب وهو والدهم الوارث حي للميراث بالارصاد
 ففي كتاب ابن تيمس قال مالك ومن اوصي بشئ لولد
 ولده فذلك جائز اذا كان نوعا ورثة وان كان من
 ماله قد انفق على ابيه الكاين في جهوه توقعا عليه
 فما نزل به رجوعه في الحال الراهن عليه من حيث
 اكتساب المال ففي الموطا ان اراد الوالد ان يحاسب
 ولده بما انفق عليه من يوم يكون له مال ناض او عرض
 كان له ذلك وان تمت ذلك الاب المنفق والمال عمن
 باقي عند الاب كمال ورثة من ابيه لو وهب له ويخو ذلك
 وطالب الوارث الولد المنفق عليه بالانفاق اى
 بما انفق عليه مورثه فما لم يمسح اى الى المال
 من سبل وهو اى المال لابن دون ما تحلل من

الورثة عليه بطلب الانفاق من المال اذ لم يقل الممسك ذلك
 عند موته وامر الناس بالانفاق على اولادهم دون رجوع
 في امواتهم الا الوارث الذي اوصي على الحساب للولد بما انفق
 عليه وقيد الانفاق قد ربه بالكتاب اى بالكتب وضبط
 المقدار حينئذ يوخذ من ماله ما قيد وكتب هذا اذا كان
 المال مينا وان يكن مال الابن عرضا وكان العرض
 عند ابي عند الاب فلم اى الورثة الرجوع فيه
 اى في العرض بعد اى بعد موته لا في حاله اذ ما قال
 لا تحاسبوا بالانفاق او ترك الكتاب لما انفقه
 فلم يطل لبوا اى الورثة حينئذ بالانفاق اما القول
 فظاهر عدم المحاسبة وانما ترك الكتاب فليس
 التبع بما انفق وكالعروض الحيوان مطلقا في الحكم
 اى للورثة الرجوع في الحيوان الذي بيد مورثهم الا اذا
 قال لا تحاسبوا او ترك الكتاب واليه اشار الناظم بقوله
 فيه اى فيه الرجوع بالذكي قد انفق قال مالك وقد سئل
 في رجل انفق على ولده ولهم مال قد ورثه عن ابيه وكتب
 ما انفق عليهم فلما هلكوا وسائر الورثة ان يحاسبوا الولد
 فقال ان كان ما لم عنده موقوف فليس عليهم عزم ما انفق
 عليهم اذ لم يقل ذلك عند موته لان من امر الناس ان ينفي
 الرجل على ولده ولهم مال وان كان لهم مال في عروض او حيوان
 رايت ان يحاسبوه به لانه كتبه قال ابن القاسم وهذا حسن
 ما سمعت والفرق بين العروض والحيوان يكمن في عزمه بالكتب
 وبين العين لا يكون الا بالقول والكتب لان الانفاق يمكن من العين

فلما عدل عن الاتفاق منه الى الاتفاق من غير كان عدوله
 بخلاف العرض والحيوان لا يمكن الاتفاق من عينه وان يكن
 مال الابن عينا ومن الاب رسمهما بعد ذلك الرسم يسمونه
 انما اشهد بانه ابي العيني فتمت ابي الاب قد عموما
 اي عمرد متة بالعين الموصوغة عند فاقا
 من الورثة يستحق لهم وهو اي باقي الذمة كالمال
 الحاضر دون فرق فيستلزم فيه الكتب والارضا على الجسد
 والافلا بما سبوا به وان يكن اي الاب في ماله قد اذخله
 اي اذخل العيني في ماله من غير اسما ذمتها اعماله
 اي برسم كتبه بانه اذخل مالا وله وهو كذا في ماله
 مع عمل اسلمه اي اصل مال الولد وحصوله من ارن او
 كسبها هنا اي في هذه الحالة وهو اذخله المال
 في ماله ولم يشهد به ولم يمنح يجب رجوع واورثه على الولد
 باتفاق عليه طلبت منه لان اذخله في ماله وعدم
 الاشهاد به دليل على الاتفاق منه فليس للولد مطالبة
 بمقدار ما انفق من ماله وغير مقبوض للاب من مال
 الابن على الاطلاق عينا كان او معرضا والعرض في الرجوع
 بالاتفاق على الولد مع الكتب كما تقدم وموت الابن
 اذا كان له مال في حوز الاب على التفصيل المتقدم ذكره
 حكمه في رجوع الاب على التركة حكم ثبت لابي في العيني
 المقبوض ان كتب وطلب المحاسبه وفي العرض ان كتب
 قبضه او لم يقبضه وكذلك العيني ان لم يقبضه فيخرج
 باتفاقه في تركة وله وقبل في سواب اي يشترط في

رجوعه في تركة ابنه اذا كان موسرا خلف وجب انه ما انفق
 الا ليرجع ففي الرواية ان جل الابا ينفقون على ابناهم وان كانت
 لهم اموال فان كان مقله فله بين عليه هذا فقد
 في ذلك الاقرار وما لك لامره اذا قر في ذمته وجبني
 اقضي ما قر به وعمل به وما قر به في صحته لو ارن فغنه
 اخلفا والحلف في بين ابن القاسم والمدنيين للثمة عندهم
 ومقد له اي الاقرار في الصحة لو ارن للثمة في اس
 يشترط في الثمة فان وجدت انتفي الاقرار بالدين فيؤخذ
 ما اقربه من المقر له لوجود الثمة ورأس متر و مال
 المقر الزما الاضمانه للمقر له سواء كان الاجنبي او الوارث
 ولا ثمة وهو اي المقر له به اي بالمقر به في فلس كالتعدي
 في وجوب التخاص به ففي الكافي كل بالغ حو حيا يرشيد
 فاققراره جاز على نفسه في كل ما يقربه في ماله في
 صحته وهو يعني قول الناطق وما لك لامره ويسو
 القريب والبعيد العدو والصديق في الاقرار في الصحة
 تنبيه قال ابن القاسم ولا يجاز به العرسا
 عليه قول ابن القاسم الامح الديون الذي استدانها
 بعد الاقرار وامسا القديم قبل الاقرار وله ويقول ابن القاسم
 العمل وان يكن اي الاقرار لاجنبي في المرض غير
 صدق ير يومه طف فاققرار ما قد العرض اي مرض
 المقر في اقربه وان كان الاقرار للصديق المله طف
 او قريب لا ير بطل الاقرار متى بكلافة وورث
 اي مما ير به غير بنيم بان ورن كذا له لاثامه على اذخال

القريب والصديق الملة طق في الميراث وامسا ان كان يرثه
 بنوه فلا تهمه وقيل بل يضي ما اقرب بكل حال وركب
 كلاله او ورثة نبوه وعنده ما يؤخذ بالقول السابق من
 ابطال الاقرار للعريب من يورث كلاله بالا بطلان
 الجمع ما اقر له به قيل باطلاق اي يبطل مطلقا سواء كان
 للثلاث او دونه ولا ينافي القاسم يضي من الثلث حكم حازم
 لانه يعود الاقرار وصية فيكون من الثلث وعلى قول غيره
 يبطل جملة فله يكون في ثلث ولا غير وصية الاقرار فيه
 اي في المرض للولد مع غيره فليس فيه من مود لولده
 وعدم التهمة مع ظهور سبب الاقرار فيها اقربه من
 وجوه المعاملات وما اشبهها فان يعر لوكذ الذي ماتت
 امه انه تحصل له من ميراثها تحت يد كذا فهذا وحسب
 سبب الاقرار ولا مرد له وان يكن للاقرار سبب ظاهر
 فينظر حينئذ الى حال الولد المتولد فان يكن ذاك اي
 الاقرار عن اختيار من الاب اي لا سبب له الا اختياره
 قد وعقوق للاب والحق في حكم له به لبعده التهمة
 ودور البرور من الاولاد يحوم مما اقر له به لانه لم يولد
 فيه ان يكون قصده التوليع لهذا البار وحرمان العاق
 دون البار فيجوز اقراره للعاق ولو اقر للبار لم يجز وفي
 المقرب سئل ابن القاسم عن رجل سافر الى حج او غزوات
 سافر من الاسفار فيكتب وصية ويشهد عليها ويشهد لامرته
 او لبعض ولد ان تم من الدين كذا وكذا ويكتب ذلك في
 وصيته او لا يكتب او يتصدق بصدقة بانه على ولد الصغير

لم يبلغ الحوزة بموت في سفره قال اما ما اقربه من ذلك فهو
 جائز اذا شهد عليه وهو صحيح ولا يشبه هذا المريض وان يكن
 اي الاقرار في مرضه لزوجه له با شغف اي بحبة دخلت
 شقاق قلبه فاما المنع اي حكمه المنع والعكس بان كان
 الاقرار في المرض لزوجه معلوم منه كما بالبغض بعكس
 اي بالحوار يتصف الشيخ خليل كزوج علم بغضه لقا اي
 لزوجه او صل ان ورثة ابن او بنون الا ان تتفرد بالولد
 بالصغير ويكون الكبير من غيرها وان جعلنا عند ذاك اي
 عند الاقرار في المرض حاله من شغف او بغض فالمنع
 اي بالحكم المنع من ارثه كماله فان لم ير له ابن او بنون
 والاقرار للزوجه المجهول حاله معها مع واحد من الاولاد
 المذكور في كل حال كان الولد منها او من غيرها ليس اقرارا
 بالمختور اي المخرج كذا ك مع تعدد من الاولاد
 فيهم ذكر ما منهم ذكورا من غيرها ومنها وذكورا من غيرها
 منها فان كان منهم ذكورا من غيرها وكبوا من غيرها اتم بالمنع
 وان يكونوا اي الاولاد غير ذكورا اي غير ذكور مطلعا
 منها ومن غيرها قيل مسوغ فيجوز وقيل متفق فيمنع
 ففي المقدمات بعد ذكر القسمين السابقين الثالث
 ان يجعل مذهبه فيها وحاله معها امسا اذا علم منه ميل
 وصبا به فلا يجوز اقراره الا ان يجبره كذا الورثة والعكس
 فاقراره جائز على الورثة وامسا ان جعل حاله معها في الميل
 لها والبغض فاما ان يورث كلاله او يولد فالكلاله لا يجوز
 اقراره لها ويولد فاما ان يكونوا اثنا او ذكورا صفارا او

كبار واحد او عددا منها او من غيرها فيخرج ذلك عندك
 علي قولين احدهما ان اقراره جائز والثاني انه لا يجوز
 من اقبله منهم في اقراره لبعض الورثة اذا ترك ابنه وعاصبا
 فان يكن صغيرا منها لم يجز اقراره قولا واحدا وانما ان كان
 الولد ذكرا وكان واحدا فاقاراه لها جائز صغيرا كان الولد
 او كبيرا منها او من غيرها وانما ان كان الولد ذكورا عددا
 فاقاراه لها جائز صغيرا كان الولد او كبيرا منها او من
 غيرها وانما ان كان الولد ذكورا عددا فاقاراه لها جائزا
 لان يكون بعضهم صغيرا منها وبعضهم من غيرها فلا يجوز
 اقراره ابن الناطر بشرط التنبيه علي بطلان الاقرار
 اذا كان الاصغر منها والكبير من غيرها في تعدد الذكور
 فيقال بعد قول الناطر ذوا كبر وذوا صغر الا اذا ما كان
 منها الاصغر وكان من ام سواها الاكبر الثاني
 لو قال بعد قوله قبل مسوع وقيل منقح
 الا اذا كن صغارا جميعا منها محكم ذاك ان يمتنع
 لا يستوفي جميع ما ذكر ابن رشد وقد تقدم قول الشيخ
 خليل كزوج علم بغضه لها اي لزوجته او حمل ان ورثته
 ابن او بنون الا ان تنفرد بالاصغر يكون الكبير من غيرها
 اما ان انفردت بالولد الصغير ولم يقابل به كبير من غيرها
 فلا يمتنع الاقرار لها وانما اذا كان جميع الاولاد صغارا منها
 فيمتنع الاقرار لها وانما يكن اي الاقرار في المرض لو ارث
 غيرها الصغير للولد والزوجة مع ولد ذكر كان او انثى
 ففي الامح لزما اي لزما ما اقربه لذلك الوارث لعدم

التمه خبيث ودونه اي الاقرار مع غير الولد وهو مع
 العصبة له غير الولد لما لك الامام الاعظم رضي الله عنه
 قوله بالخ و الجواز مرويان عنه وحالة الزوج
 اذا اقرت في المرض لزوجها والزوجة سواء اي حالها مع زوجها
 حاله معها في صحة الاقرار مع وجود الاولاد علي ما سبق من
 التفصيل والتبصير للذي اي الاعتراف بقبضه بان كان علي
 الوارثين لمورثه فالحكم انه مع الدين اذا اقر به لو ارث
 استواء حيث جاز اقراره جاز اعترافه بقبض دينه والاول
 قال ابن رشد في المقدمات بعدما تقدم عنه في احكام الزوج
 في اقرار الزوج لها فذلك في حالة الزوج لازم اذا انحلت من
 احدي تلك الحالات الثلاث وفي المقرب قلت فان قالت
 امراة في مرضها قد قبضت من زوجي موهوم اقبلي قولها
 خال لا وهو قول مالك قال محمد وفي بيع ابن القاسم سئل
 ما لك من امراة التي لها اولاد كبار فلعلم ان يكون بينها وبين
 زوجها غير الحسن فهذه لا تتم قلت ~~من اقر في مرضه~~
 انه قبض دينه من فلان فقال ان كان وارثا او من يتيم
 ان يكون انما اراد ان يولج ذلك اليهم لم يقبل قوله وان كان لا يتيم
 قبل ومشهد علي نفسه بدني في موطن بعدد من
 الاعداد كما به بزمجاية في موطن آخر ذلك الاشارة لطالب
 كمرانه اي ذاك العدد اتحد فيقول لم يتحد ذلك العدد
 وانما المعتر به ما يتان ويقول المقرب مائة استهدت به
 علي نفسي مرتين لم به اي بذلك الحق في اتحاده ونقده
 قولان والتمهين حيث قبل قول واحد منها فيما دماه علي

عليها لا نعيب اي توجه ما لم يكن ذاك الشاهد
مؤثرا اي يوثق به ثبت بعد ده فيما ادعاه شهيد
من الاتحاد لا يثبت اليه ولا يمين علي الطالب مع تعدد
الرسوم الشيخ خليل كما شهد في ذكر بماية وفي اخر بما يتبع
الاكثر والمشهور اذا وجدت عليه وثيقتان متساويتان
في النفع والقدر لم يلزمه الا واحدة ويخلف فان اختلفا
فدبيان فان اتفقا في النوع واختلفا في العدد فالأكثر
وان تقدم تاريخه علي الأقل وهذا اخر قول مالك وفي مفيد
ابن هنيئام واذا اقر رجل لرجل بماية درهم في موطن واشهد
له شاهدين فمأقر له في موطن اخر بماية واشهد له شاهدين
فقال المطلوب هي مائة واحدة اشهدن بها مرتين وقال
الطالب هي مائتان فان كان الاقرار في كتاب بذكر حق فانه اقرار
واحد يؤخذ بماية درهم في قول سحنون وفي قول غيره
يؤخذ بمائتين وذكر سحنون الذي رجح اليه مالك ان القول
قول المطلوب وهو الاول قال عيسى لو شهد رجل
علي اقرار رجل بماية في يوم وشهد اخر ان بعد ذلك علي
اقراره في يوم بماية وشهد اخر ان علي انه اشهد بها في يوم
بماية وزعم ان مائة واحدة حلف علي ذلك وصدق الا ان
يكون اشهدهم في صكوك مختلفة او يكون المشهود عليهم
في الايام الثلاثة رجلين لا غير فحلف الطالب مع ذلك
او يكون اثنان شهدا انه اسلفه اياهم بخصمتهما في يوم
وقبضها لنفسه يومين وشهد اخر ان بمثل ذلك في يوم اخر
او شهدوا لهم انها من بيع وسمي كل رجل منهم سلعة عبي

الاخرى فبغير ذلك انما ثلاثة مائة والاعانة واحدة
والدليل عليه ما روي فيها اذا ادعى رجل علي رجل بماية
دينار فاقوله وادعى العضا فاني بشاهدين انه قبض منه
مخسني وبأخرين انه قبض منه مخسني فقال هي مخسون واحدة
قبضتها من المائة واشهدن بها مرتين فوما بعد قوم قال
ابن القاسم هي مخسون واحدة الا ان يكون اشهدهم في براتين
اثنان وهذا معتمد الناظم ابن الناظم وفي معناه كل ما
يقتضي بمثل ذلك لا ضلة في السلي في شرا ذك كل شاهدين
وكقبض السلف في ايام توارج الشرا ذك وبما شئبه ذلك
ومن اقر مثلا بتسعة فالزم بدفعها للمقر له وصح
له البيعة ان قد دفع منها السبعة ثم اني من بعد ده
اي من بعد ما ثبت له دفع السبعة التي ببيعة فقبض
دينار مني عنه اي من المقر المذكور فحلفه بذلك شاهدين
فقال القول حينئذ قوله اي قول المطلوب
ببيعة ان الخصم الطالب ادعى وقول دينار من
وهي المشهود بها ثانيا مما اذفها وهي السبعة المشهود
بها اولا وفي المنتخب من كتاب ابن حبيب لو ان رجلا
اثنان علي رجل اثنان عشر دينارا فاقدر الطالب انه قبض
منه تسعة واقام المطلوب ببيعة انه قبضه ثلاثة فرغم
الطالب ان الثلاثة الذي اقر قبضها من التسعة وقال
المطلوب بل هي سواها كان القول قول المطلوب مع محمد
وبرا مني الا نبي عشر كما قال ابن حبيب وسالت عمن
ذلك اصبح فقال لي مثله وبيع مني حامي وارثه في البيع

منه في المرض من المردود وان يثبت التولية بالشهود والتولية
 اما بالقرار اي يعلم من الاقرار بالمشتري او الاقرار بالبيع من
 المتبايعين به في وقت الانقضاء اي انقضاء البيع وفي طرأين
 عاقل اذ شهد الشهود كيف عرفوا التولية ان يقولوا ان سطرنا
 العقد بين البائع والمشتري وحضرناه وانفقنا جميعا على ان الذي
 عقده من البيع الظاهر انما هو سمعة لا حقيقة له او يقولوا
 اقرعندنا بذلك المشتري بعد البيع او يقولوا شهدنا بذلك
 وفلان على يدها دتاها باصدهدين الوجهين ومنه شهادة عاملة
 وانما ان ارسلوا الشهادة ففيه اختلاف فان لم يثبت التولية
 بما ذكر فليس البيع برمدود وان كان فيه محاباة ومع ثبوت
 ميل بايع من منه اشتري من ورثته يخلف ذلك الدار
 في دفع الثمن المبيع به اذا ثبت ميل البائع للمشتري ويكون
 البائع قد استبدله بقبض الثمن فان المشتري يخلف لعدا اشتري
 شرا صحيحا ودفع الثمن ويبرأ وهذا من جنس آيانه التماس
 ففي الوثائق المجمعة وان اتفق القايون في ذلك مع المشهور
 عليه بالتولية الباع على المردود وذلك يعني عن الحيازة وان
 لم يعرف الشهود بالتولية الدار وعرفوا غيرهم وحازوها
 فذلك ايضا تام وثبوت التولية في المبيع الذي ارضه الشهود
 في الوثيقة المنعقدة بالتولية يعني عن الحيازة ويوجب
 ان يرجع ميراثا ويبيع البيع اذا لم يكن عند الشهود عليه الاقرار
 بالتولية اليه مدفع ولا تنعقد الشهادة في التولية الا باقرار المبيع
 اليه على حسب ما انعقد في الوثيقة استألو شهدا على اقرار
 المبيع خاصة لم يضر ذلك المشتري وان شهد ايضا بميله

واختلاف

واختلافه عن سائر الورثة ومباعدته فانما يوجب ذلك
 اليه علم المبيع لعدا ابتاع ابتاعا صحيحا ودفع الثمن
 ان الناظم وانما يناسب ان يأتى بما تكلم عليه اقراره لزوجه
 بما لفتي من الاستغناء واذا اقر الزوج لزوجته بالسرقة
 هازان كان صحيحا ما لم يكن نالها فان قال استبدكم ان
 قد استركتها مع نفسي لم يجز الا ان يكون لها راس مال
 ويجوز ما في يد مما تشبه اليها وهو صحيح ههنا
 فصل في ذكر حكم المديان
 ومن عليه الدين اما مؤسر فخطله ظم للمحدث
 مطل الغني ظم فمؤخذ منه حالا ولا يجوز او يفسر قضاؤه
 الدين حالا اضطرارا فيبغى في شأنه الانظار
 بحسب حاله استحيابا وينظر في الدفع بقدر وسعه او معدوم
 وقد ابان المحاكم معذرة ايا عدا منه فواجب
 على الطالب انظاره لميسره لقوله تعالى وان كان ذو عسرة
 فنظرة الى ميسرة او كان من عليه الدين
 على الاموال فهو تقصدها في الرواية مثل التجار
 الذين ياخذون اموال الناس فيعقدون عليها فالضرب
 والتخلف عليه لا مريم سرقة او لا التفات
 عند اياي عند ثبوت تقصده على اموال الناس لميسره
 ياتى بها شاهدة لما ادعى من عدم ميسره اياي لما ادعاه
 من نسب العدم ميسرة وهذا خلاف ما في الرواية على ما
 سيأتي ذكره وان اتي ايضا من قبل الادلة فلا يكفي اتيانه
 بجمل يالوجه على قودي ما عليه فقد من الدين المدعى به

ابن المعسر الذي ليس بمعدم وهو الذي يقدح به تعجيل
 القضاء ويضربه فتاحين الى ان يوسر ويكنه القضاء من غير
 مضرة تلحقه رعب فيه ومندوب اليه لقوله عليه الصلاة
 والسلام من انظر مقسرا او وضع عنه اظلم الله تعالى
 في ظل عرشه يوم لا ظل الاظلم وكان الشيوخ بقرطبة يفتون
 بتأخير بالاجرة على قدر المال وقلته ولا يكون عليه
 في بيع غروضه وعقاره في الحال واما المعدم فتأخير
 الى ان يوسر واجب والحكم به لازم للابنة وفي المقدما
 واما المحبوس لتعده على اموال الناس فلا يحبس
 من السجن والضرب على ما روي عن سمعون الاحمسي
 عازم لكن قولنا ظم البينات البينة باقية لما ادعاه
 من عدم محال لما في المقرب قال سمعون قلت
 لابن القاسم اريد القاضي اذا تبين له الاكاذب من
 الغريم انه ان يحبس قال ما لك اذا اتم السلطان الغريم
 انه عيب ما له مثل التجار الذين ياخذون اموال
 الناس فيعقدون عليها ويقول الرجل منهم قد ذهب
 مني ولا يعرف ذلك الا بقوله وهو في موضعه لا يعلم
 انه سرق ما له ولا اصرق بيته ولا ضلت عليه مصيبة
 فهو لا يجسسون حتى يوفوا الناس حقوقهم قال ابن القاسم
 وليس لحبسهم حد ولكن يجسسون ابد حتى يوفوا الناس حقوقهم
 او يتبين للقاضي انه لا مال له فاذا تبين له ذلك منهم احقرهم
 ولم يحبسهم واذا اصرحهم من الحبس لم يكن لارباب الحقوق
 ان يلزموه ويمنعوه من الخروج ليستفوا من فضل الله

وفي المقدما واما حبس من اهد اموال الناس ويعقد
 عليها وادعي العدم وتبين كذبه فانه يحبس ابد حتى
 يودي اموال الناس او يموت بالجن فقد قال وتبين
 كذبه فمعه امواله اذا تبين صدقة بسببه قبل قوله
 واخرج وقال فيما تقدم او تبين للقاضي انه لا مال له
 انما ذلك بالبينة فصواب العبادة ان يقول ولا التفات
 عندنا للبينة الا اذا لمعده مستبين اي اسباب العدم
 وحسبنا به في حال من طلب بالبينات المقول اي مستبين
 للقاضي حاله من ملك او عدم وقد سد القاضي اختار
 بما يجب تحسبه للاختبار عند ملاه وعدمه مقدار نصف
 شهر ان يكن الدين يسيرا القدر كالدرهمات والجن
 في المتوسط اي في الدين المتوسط القدر شهران وهو
 ما فوق الدرهمات وضعف دين وهو اربعة اشهر اذا كان
 السجن في الخطير السان اي العظم القدر وحيث حبس
 الغريم قبل اي قبل السجن كالتجمل بالوجه ما للسجن
 عليه من سبيل فيجنر حاله وهو غير معتقل حيث
 اتى بالتجمل فان ظهر من حاله للقاضي ما يوجب سجنا سجن
 وان لم يظهر له مال ونوم يندب انظاره وليست هذه
 التحديدات في السجن بالتوقيت الذي لا يتعدى وانما هي
 مما وكل الي اجتهاد القضاة في المقدما واما حبس
 لنوم والاختبار في المجهول الحال فيقدر ما يستبرأ امره
 ويكشف عن حاله وذلك يختلف باختلاف الدين فيما روي
 ابن حبيب عن ابن الماحشون فيحبس في الدرهمات

اليسيرة قد رخصت شهر وفي الكثير من المال أربعة أشهر
وفي المتوسط شهران ووجه ذلك انه سجن علي وجه اختبار
حاله فوجب ان يكون علي قدر الحق الذي يسجن من اجله
واما حبس من اله واثم بانه ضاملا وعينية فانه يحبس
حتى يودي او يثبت عدمه في حلفا ويسرح وفي القيد ما يت
واذا سأل ان يعطى المطلوب حيله حتي يتبين حاله
ويكشف عن امره ولا يحبس فقال في المدونة يحبس او يود
عليه حمل الشيخ خليل وحبس لسنوات عسرة ان جهل
حاله ولم يتبين حاله اي لتبين حاله يجهل بوجهه
فغير ان لم يات به ولو ان ثبت عدمه او ظهر ملاوة فحبس
الغريم ان ظهر ملاوة ان تقالسي وان وعد بقضا وسأل
ناحية كما ليوم اعطي حيلة بالمال والاسجن كعلوم الملاوة
الدفع له اذا اجل لبيع عرضه ان اعطي خيله بالمال وامسا
قوله فغير ان لم يات به ولو ان ثبت عدمه فلاجل اليمن الاز
علي وقف ما ثبت له من العدم قال القرافي المشروع من السجن
ثمانية اقسام الحياتي لغيبة المجهني عليه وحبس الابن
ذي الصفة سنة رجبا ان يعرف ربه والابيع وينفق عليه
من ماله والباقي لربه والممتنع من اداء الحق وحبس من
اشكل امر اختيارا وحبس الحياتي بقربا او ردعا وحبس
من امتنع من التصرف الواجب بحسب من اسلم علي اهلين
ولم يعين وحبس من اقر المجهول عين او في الذمة وامتنع
من بيعه كهو هذا التوب او في ذمتي دينار وحبس الممتنع
من قباله الذي لا يدخله النيابة كالصوم والصلاة فيقبل

فيه وزاد ابن قرون حبس المدعي فيه وحبس الاضحا
لن ينسب الي السرقة والفساد قال القرافي ولا يجوز الحبس
في حق اذا تمكن الحاكم من استيفائه فيؤخذ من ماله المعروف
مقدار الدين او داره او رهاله وكذلك ما يمكن استيفائه
منه من الثواب بد به فلا يحبس تعجيله لدفع الظلم وايصال
الحق لامكانه انتهى مختصرا وسلعة المديان المطالب
بيعه ليو في ما عليه رهنا يحمل اي تحمل رهنا علي ثمنها
المطالب به وبيعه عليه لاستيفائه من ثمنها لا يجعل به
وحقه اب المديان مع ذاك اي مع اربان سلعة
عذر الدين ان يوجر في تقاضي المال منه بحسب
المال قلة وكثرة لما القاضي يرا ويردي اليه
احضاره من الاجل بحسب المال مما لا يكون فيه ضرر ان
رشد سيل في رجل ترتب عليه دين حال وله سلعة
يكن بيعا لسرعة فطلب صاحب الدين ان تباع وطلب
صاحبها ان لا يقون عليه ويجعل رهنا ويوجد اياها
ينظر في الدين ان كان من حقه ان يجعل السلعة رهنا
فيه ويوجد في احضار المال بقدر قلته وكنيته وما لا يكون
فيه ضرر علي واحد منهما فانودي اليه اجتداد الحاكم
في ذلك قال وهذا هو الذي جرى به الحكم ومضى عليه
العمل ويدل عليه الروايات عن مالك واصحابه ابن النائم
ان كان الدين من ثمن سلعة مما جرت العادة واستقر
العرف ان ينقد ثمنها فيضيق عليه في اقتضائه علي متاعا
لا سيما ان كان بايعها من المهر ددين لحلب تلك السلعة في

عن روطن محل ابتياعه فطلبه ضرر ان فسخ لمبتاعه في التقاضي
 فهدا اما يجب ماله حظه على القاضي والمحس للملح
 والمتم باخفا المالدوم الى الاداء او الى ثبوت
 العدم فتشهد البينة بما دهم ماله من العمد والخسارة
 وليس يجزيه من اعتقال وجب عليه فيطلق سراحه منه
 الا حيل غارم للماله فلا يكفي حيل بالوجه فليس حبسه
 كحبس من قصد اختباره لان هذا الصنف حبسه دام الى
 ثبوت العدم او الحيل بالمال فان كان المثلهم باخفا المالك
 هو المنعقد على الاموال فهذا يخالف لما قدمه وموافق
 لما في الرواية وحسب من غاب على المال وتعد عليه
 وادعى العدم وتبين كذبه الى اداية او موته معيقا
 وهذا تكرار مع ما تقدم ونهيه اهل الوقف من العرما
 مما قصد اتاحيره عن الحبس وبالقضاء الغريم وعد
 امكن من ذلك بضامن بالمال اذا ما ثبت عليه من الحق
 وان لم يات بالضامن بالمال محتم ومن له مال ظاهر
 فليس يضمن اي لا يوزر ولا يمكن من الايتان بضامن وتحمل
 حاله على المثل والتعنت وان قضى الحق عما حاد
 من غير تاخير ولا يسجن واوجب القاضي ابو بكر
 ابن زرب ان يجلع من العرما من كان باكتساب مال
 عرقا واذا حلف على انه لم يحضره في الوقت ما عرق به من
 العين فحينئذ يوزر فيه الذهن او الضامن وعلي قول
 اليوم العقل الشيخ خليل وفي حلقه اي معلوم الملا على عدم
 الناصر تردد يريده اذا لم يكن معروفا به عياض والضوابط

انه لا يوزر اذا علم بالناس وعلي ذلك قول خليل وان علم
 بالناس لم يوزر وفي احكام ابن سهل وكان ابن زرب يري اليمين
 في هذا على التجار لان الغالب على احوالهم حصنوا الناس
 عندهم وكان لا يري اليمين على غير التجار وفي العدم ما سب
 واما اهل الدين فيسأل ان يوزر وعد بالعتق فليوزر
 الايام حيا ولا يجعل عليه بالتقليد ويسع عروضة عليه
 في الحين والرواية بذلك مسطورة في المدونة والعينية
 والواقعة وغيرهما وتأخير الاخذ بالشفعة بالنقد
 من هذا المعنى واذا اصر الغريم بما حصل عليه اخذ منه حيل
 قال سحنون فان لم يكن له حيل سجن ووجه هذا ان
 يعذر القضا قد يجح على اكثر الناس الا ان يكون رجل
 يعرف بالوقف وان عنده للناس فلا يوزر فان علم انه
 من اهل الناس وادعى الغريم ان عنده مالا ناضا وان
 انما يريد اللدبه والاضرار بتأخير حقه عنه ودعا القضا
 تحليفه على ذلك فيجوز الامر على الاختلاف في بين التهمة
 وفي احكام ابن سهل اختلف اذا ثبت ان ليس له اصل
 ثابت هل يلزمه حيل بالماله ام بالواجب ام لا يلزمه حيل
 وكذلك اختلف في اليمين فقال تلزمه وقيل لا يمين عليه
 وقرق ابن زرب بين التجار وغيرهم وتحمل الناس على
 حال الملا على الوجه والمحل على الملا اعتبارا على الغالب
 من احوال الناس وان كان الاصل الفقرو به اكر
 بالمحل على الملا الحكم حلا فيما مضى فهو محمول على الملا
 حتي يبين العدم كان قد اخذ في الدين الذي طلب به عوضا

ام لا فان احد عوضا هو مال وقد حصل اليه ولا يقبل
 منه دعوى العدم حتى يبينه وان كان لم يؤخذ له عوض
 فمعلوم من حال الناس التمسك وطلب المال فهو محمول
 على ما يعلم من حال الناس وما حيلهم اليه عليه ويشهد
 الناس بضعف فقي طر را بن عات فان قالوا ان
 ضعف لا يتجر عقل قليل فاذن البعد اضع منه ذلك
 العقل ودفع للغرماء وترك له ما يعيش به واستحلف
 او اعدم اي ويشهد الناس ايضا بعدمه اي بايمه
 قعر معدم لا مال له فتسوغ الشهادة بالوجهين ولا
 غنى في الحالتي حالتي الضعف والعدم من قسم في
 قطع الحق بالله الذي لا اله الا هو مال ظاهر ولا باطن
 فرض ولا عرض ولين رزقه الله ما لا يوردين قاله في الواقف
 المجموعه والقسم لا يكون بما اقتضاه القسم فلا يحلف
 الا على ما يقتضيه الرسم لا على اليقين اذ لا يصح بت
 اي القطع بيقين ذي اليقين الشيخ خليل وان شهد
 بنفسه انه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن حلف كذلك
 وزاد ان وجب ليقضيه وقايدته انه ليس له عليه
 تخليفه بعد ذلك انه اقاد ما لا اذا عجز عن قيام البينة
 على ذلك لحلفه او لا فلا سبيل له عليه حتى يبين انه
 اقاد ما لا وحلف الطالب اذا ادعى عليه علم العدم انما
 فلا يحلف على البت لما يجوز من وجود مال لم يعلم به بحيث
 اذا حلف على البت والرسم هو الثابت بما شهد به من
 الضعف والعدم على الغريم فان شهد الرسم بشهد وب

انهم لا يعلمون فاذا شهدوا انه فقير عديم لا مال له ظاهر
 ولا باطن فقبل ان يشهدوا لا يجوز لا يحلف على ظاهرها من
 البتات وقيل انها جائزة لا يحلف على وجه العلم ومن كوله
 عن الحلف بعد اي من طر نكوله عن الحلف على مقتضى الرسم
 اليهوديه فانه يتبين بعد اي بعد نكوله ابد الان نكوله
 تنهيه وحيث لم يرد بان شهد بعدمه وعدمه بالبنا
 للعمول بان ثبت عدمه كان عديما له ولا الغرماء اي صار
 عديما له ولا الغرماء ولا يطلبونه بشي وهو محمول على ما ثبت
 عليه من العدم الا اذا استفاد من بعد العدم ما لا
 في طلبونه بالملزم لم يريد اذ ان الاستدراك بالعدم
 واعتذر لغرمائه فسلوا عدمه اما العجز هم عن الدفع او علم
 بحاله كعلم اليهود فان الغرم حينئذ يكون عديما له ولا الغرماء
 الذين عدموه فله يجب عليه شي لم الا اذا استفاد ما لا
 فانه يطلبون بالزم لم ففي مقتضى ههنا ومن فليس وقسم
 ماله بين غرمائه ولم يبق ما لهم عليه فخر ائنه اخرون فليس
 ثابته فالذين دايقوا ثابته اولى بما في يده ولا يدخل معهم
 الاوتون فان فضل شي من حقوقهم مما يصفيه الاولون وهذا
 فيما حصل في يديه من معاملته الاخرين واما ما ملكه غير
 اوهبة ونحوه فان الاخرين والاولين فيه سوا وفي طر
 ابن ماته وحكي الباقي انه اذا قام الغرماء فثبت الغريم
 عدمه وحلفه ثم قام عليه بعد ذلك فهو على حال العدم
 الذي يثبت له حتى يعلم انه استفاد ما لا لانه حكمه عليه
 والوقام عليه غير الاولين وقد مضت ملك بعد ثبوت

العدم الاول فانه يكلف البينة فان عدمه متصل
ولا يعلمون انه استفاد اما لا الى قيام هو لا الاخرين
مليح في علمهم لان هو لا مل يحكم عليهم فيجب ان يشهد على اتصال
العدم ويباح له الدفع في سببهم الشيخ خليل ولو كانهم
الغريم فباعوا واقتسموا ثم ادان غيرهم فلا دعوى للاولى
كتفتيش الحكم الا في كارت وصلة وارس حناية وبغني
للقاضي الاملا في حال المعدم في كل مشهور بما امر الحكم وهو
الذي جرى به العمل من قضاء العدل ليعبر من حاله فلا
يعامل الاعلى بصيق والاصل في ذلك فعل عمر رضي
الله عنه ومثبت للضعف حال دفعه فان دفعه لما
يقضي عليه به لغز ما به من الحق انما يكون بعد روصه
ويحسب وجدا انه وطالبه تفتيش دار المصير اذا ذكر
انه غيب فربما له ممتنع اسعافه اي اجابته الى ما طلبه
والمنع من اسعافه منسوب لا كرفق سبل الفقهاء ابن
عتاب عني ذلك فانكره وانكر ابن مالك وقال ارايت ان كان
الذي يلقي في بيته ودايع فقيل له محمول على انه ملكه
حتى يتبين خلافه فقال يلزم اذا توقيفه والاستئناس
به حتى تعلم هل له طالب ام لا او ياتي مدع فيه وقرأ
طلبه على اجابة الطالب لذلك في الغني في مسكنه
من متاع الرجال يقع عليه والنصف الطالب منه ويظهر
ابن القطان العمل بذلك ورواه حسنا فيمن ظاهرا اللام
والمطل واستهزاء الكذب الشيخ خليل وان سال تفتيش
داره ففيه تردد انتهى هذا الفصل

ذكر الفليس ومن ياله احاطة الدين لا يمضي له تبرع من
او صدقة او عتق او اقرار بدين لمن يترحم عليه في ذلك
ان فعلا اي ان فعله وان يكن لغز ما طلبهم في امره تنطق
ففي الموازية لما لك اذا قاموا وبنوا على تغليسه محمد وخالوا
بينه وبين ماله او تشاوروا فيه فذلك حد التغليس فله
عني عن محجوه اي فله بد من حجره وحل ما عليه من ديون
موتجلة اذا ذكر وهو المحلول بالفلس كالحلول للديون
الموجلة بالدين وهو الموت ابن عيون اذا حبس السلطان
الغريم فهو راس تغليسه الذي لا يسكن فيه اذا رفعه اليه
بأذنه ويبيع السلطان ماله حيث وجده الشيخ خليل وحل
له اي بالفلس وبالموت ما اهل ولودين كرا والاعتصار
من ولد فيهما وهبه له قبل احاطة الدين ليس المديان
بالمطوف له ولا مكلف لقبول غير السلف من هبة او صدقة
او ما اشبه ذلك لما يحقه فيه المنة من لا يدرك ذلك منه واشا
بطريق المفهوم الى انه يلزمه قبول السلف وليس ذلك الا
في صورة ما اذا طاع له اخذ ان يسلفه فيقضيه ماله على
الغريم المطلوب ويرجع به عليه لزمه ذلك ولم يكن له الاستناع
لانه الموقوف انما هو للطالب ليس للغريم المطلوب ولا قول
له في ذلك ولا وجه لامتناعه منه واما قبول المعروف
فليس به لزم للمديان كما يقتضيه مفهوم كلام الناطق هذا قول
مالك والكر اصحابه خلا في ما ذهب اليه ابو حنيفة واسو
يوسف ومحمد انه اذا ادي عن رجل مالا بغير اذنه فليس له
ان يرجع به عليه وكلام المصنف يقتضي بعمومه ما هو اعلم من هذا

الصور وليس السلف في هذه الصور عليه حقيقة والمسا
 هو المطالب وما يقتضيه من المطلب بانما هو كالحواله
 عليه واما السلف المحض ان يقتضيه دينه فليس
 عليه قتوله كما يقتضيه مفهوم كلام الناظر وفي مفيد
 ابن هشام واذا ذهب للفلسه هبة او تصدق عليه بصدق
 او اوصى له بوصية او وجبت له فيها شفعة فيها ربح لم يجز
 علي فتول شي من ذلك ان اياه الشيخ خليل ولا يلزم بتكسبه
 وتسلط واستشفاع وعقول للديه وان نزاع مآل رقيقا
 او ما وهبه لولد وسبع ماله بحضته بالحياض فلا بد
 ولو كتب او نوى بيعه ان كثر قيمتها وفي بيع الهبة
 الصانع يرد وهو ابي الفلاس مصدق بيمينه اذا
 ما عينها لاله او اذا ما عين ما عليه امنها ما وجد
 في يديه مما ذكر انه في ملكه او في امانته مع يمين المقر له
 بالمعين من قراض او ودعيه وفي طرر ابن عاتق اقرار الفلاس
 بدين بعد التغليس في دمه لا يجوز ولا يقبل باتفاق
 واختلف فيها بقربه بشي بيمينه ودعيه او قراضا وما
 استبه ذلك لما لا يثبت عليه على ثلاثة اقوال قيل
 ان اقراره لا يجوز وقيل يجوز مع يمين المقر له وقيل
 ان كان على الاصل بدينه صدق وان لم يكن على الاصل بدينه
 لم يجز اقراره واما قبل التغليس فيجوز اقراره
 لما لا يثبت عليه بدين دون يمين وقراض او ودعيه او شي
 بعينه مع يمين المقر له وقيل لا بد من اليقين في
 الطرفين وفي لا يمين في القراض والصحيح

التفرقة بين الدين والشئ المعين وهو المخصوص في المدونة
 الشيخ خليل وقيل بيمينه القراض والودعيه ان قام
 بدينه باصله والمختار قبول قول الصانع بلا بينة ورب
 الاصل المكتراه للزراعصة ان طرق المكتري فليس
 او طريقه موت بزوجه احق من ساير الغرما حتى يستوفي
 كرا رصه منها واحكم بذلك بالاسحقاق لما في اليد حتى
 يستوفي الغريم منه ماله دون ساير الغرما لبايع سلعة
 من يده لم يتسلها الفلاس منه وصانع واحكم به للصانع
 ايضا فيما ياتيهم للمفلس في ما من مانع يمنعهم من
 الغرما عن استيفاء الملباع ثم السلعة وما للصانع
 من اجر صناعته وما حواه مستراي يسلمه من بالعه
 وفلس ويجوز ان كان حاضرا في فلس ودين او
 بايعه مخير في اخذها بيمينها وسقوط ثمنها عن
 المفلس او تركها تدخل في مال المفلس ويدخل هو
 مع جملة الغرما في التخاصيص وقوله في فلس يريد انه
 ليس له اخذها في الموت وما ذكره الناظم نحوه في المقر
 وزاد فيه فان وجدها ناقصة في سوقها او بدنها قبله
 اخذها وكذا ان وجدها قد ردت في يدها وسوقها
 الا ان يضمن الغرما ثمنها وبيعه قول الناظم الا اذا ما
 الغرما دفعوا للبايع ثمنه فاخذ السلعة ممتنع
 الشيخ خليل وللغريم اخذ عين ماله المجاز عنه في الفلاس
 لا الموت ولو مسكوكا او باقا فان لم يجد له خاصة له واخذ المجاز
 ان لم يفده عموما وه ولو بما له وامكن اخذ المجاز لا يضيع زوجة

فانه يفسد نكاحه عند تعدد الاستيفاء لصدورها وعصمة
 بان حالته لم تفسد فلا يرجع الزوج في العصمة فيبقى
 او قصاص بان ما لم يرد عن دم عمد ثم فليكن الحاق ليس
 له رجوع فيما خرج من يده لتقدير ما كان الرجوع في القصاص
 ولم ينتقل الحاقا كان عليه حتى فاق المقصود منه فليس
 الا المحاصة لان طهنت الحنطة او خلط المنزل بمثل
 فله من ذلك قدر مكيله او رطب بتمر كما جبر رعي
 وخنوع اجير الحراسة وودي حانوت فيما به والصانع
 احق بقبض اجرة ولو يموت ما بيده ما دام بيده
 فلو سلم الصنعة لم يكن احق ان لم يصف لصنعة
 شيئا كالصانع يجعل الصنع والفرابرقاع من عمله
 فينظر الى قيمة ذلك يوم الحكم والى قيمة العرق
 ان يرضى عشره كان لصانع الصنع الثلث في الثوب
 وللغرماء ثلثاه وعليه قوله فكلما يزيد يشارك
 بقيمته سواء نقص الثوب بذلك ام زاد الا ان يبيع
 لنقصه تاثير الصنعة فيه ان ابي المحاصة او لم يدفع
 له الغرماء اجرة فيقوم غزلا ومنسوجا ويكون شركا
 بقيمة نسجه والمكسري احق بالدابة المعينة للاستيفاء
 وبغير المعينة ان قبضت فتعين بالقبض ولو اديرت
 فان كان دها لا يدبره والد اب تحته فهل يكون احق
 به هو المشهور لانه لا يصر كما المعينة ولا يكون احق وهو
 قول اصبح فيتعين غير المعينة ولو اديرت بان بعدت
 عن صفة التعيين ورب الدابة احق بالحمولة عليها

لاخذ الكوا من دون لم يكن مع ما لم يقبض المحمول ربه فالمحا
 وليس من رد على المغلس بعيب وحده ما استمرى اولى
 به في فليس من الغرماء ان اعسر البائع المغلس والخلف
 في اخذ سلعة ببيع فاسد ففي ذلك اقوال الاول لمحزون
 المتاع اولى بها الثاني لابن التواز في اسوق الغرماء
 ثلثها اختصاصا بالناقل في يختص بها المشتري الفاسد
 فان كان لم ينعقد في غيرها شيئا بل اخذها بالدين فلا يكون
 اولى بها ففي المقدمة ما قد الرد بالعيب بعد نقله مقتضى
 منه من ربه استدايع ما يفسد واما على القول
 بانه نقض بيع فلا يكون له يعني العزم المغلس اليه سبيل
 الشيخ خليل وزاد سلعة بعيب لا يكون احق بها على
 القول بانه نقض بيع ولو اخذت عن دين وهما
 القرض كذا في لا يكون المعرض احق به وان لم يقضه
 معترضه او كالمبيع اذا وجدته قايما اخذ حله في
 وله كل الوهن اذا رهنه المغلس وخاصة الغرماء بعد ايم
 لا بعد الحياي بان حيي العبد المبيع وقد اهلان الحياي
 لا تتعلق بذمة المشتري والمغرم نقض المحاصة لعدم
 سلعة ثم ان السلعة ردت على المغلس بعيب فله نقض
 المحاصة واحد سلعته المعينة بناء على انه نقض بيع
 واد الحصة التي اخذت في المحاصة والمغرم المحاصة بار من
 عيب مما وى تعيبت به سلعته او المحاصة بالتمن او بعيب
 من المشتري او من اجبني لم ياخذ المغلس له ارشاف في حيز
 كما تقدم فان اخذ له ارشاف ثم زال العيب وعاد له صفة

كان للبائع عنده ولا شيء له من الارض فان لم يجد له شيء
 خاص الغرماء بنسبته نقص الجناية من الثمن يوم البيع
 واذا قبض رب السلعة شيئا من المفلس من الثمن
 رد ما قبض واخذ سلعته او بما يصح بما بقي من
 الثمن واخذ بعض المبيع ويقتضى البيع فيه وخاص
 بالغاية اي بما ينوبه من الثمن ويسوا قبض من ثمن
 المبيع شيئا ام لا فربما قبض بخصه ما وجد كبيع ام
 ولدت عنده فباعها دون ولد فقاسه فقام
 البائع يطلب الثمن فوجد الولد وناسه فان ساء
 بهذا الولد بما ينوبه من الثمن وخاص الغرماء بما ينوب
 الام وان ساء خاصص بجميع الثمن وترك الولد وان
 مات احد هما او باع الولد فليس الاخذ الباقي بجميع
 الثمن او المحاصة واخذ المفلس الثمن ان وجدت
 والغلة لان اصلها في ضمانه فله غلته فان لم يجد
 فهي للبائع على المشهور ولو بيعت الاصولا لم عند
 بيع السلعة او ثمة موهبة فان ذلك للبائع على
 الاصل وزوجه في مهرها على المفلس كالغرماء
 في المحاصة في فلس خاصة لافي الممات فاعلم
 حكاية ابن الجلاء بعمى ابن القاسم ففني التفريح والبراءة
 ان تحا صص غنى ما زوجها بصد اقرها في حياته ولا
 تحاصصهم به بعد وفاته والمشهور حله في البيع خليل
 وحاصت الزوجه بما انفقت وبصد اقرها كالموت وحاصت
 المتاع وكذلك حاصت الزوجه وما اشبهه

كما استأجر

كالاستأجر للحفظ معها وقد قسم اي قسم الغرماء معها
 فلا يختص كل بالاحد ما حرسه هذا ما
 في ذكر الضرر وذكر ما يراه الحيات ومحدث ما فيه
 للجار ضرر محقق احتراز من ضرر مبرق غير واقع
 ولا محقق يمنع من احداثه من غير نظر وتر وكالغرماء
 المودعي بدخانه وناره تنسب ~~من التصرع~~
 قال ابن رشد اذا امكن قطعة الدخان من بقا القرن
 والقطع الضرر بان يجعل انبوبا في اعلى القرن يرتقي
 منه الدخان ولا يصير بالجار والباب الذي يصير
 بقية محله من الحائط ودوران دفته ويطلع اكارح
 منه الى ما في باب جاره من مقابله ان لم يكن الزقاق
 نافذا واذا كان حائط الرجل في سكة غير نافذة وبابه
 في سكة نافذة فليس له على الصحيح ان يحدث في حائطه
 بابا سو افح قبالة باب احدهم لانه لاحق له في السكة
 بل هي مشاعة بين ارباب الابواب فربما لم يفتح لهم الباب
 في ليل او نهار فيضرهم ومثل الاندرو وهو الجرح المتخذ لدراس
 القمح وتصفيته من التبن الذي يصير ببقا تبنة وعياره
 او كان المحدث ماله مضرة بالمحدث فمن حفر مر حاض او قسب
 قناة وما اشبهه فان ملك اي المحدث يضر بالمنافع دون
 الرقبة كما الفرق بالقرن والطا حون بالطا حون فحاصص مانع
 كشي ما يضر بالمنافع ولا يصير بالرقاب ففني المتبطقة ما يحدثه
 الرجل في عرصته مما يضر به كبناء الحمام او وزن الخبز او لسبكه
 ذهب او فضة او كير لعمل الحديد او رصى مما يضر بالخبز

فقد قال ابن القاسم عن مالك في المجموعة ان لاسم
منعه وقال في الدخان والدخان من الضر والكثير
المستدام وما كان بهذه الصفة يمنع من احدائه علي
ما يستقر به وقال ليس لصاحب الاذن ان يحدث
علي جاره ما يضر به ويمنع من ذلك وفي معناه ابن هاشم
يمنع من احد ان يصطبل عند بيت جاره لما فيه من
الضرر يقول الدواب وزبلاها بيت جاره وحركتها
باللسل والنهار المانعة من النوم وقال ابن حبيب
من اراد ان ينفذ حصارا او غير علي باب داره فان كان
الضرر انما يودي الي نقصان الغلة محام ورضي علي رضي
فليس لصاحب القديم اعتراضه ابن الناطر ومما
ينظر فيه ابراج الحمام اذا حدثت بارامعها هذا الحق
بما تقدم والحق انها ليست كذلك وقال التميمي قال مالك
من امر الناس اتخاذ الابراج لكن هذا اذا لم يضر يمين
مثل ان يحاوره ان احد فيضربه او يحدث
البيع بقرب بيع اخر فصاد له الحمام فيمنع من احدائه
وهو اي ما حصل به الضرر مما يمنع احدائه فتنازعا
في حصوله فهو محمول علي الحدوث فيمنع منه حتي
بثبته خلافة وهو القدم بذل الاشارة للحمل علي
الحدوث والقضاة ثبتا قال ابن الهندي في وثايقه
ان ذلك محمول علي انه محدث حتي يثبت انه قديم وبه
الحكم وان يكن اي الضرر تنكس ما اي من اجله
ولو غير دهلير جاره فلا يضر عليه والتكسيف

حيث

حيث الاشخاص اثنين كزيد من عمره وان يكون في الموضع
هذه المنايا والصورة كالرجل من المرأة والحسن من
التيح تنسب في المتطية وكل ما كان
من الاطلاع لا يصل اليه المصلحة الا بكلفة وموتة
وقصد الي الاطلاع بتكلفا وصعود لا يتمكن الا بذلك
لم يكن ذلك الموضع الذي يطلع منه من الضر الذي
يرآل وقيل للذي يشكوا الاطلاع استر علي نفسه
فان اثبت انه اطلع عليه بقصد الي ذلك كان حقا علي
الامام ان يودبه ويخرج حتي لا يعود وما الضرر
فيمنع من الخروج حيث يتوذي يمنع فاعلم
كالمعنى مما لا شك مثله الرصاص وفي الوثائق المجموعة
ومن ذهب ان يحدث علي جاره او بابا في عمرة
يسرق منها علي جاره علي ما في داره او عمرته يمنع
من ذلك فان احدها قضى عليه بعلق الكوة والباب
وبالبيان وعلق قلع العتبة من الباب ولم يشرك
العتبة فيها لانها ان تركها لم يطل الزمان كانت محجة
للباب ويقال انما اغلقه ليصير خلفه كل راحة تنته
يمنع منها لا تحرق الحياشيم وتصل الي المعاني تحقيق
الاما ذايه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم
من ذكلك من هذه الشجرة سنا فله يقرب مسجدنا
يودينا بريح التوم فكل راحة توذي يمنع منها وقول
من تمنع اي الضرر مقدم علي مقال من يغني للضرر
يحكم وفي طرر ان عات ذكر القاضي انه ان اتي ببيت

تشهد انه لا ضرر في ذلك لم يلبثت الي ذلك والبينة
 التي تشهد بالضرر اتم شهادة واولي بالحكم بها
 الناظر واذا اختلف اهل البصر في اثبات الضرر وتغييره
 فقول من يثبت انه ضرر مقدم على من قال انه
 لا ضرر فيه وفي المنيطية وعليه العمل وبه القضاء
 الشيخ خليل وقضى بسد ثوة فتحت اريد سد خلفها
 يريد اذا فتحها وكانت تشرف على جاره فادان
 لسد سد ايستر جاره خلف الكوة فيقضي عليه بسدها
 ايضا ويبيع دكان كحام وراية كدباغ والندور
 قبل بيت ويصير جدارا واسطبل وحائوت قبالة
 باب لانه مما يكشف منه على رب الدار ويتطلىح
 على عوراتها لا مبيع صنوبر ولا اندور فمبيع منه
 لانه مضرب لا ندور وصوت ككمد وباب بسكة نافذة
 والا بان لم تكن نافذة فالسكة كالمالك لجمعهم فليس
 لاحد احدث او فتح باب الا برضاهم الا بان انك
 اي اخرف يميننا او يسارا عن باب جاره فكشفه
 تنبيه قال القرافي قال ابن يونس عن
 جماعة من الاصحاب اذا شرع اثنان في بناء بيت لكل
 واحد منهما يول بعد تنازع بينهما في حرم فشهدت
 بيعة عند حاكم بنفي الضرر فحكم الحاكم بعدم الضرر
 ثم تبين الضرر انه ليس للضرر وبينهما ازالة الضرر
 وسقط حقه منه لانه حكم حاكم وان جدد ارسا في بين
 الجارين او احدهما وذلك الجدار مهد ما بنفسه من

غير

غير سبب او كان الجدار حشية السقوط اهد ما
 اي هدم فوق السقوط من ايا بناوه اي لطالب
 الشرائع شئت استرا اي ان شئت ستر فاستر على
 نفسك وعامد لهدم دون مقتضي بوجبه من
 حشية السقوط وخوف عليه بالبناء لما هدمه من غير
 مقتضي وحده قضي ان كان اذا وجد بان كان ملبا وكان
 الجدار ماله اي ملكا له والعجز عنه اي عن اعادته
 او بالاي له اي استحق التاديب على تعدد هدم ما يضر
 بغيره ولا قدرة له على اعادته وان يكن اي الجدار مشترك
 فهدم من الشريك دون ضرر ومقتضي الهدم
 بناوه اي اعادته كله التزم لانه هدم ملكه وملك
 غيره لتعارض حق شريكه وحق جاره وان يكن
 الهدم من احدهما او من شريكه فمقتضي الحكم ان يبنى
 مع شريكه وهو البنين المرضي من غير اجبار فان ان
 احدهما الباع شريك قسم موضع بينهما بعد احكم بالقسم
 طولاً لا عرضاً الشيخ خليل وقضى على شريك فيما لا ينقسم
 ان يعمر ويبيع اذا نفي للاصلاح فان الدباغ الحاكم
 بقدر ما يعمر به من نصيبه كما يقضى على ذي سفلى ان وهي
 لحق شريكه اذا خيف على العلو وعلى ذي السفلى التعليق
 والتسقي وكس من مر حاض لاسلم اذا حصص منفعته للاعلى
 ويقضى بعدم ريادة العلو الا الخفيف وبالسقف للاسفلى
 وبالماله اية للراكب حيث لا يئتم مع اخذ بلجاء وان اقام
 احدهما رحي اذا بيا فالغلة لهم ويستوفي منها ما افق

وتقصي على الجار بالاذن في دخول جاره ونحوه وبقيته
 الجدار ان هدمه ضررا لا صلاح فلو هدم بنفسه
 لا يقضي عليه باعادته ويهد بنا بطريق ولو لم يضر
 وقضى تجلوس باعة باقية الدور للبيع ان خفت
 ويقضى للسابق منهم كما في المسجد وان تداعيا اي الجار
 ان الموقوف من السياق فالقضا بدلي له العقود
 والبناء والقطر مع يمينه اذا عرف دعوى كل عن يمينه
 وفي مفيد الحكام عن ابن القاسم اذا اختلف الرجلان
 في جدار بين دار بهما كل واحد منهما يدعيه فان كان
 عقد بناء اليهما فويدينهما يريد بعدا يمانهما وان كان
 معقودا الي احد هما ومنقطعا الي الاخر فهو لمن اليد
 العقدية قال واما يقطر الي العقود في البيئات
 عند عدم البينة هذا قسم
 في ذكرهكم ضرر الاشجار وكل ما كان من الاشجار
 كما بنا جدار وكان مبدى انقشار واضر
 ذلك بالحجم او فان يكن بعد الجدار وجد بان كان الجدار
 وجد قبله قطع ما يؤذي الجدار من العزوق
 المنتشرة ابدا وحيث كان الشجر موجودا قبله
 شجر اي فيقطع ما اضرب بالاشجار وتركه اي ترك
 ماض وان اضرب الجدار الاشجار وهو قول ابن
 الما جشون لان ذلك شأن الشجر وقد كان موضع الجدار
 من حريم ملك الشجر وقيل بنا الجدار بناء محورا
 ضرره بما يتضرر ووجه القول الاول وهو قول مطرف

ان الجدار في ملك ربه وقد بناه في موضع يسوع
 بناوه فيه فلا سبيل ان يستحقه غيره بفروع شجره
 ولم يضر الشجر خليل منها شيئا قال وقضى بقطع ما اضر
 من شجرة جدار ان حددت الشجرة والابان لم يتحدد
 بان كانت اقدم من الجدار فيقولان ومن يكن له ملك
 شجرة اغصانها عاليتها منتشرة حتى بلغت الشجر
 والضوء فلا كلام عند ذاك اي عند علوها وانتشارها
 لجوارها لا في ارتفاعها ولا في انتشارها لان حصول
 الضرر بذلك مفتقر وحيث ما يخرج تلك الشجر عن
 هو صاحبها اي هو اعني يقطع اي ما حوز الهواء
 باستوا وان تكن تلك الشجرة المنتشرة بملك من ليست
 الشجرة له وانتشرت اغصانها حتى اطلت جلده
 فالرب الملك التي الشجرة له قطع ما انتشر من
 اغصانها لعله اي لعل صاحب الملك في الاصل بان
 ذامان الشجر قال اصبح واما الشجر التي تكون للرجل
 في ارض الرجل بمرات او قسم او شرافا تمتد ارتفاعا
 وانبساطا حتى اضرت بالارض فلا قول لصاحب
 الارض في ذلك وقاله ابن القاسم والحكم في الطرفين اذا
 حصل للمارين بها ضرر حكم الجار المتقدم في كل ما يؤذي
 من الاشجار اذا انتشرت اغصانها فادت بانتشارها
 فيقطع منها ما انتشر كما تقدم في حكم الجار هذا
 فصل في ذكر مسقط القمام بالضرر
 وعسرة الاعوام اضافة بيان ان الاعوام العشرة اذا

مصنف علي من احدث ضرر الامر خصه اي علي امر
 حاضر ساكت من غير عذر من الاعداد التي تقدمت
 في الاستخفاف بالحياة يفتح ان قام ذلك المحدث الحاضر
 غير المتجوع لمحدث الضرر بالنسبة للمفعول اي بسبب
 الضرر المحدث وذاته الحكم وهو قول ابن القاسم واشبه
 ولا يعوق في ذلك بين قريب وبعد اجبني كما في الحياة
 قاله ابن زرب ابن عرفة ما احدث في طريق السهل من
 كنف او حاميات ولم يرفع ذلك الى الحاكم فلا حوز فيه الا
 ان ياتي من ذلك امر قد تم كسنتين سنة وكوها قيتوك
 لانه لا يعلم باي وجه وضع وبالقيام قد قيل في الزايد
 على عشر سنين بالايام السبع دون المئتين وهو
 مستفاد من جملة القلة وفي المسطبة ومن احدث عليه
 ضرر من اطلاق او ضرر جرم خاص قد يحد اذاره او
 عن ذلك من الاحداث المضره وعلم بذلك ولم ينكر ولا
 اعترض فيه عشية اعمام وكوهذا من غير عذر وتنفذ من
 القيام فيه فلا قيام له بعد هذه المدة وقيل عشر سنين
 سنة وقال بالاول بالقضاء وقد تقدم من قول الشيخ
 خليل في سياق من قول الناظم ما لا يمنع تنبيه
 قال ابن ابي زئب قال ابن سزني ما كان من الضرر يبعث
 على حالة واحدة كفتح الابواب والكود يطلى منها بمسك
 يحدث بمحض من احدث عليه فان مجدته يستحقه في مثل
 ما يستحق بالحياة من طول الزمان وما كان ضرره يتزايد
 كالكنيف والدباع مما لا يبقى علي حالة واحدة لان الكنيف

قد يوهن ما يلي صفرته بكثره ما يستحقه من الما
 فحدث علي جاره من الوهن في حذاره من طول الزمن
 ما لم يحصل في قصر وكذلك الدباع تزيد راحيته بطول
 الزمن فذلك لا يستحقه محدته بطول حيارته ومنه
 قام المحدث عليه كان له ذلك تنبيه ايضا قال
 ابن زبون انه لم يختلف في الكداد والطحان بجوار الرص
 انهما لا يمتدان وان كان ذلك محدثا يضر باجماع الجيران
 فان اضر بالناس مع وكذلك الدباع والدقاق وان اضر
 الواح بالجير ان فان اضر بالناس مع انتهى لكم
 تقدم ان المقعد المسح يضر الراحة من الدباع وكسوة
 كالكنيف ومن راي من الجيران في بيان ما فيه ضرر عليه
 ولم يفتح علي الباقين من حيزه بما ظهر من البنيان
 حتى راي المزارع من اتمامه مكن باليمين ان سكوت
 حتى يمل البنيان لم يكن بنية الاسقاط لحقه الواجب
 له فيمكن من قيامه بعد التبين فان بيع من له القيام
 بالضرر بعد اني بعد تحققه بلا نزاع ممن وجب له القيام
 بحق الضرر فلا قيام فيه للمبتاع لان الباع قد رضي بالضرر
 المحدث لسكوته عنه وان يكتفي اي المحدث عليه
 الضرر حين الخصام باعافا للمشتري يخضع ما استظاعا
 لعدم رضي الباع بالضرر وفي احكام ابن سهل في رص
 له دار ظهر منها في رقاق غير نافذ ففتح الرجل باب داره
 الي هذا الرقاق وبقي كذلك لانه اعمام حذر باع العموم
 دورهم فاراد مبتاعا اغلق هذا الباب المحدث

واخت بان ذلك كان للباليين منه القيام به وانه حل محلهم
فما وبني ابن عتاب ليس للمبتاعين فيه كلام وانما كان
الكلام فيه للباليين فان لم يفعلوا حتى باعوا فهو رضى
منهم وما منع الشمس والرياح معاً في داره مما بنا بان منع
بناوه سقوط الشمس في داره والرياح المنتفع به لئلا
يجمعوا منه وقد تقدم من قول الشيخ خليل الا لا بد رفاته
يمنع من احد ان ما يمنع الرياح منه واصبكه في سماع عيسى
وسيل ابن القاسم عن الرجل يكون اندره لاصقاً بالارض
فتريد صاحب الارض ان يبني فيها داراً والبنيان يضرب
بالاندرة ويمنع الرياح فقال لا يجوز له ان يبني في موضع
يبطل به اندر رجل قد تظاول انتفاعه به ودارسته
فيه والا فاد المتقادمة عندنا كالاصيد لا يجوز التصديق
عليها اهلاً وقال ابن نافع وسواء في ذلك احتياج صاحب
البنيان الى البنيان ام لا يحجج البند ليس له ان يجد
ما يضرب جاره في اندره قال ابن الناطم مثله يكون الحكم
في مانع الشمس عن بريح العصار الذي لا غنى له عنها
ومثله ستر العصور ومربده التمر وكذلك يمنع من حفر بئر
بعينه عن بئر جاره فالنقط ما البير الاول وعلم ان
القطاعة من اجل البير المحدثه فقال اذا علم ذلك ايقضي
على جاور البير المحدثه بدومها وسوا حفرها في الوسط
او في غيرهما انتهى فليست من التصرف من كان
له طعام في اندره ولم يمنع من فوقه من الدم وعليه بداء

قبله

قبله ولم يبدأ وقيل لم يغلط طعاماً وقيل يوم من
صفي بقلع طعامه فان لم يصف احد هم وادر والكلام واخطأ
بينهم قتل لم اقرعوا على الدور فان ابوا لم يحبر واحد
منهم على القلع ويقال لمن ادري علي صاحبه اتلفت
تبتك لاني لك ويحبر الذي صفي طعامه علي القطع
وان صفي احدهم ولم يبق الا الحصلة منه من الدور
وعليه وليس هو لمن لم يصف شيئا فـ
في ذكر القصب وذكر التعدي وغاصب يغزم ما
استغله من كل شيء دون ما عطله سوا تولد من
الاصول ام لم يتولد وما ذهب اليه الناطم هو المشهور
من قول ابن القاسم لكن ستر الشيخ خليل في منطوق
كلامه فيما سياتي في الفصالح قال لقوات وقال
في اول الباب وله اي لرب المفضوب غلة مستعمل
فلم يعنى المضموم وهو قول ابن الماحسون واب
عبد الحكيم واصبع وابن حبيب وصوبه الاشياخ فستر
ما ضوب وهو انه يضمن بقوات المنافع ولقول
وضمن منفعة الحرو البطح بالتقويت وغيرهما
بالقوات وقال ابن القاسم لاضمان عليه في الدار بقلعها
والدابة بحبسها والارض ببورها وهو المشهور صرح
بذلك شارحه فالمقام يقتضي ذكر الحلاف في علي عارته
وقد يكون ما صوبه الاشياخ به الفتوي الشيخ
خليل وله اي لرب المفضوب غلة مستعمل وصيد
عبد وجابح وكرا ارض بنيت لتركب تحر غصبيه فاصح

فـ

فلما ذكرنا الاصل وما زاد بالاصلاح للغاصب واحذر
به المركب بما لا يعي له كالزفت والقلفطة فلا شيء على
رأى الاقيمة ما لو تبرع بها كان له قيمة بخلاف الصواري
والحبال والالات فللغاصب فان كان المركب بموضع لا غنى
له في وصوله اي بلد المخصوص منه الا بها ولم يكن
رأى كذا ذلك من غير الغاصب الا بمسقة وموتنة
عظمت فرب المركب مخير بين ان يعطيه قيمة
ذلك بموضعه كيف كان او يسلمه للغاصب وللغاصب
ما انفقه في الغلة كمونة العبد والداية وان راد
النفقة على الغلة لم يرجع بالزائد وان الكوي الغاصب
وقبض الخراج فعليه الاكثر من كرا المثل ومسا
اكري به ويورد الغاصب اصله اي الاصل
المخصوص حيث يري بحاله التي غصب عليها
فان تلف غل قوم عليه ان كان مقوما ويرد
المثل بذي مثل الفاي يوحده المثل عوضا عن
مثله ان كان مثليا والقول للغاصب في دعوى
التلف مع يمينه فيغرم قيمته ان كان مقوما
ومثله ان كان مثليا والقول قوله في قدر مخصص
اي في كميته وفي ما به انصف والقول قوله في
القدر والصفة والمبلغ وفي المقدمان الذي يجب
على الغاصب لحق المخصوص منه ان يرد عليه ماله
بعينه ان كان قابلا او قيمته يوم الغصب ان كان
قابلا الا في المكسل والمورون والمعدود الذي لا يختلف

اعيان عدده كالبيض والجوز وما يشبهه والغريم
كذلك الضمان مع علم متعلق بقوله يجب يرد ان الغرم
في الضمان مع علم من سيد كره يجب على الذي اجرا اليه
ما غصب بوجه من الوجوه الا في ذكرها وهي ما اجرا اليه
اي لو اراد الغاصب او من والاه غاصب او من
بائع كذلك كالمقدي اي كما يجب على المتعدي
وقوع غاصب المنافع دون الرقبة وبذلك يفارق التعدي
الفص اذ الغصب اخذ الرقبة فالمنافع تابعة
لها والتعدي اخذ المنافع من غير قصد الاخذ ففقد
المقرب فان كان الدار والعبد ائما وهبوا لابه فقال
ان علم الموهوب له غصب هذه الاشياء الذي يتجملها
او غصبها من رجل هو المستحق واراد تجمع الغلة والكر
للمستحق قلست فان استغل الموهوب له
هذه الاشياء واستغلها ابده وهو غير عالم بالغصب
او عالم فقال ان كان عالما ردت الغلة التي اغتسل
على المستحق لان الموهوب اذا علم بالغصب وقيل
القيمة فهو كالغاصب وان كان لا يعلم وكان الغاصب
مثليا غرم الغاصب ما اغتسل الموهوب له وان لم يكن
مثليا كان على الموهوب له ان يرد جميع ما اغتسل لانه
لم يرد فيما اغتسل مما حقه تكون له الغلة بالضمان
وتعطي قيمة عمله ان كان له فيها عمل بمنزلة مالوان
رجلة اغتصب ثوبا او طعاما فوهبه لرجل فاكل
الطعام او لبس الثوب او كانت دابة فباعها واكل ثمنها

ثم استحققت هذه الاشياء فان كان عند الواهب مال
 وقد فاتت تلك الاشياء اعزها المستحق للواهب اذا
 كان الموهوب له لا يعلم بالغصب وان لم يكن للواهب
 مال اعزم الموهوب له ولو لم يكن له ان يرضع بذلك
 على الواهب وكذلك الغاصب نفسه اذا اغتسل
 العبد او الدار لزومه ان يرد جميع الغلة الى
 مستحق الدار وكذلك ان مات الغاصب وتركها
 ميراثا فاستغفلها ولده ثم استحققت من يده فان
 الغلة تكون ايضا للمستحق انتهى ففي المقرب
 وعزم الموهوب اذا لم يكن للواهب مال وان لم يعلم
 بالغصب الشيخ خليل وصحى مشر لم يعلم بالغصب
 في الله في هذا في سماوي وهل الخطا كالعهد لانها
 سوائى اموال الناس او كلسماوي تاويله ووارثه
 اي الغاصب وموهوبه ان علما فهو الابان لم يعلم
 بالغصب يدي بالغاصب ورضع عليه غلة موهوبه
 فان اعسر فعلى الموهوب له ان ينهي تنبيه
 اذا علم المشتري ان ما اشتراه مضمون يقين عليه
 عزمه على ما لكه فان شاخذه ولا مطلب للمشتري
 قبله بئى من العثمى وانما مطلبه على البائع والمضو
 منه ايضا البيع شا المشتري او ابا وليس للمشتري
 ان يرد به عيب الغصب الذي لم يعلم به لما ياحقه من
 ضرر تجبر المنفعة حتى يصحى المضمون منه البيع او
 يرد الا ان يكون المضمون منه عايبا يعيد العيبة

فيلزم

الحراج

فيكون التجبر المذكور عيبا لما ياحق من الضرر والعياب
 في تلك المدة وقريب المدة كالحاضر وامساك المشتري بعد
 علمه بالغصب كابتدا الغصب فتجري عليه احكام الغاصب
 في قيام الغصوب وتلفه بسببه وبغير سببه قالوا من
 اشترى امه يعلم انها مضمونة فوطها حد وان انعقد
 من ماله ولد صار رفيقا لما لكها وشبهة كما للملك في ذا
 الشأن اي في كون المستغل اصق بغلته لغو له عليه
 الصلاة والسلام الغلة بالضمان تنبيه
 من استحق من يد يه ليجب عليه رد غلته وخراجه
 ام لا ينبغي ذلك على اصليين الاول ان وجب عليه
 الضمان تسقط عنه الحراج لان الحراج بالضمان وان لم
 يجب وجب عليه الحراج الاصل الثاني وهو من وضع
 يد بشبهة فلا حراج عليه والا فعليه الحراج فحين
 ما يقتضي الاصل ان عزم الحراج اتفق على عزمه وان
 اقتضى السقوط فلا عزم اتفاقا واذا اتفقا رضى
 الاصلان اختلف العلماء في كان يد ملك على وجه
 التحبيس لم يطر من هو احق بالتحبيس منه فاستحققه
 من يد رواية ابن القاسم عن مالك لا يحرم لما استغله
 للاصل الثاني لانه انما استغل بشبهه وروايته هي القياس
 لانها منبهة على الاصل في الضمان لانه لا ضمان عليه فعليه
 العزم والمستهور قول ابن القاسم في روايته عن مالك
 ولا يكون الرد للغلة في استحقاق فيما اذا استحق الملك
 من يد بواجب الاستحقاق وكذلك في الرد بالحبس اذا

استغل المشتري المبيع المغيّب قبل رده ما لم يكن له
 حصّة من الثمن من صوف تام أو تمزج بدلا صلاحيها
 وكذلك لا ترد الغلة في السلعة حال كونها موجودة
 في فلس أو في مال المغلس وربما أحق بها إذا كان قد
 استغلها المغلس فزاد حق بطلتها من ربحها فلا ترد له
 غلتها معها وفي الشفعة أي الشفعة المستفوعة فيه
 إذا استغل المشتري قبل الأخذ بالشفعة فإنه لا يرد
 عليه الغلة عند الأخذ بالشفعة التي خلل الغصب
 أخذ مال قس في غير الحراية وأدب بمشتر بعد أخذ ما
 غصب منه كما يود أن مدعيه على صاحب وفي تحصيل
 الحال قولان وفي الغاصب بالاستيلاء لا لاكل والحرق
 أو بانيات اليد كالنقل للحيوان والعروض كما يفهم إذا
 مات المعضوب أو قتل بعد غصب فغاصبا بان جنبي بعد
 ما غصب أو ركب الغاصب الدابة فهلك أو وجد مودع
 ودبغة فتلقت أو اكل طعاما بلا علم بغصبه فهو ضامن
 إذا أكله ضيافة أو أكره غيره على التلف أو حفر بئر القدر
 في ملك غيره أو في ملكه فاصدا أهلاك شخص أو في طريق
 المسلمين لغرض مباح من حفر بئر في داره لا يقصد
 بأضرار أو في دار غيره بأذنه أو رأيه قنائه مريدا أو تطيفا
 فزلق به أحد فهلك أو ربط كلبا في داره للصيد وفي غنمه
 للسياح أو أقف دابة في الطريق لحاجة أو بباب المسجد
 أو الحمام أو الأمير أو سوق فلا ضامن كما بينا في جميع هذه
 الوجوه وقدم على الحافر في الضمان المردي لتقدم الماسر

فيه على المتسبب فإن قوي السبب نساو يا في الضمان كما
 إذا حفر في بئر فيه غيره أو فتح قيد عبد قيد ليل
 يبقى فأبقى أو فتح على غيره عاقل من الدواب والطيور إلا إذا
 كان بمصاحبة ربه وكذا إذا فتح حرا فذهب شي مما فيه
 ولم يكن فيه أهله والسجان يطلق العريم بغير إذن صاحبه
 وكذلك الرسول ومن أخفى مديانا عن طالبه وهو يعلم
 بما عليه لم يرد ذهب بعد إطلاقه ولم يوجد ضمن ما عليه ومن
 وجد ابنا فآخفه ثم أطلقه وكذا من أخذ دابة من مربيها
 وكذا الوقت لرجل أحرص بياي حتى أقوم من السوم
 فتركها فسرقت ضمن وكذا إذا تحملت الماعل على الحسب ولم
 يكن الذي حصرها احتياط فيها وكذا إذا احتاط لكنه أغفل
 تسريح الماهي كسر الجسر ضمن فإن لم يفرط فلا وكذا ما كسره
 الصبي أو أفسد السوق مثل جراحه وكذا التام بضم
 ما أصاب في يومه في ماله أن كان دون الثلث بخلاف الأمان
 إذا ثابت على ولدها فاصبح ميتا فليس عليه غير الكفارة
 تنبيه ماله قيمة وليس فيه خطر فإن أذن للعبد
 في نقله بالإجارة من سيده في استعماله بأجرة فلا ضمان
 عليه للأذن وإن استعمله وكذا الصبي المأذون له في العمل
 بغير إجارة ففي الموازية أنه ضامن فإن لم يؤذن للعبد وللصبي
 في العمل من السيد والاب واستحلفا فيما له بال وأجرة فالضمان
 لازم لما أصاب وإن سلم فلولي كل أجرته قاله مالك ومن أعطي
 دابة عبدا ليسقطها فغصب ضمن صغيرا كان أو كبيرا إذا علم
 أنه غير مأذون له فإن لم يعلم فقال ابن القاسم بالضم أن كلا

يستوجري عمل ولم يعلم بابا فله فيعطى وقيد اسه
 بالعمل المحرق فان كان فيه خطر كما ليرد ان الحماة والعمل
 تحت الحدران اولصبي يزل البر فيعطى فالصمان وكالمر
 للادون له في العمل فحق غير المحرق لاصمان وفي المحرق الصمان
 لان الاول له انما يتناول الاحتاد قال مالك وكذا لو خرج به
 في سفر غير اذن سيدي انتهى من التصرف فحسب
 اذا قيل بالصمان في باب الغصب فقال الشيخ خليل فيضمن
 المثل ولو غصبه بغيره بملكه ولو في الرخا وصبر المقتضوب
 منه لوجوده وليلد الذي غصب منها ولو كان المثل محبسه
 ومنع الغاصب من المثل الذي معه للتوثق برهن او حصل
 على الوفاء ببلد الغصب فان حكم بالقيمة لعدم المثل ثم
 وجد المثل فلا رد له للحكم كاجازته ببيع الغاصب معيبا
 قال عبيد وقال اجرت البيع لظن ان العيب لا يروى
 كنفقة صبيغت الامثله غير مصوغ وطين لبن فليس
 له الا اخذ اللبن ونحو طين وبذر رزق الاما باطن المقتضوب
 ان حصنه فضا وقرأها فلي كرا لا الغاصب وعصير
 ثم فليس الامثل العصير وان تحلل خير كتحللها لذمي
 فانه يخير في اخذها خلا او قيمة الخمر عنده ثم يبرها
 من المسلمين فان كانت مسلم تعين اخذها خلا وان صبغ
 كزول وحلي وغير مثلي فقيمه يوم غصبه وان جلد ميتة
 لم يبيع او كلبا لما سته وان لم يكن غصبه بل قتله تعديا
 فحكم الغصب في الثمان والقيمة في التلف يوم الغصب
 فان تلف اجنبى حرق في الاخذ منه يوم الحناية او من الغاصب

يوم الغصب فان بيع الغاصب ببيع الغاصب المجاني فان اخذ
 به اقل فله الزايد من الغاصب فقط وله هدم بناء على
 المقتضوب ومتلف منفعة مقصودة من العين كاداة
 وان كانت بسيرة في الصورة المشاهدة مثل قطع زنب
 الدابة او اذنها فلا يمكن من جهة العادة الانتفاع بها من
 الوجه المقصود مما يركب مثله فهو الهيات كالقضاة وكذلك
 نحو الطليسان واذا تلف المنفعة المقصودة من العين
 صار كمن تلف العين جملة اذا الاعيان انما تقتضي لمناقتها
 وبالجمله فالمنافع المقصودة تختلف باختلاف اربابها
 فمن تلف منفعة مقصودة بماله كيفية معهوده فله
 صاحب اي صاحب العين التي اتلفت منفعة خير في
 الاخذ له معيبا مع اخذه الارش عيب حله او اخذه
 بقيمة المعيب باطلاق منفعة يوم حدوث
 حالة التعيب اي يوم الحناية وليس لصاحب
 الشيء المعيب الا الارش فقط حيث المنفعة المتلفة
 بسيرة عادة اذ هي تختلف باختلاف الاشخاص كما تقدم
 والشيء الذي تلفت منفعته معها اي مع تلك المنفعة المتلفة
 في سعة لا مكان الانتفاع به عادة واخذ الارش متى بعد
 رفق الثوب مما حصل فيه من قطع او اصلاح ما كان
 منه اي من المتلف قابل اصلاح كالسيف يطرق ما فيه
 من فلول وما اسبه ذلك ثم يغرم ما نقصه بعد الرقو
 والاصلاح سواء كان كثيرا ام قليلا الشيخ خليل ورفق الثوب
 مطلقا كثر الرقو او قل لكن مقتضى ما رجع اليه ما لك

التفريق بين السير والكثير وفي الجواهر
 في بيان الفرق بين الغاصب والمتعدي قال في الكتاب والمتعدي
 يغارق الغاصب في جنايته لان المتعدي انما جنى على
 بعض السلعة والغاصب كان يجهدها غاصب فضمنها
 يومئذ بالغصب ولو تعدي رجل على صفة او عصا
 فكسرها او حرق ثوبا فان كان ما صنع قد افسد ذلك
 فسادا كثيرا فربه محذور في اخذ قيمته جميعا واحدا
 بعينه واخذ ما نقصه من المتعدي فان كان الفساد
 يسيرا فليس له الا ما نقص من الجذر في المتعدي الثوب
 وقد كان ما لك يقول يعزم ما نقصه ولا يفصل بين
 قليل ولا كثير ثم قال هكذا وستوا كان حيوانا او
 ثوبا او عين وبه يفرق بين اجبر الخدمة او لا يضمن
 ما افسده ولا يضمن ما افسده من طعن او اراقه
 لبن او ما كسر من قصاع ويضمن الموقد للنار ما اطفأه
 اذا لم يكن عن بعد نفى منها الا اذا بان لم يظن نقلها
 الي ما اطفأته بعد المكان وسكون الريح فاذا انقصفت
 بغتة فنقلت النار الى ذلك فلا يضمن لانه غير متعدي
 فان اوقدها في حاله يظن منها الطول الى مال احد
 او اطلاق شي فلفظ ضمن فاذا قام ليطعمها قدمه هدر
 ابن عرفة ومن ارسل في ارضه نارا او ما توصل الى ارض
 جاره فافسد زرعه فان كانت ارض جاره بعيدة يومئذ
 ان يصل الى ذلك اليها فتجاسمت النار بريح او غير فاحرق
 فلا شيء عليه وان لم يوسم وصول ذلك لغيرها فهو ضامن

وكذا

وكذا الماء وما قتلت النار من نفس فعلى عاقلة مرسلها
 ابن رشد في سماع محمد بن خالد ابن القاسم في رجل
 طبع سكرا في قدر سترها عن الناس بقصب وكان صبيا
 خلقه الغصب نائما بما لا يعلم للطايع به ففارق القدر ما
 فيها فاصاب الصبي ما خرج منها فأتى لشي عليه الصقلي
 غير سمحون وما قتلت النار ينظر فيه الي من يجوز
 له يري سقوط الدية عن عاقلة الاول ويؤثرها
 على عاقلة الثاني قال اشهب ولو كانوا لما خافوا على زرعهم
 فاموالهم ردوها فاحرقهم فدمهم هدر لا على عاقلة ولا على
 غيرها ابن كنانة عن من اشعل نارا في حائط رجل فتعدوا
 النار على عمير ذلك الحائط فحرقه من زرع او حائط او
 سكن فقال عليه عزم ما اشعل فيه من ذلك فامسا
 ما عدت النار فيه فاحرقته فلا عزم عليه فيه فقال
 اشهب يوضح من هذا بان عدم ضمانه او غيره في
 مسألة ابن كنانة انما هو فيما لا يقصد المتعدي بالعدا
 والضمان في مسألة الكتاب انما هو فيما قصد بالتعدي
 او قدم النار جني هبت الريح وان شرط رب الدار على
 مكرها ان لا يوقد فيها نارا او قد فيها نارا فحرق
 الدار ضمن النحوي فان احرقها وعمرها ضمن المكره فقط
 اذا كان الوقود على صفة لو اذن رب الدار فيه لم يكن لمن يليه
 فيه مقال وان كان على صفة يكون لجاره منعه ضمن جميع
 ما احرق ومن سقط ميزانه على راس انسان لم يضمنه وكذا
 النطلة او فعل في داره ما يجوز له فعله او في طريق المسلمين

يبرأ للمطروا ومرحاضا الى جانب حايطة فلا ضمان في
 ذلك كله وان مال الحايطة فان لم يتدارك مع الامكان
 والانداز والاستهاد وجب الضمان فجعل الامكان شرطاً وان بناه
 ما يلا ضمن مطلقاً وفيها وما فعله في طريق المسكين مما لا يجوز
 له من جبرير او كراطة دابة ضمن ما اصاب بذلك انتهى
 الشيخ خليل وما اتلفتته الهام ليدفعه في التقتصين في
 حفظها وان زاد على قيمتها بقتة ما اتلفتته على الدجال كما لم
 والخوف من عدم الكمال لانها ان لم يكن معها راع وسرحت
 للرعي بعد المسارح كلها وانما ان اطلقها قبل خروجها
 من المزارع فهو ضمان وان كان معها راع تنبيه
 من التبصر سقط الضمان فيما رعت الهام ثم انما
 هو في المواضع التي لا يغيب اهله عن اماكن كانت
 سهلة لا ياتيه اربابها الا في ايام الحجاز فان الضمان لازم
 فيما رعت ثم اقاله ابو محمد في الفتاوى المجموعة وسقط
 الضمان عما الحجام والبيطار وشبههما اذا اذن لها فتولد
 مما اذن فيه ذهاب نفس او عضو او تلفت الدابة
 او العبد امّا ان كان كل جاهله او فعل غير المأذون
 فيه خطا او مجاوز الحد وقص على المقتدر المطلب
 ضمن ما قول ابن عبد السلام وينفرد الجاهل بالادب
 فلا يوجب الخطأ واذن العبد في الحجامته والختن غير مفيد
 في عدم الضمان اذا نسا عن ذلك خطرقا له ابن رشد
 وهو في الختان ظاهراً وما للحجامة فقال ابن عبد السلام

العرف بعدم اذن السادات فيها لاسيما اذا كان
 موجبهما ظاهراً وعلم الصبيان او الصنفعة اذا ضرب صبياً
 ضرباً يجر فانه من الاذن بختن لم يصح وان ضرب
 تعدياً سره ولم يمت اخذ بالسجن انتهى ابن عرفة قال
 الشهاب في مودب الصبيان لا يضرب اكثر من ثلاثة اسواط وان
 زاد اقتصر منه ابن رشد ما يجاوز فيه الطبيب محمول
 على الخطا حتى يعلم خلاف ذلك اتفاقاً والظاهر في السيد
 حل امره في عده على الخطا لا يعتق الا ان يعلم انه قصد التمثيل
 به وبيع عليه ان ادعى الي ذلك العبد واري في الزوج
 ان لا يجد امرأة على الخطا فيلزم ذلك العاقلة ولا على
 العمل فيقتصر منه ويجعل ذلك كسبه العمد الذي يسقط
 عنه القصاص فيكون فيه الدية على الجاني في مال له
 وان طلبت المرأة الفراق وزعمت انها تخاف منه على
 نفسها طلقت طلقة باينة انتهى واذا اتلفت البهيمة
 شيئا وراكها خلفه رد بف فعله المقتدر الا ان يعلم السخ
 الموحز حركتها وضربها فيكون عليها لان المقتدر بيده الحما
 او ياتي من فعلها ان يكون من الموضران كان من سببه
 كرسحاً من ضربه فيقتل رجلاه وهذا وشبهه على عاقلة
 الموضر ولا يضمن المقتدر ما كدمت او نحت الا ان يكون
 بسببه من فعله فان كان من فعله جبار لدية فيه
 الا ان يكون ذلك من شيء فعله به الركب فيضمن ومن قاد
 قطارا فهو ضامن لما وطئ البعير في اول القطار واخره
 وان نحت رجلاه فاعطيه لم يضمن العايد الا ان يكون من

فعله شي لها والسابق والعايد لا الراكب حكم ضامن
لما وطيت الدابة فما التفتته فعلي السابق والعايد
لان الراكب كالمبتاع الا ان يكون فعلها بسبب الراكب
فذلك عليه خاصة اذا لم يكن فيه عون من القايد
والسابق اسهيب واذا اجتمع قايدين وسابق وراكب
علي دابة فانتبذت فوطيت انسانا فقتلته فعلي
عاقلة كل واحد ثلث الدية الا ان ترمح من عنواب
يفعل بها شي ومن التنصرة ولو كان علي الدابة
صبي لا يملك ففجحت به ونوصنا من ما التفت دون الثلث
وما نفعه فهو علي عاقلة ولو وقع الذباب عليها فالتفت
لم يكن علي ركبها شي ولو انفلتت فنادي رجلا ليحبسها
فقتلته فلا شي عليه الا ان يكون عبد الغني او حيرا
صغيرا فان دية الصبي علي عاقلة الذي ناداه وقيمة
العبد في ماله ومن قاده دابة فمترته به جارية
فصاح بها اياك اياك فوطيتها الدابة ففقطعت اعطتها
فعليه الغرم قال علي رضي الله تعالى عنه اذا سمع
المجنني فله صمان عليه ولو انفلتت دابة من يد رجل
فنادي باحر ليحبسها له فلم يرض حتى صدمته وقتلته
فالدية علي عاقلة ولم يناد ولو انفلتت من فتودها
ففي جبار والخايف والهاب اذ اوطى شي او صدمه
فله شي عليه وذلك علي الذي فعل به ذلك قاله في
الطريقين

والاورد كالماسية لا يمنع من اتخاذه وان اضرت
وعلي اهل الارض القرية حفظ زرعهم قاله ابن
القاسم انني قال ابن القاسم والجمل الكلاءه والتور
المنطاع وغير ذلك اذا عرف بالعدا فانه يومر صاحبه
ويقدم اليه فان عقر بعد ذلك ونوصنا من لما يبلع
الثلث فادونه في ماله والثلث فصاعدا علي
العاقلة كالمطرب العقور في موضع يجوز فيه اتخاذه
ولا قسامة فيما اصابته العجا فلا تنبت الا يشاهد من
محمد لين فان شهد به واحد حلف الوردية مع العبد
يمينا واحدة ويستحقون ما لزم من الحقوق
ورفع دفع الصايل عن النفس والاهل
والمال كان الصايل مكلفا او ضييا او محبونا او
مهمة ويدخل في ذلك الجمل المصول والكلب المعقور
فان قتل جملة صولا بعد التقدم الي صاحبه وذكر ان
صالح عليه واره فله غرم عليه ويقبل قوله مع يمينه
بغير يمينه اذا كان بموضع ليس يحضره الناس واختلف
في التقدم الي ارباب البهايم في هذا هل لا بد فيه من
السلطان او لا وذلك اذا اتخذ حين يجوز اتخاذه والا
ونوصنا من بله حله فوان لم يتقدم الي صاحبه فب
ذلك اذا علم ذلك فله يقصد قتل الصايل ابتداء
بالتقصيد اليه فان ادعى الي القتل فله ضمان الا اذا علم
الذنة لا يندفع الا بالقتل فلو قدر علي الهرب من غير
مضرم تلحقه بقتل ولم يحمله الدفع بالخرج ولو غصت

فصل يد فقلع اسنانه ضمن وقيل لا ولو نظر في كون
فققاها صاحب الدار ضمن لقد رتبته على الدفع بالآخف
هذا **فصل** في ذكر الاعتصاف للحرمة والامة
ووالحرمة معتصبا لها صدق مثلها عليه وجب لها ان تبث
الواطي باعتبار ولو كان ثبوته انما هو بقريته الحال بان كانت
بينة متاهلة بانه غاب عليها حالة كونها معلنة اي
مدعية للوطي وقمة النقص عليه في اعتصاف الامة
اي قيمة ما تقتضها من وطيه ههنا اي انقصه امه
كانت او حرمة سوى بكر بان كانت ثيبا وغير مستلمة
بان كانت كتابية فيجوز صدق المثل للحرمة سواء وطها
في قبلها او دبرها ففي المقرب قلت فان اعتصمها فجامعها
في دبرها المحض عليه مع الحد المهر قال الحر وجب عليه
في الامة قيمة نقص لوطي لها والولد اي ولد من الامة
استرق حيث علم انتم الامة والحد مع ذاك اذا
ثبت عليه لوطي باربعة شهد اقلي معاينة الفعل او
اقر به كذا على نفسه او ادعت ذلك عليه مع قيام البينة
على عيبته عليها عليه فيها وفي الحر والامة قاله في المقدمات
لكن قال مالك ولو ان رجلا عصب امرأة فاحتلمها وادخلها
بينما والناس ينظرون اليه ثم خرجت المرأة وقالت فقد
غضبي نفسي وانكرد لك ان الصدق لان له ولا
حد عليه قال محمد ويعاقب عقوبة شديدة وان يكن ذا
اي المنسوب له الغضب بنسب اليه مجرد الدعوى
تفصيل اي الغاصب يؤخذ منه ببيان حكمه وذلك التفصيل

بني باحكامه في هذا الدعوى الغضب على من قد نهى بالدين
والاصلاح والفصل خاله مما اشتهر به دليل على ان الله ماري به
ثم بعد ذلك نظر فان يكن ما ادعته بعد الزاخي زمانا
لقدق وحدت خبر الزنا اي بسببه وخبرها رجسها منه
اي من الجمل يري في الحد تستوجب حد الزنا لا عن الزنا به في الا
ومقابل الاظهر لاحد عليه لغيره على من اقر بوطي امه زحل
وادعي انه اشتراها او بوطي امه او ادعي انه تزوجها فحد
على مذهب ابن القاسم الا ان تزوج عن قولها ولا حد على
مذهب اشهب الشيخ خليل وان ادعت استكرها على غير
لا يق به بل لا تعلق حد له وذاك اي ما تقدم من حدتها
للقذف والزنا في الجوارح لا اي في غير يشتر بالاصلاح ولا
بمجرد ان جعل حالها اي ان كانت مجهولة الحال ايضا غير
مستقرة بصون ولا زنا او كانت لم تخرج من منزلها فبانت
كانت مستقرة بالفساد في دعواها وان الي من الممن حلفت
على ما ادعته ولصدق المثل منه استوجب وجب ما ذكره
الناظم نص عليه ابن رشد في المقدمات ابن فرجون في تبصير
اذا ظهر الرجل مرة ببلدية ليست عربية ولا يعرف لها رجع فانه
يحد وكذا الامة التي لا رجع لها وسيدها منكر وطها بالان
شاهد على الزنا ولا يقبل قولها انه من زوج مطلق او غاف
ابن رشد اذا قالت وقلت بيني وبينك ودخل الماء في فرجي فقلت
منه فينبغي ان يداعبها الحد وكذا اذا ظهر بامرأة المنسوخ الغيب
والحضا انت حكيك ان انت تولد لا الحق به وتحدوا اذا
طلبها لا عنه عليها منها الا ان تحمل من مثله هذا

فصل في ذكر دعوي السرقة ابن عرفة السرق
 اخذ مكلف صغيرا لا يعقل لصغره او مالا حراما بالغ من لصابا اخرجه
 من حريم بقصد واحد حقيقة لا شبهة له فيه فخرج مال الحريم
 وما اجتمع بتعدد قصد واخراج والاب مال ولده والمضطر في
 الجماعة وفيها من سرق ثوبا لاسيا ومعد ثلاثة دراهم وديار
 مضروحة ولم يعلم ان ذلك فيه قال مالك ان التوب بغيره
 مما يعلم الناس ان ذلك برفع فنية فانه يقطع ولو سرق شيئا
 لا يرفع كالحجر والخشب والعمى لم يقطع الا في فنية ذلك
 دون ما رفع فيه من ذنب او قصه اللحم ولو كان ميمصا
 خطا وقال لم اعلم ما فيه طلع ولم يقطع لئلا اخذه او نهال
 ويصدق في العمى ان اخذها لئلا لا ينهار لانه لا يخفى الا
 ان يكون اخرجها من مكان مظلم ولو كان الذنب قد تشركه
 في خبثه صدق اخذه لئلا او نهال اي حبيب فان قال
 لم ار الغصه بالعصاة بالليل فان روي بانه لم يرها لم يقطع
 واسم استه في السارق بعد العج في البيت فيقبل منه
 قليلا لانه قصده قليلا لا يقطع فيه ولو اجمع منه ما يجي
 فنية العظم قطع لانه قصده اخذ جميعه بقصد واحد
 ولتين خلاف لسمع ابي زيد عن ابن القاسم ان دخل السارق
 البيت في ليلة واحدة عشرين مرة فخرج في كل مرة ما لا قطع
 فيه وفي جميعه ما يوجب العظم لا يقطع لاحتمال ان ما
 اخذه ثانيا لم يقصد اخذه او لا قصد اخذه ما قبله يستحسن
 يقطع ان كان في نور واحد ولم يصدقه في تعدد قصده
 وصدقه ابن القاسم فالخلاف في حال ولو دخل رجل على السارق

فباعد ثوبا فخرج به مشربه ولم يعلم انه سارق لم يقطع واحدهما
 وفي الموان اذا دخل رجل الى الخزانة فسرقت احداهما دينار او قضاء لادم
 او او دعه اياه قبل ان يخرج فاعلم القطع على من خرج به وكذا ان
 كان ثوبا فباعد منه في الخزانة الشيخ عن ابن القاسم من سرق من جوف
 اصابه لا قطع عليه ابن القاسم ان سرق بعض اهل السفينة وكل
 انسان منهم احري متاعه فخذ قال زهر ما كان سرق منه وهو
 عليه قطع وان سرق منه وقد قام عنه لم يقطع ابن رشد حكم
 السرقة بما بين اهلها حكم السرقة من ضمن الدار المشتركة بين
 السكان ففيها ان سرق بعض السكان فيها من متاع بعض
 وهو على متاعه قطع وان لم يخرج كما سبق عن السفينة وان
 سرق لقد ان قام من متاعه لم يقطع وان سرق السفينة فهي كما
 لدالة تخبيس والاذهبت ان كان معها من يمسكها قطع والام
 ولا وسع ابن القاسم من سرق من مطاير في الغلابة اسلمها
 انما واخفاها فلا قطع عليه وتقت ابن عرفة بذلك كلام ابن الحاج
 النبي قال الناهر ومذموم امره يثنى ان سرقة ولم تكن تلك
 بالحقيقة بل كانت دعوي اتمام بها فان تكن مدعي اذ كانت
 دعواه على من حاله في الناس حال الفضل اي على موصوف
 بالفضل والعفاف فليس لذلك المدعي من كشف حاله اي الفاضل
 ولا يبلغ بالدعوي الوهبة عليه الاملا بعد تحقق الدعوي لهذا
 الفاضل وعدم تحققها في حاله على لعه ووصه بتلك الدعوي
 فلا يبلغ املا من ذلك وان لكن اي المدعي مطالب من يرمي
 بمثله لكر فما لكر رضي الله بالسجن والضرب حتم حتى يثبت حاله
 وقد يشدد عليه بالضرب حسب ما يظهر للحاكم من سرقة
 حاله افعاله في طرر ابن غات في المدونة وان ادعى على علي

رجل سرقة والتهم بها ما لا يعرف بذلك فلا يكسفو واما
اهل التهم فلا بد ان يكسفووا وليست قصص عليهم
ونما كان فيه الضرب وهذا قول مالك والليث والعلما في
كتاب ابن يونس ابن حبيب قلت لمطرف فمن سرق متاعا
تتم وخبر انه رجل غير معروف او انتم رجلا عربيا لا يعرف حاله
فقال يسجن حتى يكشف حاله ولا يطال سجنه وذكر ان الباق
صلى الله عليه وسلم حبس رجلا اسمه المسروق مائة
بسرقته ليعلم وقد صح في السفر وان كان المتهمة مرقا
بالسرقة كان سجنه اطول وان وجد معه ذلك بعض
السرقة فقال الشاربيته ولا بد منه له وهو من اهل التهم لم يؤخذ
من غير ما في يده فان كان غير معروف حبسه وكشف عنه
وان كان معروفا فادرك حبسه ايدا حتى يموت في السجن وفيه
النفاق قال مالك يسجن بقدر راي الامام ثم يعاقب ويبسرح
ولا يسجن حتى يموت وقال اشبهت اذا شهد عليه انه متهمة
فانه يسجن بقدر ما بهم عليه وعلى قدر حاله ومنهم من يجلد
بالسوط مجردا ويحكموا اي القضاة بسجنه الاقرام من اعم
معروف بالسرقة تحبس للاختبار ذلك منه فاقر في السجن بما
ادعى عليه من ذلك بما اقر به يلزمه ولا ينبغي دعوى
الاكراه بالسجن لان هذا الحبس خارج عن الاكراه وفي
طرد ابن غانق للابهر من اخذ في تهمة قتل فاعترف عند
السلطان بغير ضرب ثم اخرج المقتول من بيت او مدفن
وجا بسلبه فلما امر به ليقتل قال ما قتلته ولكن رايت
من قتلته قتل ولا ينبغي انكاره ان طاع والافلاولف
في السرقة واخرج المقتول في حال التهديد الا ان

يق

يقر انا ويقطع السارق باعتراف بالسرقة او بشهادة شاهدين
عدل بالاخلاق ولا بد ان يكون متفقين على السرقة ولو
كفي المدونة فلو شهد احدهما بالبس واخر بتبعة والتقاء في
اليوم والموضع في مختلفة ولو اتفقا على الكسب واختلفا في اليوم
لم يخز كما لو شهدوا احدا به شرب خمر امس والآخر اليوم
والمخدر لانه من باب الفعل لا من باب الاقرار وشاهدتهما
على القذف وان اختلف اليوم فيقتضيهما وكذلك ان شهد
واحد انه سرق بالمدينة والآخر بمصر لم يخز قال اصبيح ابن خول
قال ما لك في دخل عليه السراق فسرقوا متاعه وانهم اؤاماله
وارادوا قتله فنازعهم وحاربهم ثم ادعى انه عرفهم اولهم
اهو مصدق عليهم اذا كانوا معروفين بالسرقة مستطلي
لها قال انه مصدق من غير بينة وقد نزلت في زمن عمر رضي
الله تعالى عنه ففرغهم بقوله ونكلم عذوبة موجهة ولم يكلف
البينة انتهى ~~بذلك ما هو في معنى الفعل~~ ~~سقط~~
لشرط فيه الكمال النصاب على الفعل الواحد في الزمن
الواحد وما هو من معنى الاقرار لا يشترط فيه ذلك
فلو شهد على رجل ثلاثة كل يشهد بمقالة يوجب كراهة
تقتضي الحكم بقتله انتهى الشيخ خليل تقطع البيني
وختم النار الا لتسلسل بها او لتقص الزايل ما بع قوله
اليسري وهو القول الميجو الا ان ابن القاسم اخذ بغير
لده اليسري ثم رجله البيني فان سرق بعد ذلك عزرو حبس
وان تهم امارا او جلاد تسراه او لافا القوق على من تهم
والحد ياقون قطع خطا اجر بسبب سرق طفل حرا كان اق

عند احررة داراهله او ربع دينار او ثلاثة دراهم
خالصة من الفس ولو راج المفسوس رواج الخالص او
ما يساويها بالبلد شرعا فلا يقتر في التقويم سبق الحمام
ولا اجابة الطير اذا دعي ما هو للعب تحلف في طير البطاوي
وان كما وخطب او جازع من الطير يساويها لتعلمه او جلد
ما لا ياكل من السباع بعد دخذ ان كان يساويها او جلد ميت
مد بوعا ان زاد الذب ببقته نصا او ظنها الثلاثة درهم
فلوسا فاذا هي درهم او الثوب فارغا فاذا هي فيه او شربة
صبي او محمول في قطع او ثوبا الا ارب المال كالمشيمة ولا
ان تكمل النصاب لسرقته مرارا في ليلة او اشتركا في عمل
ان استقل كل واحد منهما نصيبا مكر غير ان يقطع
بسرقه مكر غير ولا يفيد تكذيب مالكه حيث اقر
بالسرقه او اقر ليلة وادعي الارسال وصدق ان اثبت بان
دخل مدخل الناس وخرج من مخرج الناس لا يملك نفسه
من مرتين ومستاجر من ثلثي حيزه لا حر وطهور لا
ان يساوي بعد كسر نصا ما ولا كلب مطلقا ولو كان
ما دون ثلثي الحادة واضحه بعد الذبح لا قبله بخلاف
لحمها من فقر مكر غير تام الملك لا شبهة للسارق فيه
ولا يقطع التبريك من مال الشركة اذا لم يخرج عنه الياس
ويقطع ان سرق من بيت المال ومن الغنائم قبل قسمها
لضعف الشبهة او مال شركته ان جمع عنه واسرق فوق
حقه نصا بالاحد ولو لام فلا يقطع لابن ابنة او بنته فا
جرى الا بدول من جاحد اذا اسرق منه مقد ار حقه
حيث ثبت محوذة او مما ملل حقه يخرج من حرز وهو ان لا
بعد الواقع فيه مضيعا عرفا وان لم يخرج هو من الحرز

الخروج

اخرج السرقة او ابلغ ربع دينار او ما لا يصيد الاستلزام
فلو اكل ما قيمته ربع دينار لم يقطع او ادهن ما حصل من
قيمتها نصا او اشار الى شاة بالكلف فخرجت او اخرج من الحذر
او الحيا او الحانوة او فناء الحيا او الحانوة او من المحل او من علي
ظهر دابة وان غيب عنها رب السباع او من جرن او من ساحة دار
الاجني ان حجر عليه في حورها كالسفينة لن منع منها او سلخه خان
للالثقال دون غيرها او من بيوتهم مطلقا او زوج لزوجته فيها
حجر عليه من امتنعها او زوجة من امتنعته وحكم امه الزوجة
وعبد الزوج حكمها وموقف دابة للبيع او غير او فراق
بحر لم يمي به لكفن او سرقة سفينة براسة او كل شيء
كخرجه صاحبه او مطرقة من العمران او قطار او خوم كابل
سبقت الي المرمي او ازال ياب المسجد او سقفه او اخرج قناريه
او حصص او بسطه ان تركته به او حمام ان دخل السرقة او
نقبتها او تسور جادها قال بعض الحمام حارس حرز ولا يعرف
حرز عن النقب او التسور او ~~طسور~~ كانت الحمام حارس
ياذن في تغليب بان مد يده الي غير ما ناوله الحارس من الزاد
وصدق مدعي الخطا وجعل عبد امن حرز لم يمي او كان
اعيا كبيرا فان كان كبيرا غير اعيا لم يقطع او خدعه بان قال
اشترى ثوبك قطع وان كان القيد كبيرا او اخرج المسروق
من محل ذي الادل العام كالطبيب والعالم اذا اسرق من
بيوتهم المحجوزة فلا يقطع الا اذا اخرجهم عن جميع الدار كلها
من تمام الحرز لا اذن خاص كالصديق فيما جرد عنه ولو خرج
من جميعه لانه خائن لا سارق ولا ينافي صبي او معه ان لم

يكن معه حافظ ولا على داخل في الحرز تناول منه الخارج اذا
كان الخارج ادخل يد لاخرجه فتناول في الحرز والقطع على
الخارج كما هو على الداخل ان اخرج يد فتناول خارج الحرز
ولا ان اختلس كما اذا هرب بما معه من الحرز بعد ان اخذ
بان تركه صاحب الحرز وذهب لياتي بمن يشهد عليه ولو شا
لمنع من اخذ متاعه فلم يأت حتى ذهب السارق او اخذه
ككابة لانه غاصب او اخذ دابة بباب مسجد او سوق الا ان
لكونه معها حافظ او ثم مخلوق او حمار تخله فاذا اواه الجرب
ففيه القطع الا اذا كانت المخلقة تعلق كد ارفقولا وان
لم يكن المخلوق مخلوقا فان كان بعد حصده ولم يتقل
الى المربى فتألفها القطع ان كرس بان ثم بعضه ولا ان لقت
فقط واخرج غيره المتاع وانزله كل منهما ففعله دون معاونة
واتفاق منهما فلا قطع على واحد منهما وان التقيا وسط
النفث او ربطه فحذبه الخارج قطعا وبشرط مواخاة السارق
التكليف فلا يقطع المصبي والمحتون فان سرق ثم جرح لم يقطع
حتى يستفيق فيقطع الحرز والعبد والمعاهد وان سرقوا
لمثلهم الا الرقيق لسيد ومن اقرب بالسرقة ولشبهته
رجع على اقراره او عذر بعد زبه دري عند الحد في الدية
وقر لقوله عليه الصلاة والسلام اداروا الحدود بالشبهات
وتقوله من مال كرسى الله عنه في فقرها اي الشبهة بان
رجع لغير شبهة قولين والقرم واجب على الكائن حال
الشبهة وحال عدمها الشيخ خليل وقيل رجوعه الى شبهة
وكذب نفسه ولو بلا شبهة وان رد اليه فحلف

الطالب

الطالب او شهيد رجل وامرأتان او واحد وحلف الطالب
معه فالفرم بلا قطع وكل ما سرق فهو باق اي وعنه
باقية فانه يرد على المسروق منه باتفاق ولو قطع
وحدهما السارق بالعلم قطع اي اذا قطع السارق
بقتضي الحكم فبأن يرد على المسروق اتبع اي اذا
رد امر يسارع الى القطع اتبع بما سرق دينا في ذمته اذا
لم تكن عين المسروق باقية فان كانت باقية اخذ
منه باتفاق وذهب مالك الى انه كان موسرا من يومه
سرق الى حين اقيم عليه الحد ضمن قيمة السرقة وان
كان عديما في بعض المدة تسقط عنه العزم وهذا هو
الصحيح الشيخ خليل ووجب رد المال ان لم يقطع اقل
قطع ان اليسر اليه اي من حين اخذ المال الى القطع فان
كان عديما او عدم في هذه المسيلة تسقط عنه العزم اذ
لا يجمع عليه عقوبتان قطع يد واتباع ذمته وتسقط
الحد ان سقط المصنوع بسماوي بعد ان تعلق الحديمية
مثلا فسقط بسماوي فلا حد لا بتوبة وعدالة وان
مال زمانها وقد اخلت الحدود ان اخذ الموجب بفتح
الحجم وهو ما يوجب الفعل او تكررت ككاف سرق مرارا
او زني مرارا او شرب وقد لا يحد موجهما والحد لا
الغرم على العبد الذي لا يسيد اقراره في المال الحق لسيد ممي
اقر بالسرقة تسرعان في التنبه لاي فرجون قال
اصبح في السارق يدخل حرير الرجل فيسرق بعض متاعه
فيخرج في اثره فيقتله السارق ابتغا الحياة منه فيقتله الرجل

في امتناعه حين لم يجد لاحظه سبيلا فان دمه هدر ولا
 شيء عليه من قود ولا دية ان كان معه المتاع الذي سرق
 وان لم يكن معه المتاع فعليه الدية اذ كان قتله اياه
 موضع الذي فيه سرق وما اشبهه فلو لو ابتاعه
 لهربه ولحق بالصحر او لا متاع معه فالتبع حتى ادركه
 فواقفه السارق او لم يوافق فقتله فعليه القود لانه
 قتله على غير متاع اراد استنقاذه منه ولو كان معه متاع
 كان دمه هدر اقلوا ولو اسره وظهر به ثم بدا له فقتله
 فعليه القود كان معه متاع او لم يكن قال ولو كان حي في
 السارق هارب عنه رماه ليوهنه برمييه فتركه فاصاب
 الرمية نفسه فقتله فدمه هدر وان كان لم يوافق
 سوا كان المتاع معه او لم يكن ففيه الدية ان كان لو وضعه
 او في القرب وان كان قد رجع بالصحر او شبهها فعليه
 القود هذا افضل في ذكر احكام ابدن
القتل عند اللقصاص لرجب على القاتل وذلك بعد بؤته
 اي القتل بما استوجب اللقصاص من اسراق ذي
بائع عاقل حرا كان او عبدا الشيخ خليل ان اطلق مكلف
 وان رقيقا غير حرى اذ لا قصاص عليه ولا زايده حرية على
 المقتول او اسلامه فلا يقتل مسلم بكافر من القتل فلا
 يعتبر ما بين الرمية والاصابة الا لعنك او حرارة
 فلا يعتبر بينهما زيادة حرية ولا اسلام ولا عنوقها
 للذي معصوما لكلف والاصابة فلو زالت العصمة قبل
 ذلك فلا قصاص والعصمة بايمان وامان ومن العصمة ضرب

الجرية كالماتل غير المسحق للدم فان العصمة ثابتة له الا
 من مسحق الدم فعليه الادب للافتيات كما على قاتل مرند
 وزان فالقود مستوجب وذلك اما باعترافه او بشهادته
 شاهدي عدل بقتل القاتل او بؤته بقسامة والقتل
باللوث يجب وعواري اللوث يثبت بعدل شاهد بطلب اي
بالقتل الموجب للقصاص او يثبت بكثر من نصف الشهد
 الذين لا عدول فيهم ويقطع الاخذ ارهم آب ايريد ان الاعتك
 القاتل فيهم مما أقطع على ما جرى به العمل لانهم كبر بكتس منهم
 العدالة فكيف يحد في شهادة غير عدل بل يقال للقاتل ان كان
 لك حجة في غير باب الشهود فان بها وانظر اذا الذي فهم حجة
 لعداوة له او قرابة للمقتول هل ينفعه ذلك تكن رما يقال
 ان اشترط كونهم كفيا ينفع ذلك بشهادة ابن عرفة
 اذا قال المقتول لا تقفوا عن قاتلي فان ثبت دمه ببينة فلا
 عفو وان كان بقتصاصهم فهم العفو لا مكان كونه من شهرته
 دخلت عليهم وما فيهم اروا اشبه عنه قسامة بغير عدله
 اذا شهد بالقتل لوجب او ثبتت بقائه الحج امسلم القاتل
 الحرف لا اخذوه بد مشره عدلان على اعتن افه بد كقيل موته
 وصفة التميز وهو حضور العقل وعدم اختلاط الذهن
 من اوصافه او تثبت القسامة بقتل معه اي مع ذلك
 القتل فزوج امن امر القتل عليه قرب امن استصحاب
 الة القتل وتشخط في عدم المقتول او تلك اثابة ويك
 لدمه وما اشبه ذلك من قرينة الحال المشاهدة وبقي على
 الناطق بدمية الدم وليس به جرح وهي المسماة بالتدمية

البضيان قال دمي عند فلان وليس به جرح ولا بينهما عداوة
ففي أمها ولغوها قولان والي قوله رجح مالك كذا نقله البايع
ابن عرفة فان قال الدمي دمي عند فلان المسلم او قام شاهد
لولاية بالقتل فقيده اربعة اقوال ابن القاسم خلفون يمينيا
واحدة ويستخفون الدية وقال مالك واشهب وابن عبد الحكم
خلف المدعي عليه خمسين يمينا ويبرأ وفرف ابن القاسم في الموازية
فقال ان لم يكن الا قوله فلا قسامة فيه وان قام لولاه شاهد
بالقتل حلف ولا تيمنا واحدة واخذوا الدية وضرب المدعي
عليه مائة وحبس سنة الشيخ لابن القاسم في الموازية
لو ان نصرانيا جرح فاقام اياما ثم مات حلف ورتقه يمينيا
واحدة فلما مات من جرحه او من ضربه واستخفوا ديتة وكذلك
العبد المملوك ثبت جرحه بشاهدين فتري فيه فمات بعد
ايام فقال ابن عبد الحكم بخلف ولا تيمنا واحدة ويستخفون
ديتة زاد في الواضحة ان لكل وليد لم يكن له الاعتق الجرح ان
كان له عقل رواه اصبغ عن ابن القاسم وقال مالك رضي الله
عنه انتهى الشيخ خليل والقسامة سبيل ما قتل الحر خلا ف
العبد المسلم بخلاف الكافر في محل اللوث فلا قسامة في القتل
ببيتة وافرار في محل اللوث وهو امر ينشأ عنه غلبة الظن
لصدق المدعي كان يقول بالغ حرم مسلم قتلني فلان سواء كان حر
او عبد اذكر او انثى مسلما او كافرا عذلا او مسخوطا ولو خطا
فستخفون بالقسامة الدية ولو مسخوطا على وبع او نه
ولد على والد انه ذبحه عمد افيقسم الاوليا ويقتل الاب اف
زوجة على زوجها ان كان القاتل ذكرا جرحا او اطلق القاتل

وبينوا

وبينوا اي الاوليا فقالوا عمدا او خطا ولا يقتل جوعهم لاختلاف
المقتول ولا ان قال لبعض عمدا وبعض لا يقتل او نكلوا بخلاف
مدعي الخطا اذا خالفه غيره فله الحلف واخذ نصفه ولو
اختلفا في العمد والخطا واستوفوا حلف كل واحد تيمنا دية
الخطا ويطرح مدعي العمد بكونه مدعي الخطا على التيمن
وكشاهد من جرح او ضرب معاينة او باقراره ان فلا سا
جرحه عمدا او خطا ثم يتأخر الموت يوما فصاعدا ولو كل ضرب
ففي قسم الاوليا من ضربه مات او شاهد بذلك مطلقا عمدا
او خطا ان ثبت الموت اذ لا قسامة في حي او شاهد على قرار
المقتول بالقتل عمدا بخلاف الخطا وتشهد شاهد على
افرار القاتل في الخطا فقط بشرط ان لا يهم القاتل في غناوة
المقتول بما يدفع اليه من عاقلته وان اخلف شاهد القتل
بطل اذا ادعى الاوليا يشهدان قال احمد ما جرحوا لاخذ
بسبب فلا يبقى الا مجرد الدعوى ولا قسامة معها شيون اذا
ادعوا بشهادة احدها فغيره القسامة وكالعبد فقط في
معاينة القتل وغيره لا يكون لو اراه العبد يتسخط في
دمه والمتمم بالقرن منه عليه ان القاتل من المدية والتلطيخ
بالدم ووجبت القسامة وان تعدد الموت كعمادة عدل
وقول المقتول وليس من اللوث وجوده بغيره قوم
او دارهم مقتولا ولو شهد انه قتل ودخل في جماعة استكفا
كل خمسين والدية عليهم في نكل منهم فالدية عليه من غير قسامة
من الاوليا وان انفصلت نفاة عن قتله ولم يقام القاتل
فهذه قسامة ولا قود مطلقا **كذا** اوقع في المدونة

سواء ثبت لو لم يمتل المقنول او بشهادة شاهد ام لا او محل عدم
 القود والقسمات ان تجرد عن تسمية وشاهد فان كان بها
 فالقسامة او لا قسامة تجرد التسمية بان تجرد اللعن والشاهد
 اما ان كان بشهد فالقسامة تأويلات وان كان بواحد متاولي
 في قتالهم فهدروا كل من قتل كعبية راحة على راحة فدم الزم
 تهدر بلغيها ودم الدافع فيه القصاص وهي أي القسامة
 حسون عينا ورغت على المدعي من اوليا القاتل وهم
 مستحقوا الدم وهي ثني مبعث اذ لا مدخل للثنا فيها فهي
 ممنوعة لمن كان من مبعث عنها هذا في العرف فحمل كلام النائم
 عليه واما في الخطا يلزمها من يرد ذكرها كان او اثني بعد يوك
 الموت اي بعد نبوة موت القاتل بالولاء اي نبوة ولاية
 الاوليا القسامين المستحقين الدم الصبر لايمان القسامة
 المتقدم ذكرها وحلفون بها على البتة ان فلانا المدعي
 عليه بالقتل هو الذي ضرب ولهم فلانا او جرحه ولقد مات
 من ضربة وفي المقرب قلت له كيف يحلفون في ثمين القسامة
 قال يحلفون بالله الذي لا اله الا هو ان فلانا قتله او
 لمات من ضربة ان كان حي بعد المذب ويحلفون على البتة
 من كان منهم حاضرا او غائبا ولا يحلفون على العلم انتهى قال
 ابن حبيب ويحلفون لقد ضربه ولقد مات من ضربة ان كان
 لم يضربا ولقد قتله ولقد مات من قتله ان كان المذب
 قتيلا وسوا كان به اثر ولم يكن الشئ خليل وهي أي القسامة
 حسون مبنيا متواليات بها وان كان الخائف اعم او غائبا
 حين القتل يحلفها في الخطا من يرد وان كان الخائف واحدا

او امرأة وجرت اليمن على اكر كسرهما فان ناه من اليمن
 ما فوق النصف حلف يمينا كاملة وان تساوى الكسر فلي
 الجميع فحلف كل واحد مينا وقيل بالقرعة ولا يأخذ احدهم
 الا وليا نصيب ما حلف عليه من الدية الا بعدد ما يبعد
 كالماتر حلف من حضر بان كان غايبا حصته منها وهذا كما نص
 عليه مالك في المقرب كما سياتي ويقب الايمان اي ايمان
 القسامة بها **فكلا** ولي مقنول على من قتل هذا اقول
 مالك والمشهور خلافه كما سياتي من قول الشيخ خليل وحلف
 اثنان بما في العمد **فكلا** اي فأكبر منها **وغير واحد** اي
 باعيان القسامة **ان يقبلا** وفي المباح السائل وان نكل اوليا
 الدم ردن الايمان على المدعي عليه فحلف خمس مينا ويقب
 ما به وخمس عاما وفي نوارك ابن الحارث اذ الي ان يحلف خمس
 الداحي حلف خلاف من قام شاهد انه طلق امراته وحيث
 عليه المين فالحان يحلف وسحن فان طول السجن بسد ودين
 ابن الناطر ذكر الناظر انه لا يحلف في القسامة الا اثبات
 فافراد الولي في قوله ولي مقنول يعقده الخمس مع انه ان
 نكل مستحقو الدم عن الايمان فان الحكم ان كان واحدا
 او اثني خاصة فان الدم يسطل وان كانوا امتعدد من ف
 لذي لم يعف ان كان في بقعة العاقب ضم اليه من القصة من
 حلف معه وليسحقون الدم بالمرتكب العاقب ائقدا بالقتل
 من الباقي لعدم فروع الدية وكل الناظر اعتمد على ما
 في معند ابن نضاس فان نكل اوليا الدم عن الايمان افي
 عقاب من يجوز عقوبتهم ردن الايمان على المدعي عليهم فحلف كل

واحد منهم عن نفسه حسن بمنا النبي ولا يقبل بالقسامة أكثر
من واحد الشيخ خليل وأن تكلموا أو يقصص طفت العاقلة
كلهم ولو كانوا عشرة الأقرب من نكل منهم لزمه ما خرج عليه
على الظاهر والقائل كل رجل منهم هذا هو المشهور ولا خلاف في
العراق من رجلين عصبة من النسب سواء رثوا أم لا والأقرب
هو الذي أعلن ولو في الوارث الاستعانة بما صبه أي من يلقى
معه في أب معروف توارثه ولو في فقط خلف الأكثر إذا
وجدت عصبة من الأولياء المعصية فكله ان يخلف أكثر من الثلث
ولا يرث على النصف وكسب للمعنى الزيادة على نصيبه وقت
الإيمان على عدد المستحقين واجتزأ بالثمن طاعما من الثمن
ولا الدم إذا لم يكن امتناع الباقى نكولا ونكول المعنى غير
معتبر بخلاف غيره إذا نكل سقط القود ولو بعد كولا والدم
ولا فرق بين العفو والنكول فرد على المدعى فليخلف على
كل حسن ومن نكل حبس حتى يخلف أو يكون ولا استعانة
على المدعى عليه وإن أكره كعصبة نفسه بعد وجوب القسط
بالقسامة لطل القود بخلاف عفو فلا في نصيبه من الدية
ولا ينتظر صغر مع كبيرين وخلفا وقتلا بخلاف المني والمبرئ
الآن لا يوجد غير قتل الكبير حصته والصغير معه طالع
خلف خمسة وعشرين مينا فإذا بلغ الصغير خلف بقية الإيمان
وقتل ووجب بالقسامة الدية في الخطأ والقود في العمد ولا
يقتل بها إلا واحد يقين للقسامة فليخلفون على عين من يريدون
قتله من الجماعة التي تتلهم اللود ويقولون لثان من ضربه ولا
يقولون من ضربه هذا في العمد وأما في الخطأ فلا ينقسم الأعلى

جميعهم

جميعهم وتوزع الدية على عواقلهم ومن أقام شاهدا على جرح أو قتل
كافر أو عبد أو حنن خلف ولحقه وأخذ الدية وكلم تطلت
نفسامة فإن نكل برى الخارج ان خلف وإن لم يخلف حبس وقال
ابن الفناس ان لمال حبسه عوق وأطلق إلا ان يكون متهما
فخلفه فلو قالت دمي وجبت عند فلان ففي نفسها القسامة ولا
تشي في الحنن وليس في عتده ولو كان مسلما ولا حنن قسامة
لأنه غير محقق الحياة ان لم يستهل صار خا ولا ميراث له قبل ذلك
ولا قسامة النصف في عدو الدين ففي المني السالك لا قسامة
في عتده وإن كان مسلما ولا في دم كافر وإن كان خرا وفي المغرب قلت
فإن ضربت امرأة قتلت دمي عند فلان والقت حننا ميتا فقال
في المرأة القسامة وليس في الحنن شي وكذلك لو كانت ضربي
فلان فالقت حننا واشتهل صار خا لم عاشت إلا لم يكن
فيه قسامة بمنزلة ما لو قالت وهي محيضة قتل فلان ابني لعمري
لكن بقولها قسامة وقال مالك ليس في الجراح قسامة والحكم
خرج من جراحها ولا يثبت الأبيسة أو شاهد عد فليخلف ولا
معه مينا وأطع ويستحقون ديتة والقود الشرط في الأخذ
به المصلحة أي بشرط التماثل بين القاتل والمقتول في الدم
بالإسلام فلا يقتل مسلم بكافر تحدر التماثل والمركبة فلا
يقتل حر بعبد كذلك وتقتل مخط عن رتبة التماثل مصت
بالعمال أي بالأعلى لا العكس وهو الأعلى بالأدنى الشيخ خليل
وقتل الأدنى بالأعلى كركابي بعد مسلم لا العكس والنسب
كالرجال نص الظاهر على تساويهما لما يتوهم من الخطأ من
رتبة الرجال فحقبة الأخطاء ما كان من جهة الدين وهو

وهو الكفر والرق من توابعه وفي المقرب قلت له ان يقتل الحر
بالمملوك او المسلم بالكافر بالعهد في قوله مالك قال لا ولاية
بقصاص بينهما في الجراحات وفيه ان يقتضيه للمراة من الرجل وللرجل
من المرأة قال نعم في القتل والجرح تثبت قال ابن عرفة لا
يمكن ذو القوادة في الجراح من القصاص بل يقتضيه من يعرف
القصاص و احر القصاص على المقتصر له وقيل على المقتصر منه
محمد اصبالي ان يولي الامام على القصاص عدلين فان لم يجد
الا واحدا اخذوا ما في القتل فدية في الرق يقتله ويبيعه البعث
قتل لا يمكن من القتل بغيره خوف التعدي مالك لا يجازي جرح العمد
ولا يقتل في الخطا حتى يبرأ ولو طلب مقطوع الحشفة تعجيل برئ
الدية فلا بد منها ولو عاتق لم يمكن له ذلك لعل اسننه او عرق
يذهب من ذلك وكذلك المومخة والمامومة فلا يكون قود ولا
ديه الا بعد البرور وان ضربت العين مناد دعوتها انتظرها
سنة فان لم يرق دعوتها بغتة بحكومة الساجي لانه قد يورث
الى النفس فيقود القود ثابثا وهو خروج عن المباشرة اختلف
في الجراح تقتل تنظر سنة ولو برئت قبلها فان مضت السنة
ولم تبرا انتظرها بعد ما هدم المذهب المدونة ان برئت
قبل السنة لا تنتظرها ولا تنتظر برورها بعد السنة وبحكم
بالعود عند تمامها وكل جرح تحمله العاقلة كالما مومة والجانفة
مما يبلغ الثلث ففي تاحز عقلمها وتعجيلها اتمام السنة تقتل
الشبه عن مجمل قول ابن العام واشتهب قابلا فائدة في قطع
الحشفة لو لا ما مضى من فعل الساجي في التاخير لو حصر
ولعل الحشفة تثبت ومنها من سرق في شدة البرد مخيف

من مومته

من مومته في قطعه اخبر الامام ابن القاسم والحر كالدانة
علم خوفه والمر في الخوف لا يقطع فيه ولا يجلد لحد ولا للثكال
واذا وجب الحد على الحسد يخاف عليه من الموت سقط الحد
وليغاق ويسجن وان كان القطع عن قصاص رجع للدية
وفي كونها على العاقلة او في مال الجاني خلاف وجرح الجرح
في الرنا والعذق والشرب يفرق عليه بقدر طاقته حتى يكمل
وفيه ان قطع يديه ورجليه ثم ضرب عنقه قتل ولا يقطع يده
ولا رجلاه وكل قصاص القتل ياتي عليه الصقلي بريد الا
ان يفعل معه على وجه العذات وقال الشيب يقطع ثم يقتل
وقال مالك ان اراد بذلك المشقة وهو احسن انتهى
والشرطي المقتول الذي يجب القصاص على قتاله عصبة الدم
والعصبة الاسلام والحرية والامان والحري مبدء والمرتكب
كذلك وعصبة الدم اشترطها زيادة لشرطه المستفاد
وهو التساوي في الاسلام والحرية المنقذ من اشتراطه
في القاتل والمقتول بعصبة الدم رضا ان لا يجع عليه قتل
في عينه ولا حرابة ولا حد في فقه ذلك اما يجب الادب
على قاتله لا قتياله على الامام قال سفيان وكذلك من
قتل زنديقا او زانيا محصيا او قطع سارقا قد توجه
عليه القتل لان هذه حقوق لا بد ان تقام ولا تخفى
فيها ولا عتق فاما من عليه القصاص فمعتوم في غير
المستحق فان عدى عليه احبى فقتله فدمه لا وكتا
المقتول الاول ويقال لا وليا للمقتول الا خرا وضوا وليا
المقتول الاول وشانهم يقتل وليهم في القتل والقصاص

فان لم ير منهم فلا وليا الا اول قتله او العنوا لهم ان لا يرضوا
 بما يبدل لهم من الدية او اكثر منها وان ولي الدم للمال قتل بان
 عني على الدية والقود استحقه فمن قتل اي حيث كان يستحق
 القود في قتل العمد فاصيب قال لا يستحق اي لا يجزى قاتل
 على الاعطال الدية التي عني الولي عليها فلا خيرة للمقاتل فلا يجزى على
 استا نفسه واعطى المال وليس ذاك الاستحقاق مذهب ابن
 القاسم واعطى الدية دون اختيار قاتل ولا رمة له بل خيرة فان
 شا اعطى وان شأ سأل نفسه ففي اصول الفتن لابن حبان وان
 عني ولي الدم عن القاتل على ان يعمر الدية فان القاتل
 من عزمها ويد له دمه فذلك له هذا مذهب ابن القاسم واليه
 يخالفه ويعتزل ان وجد لحق دمه سبيلا فليس له ان يسقطه
 الشيخ خليل ولا دية لعاف مطلق عفوهم بان لم يصرح بذكر الدية
 فذكر ان العفو عليها الا ان يظهر ارادتها بعفو فيخلف انه
 ارادها وياخذ الدية ويبقى عليه حقه من القصاص انه امتنع
 القاتل من اعطى الدية وهو مذهب ابن القاسم وعقوب بعض
 من اوليا المقتول عن القاتل مسقط القصاص عن القاتل
 ما لم يكن من عني من فعدد القصاص اي من فقد اسفل
 من تعدد من بقي من ولاة الدم فانهم المستحقون له دون من
 عني وشبهه تدروه ومعنى بها مثل ضرب الفروج وجهه
 والمودب والمعلم المتعلم والاب ابنة للتأديب وهو ذك ففودي
 ذلك الى الموت قال ابن فرحون في نبضته واما الزوج والسيد
 فمقتاعين زوجته او صده فيقول السيد والزوج انما كنت
 آداب وتقول المرأة او العبد انما فعل فعل ذلك محمد افعل ففعل

علي

على الآداب وقتل رجل على العمد ورجع الى الله يهل على الآداب فان
 دعي العبد الى التبع اجيب له واما الزوج قال ابن رشد الذي راه
 ان يجعل ذلك شبه العمد ويكون فيه الدية على الخاق فان طلبت المرأة
 ان تطلق منه وزعمت انها تخاف على نفسها ميتة طلفت عليه بالدية
 ويسقطه ايضا مكره بعض الذين اعتراه الصلح اي ملك بعض
 دمر المقتول ولو قتل فاحرق جميعه ففوي بان الخاق فان نكلته
 واحد من العصابة او عني فان كان الاقرب كالأب وشبهه سقط
 القود وان كان الابعد فلا عبرة به ولا قرب ان يضم اليه من خلف
 معه من سائر العصابة ويستحق القود وفي طر ابن غات روي
 القاضي عن ابن مزين انه سمعه يقول في امرأة تدمي على زوجها
 انه لا تقام عليه في ذلك القود لان الرجل له ان يضرب زوجته
 فيما اذن الله له ان يضربها فيه وقد ياتي من ذلك الضر ما يقتل
 بالموت وفي المغرب قلت فان عني الرجل ولم يشترطوا الدية
 ان يكون للميتات خطوطهن من الدية قال لا الا ان يعفو بعض
 الرجال ويبقى بعضهم فيكون للنساء مع من بقي نصيب من
 الدية وهذا الذي قلت يجري في البنين والبنات والاحف
 والاحوات مجرى واحدا ان كان الاحف والاحوات مستوين
 في تعدد هه بالميت واما ان ترك بنات وعصبة فلا عفو
 للبنات ولا للاخوات الا بالعصبة فذلك لا عفو للعصبة
 لا بالبنات والاحوات فان عني بعض البنات وبعض
 العصبة فمضي لمن بقي من البنات والعصبة بالدية وكذلك
 الاخوة والعصبة الشيخ خليل وسقط القصاص ان عني رجل
 فهو ليا في اذ تعدد المستحقون والبنات اولي من الاخوات

عفو وضده قال في المرونة وهذا اذا مات مكانه فان لم
 يت مكانه فالقسامة وتختص بالعصبة فان عفت بنت من
 بنات نظر الحاكم فان راى العفو او القتل امضاء وفي رجال ونساء
 لم يسقط الايمان وبعضها اي ببعض الذكور وبعض النساء بان
 يكون عني من كل صنف بعضه فاحرى بعضه اذا عفي بمجموع
 البعض ومهما اسقط البعض فلم يبق نصيبه من ذلك عمل
 وكذلك لو عفي بعضهم او كلهم على الدية كارتة فيفسر على العفو
 فقولك كارتة اي اذا اورثت تضديه كلها او سقطت منها كانت
 يقتل احد الاولاد اياه لثم موت احد الاخوة فيسقط القصاص
 عن القاتل لارتة حصته من خط احده عن نفسه فهو كالعفو
 فليفتة الاخوة عليه حظه من الدية وكذلك لو مات جميع
 الاخوة فقد ورث جميع الدم وارثه كالمال فيدخل الذكور
 والاناث مع استواء الدرجة وكذلك الروجة وحيث تقوى
 التهمة في المدعى عليه قوة لا تبلغ قوة اللوث الموجب
 للقسامة فالسجن قد مر عا حكي يستبرأ فاما بقوى
 التهمة حتى تبلغ الى قوة اللوث فيمثل بمقتضاها او تقتحل
 فيسقط وقد الاستينافا ولي اذا ثبت اللوث فيكون
 موجبا للسجن اذا لم يقسم الاوليا اما لعدمهم او لتعذرهم
 عن الايمان وما اشبه ذلك من الاعداء ففي كتاب ابن
 حبيب وقال من النخ بالدم ووقعت التهمة عليه ولم
 يتحقق من ذلك ما يوجب عليه القسامة فلا يس عليه
 ضرب مائة وحسن سنة ولو كان عليه السجن الطويل
 جدا ولا يعمل باخراجه حتى يتبين برائة او نافي عليه

اع

السنة الكثر ولقد كان الرجل بالخط والشهرة ويقال
 حبسه حتى ان اهله يمتنون بالموت من طول حبسه تنبيه
 سبع ابن القاسم من حبس في قتل خطا فماتة قبل ان
 يقسموا لم يبطل فيقتضون وياخذون الدية وقيل لا
 بحس احد في الخط ابن رشيد ليس هذا باختلاف ان كان
 مشهورا بالحبس والاحبس للشهادة على عهده قال سحر
 وهو صحيح ولا يبره الا حيل بوجهه ابن حبيب روي
 ابن القاسم ان ثبت الدم بدينه والولد صغير فللعصبة
 القتل والعفو على الدية كاملة واحب الي ان يمتنوا وان
 اخذوا الدية وحبس القاتل حتى يكثر الصغير وان كانت
 بالقسامة فكل كل بعد ان يقتنوا فان نكلوا حبس القاتل
 حتى يكثر الصغير فيقتضون ثم يقتلون او ياخذون
 الدية باذن السلطان قال ابن كنانة وابن دينار وقال
 عبد الملك المولى عليه لا يجوز عفو عن الدم وفيه
 الجوع ليس للمرأة المولى عليها عفو عن جراحها عند الخطا
 والعفو لا يعني من القرابة فلا يسقط القصاص به في القتل
 في الغيلة والخراية وهي قطع الطريق على وجه التعذر معه
 العفو وان انفرد بمديته نكسقى السبكر ان كذلك ونحو
 الصبي وعنه لياخذ ما معه والد اخل في ليل او نهار او دار
 قاتل لياخذ المال فيقابل بعد المباشرة ان امكن لم يصل
 فيقتل بعد الصلب او ينفى الحر كفي الزبي او تقطع يمينه
 ورجله اليسرى ولا يالقتل تحت قتله ولو بكتاب وليس
 للمولى العفو مطلقا وفي المقرب قتله من قتل قتل عليه

لربليه ان يصالح عن دمه قال لا وهو الى السلطان يحكم فيه بحكم
المجرب وفيه ايضا قال مالكو ان اخذ المجربون قتل ان يتواو
ويبلغ الى السلطان بهم لم يحز السلطان ولا لغريم العفو عنهم
اد اكا نو اقد قتلوا واخذوا الاموال وما به يحل بالاحكام
من عنه يعفى يريد اذا عفى عن القاتل وافاد العفو في حكمه
ان تحل دمانه خلية مع حسن عام والصلح في ذلك على الدية
مع العفو استوى في الجلد والجس عا كما هي اي العفو
والصلح في حكم الاستقاط للفقد عن القاتل سواء في القرب
اد اعفى عن القاتل فانه يحس عليه ان تحل دمانه وان تحس عا ما
والصلح في حكم استقطا القصاص
وفيه وسوا كان القاتل حرا مسلما او ذميا او عبدا او امة
وفيه السنة لا تعذر فيها بما كان من الحسن قبل ذلك وان لمال
وذكر ذلك تحل المشرق مع المتعين للقسمامة للفقد
وفي طر ابن عات اذا ادعى على جماعة سجنون لكنهم لم يعلموا
لانه لا يعلم على من يقسم عليه لان الورثة لا يقسمون الا على
واحد وليس لهم ان يخلفوا ثم يتخروا وانما يخلفون على ما
شاؤوا ويقتلوه ولا ضرب الاخر ولا مائة ولا يسجنون عا ما اذا
مات المتحول مصافين خديعة من غير حديد والسجن عقوبة
له لما نال عنه العقل حلت عليه العقوبة لان القتل قرين
الزني في الالة ولا يقتلون النفس التي حرّم الله الاباحق ولا
يزنون فوجب فعل كما يفعل على من تلبس بقرينه الشيع خليل
وعليه مطلقا جلد مائة وحسن سنة سواء كان رجلا او
امراة حرا او عبدا كالمسلم الحر يقتل عبد او ان يقتل مجوسي

او عبده فالذي اولى او نكول اوليا المقتول عن الحلف بدعواه
على دي اللوث وحلفه بعد نكولهم فانه تحل ويحسن رعا للوث
ودية العهد المدوان وفي التي ليست بموقفة باجل ولا به
معلومة اذ قد يعفى على اقل من الدية او اكثر والدليل على ما
قوله تعالى فمن عفى له من اخيه شيئا فاتباع بمعروف وادارة
الدية باحسان وليست على العاقلة بمنح ولكن حاله من
مال القاتل فان اصطلحوا عليها بمهمة بان قالوا على دية فتكون
مربعة مائة من الابل خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون
بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون حقة وبنت
الولي بمغروف واحسان كما قال الله تعالى وقد يعفو الصلح على
اكثر او اقل كما تقدم وهو كذا ان الخطا في كرية قتلها او ما اخذ
في دية المدية ترأض فدية بين الملاء عاقلة المقتول واوليا
المقتول وهي اء دية العمد اذ اما قلت من الاوليا بان وقع
العفو عليها وسكت الهم كدية الخطا اذا احدثت من العاقلة
في نجوتها خمسة حسب الميراث قد تقسبت على ورثة القتل
فندخل فيها الزوجة والبنات على حسب قرابتهن ولا يرث
القاتل منها شيئا وفي الوثائق المجموعة فان قتل الولد الدية او
صالح عليها او على نسي منها دخلت زوجة الميت وبناته معه
فها على قدر قرابتهن وتحت دية مسلم قتل عبدا او خطرا على
اهل البوادي مائة من الابل فلا تقبل منهم غيرها والحكم
بالربيع في دية العمد وهي اذا عفى الاوليا على دية منهم
من غير ترأض على شي بين الاوليا والقاتل وجب وهو كما تقدم
ان يقسم اربعا مائة من بنت لبون وبنت مخاض وحقة وجدعة

كما تقدم وقد رتبة الف دينار على اهل الذهب وهم في الميراث
 عن مالك اهل مصر والشام وقد رتبة على اهل الذهب والورق
 اي على اهل الورق وهم كما في الرواية اهل العراق اثني عشر الف
 درهم الا اني منها ونصف ما ذكر وهو خمسون من الابل على
 ما سبق من التوزيع في العدد خمسمائة دينار وستة ائنة درهم
 في دية اليهودي وفي دية النصارى ثابت الوجودي اي النصف
 ثابت وجود اخف من ذكر كما ذكر وفي الرواية دية رجال المجوسي
 ثمان مائة درهم ونسأولهم اربعة دراهم وفي الحسام من كل
 صنف الحكم فمن نصف الدية فدية المرأة نصف دية الرجل
 وحاله اي التتصيف في كل صنف معينه فتشطر دية
 كل صنف بحسبها وفي الميراث قلت له فان قال اهل البوادي نحن
 لغلى الذهب قال قال مالك لا يقبل من اهل الذهب الا بالذهب
 ولا يقبل من اهل الورق الا بالورق ولا يقبل من اهل الابل الا
 بالابل قال سمعون فمن كان من اهل الابل وحض حنابة لا تحلها
 العاقلة ان يكون عليه الدية من الابل قال نعم ولو كان ما جناه
 اقل من بعير لكان عليه ذلك من الابل وقد قال مالك في
 الاصبع اذا قطعها رجل من اهل الابل ان عليه اثنى مخاض
 وابنتي لبون وحقتين وحدثين قال محمد في كتاب ابن
 مزيين قلت لعيسى بن اصبغ له اتملة قال ياتي بخمسين من
 الابل واحد من كل شيء فيكون فيها شريك للمجروح ثلثا كل
 بعير والمخارج ثلثا كل بعير منها وان اصبغت له اتملة
 كان على الخارج ان ياتي بخمسين من الابل فيكون شريكاً معه فيها
 للمجني ان ياتي بثمانين البقرة من اسنان الكبد من كل سن

لغيره

لغيره ثمانية باربعة البقرة من كل سن واحد فيكون فيها اي في الاربع
 شريكين لكل واحد منها نصف بعير ونحب الدية على القاتل
 في قتل الخطا والابل التي هي في دية الخطا الخمس فيها قسطا
 فيكون عشرين من كل نوع فتقسم المائة اجزاء في خمسة من
 كل نوع صنف بر زيادة ابن لبون على المربعة لها اي دية الخطا
 عاقلة للقاتل وسميت عاقلة لحملها غفل القاتل وهي القرباة
 من القبائل وما اشبه الغزاة في التعاون والتناصر كما اهل
 الديوان والقبائل هي التي ينسب اليها القاتل حيث تثبت قتله
 بالبينه الشاهدة بقتله او بقسامته لها اي للدية معينة بان
 تكون القسامه في قتل الخطا فان ثبت القتل باقرار القاتل فمن
 ماله دون العاقلة او كانت ثلث الدية مطلقا في ما اخذ
 ثبت ببينة او باقراره يدفعها اي الدية الا اني منه نسباً
 فالادي من القبائل التي تحمل بها عدد العاقلة الا اني ذكره
 بحسب احوالهم من الغنا والفقرا والسعة والصبر وحلم
 تحميم وجب على ثلاثة احوال وشرط من تلزمه من العاقلة
 اي تكون الاجد من موسر فلا يلزم الحنون والصغير حين
 ذكر موافق من يؤخذ منه في حمله وهي الدين والعقيدة وفي
 فقر وهو السكينة فلا تكرر الساكنة في غير محلة القتال
 الشيخ خليل ودية الخطا على البادي نسبة الى البادية خمسة
 ثلث مخاض وولد البون وخمسة وخمسة من كل عشرون
 وربعة بعير يحدث ابن البون وثلث في الابل وان علا
 وكذلك الامهات والاحداد والجدات هن ولو كان الابل
 مجوسياً وترافوا النينا غلقت بحسب دية في عمر لم يفقد

القتل بدني رحمه محمدي للتاديب ققتل احترار من الخطا فلا
 تغلط عليه فيه كجرم اي تكون فيه التقليل بثلاثين حقة وثلاثين
 حقة واربعين حقة في بطنها اولادها بلا حد سن وعلى النامي
 والمصري الفديتار وكذا من الحق من وعلى العراقي اثنا
 عشر الف درهم والحق بم اهل فارس وخراسان الالف المثلثة
 فانها تغلط باعتبار الذهب والورق ولا تغلط المربعة في
 الذهب والورق على قول ابن القاسم خلا فالاشبه فتراد المثلثة
 ما بين الديتين وهران ينظر الى اربعة اسنان الخمسة والثلث
 المثلثة من الابل ان كانت بلاء ابل او ما قارب منها من بلاء
 الابل فما زادت من خمس اوزج او خمسمائة درهم فزيدت
 على الالف والكاتب والمعاهد نصف دية الذكر الحر المسلم
 والمجوسي والمريدي ثلث خمس مائة درهم وانثي كل كنصف
 ونجت دية الحر الخطا ان ثبت القتل بالبيعة بلاء اعتراف لما في
 الحديث لا يحل العاقلة عهدا ولا عبدا ولا اعترافا على العاقلة
 والجاني ان الاقل من الديتين فلو جنت امرأة على ما يبلغ ثلث
 دية ما حملته العاقلة وما لم يبلغ الثلث فالحال على الجاني عهد
 من الدية فيكون حالا ودية غلظت وهي ما تعد في الاب وما
 سقط من الغصاص بعد مر العضو المقتصر منه لا تخمد العاقلة
 بل هو على الجاني وكذلك ما لا يقتصر منه من جراح العمد لا
 تلافه كالتامومة والجائفة وكسر الفخذ وهي اي العاقلة العصبية
 وليس بالبدون ان اعطوا اي استمر اعطوا ثم فيقدمون على العصبية
 ثم العصبية الاقرب فالاقرب فان لم يكونوا بدني بالموالي الاهلين
 ثم الاسفلين ثم بيت المال ان كان الجاني مسلما لانه عاقلة من

للعاقلة

لا عاقلة له والا فالدمي ذو وريثة وضم لكون مصر وكذلك
 الشام والصلحي اهل صلحة قال ابن القاسم والحرابي اهل دية من
 الحربين وضرب على كل ما لا يضرب على قدر اوسع وعقل عن
 صبي ومجنون وامرأة وفقر وعازم في معناه ولا يعقلون
 والمعتز وقت الضرب فان قدم فاقب او بلغ صبي بعد الضرب
 لم يدخل مع العاقلة فلا يسقط بعينه او موته بعد الضرب
 ولا دخول كبدوي مع حضري لاختلاف دية ما وان كانا من قبيلة
 واحدة ولا شامي مع مصري مطلقا فربوا لم يعدوا الجديما
 لو خد منها او اختلف وهو مراد التفرقة قوله وفي مقر فتجيم
 الدية الماملة في ثلاث سنين فحل اسقاطها باواخرها اي
 يتم حلولها من يوم الحكم والثلث والثلثان بالنسبة في ستة
 وستين وخم النصف والثلثة الرابع بالثلثية ثم الزائد
 سنة وحكم ما وجب عمدا قل لكل خمس على ثلاث سنين كتعدد
 الجنايا على العاقلة من شخص واحد فكمناية واحدة عليهم وهل
 حدها سبعماية رجل ولا يزداد عليهم من الفديات شيئا او الزائد
 على الف حدها فلا يقتصر على اقل منها من شيا حدث وهذا وكذا
 اي الدية من مال جان ان يمكن اقل من الثلث من دية
 الجاني والمجوس عليه به الحكم بان يكون من مال الجاني دون
 العاقلة خمس كذا على المشهور الدية من قاتل مقتر ولو خد
 اي الدية او من عامد للقتل مكلف وفي الصبي والمجنون
 مخاطب بادا ما تلف من باب خطاب الوضع فيقرمه من ماله كما
 ان كان له مال والا اتبع كل بخصته وكما يتبع الولي وفي الجنين
 غرم من ماله اي من مال الجاني فلا تخمد العاقلة والجنين ما

تكون به السرقة امر ولد وهو ان يكون علقه فافوق وفي بالعدد
 ان عدة الخامل وضع عليها وان دما اجتمع على براءة الرحم
 في الحمل ولم يحكموا به لامومة امر الولد والغرم عبد أو وليده
 نسائه واهل الورق والذهب والابل في ذلك سرا وهي عسدر
 دية امه الشيخ خليل وفي الحين وان علقه عسدر دية امه ذكر
 كان او ان عسدر ضرب او تخويف او نحوهما ولو كانت امه امه تقدر
 لاموطا وعرة عبد او وليده تساو به وهي حسون دينار او
 ستمائة درهم و الامه من سبدها وجنين النصرانية
 من العبد المسلم كالحرة لانه حر مسلم ان زانها كالحرة فان
 خرج لعنه في حياته ولعنه بعد وفاتها فلا شيء فيه الا ان
 الحين بعد خروجه فالدية ان افسهوا اي اوليا الحين اذا كانت
 الحناية خطأ ولومات عاجلا ولو بعد الفعل بضرب بطن لها في
 بئر او راس وخرج هياثمات ففي الفصاص خلاف وتعد
 الواجب بتعدد الحين وورث على الفرائض او قيمة لها وهي
 لدرهم ستمائة درهم او من الذهب حسون دينار او قدره
 لها رسول الله صلى الله عليه وسلم والدية حينئذ ابل ولم
 يعلمها من الابل والغرم حكمها من يستحقها فالأثر في استعماله
 في جراحاته احكامه فتقسم على الفرائض وغلظت الدية فثلثت
 في الابل فتكون ثلاثة اضعاف ثلاثة تكون حققة وثلاثة ثلث
 حذقة والربعون خلقة اولادها في بطونها وقومت اي الدية
 المغلظة للعين اي فيه في القول الحلي يري اذا كان الواجب
 العين واريده تغلظت فيما سياتي فتقوم الدية مغلظة
 وغير مغلظة وان ادنس به ما بين الديتين فان زادت عليها

المغلظة

المغلظة الربع مثلا كان له في العين دية وربع وهو في التغلظ
 بالاماء والامهات تخفى والاحداد والجدات اي بسبب ما فعلوا
 في اولادهم واولاد اولادهم اذا وقع منهم ذلك على سبيلك
 التاديب كما اذا حذفه بخديرة او غيرها فقتله فان الواجد
 ونحوه يسقط عنه القتل وتؤخذ منه الدية مغلظة حالة وكاف
 ما ذكره في الجمد مثل الابل في تغلظ الدية عليه قاله ابن القاسم
 والامر كما لآب في التغلظ ولا تغلظ الدية في اخ ولا زوج ولا احد
 من الاقارب ولا في الشهر الحرام فمن قتل فيه خطأ وفي المقرب
 قلت له فكيف التغلظ على اهل الذهب والورق قال ينظر كهم
 قيمة الاسنان المغلظة قيمة الابل في اقرب البلد ان نزل
 هذا البلد لا ابل فيه لا انزل من قال ما كان وجراحات الوالد
 ولد ان كانت بحال ما صبح المد الحلي بابنه تغلظ ايضا مثل ان
 يقطع رجل يد ابنه ويعيش فيكون عليه نصف الدية مغلظة
 ولا تحمل العاقلة شيئا من ذلك وانما هو في مال الوالد خاصة
 قلت فتمل برب الوالد من هذه الدية شيئا قال لا الا ترى اليك
 عمر بن الخطاب قال ابن اخ المقتول قد دفع اليه الدية دون
 الدال وكذا لك لا يرب من ماله شيئا كما لا يرب قاتل العمد
 قلت فلان رجل عمد قتل ابنه مثل ان يدبحه دبحا او يشق
 بطنه مما يعلم الناس انه عمد قتل لا يشك في ذلك او قتل
 ذلك والده بولدها فيقتل ان به قال نعم الا ان يعفو من له
 العفو والقيام بذلك والجراح في هذا بمنزلة القتل فكما
 ينقذه به منها مثل ان يضجعه فيدخل اضبعه في عينه او يقطع
 لده او اذنه فانه يقتص منه وفي مفيد ابن هشام والدية

اللفظة غير محدودة الاسنان فلا تفلط الدية عند مالك
الا على الابوين والجد لا عدي في قتل ينفار له شبهة الادب
الاصل في ذلك كقضا غير من الخطاب رضى الله عنه على المدني
اذ حد في ابنه بالسيف اذ بنا وعصا فبر اس جرحه فبات
وحلف الذكوة بالخلف ايمان الاناث بنفسه الخطوط
في الميراث من الدين وان من عند ذاك الحلف يتكسر اذا
وقع في بعض الايمان كسر فان حصل بعض الورثة ثلثا او
لصفا من ثمن حلفها اي يحل حلفها من حلفه موفى من الحصر
فاذا انكسرت لبعضهم تلك يمين ولا حلف يمين حلفها
صاحب النصف وعلى هذا واحد من الورثة يجوز ان حلفها
وذلك حيث انقرا دة بما حلفا اشارة لما في المغرب قلت
ان قتلا خطا لم يدع الابنت واحدة وليس لها عصبة قال
تحلف البنت خمس يمين لان الدم لا يستحق باقل من خمس
يمينا قلت له فلو كان له مقتول ابنة حاضره وابن غايب
تعبد العتبة فقالت الابنة انا احلف واخذتني فقتل ان
حلفت خمس يمين ايضا احدثت تلك الدية وان قدم الاخ حلف
تلك الابن وان حلف تلك الدية قال مالك وخبر اليمين على
من تضمنه منها اكثرها وان كان حظ الورثة كلهم سواء في الدية
فالصحيح عليهم يمين اقترعوا من وقعت عليه القرعة خربت
عليه وقد تقدم من قول السليح خليل انه اذا تساوى الكلب
فعلى الجهم وسوءت فاسامة الغلات اي اوليا المقتول في
خسة الجاني اذا اقتسموا على الصفات يريد اذا اقسام اوليا
القاتل على صفات رجل في عيبته وينفذ القصاص على الجاني ان

به طفر اقترع اي ان طفر باقراره انه هو او علم وفاق ما بينا ذكر
وقعت عليه القسامة اي اذا اقر الجاني البعيد المقتسم على
معانته انه هو او علمت وفاق الصفاة التي تكون عليها ما وافقت
من الصفات التي القسامة عليها من اقصر
في ذكر حكم بخراجات بل الجرح اي اكثرها وهي على اختلافها
فيم القود وفيها دية مع حلفها اذا اقتصر بها فقد ايت
فحسب وفي جراح الحلف الحكومة وسياتي ذكرها وخمسة
من الجراح ديا بها معلومة مفرضة فنصف عشر من الدية
وهي خمسة من الابل او خمسون دينارا او ستمائة درهم دية في
الجراح الموفقة بكسر الصاد وهي اي الموصحة التي تلغى اي تجز
لغير موصحة اي هي التي اوفقت العظم فسميت موصحة بذلك
في راس او في وجه كذا المنقولة وسياتي بيانها عشرتها اي
بسيها ونصف عشر من الدية الكاملة وهي من الابل خمسة
عشر ومن الذهب مائة وخمسون دينارا ومن الورق الف
درهم وثلثمائة وخمسون درهما مصدلة في الموضوع الراس
والوجه مطلقا وهي التي كسر راس العظم قد تولت يديها
من كل دية لكن يشترط في الوجه ان تكون في الهي الاملاك اسنان
لبانه وعشر ونصفه ايضا في الهاشمية وهي اي الهاشم لعظم
الراس والهي الاعلى تلغى هاشمية اذ ما من هاشمية عند الانصار
منقولة وقبل الواجب فيها نصف العشر كما في الموصحة او حكومة
وسياتي بيانها وواجب تلك الدية وهي ثلاثة وثلاثون وثلث
من الابل او ثلثمائة دينار وثلثة وثلاثون دينار وثلث
دينار من الذهب وثلثة الاف درهم من الورق في الموقر وهي

كما قال مالك ما جرت الراس الى الدماغ وان كان مقدرا لغير
 كما سياتي ويجب التمسك ايضا في جراح اذا ما انتهت الحروف وهي
 الجائفة وهي كما قال مالك ما أفق الى الحوف وان كان مقدرا
 البرق كبر الذي يجب فيها الدية وبيات المأمومة الاولى
 انها الدماغ كاستغدة اي انها كاستغدة الدماغ اي واصله اليه
 وذلك لخطر الجائفة والمأمومة نكتب في مائة مادون
 الموضحة من الجراح لا عقل فيه عندما ما لم يسمي سوا كانت في الراس
 وفي سائر الجسد انما الحكم فيها القصاص في العمد بعد الخطر
 والحكومة في الخطا اذ ابرأت على شئ ففي المقد مات
 والجراح الحارضة وهي التي تخرص الجلد اي تقشره قليلا ثم
 الدامية وهي الحارضة بغيرها ثم الدامية وهي التي يسيل
 منها الدم وقيل الدامية والدامية سوا لث الثابتة
 وهي التي تشق اللحم تشق لث المتلاصحة وهي التي اخذت من
 اللحم والكساق وهي التي بين اللحم والعظم قشره رقيقة
 وتسمى الملقا ويقال الملقاه بالها ولا جراح احدها
 هو حصول في غدها اي في غير الخمسة المعلومه المصروفة
 ولقد اوردنا ثانيا الناديت ولا يتكبل الجراح عمدا وان
 كانت خطأ وبرئت على شئ ففيها الحكومة وان برئت على
 غير شئ فلا حكومة فيها ولا دية وليس اجر الطبيب
 باجر ماله ومحمول به وقد سئل مالك رحمه الله تعالى
 عن ان كسرت فخذة ثم التزمت متسوية الله ما انفق
 في العلاج فقال ما علمته من امر الناس ارايت لو برأ على
 انما جرح ما يشانه وما انفق لا يكون قضاء في شئ واحد

ابن

ابن عرفة ابن رشد الفقهاء السند على وجوب اجر الطبيب
 فيما دون الموضحة من جراح الخطا واحده بعضهم من قول
 مالك بوجوب رفا الثوب وهو احرى لان الدماء من
 الاموال انتهى اما جراح الدابة اذا ابرأت على شئ المشهور لا
 يؤخذ فيها الا ما جعله الشارع مقدرا لكن قال ابن رشد اما
 الموضحة لا تكون مالك الا في حجة الراس فيها القصاص في
 العمد وخمسة من الابل في الخطا الا ان يكون في الوجه شئ
 بقدر شئها وفي المرفق عني ما كل بعد ذكر ما فيها من الدية ان
 نزلت على غير عظم وان برأت على شئ كان في ذلك الشئ
 الاجهاد مع نصف عشر الدية ايضا الشاخ طيل وفي الجراح
 حكومة بنسبة نقصان الجناية اذ ابرأ على نقص شئ من
 فية عبد بان يقوم عبد اسالم انتم مقبسا بما نقصته
 الجناية وبما خذ ما بين القمتر كما يقوم في جنين البهيمه
 فرتين سالمة وناقصة بغير حيتين وتؤخذ النسبة الا للها
 والمأمومة فثلث الدية والموضحة فنصف عشر والمنقلة ثلث
 والهاشمة فعشر ونصف وان برأت على شئ شارحوه
 واضح فيما دون الموضحة واما الموضحة فاختلف في شئها على
 قولين الاول انها يراد فيها الا ان يكون الشئ يسيرا ان
 كن ترأس او الحيا علة والآخر في جراح الجسد لا قرص فيها الا
 الجائفة فانها باكتفى والظهر وتعدد الواجب وهو الثلث
 الجائفة نفدت من الظهر فهي اذا جالفتان من البطن والظهر
 لتعدد الموضحة والمنقلة والمأمومة ان لم تنصل الجراحان
 ان يكون ما بينهما يبلغ العظم ولم ينقل العظم ولم يبلغ

يفت

الدماغ وان اتصل ما بينهما حتى صار متسعة من قرنه الى قرنه
 ونحو ذلك فلا يحدد فيها الواجب ولو بصرية واحدة او بصرية
 في نور واحد فان لم تكن في نور واحد فليحدد ما فليحدد
 الدية باعتبار تعدد المرات وحصول المأكلة المفروضة في جراح
 الخطا اذا برأت على شين النجوم او كونه اي الجني عليه يقوم
 معينا او يقوم بغيره او يعي الواو بتقويم اهل المعرفة بان
 يرضى عبد ان يقوم سائلا كما مرستين دينارا امثلا فان قوت
 خمسين معينا فارش الحياكة السدس من الدية واليه لا تنكح
 بقوله وما تزد القيمة حالة السلامة من الشين الحادث من الحية
 ياخذ ارضا ولا ملامة عليه بعد ذلك وثبت الجراح للمال
 وهي التي فيها الدية لخطرها ما يثبت به مالي الحقوق فان علمنا
 وهو الشاهد واليمين وشهادة الرائي والتمين وفي ادعائها القاتل
 العفو من ولو لم يقتل او في ادعائها الجراح العفو من
 جرح اليمين قلتم اني يجب على المدعي عليه فني المغرب قلت
 فشهدادة النساء في القتل الخطا وجراحات الخطا يجوز قال
 نعم وكذلك ان شهدت على مع رجل على منعلة عمدا او ما مومة
 عمدا جازت شهادته لان الما مومة والمنعلة لا قود
 فيها وانما فيها الدية وفيه قال ابن القاسم قال لي مالك
 واليمين مع الشاهد الواحد في جراح العمد ما سمعت منه من
 احد سائمين معني وانما هو شين السخسنة وفيه قال
 ادعي القاتل ان يولي الدم عني عنه الكون له ان يلغنه قال نعم
 وله ان يرد اليمين على القاتل قلت وقد اختلف لقولهم كل
 دعوي لا تثبت الا بشاهدين فلا يمين بجردها ولا ترد الدعوي

الزوجة

الزوجة الطلاق ووجه هذا القول استنظام الامام القائل
 في بطنه حتى اوجب اليمين على من ادعى عليه به ويجب قود في القطع
 للاعطاء في جراح العمد ان لم يقص القصاص للفتن اي فتن
 المقص منه والخطا في ذلك ان قطع له خطا الدية فيه اي في الخطا
 تقضي اي تتبع اي حساب العضو الذي قد اتلفا من وجوب
 الدية كاملة من كل مزدوج كالعينين والاشنين واليدتين
 والرجلين ووجوب نصفها في كل واحد من المزدوج او وجوب
 في عضو منفردا ووصف كذلك فاشار الى ذلك بقوله ودية كاملة
 في المزدوج من الاعضاء ونصفها اي الدية في واحد منه اي من
 المزدوج انما ج اي صار ذلك منها مستوكا وفي قطع اللسان مما
 هو عضو منفرد تكملت الدية لاجل النطق فان لم ينع قطع
 النطق ففقد حكومة كاسيا في ومما تقص من النطق في حساب
 والدية تكملت في قطع الذكر من الحشفة لامن اصله فان قطع كاملا
 فالدية وان قطعت الحشفة فالدية والدية تكملت في قطع الانف
 وما تقص بالنسبة الى المارن لا اصله وفي اذهاب العقل
 الدية ايضا في قطع عين الاعور والدية ايضا في الازالة
 لسمع او ازالة نصف النصف من الدية في النصف من اللسان
 والذكر بالنسبة الى الحشفة لا اصله كما تقدم والانف
 للمارن والسمع والبصر وسيا في معرفة النصف وغيره من ذلك
 في وجوب الدية في ازالة كاملا كما لتقري كالبصر في حكم ازالة
 والنطق الذي اليه اللسان في ازالة الدية كاملة والنطق
 كذلك في ازالة الدية كاملة وفي اذهاب قوة الجماع
 اذا اي وجوب الدية كاملة اقتضي اي اتبع ولا يسن صغيرة

او كبيرة صرنا او نابا او غير ذلك فيه من جنس الانل خمس وفيه
 الدية في الاصبع ضعف ما عسرا الشمل الشيخ خليل والدية في
 العقل فان جن يوما وليلة من الشهر فجز من ثلاثين من الدية
 او السبع او البصر او النطق او الصوت وهو اعم ان ذهب بعد
 النطق فان زاد لا معا فدية واحدة او قوف الجماعة او تسدد في
 خذيمة او تبرصه او تسويده او قيامه او جلوسه ابن عرفة
 في الصلب الدية ابن القاسم ان اقعدته عن القيام فان مئتي
 وتبري على عقل او جدي ففدية الحكومة بالاجتهاد وقال الشهاب ان
 انطوي يريد صار كالرأع فما لم يركب فبحسابه قال عبد الملك فيه
 الدية ان انكسر ولم يقدر على الجلوس فان نقص عن الجلوس
 فبقدر ذلك المكي فيصير كون الدية فيه ان ابطر حواسه وان
 قدر على المشي على الحمار وان لم يصرك الرأع فبحسابه يغاس ما بين
 قيامه والكأ وقيامه معتد لا فان نساوي ما بينهما فله نصف
 الدية وان كان اقل او اكثر فنقدر ذلك ابن شاس فلو ضرب مبله
 بمطل قيامه وقوف ذكره حتى ذهب منه امر النساء يندرج
 ووجبت ديتان انتهى الشيخ خليل عاظا على قوله والدية على
 في العقل او الاذن اي انقراهما والمستوي ولو جلد الرأس
 او عين الاور لكسنته بخلاف كل زوج فان في احدهما نصف وفي
 الدين والرحلن وما من الالف وهو ارنيتة والحسفة وفي الاشياء
 مطلقا قطعنا او سلبنا وفي ذكر العني قولان وفي شمرى الالة
 ان بدا العظم وفي نذرها وخلفنها ان بطل اللين وفي ابطال
 اللين وان لم يقطعا واستوي بالصغير اذا قطع نذرها كما
 لتبين عدم عود المنفعة باللين كما يستوي بسن الصغير الذي

لم يغير للياس من بساتها وسقطا اليه الديتان فما استوي
 ان عادت المنفعة او عاد السن وورثا اي العقل ان مات
 ما استوي من الصغيرة والصغير قبل عود المنفعة ونبات
 السن وفي عود السن اصغر مما قلعت لحسابها من ديتها في الحيا
 والعهد بشرط ان يكون فيها نفع والافقتص له في العهد وتؤخذ
 الدية في الخطا وجرب بالخلوات لانه اجمع ما يكون فيها العقل
 والسبع بان يصاح من اماكن مختلفة مع سد الصلح كتنسب
 لسبعه الاخر فاذا لم يختلف كلامه في مساحته ما سمع منه من
 الاماكن المختلفة تسدت ثم يصاح بعد سد المصابة ثم
 ينظر ما بين الصلح والمصابة وينسب ذلك الى الدية ولو ضل
 ما تنوبه منها والابان لم يسبح باحدهما بان اصابا معا او كان
 في الاصل لا يسبح الا بواحدة واذيب فيها فسمع وسط فله تسعة
 قينسب سبعه الناقص بعد ان يصاح به من اماكن مختلفة
 الى سبع وسط فيؤخذ تسعة ما نقص عنه من الدية بشرط ان
 لا يختلف قوله في ذلك ويخلف على دعواه والبصر باغلاق العين
 وكذلك اي يعرف ما يدرك بالمصابة مع سد الصلح بعد ان
 يدرك عليه الاماكن ثم تسد المصابة وينظر ما ينظر بالصبر
 ثم لغاس احدهما بالآخر فاذا عرف قدر النقص كان له
 بحسابه وان ادعى ذهاب جميع بصره صدق به منه والشم
 براحته حادة اي منفعة للطبع فاذا غلبت النفرة او الغزينة او
 ظهر من حاله ما يدل على صدقه عمل على ذلك والنطق بالكلام
 من المحني عليه باجتهاد اهل المعرفة فاذا اذهب منه
 اعطى بقدره من الدية فان قالوا لا ندري اعطى فيما ذهب الثلث

والواق بالمفرد وهو يفتح الهم وكسر القاف وهو الشديدا المروية
وقيل الصبر وهو رقة مد في ذهاب الحج يمين والضعف من غير
ويقل خلفه كغيره في وجوب الدية وكان مضطه بأمر سماوي
وكذا المحي عليها حكم الصبيحة ان لم يلحق عقلا وان اخذ
فبحسب ما تقي وقيل حكم الصبيحة وفي لسان الناطق الدية وان
لم ينج النطق ما قطعه فحكومة وفي الدية المنطق للسان في
لسان الاخرى حكومة وفي البدن الشلا وفي الساعد خاصة قطعا
خطا وعمد العدم المماثلة المشروطة في العصاص وفي المرأة
ومن مطرته حد الحكومة وفي الاصطراب العقل كالتصحيحة
وعسيت ذكره وحاجب ان لم يثبت فان ثبت فلا شيء منه في الخطا
ويؤدب في العهد وان اريد مع الشعر اللحم فالحكومة قولاً واحداً
وهذب وظفر وفيه العصاص في العهد في الاقضاء الحكومة وهو
رفع المحاجر بين خروج البود وسألت الذكر ولا يندرج تحت
مهر علقان ارش الحكام اذ لا يمكن من الوطي الا بالآلة الا بصحة
فلا يندرج فاذا زال بكان زوجة باصبعه ثم طلعها قبل البود
فعلته تغدر بما يشاء من نصف الصداق وفي كل اصبع عشر
وفي الافة ثلاث وثلاث الا في لاهام ففي كل املة خمس وفي ي
الاصبع الزائدة العشرة عشر ان افردت بالحياة قطعت خطا
او عمد ان لم تقطع مع اليد وان قطع جميع التي كان فيها ستون
وان كانت الزائدة صبيحة كان فيها حكومة اكثر في العصاص
او الدية وان تقصبت يد المحي عليه فالعود ولو اربابا لا التزمت
فالدية ولا يوفد فيها صبيحة فان نقصت الكف والاصابع
فليس الا العقل وفي كل سن مطلقا خمس وان سودا يجب فيها الدية

يطلع

يطلع او اسوداد او بهما ان كانت الحرة والصغير في العرق كالسواد
ونقص الكلام لذهاب الاسنان عقل له الاكثر من دية الاسنان
ونقص الكلام ان القاسم اصبحت عمدا او خطأ اشبه الا
ان ياكل منها ما لا بال له ففيها دية كاملة كالبدن تنقص
التي وان ثبتت كغيره قل اخذ عقلا بان استخسكت اخذها كالحمل
الاربعة الموصحة والمنقلة والحالفة والمأمومة اذ ابريت وعما
لهيتها كالات ورد العقل في عود البصر وحكم السمع حكم البصر
ويرد في قوع الجماع اذ عادت ويضعف الذي ورد العقل اذ
عادت المنفعة وفي الاذن ان ثبتت تاويلات ونقدت
الدية بحسب تغدر الواجب كما اذا قطع ربع قرن العقلة فديتان
الا المنفعة تحملها كالصبر مع الحين والسمع مع الاذن فدية
واحدة وساق المراه الرجل لثلاث دية فاذا بلغت ردت
الي دية حينئذ لقوله عليه السلام عقل المرأة مثل عقل الرجل
حتى يبلغ الثلث مما في الموصحة والهائمة والمنقلة كما
لرجل الا في المأمومة والحالفة وضع متحد الفعل كالفرد الوا
او ما في طمة كالفردتين فالتر في الفرد الواحد وسوا الخد
المحل املا وان الخد ضم ولا عرق في اتحاده فتعده واتحاده
فلو ضرب ضربة او ما في معناها فطم بها الرجام من كل يد اصاب
ومن يد ثلثا والاخرى اصبعاً فمضرون من الابل فقط وان
في الخد المحل ضم ولا عرق بتعدد الضرب او اتحاده فقلو ضربها ضربة
او ضربان فقط فلا ثامن له اخذت ثلاثين ثم قطع لها من
الاخرى ثلاثا اخذت ثلاثين ثم ان قطع من كل يد بعد ذلك
اصبعاً اخذت خمسا الا الاسنان فاهما لا يقيم بعض الاقوال فيها

دت

حدة

إلى بعض فلا تحاسب بما تقدم ولا ضم في المواضع والمنازل ما لم يبلغ
 في المرق الواحدة من ذلك الثلث ولا يضم عهد لخطاوان عفت
 فرجعت إلى الدية ههنا **باب** في ذكر التوابع وفي ذكر
 الغرائض لا يرتب استوجب شرعا أي يطلب إيجابه شرعا أي إيجابه
 على القباد مطلوب بنص الكتاب بوصف الله في أولادكم الآيات
 والآية يستوجب أما واجب بقصته أي بسببها والقصبة
 الكاح أو يوجب ولا من عتاقة أو يسبب نسب فالأرد
 المستوجب شرعا يجب بأحد هذه الأمور الثلاثة ففي المنهج
 السالك التوارث يكون شيئين نسب وسبب والنسب
 النبوة والابوة والأخوة والعمومة والسبب الكاح والولاء
 ولا العتاقة فإن لم يكن ورثه جميع المسلمين بولاية الإسلام
 لأن المسلمين بعضهم أوليا لبعض والمؤمنون والمؤمنات
 بعضهم أوليا لبعض كذا في المقدمات وقد جمعت جميع المال
 بالثلاثة فكون زوج المرأة ومولاها وابن عمها وأنت من
 كرهاها وزوجها وأحد كولاها وابن عمها جميعها أي الحام
 على كل فرد منها إن كان ثلاثة مال موروث ومقتدر معلوم وهو
 التوارث أي وارث مستحق وسيأتي تفصيل ذلك هذا
فصل في عدد الوارثين ذكرهم وأنا منهم
 ذكر من حق له الميراث أي من وجب الميراث عشرة وسبعة الأنافة
 من وجبه الميراث أيضا فقد اتفقوا على الذكر وهم الأب
 والأجد له أي جد الميت لا يحد أحترازا من الجد للام إذا لزم
 له وإن علا الجد للأب عالم يكن عنه أي عن الميت باني فضلا كالجدة

للام وأجد الأب للام والزوج للميتة وابن الميت وابنة هب
 سفلا يريد أن يسفل كذا المولى تعمد وهو المولى العتق أي
 من أخرج الله الأثر من العصبية بول لا ورثه من مولى لهجة
 وللأخت الشقيق أو للأب أو للام وابن الأخت الشقيق أو للأب
 للام والعم للام وابن العم المتقدم ذكره وهو العم للأب
 لشرع الناهي يتكلم على عدد الآيات تفصيلا وهو الأم
 والزوجة على ورث أن ما تقدم في عهد الزوج بعد الأخت
 والمحدث للميت وابنة الابن بعدها والأخت الشقيقة وللأب
 وللأم وحيدة للجهتين ما علت حصة الأب وحصة الأم وكذلك
 أم الجد للأب ما لم تكن أي الحجة يد كربين البنين قد فصلت كما
 الجد للام فإنها محجوبة لأنها تدلي بالجد وهو لا يرث وكذلك أم الجد للام
 كذا في مولاة وهي من لها العتق أي بالشرع وما عدا من كركاني
 الأم وأمه وأولاد البنات والأخوة وأولاد الأخوات
 وبنو الأخوة للأب والعم للام وأولاد البنات والأخوات وللأب
 وأولادهم وبنات الأعمام من ذوي الأرحام لا ميراث لهم
 وكذلك مولاة أخرج إليها الولد والأخوة لها فإنها تكون بالولاء
 بالمباشر إذا ما يخرج بالولاء مختص بالعصبية وفي الجواهر
 إذا عدا من العصبية من جهة القرابة فالعصبية للمعتق
 الميت فإن لم يكن فلعصبته فإن لم يكن فلعقبه المعقب
 فإن لم يكن فلعصبته معقب المعقب أي حيث ينتهي فإن
 لم يكن وأحد منهم فالأب للميت والمال وهو أيضا عصبية
 على المشهور إذا كان موضوعا على وجهه هذا فصل
 في ذكر أحوال الميراث الحال في الميراث قد تقسم إلى وجوب

للوارثين لا يجزئهم عند حاجب والى جيبهم يسواهم من يكون الحق
له منهم وحيث وهو قسم الوجوب فالجيب قسمها حتى الاستعلاء
وهو ان لا يحصل معه ميراث كالإخ مع الابن أو النقل كالأم مع
الولد أو عدد من الأخوة والأخوات وهذا الأساطرة الى جيب النقل
أما ان تنقل عن فرض لفرض كالأم مع من تقدموا وتنقل من
فرض لتعصيب أبدا من فقد الكلاحت فرضها النصف وتنقل
للتعصيب مع البنات فالجيب اما الفرض من فرض لمثله أو من
فرض لتعصيب أو من تعصيب لمثله أو من تعصيب لفرض كالجدة
وحيث مع الولد حيث كان فرضه السدس من هذا الفصل
في ذكر المقدار الذي يكون به الأثر الفدر الموروث
يلقى أي يوجد ما حوذاً باشتراك فيه في جملة المترك
كالبنين والأخوة الاستعلاء لم يجزوا أو باقتسام مع الأم
أو الزوجة أو يلقي أحدها بغيره إذا كان لم تكن الوارث الأولى
ذكر أو أخا شقيقاً أو اباً باختيار المال الموروث بينهم فيه
أي في جملة المترك وهو أي حوز المال بجملة المأهول في الرجال
خاصة وآل الاستفراق أو إدم لم يصح الاستعلاء فانه معيار الغرم
عدا حال الأم والزوج فإن كانا فرضاً في ذكر لا يتقدما
وفي مولاة نعمي وهو المقسم حكم ذلك أي في اختيار جميع المترك
وهي النساء في داخله في حيز الاستعلاء حوزها بأداة الحصر فهي
استثنائاً من المهور ما قضي أي أتبع وليس في النساء من حوز المال
كله إلا هي وفي المعونة وكل واحد من الرجال إذا انفرد بالمال
أحرز إلا الزوج والإخ للأم وليس في النساء من حوز المال إلا
المولاة فقط هذا الفصل في ذكر حال الوارثين

الميراث

للميراث ويحصل الميراث للوارث حيث حتماً أي حيث وجب
له بفرض أو تعصيب أو يحصل كليهما أي الفرض والتعصيب
ولأخروج له عن ذلك والمال حوزي بجملة عاصب منفرد صفة
لعاصب أو حوزي ما عن الفرض إذا كان معه أرباب الفروض
بعد أي بعد استيفاء فروضهم يوحد أي يوحد ما يوجد من
المال بميراث أرباب الفروض وقسمه للمال الموروث في الحالين
حالة استقلاله بالأخذ بجميع المال وحالة واحدة لما بقي
منه إذا تعدد العاصب أو على تقاضا كاخت وعمر وبنات
فالفقيه بين الميراث والأخت على تفاضل فلاخت السدس تكملة
الثلث وللعم الثلث فقد فضلهما وكلها عاصب أو بعد
كاتبين وعميت فكل عمر السدس قال في الجواهر والتذكر
ما به تكون الورثة ويكون نوعين تعصيب ونهما مقدرة
ومعنى التعصيب ان من يرث به يستغرق المال إذا انفرد
ويستحق الباقي عن ذوي السهام قريب بما ثلاثة أصناف
صنف لا يرثون إلا بما خاصة وهو لا ستة الأم والحدة
والزوج والزوج والإخ للأم والأخت للأم وصنف
يرثون بها وبالتعصيب وقد تجزئ بينهما وهو الأثنان
الاب والحدة فإن الأب يفرض له السدس مع الولد أو ولد
الابن ثم ان فضل له شيء أخذه بالتعصيب وكذلك
الحدة وصنف يرثون تارة بها وتارة بالتعصيب ولا يجزئ
وفضول أربع وهم البنات وبنات الابن والأخوات الأسقاء
والأخوات كالأب فإن البنات يفرض لكل واحدة منهن النصف
والأخوات فصاعداً الثلثان فإن كان لهن أخ لم يرث

بالسهم وورث بالتقسيم وكذلك حكم بنات الابن اذا انفردت
 الورثة كحكم البنات اذا انفردن وكان معهن ذكر في درجتهن
 واسفل منهن وكذلك الاخوات الاسماء واللاتي للاب مع عدم
 الاسماء والواحدة منهن النصف وللأثنين فصاعدا الثلثان
 وبعضهن اربعة اسما في الحد والاخ في درجتهن وبنات الصلب
 وبنات الابن هذا في الفروع التي ورد ذكرها في الكتاب العزيز والسا
 ذكر اصولها ثم الفروع التي ورد ذكرها في الكتاب العزيز والسا
 الاول اي غير المركبة من فرعين ولاست لعارض او جرح
 عن الأصل ستة الأصول منها في حكم العمل اولها النصف
 وهو خمسة من الورثة يحصل للثلاث اذا لم يكن معها ابن
 والزوجة اذا لم يكن للميت ولد وان سفل وهو مائة
 بقوله اذا لم يستقل الي الربع ولا بنت الابن اذا انفردت
 ولاخت لا للأمر بان كانت شقيقة اولاد ونصفه اي الربع
 بد الزوجة امر اي قصده الزوجة ان لم يكن
 ولهمها او من غيرها والزوجة ان كان لها ولد ولو من غيره ونصف
 البنت لزوجها ان كان للميت ولد في تعدد للزوجة نفسها في
 خطها وهذا البنت بينهما وبين من تعدد من الزوجات اقل
 اي اقل من الثلثان خمسة اربع من الورثة وبنات
 الصلب اثنتان فصلا وبنات الابن كذلك مع ذلك وتحققه ورض
 للخت لا للأمر بل لأخت الشقيقة وللأب في التعدد اي
 الثلثان فرضها اذا انفردت كاختين فصاعدا والثلث
 للحد لزوجها اي ايها كان له زوجان في الميراث مع الاخوة
 حسبما يأتي ذكره والثلث فرض الامر اذا كانت دون حاكم

اي

اي اذا لم يكن لها حاج للسدس او الثلث الباقي كما في الغاوين
 والثلث الضايف الاضحية لها اي الام وم في قسم ذلك اي الثلث
 بينهم اسوة لاثنتين منهم فصاعدا لا تفاضل بينهم بل للاتي كما
 للذكر ونصفه السدس لامرأة حجت من الثلث ولأب
 ولا بنت الابن مودنة ولجد لأب لأختي له السدس في بعض
 احواله على ما سياتي من الميراث خاصة ولاخ من أم وأهل
 بالسدس لاخت حمة تان كانت اختا لأم او اختا لأب في الحكم
 فان حكمها حكم الحدة وقد اشار الى اصحاب الفروع المشايخ
 خليل في قوله من ذي النصف الزوج وبنت وبنت الابن ان
 لم يكن بنت واخت شقيقة لأب ان لم يكن شقيقة اي
 تزوجة وغصب كلا من تقدم ارجسا وبها يأخذ ما بقي ويكون
 للذكر مثل حظ الأنثيين فان كانت اسفل فلا الا في بنت الابن
 والحد والاوليان وهما البنت وبنت الابن يعقبون الآخرين
 وهما الأخت الشقيقة والأخت لأب فان الاخوات مع البنات
 عاصيات ولتقدمن اي البنات وبنات الابن الثلثان وللنا
 وهي بنت الابن مع الأولي وهي البنت السدس كانت واحدة
 او أكثر وجميعها ابن فوقها وبنتان فوقها الابن في درجتها
 مطلقا كانت بمحوته عن الثلثين او لم تكن سواء كانت
 اخاها وابن عمها او اسفل فغصب نفسها ويرقان الباقي
 كما يغصب الابن البنات والاخ الاخوات واخت لأب وأكثر
 مع الشقيقة وأكثر كبت الابن مع البنت فتأخذ الثلث
 ولا يردن عليه المرأة ويسقطن اذا انفردت الشقائق
 كما يسقط بنات الابن اذا انفردت البنات وتجرها

نبت

عن ذلك الاخ فوقها والاختان يريدان الاسماء لان بنات الابن
 بعضهن من في درجاتهن ومن هو اسفل منهن والاخت للاب
 لان بعضها الامن في درجاتها ولا يعصها ابن اخها لانه انما
 يعصب الاخ اخته لان من فوقه خلافا لابن الابن والرب
 للزوج بفرع للزوجة اي ولدها وان سفل وزوجته لها
 الرب واحد كانت او لم تكن له ولد وان سفل والتم
 للزوجة ولعن اي للزوجة بفرع للاحق للاب والتم
 الى المني ولد الزنا واما ولد المرأة من زنا فيجب الزوج الى الرب لانه
 للاحق بالام والتك للام مع عدم من يجب وولدها فاكسر
 وهم الاخوة للام ان لم تحبوا او عصبها للسدس ولد وان
 سفل ذكر كان او انثى واخوان او اخوات او اخ واحد
 شقيق او لاب او لام او مختلفين وللأم تلك الباقي
 وابن زوجة او زوج وهو السدس من جميع المال والثاني
 للاب والسدس لو اربعة من ولد الام مطلقا وسياتي حكمه
 واحد فروض الحد وسياتي عند ذكر الحد ثم قال ولعاصب
 وراث المال كله اذا انفرد او الباقي بعد الفروض وهو الابن
 ثم ابنه وعصب كل اخته ثم الاب ثم احد والاخوة
 كما تقدم الشقيق ثم للاب وهو الشقيق عند عدمه الا
 في الحمازية وهي المشتركة زوج وامراو جهة واخوان فصاعدا
 لام وشقيق وحده او مع غيره فمضي فيها علم باستعمال الاسماء
 ثم نزلت به مرة اخرى فاراد استقاطها فقال له الشقيق
 هو لا استحقوا الثلث بامهم وهي اما ايضا فثبت ان ابانا
 كان حمارا البسة الام بجمعنا ففقد بينهم بالاشترار فسميت

المشتركة

المشتركة ايضا فشاركوا في الاخوة للام المذكور لانه ولو استقطه
 الاخوة للاب لانه لاختهم في الجملة واستقطه اي الاخ للاب
 ايضا الشقيقة التي هي كالعاصب البنت او بنت ابن فالزلاها
 نزلت عليه بولادة الام بعد ان نسا وبه في الزوج من جهة الاب فالحال
 معه حال الاخ الشقيق فوجب ان تحجب كما يحجب الشقيق وكذلك
 باخذ المال كله او ما بقي منه الابن وابنه ثم يتوهم انهم
 الشقيق وكذلك معطوف على قوله ثم الاخ للاب بعد ابن
 الاخ الشقيق وللأب ثم الاب ثم عم الحد الاقرب فالأقرب وان
 غير شقيق وقدم نسب من المتساوي الشقيق مطلقا
 فالأخي في الزوج واهلها شقيق قدّم ثم المعتق يكون عاصبا
 عند عدم الحاجب من النسب ثم بيت المال ان انتظم فلا يرد
 لذوي الفروض ما فضل ولا يدفع لذوي الارحام والاقارب
 الاستناد انه يرد على اصحاب الفروض او يدفع لذوي الارحام
 وان يصدق عن الفروض المقدرة المال الموروث فالقول اذا
 ذاك لم استعمال وهو قسم المال بحصة بحسب الفروض ففي
 الجواهر وبسميت التركة بما يملك من الزيادة اذا اجتمعت فيها
 فروض لا يفي بها حصة المال ولم يكن اسقاط بعضها من غير حاج
 ولا تخص بعض ذوي الفروض بالتبعض دون بعض فزيد في
 الفريضة سهام من يتوزع النقص على الجميع الحاقا لاصحاب الفروض
 باصحاب الديون الشيخ خليل قال العاقل الستة نقول لستة
 وبمالية وتسعة وعشرون والسبعة كزوج واثنين شقيقين
 اولاد وامر ونقول الاثنا عشر لثلاثة عشر وخمسة عشر
 وسبعة عشر فالثلاثة عشر كزوج واخوين لام واختين

اولاد واثنين لام والخمسة عشر كزوجته واثنين شقيقين
 اولاد واثنين لام والى سبعة عشر كزوجته واثنين لام ووجه
 اوامر والاربعة وعشرون تقول لسبعة وعشرين وهي المذرية
 زوجة واثنين واخوان لقول علي وقد سئل عنها وهو علي
 الميرضا ربهما لسعا علي قاله ضربت الحر الذي وافق المم
 سها في المسيلة كاربعة بنات واخوت المسيلة من ثلاثها
 سها بنات لا ينقسمان لكنهما يوافقان بالتصف فيكون
 الروس وهو اثنان في اصل المسيلة وهو ثلاثة فيصير المجموع
 ستة البنات اربعة لكل ولعة سهم والاخوة سها وان ثلثت
 الروس مع السها مكنبت وثلاث اخوان شقائق فالمسيلة من
 اثنين المصنف والنصف للاخوان وهو مائة لهن فتضرب
 ثلاثة عددهن في اصل المسيلة ومما تنقص وان انكسرت السها
 علي صفتين تقابل بين كل صنف وبناتها والنف بالمثل عن
 المثل ان ثمانية كانت المسيلة لم تنكسر الاصف واجد كام
 واربعة اخوة لام وستة اخوات لاب اصلها من ستة اولادها
 الاربعة سها لا ينقسمان عليهم لكن يوافقان عددها بالنصف فوق
 وثلاثة نصيب الاخوة لانا لا تنقسم عليهم لكن يوافق عددهم بالثلث
 فنصف الاخوة للام اثنان وثلث الاخوة للاب اثنان فيكفي با
 حدها وتضرب وهو اثنان في ستة اصل المسيلة للام سها
 ولا ولاها اربعة اسهم وما بقي للاخوة للاب لكل سهم فان لم اخلا
 الصنفان التقي بالاكبر منها كما ومثانية اخوة لام وستة لاب
 وهي ايضا من ستة للام سهم وللأخوة للام سها ان يوافق عددهم
 بالنصف لان لكل من العددين نصفاً صحيحاً وللأخوة للاب

ثلاثة

ثلاثة توافق عددهم بالثلث فلك عددهم اثنان دخل
 في الاربعة فيكفي بالاربعة وتضربها في ستة باربعة وعشرين
 للام اربعة اسهم ولكل من اولادها سهم سهم ومن اولاد الاب
 سها سها وان توافق النصف ضربت كامل احدها في
 وفق الاخر ثم في اصل المسيلة كام ومثانية اخوة لام ومثانية
 عشر اخلا اب وهي من ستة للام سهم وللأخوة للمثانية سها
 لا ينقسم عليهم لكن يوافق عددهم بالثلث فلكهم ستة موافقة
 للاربعة وفق الاخوة للام بالنصف فتضرب وافق احدها في
 كامل الاخر اثنان في ستة او اربعة في ثلاثة وذلك اثني وسبعون
 لم تضربها في ستة اصل المسيلة اخوة مضروبا في اثني وسبعون
 من كد شئ في اصل المسيلة اخوة مضروبا في اثني عشر فاب
 بنات الصنفان ضربت كامل احدها في كل الاخر في اصل
 المسيلة كام واربعة اخوة لام وستة اخوان شقائق او
 لا باصلها من ستة وتقول الى سبعة للام سهم ولا اولادها
 سها لا ينقسمان عليهم لكن يوافقان عددها بالنصف فوق
 الاخوة للام اثنان مباينين لوفق الستة اخوات وهو ثلاثة
 فتضرب ثلاثة في اثنين بستة ثم تضربها في اصل المسيلة بقولها
 وهو سبعة فيكون المجموع اثني واربعين من له شئ من سبعة
 اخوة مضروبا في ستة فان انكسرت السها من صنفين
 فانك تقابل بين الحاصل من ضرب الصنفين وبين الصنف
 الثالث وهو ما حصل بعد ذلك فتضرب باثنا وهو امان
 مماثل مع ما حصل مع كل واحد من الصنفين او يدخل احدهما
 في الاخر او يوافق او يباينه والحاصل انك تضرب الانكسارات

الثلاثة كما صنعت بالصنفين بان تنظر بين كل صنف وسهامه
 بالموافقة والباينة فما حصل منهما فافترقه بالمائة والمائة
 والمدخل والمباينة فانما تلك كلها رجعت الى صنف واحد
 وكذا ان دخل اثنان منها في واحد وانما اثنان منها في واحد
 احدهما في الاخر رجعت الى صنفين ففي الصنفين اثني عشر صورة
 لان كل صنف اما ان يوافق سهامه او يباينه او يوافق احدهما
 ويباين الاخر فكل واحد من هذه احوال او يتوافقا او يتباينا في
 الباينة فحصل مصرب الاربع في الثلاثة اثني عشر فالتداخل
 ان يعني اخرها الاخر بان يخرج الاقل من الاكثر مرتين اولنا
 او اربع حتى لا يبقى من الاكثر شيء الا فناء والا فان بقي واحد
 فمتباين وان بقي اثنان فالموافقة بنسبة الواحد الفرد الى العدد
 للمعنى اسم فاعل فالاربعة مثلث مع العشرة الفرد بعد الاثنا
 اثنان لتسلطها على الاربعه فتعنيها مرتين فقد حصل الاف
 باثني ونسبة الفرد اليهما بالنصف فتكون الموافقة بين العدي
 بالنصف والموافقة بين الخمسة عشر والتسعة عشر بالثلث
 لانك تستقط من الخمسة عشر تسعة لتبقى ستة فتعنيها من
 التسعة تبقى ثلاثة لتسلطها على الستة فتعنيها في فصل الاف
 بالثلاثة ونسبة الفرد اليها الثلث فتعني حتى يتم الفناء فنظروا
 الى العدد المعنى ونسب الفرد فان كان اكثر من واحد فوافقه
 والافباينة ثم شرع في القسمة فقال ولكل من التركة بنسبة
 حظه من المسئلة او قسمة التركة على ما صنعت منه المسئلة كزوج
 وامرأته نصف من ثمانية بالمول للزوج ثلاثة وبالتركة عشرة
 دينار فالثلاثة من الثمانية ربع ومن فئاخذ سبعة ونصف

فانه بالخاريين ان تجعل لكل وارث من التركة بنسبة حظه من
 المسئلة او تقسم التركة على عدد السهام التي صنعت منها المسئلة
 وان شئت ضربت نصيب كل من الورثة في مجموع التركة ان تباين ثم
 قسمت الحاصل على المسئلة بمولها فخرج القسمة نصيب كل
 فان وافق ما صنعت منه المسئلة التركة رددت كلا الى وقته
 وضربت نصيب كل وارث في وفق ما صنعت منه المسئلة وقسمته على
 وفق التركة بالربع فترد التركة الى ربعها خمسة وتقرب نصيب
 الزوج وهو الثلاثة في الخمسة وتقسيمه على اثنين ربع الثمانية
 فالحارج سبعة ونصف وهو ما له من العشرين وكذلك الاخت
 ولان اثنان في خمسة بعشرة تقسم على اثنين فالحارج خمسة
 نصيبها ثم شرع في المناسبات فقال وان مات بعض قبل القسمة
 وورثه الباقر كثلان بين مائة اقدم او مائة يعق كزوج
 ليس اياهم فكما عدم مشاركة العرض هذا ان يصح سهام الميت الاول
 من عدة تصح منه فريضة من بعد من ثا وثا لث فاكتر حتى يكون
 كأنها مسئلة واحدة حصل فيها انكسار تقليل العمل وذلك في
 ثلاثة انواع ان يكون الورثة ثانيا دفعة الاولين على الرجال
 ورزاقه الميت الاول كان يحد ويترك ثلاثة اولاد ثم يموت
 اقدم قبل القسمة ويترك اخوته فقط فيعبر الميت الثاني
 كالعدم والمسئلة ما قيمها الاميت واحد ومثلها اذا كان
 فيهم وارث من الاول فقط كأمه ماتت عن ثلاثة بنين وزوج
 ليس اياهم فيعبر كالعدم لان الزوج ياخذ الربع كما ياخذ
 لو كان اثنين قالوا الاصح الاول والثاني فان القسمة نصيب
 الثاني على ورثته كالبين وبنت مائة وتركه اخا وعاصبا

صحيحاً شارحاً وان لم يكن شيء من المثالين السابقين فانك
 تفصح المسئلة الاولى ثم الثانية فان القسم فضيت الثاني
 علي ورثته كابن وبنت مائة وترك اختاً وعامياً فالاول
 من ثلاثة للابن سهمان مائة وعشرون عاماً واثني عشر عاماً
 سهم انتي قال والا رافق بين نصيبه وبني ما صحت منه مسئلة
 وتضرب وفق الثانية في الاولى كابني وبنتين مائة واحداً وترك
 زوجاً وبنتاً وثلاث بنين فمن له شيء من الاولى ضرب في وفق
 الثانية ومن له شيء من الثانية ففي وفق سهام الثاني شارح
 اي وان لم يكن نصيب الثاني من قسم علي ورثته فانه يوفق
 بين نصيبه وبين ما صحت منه مسئلة لتضرب وفق الزوج
 الثانية في الفريضة الاولى ومنه تفصح المسئلة مثالاً من
 مائة عشرين وأبنة بن ترميون أحد الابنين وترك زوجة
 وابنة وثلاث بنين قالوا من سنة لكل ذكر اثنتان وللأبنة
 بنت سهم والثانية من شمانية للزوجة سهم وللأبنة أربعة
 ولكل ابن ابن سهم فسهما الميت الثاني يوافقان فريضة بالنصف
 ورثتهما أربعة فنظرهما في الفريضة الاولى وهي ستة يكون
 الخارج أربعة وعشرين ومنها تفصح في شيء من الاولى اخذ
 مضروباً في وفق الثانية وهو أربعة ومن له شيء من الثانية اخذ
 مضروباً في واحد وفق سهام الميت الثاني لان نصف سهمه واحد
 وقد علمت ان الابن الحي كان له سهمان من الاولى ياخذها مضروباً
 في أربعة وللزوجة من الثانية سهم ياخذها مضروباً في واحد وكذلك
 لكل ابن وللبنت من فريضة ابها ثلاثة ياخذها مضروباً
 في واحد ثلاثة فجميع ذلك أربعة وعشرون قال وان لم يتوافق

ضرباً ما صحت منه مسئلة فيما صحت منه الاولى كون احدهما من
 ابن وبنت شارحاً معنى ذلك ان لم يوافق سهام الميت الثاني
 فريضة كعنف بايته تسامه فنضرب سهام جميع الفريضة في
 جميع سهام الاولى فما خرج من ذلك صحت منه الفريضة ان كما
 لو تركه احد الابنين المذكورين ابناً وبنتاً وقد علمت ان الفريضة
 الاولى من ستة وهذه من ثلاثة والميت الثاني من الاولى سهمان
 وهما متباينان لفريضة فتضرب ذلك في ستة بمائة عشرين للابن
 الحي من الاولى سهمان ياخذها ثلاثة بثلثة ولكل واحد من البنين
 الاولي سهم واحد مضروباً في ثلاثة بثلثة ومن الثانية سهمان
 مضروباً في سهام الميت من الفريضة الاولى وذلك أربعة وللبنت
 سهم من الثانية مضروباً في اثنين سهام الميت من الفريضة الاولى
 فتأخذ اثنين ومثل هذا اما اذا مات ثالث ورثة للميت
 الاول او من ورثة الثاني ورابع وخامس وهكذا انتهى ثم شرح
 في بيان اقرار الورثة أحمد بوارث فقال وان اقر احد الورثة
 فقط وسيأتي حكم الاثنين لو اقر ولم يثبت فله ما نقص الاقرار
 لغير فريضة الا ان كان ثمة خطر ما بينهما من تداهل وبناب
 ونوافق فتفسر علي الانكار شارحاً يريد ان المقر به لم يقطعه
 الا من نصيب المقر علي ما اوجبه الاقرار واذا قصر علي الانكار
 فما زاد علي فريضة الاقرار فهو المقر به فان تداهلت الكفتين
 بالاكتر وان توافقتا ضربت الوفاق في الكامل وان تماثلت الكفتين
 باحدهما عين الاخر فالمداهل والبنان كسقيقتين وعامب اقر
 فاحلة يشققة او شقيق وتلك هي ابنة الورثة فريضة
 الانكار من ثلاثة ومنها تفصح ولذا الاقرار من ثلاثة فتصح من

تسعة لانكسار السهمين على الاصول الثلاثة فتضرب ثلاثة عدد
روسهم في اصل الفريضة وهي ثلاثة فالخارج من ذلك تسعة فما
لثلاثة داخله فيها لانها ثلاثة واذا قسمت على الانكار كان لكل
ثلاثة ثلاثة وللغاصب ثلاثة وعلى الاقرار لكل واحدة سهمان
لان ثلثه فالفاصل من العشر سهم فتأخذ المقر لها والباقي في
مسئلة الاقرار يشقق فقوله يشقق اشارة الى صورة الثاني
من باب اللف والتشريف لانكار من ثلاثة والاقرار من اربعة
بائتي عشر المقر في الانكار اربعة وفي الاقرار ثلاثة فيدفع له الزائد
على الاقرار وهو سهم واحد والثالث وهو التوافق بين
واين اقرارين وكذا في البائتين فالانكار من اربعة والاقرار من
من ستة متفقين بالانصاف تضرب نصف احدهما في الاخر
تكون اثني عشر يقسم على الانكار يكون للابن ستة ولكل بنت
ثلاثة وعلى الاقرار يكون له اربعة فالفاصل سهمان يدفعان
للمقر له وان تعدد المقر له كان يثبت وكذب وثبت بدين وكذب
فالانكار من ثلاثة واقراره دونها من اربعة وهي اقراره كما
دونه من خمسة فتضرب اربعة في خمسة ثم في ثلاثة يرد الابن
عشرة وهي ثمانية اذ الحاصل ستون ففي الانكار يكون للابن
اليقون ولكل بنت عشرون وفي الاقرار الابن يكون له ثلاثون
فالفاصل يدفعه وعلى اقرار البنت يكون للابن اربعة وعشرون
وللبنت اثني عشر فالفاصل بيدها ثمانية تدفعها الى اقرت
به قال وان اقرت زوجة حامل واحد اخويها ولدت حيا
فالانكار من ثمانية اي ما تصح منه المسئلة والاقرار من
ثمانية ايضا لان فرضها للمهر وفريضة الابن من ثلاثة

تكون

تكون يريدها من مات وترك زوجة حاملا واخوين فاقرب الروضة
انها وكذا ولد احيا ومدفيا احدهما وكذا الآخر فالفريضة
على الانكار من اربعة وتضع من ثمانية لها سهمان ولكل اخ
ثلاثة اسهم وفريضة الاقرار من ثمانية لها سهم وسبع اسهم
للولد وفريضة الابن من ثلاثة تضرب في ثمانية لانه من مات
وترك امه وعمه فللام سهم ولكل عم سهم فسهامه السبعة
في مسئلة الاقرار لا تنقسم على فريضة ولا توافقها فتضرب
الثلاثة في ثمانية اصل المسئلة بربعة وعشرين للزوجة
في الانكار ستة ولكل اخ تسعة ولها في الاقرار من الاولى ثلاثة
والابن باق وهو واحد وعشرون مات عنها وترك امه وعمه
فللام سبعة بفضل المشرق من الاخوين سهمان تدفعها
للأم بصير معها ثمانية لانه في مسئلة الاقرار محقق يعني ارب
اخيه وليس له الامن الولد انتهى ثم شرع في نفسه ما فيه
الوصية بنصيب شايخ او بجزء اسم فقال وان اوصي
بنصيب كربع او جزء اسم من احد عشر اخذ مخرج الوصية ثم
ان انقسم الباقي على الفريضة كابن واوصي بالثلث فتعمل
اولا ثم تنظر مقام جزاء الوصية الرابع من اربعة والثلث من
ثلاثة والتمس من ثمانية ثم خرج الجزاء الموصي به فان انقسم
الباقي على المسئلة فقد خرجت الفريضة والوصية من مخرج
الوصية كمن اوصي بالثلث وترك ابين والافق
في الباقي والمسئلة واوصي بالثلث في اصل مخرج الوصية
كما اربعة اولاد اوصي بالثلث فخرج الوصية من ثلاثة واحد
للموصي له واثنان على اربعة لا ينقسمان لكن يوافقان عدد

رومهم بالمصف فنضرب اثنين في ثلاثة للموصي له سهمان ولكل
 ابن سهم كال وان لم يوافق فكاملهما كثلثة اولاد او وصي
 بالثلث فيجاء من ثلاثة للموصي له سهم وللادسهمان لا
 تقسم ولا توافق فثلاثة في ثلاثة تسعة للموصي له سهم
 ثلاثة ولكل ابن سهمان وان او وصي بسدس وسبع ضربت
 ستة في سبعة في اصل المسئلة او وقفها وانظر
 مقام السدس وهو ستة في سبعة اذ لم يوافق الباقي
 بعد اخراج الوصية من مخزجها سهام الغريضة كن او وصي
 بالسدس والسبع وترك اربعة فال حاصل من الضرب اثنان
 واربعون فنسب سهام سبعة وسبعها ستة يبقى بعد اخراج
 السدس والسبع تسعة وعشرون لا تنقسم على الاربع
 سهام الغريضة ولا توافقها فنضرب الاربعة في اصل المسئلة
 اثنين واربعين بمائة مائة وستين فلصاحب السدس
 مائة وستة وعشرون سبعة في الاربعة ولصاحب السدس
 اربعة وعشرون وستة ولحل ابن تسعة وعشرون قاسما
 اذا وافق فتنظر في ذلك تقرب وفق احدها في كامل الاخر وانما
 ذكرنا بئذ مما ذكره الامام الجليل ابو اسحاق خليل في
 مختصر تبيينها للفايدة وتبين العمل والربح كله كالثلث
 والثلثين بعد فريضة ولا يكون في الغريضة الاربعة
 واحدا وثلث واحدا وثلثان فقولهم مثلون حال اي ان الغريضة
 لا يكون فيها مثلالان مما ذكره وهو الربح والثلث والثلثان
 وتسمى بالربح في تركه واحدة عموما لان الربح والثلث
 فيها الزوجة خاصة بنص الكتاب فلا يلتصقان في فريضة وما

سواء

سواء اي ما سوى الثلث مطلقا من سائر الفروض المقدرة
 كالثلث والثلثان والنصف فربما يقع مع الربح في الجواهر ولا
 لتصور اجتماع الربح والثلث في فريضة في اصل في التركيب الذي
 تصح الفريضة منه عند بيان السهام او موافقتها او نحو ذلك
 ضعف ستة وهو اثني عشر وضعفه اي ضعف الضعف
 وهو اربعة وعشرون وهذا اما تنتهي اليها الفريضة التي
 تدخلها القول اما التركيب الذي تصح منه الغريضة فالقول
 من ذلك فان جد له فال مقصود هنا قارة ما يعول من الاصول
 المركبات خاصة في الجواهر العايل من الاصول هي الستة
 وضعفها وضعف ضعفها فالستة تدخلها القول ايضا لكن
 ليست من العدد المركب لا غير ذي الستة الاشارة للضعف
 وضعف الضعف وفي المقرب قال محمد اعلم ان فريضة الحول اما
 تحري كلها على قسمة تكون حسابها من ستة او من اثني عشر
 او من اربع وعشرين فالذي من ستة ربما عالت الى سدس
 او الى ثمانية او الى تسعة او الى عشرة لا تزيد على ذلك والي من
 اثني عشر ربما عالت الى ثلاثة عشر والي خمسة عشر ولا تزيد
 والتي اصل حسابها من اربعة وعشرين ربما عالت الى سبعة
 وعشرين لا تزيد على ذلك وقد تقدم امثلة بمسائل القول
 من كلام الشيخ خليل فصل في ذكر حجب الاستقام
 ولا سقوط لان لانه يحجب ولا يحجب ولا يولد ولا يزوج لثبوت
 ارثهم بالنص ولا امر فقد اي فحسب وما سوى الحج على قسمين
 حجب استقام او حجب نقل فاما حجب الاستقام فلا يلحق من ليس
 الى الميت بنفسه اصلا كالبنين والبنات والاباء والامهات وفي

اذا تساوى الطبقة اسقطوا الجهتين فهذا الوجه منها في
 الجواهر فان اختلفت وطبقة واحدة في القرب فالاقرب اولى
 كالاصغر مع بنهم والعمومة مع بنهم وان تساوى وفي الطبقة
 والقرب ولا حذر زيادة ترجيح معنى مناسب لجهة التقصيص
 قدم الاربع كالأخ الشقيق مع الاخ للاب والعم الشقيق مع العم للاب
 ومن له محب محاب من تقدم ذكرهم محب به محبة اي محب
 ذلك المحبون من به المحب اي محاب المحاب محب محبة الاضيق
 محبون بالاصغر ومن محبه وهو الاب وفي المعونة وكل من اسقط
 غير ما سقط من اسقط ذلك المستقط واصغر الام من يكون
 انه يوجد في عود النسب وهما الابوة والنسوة محبة
 في فلا يرتون مع الاب ولا مع الجد وان علا ولا مع الولد والدة
 وان سفلوا واهله كان او اكثر ذكر كان او انثى فلا يحجب عنهم
 بغرض الواحد السدس وللأثنين فصاعدا الثلث وهم في الثلث
 سواء الذكر كالانثى لعولته تعالى وان كان رجل بورت كلاله
 او امرأة وله اخ او اخوات يعني اخالام او اخوات الام فكل واحد
 منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث الشيخ
 خليل والسدس للواحد من ولد الام المطلعا ذكر كان او انثى وسقط
 بابن وابنه وبنيت وبنيت ابن وان سفلت واب وجد هذا
 فصل في ذكر محب الشغل في فرض الاب
 مع فروض الاستغراق وفي العروضة التي يستغرقها تركه كلها
 حتى يدخلها العول ومع فروض استغراق التي لا يستغرقها جوار
 السدس من التركة بالاطسلاف كان في التركة يجوز ام لا
 ولا يحجب عنه كذا ان يحوي الاب مع ذكوات الولد

اي مع الاولاد المذكورين اضافة الصفة الى الموصوف او مع ولد
 ابن منهم اي اولاد الابن المذكور واخرده بقسط الحبس يحوي
 الاب سدسا فقد اي محسب والسدس ايضا مع
 ان من العنصرين الابنه او امته الابن نكاحا وانبا
 بالتقصيص حد اي بعد اخذ السدس حصه فباخذ
 السدس بالفرض والباقي بالتقصيص وان لم يبق من المراضين
 الاربع السدس مثلا فيها يربوا العريضة ولا يقضى الاب
 من السدس شي الا ما دخل عليه من بقى العول والحد مثل الاب
 مع من قد ذكر احال الاجاز في الذي تغرب من فروض الا
 استغراق وفروض التقصيص له السدس مطلقا وفي ما ذكر مع
 الاولاد المذكورين اولاد الاولاد من الصنفين واحد الباق
 بالتقصيص والآخر بالباق والتقصيص كما سبق في الاب والجد
 الحد على الاب في الحكم وسنعه في الغل لا في الفضل اذ لا يفي
 محبون بالاب في حاله الاب افصل وحاله الحد اوسع عملا والحد
 ذكر ازيد منه بالثلث اي باخذه الثلث من التركة ان اراد
 بصد رجب ظهر مع صنف الاخوة وقسم له معهم السدس
 منه صد السدس فرضه يرجع على المقاسمة له وذلك
 متى صعد اهل العروضة صنف اخوة يستغرقون الميراث
 او تقصيص من استغراقهم اقل من السدس يجب له السدس
 فيكمل له بالعول وله قسمته اسرأ بنيه وبين الاضيق
 في البقية المقابلة عن اهل العروضة ان كانت
 ارض من السدس او المقاسمة بالسوا في البقية او ثلثها اي
 في الاكثرية وبين امرأة توفيت عن زوجها وامها واحدا

أو جدها لأنها فلزوج النصف وللأم الثلث وللجد السادس
 وللأخت الشقيقة النصف فالقول في الزكاة يفرض الأخت
 فيجمع مع فرض الحد ويقسم المجموع بين الأخت والحد على
 الناحية المذكور مثل خط الاثنين وهذا معنى قوله فالقول
 للأخت بما ي بالأكدرية قد انظروا لأن فرضها بنص الكتاب
 واجمع ما ي فرضه وفرض الأخت واقسم ما جمعت من
 نصيبه ونصيبها وحدها أفضل من خطها وللجد أيضا النصف
 مع أخوة شقيق وأخوة القسم مع من ينسب لأب معالة وعلم
 كلهم من الأخوة أي له القسم مع الأخوة الشقائق والأخوة لأن
 ويقسم بعد كصيب واحد وخط من الأب من الأخوة للأشقاء وحدهم
 يكونوا مستحقا لنصيبه في المقاسمة فقط في العرب وأما
 الحد فحكمه إذا الفردان خور المال كله ولا يسقط حله إلا الأب
 ويرث السادس مع ذوي السهام إلا أن يفضل له شيء فإخوة
 بالتعصيب ويحب ولد الأم ما كانوا فإن كان مع أخوة أو أخوات
 أو مجموعهم وكانوا أشقا أو لأب فإنه يأخذ معهم الأفضل من
 الثلث والمقاسمة لهم فإن كان معه ثلاث أخوات أو أخ
 واحد فالمقاسمة أفضل وإن كن خمس أخوات أو ثلاث أخوة
 فأكبر الثلث أفضل وإن كن أربع أخوات أو أخوين فيشترى
 له الثلث والمقاسمة ثم رخصت قاسمهم على العادة وكان بعض
 مقاسمهم أشقا وبعضهم لأب يرجع الأشقاء على الذين من قبل
 الأب فيأخذ المذكور كما في أيديهم وتستوفي الأئني والأشياء
 نصيبهم من مثال ذلك أن ترك الميت حدا وأختا شقيقا وأختا
 لأب فإن الأخ الشقيق يغاد الحد بالأخ لأب فيكون للحد الثلث

وهو الذي يعطيه المقاسمة ثم يرجع الأخ الشقيق فيأخذ سهم
 الذي للأب وإن كان مع الأخ الشقيق أخت لأب فإن المقاسمة
 ها هنا تكون من خمسة الحمد سهمان وللأخت سهمان وللأخت سهم
 ثم يرجع الأخ فيأخذ ما يبذرها وإن كانت الأخت شقيقة والأخ
 للأب فالعشرة على خمسة كما مر ثم ترجع الأخت تأخذ تمام فرضها
 من يد الأخ وهو ها هنا سهم ونصف وعلى هذا القانون يجري
 الأمر في المعادة فإن كانت الأشقاء ها هنا يستوفون الثلثين
 لم يرجع ها هنا معادة هذا حكمه إذا كان مع أخوة ولم يكن قسم
 ذوي السهام فإن كان مع ذوي السهام وأخوة فإنه يلقى الأفضل
 من ثلاثة أشياء السادس من رأس المال أو ثلث ما بقي بعد ذوي
 السهام أو المقاسمة فيه مثال ذلك أن يترك الميت زوجة
 وأختا شقيقا أو لأب فإن مقاسمة الأخ ها هنا أفضل للحد
 فإن ماتت امرأة وترك زوجا ولما وحدا وثلاثة أخوة
 أشقا أو لأب فإن السادس من رأس المال أفضل وإن مات
 وترك زوجة وحدا وأربعة أخوة فإن ثلث ما بقي أفضل
 للحد في هذا من المقاسمة ومن السادس ولا يفرض للأخوات
 مع الحد شيء مسمى إلا في الأكدرية ولا يسقط الأخ مع الحد هذا إلا
 إذا كان عوض الأخت فيها فسقط الأخ مع الحد قال محمد وأما
 سميت الغر لأن الأخت لا يرى لها مع الحد في شيء من الفرائض
 سواها هذا أقول ما ذكره ونسب الأكدرية لأن عتيد الملك لها
 على رجل يقال له أكر كان يتنظر في الفرائض فأخطى فيها فسموها
 الأكدرية الشيخ خليل والسادس أحد فرض الحد ولهم مع
 الأخوة والأخوات إذا لم يكن معهم ذوي فرض فيقاسم أخا

او اختين او ثلاث اخوات فان كان اخوان او اربع اخوات او اخ
 واخوات استوت المقاسمة مع الثلث فان زاد الاخوة عن اثنين
 والاخوات عن اربع لم ينقص عن الثلث واذا كانت المقاسمة
 افضل قدر فيها احاد وعاد الشقيق الحد بالاخوة للاب ثم يرجع
 الشقيق وكذا الشقيقة على الذين للاب بما لها ولو لم يكن
 حد قائم كان شقيقان او اكثر او شقيقة فلا شيء للاخوة
 للاب بان كان الغرض نصفاً فاقل او ثلثين فاقل والحد منه
 والاخوة مع من هو ذي فرض اي مع من تربت بالغرض وهو البنت
 وبنت الابن والام والحدة والزوجات السدس او ثلث الباقي
 او المقاسمة فنقدرا خافتي كان معه اخ او اخت او اخوان او
 ثلاث اخوات او اخوات كذلك كانت المقاسمة له افضل ان كان
 الغرض ايضا نصفها وان كانوا مثليه استوي السدس
 وثلث الباقي فان كان الغرض الثلثين فالقسيمة خيرات
 كان معه اخت والاقله السدس فان كان مع اختين او اخ
 استوت المقاسمة والسدس وان كانوا اكثر فالسدس خير
 له وان كان الغرض بنى النصف والثلثين كنصف وبنى
 فالقسيمة خير مع اخ او اخت او اخوات فان زاد واقله السدس
 ومتى زاد عدد الذكور على اثنين والبنات على اربع كان الثلث
 الباقي افضل له وقد لا يستوي المقاسمة والاسدس المان
 له قبلون ثلث الباقي خير ولا يفرض لاخت معه الا في الاكدر له
 وهي الغرا وقد تقدمت فهي من تسعة لعمولها للزوج النصف
 وللأم الثلث وللجد السدس ويعال للاخت بالنصف ثم يعال
 ما تقدم من قول الناطم وان كان محل الاخت اخ لابي وتعد

اخوة لم سقط الاخ للاب وللجد السدس وتسمى المالكية خلافا للزيد
 التي في الغرض من اب وان تقدمت اشترى بضاعدا اذا اجتمعت
 مع شقيقة تسدس اوردت بسنن اذا اجتمعت بكنية الثلثين
 والحكم كذا في وجوب السدس وهو كلمة الثلثين في
 الاجماع مع بنت صلت لابنة ابن جتد واحدة كانت او متعددة
 وفي الواقعة لابي مربي الاشعري مع ابن مسعود رضي الله عنهما
 حين قال لا تباين ما دام هذا الحزب فيكم وفي المغرب وبعوا الا
 بناهيم كالابناء بمعدم الاسائتم قال وفيه يعني لبنايت الابن مع
 البنت الواحدة السدس بكلمة الثلثين ولا يثنى لمن معها من بنات
 الاسا الا ان يكون من ابن بالابن او ابنة من ابنة فورد عليهن ما
 ويكون الغاضل بينهم للذكر مثل حظ الانثيين كما تقدم من قول
 الشيخ خليل والزوج من نصف لربع استقل مع ولد او مع ولد ابني
 هو سخل اي وكسخل لعوله تعالى ولم ينص ما ترك اؤاقل
 ان لم يكن له ولد فان كان له ولد فلكم الربع ويحصل الربع
 من ربع وهو فرضها المقدر لها بنص الكتاب الى من صحاح
 نسبه اليها من هو لا اي من ولد او ولد ابني لنفس الكتاب
 العزيز فان كان له ولد فله من الشئ مما تركتم وذلك اذا كان
 له ولد او ولد ابني نسبه اليه نسبه صحاحه كما تقدم
 في ميراث الزوجة لان ابن الزوجة فخر وجهها من النصف
 الى الربع وان كان ابن لعمان او ربي ولا يحل للزوجة من الربع الى
 الشئ وولد الرجل من الرزقي ولا ولد الملاغي فيه فان كان رجا
 فالشئ او الربع بينهما على السواء والمدخول بها وغير المدخول
 بها في الميراث واحدة وما ذكره الناطم حقه في المقدمان

وقد تقدم من قول الشيخ خليل مثله والامر ينقل من ثلث
 وهو فرضها المقدر لها عند عدم من سب ذكره سدس فرد
 بذلك هم اي بالولد او ولد الولد وان سفل على ما سبق فيهم
 وينقل ايضا الى السدس بالافوق ان تعدوا بان كانوا اربعة
 اشرفا كثر وسوا كانوا محجوبين او غير محجوبين
 وانهم محجوبون من الثلث الى السدس وغير من يرتب ليس له
 يراد انه لا يحل الا الوارث فلا يحل من لا يرتب الا ولا الاشارة
 لا و لا الامر المحجوبين عن الارث محجوبوا الامر الى السدس
 ومحجوبوا عن الارث قال التمساني في نكاحهم وفيهم في الوارث
 امر عجبا لهم قد محجوبوا ومحجوبوا وثلث ما يبقى من الميراث
 عن نصيب الزوجين تأخذ الام اذا اجتمعت مع اب لغرض
 اي بالمسئلة الملقية بذلك وهي زوجة وابوان او زوج
 وابوان فكل امر فيها ثلث ما يبقى بعد فرض من كان من الزوجين
 وفي المعونة لا يحل الام يرتب فلا يحل عبد ولا كافر ولا محجوب
 غير الوارث الا في موضع واحد وهم الاخوة مع الابوين فحاشي
 الامر الى السدس ولا يرتب مع الاب شاهدة اقصى
 في ذكره ينقل من الميراث الى التقصيص شرعا للابن وهو
 قوله تعالى الوصلكم الله في اولادكم الآية خط بيت ادفع
 للذكر مثل حظ الانثيين من مال او من ياقته في التزوج
 وهو اذا لم ينفرد به صنف منهم بان كان معه اولوا سهام
 منها تنوع ذاك الصنف الوارث في المال كله اذا لم يكن
 واحداً غيرهم او في بقية ولد ابن ستم اي مثل
 الاولاد في الحكم للذكر مثل حظ الانثيين واحقة كذا في

حكم

حكمهم علم الولد اذا كانا الغرام بان كانوا ابنا او ابان
 لهم لكونوا ابنا اما الاخ للاخ فله السدس ان لم تعد
 فان تعدد فله الثلث الا ان محجوب عنده حاجب واما الام
 اذا انفردت فلهما النصف ولتعد داهن الثلث كالبنات ان
 لم تكن بنون وان كانوا ذكورا او انثى وشرتهم احد
 لغرضه كان ما بقي بينهم على موارثهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وميراث بنى البنات وبنات البنات اذا لم يكن فوقهن بنون
 وبنات كبر ان البنات والبنات ذكركم كركم وانثاهم
 كاثنا هم يرتبون كما يرتبون ومحجوبون كما يحجبون كذا في الميراث
 والاجتلا للام اي الشقيقة والاب كيف ثاني بان الحدة
 او تعددت من شأنها مطلقا التقصيص للبنات اي لبنات
 الصلب بان تأخذ ما بقي مفردة او مفردة ان يقسم ما بقي
 بينهم على السوا كذا التقصيص بنات الابن بان يأخذ
 ما بقي بعد فرضهن والاخوات عند اهل العلم عصبية
 البنات اذا لم يكن مع البنات ابن ولا ابن ابن ويرتبون
 بالاخوة الشقائق اولان اما الاخوة للام والاكهت
 الزواجة للام فلا ميراث لواحد منهم مع الابنة ولا مع
 ابنة الاب لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة
 وله اخ او اخوات فلكل واحد منها السدس ولا يرتب
 الاخوة للاب والام مع الولد ولا مع ولد الولد الذكركم
 ولا مع الاب شيا ويرتبون مع البنات وبنات الانثاء ما لم
 يترك الميراث في حدها ففضل من المال يكونون فيه عصبية
 ويبعد ابا اهل الفرائض فيعطون فرائضهم فيما بقي كان للاخوة

حكم

للأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن لم يفصل شيئا والشي
لغيره والعول المصنوع عنه استغنى وبقيت الأنثى أن تكون
قد عرفت عن الإرث في السدس ككله الثلثين بأن تكون الشاة
للصليب اثنين فصاعدا فجميعهن الثلثان فإن تكن قد عرفت
بأن مساوية متعلق عصبية تأتي مساوية لبنت الابن أي في
درجتها أو أصغر منها مطلقا بدرجة أو درجات عصبية فترت
الباقية معه للذكر مثل حظ الأنثيين وإن لم يفصل بين المالكة
وغيره فلا شيء له ولا لهن قال في المغرب وبإيج متعلق بقوله وج
لأبائيه أخوات الأب الأناث بقصصهن مع شقيقاته
وخب في مثل الصورة التي قبلها في بنات الابن مع البنات
غير أنها تفرقها بأن تعصب الأخوات للأب أما يكون
بأخيها الذي في درجتها لأبائيه بخلاف البنات فإنه يكون
بالمولود في درجتهن أو أسفل ففي المعونة وإذا استكمل
الأخوات للأب والأم الثلثين سقطت الأخوات للأب
إلا أن يكون معهن ذكر في درجتهن لا ابن لهن فلا نه
يعصب ولد الأخوة الأخوات بخلاف ولد الابن في تقصيرهن
بنات الابن الأعلى هذا أفضل كل في ذكره مؤا
الأثر الكفر والرق لا يرث منها منعا عليها وإنها بعد
الممات ارتفع عن الوارث وفي المعونة إذا ماتت وله
وارث فيه بعض الأسباب المانعة من الميراث من كعب
أو رق قرأت بعد الموت وقبل الفسدة حظا للميراث
خلاف ما قال أنه يرث إذا زالت لأن كل من لم يكن وارثا
حال الموت أو جود معنى فزواله بعد الموت لا يصير وارثا

ومثل

ومثل ذلك الحكم في منع التوارث بالكفر والرق جار في الميراث
ومثل ذلك أيضا التوارث قتل العهد من المال ومن مال عني عليه
وإن تكن أي القتل من خطا ومنع التوارث المالكين دية تمتنع
ومن أكره على قتل أبيه أو أخيه والقاتل وارثه فإن ذلك
ينعده من الميراث ولا يرفع عنه حكم العقود وحالة الشك
في الميراث هل مات قبل وارثه أو بعده بمنع للتوارث معينه
أذا الشك عليه عدم التوارث ففي المغرب ولو أن رجلا له امرأة
وابن منها وللمرأة أخ فماتت المرأة وأبها فاختلف الزوج والأخ
فقال الزوج ماتت المرأة أولا وقال الأخ بل مات الابن أولا
فقال لا يرث المرأة الابن ولا الابن المرأة لأن الموتي لا يرث
بعضهم من بعض إذا الميراث من مات منهم أولا ولكن يترتب
ورثتهم الأحياء وهو قول مالك قال لا يرث أحد أحد إلا
بغير الشك خلل ولا قاتل عمدا عدوانا وإن أبي بشبهة
تخطأ لا يرث من الدية ويرث من المال ولا يخالف في ذلك
كسليم مع مرتد أو غيره وإن ذنبا أو ساحر ولا يرث اليهودي
ونصراني وسواهم ملة وحكم بين الكفار بالآثار فحكم الإسلام
أن لم يرث بعضهم وهل يرث طر من أساقفتهم قولان لأن
ليس بعضهم وكذلك أن لم يكونوا كتابيين فإن كانوا
ففيهم يقسم بينهم على موارثتهم وتوقف القسم بين الورثة
مع إجماع الوارث أي أن يشهد من حافيه لا على ما وجد
من كون الوارث ذكر أو أنثى وبين من مات بمذمة أو
غرق يشهد الأريث يعمل من سبق بالموت لأن سبب الإث
حصول العلم بسبق موت المورث قبل وارثه وحياة الوارث

العدم موت مورثة وذاك شق بين جماعة ما توفى هدم أو ما توفى
 من غرق ففي المعونة لأجل ميراث يسكن فاذا قتل فرأى
 يتوارثون بين الصغين أو غرقوا أو اختفوا أو ماتوا تحت
 هدم ولم يعلم الأول منهم لم يورث بعضهم من بعض وورثهم ورثة
 من الأحياء مثال ذلك أخوان لبي هلكا ببعض ما ذكر
 وترك كل واحد زوجة وأما واحد من أم فإن الباقي عندنا يكون
 لبيت المال دون الأخ الآخر وذهب بعض الصحابة خلاف البعض
 إلى هذا لأن الموارث لا يجب بالشكوك ولما شككنا بينهما
 ولا لغير أن يورث وأرثا مشكوكا في استحقاقه الميراث
 وفي الميراث قال مالك بن انس قتل طاعة بن عبد الله البتيم صاحب
 النبي صلى الله عليه وسلم وقتل ابنه محمد معه ولم يعرف من
 قتل منهما قتل صاحبه واختصوا في ميراثهما فلم يورثوا أحدهما
 منهما من صاحبه فاهلكت بينهما عايشة وأكذلك من قتل
 يوم الجمل ويوم صفين ويوم الحرة ويوم قديد لم يورث أحد
 منهم من صاحبه إلا من عرف أنه قتل قتل صاحبه قال مالك
 وذكر الأمر الذي لا يشك فيه الشيخ خليل ولا من جعل
 ميراثا حرمته ووقف القسرة الجمل حرة كانت أو أمه متفرقة
 الحامل أو متقدمة كان الحمل من الميت أو الأخ أو الأخت
 وقف مال المفقود إلى الحكم بموته وهو يلزم سن الثمير
 وإن مات مورثة بغير حيا أو ميتا ووقف المشكوك فإن
 مصت مرة الثمير فكالمجهول في التقديم والتأخير فذا
 الزوج وأموالها وأب يعقود بفعل حياته من سنية
 وموتة كذلك ونقول ثمانية فنضرب الوفاق في الكامل ما

وعشرين للزوج الأحز تسعة وللأمر الأحد أربعة ووقف الباقي
 فإن ظهر أنه حي فللزوج ثلاثة وللان ثمانية أو موته أو مضى
 الثمير فلا تخسعة وللأمر اثنان ككلمة الثلث العايل وأرث
 حتى عماله اعترى وما بدا عليه في الحكم اقتصر وإن يمل من حيا
 من الذكر والعرج الخبي ففهم الخنثى المشكوك فيه من الفريضة
 نصف حظي ذكر والبقى فنكون له نصف ميراث الأنثى لأنه قد رث
 ميراث الأنثى ميراث الأنثى متفق عليه من الوريثة وما زاد عليه
 متنازع فيه بينه وبين بقية الوريثة والذكور يمكن إذا لم
 نع منها غير ما حصل من الانتحال فوجد أن ينقسم بينهما كالبداعي
 فإنما يفرق بالميراث فلم ثلاثة أرباع المال كذا في الوفاق المجهول
 وفي طر ابن غات ولا يورث الخنثى المشكوك من الولد لأب
 ليس يعاصب إذا لم يستكمل المال كله وحده والعاصب يستكمل
 كذا في الاستعانة وإذا كانت فريضة فيها خنثى فافسها على أن
 الخنثى ذكر لأننا ثبت فيه وعليه أنه أنثى لا نذكر فيه ثم نضرب
 بعضها في بعض فما بلغ من ذلك فقسمة على ذكر الخنثى ونحوه
 ما صار له ولكل وارث فمفطر كل واحد منهما نصف ما صار له في
 وتوقيع ذلك لو توفى رجل عن ابن صحيح وابن خنثى مشكوك في
 علي أنهما ذكران من اثنين وعليهما أنثى وذكر من ثلاثة فنضرب
 اثنين في ثلاثة فنكون ستة ثم نصفها فنكون اثني عشر يكون
 لها بعد كل واحد منهما في الذكر الثاني نصف صحيح ثم انقسم
 العدد على أنهما ذكران فيصير لكل ستة فالخنثى في السوا حواله
 وهي تقديرة أنثى أربعة وفي أفضلها ستة فيصير له سطر العدد
 وذلك خمسة أسهم وهو الثلث وربع الثلث وتقسيمه للابن الصحيح

في نصف المشرقتين سبعة اسم وذلك الثلث وثلاثة ارباع الشئ
 خليل والجنثي المشكل نصف انصبى ذكر وانثى نصف المسئلة
 لتقديره على انه ذكر محقق وانثى كذلك ثم تنظر في المسئلة
 فتعرفه الوفاق ان كان بينهما موافقة او الكمال في الكامل فما حصل
 فما مرته في حالة الذكر والتاثير فما خرج فاقسمه على الخاليتين
 لتراجع ما حصل لكل وارث وانسب ما بقي بيدك من الاحوال
 فان كان بيدك حالان فاعط لكل وارث نصف ما بيدك من مجموع
 الميراثين وهذا اقل من كل نصيب من الاثنين النصف والاربع
 للربع فما اجتمع فنصيب كل فان كانت الاحوال ثمانية اخذ كل وارث
 من ما بيدك ما حصل من المجموع وعلى هذه الصفة بنسبة واحد
 لجميع الاحوال وهو ان يسمى مفردات التقديرات فان كان في الميراث
 خنثي واحد فله حالان واثنان فاربعة لانها بعد ان ذكرتي
 وابنتين وتقدر ههنا ذكر او هننا انثى وبالعكس وهكذا
 ان اعدد الخناثا فانك تضعف عدد الاحوال التي بيدك
 وتجنسها بعاصب فاربعة احوال تشبهى لاربعة وعشرين
 فلكل واحد عشر والعاصب انسان ففرضه الذكر من اثنين
 والثاني من ثلاثة للعاصب ولها سهمان ثم يدكر احد
 فقط من ثلاثة ثم يدكر الانثى ولها من ذكر من ثلاثة النصف
 فثلاثة فرائض مماثلة فتكون لواحدة ونظرهما في الاثنين ففرض
 الذكر بسبعة ثم في الاحوال الاربع باربعة وعشرين فعلى
 الذكر كما يكون لكل واحد منهما اثني عشر وعلي ثابتهما
 يكون لكل واحد منهما ثمانية والعاصب ثمانية وعلى الذكر
 واحد فقط يكون للذكر ستة عشر وللانثى ثمانية وهكذا

العكس

العكس ثم تجمع ما بيد كل واحد وقد علمت ان مجموع ما بيد كل
 خنثي اربعة واربعون فان له في الذكر اثني عشر وفي الانثى
 ثمانية ثم ثمانية ايضا في كون انثى والاخر ذكر وفي العكس
 عشر ويبد العاصب ثمانية فبذلك واحد الى ربع ما بيدك
 في الاحوال اربعة على ما سبق وربع كل خنثي احد عشر فان قال
 من واحد او كان التولية اكثر من الاخر واسبق او تبت
 في حياته او تربي او حصل حصص او منى فلا اشكال وان اللعان
 اربعة اما يكون بامه لا بابه فهو لا قمر ما كان اي ما وجد في
 والسدس اقصى سهمه كذلك وتوماه بان ولدت للملاعة في
 وتوأمين ههنا تقدر بان كانوا اثنين فصاعدا هما شقيقان
 او اشقاء الارث ابدأ في الوثائق الجمعية اذا كان لرجل ابن من
 زوجة ثم ظهر بها رجل فلاعتها فيه ثم حات بعد ذلك بتوأمين فتوفي
 احدهما فلامر السدس وللابن الذي كان لها من الزوج السدس
 لانه لا امر والباقي من التوأمين لعتة المال فان مات الابن
 الملاعن احاط بميراثه الابن الذي من الزوج قبل اللعان ان لم
 يكن لابه وارث سواء فان مات الابن الذي من الزوج قبل
 اللعان عن ولده او انثى فلامر السدس ولا شيء في ذلك
 للباقي من التوأمين لانه اخوة لامه فلا يرث مع التولد والانت
 شيئا فان توفي عن غير وارث ولا ولد فلامر الثلث ولا شيء للام
 السدس وللنصف ما بقي او جماعة المسلمين ان لم يكن وفي الميراث
 قال محمد ومن قوله اموات ما لك ان المرأة اذا اعنت عن ميراث
 بها فحاجات بتوأمين انهما يتوارثان بالامر والى يريد انهما شقيقان
 الشئ خليل ولا يرث ملاعن وملاعة لا تنقطع السب ولا ولدها

لا تقطع نسبة لغيرك امه وتره هي واخوته لامه وتوماها شقيقان
 وتوما الزنا اخوة للام فقط وفي يومى المبعضة قولان واختلف
 في يومى المستامنة والمسيبة هل هما شقيقان وهما طاهرون
 ام لا وما قصدت جمعة هنا اي في هذا الكتاب انتهى اي تم وكمل والله
 لله وحده وهو الشا بالخير في مقابلة نعمة الانعام بغير شئ
 ينتهي اليه بل الشا بالجميل لله دائما ابدا لا يتناهاها اي ما الشا
 من الخير لا يتناهاها وان تناها ما ابتدافه بالحمد وبالصلاة
 فهد اي حتم ما قصدت جمعة في البدي ما قصدت جمعة اوله
 بها فكاتت اعونا على ما اردته ونسبته لا تمام ما قصدت
 في الرسول وقد تقدم اول الكتاب ذكر معناه المصطفى
 محمد والله وصحبه الابرار ما كثر الليل على النهار والتكوير يطرح
 الشئ بعضه على بعض ومنه كور العامة اي مدة تكوير الليل على
 النهار تكرر وكل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه تسليما كثيرا دائما ابدا وحسبنا
 الله ونعم الوكيل قال مولف نفعا الله
 ببركته وعلمه كان الفراغ من ذلك يوم
 الاحد المبارك تاسع عشر
 شهر جمادى الاولى سنة
 سبع وسمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحواشي
 حسنة

